

التَّائِيْلُ وَالْكَمِيْلُ

فِي شَرْحِ
كِتَابِ التَّسْهِيْلِ

أَلْفَهُ
أَبُو حَمِيْدٍ أَلْفُزَارِي

حَقَّقَهُ الْأَسَازُ
أَلْفُزَارِي

كَلِيَّةُ التَّرْبِيَةِ الْأَسَاسِيَّة - الْكُوَيْت

الْجُرْءُ السَّادِسُ

كُوْنُشْبِيْلِيَا
لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيْعِ

بَيْتُ الرَّحْمَةِ الرَّحِيمِ

دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع ، ١٤٢٦ هـ

مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الأندلسي ، أبو حيان

التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي .

أبو حيان الأندلسي ، حسين محمود هندواي - الرياض ، ١٤٢٦ هـ

... ص : ٢٤ × ١٧ سم

ردمك : ٣ - ٠٤ - ٧٠١ - ٩٩٦٠

١ - اللغة العربية - النحو أ - هندواي ، حسين محمود (محقق)

ب - العنوان

١٤٢٦ / ١١٢٣

ديوي ٤١٥٠١

رقم الإيداع : ١٤٢٦ / ١١٢٣

ردمك : ٣ - ٠٤ - ٧٠١ - ٩٩٦٠

جَمِيعُ الْحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ
الطبعة الأولى
١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧

هاتف: ٤٧٤٢٤٥٨ - ٤٧٧٣٩٥٩ - ٤٧٩٤٣٥٤ فاكس: ٤٧٨٧١٤٠

E-mail: eshbelia@hotmail.com



التَّائِيْدُ وَالْكَفِيَّةُ
في شَرْحِ
كِتَابِ السَّهْلِ

الطبعة الأولى

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م

حقوق الطبع محفوظة

تُطلب جميع كتبنا من :

دار القلم - دمشق : ص ب : ٤٥٢٣ - ت : ٢٢٢٩١٧٧

الدار الشامية - بيروت - ت : ٦٥٣٦٥٥ / ٦٥٣٦٦٦

ص ب : ٦٥٠١ / ١١٣

توزع جميع كتبنا في السعودية عن طريق

دار البشير - جدة : ٢١٤٦١ - ص ب : ٢٨٩٥

ت : ٦٦٠٨٩٠٤ / ٦٦٥٧٦٢١

ص : باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

الداخل عليهما (كان) والممتنع دخولها عليهما لأشتمال المبتدأ على استفهام ، فتنصبهما مفعولين . ولا يحذفان معاً أو أحدهما إلا بدليل . ولهما من التقديم والتأخير ما لهما مجردين . ولثانيهما من الأقسام والأحوال ما لخبر كان ، فإن وقع موقعهما ظرف أو شبهه أو ضمير أو اسم إشارة أمتنع الأقتصار عليه إن كان أحدهما ، لا إن لم يكنه ولم يعلم المحذوف .

ش : ما ذكره من أن هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر هو مذهب جمهور النحويين .

وزعم أبو زيد السهيلي أن ذلك باطل ، بل هذه الأفعال بمنزلة أعطيت في أنها استعملت مع مفعولها ابتداء ، قال : « والذي حمل النحويين على ذلك هو أنهم رأوا أن ^(١) هذه الأفعال يجوز ألا تذكر ، فيكون من مفعولها مبتدأ وخبر » . قال ^(٢) : « وهذا باطل بدليل أنك تقول : ظننت زيداً عمرًا ، ولا يجوز أن تقول : زيد عمرو ، إلا على جهة التشبيه ، وأنت لم ترد ذلك مع ظننت ؛ ألا ترى أنك لم ترد أن تقول إنك ظننت زيداً شبه عمرو بل عمرًا ^(٣) نفسه » .

والصحيح ما ذهب إليه النحويون ، وليس دليلهم على مذهبهم ما توهمه ، بل دليلهم رجوع المفعولين إلى المبتدأ والخبر إذا ألغيت هذه الأفعال ، وكان ينبغي ألا تؤثر في المبتدأ والخبر لأن العوامل الداخلة على الجمل لا تؤثر فيها ، إلا أنهم شبهوها بأعطيت ، فنصبت الأسمين .

(١) أن : ليس في ك .

(٢) شرح الجزولية للأبدي ١ : ٧٤٦ [رسالة] ، وقد ذكر أن بعضهم حكى ذلك عنه .

(٣) ن : عمرو .

وزعم ألفراء^(١) أن هذه الأفعال لما طلبت آسمين شبهت من الأفعال بما يطلب آسمين ، أحدهما مفعول به ، والآخر حال ، نحو : أتيت زيدًا ضاحكًا . وأستدل على ذلك بوقوع الجمل والظروف والجرورات موقع المنصوب الثاني في باب ظننت كما تقع موقع الحال ، ولا يقع شيء من ذلك موقع المفعول به ، فدل ذلك على أن^(٢) انتصابه على التشبيه بالحال لا على التشبيه بالمفعول به ، ولا يقدح في ذلك كون الحال يتم الكلام دونها ، والمنصوب الثاني في هذا الباب لا يتم الكلام دونه ، لأنه ليس بحال حقيقي ، بل مشبه بها^(٣) ، كما لا يقدح فيما ذهبنا إليه من أن انتصابه على التشبيه بالمفعول الثاني في باب أعطيت كونه لا يجوز الأقتصار عليه ، والثاني في باب أعطيت يجوز الأقتصار عليه من جهة أنه ليس بمفعول حقيقي ، بل مشبه به ، والمشبه / بالشئ لا يجري مجرى الشئ في جميع أحكامه . [١/٢: ٣]

وما ذهب إليه البصريون هو الصحيح بدليل أن المفعول الثاني في هذا الباب يكون معرفة ، ومضمراً ، وأسمًا جامدًا ، كالمفعول به ، ولا يكون شيء من ذلك حالاً^(٤) ، ولا يقدح في ذلك وقوع الجمل والظروف والجرورات موقعه لأن الظروف قد تنتصب على التشبيه بالمفعول به ؛ وكذلك الجرور يكون في موضع المفعول ، نحو : مررت بزيد ، بدليل أنك إذا اضطرت إلى حذف حرف الجر نصبت الأسم ، فقلت : مررت زيدًا . وكذلك أيضًا قد تقع الجمل موقع المفعول به في نحو : قال زيدٌ عمروً منطلقًا .

(١) نسب هذا القول في الإنصاف ص ٨٢١ إلى الكوفيين . وانظر الأبهدي ١ : ٧٤٦ .

(٢) أن : ليس في ك .

(٣) ك : هما .

(٤) حالاً : ليس في ك .

فإن قلت : تشبيه ظننت وأخواتها بأعطيت مبنيٌ على أن أعطيت وأشباهها متعدية إلى اثنين ، ويزعم الكوفيون ^(١) أن أعطيت وأمثالها تتعدى إلى واحد ، والثاني منصوب بفعل مضمر .

فالجواب : أن ما ذهبوا إليه فاسد ، وسيأتي ذكر هذه المسألة في باب ما لم يُسمَّ فاعله ، إن شاء الله .

وما تقدم ذكره من أن عمل ظننت وأخواتها إنما هو للتشبيه بأعطيت ذكرَ ابن هشام أنه قول لبعض المتأخرين ، قال : وذلك أن كل عامل يدخل على جملة فإنه لا يعمل فيها ، نحو قلت وكنت إذا كانت الجملة في موضع خبرها ، وكذلك أسماء الزمان إذا أضفتها إلى جملة المبتدأ والخبر ، وكذلك المبتدأ إذا كان خبره جملة ، وكان الواجب في هذه الأفعال أن تكون كذلك لولا هذا التشبيه ، وقد أولع أبو علي الشلوبين بهذا المذهب ، وهو لا يصح إذا حقق النظر فيه .

ومذهب س ^(٢) أن ما دخل على الجملة مما شأنه وأصله أن يدخل على المفرد فالجملة تبقى على حالها حكاية لأنها بجملتها تنزلت منزلة المفرد ، فالأسم فيها أو الفعل أحد جزأها ، فيتناول منزلة بعض الكلمة ، والعامل لا يعمل في بعض الكلمة ، فبقيت على إعرابها حكاية . والذي ليس من شأنه أن يدخل على مفرد ، مثل كان وأخواتها ، وإن وأخواتها ، وظننت وأخواتها ، يصير مثل الفعل الداخِل على اثنين ، فما كان فعلاً جرى مجرى الأفعال لأجل التشبيه به ، وما كان غير فعل عمل بالتشبيه ، أو لم يعمل بحكم أصله ، هذا مذهب س والنحويين المتقدمين .

وقد رأينا العامل اللفظي يزيل الابتداء ، نحو : زيدٌ قام ^(٣) ، إذا قدمت

(١) نسب إلى ألفراء وابن كيسان في شرح الجزولية للأبدي ١ : ٧٦١ .

(٢) الكتاب ٣ : ٣٢٦ - ٣٢٧ .

(٣) ك ، ن : قائم .

أفعل رفعت الأسم به ، ولم تشغله بضميره كما يعمل إذا تأخر ، وكذلك ما يدخل عليه طالباً له من جهة وللخير من جهة ^(١) يخلع الآبتداء ، ويستأثر ^(٢) بالعلم لأنه / أقوى منه ، وإذا عملت الحروف ، نحو : إن وأخواتها ، وما ، ولات ، ولا ، في هذه الجملة بما أدت معانيها فيها - فالفعل أولى بالعمل وأوجب أن ^(٣) يجوز فيه ذلك ^(٤) . انتهى .

وقوله ألدخل عليهما كان أحال على كان ، وقد تقدم بيان ذلك في باب كان ^(٥) .

وقوله والممتع دخولها - أي : دخول كان - عليهما - أي : على المبتدأ والخبر - لاشتغال المبتدأ على استفهام ، مثاله : أيهم أفضل ؟ وغلām من عندك ؟ فهذه لا تدخل عليها ^(٦) كان ، وتدخل عليها ظننت ، فتقول : أيهم ظننت أفضل ؟ وغلām من ظننت عندك ؟ ولا تدخل على هذه كان لأنها لا تتأخر ؛ إذ هي - أعني أسماء الاستفهام - لها صدر الكلام .

وقوله فتصبيها مفعولين تقدم مذهب الفراء ^(٧) أن الأسم الثاني ينتصب على التشبيه بالحال والرد عليه .

وقوله ولا يُحذفان معاً أو أحدهما إلا بدليل الحذف يكون اقتصاراً واختصاراً ، فحذف الاقتصار حذف الشيء لغير دليل ، وحذف الاختصار حذف

(١) ك : ويتخير بين جهة .

(٢) ك ، ن : ويستأثر .

(٣) ك : أن لا . ن : لتلا .

(٤) ن : غير ذلك .

(٥) تقدم ذلك في الجزء الثالث ص ١١٥ .

(٦) ك ، ن : عليه . وكذا في الموضع التالي . وألصواب ما أثبتناه .

(٧) تقدم قبل قليل .

الشيء للدليل . فإن حذفت المفعولين هنا اختصاراً جاز ، ومنه قول الكميت ^(١) :
بأي كتاب أم بآية سنة ترى حبهم عاراً عليّ وتحسب
يريد : وتحسب حبهم عاراً علي .

وإن حذفتها اقتصاراً فأربعة مذاهب :

أحدها : مذهب الأخفش ^(٢) ، وهو المنع . وحجته ^(٣) أن هذه الأفعال
[تجري مجرى القسم ، ومفعولاتها] ^(٤) تجري مجرى جواب القسم ، والدليل على
ذلك أن العرب تتلقاها بما يتلقى به القسم ، قال تعالى ﴿وظنوا ما لهم من
محيص﴾ ^(٥) ، فكما أن القسم لا يبقى دون جواب ، فكذلك هذه الأفعال ، لا
تستغني عن مفعولاتها . فأما قول الأخفش في كتابه المسمى بالمسائل الصغرى ^(٦) :
« تقول : ضرب عبد الله ، وظن عبد الله ، وأعلم عبد الله ، إذا كنت تُخبر عن
الفعل » انتهى - فظاهره مخالفة هذا النقل .

وأول ^(٧) على أنه لم يقصد جواز الاقتصار مطلقاً ، بل مع قرينة محصلة ^(٨)
للفائدة ، كقولك لمن قال : من ظنني ذاهباً ؟ ظن عبد الله ، [ولمن قال] ^(٩) :

(١) ديوانه ص ٥١٦ [دار صادر] وشرح هاشمياته ص ٤٩ والخزانة ٩ : ١٣٧ [٧١٢] .

(٢) معاني القرآن ص ٢٢٣ وأحلييات ص ٧٢ ، وفيه أن الجرمي ذهب إليه أيضاً .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣١١ . وهذا توجيه أبي علي الفارسي كما في أحلييات
ص ٧٢ - ٧٣ .

(٤) تجري مجرى القسم ومفعولاتها : ليس في ك .

(٥) سورة فصلت : ٤٨ .

(٦) شرح التسهيل ٢ : ٧٤ .

(٧) هذا تأويل ابن مالك في شرح التسهيل ٢ : ٧٤ - ٧٥ .

(٨) ك : مخرصة .

(٩) ولمن قال : ليس في ك ، ن . وهو في شرح المصنف ٢ : ٧٥ .

مَنْ أَعْلَمَكَ أَنِّي ذَاهِبٌ ؟ أَعْلَمَ عَبْدُ اللَّهِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ « إِذَا كُنْتَ تُخَيِّرُ » ، فَإِنَّ
الناطق بما لا فائدة فيه ليس بمخير .

قالوا ^(١) : وما استدل به الأخفش لا حجة فيه لأن العرب لا تضمنها معنى
القسم على اللزوم ، فإذا امتنع حذف مفعولها إذا دخلها معنى القسم لما ذكر
فما ألانع من حذفهما ^(٢) إذا لم تتضمن معنى القسم .

وزعم الأصنف في الشرح ^(٣) أن هذا الذي هو مذهب الأخفش هو مذهب
س وألحقين ممن تدبر ، كلامه كآبن / طاهر وآبن خروف وأستاذ أبي علي
الشلوبين ، قال ^(٤) : « فلو لم يقارن الحذف قرينة تحصل بسببها فائدة ،
كإقتصارك على أظن من قولك : أظن زيدا منطلقاً - فإنه غير جائز ، فإن غرضك
الإعلام بأن إدراكك لمضمون الجملة بظن لا ييقين ، فتنزل أظن من جزأي
الحديث منزلة : في ظني ، فكما لا يجوز لمن قال زيداً منطلقاً في ظني أن يقتصر
على في ظني ، كذا لا يجوز لمن قال أظن زيدا منطلقاً أن يقتصر على أظن ، ولأن
قائل أظن أو أعلم دون قرينة تدل على تجديد ظن أو علم بمنزلة قائل : النار حارة ؛
إذ لا يخلو الإنسان من ظن ما ولا علم ما » .

« ومما يدل على ذلك من كلام س قوله [في] ^(٥) باب إضمار المفعولين
اللذين يتعدى إليهما فعل ألفاعل ^(٦) : (وذلك أن حسبت بمنزلة كان ، إنما
يدخلان على المبتدأ والمبني عليه ، فيكونان في الاحتياج على حال ؛ ألا ترى أنك لا

(١) شرح الجمل لأبن عصفور ١ : ٣١١ .

(٢) ك : من حذفها .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ٧٣ - ٧٤ .

(٤) شرح التسهيل ٢ : ٧٣ .

(٥) في : تنمة من شرح التسهيل .

(٦) ألكتاب ٢ : ٣٦٥ - ٣٦٦ .

تقتصر على الّاسم الذي بعدهما كما لا تقتصر عليه مبتدأ . فالمنصوبان بعد حَسِبْتُ بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد ليسَ وكانَ . وكذلك الحروف التي بمنزلة حَسِبْتُ وكانَ) ، هذا نصه ، فصرح بأنَّ حَسِبَ ^(١) مع مرفوعها في الّاحتياج إلى المنصوبين بمنزلة ليسَ وكانَ في احتياجهما إلى المرفوع والمنصوب ، فكما لا يقتصر على ليسَ وكان دون المرفوع والمنصوب لا يقتصر على حَسِبَ ومرفوعها دون المنصوبين ، وهذا واضح .

وقال في الباب الذي يلي هذا الباب : (فلما صارت حَسِبْتُ وأخواتها بتلك المنزلة جعلت بمنزلة إِنَّ وأخواتها إذا قلت إِنِّي ولعلِّي ؛ لأنَّ إِنَّ وأخواتها لا تقتصر على الّاسم الذي بعدها) ^(٢) ، فجعل افتقار حَسِبَ وأخواتها مع فاعلها [إلى الجزأين] ^(٣) كافتقار إِنَّ ولعلَّ مع منصوبيهما إلى الخبر ، وهذا أيضًا واضح .

وفي هذا الكلام تسوية بين حَسِبْتُ وأخواتها ، فعلم أنه حين قال : (لأنك قد تقول ظَنَنْتُ فتقتصر) لم يقصد الإطلاق ولا الّاختصاص ، بل قصد التنبيه على أن بعض المواضع قد يقتصر فيه على الفعل ومرفوعه لقريضة تحصل بها الفائدة ، واكتفى بـ (ظَنَنْتُ) اختصاراً واتكالا على العلم بمساواة غير ظَنَنْتُ لظَنَنْتُ ^(٤) .

وقال عبد العزيز بن جمعة : « منع الجرمي حذفهما محتجاً بأنه لا يكون حينئذ في الإخبار بهذه الأفعال فائدة إذ كل عاقل لا يخلو من علم أو ظن .

وأجيب بأننا لا نُسلم عدم الفائدة مطلقاً ، وإنما يلزم إن لو لم تفد بإسنادها إلى أفعال علماً قطعياً أو ظنياً ، ولأنَّ ما ورد من الآيات والمثل يُبطل ما ذهب

(١) ن : حسب .

(٢) الكتاب ٢ : ٣٦٨ .

(٣) إلى الجزأين : تنمة من شرح التسهيل .

(٤) شرح التسهيل ٢ : ٧٤ .

[٣: ٣/ ب] إليه^(١)، وكان^(٢) قد قَدَّمَ / جواز ذلك قياسًا على غيرها من الأفعال لأنها أفعال حقيقة تستقل بمرفوعها كلامًا، وبدليل قوله تعالى ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾^(٣)، ﴿وَوَضَّعْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ﴾^(٤)، وفي المثل: مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ^(٥).. انتهى.

المذهب الثاني: مذهب الأعلام ومن أخذ بمذهبه^(٦)، وهو التفصيل، فأجاز ذلك في ظننتُ وما في معناها، ومنع في علمتُ وما في معناها. وحجتهم أن كل كلام مبني على الفائدة، فإن لم توجد فيه فائدة لم يجوز التكلم به، فإذا قلت ظننتُ كان مفيدًا لأن الإنسان قد يخلو من الظن، فيفيد بقوله ظننتُ أنه قد وقع منه ظنٌ، وإذا قال علمتُ كان غير مفيد لأنه معلوم أن الإنسان لا يخلو من علمٍ؛ إذ له أشياء يعلمها ضرورة، كعلمه أن الاثنين أكثر من الواحد.

ورُدَّ هذا المذهب بأنه يجوز: علمتُ، وتحذف المفعولين اقتصارًا لأن الكلام إذا أمكن حمله على ما فيه الفائدة كان أولى، فإذا قال قائل علمتُ علمنا أنه أراد: وقع منه علمٌ ما لم يكن يعلم؛ إذ حمّله على خلاف ذلك غير مفيد. المذهب الثالث: مذهب أكثر النحويين^(٧)، منهم ابن السراج^(٨) والسيراfi^(٩)، وهو جواز حذفهما مطلقًا.

(١) هو القوَّاس، وقد قال ذلك في كتابه شرح ألفية ابن معط ص ٥١٦.

(٢) أي: عبد العزيز بن جمعة.

(٣) سورة البقرة: ٧٨.

(٤) سورة الفتح: ١٢.

(٥) أمثال أبي عبيد ص ٢٩٠ وجمع الأمثال ٢: ٣٠٠ وشرح الكتاب للسيراfi ٢: ٣١٦.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣١١، وفي الرد الثاني.

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣١١.

(٨) الأصول ١: ١٨١ وشرح التسهيل ٢: ٧٤.

(٩) شرح الكتاب ٢: ٣١٦ وشرح التسهيل ٢: ٧٤.

قال الأستاذ أبو الحسن ^(١) : « والصحيح أنه يجوز حذف المفعولين في عَلِمْتُ وَظَنَنْتُ وما في معناهما حذف اقتصار ، وقد جاء ذلك في كلامهم ، حكى س ^(٢) أنهم يقولون : من يسمع يَحِلُّ ، أي : يقع منه خيلة ^(٣) ، وقال تعالى ﴿أَعْنَدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى﴾ ^(٤) ، أي : يعلم ^(٥) ، وليس في الكتاب جلاء عن مذهب س . »

المذهب الرابع : أُلْنَع قِياسًا ، وألجواز في بعضها سماعًا ، وهو اختيار أبي الْعُلا إدريس ^(٦) ، ويزعم أنه رأي س ^(٧) ، فلا يُتَعَدَّى الحذف في ظَنَنْتُ وَحِلْتُ وَحَسِبْتُ . ويحتاج على ذلك بأنّها أفعال أُتِيَ بها لتفيد معنى في الجملة ، فتركها دون الجملة رجوع عن المقصود ، ولا يجوز ^(٨) كما لا يجوز حذف ما أُتِيَ به لمعنى ؛ ألا تراهم لم يحذفوا ^(٩) أَلْتَنَوِين من غازٍ ، و حذفوا اللام ، لكنه سُمِعَ ^(١٠) في ظَنَنْتُ على ما حكاه س ^(١١) ، وكذلك في حِلْتُ وَحَسِبْتُ . وقيل : منه قوله تعالى

(١) هو ابن عصفور . شرح الجمل ١ : ٣١٢ .

(٢) كذا ! وليس في مطبوعة الكتاب .

(٣) أي : ظن .

(٤) سورة النجم : ٣٥ .

(٥) يعلم : ليس في ك .

(٦) هو إدريس بن محمد بن موسى الأنصاري القرطبي أبو الْعُلا ، بضم العين [- ٦٤٧ هـ] .

قال ابن الزبير : نحوي أديب مقري ، روى عن أبي جعفر بن يحيى القرطبي ، وسكن سبّنة ،

وأقرأ بها ، وكان مشكوراً في أدبه وفضله . بغية الوعاة ١ : ٤٣٦ . وفي النسختين ك ، ن :

أبو العلم . صوابه في البغية ، وآلآرتشاف ص ٦٩١ ، ٢٠٩٧ ، ٢١١٤ .

(٧) زعم ابن خروف أنه ظاهر كلام سيبويه ، وأن القياس ألا يجوز ذلك فيها . شرح الجمل

ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٨) ك : ولا يكون .

(٩) ن : ألا تراهم أنهم لم يحذفوا .

(١٠) ك : يتبع .

(١١) أَلْكتاب ١ : ٤٠ .

﴿وَضَنَنْتُمْ ظَنُّنَّ السَّوْءَ﴾^(١) ، و«ظَنَنْتُ ذَاكَ»^(٢) بنصب المصدر .

قال صاحب البسيط : « وأما خَلْتُ ^(٣) فيظهر أطراد الخلاف فيها بال منع وعدمه ، فالمنع حملاً على ظَنَنْتُ ، وأجواز لما فيها في نفسها » .

وأما حذف أحدهما فيما اقتصاراً أو اختصاراً :

إن حذفته اقتصاراً لم يجوز ، لا خلاف في ذلك . وسبب ذلك أنها داخلة على المبتدأ والخبر ، فكما لا يجوز حذف المبتدأ ولا الخبر اقتصاراً ، فكذلك لا يجوز حذف أحدهما اقتصاراً .

/ وإن حذفته اختصاراً جاز ذلك على قلة عند الجمهور .

[٣ : ٤ / أ]

وذهب الأستاذ أبو إسحاق بن ملكون إلى أنه لا يجوز حذف أحدهما اختصاراً كما لا يجوز اقتصاراً . وأستدل على ذلك بأنها أفعال دخلت على المبتدأ والخبر ، فهي بمنزلة كان وأخواتها ، ولا يقتصر في باب كان على اسمها ولا على خبرها ، فكذلك^(٤) هذه .

ورُدُّ بأن مرفوع كان كالفاعل ، فلا يحذف ، ولأن خبرها كالأحدث لها ، فصار عوضاً منه ، فامتنع حذفه إذ صار كالأجزاء من الفعل .

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور من جواز الحذف ، وقد ورد به السماع ، قال الشاعر^(٥) :

وَلَقَدْ نَزَلْتُ ، فَلَا تُظَنِّي غَيْرَهُ
مَنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

(١) سورة الفتح : ١٢ .

(٢) كأنك قلت : ظننت ذاك الظن . الكتاب ١ : ٤٠ .

(٣) ك ، ن : قلت .

(٤) ك : وكذلك .

(٥) هو عترة . ديوانه ص ١٩١ . مني : سقط من ن .

أنشده أبو علي ، وقدره : فلا تَظُنِّي غيرَ هذا حقًا ، وقال : حذفه عزيز ،
كما أن حذفَ خبرِ كانَ كذلك وإن اختلفت جهتا القبح . وقال آخر ^(١) :

تَلَذُّ لِطَعْمِهِ ، وَتَحَالُ فِيهِ إِذَا تَبَهَّتْهَا بَعْدَ الْمَنَامِ
وقبله ^(٢) :

كَأَنَّ مُشْعَشَعًا مِنْ خَمَرٍ بُصْرَى نَمَتَهُ الْبُخْتُ مَشْدُودَ الْخِتَامِ
ثم أتى بخبرِ كأنَ بعدَ بيتين وصفَ فيهما المُشْعَشَعَةَ ، فقال ^(٣) :

على أنيابها بِغَرِيضٍ مُزْنٍ تَقْبَلُهُ الْجُبَاءُ مِنَ الْقَمَامِ
ثم وصفَ المَزْنَ بيت ، وبعده : تَلَذُّ لَطَعْمِهِ ، فالتقدير : وتَحَالُ ما ذكرت
فيه من المُشْعَشَعَةِ الموصوفة . وقال آخر ^(٤) :

مَنْ رَأَى مِثْلَ مَعْدَانَ بْنِ يَحْيَى إِذَا مَا أَلْتَسَعُ جَالَ عَلَى الْمَطِيَّةِ
التقدير : مَنْ رَأَى مِثْلَ مَعْدَانَ ^(٥) بْنِ يَحْيَى فِي الْوُجُودِ . و « رَأَى » بمعنى عَلِمَ ،
كذا قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور ^(٦) وصاحب البسيط ؛ لأنَّ العرب لا
تُحذف همزة « رَأَى » إلا إذا كانت بمعنى عَلِمَ . انتهى . وذكر ابن سيده في الْمُحْكَمِ

(١) هو الأنافة الذبياني . ديوانه ص ١٣١ - ١٣٢ . وبينه وبين البيت التالي أربعة أبيات .

(٢) نمته : نقلته . والبخت : الإبل الخراسانية ، واحدها : بُخْتِي ، والآنثى : بُخْتِيَّة . ن :
مسدود الختام .

(٣) الغريض : ماء المطر الحديث العهد بالسحاب ، والطري من كل شيء .

(٤) الخليليات ص ٤٧ وسر الصناعة ص ٧٩١ وشرح الجمل لأبن عصفور ١ : ٣١٢ واللسان
(رأى) . ألتسع : سير مضفور تشدُّ به أكرحال . ك : من رأى ... إذا ألتسع . ن : ومن
رأى .

(٥) ك : سعدان .

(٦) ن : ورأى . وكذا في الموضع التالي .

(٧) شرح الجمل ١ : ٣١٢ . وهذا قول أبي علي الفارسي في الخليليات ص ٤٧ .

أنها تحذفها بمعنى أَبْصَرَ ، فلا يكون في ألبيت حجة ؛ إذ يحتمل أن تكون « را »
بمعنى أَبْصَرَ .

وقال آخر ^(١) :

كَأَن لَمْ يَكُنْ يَتَنَزَّهْ إِذَا كَانَ بَعْدَهُ تَلَاقٍ ، وَلَكِنْ لَا إِحَالُ تَلَاقٍ

التقدير : لا إحالُ الكائن تَلَاقِيًا ، أو لا إحالُ تَلَاقِيًا بعدَ أَلْبَيْتِ .

وقال آخر ^(٢) :

وَأَنْتَ غَرِيمٌ ، لَا أَظُنُّ قَضَاءَهُ وَلَا أَلْعَزِيَّ الْقَارِظُ الدَّهْرَ جَائِيًا

التقدير : لا أَظُنُّ قَضَاءَهُ واقِعًا ، أي : قضاء دينه واقِعًا .

وقال ابن عصفور ^(٣) : « حذف ^(٤) أحد المفعولين للدلالة عليه قليل ^(٥) ،

[٣: ٤/ب]

فلا ينبغي أن يقاس عليه » . وهذا منه جنوح إلى مذهب ابن ملكون .

وفي الإفصاح : « زيدًا ظننته ^(٦) قائمًا ، هذا ^(٧) مما يُحذف منه أحد

مفعولي ظننت لأنك تقدر : ظننتُ زيدًا قائمًا ، فتحذف ظننتُ استغناءً بظننتُ

هذه الظاهرة ، وتحذف قائمًا استغناءً بقائم هذي الظاهرة . هذا كلام النحويين .

وقد رأيت من قال : تقديره هنا خلاف ظننتُ مما يتعدى إلى واحد ؛ لأنَّ

ظننت وأخواتها لا تستغني عن مفعوليها متى ما ^(٨) ذكرت أحدهما ، فتقدر أنَّهَمْتُ ،

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٨٩ .

(٢) تقدم في الجزء الثالث ص ١٤٧ .

(٣) شرح الجمل ١ : ٣١٢ .

(٤) ن : وحذف .

(٥) قليل : سقط من ن .

(٦) ن : ظننت .

(٧) هذا : ليس في ك .

(٨) ما : ليس في ك .

أَوْ تَحَيَّلْتُ ، وما أشبه ذلك . وإذا قال زيدًا علمته قائمًا قدَّر : عرفت زيدًا ، ولك أن تقول : لَابَسْتُ . وهذه مخالفة للجمهور بلا دليل لأن العرب والنحويين إنما منعوا عن الِاقتصار لا عن الِاختصار .

وتقول : أَقَامْتُ ظَنَنْتَ زيدًا إِيَّاه ؟ فتحذف الأول لأنك أظهرته هنا ، والتقدير : أَظُنْتُ زيدًا قائمًا ظننت زيدًا إياه ؟ وهذا الفعل لا يجوز إظهاره ولا إظهار فاعله ومفعوله الأول لدلالة ما أثبت على ما أضمَرْتُ ^(١) ونبايته عنه .

ويقول لك ألقائل : ما ظننت زيدًا ؟ فتقول : قائمًا ، تريد : ظننته قائمًا ، فتحذف للعلم ، وإن شئت أظهرت هذا . وإذا قال : مَنْ ظَنَنْتَ ^(٢) قائمًا ؟ قلت : زيدًا ، ويجوز الإظهار هنا ، فتقول : ظننتُ زيدًا ^(٣) قائمًا ، أنتهى .

وما ذكرناه من أن مذهب الجمهور جواز حذف أحدهما إذا دلَّ الدليل عليه قد خالف فيه بعض معاصرينا ؛ فقال : « وأما حذف أحدهما دون الآخر فممنعه الجمهور لأهما متلازمان ؛ لافتقار كل منهما إلى صاحبه ؛ لأهما مبتدأ وخبر في الأصل . ولا يقال : فهلاً جاز حذف أحدهما كما جاز حذف المبتدأ أو الخبر عند وجود القرينة ؛ لأننا نقول : إنما لم يجوز حذف أحد مفعوليهما لئلا يلتبس المتعدي منها إلى مفعولين بما يتعدى إلى مفعول واحد ، بخلاف خبر المبتدأ ، فأما قول الشاعر ^(٤) :

وما أعرفُ الأطلالَ
فإِخَالُهَا لكنْ إِخَالُهَا
فإِخَالُهَا معناهُم .

(١) ك : على ما اقتصر .

(٢) زيد ههنا ف ك ، ن : زيدًا .

(٣) ك : ظننت زيدًا زيدًا قائمًا .

(٤) هو ألبحتري . ديوانه ص ١٦٢٥ ، ١٦٨٦ . توضيح : موضع . وألبيت بتمامه :
وما أعرفُ الأطلالَ مِنْ بَطْنٍ تُوضِحُ لِطَوْلِ تَعْقِيهَا ، ولكنْ إِخَالُهَا

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى جَوَازِ حَذْفِ أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ عِنْدَ وَجُودِ قَرِينَةٍ دَالَّةٍ عَلَيْهِ لَمَّا أَمْتَنَعَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْغُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾^(١) ؛ لِأَنَّ مِنْ قَرَأَ بِأَلْيَاءِ فَاَلْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ مَحْذُوفٌ لِدَلَالَةِ الْفِعْلِ عَلَيْهِ ، وَالتَّقْدِيرُ : الْبُخْلُ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ ، وَمَنْ قَرَأَ بِأَلْتَاءِ فَعَلَى حَذْفِ مُضَافٍ مِنَ الْأَوَّلِ ، أَيْ : بُخْلَ الَّذِينَ .» أَنْتَهَى مِنْ كَلَامِ / أَبِي جَمْعَةَ^(٢) .

[٣ : ٥ / أ]

وَقَوْلُهُ وَلَهُمَا مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ مَا لَهُمَا مِنْ مَجْرَدَيْنِ يَعْنِي أَنَّ الْأَصْلَ تَقْدِمُ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ وَتَأخِيرُ الثَّانِي ، وَقَدْ يَعْزِضُ مُوجِبُ الْبَقَاءِ عَلَى الْأَصْلِ ، نَحْوُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا صَدِيقَكَ^(٣) ، وَعَلِمْتُ خَيْرًا مِنْكَ فَقِيرًا إِلَيْكَ ، وَمَا يُوْجِبُ الْخُرُوجَ عَنِ الْأَصْلِ ، نَحْوُ : مَا ظَنَنْتُ زَيْدًا إِلَّا بُخِيلًا^(٤) ، وَأَسْبَابُ الْبَقَاءِ وَالْخُرُوجِ مُسْتَوْفَاةٌ فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ^(٥) ، فَأَغْنَى ذَلِكَ عَنْ ذِكْرِهَا هُنَا . فَإِنْ لَمْ يَعْزِضْ مُوجِبُ جَوَازِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ .

وَقَوْلُهُ وَلِثَانِيهِمَا مِنَ الْأَقْسَامِ وَالْأَحْوَالِ مَا لَخَبَرِ كَانَ أَحَالَ عَلَى خَيْرِ كَانَ ، وَذَلِكَ مُسْتَوْفَى فِي بَابِ كَانَ^(٦) ، فَأَغْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ هُنَا .

وَقَوْلُهُ فَإِنْ وَقَعَ مَوْقِعُهُمَا - أَيْ مَوْقِعَ الْمَفْعُولَيْنِ - ظَرْفٌ - نَحْوُ ظَنَنْتُ عِنْدَكَ - أَوْ شَبْهَهُ -^(٧) نَحْوُ ظَنَنْتُ لَكَ - أَوْ ضَمِيرٌ - ظَنَنْتُهُ - أَوْ أَسْمُ إِيْشَارَةٍ - ظَنَنْتُ ذَاكَ -

(١) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ : ١٨٠ . وَقَدْ قَرَأَ ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ﴾ بِأَلْتَاءِ حَمْزَةٍ ، وَقَرَأَ بِأَلْيَاءِ بَقِيَّةُ السَّبْعَةِ ، لَكِنْ عَاصِمًا وَأَبِيْنَ عَامِرَ فَتَحَا الْكُسَيْنَ ، وَكَسَرَهَا أَلْباقُونَ . السَّبْعَةُ ص ٢١٩ - ٢٢٠ .

(٢) قَالَ ذَلِكَ فِي شَرْحِ أَلْفِيَةِ أَبِي مَعْطُ ص ٥١٦ - ٥١٧ .

(٣) مُوجِبُ الْبَقَاءِ عَلَى الْأَصْلِ فِي هَذَا الْمَثَلِ تَسَاوِيهِمَا فِي التَّعْرِيفِ ، وَفِي الْمَثَلِ الْتَنَالِي تَسَاوِيَهُمَا فِي التَّنْكِيرِ .

(٤) مُوجِبُ الْخُرُوجِ عَنِ الْأَصْلِ فِي هَذَا الْمَثَلِ حَصْرُ الْمَفْعُولِ الثَّانِي .

(٥) أَنْظَرَ أَلْجُزَاءَ الثَّلَاثِ ص ٣٣٦ - ٣٥٧ .

(٦) أَنْظَرَ أَلْجُزَاءَ أَرْبَاعِ ص ١٦٩ . وَمَا بَعْدَهَا .

(٧) أَوْ شَبْهَهُ ... أَوْ أَسْمُ إِيْشَارَةٍ ظَنَنْتُ : سَقَطَ مِنْ ك .

أمتنع ألاقتصارُ عليه إن كان أحدهما - أي : أحد المفعولين ؛ لأنه كما بيناه لا يجوز حذف أحدهما اقتصاراً - لا ^(١) إن لم يكنه أي : إن لم يكن أحدهما ، كأن تريد بالظرف مكان حصول الظن ، وبـ « لك » القلة ، وبالضمير ضمير المصدر ، وبأسم الإشارة الإشارة ^(٢) إلى المصدر .

وقوله ولم يعلم المحذوف لأنه إن علم المحذوف جاز أن يكون الظرف أو المجرور أو الضمير أو أسم الإشارة أحدهما ، ويكون الآخر حذف للعلم به .
قال المصنف في الشرح ^(٣) : « وقال ألفراء ^(٤) : ظننتُ ذاك ^(٥) » ، إشارة إلى الحديث ، أجرته العرب مجرى المفعولين ، يقول القائل : كان من الأمر كذا وكذا ، فيقول المخبر : قد ظننتُ ذاك . قال ابن خروف : وهو قول لا بأس به . وقال أبو زيد في مصادره : خلّْتُ ذاك إخاله خالاً . وألّظهر أن يكون إشارة إلى الحديث لذكره المصدر بعد « انتهى » .

وقال ابن درستويه : يقول القائل : زيدٌ فعلٌ كذا ، فتقول : علمتُ ذاك ، تشير به إلى جميع الخبر ، فيستغني .

وقال أبو علي ^(٦) : « وإذا قلت ظننتُ ذاك كان ذاك إشارةً إلى المصدر المفهوم من الفعل ^(٧) ، كأنك قلت : ظننتُ ذاك الظنَّ » . يعني ^(٨) أن العرب قد

(١) ك ، ن : لأن .

(٢) ك : وإشارة .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ٧٥ .

(٤) معاني القرآن ١ : ٤٥ وألباحث الكاملية ١ : ٤١٦ وشرح الجزولية للأبدي ص ٧٥١ .

(٥) الذي في شرح التسهيل : ظننته ذاك .

(٦) الإيضاح العسدي ص ١٣٧ والإغفال ١ : ٢٦٢ ، ٢٦٥ - ٢٦٦ .

(٧) من الفعل : ليس في ن . كأنك قلت ظننت ذاك الظن : ليس في ك .

(٨) يعني ... من الفعل : سقط من ك .

تشير إلى المصدر المفهوم من الفعل كما تُعيد عليه الضمير ، ومن الإشارة إلى المصدر قوله تعالى ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ ^(١) أي : إنَّ صَبْرَهُ . وهذا مذهب س ^(٢) في : ظننتُ ذلك .

وذهب ألفراء ^(٣) والملازمي ^(٤) إلى أن ذاك إشارة إلى المفعولين في نحو قولك : زيدٌ منطلقٌ ظننتُ ذاك ؛ لأنَّ العرب قد تشير بـ « ذلك » إلى اثنين ، قال تعالى ﴿ لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ ^(٥) ، أي : بين الفارض والبكر . وجاز اكفاء «ظننتُ» بـ « ذاك » وهو مفرد في اللفظ من حيث كان المراد ^(٦) به / الآسمين اللذين هما خير وخير عنه في الأصل . .

[٣: ٥/ب]

قال بعض أصحابنا : والصحيح ما ذهب إليه س وأبو علي . ومما يبين صحة ذلك أن أسم الإشارة المفرد لا تجوز الإشارة به إلى اثنين بالنظر إلى اللفظ ؛ بل بالنظر إلى المعنى ، فقوله تعالى ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ محمول على المعنى ، كأنه قال : عَوَانٌ بَيْنَ ما ذكر ، فعلى هذا لا تجوز الإشارة بـ « ذاك » إلى الآسمين ^(٧) اللذين هما خير وخير عنه في الأصل إلا بالنظر إلى المعنى ؛ فكأنك قلت : ظننتُ الحديث ، فكما لا يجوز اكفاء ظننتُ بـ « الحديث » - وإن كان المراد الخير والخير ، والخير عنه في المعنى - فكذلك لا يجوز اكفاءها بـ « ذاك » ، وإنما جاز : ظننتُ أن زيدا منطلقاً - وإن كانت أن وصلتها بتقدير أسم مفرد - للطول ولجريان الخير والخير عنه بالذكر في الصلة ، وليس شيء من ذلك موجوداً في أسم الإشارة ولا في الحديث .

(١) الشورى : ٤٣ .

(٢) الكتاب ١ : ٤٠ .

(٣) معاني القرآن ١ : ٤٥ والكافي ١ : ٩٧١ - ٩٧٢ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣١٨ وشرح الجزولية للأبدي ص ٧٤٩ .

(٥) سورة البقرة : ٦٨ .

(٦) ن : المفرد .

(٧) ك : إلى الاثنين .

والمخير عنه في المعنى - فكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ اكْتِفَاؤُهَا بِ« ذَاكَ » ، وإنما جاز : ظننتُ أنَّ زَيْدًا مُنْطَلَقٌ - وإنَّ كَانَتْ أَنَّ ^(١) وصلتها بتقدير أسم مفرد - للطول ولجريان الخبر والمخير عنه بالذكر في الصلة ، وليس شيء من ذلك موجودًا في أسم الإشارة ولا في الحديث .

ص : وفائدة هذه الأفعال في الخبر ظنٌّ ، أو يقينٌ ، أو كلاهما ، أو تحويلٌ : فَلأَوَّلِ حَجًّا يَخْجُو ، لا لَعَلَّةٍ ، ولا قَصْدٍ ، ولا رَدٍّ ، ولا سَوَقٍ ، ولا كَتَمٍ ، ولا حِفْظٍ ، ولا إقامةٍ ، ولا بُخْلِ . وَعَدٌّ ، لا لِحُسْبَانٍ . وَزَعَمٌ ، لا لكفالةٍ ، ولا رياسةٍ ، ولا سَمَنِ ، ولا هُزَالٍ . وَجَعَلٌ ، لا لتصييرٍ ، ولا إيجادٍ ، ولا إيجابٍ ، ولا ترتيبٍ ، ولا مقارنةٍ . وَهَبٌ غير متصرف .

ش : الفعل الذي يفتقر مفعوله إلى ثانٍ مُخْبِرٍ به صالح للتعريف والتكثير ، أو جملة تقوم مقامه - هو من باب ظنٍّ ، ويميزه ^(٢) وقوع الفصل بينهما ودخول الألام الفارقة . وأفعال هذا الباب نوع مختص بالظن ، ونوع مختص باليقين ، ونوع صالح لهما ، ونوع للتحويل من وصف إلى وصف .

وقوله فَلأَوَّلِ - يعني النوع الذي هو مختص بالظن - حَجًّا يَخْجُو ، قال ^(٣) : قَدْ كُتِبَتْ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَحَا ثِقَةً حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتٌ وقوله لا لَعَلَّةٍ إلى قوله ولا بُخْلٍ حَجًّا مشترك بين ظنٍّ - ويتعدى إلى مفعولين - وبين غَلَبَ في الحاجة ، وَقَصَدَ ، وَرَدَّ ، وَسَاقَ ، وَكَتَمَ ، وَحَفِظَ ، وهي في هذه متعدية إلى واحد ، وبين أَقَامَ ، وَبَخَلَ ، ولا يتعدى .

(١) أنَّ : سقط من ك .

(٢) ك : ويخبره . ن : وغيره .

(٣) ألبيت أول ثلاثة أبيات لأبن مقبل في تخلص الشواهد ص ٤٤٠ - ٤٤١ . وليس في ديوانه . وهي من غير نسبة في اللسان (ضريح) حيث ذكر أن ثعلبًا رواها عن ابن الأعرابي .

وقوله وعدَّ لا لحُسابان قال في الشرح : « ومن أخوات حَجَا الظَّنِّيَّةِ عدَّ ، لا بمعنى حَسَبَ ، كقول الشاعر ^(١) :

فلا تَعُدِّ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغَنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ
وكقول الآخر ^(٢) :

[١/٦ : ٣] / لا أَعُدُّ الْإِقْتَارَ عُدْمًا وَلَكِنْ فَقَدْ مَنْ قَدْ فَقَدْتُهُ الْإِعْدَامُ «
أنتهى .

وفي عدَّ « عدَّ » من أفعال هذا الباب خلاف : مذهب الكوفيين ^(٣) أنها من أفعال هذا الباب . وقال بعض أصحابنا : وزاد فيها بعض النحويين عدَّ ، وجعل من ذلك قوله ^(٤) :

تَعُدُّونَ عَقْرَ الْنَيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى ، لولا الْكَمِّيُّ الْمُفْتَعَا
ولا حجة في ذلك لاحتمال أن يكون « أفضل مجدكم » بدلاً من : عَقْرُ
النَّيْبِ ^(٥) ، و« تَعُدُّونَ » من الْعَدَّ الَّذِي يراد به إحصاء المعداد ، كما يقال :
فلانٌ يَعُدُّ لنفسه آباءً كراماً .

(١) النعمان بن بشير الأنصاري . ديوانه ص ٢٩ وعيون الأخبار ٣ : ٩٧ . العيني ٢ : ٣٧٧ .

(٢) هو أبو ذؤاد الإيادي . شعره ص ٣٣٨ والأصمعيات ص ١٨٧ . الإقنار : قلة المال .
والعدم والإعدام : الفقر .

(٣) شرح الجمل لأبن الضائع ١ : ١٠٧٣ [رسالة] .

(٤) نسب ألييت للأشهب بن رُميلة . وألصواب أنه لجرير . ديوانه ص ٩٠٧ . وأنظر إيضاح
الشعر ص ٧٠ . النيب : الإبل المسنة ، واحدها ناب . والضوطني : الحمقى . والكمي :
الشجاع . والمقنع : الذي على رأسه مغفر .

(٥) ممن ذكر هذا الوجه ابن الضائع في شرح الجمل ١ : ١٠٧٣ [رسالة] ، وابن المستوفي
في شرح أبيات ألفصل كما في الخزانة ٣ : ٥٧ .

وقال أيضاً : يجوز أن تجعل « تَعُدُّون » في آليته بمعنى : تَحَسَّبُون ، على طريق التضمنين ؛ لأنه إذا حَسَبَ عَقَرَ النَّيِّبِ في مآثره ومجده فقد حَسِبَ ذلك مجداً ، فضمن « عَدَّ » آليتي للعدد معنى حَسِبَ آليتي للظن ، فيكون « أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ » مفعولاً ثانياً على التضمنين ، وهو جائر في الشعر .

وقال أيضاً : « أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ » نعت لـ « عَقَرَ النَّيِّبِ » ، وعدَّ بمعنى حَسَبَ ، كأنه قال : تَحَسَّبُون عَقَرَ النَّيِّبِ الَّذِي هُوَ أَفْضَلُ مَجْدِكُمْ مِمَّا تَفْخَرُونَ بِهِ ^(١) .

وَأَخْتِيار أَبِي الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الرَّبِيعِ ^(٢) أَنَّ « عَدَّ » مِنْ أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ كَأَخْتِيارِ الْمُصَنِّفِ .

وقوله وَزَعَمَ ، لا لكفالة ، ولا رياسة ، ولا سَمَنَ ، ولا هُزال قال المصنف في الشرح ^(٣) : « وَمِنْ أَخْوَاطِ حَجَا الظَّنِّيَّةِ زَعَمَ الْأَعْتِقَادِيَّةُ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ ^(٤) :

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فَيْكُمْ فَإِنِّي شَرِيتُ الْحِلْمَ بَعْدَكَ بِالْجَهْلِ
ومصدر زَعَمَ هُذِهِ زَعَمٌ وَزُعْمٌ ^(٥) . ويقال زَعَمَ - بمعنى كَفَلَ - زَعَامَةً ، ومنه قوله عليه السَّلام : (اَلزَّعِيمُ غَارِمٌ) ^(٦) ، وبِهَذَا الْمَعْنَى قَالَ الشَّاعِرُ ^(٧) :

تَقُولُ هَلَكْنَا إِنْ هَلَكْتَ ، وَإِنَّمَا عَلَى اللَّهِ أَرْزَاقُ الْعِبَادِ كَمَا زَعَمُ

(١) ذكر هذا الوجه الألفي في شرح الجزولية ١ : ٧٢٦ .

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي ص ٤٣٤ .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ٧٧ - ٧٨ . وقوله « زَعَامَةٌ ... كَمَا زَعَمَ » : ليس فيه .

(٤) هو أبو ذؤيب الهذلي . شرح أشعار الهذليين ص ٩٠ والكتاب ١ : ١٢١ .

(٥) ن : ومصدر هُذِهِ زَعَمٌ . وفي شرح التسهيل : « زَعَمٌ وَزُعْمٌ وَزَعْمٌ » . وَالزَّعْمُ : حجازية ، وَالزَّعْمُ : تميمية . اَللِّسَانُ (زَعَمَ) .

(٦) أخرجه أحمد في المسند ٥ : ٢٦٧ وعبد الرزاق في المصنف ٨ : ١٧٣ وأبيهم في اللسن الكبير ٦ : ٧٢ .

(٧) هو عمرو بن شأس كما في اللسان (زَعَمَ) والخزانة ٩ : ١٣١ [عند الشاهد ٧١١] .

وععى رأس ، فتعدى إلى مفعول واحد مرة ، وبحرف جر أخرى . ويقال
زَعَمَتِ الشاةُ ، بمعنى سَمِنَتْ ، ومعنى هُرِلَتْ ، ولا يتعدى « انتهى » .

ويقال : الزُّعْم - بضم الزاي - هو الآسَم لا مصدر .

وذكر صاحب العين^(١) أن الأحسن في زَعَمَ أن توقع على أن ، قال : « وقد
توقع في الشعر على الآسَم ، وأنشد بيت أبي ذؤيب :

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فَيْكُمْ

وقول الآخر^(٢) :

زَعَمْتَنِي شَيْخًا ، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِثْمًا أَلَشَيْخُ مَنْ يَدِبُ دَبِيًّا «
/ انتهى . ولهذا لم يحن في القرآن متعديًا إلى اثنين ، إنما جاء بعده أن وأن .

[٣ : ٦ / ب]

وقال ألسيراني : « الزُّعْمُ قولٌ يَقْتَرِنُ به اعتقاد صَحِّ أو لم يَصِحَّ » . وقال

أبن عطية المفسر^(٣) : « قول لا دليل على فسادِه ولا صحته ودركه على قائله » .

وقال أبن دريد^(٤) : « أكثر ما يقع على الباطل » . والدليل على أنه قد يقع على
ما ليس بباطل قول كثير^(٥) :

وقد زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَا عَزَّ لَا يَتَغَيَّرُ
تَغْيِيرَ جِسْمِي ، وَالْخَلِيقَةُ كَالَّتِي عَهَدْتُ ، وَلَمْ يُخْبِرْ بِسِرِّكَ مُخْبِرُ

(١) كتاب العين (زعم) ١ : ٣٦٥ - ٣٦٦ .

(٢) هو أبو أمية أوس الحنفي كما في شرح أبيات المغني ٧ : ٢٦٠ - ٢٦١ [٨٣٢] .

(٣) لم أقف على قوله هذا في المحرر الوجيز .

(٤) جمهرة اللغة ص ٨١٦ .

(٥) ديوانه ص ١٤٩ - ١٥٠ تحقيق قدري مايو ، والأماي ٢ : ١٠٧ .

وفي الحديث (بِئْسَ مَطِيَّةُ الرَّجُلِ زَعَمُوا) ^(١) . وإذا قال س في كتابه «وزعم الخليل» ^(٢) قيل ^(٣) : فإنما يستعمله فيما انفرد به الخليل ، وكان قويًا .

وفي الإفصاح : و (زَعَمَ) قد قلنا إنها قد تكون بمعنى عَلِمَ ، وهو قول س . وقال غيره : تكون بمعنى أَعْتَقَدَ ، فقد تكون علمًا ، وقد تكون تقليدًا ، وتكون أيضًا ظنًا غالبًا . وقيل : تكون بمعنى الكذب ، كقوله تعالى ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾ ^(٤) ، وقوله ﴿ هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ ﴾ ^(٥) .

وقوله وَجَعَلَ لَا لتصيير قال المصنف في الشرح ^(٦) : « ومن أخوات حَجَا الظَّنِّيَّةِ جَعَلَ الْإِعْتِقَادِيَّةُ ، كقوله تعالى ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَانًا ﴾ ^(٧) أي : أَعْتَقَدُوهُمْ . وهذه غيرُ آلتِي للتصيير - وسيأتي ذكرها - وغيرُ آلتِي بمعنى أَوْجَدَ ، كقوله تعالى ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ ^(٨) ، وغيرُ آلتِي بمعنى أَوْجَبَ ، كقولهم : جَعَلْتُ للعامل كذا ، وغيرُ آلتِي بمعنى أَلْقَى ، كجَعَلْتُ بعضَ متاعِي على بعض ، وغيرُ آلتِي للمقاربة ، وقد ذُكرت في بابها ^(٩) . »

وقوله وَهَبَ غير متصرف هذا أيضًا فيه خلاف : فذهب المصنف إلى أن

(١) سنن أبي داود ٤ : ٢٩٤ ومصنف ابن أبي شيبة ٥ : ٢٥٢ .

(٢) قيل ... وزعم قد قلنا : سقط من ن .

(٣) المحرر الوجيز ٢ : ٧٢ و ٥ : ٣١٩ .

(٤) سورة التغابن : ٧ .

(٥) سورة الأنعام : ١٣٦ .

(٦) شرح التسهيل ٢ : ٧٨ .

(٧) سورة الزخرف : ١٩ .

(٨) سورة الأنعام : ١ .

(٩) شرح التسهيل ١ : ٣٨٩ والتذييل ٤ : ٣٢٧ .

هَبْ من أفعال هذا الباب ، وأنها بمعنى حَجَا الظَّنِّيَّة ، وأنشد ^(١) :

فقلت : أَجَرْنِي أبا خالدٍ وإلاً فَهَبْنِي أَمراً هالكا
وهو مذهب الكوفيين .

وأضطرب فيها الأستاذ أبو الحسن ، فمرة قال ^(٢) : لا تتعدى إلا إلى واحد ،
والدليل على ذلك تنكير الثاني وأنه لا يأتي معرفة : ومرة قال : تتعدى إلى اثنين ،
ومن ذلك قوله ^(٣) :

فَهَبْهَا أُمَّةً هَلَكْتُ ضِياعاً يَزِيدُ أَمِيرُهَا : وَأَبُو يَزِيدٍ
قال : والدليل على أن الأسم الثاني مفعول مجيئه معرفة ونكرة ، والدليل
على أنه إذا كان معرفة ليس بدلاً من الأول محيئاً لأجمله في موضعه ، نحو قوله ^(٤) :
هَبْنِي أَسْأْتُ
.....

(١) شرح التسهيل ٢ : ٧٨ . وألبيت لعبد الله بن همام السلولي . شعره ص ٨٥ واللسان
(وهب) وتخليص الشواهد ص ٤٤٢ وشرح أبيات المغني ٧ : ٢٦٢ [٨٣٤] .

(٢) شرح الجمل ١ : ٣٠١ - ٣٠٢ .

(٣) هو عَقِيَّة بن هُبَيْرَة الأسدي كما في السمط ص ١٤٩ والخزانة ٢ : ٢٦٠ [عند الشاهد
١٢٤] . وهو من غير نسبة في شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف للعسكري ص
٢٠٧ ، وأساس البلاغة ص ٥١٠ ، وآخره فيه : وأبو يزيدا .

(٤) هذه جملة وردت في مطلع عدة أبيات ، منها قول خالد بن يزيد ألكاتب :

هَبْنِي أَسْأْتُ ، فكان ذَنْبٌ سَبِيٍّ مِثْلَ ذَنْبِ أَبِي لَهَبٍ
الأغاني ٢٠ : ٢٤٨ . وقول خالد بن يوسف ألكاتب :

هَبْنِي أَسْأْتُ ، فعادةً لك أن تُرَى مُتَطَوِّلاً مُتَحَاوِزاً مَظْلوماً

الأغاني ٢٢ : ٥٦٤ . وفي بيت لإبراهيم بن سبابة في الأغاني ١٢ : ٨٣ ، وفي بيت
لفضل أشاعرة في ١٨ : ١٠١ .

ومن ذلك قوله ^(١) :

/ هَبْنِي - يا مُعَذِّبِي - أَسَأْتُ وبَاهِجِرَانٍ قَبْلَكُمْ بَدَأْتُ [١٧: ٣]

إلا أن ابن عصفور لم يجعلها بمعنى ظَنٌّ ، وإنما جعلها بمعنى أَجَعَلَ ^(٢) التي بمعنى صَيَّرَ ^(٣) .

وهي أمر من : وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاكَ ، أي : جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ ، وإنما قال « غير متصرف » لأنه ^(٤) لم يُسْتَعْمَلْ منها غيرُ فعلِ الأمر ، لا ^(٥) ماضٍ ولا مضارع ولا أسم فاعل ، ولا يكون فعل الأمر إلا بصيغة هَبْ ، ويتصل به الضمير لمؤنث ومثنى ومجموع ، ولا يكون أمراً باللام .

ص : وللثاني عِلْمٌ لا لَعْلَمَةٍ ولا عِرْفَانٍ ، وَوَجَدَ لا لِإِصَابَةٍ ^(٦) ولا أَسْتِغْنَاءٍ ولا حُزْنٍ ولا حَقْدٍ ، وَأَلْفَى مرادفها ، وَدَرَى لا لِخُتْلٍ ، وَتَعَلَّمَ بمعنى أَعْلَمَ غير متصرف .

ش : يعني « الثاني » النوع الذي يختص باليقين . وأحترز بقوله لا لَعْلَمَةٍ من عِلْمٍ عُلْمَةٍ فهو أَعْلَمُ ، أي : مشقوق الكشفة العليا ، قال الشاعر ^(٧) :

وَحَلِيلٍ غَانِيَةٍ تَرَكْتُ مُجَدَّلًا تَمْكُو فَرِيصَتُهُ كَشِدْقِ الْأَعْلَمِ

(١) هو إبراهيم السَّوَّاق مولى آلِ الْمُهَلَّبِ كما في الكامل ص ٥٤٥ .

(٢) ك ، ن : جعل . والتصويب مما يأتي في ق ٢٠ / أ .

(٣) المقرب ١ : ١١٦ ، ولفظه : « وَجَعَلَ بمعنى صَيَّرَ ، ووهب بمعنى جعل » .

(٤) ن : لأنها .

(٥) ك : ولا .

(٦) ك : لأصالة .

(٧) هو عنتره . ديوانه ص ٢٠٧ وشرح القصائد العشر ص ٢٩٢ . الحليل : الزوج . وَاجْتَدَل :

المصروع على الجدالة ، وهي الأرض . وَتَمْكُو : تَصْفِرُ . والفريضة : الموضع الذي يُرْعَدُ من الدابة ، والإنسان ، إذا خاف . يريد سَعَةَ الطعنة .

وبقوله ولا عرفان من علم الموافق في التعدي عرف ، نحو قوله ﴿ لا يعلمون شيئاً ﴾ ^(١) . وإذا تعدت علم إلى واحد فأردت ^(٢) الماهية جاز وقوع الجامد مفعولاً لها ، قال الفراء ^(٣) : لا تقول : قد سألت فعلمت عبد الله ، إلا أن تريد : علمت ما هو ، فلا بد من مشعر بالمعنى ، كقولك ^(٤) : إنما سألت لأعرف عبد الله من زيد .

وأما قوله تعالى ﴿ وليعلم الله الذين آمنوا ﴾ ^(٥) ، و﴿ فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين ﴾ ^(٦) - فقل : لا يطلق العلم على الله بمعنى المعرفة . وأول قائل ذلك ما ورد من ذلك منسوباً إلى الله تعالى على تقدير حال أو صفة ، أي : وليعلمهم متميزين عن غيرهم بالإيمان أو بما ظهر من صبرهم .

وقال السهيلي : المعرفة تقتضي التمييز وأنحياز كل معلوم بتمييز يخصه ، وعلم الله لا يكون كذلك . وتناول الآية على العلم بالخير ، والآخر محذوف لدلالة الكلام عليه ، كأنه قال : لا تعلمهم منافقين ^(٧) ، الله يعلمهم .

وقوله ووجد كقوله ﴿ تجدوه عند الله هو خيراً ﴾ ^(٨) ، ﴿ وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين ﴾ ^(٩) ، وقال ^(١٠) :

(١) سورة المائدة : ١٠٤ .

(٢) ك : فإن أردت .

(٣) معاني القرآن ١ : ٢٣٥ .

(٤) ك ، ن : فقولك .

(٥) سورة آل عمران : ١٤٠ .

(٦) سورة العنكبوت : ٣ . وأولها في ك ، ن : ليعلم .

(٧) ك ، ن : سابقين .

(٨) سورة الزمل : ٢٠ .

(٩) سورة الأعراف : ١٠٢ .

(١٠) هو يزيد بن الحكم الكلبي أو غيره . الحماسة ١ : ١٣٢ والحماسة البصرية ص ١٣٣

[٩٢] - وفيهما تخريجه - والمرزوقي ص ٢٣٣ .

فَلَمَّا بَلَغْنَا الْأُمّهَاتِ وَجَدْتُم بَنِي عَمِّكُمْ كَانُوا كِرَامَ الْمَضَاجِعِ
ومصدرها وجدان عن الأخفش^(١) ، ووجود عن السيرافي^(٢) .

وأحترز بقوله لا لإصابة من نحو : وجد فلان ضالته وجدانا ووجودا .
وبقوله ولا استغناء من وجد بمعنى استغنى ، ومصدرها^(٣) وجد ووجد ووجدة .
وبقوله ولا حزن / من وجد بمعنى حزن ، ومصدرها وجد . وبقوله ولا حقد من [٣: ٧/ب]
قولهم : وجد على الرجل ، ومصدرها موجدة .

وقوله وألقى مرادفها أي : مرادفة وجد ألقى تتعدى إلى اثنين . وهذه فيها
خلاف : فمن النحويين من زعم أنها تتعدى إلى واحد ، والثاني هو منصوب على
الحال ، فيكون ألقى بمعنى أصاب وصادف . وذكر أن الدليل على ذلك التزام
العرب التنكير فيه ، فلا تقول : ألفت زيدا الضاحك ، بل : ضاحكا ، فدل على
أنه حال ، وإلى هذا ذهب ابن عصفور^(٤) .

وذهب غيره إلى أنها تتعدى إلى اثنين ، وإياه اختار المصنف ، وأنشد قول
الشاعر^(٥) :

قد جرّبوه ، فالقوة المغيث إذا ما الرّوع عمّ ، فلا يُلوى على أحدٍ
وقول الآخر^(٦) :

إذا أنت أعطيت الغنى ، ثم لم تجد بفضل الغنى ، ألفت ما لك حامد

(١) شرح اللمع لأبن برهان ص ١١٦ .

(٢) شرح التسهيل ٢ : ٣١٥ .

(٣) ومصدرها : ليس في ك .

(٤) شرح الجمل ١ : ٣٠١ - ٣٠٢ .

(٥) ألفت بلا نسبة في شرح التسهيل ٢ : ٧٩ وشرح الكافية الشافية ص ٥٤٧ وتخليص
الشواهد ص ٤٣١ والخزانة ١١ : ٣٣٥ (عرضا) .

(٦) هو محمد بن أبي شحاذ الضبي . الحماسة ١ : ٦١٥ [الحماسة ٤٥٣] ، وفيها تحريجه .

وقد يُنازع في هذا الدليل مَنْ يرى أنَّها تتعدى إلى واحد ، فيجعل أَلَامَ
وَأَلَامَ في أَلْمِثْ زائدة ، وينصبه على الحال . وكذلك أَلْجَمْلَة من قوله : ما لك
حامد ، يجعلها حالاً . وأما الَّذِي يقطع بكونها تتعدى إلى اثنين فَأَنَّ^(١) يجيء الثاني
ضميراً ، أو يقع فصل بين المنصوبين ، أو تدخل على أحدهما أَلَامَ الفارقة . وإلى
إدخالها في هذا أَلَابَ ذهب الكوفيون .

وقوله وَدَرَى لَا لِخِتْلٍ قَالَ الْمَصْنَفُ : « وَمِنْ ذَوَاتِ أَلْفَعُولِينَ دَرَى بِمَعْنَى
عَلِمَ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٢) :

دُرَيْتَ أَلَوْفِيَّ الْعَهْدِ ، يَا عُرْوَوَ ، فَأَعْتَبِطُ فَإِنْ أَعْتَبِطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ
وَأَكْثَرُ مَا تُسْتَعْمَلُ مُعَدَّاةً بِالْبَاءِ ، كَقَوْلِكَ : دُرَيْتُ بِهِ ، فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا
هَمْزَةُ النِّقْلِ تَعَدَّتْ إِلَى وَاحِدٍ بِنَفْسِهَا وَإِلَى ثَانٍ بِالْبَاءِ ، قَالَ تَعَالَى ﴿ قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ
مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ ﴾^(٣) ، وَيُقَالُ : دَرَى الذَّنْبُ الْصَّيْدَ : إِذَا اسْتَحْفَى
لَهُ لِيَفْتَرِسَهُ^(٤) ، فَيَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ ، وَإِلَيْهِ أَشْرَتْ بِقَوْلِي : لَا لِخِتْلٍ ، أَنْتَهَى
كَلَامُهُ .

وَلَمْ يَذْكُرْ أَصْحَابُنَا دَرَى فِيمَا يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ . وَلَعَلَّ قَوْلَهُ « دُرَيْتَ أَلَوْفِيَّ
أَلْعَهْدِ » مِنْ بَابِ التَّضْمِينِ ، ضُمِّنَ ذَلِكَ مَعْنَى عَلِمْتُ ، وَالتَّضْمِينُ لَا يَنْقَاسُ ، وَلَا
يَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ أَصْلًا حَتَّى يَكْثُرَ ذَلِكَ ، وَلَا يَثْبُتُ ذَلِكَ بَيْتٍ نَادِرٍ مُحْتَمَلٍ لِلتَّضْمِينِ .
وَقَوْلُهُ وَتَعَلَّمَ بِمَعْنَى أَعْلَمَ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ تَعَلَّمَ يَكُونُ أَمْرًا مِنْ تَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ ،

(١) ك ، ن : أَنْ .

(٢) أَلْبَيْتُ مِنْ غَيْرِ نِسْبَةٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ٢ : ٧٩ وَشَرْحِ أَلْكَافِيَةِ أَلْشَافِيَةِ ص ٥٤٥ وَشَرْحِ
شُدُورِ أَلْذَّهَبِ ص ٣٦٠ .

(٣) سُورَةُ يُونُسَ : ١٦ .

(٤) ك : فَيَفْتَرِسُهُ .

فيتعدى إلى واحد ، تقول : تَعْلَمُ الْحِسَابَ ، وهو فعل متصرف . ويكون / أمراً [٣: ٨/١]
 بمعنى أَعْلَمِ المتعدية إلى اثنين ، ولا يُسْتَعْمَلُ منه ماضٍ ولا مضارعٌ ولا أَسْمُ فاعل^(١)
 ولا أَسْمُ مفعول ولا مصدرٌ ، قال الشاعر^(٢) :

تَعْلَمُ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهَرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغِ بِلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ
 وَالْمَشْهُورِ إِعْمَالُهَا فِي أَنْ ، قال^(٣) :

تَعْلَمُ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا عَلَى مُتَطَيِّرٍ ، وهي الثُّبُورُ
 وقال^(٤) :

تَعْلَمُ أَنَّ شَرَّ النَّاسِ حَيٌّ يُنَادِي فِي شِعَارِهِمْ : يَسَارُ
 وقال آخر^(٥) :

فَقُلْتُ : تَعْلَمُ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً وَإِلَّا تُضَيِّعُهَا فَإِنَّكَ قَاتِلُهُ

(١) ولا أَسْمُ فاعل : ليس في ك .

(٢) نسب أَلْعَيْنِي أَلْبَيْتِ فِي الْمَقَاصِدِ النُّحْوِيَّةِ ٢ : ٣٧٤ إلى زياد بن سَيَّار ، وتبعه أَلْبِغْدَادِي فِي الْخَزَانَةِ ٩ : ١٢٩ (عرضاً) ، ثم تراجع عنه في شرح أبيات المَغْنِيِّ ٧ : ٢٦١ [٨٣٣] ، فذكر أن أَلْعَيْنِي قد غلط في نسبته ، وأن أَلْسِيوطِي قد قلَّده في ذلك ، وذكر أنه لم يقف على تمتته ولا على قائله . شرح شواهد المَغْنِيِّ ص ٩٢٣ . وهو من غير نسبة في شرح التسهيل ٢ : ٨٠ وشرح الكافية أَلْشَّافِيَّةِ ص ٥٤٦ .

(٣) هو زَبَّانُ بْنُ سَيَّارِ الْفَزَارِيِّ ، يقول هَذَا لِلنَّابِغَةِ الْأَذْيَابِيِّ كَمَا فِي الْمَعَانِي الْكَبِيرِ ص ٢٦٦ - ٢٦٧ وَأَلْخِيَوَانِ ٣ : ٤٧٧ و ٥ : ٥٥٥ وَتَهْذِيبِ إِصْلَاحِ النَّطِيقِ ص ٧٨٠ وَالْعَمْدَةِ ص ١٠٣٣ . أَلْطَيْرِ : أَسْمُ مِنَ الْتَطْيِيرِ . وَالْثُّبُورُ : أَهْلَاكُ .

(٤) هو زَهْرُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَى . شعره بشرح ثعلب ص ٢٢٠ . أَلْشُّعَارُ : علامة الْقَوْمِ فِي سَفَرِهِمْ ، وَيَكُونُ أَسْمُ رَجُلٍ أَوْ شَيْءٍ قَدْ عَرَفُوهُ فِيمَا بَيْنَهُمْ ، إِذَا دُعُوا بِهِ عَرَفُوهُ . وَيَسَارُ : رَاعِي إِبِلٍ لَزَهْرٍ ، أَخَذَهُ الْخَارِثُ بْنُ وَرْقَاءَ الْأَصِيدَاوِيِّ ، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ زَهْرًا قَالَ قَصِيدَةً ، وَهَذَا أَلْبَيْتُ مَطْلَعُهَا .

(٥) هو زَهْرُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَى . شعره بشرح ثعلب ص ١٠٨ . أَلْغِرَّةُ : أَلْعَقْلَةُ .

وقال ^(١) :

تَعْلَمُنْ ها - لَعَمْرُ اللَّهِ - ذا قَسَمًا فاقدِرْ بِذَرْعِكَ ، وانظُرْ أينَ تَنسَلِكُ
لئنْ حَلَلْتَ بِحَوْ ، في بَنِي أَسَدٍ في دينِ عَمِرو ، وحالَتْ بَيْننا فَذِكُ
لِيَأْتِيَنَّكَ مِنِّي مَنطِقٌ قَدَعٌ باقٍ ، كما دَنَسَ الْقُبْطِيَّةَ الْوَدُكُ
علق « تَعْلَمُنْ » بالقسم .

وما ذهب إليه المصنف من أن تَعْلَمَ بمعنى أَعْلَمَ غير متصرف ، وكرَّره في
تصانيفه ^(٢) - هو شيء ذهب إليه الأعلام ^(٣) ، وليس بصحيح لأن يعقوب حكى ،
وقال : « تَعْلَمْتُ أَنْ فَلَانًا خَارَجَ ، بمعنى عَلِمْتُ » ^(٤) .

ص : وللثالث « ظَنٌّ » لا لِتَهْمَةٍ ، و« حَسَبٌ » لا لِلَوْنِ ، و« خَالَ يَخَالُ »
لا لِغُجْبٍ ولا ظَلَعٍ ، و« رَأَى » لا لِإِنْصَارٍ ولا رَأْيٍ ولا ضَرْبٍ .

ش : يعني بالثالث النوع الصالح لليقين وللظنِّ ، فأما ظَنٌّ فالمشهور
استعمالها في غير مُتَيَقِّنٍ ، قال تعالى ﴿ إِنْ تَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُستَيْقِنِينَ ﴾ ^(٥) ،
وقال الشاعر ^(٦) :

ظَنَّتْكَ إِنْ شُبْتُ لَظَى الْحَرْبِ صَالِيًا فَعَرَّذْتَ فَيَمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعَرِّدًا

(١) هو زهير بن أبي سلمى . شعره بشرح ثعلب ص ١٣٧ . وقد تقدم البيت الأول في ٣ :
١٩٩ . الكدرع : قدر الخطو . وجَوْ : وادٍ في ديار بني أسد . ودين عمرو : طاعته .
وفدك : أرض . والمنطق : القول ، أراد به الشعر . والقذع : الققيح . والقبطية : كل
ثوب أبيض . والودك : الدسم .

(٢) شرح الكافية لأشافية ص ٥٤٥ .

(٣) ذهب إلى ذلك في شرح حماسة أبي تمام ص ٣٤٢ .

(٤) إصلاح المنطق ص ٣٧٨ .

(٥) سورة الجاثية : ٣٢ .

(٦) البيت في شرح التسهيل ٢ : ٨٠ والعيني ٢ : ٣٨١ .

وتستعمل ظَنٌّ في المتيقن كثيرًا ، قال تعالى ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾^(١) . وألظن ترجيح أحد الجائزين .

وزعم بعض النحويين أن وقوع الظن بمعنى اليقين مجاز ، كما يقال : قال الحائط . قال : ولا يجوز أن تقول : ظننت زيدًا منطلقًا ظنًا ، إذا كان بمعنى اليقين ، كما لا يجوز أن تقول : قال الحائط قولاً ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ ، فقوله ﴿ظَنًّا﴾ يدل على أنه ليس بمعنى اليقين .

ويعبر أكثر البصريين عن ظنَّ أنها تكون شكًا ويقينًا ، ويعنون بالشكَّ ترجيح أحد الجائزين .

وفرقَ بعضهم بين الظنِّ والشكِّ واليقين ، / قال : فالشكُّ أن يستوي الأمران عندك ، فلا تدري أن^(٢) شيئًا منهما كان ، فإن وقع عندك دليل من أحدهما فذلك مظنون . واليقين اعتقاد شيء بدليل . انتهى .

وزعم الأستاذ أبو بكر محمد^(٣) بن عبد الله بن ميمون^(٤) العبدري^(٥) - وهو صاحب كتاب «نفع الغل» - أن^(٦) الظنَّ بمعنى العلم غير مشهور في لسان العرب ، ولا مَعَوَّل عليه في حكاية مَنْ حكى ذلك عن العرب^(٧) ، وقال : كما

(١) سورة البقرة : ٤٦ .

(٢) ك : أي .

(٣) ن : الأستاذ أبو محمد .

(٤) ك : ميمون .

(٥) الأقرطي . استوطن مراكش ، روى عن أبي بكر بن العربي ، وأبي الحسن بن ألبادش ، وأبي الوليد بن رشد ، ولازمه عشر سنين . وروى عنه أبو ألبقاء بن يعيش بن ألقدم . ودخل غرناطة . وألف شرحين على الجمل ، وشرح أبيات الأيضاح . مات بمراكش سنة ٥٦٧ هـ . بغية الوعاة ١ : ١٤٧ - ١٤٨ .

(٦) ك : إلى أن .

(٧) ذكر في الآرتشاف ص ٢١٠٠ أنه ذهب إلى ذلك في كتابه «نفع الغل» ، وأنه تأول ما أوهم ظاهره ورود ذلك .

تَبَايَنَّا حَكْمًا وَحَدًّا كَذَلِكَ تَبَايَنَّا إِطْلَاقًا وَتَعْبِيرًا . فَأَمَّا ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾ ^(١) فَالْمُؤْمِنُونَ لَمَّا ^(٢) كَانُوا وَجِلِينَ خَائِفِينَ عَلَى إِيْمَانِهِمْ حَتَّى كَانَ الصَّدِيقُونَ يَحْذَرُونَ الْإِنْفَاقَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ حَتَّى تَمْدَحُوا بِذَلِكَ، فَقَالَ الْقَائِلُ: « مَا خَافَهُ إِلَّا مُؤْمِنٌ ، وَلَا أَمِنَهُ إِلَّا كَافِرٌ » ^(٣) ، وَقَالَ تَعَالَى ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْثِرُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ ﴾ ^(٤) ، فَمَدَحَهُمْ بِالْوَجَلِ وَالْإِشْفَاقِ . وَأَمَّا ﴿ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا ﴾ ^(٥) فَالظَّنُّ هُنَا عَلَى بَابِهِ ؛ لِأَنَّ الْكَفَّارَ لَمَّا شَاهَدُوا سَعَةَ رَحْمَةِ اللَّهِ وَتَغَمَّدَهُ لِلذُّنُوبِ وَآلِجَرَائِمِ رَجَوْا ^(٦) مَعَ مَعَايِنَةِ النَّارِ الْنَجَاةَ مِنْهَا ، فَلَمْ يَقْطَعُوا بِمُوَاقِعَتِهَا ، لَكِنَّهُمْ ظَنُّوا ظَنًّا ، سَاقَهُ رَجَاؤُهُمْ لِلَّهِ وَطَمَعُهُمْ ^(٧) فِي إِجَارَتِهِ إِيَّاهُمْ مِنَ النَّارِ .

وَكَذَلِكَ ﴿ وَظَنُّوا أَنَّهُ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ﴾ ^(٨) ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُخَلْفِينَ ^(٩) كَانُوا لَهُمْ تَعَلُّقُ نَفُوسٍ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَسْتَغْفَارُهُ اللَّهُ لَهُمْ ، فَبِالْتَّفَاقِ إِلَى جِهَةِ الرُّسُولِ عَبَّرَ عَنْ أَعْتِقَادِهِمْ ذَلِكَ بِالظَّنِّ . وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ ^(١٠) :

-
- (١) سُوْرَةُ الْبَقَرَةِ : ٤٦ .
(٢) لَمْ يَأْتِ بِجَوَابٍ لِدَلَّةِ « لَمَّا » . وَيَبْدُو أَنَّ فِي الْنَصِّ سَقَطًا ، وَلَعَلَّ تَمَتُّهُ تَكُونُ : « عَبَّرَ عَنْ أَعْتِقَادِهِمْ ذَلِكَ بِالظَّنِّ » ، وَمَوْضِعُهَا بَعْدَ قَوْلِهِ : بِالْوَجَلِ وَالْإِشْفَاقِ . وَسُتِرَ مِثْلُهُ قَرِيبًا .
(٣) هَذَا قَوْلُ أَحْسَنَ الْبَصْرِيِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١ : ١٧ - كِتَابُ الْإِيْمَانِ ، وَفِيهِ : « وَلَا أَمِنَهُ إِلَّا مُنَافِقٌ » وَفَتْحُ الْبَارِي ١ : ١٣٦ - ١٣٧ .
(٤) سُوْرَةُ الْمُؤْمِنُونَ : ٦٠ .
(٥) سُوْرَةُ الْكَهْفِ : ٥٣ .
(٦) ن : رَجَعُوا عَنْ مَعَايِنَةِ النَّارِ الْنَجَاةَ مِنْهَا .
(٧) وَطَمَعُهُمْ : لَيْسَ فِي ن .
(٨) سُوْرَةُ الْتَّوْبَةِ : ١١٨ .
(٩) ن : اَلْمُتَخَلِّفِينَ .

(١٠) هُوَ دُرَيْدُ بْنُ الْكَلْبَةِ . الْأَصْمَعِيَّاتُ ص ١٠٧ [٢٨] وَالْحِمَاسَةُ ١ : ٣٩٧ [٢٧٤] وَجُمْهُرَةُ أَشْعَارِ الْعَرَبِ ص ٥٩٩ [٢٠] . الْمَدْحُج : اَلتَّامُّ اَلْسِلَاحِ . وَاَلْأَسْرَافَةُ : خِيَارُ اَلْقَوْمِ مِنْ فَرَسَاتِهِمْ . وَاَلْأَسَابِرِيُّ : اَلرَّقِيقُ اَلْجَلِيدُ ، يَرِيدُ اَلدُّرُوعَ اَلسَّابِرِيَّةَ ، أَيْ : اَلْمَنْسُوبَةَ إِلَى سَابُورٍ ، وَهِيَ اَلدَّقِيقَةُ اَلنَّسِجِ فِي إِحْكَامِ . وَاَلْمُسَرْدُ : اَلْحَكْمُ اَلنَّسِجِ . وَآخِرُهُ فِي ك : اَلْمُرْدُ .

فقلتُ لهم : ظَنُّوا بِالْفَنِيِّ مُدَجِّجٍ سَرَاتُهُمْ فِي السَّابِرِيِّ الْمَسْرُدِ
أَمَرَهُم بِالظَّنِّ لَأنَّهُ أَهْوَلُ عَلَى الْنفُوسِ ، وَالْحَذَرُ الْمَخُوفُ أَشَدُّ عَلَى مُرْتَقِبِهِ
وَمُتَوَقِّعِهِ مِنْ وَقُوعِهِ ؛ لِأَنَّهُ الْخَطُوبُ إِذَا وَقَعَتْ عَيْبِي لَهَا الصِّر ، وَوُطِّنَتْ لَهَا الْنفْسُ .
وَزَعِمَ الْفَرَاءُ أَنَّ الظَّنَّ يَكُونُ شَكًّا وَبَقِيَّةً وَكَذْبًا . وَأَكْثَرُ الْبَصِيرِينَ لَا يَقُولُونَ
إِنَّ الظَّنَّ يَكُونُ كَذْبًا ، إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَهُمْ ^(١) شَكًّا وَبَقِيَّةً . وَعِنْدَ الْفَرَاءِ أَنَّ قَوْلَهُمْ
فِيمَا حَكَى اللَّهُ عَنْهُمْ ﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ ^(٢) مِنْ الظَّنِّ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى الْكُذْبِ ،
وَعِنْدَ الْبَصِيرِينَ مِنَ الشَّكِّ .

وَأَحْتَرَزُ بِقَوْلِهِ لَا لِتَهْمَةٍ مِنْ ظَنٍّ بِمَعْنَى اتِّهَمَ ، فَإِنَّهَا تَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ ، تَقُولُ :
ظَنَنْتُ زَيْدًا .

وَقَوْلُهُ وَحَسِبَ لَا لِلَّوْنِ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالِ حَسِبَ فِي غَيْرِ الْمُتَيَقِّنِ ^(٣) ، قَالَ تَعَالَى
﴿ وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَيَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ ﴾ ^(٥) ،
وَقَالَ الشَّاعِرُ ^(٦) :

وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءٍ شَحْمَةً لِيَالِي لَاقِنَا جُذَامَ وَحِمِيرًا
/ وَالْمَصْدَرُ مِنْ حَسِبَ حِسْبَانُ .

وَيَقِلُّ اسْتِعْمَالُ حَسِبَ فِي الْمُتَيَقِّنِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ ^(٧) :

(١) عندهم : ليس في ك .

(٢) سورة الجاثية : ٣٢ .

(٣) ن : أَلْيَقِينَ .

(٤) سورة الكهف : ١٠٤ . وَهَذِهِ آيَةٌ لَيْسَتْ فِي ك .

(٥) سورة المجادلة : ١٨ .

(٦) تقدم في ٤ : ١٥٢ .

(٧) هو لبيد . ديوانه ص ٢٤٦ . رباح : ربح . وثاقل : ميت .

حَسِبْتُ الْتَقَى وَالْحَمْدُ خَيْرَ تِجَارَةٍ رِبَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا
وقول الآخر^(١) :

شَهِدْتُ ، وَفَاتُونِي ، وَكُنْتُ حَسِبْتَنِي فَقِيرًا إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا وَتَغِيْبِي
وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ لَا لِلْوَنِ مِنْ حَسِبِ الرَّجُلِ : إِذَا أَحْمَرَّ لَوْنُهُ وَأَبْيَضَ كَالْبَرَصِ ،
وَكَذَا إِذَا كَانَ ذَا شُقْرَةٍ ، وَهَذَا فَعَلَ لَازِمٌ .

وقوله وَخَالَ يَخَالُ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالُهَا فِي غَيْرِ الْمُتَقِنِّ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٢) :
إِحَالُكَ إِنْ لَمْ تَقْضُ الطَّرْفَ ذَا هَوًى يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ
ومصدره خَالَ خَيْلاً وَخَالًا وَخَيْلَةً وَخَيْلَةً وَخَيْلَانًا وَخَيْلَةً وَخَيْلُولَةً .
وَأَشْتَقَاقُهَا مِنَ الْخِيَالِ ، وَهُوَ الَّذِي لَا يَتَحَقَّقُ .

وَتُسْتَعْمَلُ أَيْضًا بِمَعْنَى عَلِمْتُ ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٣) :
دَعَانِي الْعَذَارَى عَمَّهُنَّ ، وَخِلْتَنِي لِي أَسْمُ ، وَلَا أَدْعَى بِهِ ، وَهُوَ أَوَّلُ
وقال آخر^(٤) :

مَا - خِلْتَنِي - زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِنًا أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُمُوءَ الْأَلَمِ
أَي : مَا زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِنًا ، خِلْتَنِي كَذَلِكَ . وَقَالَ^(٥) :
إِذَا الْنَّاسُ قَالُوا مَنْ فَتَى خِلْتُ أَنِّي عُنَيْتُ ، فَلَمْ أَكْسَلْ ، وَلَمْ أَتَبَلَّدْ

(١) هو النمر بن تولب . شعره ص ٣٣٥ وإيضاح الشعر ص ٥١٢ . فاتوني : ماتوا .

(٢) ألبيت في شرح التسهيل ٢ : ٨٠ وألعبني ٢ : ٣٨٥ .

(٣) هو النمر بن تولب . شعره ص ٣٧٠ وجمهرة أشعار العرب ص ٥٥١ [٣٧ : ١٤] .

(٤) تقدم في ٤ : ١٢١ .

(٥) هو طرفة بن العبد . ديوانه ص ٢٧ وشرح ألفصائد السبع ص ١٨٣ .

وقال^(١) :

لو كان في الألفِ مِنّا واحدٌ، فدَعَوْا مَنْ فارسٌ ؟ خالَهُمْ إِيَّاهِ يَعْنُونَا
وأحترز بقوله لا لِعُجْبٍ مِنْ خالٍ بمعنى تكبرٍ ، وبقوله ولا ظَلَعٍ مِنْ خالِ
الْفَرَسُ : ظَلَعٌ ، والمضارع منهما يَخالُ ، كالمُعدي إلى اثنين . وقيل : يأتي بمعنى
نَظَرَ ، كقوله^(٢) :

فَبِتْ لَدَى أَلْبَيْتِ الْعَتِيقِ أَحِيلُهُ

فأما خالٌ يَخولُ - بمعنى عهد - فمن ذوات ألوا .

وقوله ورأى لا لإبصارٍ ولا رأيٍ ولا ضَرْبٍ مثالُ ذلك قوله تعالى ﴿ إِنَّهُمْ
يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا ﴾^(٣) أي : يَظُنُّونه بعيدًا ، ونَعْلَمُهُ قريبًا ، وأنشد أبو زيد^(٤) :

نَقَرُهُ أَيُّهَا الْفَتِيانُ ، إِنِّي رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ غَلَبَ الْجُدُودَا
رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً ، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودَا

[٣ : ٩ / ب]

وأحترز بقوله لا لإبصارٍ مِنْ رأيته بمعنى أَبْصَرْتُهُ . وبقوله ولا رأيٍ مِنْ رأيته
بمعنى أَعْتَقَدْتُهُ . وبقوله ولا ضَرْبٍ مِنْ رأيتُ الطائرَ : إذا أَصْبَتْه في رِثْتِهِ . / فهي في
هذه ألمعاني الثلاثة متعديّة إلى واحد .

(١) هو بشامة بن حزن الكهنشلي أو غيره . الحماسة ١ : ٧٨ [١٤ : ١٠] .

(٢) عجز ألبيت : ومطوأي مشتاقان لَه أرقان . وهو من قصيدة ليعلى الأحول الأزدي . وقيل :

إنها لغيره . الخزائن ٥ : ٢٦٩ - ٢٧٨ [٣٨٣] وأنظر تخريجه في سر الصناعة ص ٧٢٦ -

٧٢٧ . الكضمير في أحيله عائد إلى ألبق المذکور في بيت قبله . ومطوأي : صاحبائي .

(٣) سورة ألمعارج : ٦ .

(٤) لخدش بن زهير . الكنادر ص ١٩٩ - ٢٠٠ وشعره ص ٥٥٤ بتقديم ألبيت الثاني على

الأول فيهما . وأنظر تخريجهما في أخلبيات ص ٧١ . وألبيتان من قصيدة طويلة .

وما ذهب إليه المصنف من أن « رأى » إذا كان بمعنى اعتقد يتعدى إلى واحد هو مذهب الفارسي^(١) . وذهب غيره إلى أنها تتعدى إلى اثنين ، وجاء في كلام العرب ما يدل على ذلك ، قال الشاعر^(٢) :

رأى الناسَ إلا مَنْ رأى مثلَ رأيهِ خَوارجَ تَراكِينَ قَصَدَ المَخارجِ
ص : وللرابع « صَيَّرَ » و« أَصَارَ » وما رادفهما^(٣) من « جَعَلَ » ،
و« وَهَبَ » غير متصرف ، و« رَدَّ » و« تَرَكَ » و« تَخَذَ » و« اتَّخَذَ » و« أَكَانَ » .
وألحقوا بـ « رأى » العِلْمِيَّةَ اَلْحُلُمِيَّةَ ، و« سَمِعَ » اَلْمَعْلَقَةُ بِعَيْنٍ ، ولا يُخْبَرُ
بعدها إلا بفعلٍ دالٍّ على صوت . ولا تُلْحَقُ « ضَرَبَ » مع اَلْثَلِّ على الْأَصَحِّ ،
ولا « عَرَفَ » و« أَبْصَرَ » ، خلافاً لهشام ، ولا « أَصَابَ » و« صَادَفَ »
و« غَادَرَ » ، خلافاً لابن درستويه .

ش : يعني بالرباع النوع الذي للتحويل . فأما صَيَّرَ وأَصَارَ فمنقولان من
صارَ الَّتِي هي من أخوات كانَ ، نُقِلَتْ صَيَّرَ بالتضعيف ، وأَصَارَ بالهمزة .
وفي التبسيط : إن كانت بمعنى اَنْتَقَلَ ورجعَ تَعَدَّتْ بالتضعيف إلى اثنين ،
أحدهما بحرف الجر ، نحو : صَيَّرْتُكَ إلى موضعك^(٤) ، أي : نَقَلْتُكَ إليه . وإن
كانت بمعنى اَلتَّغْيِيرِ^(٥) إلى وصف - كما هي في أخوات كانَ - تَعَدَّتْ إلى اثنين ،
أحدهما هو اَلْمَبْتَدَأُ ، ويصير مفعولاً به ، نحو : صارَ زيدٌ عالماً ، وصَيَّرْتُهُ عالماً . وهذا
دليل على أنها حين كونها ناقصة فيها معنى المصدر إلا أنه متروكٌ استغناءً بالخبر

(١) اَلْحَلِيبَات ص ٦٩ .

(٢) هو سميرة بن أَلْجَعْد اَلْخَارِجِي . ديوان شعر اَلْخَوارج ص ١٣٦ ، وآخره فيه : اَلْمَنَاهِج .
وذكر جامعه أن في بعض المصادر : اَلْمَخارج . اَلْقَصْد : اَلْمَعْتَدِل .

(٣) ك ، ن : رادفها من جعل وذهب .

(٤) إلى موضعك : ليس في ك .

(٥) ك : اَلتَّغْيِير .

لأنه هو التغير في المعنى . ولم يُضَعَّف من أحوالها سواها على هذا المعنى ^(١) . وأما
بَيِّنَاهُ وَصَبَّحْنَاهُ وَمَسَّيْنَاهُ ^(٢) فمعناه : أتيناه يَبَينًا وَصَبَاحًا وَمَسَاءً - إمَّا لمانعٍ لفظيٍّ
كَأَصْبَحَ وَأَمْسَى ، أو معنويٍّ كالبواقي . ومن التعدية بالتضعيف قوله ^(٣) :

فَصَيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ

وقوله ^(٤) في أَصَارَ سَقَطَ ^(٥) أَصَارَ من نسخة بخط المصنف .

ومثال جَعَلَ بمعنى صَيَّر ﴿ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّتُوشًا ﴾ ^(٦) . وقال في البسيط :
وهذه إمَّا تصييرٌ لِمَا له نسبة ^(٧) إليه ، أو إلى ما يكون له ذاتًا ^(٨) أو كالأذات ،
فالأول لا بُدَّ فيه من أحد حروف النسبة ^(٩) ، كقوله تعالى ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا
يَكْرَهُونَ ﴾ ^(١٠) ، وقد يقال : هو مجاز من الوضع والإلقاء . والثاني إمَّا تصييرٌ في
الفعل بالأذات ، نحو : جَعَلْتُ الطَّيْنَ خَرْفًا ، وقد تدخل فيه « مِنْ » لأنه بمنزلة :
خاتم من حديد ، كقوله تعالى ﴿ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ ﴾ ^(١١) ، أو بالصفة ، نحو :

(١) ن : المذهب .

(٢) ك : ونسبناه .

(٣) هو الأراجز حُميد الأرقط ، أو رؤية . الكتاب ١ : ٤٠٨ وملحقات ديوان رؤية ص ١٨١
والخزانة ١٠ : ١٨٤ - ١٩١ [٨٣٢] ، وأنظر تخريجه في إيضاح الشعر ص ٢٩٠ .
العصف : التَّيْن .

(٤) ك ، ن : وقال .

(٥) سقط : ليس في ك . ن : وسقط . قلت : « أَصَار » ليس في مطبوعة شرح المصنف ،
ولا في شرح المصنف الذي حققه الدكتور محمد علي إبراهيم في رسالته . وهو في
مطبوعة التسهيل .

(٦) سورة الفرقان : ٢٣ .

(٧) ن : لما نسبته .

(٨) ك : له فاما .

(٩) ن : التشبيه .

(١٠) سورة النحل : ٦٢ .

(١١) سورة المائدة : ٦٠ .

جَعَلْتُهُ عَالِمًا ، ولا تدخل في هذا إلا على تأويل الأول قليلاً ، وإمّا في الاعتقاد ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثَاءً﴾^(١) . وإمّا في الكناية^(٢) عن الشيء ، جَعَلْتُ / الْبَصْرَةَ بَعْدَادَ ، وَالْكُتَّانَ خَزًّا . وإمّا في التسمية^(٣) : جَعَلْتُ حَسَنِي قَبِيحًا ؛ إذ لا يكون في الاعتقاد^(٤) ولا في الفعل ، فرجع إلى اللفظ . وهي إذا كانت بهذه المعاني لم تؤثر إلا في المفعول الأول لأنه وقع به ذلك ، ولا تستغني عن الثاني لأنه كالأبتداء والآخر في الأصل أو ما هو مُنْزَلٌ مَنَزَلَهُ ، لكن قوي معنى الفعل ، فصار الأول مفعولاً ، بخلاف ما تقدم ، وكذلك في أخواتها .

و«وَهَبَ» ، حَكَى أَبُو الْأَعْرَابِيِّ^(٥) : وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاكَ ، أَي : صَبَّرَنِي ، وهي لا تتصرف ؛ إذ لم يُسْتَعْمَلْ فِيهَا بِمَعْنَى صَبَّرَ إِلَّا الْمَاضِي فَقَط . ومثال «رَدَّ» ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾^(٦) ، وقال الشاعر^(٧) :
رَمَى الْحَدَثَانِ نِسْوَةَ آلِ سَعْدِ بِمِقْدَارِ ، سَمَدَنْ لَهُ سُمُودَا
فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا وَرَدَّ وَجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سَوْدَا
و«تَرَكَّ» ، قال الشاعر^(٨) :

وَرَبَّيْتُهُ ، حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ أَخَا الْقَوْمِ ، وَاسْتَعْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ

(١) سورة الزخرف : ١٩ .

(٢) ك : في الكناية .

(٣) ك : في التسمية .

(٤) ن : إذا لم يكن في الاعتقاد .

(٥) تهذيب اللغة ٦ : ٤٦٣ .

(٦) سورة البقرة : ١٠٩ .

(٧) هو عبد الله بن أَرْزَبِيرِ الْأَسَدِيِّ ، أو فضالة بن شريك ، أو ألكميت بن معروف ، أو ابن

خرم الأسدي . الحماسة ١ : ٤٦٤ - ٤٦٥ [٣٢٤] وشرحها للمرزوقي ص ٩٤١

وفيها تخريجهما . سمد : غفل وسها .

(٨) هو فَرْعَانُ بْنُ الْأَعْرَفِ ، وقد قال ذلك في آبنه مُنَازِل . الحماسة ٢ : ١٦٦ [٦٠٩] .

وفي « تَرَكَ » خلاف : منهم من يجعلها تتعدى إلى واحد فقط ، والثاني منصوب على الحال إن وجد . ومنهم من يجعلها ^(١) بمعنى صَبَّرَ ، فتتعدى إلى اثنين ، وهو اختيار المصنف . وأنشد عليه أليوت المتقدم ^(٢) .

و« تَخَذَ » و« اتَّخَذَ » الخلاف فيهما كالأخلاف في تَرَكَ : فمنهم من قال ^(٣) : إنها تتعدى إلى واحد ، كقولك : اتَّخَذْتُ عُدَّةً للسفر ، وإلى اثنين بمعنى صَبَّرَ ، كقوله تعالى ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ ^(٥) ، وهذا مذهب أبي علي ^(٦) . ومن تعديها إلى واحد قوله تعالى ﴿ كَمَثَلِ الْغَنَكُبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا ﴾ ^(٧) ، ﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهَوًا ﴾ ^(٨) .

وزهد ابن برهان إلى أنها تتعدى إلى اثنين دائماً ، قال ابن برهان : « يقال لأبي علي : ألم تقل في قوله تعالى ﴿ اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ ﴾ ^(٩) : إن التقدير : اتَّخَذُوهُ إِيَّاهُ ، فحذف المفعول الثاني للدليل ^(١٠) ، فكذا التقدير في ﴿ اتَّخَذَتْ بَيْتًا ﴾ : اتَّخَذَتْ ^(١١) مِنْ نَسَجِهَا بَيْتًا ، وفي ﴿ أَنْ تَتَّخِذَ لَهَوًا ﴾ : أَنْ تَتَّخِذَ مِنْ شَيْءٍ لَهَوًا » ^(١٢) . قال ابن برهان : « ولا أعلم اتَّخَذَ إلا يتعدى إلى مفعولين ،

(١) ك : جعلها .

(٢) شرح التسهيل ٢ : ٨٢ .

(٣) الملخص ١ : ٢٥٩ .

(٤) سورة الجاثية : ٢٣ .

(٥) سورة النساء : ١٢٥ .

(٦) الحجة ٢ : ٦٨ - ٧٠ [سورة البقرة : ٥١] .

(٧) سورة العنكبوت : ٤١ . الحجة ٢ : ٧٠ .

(٨) سورة الأنبياء : ١٧ . الحجة ٢ : ٦٨ .

(٩) سورة الأعراف : ١٤٨ .

(١٠) الحجة ٢ : ٦٩ - ٧٠ .

(١١) اتَّخَذَتْ : ليس في ك .

(١٢) شرح اللمع ص ١١٩ - ١٢٠ بتصرف .

الثاني منهما بمعنى الأول» (١).

و«تَخَذَ» قال تعالى ﴿لَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ (٢) في قراءة مَنْ قرأ كذلك ، وقال الشاعر (٣) :

تَخَذْتُ غُرَانَ إِثْرَهُمْ دَلِيلًا وَفَرُّوا فِي الْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي
غُرَانُ : أسم جبل (٤) .

وفي البسيط : اتَّخَذَ يتعدى إلى واحد بمعان : ﴿ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ ﴾ (٥) ،
و﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهَوًا ﴾ ، وَاَتَّخَذْتُ خَاتِمًا : لِبِسْتَهُ ، وَاَتَّخَذْتُ مَالًا : كَسَبْتَهُ ،
وَيَجْمَعُ ذَلِكَ كُلَّهُ مَعْنَى الْمَلَابَسَةِ مِنْ جِهَةِ أَلْفَاعِلِ الْقَاصِدِ لِذَلِكَ . ومعنى جَعَلَ
الْمُصِيرَةَ / ﴿ لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ (٦) .

[٣: ١٠/ب]

والفرق بينها وبين تصيير جَعَلَ أنه يعود من ذلك [لنفسك من قبله شيء
بحيث] (٧) لا يتغير المفعول به تغييراً في نفسه ، بخلاف جَعَلَ ، فإنه لا يلزم أن يكون
فيه ذلك ، نحو : جَعَلْتُ الرَّجُلَ عَالِمًا ، فإنه لا يتعدى لنفسك منه شيء ، وإذا قلتُ
اتَّخَذْتُهُ حَبِيبًا وصاحباً عادَ عليك ؛ ألا ترى أنك لا تقول : اتَّخَذْتُ الطَّيْنَ خَزَفًا ،
ولأن المفعول في جَعَلَ يتغير بشيء من جهته ، بخلاف هذا . وقد تدخل فيه «من»

(١) شرح اللمع ص ١٢٠ .

(٢) سورة الكهف : ٧٧ . وهذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو . السبعة ص ٣٩٦ .

(٣) أبو جندب بن مرة الهذلي . شرح أشعار الهذليين ص ٣٥٤ . يعجزوني : يفوتوني ويغلبوني .

(٤) كذا . وفي السكري أنه واد . وفي معجم البلدان (غُرَان) ما نصه : « هو أسم موضع

بتهامة ... وقال ابن السكيت : غران : واد ضخم بالحجاز بين ساية ومكة ... غران ،

وهي منازل بني لحيان ، وغُرَان : واد بين أَمَجٍّ وعُسْفان إلى بلد يقال له ساية » ، والشاعر

هنا يذكر بني لحيان .

(٥) سورة المؤمنون : ٩١ .

(٦) سورة الممتحنة : ١ .

(٧) في المخطوطات : أنه يعود من ذلك ليس ومن قبله وبحيث .

كما في جعل، كقوله تعالى ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا مِن دُونِي وَكِيلًا﴾^(١)، ﴿وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾^(٢)، فيكون من هذا النوع .

وقد قال النحويون إنها من باب أعطى ، ولذلك يُقتصر فيها ، فيقال : اتَّخَذْتُ أَوْلِيَاءَ ، و﴿ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ ﴾ أي : مِن شَيْءٍ وَلَدًا ، وقال تعالى ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ﴾^(٣) أي : اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ إِهًا .

والصحيح الأول لأننا نقول : لو كان منه لصحَّ كون أحدهما موقعا بالآخر فعلاً ، ولا يكون لأنه هو ، ولو كان لجاز اللفظصار على الباقي ، ولم يكن ، وما ذكره حذف اختصاراً .

وقوله^(٤) «أكان قال المصنف في الشرح^(٥) : «أَلْحَقَ ابْنُ أَفْلَحَ (أَصَارَ) أَكَانَ الْمَنْقُولَةَ مِنْ كَانَ بِمَعْنَى صَارَ ، وما حكم به جائز قياساً ، لكني لا أعلمه مسموعاً» انتهى .

ولا أعلم أحداً من النحاة يقال له ابن أفلح ، لكن في شيوخ الأعلام رجل اسمه مُسَلِّم بن أحمد بن أفلح الأديب ، يكنى أبا بكر^(٦) ، أخذ كتاب سيويه عن أبي عمر بن أبي الحباب^(٧) .

(١) سورة الإسراء : ٢ .

(٢) سورة البقرة : ١٢٥ .

(٣) سورة البقرة : ٥١ .

(٤) قوله : ليس في ك ، ن .

(٥) شرح التسهيل ٢ : ٨٣ .

(٦) [٣٧٦ - ٤٣٣ هـ] نحوي أديب من أهل قرطبة . كان رجلاً جيد الدين ، حسن العقل ،

متقدماً في علم العربية واللغة ، راوية للشعر وكتب الآداب . الأصله ص ٥٩١ - ٥٩٢ .

(٧) ك : عن ابن عمر الحباب . أبي : ليس في المخطوطات . وهو أحمد بن عبد العزيز بن فرج

النحوي [- ٤٠٠ هـ] . من أهل قرطبة . روى عن القاضي ، ولزمه . الأصله ص ٢٥ .

وقول المصنف «وما حكم به جائز قياساً» ليس متفقاً عليه ، بل الظاهر من مذهب س^(١) أن النقل بالهمزة قياس في الألف في المتعدي ، وكان بمعنى صار تجري مجرى المتعدي ، فلا يكون النقل فيها بالهمزة قياساً على ظاهر مذهب س .

وزعم جماعة من المتأخرين - منهم خطاب الماردي - أنه قد يجوز أن يضم الفعل المتعدي إلى واحد معنى صير ، ويجعل من هذا الباب ، فأجاز أن يقال : حَفَرْتُ وَسَطَ الدَّارِ بَثْرًا ، بمعنى : صَيَّرْتُ وَسَطَ الدَّارِ . قال خطاب : ولا يكون بَثْرًا تمييزاً لأنه لا تحسن فيه من . وكذلك أجاز : بَنَيْتُ الدَّارَ مَسْجِدًا ، وقطعتُ الكُتُوبَ قِمِيصًا ، وقطعتُ الْجِلْدَ نَعْلًا ، وصبغتُ الكُتُوبَ غُرَابًا^(٢) ؛ لأن المعنى فيها صَيَّرْتُ ، وجعل من ذلك قول أبي الطيب^(٣) :

فَمَضَتْ ، وقد صبغَ الحياءُ بياضها لَوْنِي ، كما صبغَ اللجين العسجدُ
قال : لأن المعنى : صَيَّرَ الحياءُ بياضها لوني ، أي : مثل لوني .

والصحيح أن هذا كله من باب التضمين ، والتضمين^(٤) لا يجوز بقياس في الكلام ، وإنما يجيء في الشعر للضرورة ، وإن جاء شيء منه في الكلام حفظ ، ولم يُقَسَّ عليه لقلة ما جاء منه .

وقوله وألحقوا / بـ «رأى» «العلمية الحُلُمِيَّةُ أي : وألحقوا ، يعني العرب ، كذا قال في الشرح ، قال^(٥) : «فأدخلتها على المبتدأ والخبر ، ونصبتهما مفعولين ،

[١/١١ : ٣]

(١) الملخص ١ : ٣٥٩ ، وأنظر الكتاب ٤ : ٥٥ - ٦٣ .

(٢) ك : عماميا . والمعنى : صَيَّرْتُ الكُتُوبَ أَسْوَدَ .

(٣) ديوانه ١ : ١٧٦ بشرح المعري . اللجين : أفضة . والعسجد : الذهب .

(٤) والتضمين : ليس في ن .

(٥) شرح التسهيل ٢ : ٨٣ - ٨٤ .

ومنه قول الشاعر^(١) :

يُورِقُنِي أَبُو حَنْشٍ وَطَلَّقَ وَعَمَّارٌ ، وَآوَنَةُ أَثَلَا
أَرَاهُمْ رُفَقَتِي ، حَتَّى إِذَا مَا تَفَرَّى اللَّيْلُ ، فَأَنْخَزَلَ أَنْخَزَالَا
إِذَا أَنَا كَالَّذِي أَجْرَى لِرِوْدٍ إِلَى آلٍ ، فَلَمْ يُدْرِكْ بِلَالَا

نصب بها اسمين معرفتين ، هما مبتدأ وخبر في الأصل ، كما يفعل «رَأَى»
بمعنى عَلِمَ وبمعنى ظَنَّ . ومما يدل على صحة ذلك قوله تعالى ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ
خَمْرًا﴾^(٢) ، فأعمل مضارع رأى الخُلُمِيَّة في ضميرين متصلين لمسمى واحد ،
وذلك مما تختص به عَلِمَ ذات المفعولين وما جرى مجراها « أَتَهَى .

ولا حُجَّةَ فيما ذكره : أمَّا « أَرَاهُمْ رُفَقَتِي » فإنه يحتمل أن تكون أَرَى
تعدَّت إلى واحد ، وهو الضمير ، و« رُفَقَتِي » في موضع الحال وإن كان ظاهره
التعريف ، فهو نكرة من حيث المعنى ؛ لأن معنى الرُّفْقَةُ : الرُّفَقَاء ، وهم
المُخَالِطُونَ ، فَرَفِيقٌ بمعنى^(٣) مُرَافِقٌ ، فهو بمعنى أسم الفاعل ، فإضافته غير محضة
كجَلِيسٍ وَخَلِيطٍ .

وأمَّا ﴿إِنِّي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ فلا يلزم مما ذكر أن يتعدى إلى مفعولين ، بل
يكون ذلك مما جاء في غير ما تعدَّى إلى مفعولين ، نحو فَقَدَ ، وَعَدِمَ ، وَوَجَدَ بمعنى
أَصَابَ لا بمعنى عَلِمَ ، فإنك تقول فيها : فَقَدْتَنِي ، وَوَجَدْتَنِي ، وَعَدِمْتَنِي ، فكذلك
هَذَا ، ويكون ﴿أَعْصِرُ﴾ في موضع نصب على الحال لا في موضع مفعول ثانٍ .

(١) هو عمرو بن أحر . شعره ص ١٢٩ - ١٣٠ وأمالى ابن الأشرج ١ : ٢٠٧ - ٢٠٨
والحماسة البصرية ص ٧٤٥ [٥٨٠] . والأول في الكتاب ٢ : ٢٧٠ . أراههم رفقتي :
أي أراههم رفقتي في المنام . وأنخزل : أنقطع . والآل : السراب . وأجرى : أجرى دابته
ليرد سرباً ظنه ماء ، فلم يدرك ما يُيْلُ يده .

(٢) سورة يوسف : ٣٦ .

(٣) بمعنى : ليس في ك .

وقوله وَسَمِعَ الْمُعَلَّقَةَ بَعِيْنٍ ، وَلَا يُخْبِرُ بَعْدَهَا إِلَّا بفعل دالٍّ على صوت
 مثاله : سمعتُ زيداً يتكلم . وأحترز بقوله الْمُعَلَّقَةُ بَعِيْنٍ مِنَ الْمُعَلَّقَةِ بمسموع ، فإنها
 لا تتعدى إلا إليه فقط ، نحو : سمعتُ كلاماً ، وسمعتُ خطبةً ، قال تعالى ﴿ إِنَّ
 تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ ﴾ ^(١) ، ﴿ يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ ﴾ ^(٢) .
 سَمِعْتُ « النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا »
 أراد : سمعتُ هذا الكلامَ .

وعطف المصنف « وَسَمِعَ » على « الْحُلُمِيَّة » ، يعني : رأى الْحُلُمِيَّةَ وَسَمِعَ ،
 وجعل الضمير في « وَالْحَقْوَا » ضمير الْعَرَبِ ، فدلَّ كلامه على أَنَّ الْعَرَبَ هُمُ
 الَّذِينَ الْحَقْوَا ، وَالْعَرَبِيُّ إِنَّمَا يَنْطِقُ بِجُمْلَةٍ ، فَيَفْهَمُ مِنْهَا النُّحْوِي مَا يَفْهَمُ ، وَيَنْسَبُ
 ذَلِكَ إِلَى الْعَرَبِ لِأَنَّهُ فَهَمَهُ عَنْهُمْ .

وفي هذه المسألة خلاف : ذهب الجمهور إلى أَنَّ سَمِعْتُ لَا تَتَعَدَّى إِلَّا إِلَى
 مفعول واحد ، فَإِنْ كَانَ مِمَّا يُسْمَعُ فَهُوَ ذَاكَ ، وَإِنْ كَانَ عَيْنًا فَهُوَ الْمَفْعُولُ ، وَالْفِعْلُ
 بعده في موضع نصب على الحال ، وهو على حذف مضاف ، أي : سَمِعْتُ
 صوتَ زيدٍ في حال أنه يتكلم ، وهذه الحال مَبْنِيَّةٌ ^(٣) ، وهو اختيار الأستاذ أبي
 الحسن بن عصفور في شرح الجمل ^(٤) .

/ وذهب الْأَخْفَشُ ، وَالْفَارَسِيُّ ^(٥) ، وَأَبْنُ بَابِشَادٍ إِلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَصْنَفُ ، [٣ : ١١/ب]

(١) سورة فاطر : ١٤ .

(٢) سورة ق : ٤٢ .

(٣) عجز البيت : « فَقُلْتُ لَصَيْدَحَ : ائْتَجِعِي بِلَالًا » . وسيأتي بعد قليل كاملاً . وهو لذي
 ألرمة . ديوانه ص ١٥٣٥ والمقتضب ٤ : ١٠ والكمال ص ٥٦٨ وسر الصناعة ص
 ٢٣٢ . صيدح : ناقته . وبلال : هو بلال بن أبي بردة .

(٤) ك : مبنية .

(٥) شرح الجمل ١ : ٣٠٢ - ٣٠٣ . وفيه الخلاف المذكور .

(٦) الإيضاح العضدي ص ١٧٠ .

وهو اختيار شيخينا أبي الحسن بن الضائع ، وأبي الحسين^(١) بن أبي الربيع^(٢) ،
وآبن عصفور في شرح الإيضاح . وحجة هذا المذهب أن سَمِعَ لَمَّا دخلت على
غير مسموع أتت لها بمفعول ثانٍ يدل على المسموع ، كما أن ظَنَّ لَمَّا دخلت على
غير مظنون في المَعْنَى أتت بعد ذلك بمفعول ثانٍ يدل على المظنون .

وقد استدل لهذا المذهب بما ذكره الأخفش في (الأوسط) له ، والنحاس
في (صناعة الكتاب)^(٣) من أن العرب تقول : سَمِعُ^(٤) أُذني زيداً يتكلم حقاً ،
فيأتون بخبر المصدر ، ولا يقولون : سَمِعُ أُذني زيداً يتكلم ، على أن يَسَدَّ «يتكلم»
مَسَدَّ الأخير ، فدل على أنه مفعول ثانٍ لا حال ؛ إذ لو كان حالاً لَسَدَّ مَسَدَّهُ ،
كما سَدَّ في : ضَرَبَني زيداً قائماً .

وهذا الذي ذكره مخالف لما نقلَ س من قولهم : سَمِعُ أُذني زيداً يقول
ذلك^(٥) ، فلم يأت بخبرٍ لـ «سَمِعَ» . وأجيب بأنه ليس في كلام س ما يدل على أنه
كلام تام ، بل لعله أراد أنه جزء كلام ، فيكون موافقاً لما ذكره الأخفش والنحاس .
وقال هذا المستدل : مَنْ جعلها تتعدى إلى اثنين ضَمَّنْها معنى عَلِمْتُ ، فإذا
قلت «سَمِعْتُ زيداً قارئاً» فكأنك قلت : عَلِمْتُ زيداً قارئاً بسماع قراءته^(٦) ،
كما أن تَبَّاءً تَعَدَّتْ إلى ثلاثة بالتضمين ، وهي في الأصل تتعدى إلى واحد بنفسها ،
وإلى الثاني «عَنْ» ، وإلى الثالث بالباء ، وهذه المضمَّنة غير التي تتعدى إلى واحد ،
نحو : سَمِعْتُ كلامَ زيدٍ ، ولم تُلغَ لأن ذلك مُلَبَّسٌ بالحكاية ؛ لأنك لو قلت «زيدٌ

(١) ك ، ن : الحسن .

(٢) الملخص ١ : ٢٥٨ وألبسيط في شرح الجمل ص ٤٣٣ .

(٣) صناعة الكتاب ص ١٩٦ .

(٤) سمع : سقط من ك .

(٥) الكتاب ١ : ١٩١ .

(٦) ك : قراءته .

متكلم^(١) « سَمِعْتُ » لم يُدْرَ أنك سمعت هذا اللفظ أو أردت معنى : سمعتُ زيدًا يتكلم ، وهذه العلة لم تُعْلَقْ ؛ لأنك لو قلت « سمعتُ أزيدَ قرأ أم أنشد » تريد : علمتُ أزيدَ قرأ أم أنشد بسماع ذلك منه ، لم يُدْرَ أردت هذا المعنى أو أردت أنك سمعت هذا الكلام .

وقال شيخنا أبو الحسن بن الضائع محتجاً لهذا المذهب : « لا يجوز أن تكون سَمِعْتُ^(٢) مِمَّا يتعدى إلى واحد ؛ لأنَّ حكمه جواز السكوت عليه ، ولا يجوز : سمعتُ زيدًا ، وفيما يتعدى إلى اثنين ولا يجوز الأقتصار على أحدهما دون الآخر ما يتعدى إلى واحد ، هذه عِلْمٌ ، تتعدى إلى اثنين على صفة ، وتتعدى إلى واحد على صفة أخرى ، وكذلك سَمِعْتُ . وأيضاً فلو كان (يقول) من «سمعتُ زيدًا يقول كذا» حالاً لكان « زيد » هو المسموع حقيقة^(٣) . وأيضاً فالحال لا تكون إلا بعد تمام الكلام ، و« سمعتُ زيدًا » غير تام ، وليس كونه غير تام مِمَّا عرض له هنا ، كقوله^(٤) :

مَتَى تَبْعَثُوهَا تَبْعَثُوهَا ذَمِيمَةً

بل هو كقوله : إنَّ اليومَ زيدًا راحلاً^(٥) ، وهو لا يجوز ، فأما قولهم : سمعتُ زيدًا ، أي : سمعتُ كلامَ زيد يتكلم ، فبعيد جداً ، / ويلزم أن تكون أحوال عنه مؤكدة ؛ لأنه معلوم أنَّ « سمعتُ زيدًا » في تقدير : سمعتُ كلامَ زيد « أنهى ما أحتجَّ به .

[١٢ : ٣]

(١) زيد هنا في ن : به .

(٢) سمعتُ ... عليه ولا يجوز : سقط من ن .

(٣) ن : المسموع هو حقيقة .

(٤) هو زهير بن أبي سلمى . وعجز أليبت : « وَتَضَرَّ إِذَا ضَرَّيْتُمُوهَا ، فَتَضَرَّ » . شعره ص

٢٧ وشرح ألفصائد السبع ص ٢٦٧ . تبعثوها : تثيروها ، يعني الحرب . وتضري :

مضارع ضري بالشيء ، أي : أغري به حتى لا يكاد يصير عنه . وتضرم : تضطرم .

(٥) في الكتاب ٢ : ١٣٣ : « إنَّ اليومَ زيدًا منطلقاً » . وأنظر التعليق ١ : ٢٨٥ .

فأما قوله « لَأَنْ حَكَمَهُ جَوَازُ السَّكُوتِ عَلَيْهِ ، وَلَا يَجُوزُ : سَمِعْتُ زَيْدًا »
فالجواب أنه جائز ، قال تعالى ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُم إِذْ تَدْعُونَ ﴾^(١) ، تقديره : هل
يَسْمَعُونَكُمْ تَدْعُونَ ؟ ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سَمِعْتُ زَيْدًا عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ مُضَافٍ ،
فَيَكُونُ إِذْ ذَاكَ مُتَعَلِّقُ السَّمْعِ ، فَيُقَدَّرُ فِي سَمِعْتُ زَيْدًا : سَمِعْتُ كَلَامَ زَيْدٍ ، وَحَذْفُ
المُضَافِ لِفَهْمِ الْمَعْنَى جَائِزٌ .

وأما قوله « وفيما يتعدى إلى اثنين » إلى آخره ، ومَثَلُ ذَلِكَ بِعِلْمْتُ -
ف«سَمِعَ» لا يجوز أن يكون مثل عِلِمْتُ لِمَا سَيَتَّبِعُ بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وأما قوله « إنه يلزم أن يكون زيد هو السَّمْعُ حَقِيقَةً » فلا يلزم ؛ لَأَنَّا قَدْ
بَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ، وَذَلِكَ الْمُضَافُ^(٢) هُوَ السَّمْعُ حَقِيقَةً .

وأما قوله « وسمعتُ زيدًا غير تامٍّ » فهذا غير مُسَلَّمٍ ، بَلْ هُوَ تَامٌّ لِأَنَّهُ عَلَى
حَذْفِ مُضَافٍ .

وأما إلزامه أن يكون حالاً مؤكدةً فلأنه قَدَّرَ أَنَّ الِحْذُوفَ فِي نَحْوِ « سَمِعْتُ
زَيْدًا يَتَكَلَّمُ » هُوَ الْكَلَامُ ، أَيْ : سَمِعْتُ كَلَامَ زَيْدٍ فِي حَالِ تَكَلُّمِهِ ، فَتَكُونُ إِذْ ذَاكَ
حَالاً مُؤَكِّدَةً .

وأما غيره فإنه جعل الِحْذُوفَ أَعْمَ مِنَ الْكَلَامِ ، وَهُوَ صَوْتُ ، فَعَلَى هَذَا لَا
تَكُونُ (يَتَكَلَّمُ) حَالاً مُؤَكِّدَةً ، بَلْ هِيَ حَالٌ مُبَيِّنَةٌ ؛ لِأَنَّ الصَّوْتَ يَكُونُ كَلَامًا
وغير كلام مما يتعلق به السَّمْعُ .

وقد أَحْتَجَّ لِلْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ طَاهِرٍ بِأَنَّهُ حَكَمِي : سَمِعْتُ أُذُنِي زَيْدًا
يَقُولُ ذَلِكَ ، ف« يَقُولُ ذَلِكَ » يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ حَالاً^(٣) لِأَنَّهُ سَدَّ مَسَدَ الْخَيْرِ ، وَلَا

(١) سورة الشعراء : ٧٢ .

(٢) وذلك المضاف ... لأنه على حذف مضاف : سقط من ن .

(٣) حالاً لأنه . نَسَدَ الْخَيْرِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ : سقط من ك .

يجوز أن يكون مفعولاً ثانياً ؛ لأن المفعول الثاني لا يسدُّ مسدَّ الأخير ، لو قلت ظني زيدا عالماً لم يستقلَّ لأنه معمول المصدر ، كما لا يستقلُّ : ضربي زيدا .

واحتجَّ له أيضاً أبو محمد بن السيد ^(١) ، وتبعه ابن عصفور ^(٢) ، بأنَّ سمع من أفعال الخواسِّ ، وأفعال الخواسِّ كلها تتعدى إلى مفعول واحد ، تقول : ذُقْتُ طعاماً ، وشَمِمتُ مسكاً ، ولمَسْتُ حريراً ، وأبصَرْتُ زيدا ، فينبغي أن تكون سمع مثلها ، فإذا دخلت على غير مسموع أوَّل ^(٣) على أنه على حذف مضاف . قال ^(٤) : « وأيضاً لا تخلو إذا كانت مما يتعدى إلى مفعولين من أن تكون من باب ظنٍّ أو من باب أعطى ، فباطل ^(٥) أن تكون من باب أعطى لأنَّ الثاني فعلٌ ، والفعل لا يكون في موضع المفعول الثاني في باب أعطى ، وباطل أن تكون من باب ظنٍّ لأنَّ ظنٍّ وأخواتها يجوز إلغاؤها وإعمالها ، ولا يجوز إلغاء سمعتُ ، فثبت أنَّها مما يتعدى إلى مفعول واحد . فأما قوله ^(٦) :

سَمِعْتُ : النَّاسُ يَتَتَجَعُونَ غَيْثًا فَقُلْتُ لَصَيْدَحَ : ائْتَجِعِي بِلَالاً

فهذا ليس بإلغاء ، بل هو حكاية ؛ إذ معناه : سمعتُ هذا الكلام ، فهو نحو :

سمعتُ / زيدٌ يتكلم ، وإذا نصبتَ فالسموع ليس هذا اللفظ الذي هو : زيدٌ

[٣ : ١٢ / ب]

يتكلم ، ولو أنه كان إلغاءً كان المعنى واحداً ، كما أن قولك : زيدا ظننتُ ^(٧)

قائماً ، وزيدٌ ظننتُ قائماً ، واحد . ويدلُّ أيضاً على أنَّها تتعدى إلى واحد كونها

لا تقع موقع الفعل معرفة .

(١) أخلل في شرح أبيات الجمل ص ٣٨٨ - ٣٨٩ .

(٢) شرح الجمل ١ : ٣٠٣ .

(٣) ك : أقل . وقوله بعده « على أنه » : ليس في ن .

(٤) شرح الجمل ١ : ٣٠٣ - ٣٠٤ . وتصرف . ومعناه في أخلل ص ٣٨٨ - ٣٨٩ .

(٥) ك ، ن : باطل . والتصويب من شرح الجمل .

(٦) تقدم في ص ٤٦ .

(٧) ظننت : ليس في ك .

قال الأخفش : تقول : سمعتُ زيدًا يتكلمُ ، وسمعتُ زيدًا متكلمًا ، ولا تقول : المتكلم . وأجيب عن هذا بأنه لعل الأخفش لم يسمعه ، وسمعه غيره ، ولا يلزم سماعُ كلِّ لفظة إذا صحَّحها القياس .

وقد تُضْمَنُ سَمِعَ معنى أَصغَى ، فتتعدى إلى ، نحو قوله ﴿ لا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى ﴾ ^(١) ، ومعنى استجاب ، فتتعدى باللام ، نحو : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، أُجْرِيَتْ فِي ذَلِكَ مُجْرَى مَا ضُمَّتْهُ .

وقوله ولا تُلْحَقُ ضَرَبَ مع أَمَثَلَ على الْأَصَحِّ ذهب قوم ^(٢) إلى أن «ضَرَبَ» الْمُعْلَقَةُ بِأَمَثَلَ تكون من أفعال هذا الباب ، وتكون بمعنى صَيَّرَ ، قال تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ ^(٣) ، وقال تعالى ﴿وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ﴾ ^(٤) ، و﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا﴾ ^(٥) ، ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ﴾ ^(٦) ، فظاهر هذه الآيات أن «ضَرَبَ» بمعنى صَيَّرَ تتعدى إلى اثنين، ويكون (مثلاً) فيما يظهر هو المفعول الثاني، وما بعده هو المفعول الأول؛ لأنَّ مَثَلًا نكرة لا مُسَوِّغَ لها لجواز الابتداء بالنكرة ، وما بعده إمَّا معرفة وإمَّا نكرة لها مسوغ للابتداء بالنكرة ، وقد صرَّح بتقديمه على مثلِ أبو تمام ، فقال ^(٧) :

(١) سورة الصافات : ٨ . وهذه قراءة آبن كثير ونافع وآبن عامر وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر ، وقرأ بقية السبعة ﴿ لا يَسْمَعُونَ ﴾ . السبعة ص ٥٤٧ .

(٢) أنظر معاني القرآن وإعرابه ١ : ١٠٣ وألحذر ألوجيز ١ : ١١٠ - ١١١ .

(٣) سورة البقرة : ٢٦ .

(٤) سورة يس : ١٣ .

(٥) سورة النحل : ٧٥ .

(٦) سورة النحل : ٧٦ .

(٧) يمدح أحمد بن المعتصم . ديوانه ٢ : ٢٥٠ . ن : شذوذاً . وقبل هذا البيت :

أبليتَ هذا أجمدُ أبعدَ غاية فيه ، وأكرمُ شيمةً ونحاسٍ
إقدامَ عمرو في سَمَاحَةِ حاتمٍ في حِلْمٍ أَحْتَفَ في دُكَاةِ إياسٍ

وبعده :

فأللهُ قد ضَرَبَ الْأَقْلَ لِثوره مَثَلًا مِنْ الْمَشْكَاةِ وَالنَّبْرَاسِ

لا تُنْكِرُوا ضَرْبِي لَهُ مِنْ دُونِهِ مَثَلًا شَرُودًا فِي الْكَلَامِ وَالْبَاسِ
 قال المصنف في الشرح ^(١) : « وَالصَّوَابُ أَلَّا يُلْحَقَ بِهِ ^(٢) لِقَوْلِهِ تَعَالَى
 ﴿ضَرْبَ مَثَلٍ فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾ ^(٣) ، فَبِنِ ضَرْبِ الْمَذْكُورَةِ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ،
 وَاكْتَفَتْ بِمَرْفُوعِهَا ، وَلَا يُفْعَلُ ذَلِكَ بِشَيْءٍ مِنْ أَعْمَالِ هَذَا الْبَابِ » انْتَهَى .

وهذا استدلال ظاهر ، ويمكن تأويله على أن يكون المفعول حُذِفَ لدلالة
 الكلام عليه ، أي : ضَرْبَ مَثَلٍ مَا يُذَكَّرُ ، ويدلُّ عليه ﴿ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ
 تَدْعُونَ ﴾ آيَةٍ .

وقد يقال إنَّ ضَرْبَ تَكُونُ بِمَعْنَى صَبَرَ ^(٤) لَا مَعَ الْمَثَلِ خَاصَّةً ، بَلْ فِي نَحْوِ :
 ضَرَبْتُ الْفَضَّةَ خَاتَمًا ، وَضَرَبْتُ الْطِينَ لَبْنًا ؛ إِذِ الْمَعْنَى : صَبَرْتُ ، إِلَّا أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ
 يُسْتَبْتَّ فِي هَذَا الْبَابِ ^(٥) ، أَهْوَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ أَمْ مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّدِينَ . وَقَدْ
 ذَهَبَ إِلَى أَنَّ ضَرْبَ بِمَعْنَى صَبَرَ فَيَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ أَبِي الرَّيْعِ ^(٦) ،
 قَالَه ^(٧) فِي : ضَرَبْتُ الْفَضَّةَ خَلْجَالًا .

وقوله وَلَا عَرَفَ وَأَبْصَرَ ، خِلَافًا لِهَشَامٍ ، وَلَا أَصَابَ وَصَادَفَ وَغَادَرَ ،
 خِلَافًا لِأَبْنِ دُرُسْتِيهِ ثَبِتَ أَنَّ هَذِهِ الْأَعْمَالُ تَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ ، فَإِذَا جَاءَ بَعْدَهُ أَسْمٌ

(١) شرح التسهيل ٢ : ٨٥ . في الشرح : ليس في ك .

(٢) في شرح المصنف : أَلَّا تُلْحَقَ بِهَا . وَهُوَ أَوَّلَى .

(٣) سورة الحج : ٧٣ . وَالْآيَةُ هِيَ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ضَرْبَ مَثَلٍ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ
 تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا
 يَسْتَفْعِدُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ ﴾ .

(٤) لَا مَعَ الْمَثَلِ خَاصَّةً بَلْ فِي نَحْوِ ضَرَبْتُ الْفَضَّةَ خَاتَمًا وَضَرَبْتُ الْطِينَ لَبْنًا إِذِ الْمَعْنَى صَبَرْتُ :
 سَقَطَ مِنْ ك .

(٥) الباب : ليس في ك .

(٦) الملخص ١ : ٢٦١ .

(٧) ك : فَقَالَ .

منصوب حُمِلَ على أنه حال ، والدليل على أنه حال التزام تنكيره . وكون هذه الأفعال من أفعال هذا الباب لا حُجَّةَ على ذلك .

وأدخلَ س^(١) وأبو علي الفارسي^(٢) في أفعال هذا الباب أرى ، ولم يذكر في ما بُني للمفعول من الأفعال التي تتعدى / إلى ثلاثة نحو أَعْلَمْتُ . وسبب ذلك أن جميع ذلك أَسْتَعْمَلَ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ ؛ إِلَّا أَرَى هَذِهِ ، فَإِنَّمَا لَمْ تُسْتَعْمَلَ إِلَّا مَبْنِيَّةً لِلْمَفْعُولِ ؛ أَلَا تَرَى أَن أَرَى بِمَعْنَى أَظُنُّ ، وَلَا يُقَالُ : أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ ، بِمَعْنَى^(٣) : جَعَلْتُهُ يَظُنُّ ذَلِكَ ، بَلْ بِمَعْنَى : أَعْلَمْتُهُ ذَلِكَ ، فَلَمَّا لَمْ تُسْتَعْمَلَ بِمَعْنَى أَلْظُنُّ إِلَّا مَبْنِيَّةً لِلْمَفْعُولِ جَعَلَاهَا مِنْ هَذَا الْبَابِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ لَهَا أَبَدًا إِلَّا مَنْصُوبًا ، كَمَا أَنَّ سَائِرَ أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ كَذَلِكَ .

وقال بعض الناس^(٤) : « يصح أن تكون خَلَقَ بِمَعْنَى جَعَلَ ، فيكسبها ذلك قوة التَّعْدِي إلى مفعولين ، ويكون قوله ﴿ ضَعِيفًا ﴾ من قوله ﴿ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾^(٥) مفعولا ثانيًا » انتهى .

ولا أعلم أحدًا من النحويين ذهب إلى ذلك ، بل الذي ذكره الناس أن من أقسام جَعَلَ أن تكون بِمَعْنَى خَلَقَ ، فتتعدى إلى مفعول واحد ، كقوله تعالى ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾^(٦) ، أمَّا العكس فلم يذهب إلى ذلك أحد من النحويين فيما علمناه . والمتأخرون من النحاة الذين تَبَّعُوا^(٧) هذه الأفعال لم يذكروا ذلك .

(١) الكتاب ١ : ١١٨ - ١٢١ .

(٢) الإيضاح للعضدي ص ١٣٣ .

(٣) بِمَعْنَى : لَيْسَ فِي ك .

(٤) هو ابن عطية ، المحرر الوجيز ٢ : ٤١ .

(٥) سورة النساء : ٢٨ .

(٦) سورة الأنعام : ١ .

(٧) ن : يَتَّبِعُونَ .

ص : وتُسمى المتقدمة على صيرٍ قَلِيَّةٍ . وتختصُّ مُتَصَرِّفَاتِهَا بِقُبْحِ الإلغاء في نحو : ظننتُ زيدَ قائمٌ ، وبِضَعْفِهِ في نحو : متى ظننتُ زيدَ قائمٌ ، وزيدٌ أظنُّ أبوه قائمٌ ، وبِجَوَازِهِ بلا قُبْحٍ ولا ضَعْفٍ في نحو : زيدٌ قائمٌ ظننتُ ، وزيدٌ ظننتُ قائمٌ . وتقديرُ ضميرِ الشَّانِ أو اللَّامِ المعلقة في نحو ظننتُ زيدَ قائمٌ أُولَى مِنَ الإلغاء . وقد يقع ^(١) المُلغى بين مَعْمُولِي إنَّ ، وبين سَوَفَ ومَصْحُوبِهَا ، وبين معطوفٍ ومعطوفٍ عليه . وإلغاء ما بين الفعلِ ومرفوعه جائزٌ لا واجبٌ ، خلافاً للكوفيين . وتوكيدُ المُلغى بِمصدرٍ منصوبٍ قَبِيحٌ ، وبِمُضَافٍ إلى ألياءٍ ضعيفٍ ، وبضميرٍ أو اسمٍ إشارةٍ أَقْلُ ضَعْفًا .

وتؤكدُ الجملةُ بِمصدرٍ الفعلِ بدلاً من لفظه منصوبًا ، فيُلغى وجوبًا ، وَيَقْبُحُ تَقْدِيمُهُ ، وَيَقِلُّ الْقُبْحُ في نحو : متى ظنَّكَ زيدٌ ذاهبٌ ؟ وإنَّ جعلَ متى خبرًا لـ «ظنَّ» ^(٢) رَفْعٌ ، وَعَمَلٌ وجوبًا . وأجازَ الْأَخْفَشُ وَالْفَرَاءُ إِعْمَالَ الْمَنْصُوبِ في الأمرِ وَالْأَسْتِفْهَامِ .

ش : الإلغاء هو ترك العمل لغير مانع . وحيث يكون الإلغاء والإعمال مختلفين : فذهب الجمهور إلى أنك مخير بين الإعمال والإلغاء ، وهو اختيار الأستاذ أبي الحسن بن عصفور ^(٣) .

وذهب أبو الحسن إلى أنه ليس على التخيير . وإنما هو لازم ، إذا ابتدأت لتخير بالكشك أعملتَ الفعل على كل حال ، سواء قَدَّمْتَهُ أم وَسَّطْتَهُ أم أَخَّرْتَهُ ، وإذا بدأت وأنت تريد اليقين ، ثم أدركك الشك بعد ما مضى كلامك على اليقين ، رَفَعْتَ وَابْتَدَأْتَ ، وَابْتَدَأْتَ مع الخبر كالفعل مع أفعال ، فلا بُدَّ من الخير ، وتلغي

(١) ك : يلغ .

(٢) ك : وإن جعل من خير للظن .

(٣) شرح الجمل ١ : ٣١٤ والمقرب ١ : ١١٧ .

ظننت . وهو اختيار الأستاذ أبي الحسين بن أبي الريع ، قال ^(١) : « جواز الإلغاء / والإعمال بمقصدتين مختلفين ، فإذا قصدت أن تبني الكلام على الظن ثم توسّطه اتّساعاً ، أعملت ، وإن قصدت إلى البناء على الابتداء ، وحدّث لك الإخبار بما أنبى الكلام عليه - ألغيت » .

وفي الإفصاح : به - أي بمذهب أبي الحسن - أخذ شيخنا أبو القاسم ^(٢) ابن القاسم ، وقال : إنه مذهب س .

ومذهب ابن درستويه وابن كيسان إلى ما ذهب إليه أبو الحسن ، لكن إذا وسّطت ، فإن قبّمت الأسم لم تُلغ ، وأعملت الفعل في ضميره ، ونصبت ما بعده ، فقلت : زيدٌ ظننته منطلقاً . وإن قدّمت الخبر ، وظهر فيه الرفع ، ألغيت أيضاً لأنه فائت لا يُسترجع ، والخبر يطلبُ المبتدأ كما يطلب المبتدأ الخبر ، نحو : قائمٌ ظننتُ زيدٌ . فإن كان مجروراً أو جملةً أعملت ، ونويت في موضع الجملة والمجرور نصباً ، نحو : في الدار ظننتُ زيداً ، وأخوه منطلقٌ ظننتُ زيداً ، لا يجوز عنده الرفع هنا ، وقوله ^(٣) :

..... وفي الأراجيز - خلّت - اللؤم والخور

(١) الملخص ١ : ٢٥٥ .

(٢) ن : أبو العباس .

(٣) صدر البيت : « أباالأراجيز يا بن اللؤم تُوعِدني » . وهذا بيت سيّار . وهو للعين المنقري في الكتاب ١ : ١١٩ - ١٢٠ . وأنشده ابن برهان منسوباً للعين في شرح اللمع ص ١١١ ، وآخره فيه : « والفشل » ، وأنشد قبله بيتاً آخر آخره : « والجبل » ، وهو الصواب عند البغدادي لأن القصيدة لامية ، إلا أن يكون من قصيدة أخرى رائية ، أخزانة ١ : ٢٥٧ . وعجزه في فرحة الأديب ص ٩٣ كما يلي :

« وفي الأراجيز بيت اللؤم والفشل » ، وقبله بيت ، وبعده بيت ، وهما مكسورا أروى . وقد ذكر أبو حيان أبياتاً ثلاثاً في ص ٦٣ - ٦٤ من هذا الجزء . ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١ : ٤٠٧ إلى جرير . الخور : الضعف .

عنده من أقبح الضرورات . وغيره يرى أن ألتقدم الفئات كأللفظ الفئات ،
وأنه يطلب ما يطلبه ألفظ ، وهو ألقياس .

وذهب بعض ألتحويين إلى أنك إذا أبتدأت بألقين ألفت على كل حال ،
سواء أوسطت أم أشرت ، وإن أبتدأت على أالشك ، ولم تُقدم أالفعل ، كنت
مُخيراً^(١) . أنتهى .

ولا يعنون بذلك ألتخصص بفعل أالشك ؛ لأن من أالأفعال ألتى تُلقى ما
هو لليقين ، نحو عَلمَ ، وإنما يعنون أنك تبني كلامك أولاً على سبيل ألتخبر عن
ألتبدأ بالخير ، ثم يُدرِكُك أن تجعل ذلك في عَلم أو ظَن أو حِسبان أو خيلة ، أو
تبني كلامك أولاً على سبيل ألتخبر بألفعل ، وتذكر متعلقه . ويدل على أن هذا
أمرأُ قولُ س في باب ألتشغال^(٢) : « فإذا بَنَيْتَ أَلأسم عليه قلت : ضربتُ زيداً » ،
ولا معنى لـ « بَنَيْتَ أَلأسم عليه » إلا : أعملته فيه . وقال بعد هذا^(٣) : « فإذا بَنَيْتَ
ألفعل على أَلأسم قلت : زيدٌ ضربته » ، ومعنى ذلك : أشرت به عنه .

وقوله وتُسَمَّى ألتقدمة على صَيَّرَ قَلْبِيَّةً يعني أنها تُسمى أفعال ألقلوب ؛ لأن
ألعلم وألظن إنما هما من أفعال ألقلب ، ليس فيهما علاج ، بخلاف صَيَّرَ ، فإنها فعل
علاج . ولا تختص هذه ألتسمية بهذه أالأفعال ألتى ذكر ، بل أفعال ألقلوب أعم ،
تنطلق على ما يتعدى بحرف جر ، نحو فَكَّرَ ، تقول : فَكَّرْتُ في ألامر . وعلى ما
يتعدى إلى واحد ، نحو عَرَفَ ، تقول : عَرَفْتُ زيداً . وعلى ما يتعدى إلى اثنين ،
نحو ظَنَّ وَعَلمَ .

وقوله وتختص مُتَصَرِّفَاتُهَا بِقُبْحِ أَلإلغاء في نحو : ظَنَنْتُ زيداً قائم مُتَصَرِّفَاتُ

(١) ك : مُخيراً .

(٢) ألكتاب ١ : ٨٠ .

(٣) ألكتاب ١ : ٨١ .

هذه الأفعال هي أربعة عشر فعلاً . واحترز بها مما لا يتصرف ، وهو هَبَ وتَعَلَّمَ . وهذا الاحتراز /الذي ذكره المصنف لم يتعرض لذكره أصحابنا ، فيمكن أن أهملوه لأن ما لا يتصرف منها يجوز فيه الإلغاء كالتصرف ، فيكون ذلك مخالفاً لما ذكره المصنف ، ويمكن أن أهملوه لأن أكثرهم لم يُعَدَّ فيها غير المتصرف ، وإنما ذكروا تَعَلَّمَ^(١) في غرضون كلامهم ، وأهملوا ذكرها حين عدُّوا هذه الأفعال . ويقال : لَمَّا لم يتصرف هذان الفعلان في أنفسهما لم يُتَصَرَّفَ فيهما بالإلغاء ، بل أُقِرَّ على أصل الأفعال من العمل .

وقوله في نحو ظَنَنْتُ زَيْدًا قَانِمٌ أَي : في مثل ظَنَنْتُ زَيْدًا قَانِمٌ . وكثيراً ما يأتي هذا المصنف في كلامه بضبط قانونٍ كليٍّ بلفظة « نحو » ، وهو في غاية الإبهام ؛ لأنَّ المثلِّيَّة تكون بأدنى شَبَهٍ ، فلا ينبغي أن يُضَبَّطَ^(٢) ذلك الحكم إلا بقانونٍ كليٍّ ، وهو أن يقول في هذا في ظَنَنْتُ وأخواتها : إنها^(٣) إذا وقعت صدر كلام فالإلغاء - هذا عند المصنف - قبيح ، أعني أن تلغى متصدرة .

وهذه مسألة فيها خلاف : ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيها إذا تصدرت إلا الأعمال . وذهب الكوفيون والأخفش ومحمد بن الوليد وأبن الطراوة إلى جواز ذلك ، وإن كان الأعمال عندهم أحسن . هكذا أطلق أصحابنا^(٤) النقل عن الكوفيين . والنقل عن ألفراء^(٥) أنه قال : لا يجوز تقديم الظن وأنت تريد به الاعتراض ، يعني أنه لا يُلغى^(٦) متقدماً .

(١) تعلم : ليس في ك .

(٢) ن : أن يُثَبَّت .

(٣) إنها : ليس في ك .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣١٤ وشرح الجزولية للأبدي ١ : ٧٤٤ [رسالة] .

(٥) أنظر معاني القرآن ٢ : ٣٣٨ .

(٦) ن : أنه يُلغى .

قال البصريون : إنما لم يجز ذلك لأنَّ تصديرك بالفعل دليل على الّاعتماد عليه ، وأنك جعلت ^(١) ما بعده في حيزٍ ما قدّمت من علمٍ أو ظنٍّ ، فلا يسوغ إلغاؤها لذلك . قالوا ^(٢) : ويدلُّ على ذلك أنه لا يُحفظ إلغاء ظننتُ أو شيءٍ من أخواتها إذا وقعت صدر كلام .

وأما الكوفيون فاستدلُّوا على ذلك بقول الشاعر ^(٣) :

كَذَاكَ أَدْبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مَلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبُ
برفع مفعولي وجدت .

قال ابن عصفور ^(٤) : « ولا حجة فيه ؛ لأنَّ وجدتُ متوسطة بين اسم أن وخبرها ، وهي الجملة من قولك : ملاكُ الشَّيْمَةِ الْأَدَبُ ، ولم يعن بالتوسط إلا أن تجيء وسطاً للكلام لا صدره ، وإن كان توسطها بين المفعولين أقوى » انتهى .

فقول ابن عصفور « لأنَّ وجدتُ متوسطة بين اسم أن وخبرها » لا يظهر ؛ لأنَّ الخبر في الظاهر هو وجدتُ ، فلو قال « لأنها لم تنصدر أول الكلام » لكان أجود . ويمكن تصحيح كلامه على أن يكون « ملاكُ الشَّيْمَةِ الْأَدَبُ » خبراً كما زعم ، لكن يحتاج إلى رابط ، فيحتمل أن يكون ضميراً محذوفاً ، أي : ملاكُ الشَّيْمَةِ مِنِّي ، أو تكون الألف واللام نابت عن الضمير على رأي الكوفيين ^(٥) .

(١) ن : وأنك إذا جعلت .

(٢) قالوا : ليس في ك .

(٣) هو بعض ألفزارين كما في الحماسة ١ : ٥٧٤ [٤١٨] وألتنبيه لابن جني ص ٣٢٥

[رسالة] وألرزوقي ص ١١٤٦ [٤١٤] والحماسة البصرية ص ٧٩٧ [٦٣٩] . ولهذا

ألبيت ثاني بيتين روي في هذه المصادر مفتوحا ألروي ، وزاد ابن جني أنهما رويا بألرفع أيضاً . وألرفع هو ألشائع في كتب ألنحو .

(٤) شرح أجمال ١ : ٣١٤ - ٣١٥ .

(٥) شرح ألتسهيل ١ : ٢٦١ - ٢٦٢ وألصفوة أالصفيه ١ : ٦٨٨ .

ويحتمل أن يكون هذان التقديران في الأدب ، أي : ملاك الشَّيْمَةِ الأدبُ مِنِّي ، أو أدبي .

قال ابن عصفور : « وما بين لك ^(١) بطلان هذا المذهب / أنه لا يُحفظ إلغاء ظننت أو شيء من أخواتها إذا وقعت صدر كلام » .

وقال ابن هشام الخضراوي : « رأى بعض المتأخرين إلغاء الفعل متقدماً لأنه جاء عنهم مثل ^(٢) : علمتُ زيداً منطلقاً ، وقد علمتُ إنَّ زيداً ذاهباً ، يعني بالكسر . وقال بعض المتأخرين : الأصل في ظننت ألاّ تعمل ، فجعل هذا مما جاء على الأصل » انتهى . وما حكاه ابن هشام مخالف لقول ابن عصفور .

وقد اختلف من هذا الأصل - وهو أن تصدر أول الكلام - في مسائل : الأولى : ظننتُ يقومُ زيداً ، وظننتُ قامَ زيداً : ذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه لا يجوز أن نصب في زيد ، وأجاز ذلك سائر البصريين لأن آتية بالفعل التأخير .

الثانية : أظنُّ نِعَمَ الرجلُ زيداً ، ووجدتُ نِعَمَ الرجلُ زيداً : ذهب الفراء إلى جواز ذلك ، وهو مقتضى مذهب البصريين ، ولم يُجزر الكسائي ذلك في أظنُّ ، وأجاز ذلك في وجدتُ .

الثالثة : ظننتُ قائماً زيداً : ذهب البصريون إلى جوازها ، ومنعها الكوفيون إن أردت بقائم الفعل ، وإن أردت الخلف جازت عند أكثرهم . قال ابن كيسان : هي قبيحة لأن الخبر يكون الأسم ، فقُبِّحَتْ لأنَّ الخبر مخالف للأسم ، لأنه يقع موقع الجملة ، ويلزم من أجازها أن يقول : ظننتُ يقومُ ^(٣) زيداً ، فيولي الظن

(١) ك : ذلك .

(٢) الكتاب ٣ : ١٥١ .

(٣) ك : ظننت يلزم .

أَفْعَل ، فيحل أفعَل محل المفعول الأول ، وأفعَل لا يُكْنى عنه بألهاء كما يُكْنى عن المفعول ، وكذلك أَجْمَل . وذلك كله جائز عند البصريين على التقديم والتأخير كما جاز في كان .

الرابعة : أَظُنُّ أَكْلًا زَيْدًا ^(١) طَعَامَكَ ، أجازها البصريون ، ومنعها الكوفيون .

الخامسة : طَعَامَكَ أَظُنُّ أَكْلًا زَيْدًا ، أجاز ذلك البصريون والكناسي . وقال الكناسي : أَلْتِيَةُ فِيهِ : أَظُنُّ زَيْدًا أَكْلًا طَعَامَكَ . وقال ألفراء : لا يجوز لأنك أوقعت الظن على فاعل لم يكن عنده معنى لفعل ، فصار لا يتقدم عليه ، و«طعامك» صلته ، فلا يفرق بينهما بشيء .

وقوله وبضعفه في نحو : مَتَى ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا يعني أنها إذا لم تصدر وتقدمت على المفعولين . قال المصنف في الشرح ^(٢) : « وعدم تصدرها بكونها سبقها معمول لها ، نحو : مَتَى ظَنَنْتَ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، أو « ما » النافية ، نحو قوله ^(٣) : وما - إخال - لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

ألغى إخال وإن كانت متقدمة على المبتدأ والخير لما لم تقع صدرًا ، بل جاءت بعد « ما » ، كأنه أراد أن يقول : وما لدينا منك تنوِيل ، فاعترض ب«إخال» بين « ما » والأجملة المنفية بها ، أو ب« أن » ، نحو قوله ^(٤) : أَنِّي وَجَدْتُ مَلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبُ »

أنتهى .

(١) ك ، ن : زيد . والتصويب من الأرتشاف ص ٢١٠٨ .

(٢) ليس في المطبوعة ، ولا في رسالة الدكتور محمد علي إبراهيم .

(٣) تقدم في ١ : ٢١٥ .

(٤) تقدم في ص ٥٨ .

ولم يذكر س^(١) في « أَيْنَ تَظُنُّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا » إلا الإعمال ، ويجوز الإلغاء على قلة ، فإن كان ألتقدم حرفاً / لم يجوز الإلغاء أصلاً ، وذلك : أَتَظُنُّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا^(٢) ؛ لأنه لم يتقدم معمول أصلاً .

وقول المصنف « وَبَضَعَهُ فِي نَحْوِ : مَتَى ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا^(٣) » إيهامٌ في التشبيه ، وكان ينبغي أن يأتي بقانون كلي ، وهو : ألا تتصدر ، وأن تتقدم على المفعولين . وكلامه دائماً كثير الإجمال^(٤) والإيهام والتلفيف ، هذا المثال الذي مثله أفهم أنه يضعف فيه الإلغاء ، وهذا فيه تفصيل ، ذكره النحويون ، وهو أنه لا يخلو أن تجعل « متى » معمولة للخبر ، أو معمولة لظننت ، فإن كانت معمولة للخبر جاز إلغاؤها وإعمالها لأنها لم تقع صدر كلام ، فإن أعملت فلبنائك على الظن ، وإن ألغيت فلأنك أردت أن تقول : متى زيدٌ منطلقٌ ، ثم اعترضت بظننت بين « متى » وبين « زيدٌ منطلقٌ » . وإن كانت معمولة لظننت لم يجوز إلا الإعمال ؛ لأن الظن^(٥) إذ ذاك لا يكون معترضاً به بين^(٦) أجزاء الجملة ، بل داخلاً على الجملة من ألبتداء والخبر واقعاً صدر كلام . ولم يذكر س^(٧) في « أَيْنَ تَظُنُّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا » إلا الإعمال ، وذكر غيره الإلغاء على قلة على ما فصل . فإن كان ألتقدم حرفاً لم يجوز الإلغاء ، وذلك : أَتَظُنُّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ؛ لأنه لم يتقدم معمول أصلاً .

ومن صور هذه المسألة - وهي ألا تتصدر ظننت ، وأن تتقدم على المفعولين -

(١) الكتاب ١ : ١٢١ ، ومثاله : أَيْنَ تُرَى عَبْدُ اللَّهِ قَائِمًا .

(٢) الكتاب ١ : ١٢١ .

(٣) ن : قائماً .

(٤) ن : ألتاحتمال .

(٥) ك : لأن أظن .

(٦) ك : من .

(٧) ولم يذكر س ... لأنه لم يتقدم معمول أصلاً : ذكر في الفقرة السابقة مع اختلاف في بضع كلمات كما ترى .

صورة لا يجوز فيها إلا الإلغاء^(١) ، ولا يجوز الأعمال ، وهي مقابلة المسألة المتأخرة قبل هذه المسألة ، وتلك الصورة هي ما حكاه الأخفش : إن زيدا لظننت أخوه منطلق ، ألغى ظننت لما توسطت بين لام إن والجملة التي في موضع الخبر . ولا يجوز إعمالها هنا لأن لام إن إذ ذاك داخلة على ظننت ، وهو ماضٍ متصرف ، ولأن إن لا يجوز دخولها على الماضي المتصرف إذا وقع خبراً ، فإذا لام آل ابتداء داخلة على الجملة الواقعة خبراً لـ « إن » ، واعترض بظننت بينهما .

وقوله وبجوازه بلا قبح ولا ضعف في نحو : زيدا قائم ظننت ، وزيدة - ظننت - قائم يعني أنه يجوز الإلغاء والأعمال إذا تأخرت عن المفعولين ، أو توسطت بينهما . قال ابن عصفور : والسبب في جواز إلغائها متأخرة ومتوسطة أنك إذا ابتدأت بغيرها تكون قد بنيت كلامك على الإخبار من غير أن تقصد جعل ذلك الخبر مما تعلمه أو تظنه ، ثم تريد بعد أن يتبين أن ذلك في علمك أو في ظنك ، فتأتي بالفعل معترياً بين أجزاء الكلام ، أو ملحقاً له آخر الكلام لتبين ما قصدت من ذلك .

وأجاز الأستاذ أبو علي أن يكون السبب في إلغائها متوسطة أو متأخرة كونها ضعيفة العمل لما تقدم ذكره من أن عملها إنما هو بحق الشبه بأعطيت وأخواتها ، والعامل إذا تقدم معموله / عليه يضعف عمله ، ولذلك يجوز أن تقول : لزيد ضربت ، فتوصل ضربت إلى زيد بالكلام لما ضعفت بتأخيرها عنه ، ولو كانت مقدمة عليه لم يحسن^(٢) ذلك . قال : فلما كانت ظننت وأخواتها ضعيفة في العمل ، وازدادت ضعفاً بتأخيرها عن المعمول^(٣) - جاز لذلك ألا يراعى شبهها بأعطيت ، فتلغى عن العمل .

[٣ : ١٥ / ب]

(١) ن : صورة يجوز فيها الإلغاء . ك : صورة لا يجوز إلا الإلغاء .

(٢) ن : لم يحز .

(٣) ن : وازدادت ضعفاً بتأخيرها عنه .

وقال ابن عصفور : هَذَا التَّوْجِيه بَاطِلٌ عِنْدِي ، بَلْ سَبَبُ الْإِلْغَاءِ مَا قَدَّمَاهُ
 مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ الْغَاوُهَا مَعَ تَقَدُّمِهَا عَلَى الْمَفْعُولِينَ إِذَا وَقَعَتْ حَشْوًا ؛ وَلَوْ كَانَ السَّبَبُ
 مَا ذَكَرَ لَمَّا جَازَ الْإِلْغَاءُ فِي مِثْلِ هَذَا ؛ لِأَنَّ الْمَعْمُولَ فِيهِ مُتَأَخِّرٌ عَنِ الْفِعْلِ . وَمِنْ
 الْغَاءِ ^(١) الْفِعْلُ مُتَأَخِّرًا قَوْلُ الشَّاعِرِ ^(٢) :

هَـمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ ، وَإِنَّمَا يَسُودَانِ إِنْ يَسَّرَتْ غَنَمَاهُمَا
 وَقَوْلُ الْآخِرِ ^(٣) :

آتِ الْمَوْتَ ، تَعْلَمُونَ ، فَلَا يُرْهِبُكُمْ مِنْ لَطَى الْحُرُوبِ اضْطِرَامُّ
 وَقَوْلُ الْآخِرِ ^(٤) :

الْقَوْمُ فِي أَثَرِي ، ظَنَنْتُ ، فَإِنْ يَكُنْ مَا قَدْ ظَنَنْتُ فَقَدْ ظَفِرْتُ وَخَابُوا
 وَمِنْ الْغَائِثِهَا مُتَوَسِّطَةً قَوْلُ الشَّاعِرِ ^(٥) :

أَبَا لَأَرَا جِيزَ - يَا بَنَ الْلُؤْمِ - تُوعِدُنِي وَفِي الْأَرَا جِيزَ - خِلْتُ - الْلُؤْمُ وَالْخَوَرُ
 هَكَذَا أَنْشَدَهُ س ^(٦) عَلَى أَنَّ الْقَصِيدَةَ رَائِيَّةٌ ، وَأَنْشَدَهُ الْجَاهِظُ ^(٧) :
 خِلْتُ الْلُؤْمُ وَالْفَشْلُ

(١) ك ، ن : وَمِنْ إِعْمَالِ .

(٢) هُوَ أَبُو أُسَيْدَةَ الدُّبَيْرِيُّ كَمَا فِي اللِّسَانِ وَالتَّاجِ (يَسِر) . يَسَّرَتْ الْغَنَمُ : كَثُرَتْ وَكَثُرَ لَبْنُهَا
 وَتَسَلَّهَا .

(٣) أَلْبَيْتُ فِي شَرْحِ التَّنْهِيلِ ٢ : ٨٦ وَتَخْلِيصِ الشَّوَاهِدِ ص ٤٤٥ وَالْعَيْنِ ٢ : ٤٠٢ . ن :
 فَلَا يَرْهَبُكُمْ .

(٤) أَلْبَيْتُ فِي تَذَكُّرَةِ النِّحَاةِ ص ٦٨٣ .

(٥) أَنْظَرْ مَا تَقْدُمُ فِي ص ٥٥ .

(٦) أَلْكِتَابُ ١ : ١٢٠ .

(٧) أَلْحَيَوَانُ ٤ : ٢٦٧ .

وهو لِلْعَيْنِ الْمُنْقَرِيَّ ، وَقَبْلَهُ ^(١) :

إِنِّي أَنَا آهِنٌ جَلَا إِنْ كُنْتُ تُنْكِرُنِي يَا رُؤْبُ ، وَالْحَيَّةُ الصَّمَاءُ وَالْجَبَلُ

وروي أيضًا ^(٢) : وفي الأراجيز رأسُ التَّوَكِّ والفِشَلِ . والكذي قبله : الصَّمَاءُ في الجبل . وبعد هذا البيت ^(٣) :

ما في الدَّوَابِرِ مِنْ رِجْلِيٍّ مِنْ عَنَتٍ عِنْدَ الرُّهَانِ ، وَلَا أَكْوَى مِنْ الْعَقْلِ

وهذا الذي ذكره المصنف من جواز الإلغاء مع التأخر والتوسط له شرطان ،

أهمهما :

أحدهما : ألا تدخل لام الابتداء على الآسم ، فإن دخلت فلا يجوز إلا الإلغاء ، نحو : لَزِيدٌ قائمٌ ظَنَنْتُ ، ونحو : لَزِيدٌ - ظَنَنْتُ - قائمٌ .

الشرط الثاني : ألا تكون منفيةً ، فإن كانت منفيةً فلا يجوز إلا الأعمال ، نحو : زيداً منطلقاً لم أَظُنْ ، وزيداً لم أَظُنْ منطلقاً ؛ لأنه لا يجوز لك إذ ذاك أن تبني كلامك على المبتدأ والآخر ، ثم تعترض بالظنِّ المنفي ؛ ألا ترى أنه لا يجوز لك أن تقول « زيداً منطلقاً » إلا وأنت عالم بصحة ذلك أو ظانٌّ له ، وهذا المعنى لا

(١) ألوحشيات ص ٦٣ وحماسة البحري ص ١٣ والحيوان ٤ : ٢٦٧ وفرحة الأديب ص ٩٣ . وآخره في بعض المصادر : « في الجبل » على الأقواء . وأواخر الأبيات في فرحة الأديب : « في الجبل » ، و« بيتُ اللومِ والفِشَلِ » ، و« من العَقْلِ » . وأنظر إيضاح شواهد الإيضاح ص ١٥٩ - ١٦١ . وقال ابن هشام : « والصواب أنهما قصيدتان » شرح قصيدة كعب بن زهير ص ١٥٨ . ونسب للمكعبير الضبي .

(٢) وروي أيضًا ... والذي قبله الصَّمَاءُ في الجبل : ليس في ك .

(٣) أنظر مصادر البيت السابق . وآخره في ن : من العَقْلِ . ولا أكوى من العَقْلِ : تعريض بالملهو - وهو روبة بن العجاج - فإنه من بني مالك بن سعد بن زيد مناة بن نعيم ، وهم يُدْعَوْنَ بني العَقْلَاء . المصباح لابن يسعون ١ : ٤٣ / أ - ٤٣ / ب . العَقْلُ : التواء في رجل الكعبير واتساع كثير . والعَقْلُ : شيء يخرج من قُبُلِ النساء وحياءِ الناقة شبيهة بالأذرة التي للرجال ؛ والمرأة عَقْلَاء .

يَتَصَوَّرُ مع قولك لم أَظُنُّ أو لم أَعْلَمُ ، فلم يبقَ إلا أن يكون الكلام مبنياً على الظنِّ
المنفيِّ أو أَعْلِمَ المنفيِّ ، ولا يَطُلُّ هذا الذي / ذكرناه بقول الشعراء^(١) :

[١٦ : ٣]

..... وما - إخالُ - لدينا منك تنوِيلُ

بالغاء « إخالُ » مع دخول أداة النفي عليها ظاهراً^(٢) ؛ لأنَّ أداة النفي إنما هي داخلية في المعنى على ما بعد « إخالُ » لا على « إخالُ » ، كما تقدَّم تبينه .
ومن صَوَرِ هذا الذي ذكرناه أن يكونَ الخبرُ جملةً شرطيةً أو جملةً اسميةً ،
فَتَقَدَّمَهُ مع المبتدأ على الفعل ، أو تَوَسَّطَ الفعل بينهما ، نحو : زيدٌ أبوه منطلقٌ
ظَنَنْتُ ، وإنْ تُكْرِمُهُ يُكْرِمُكَ خِلْتُ عمرو ، فيجوز فيه الإلغاء والإعمال . وإذا
جاز الإعمال والإلغاء وتوسَّطتْ اختلافوا : فقليل : الأرجح الإعمال ؛ لأنَّ الفعل
أقوى من الالبتداء ؛ لأنه عامل لفظي ، والالبتداء عامل معنوي . وقيل : هما سواء ؛
لأنه عادل قوتها تأخرها ، فضعُفَتْ لذلك ، فقاومها الالبتداء بالتقدم ؛ ألا ترى
حُسْنَ : لزيد ضربت ، وقُبْحَ : ضربت لزيد . وإن تأخرتْ فالإلغاء أقوى عند
الجميع ؛ لأنَّ المبتدأ قد وَلِيَهُ الخبر ، فأزداد الفعل ضعفاً بالتأخير ، بخلاف ما إذا
تَوَسَّطَتْ .

وقال س^(٣) : « فإن أردت الإلغاء فالتأخير فيه أقوى » ، أي : عبدُ الله
ذاهبٌ أَظُنُّ ، أقوى من قولك : عبدُ الله أَظُنُّ ذاهبٌ . ثم اعتل س ، فقال^(٤) :
«لأنه إنما يجيء بالشك بعد ما يمضي كلامه على اليقين» .

وقال ألفراء : إذا وَقَعَتْ ظَنَنْتُ بينَ اسمٍ وخبرٍ بَطَلَتْ مذهبُها ، وكذلك

(١) تقدم في ص ٦٠ .

(٢) ظاهراً : ليس في ن .

(٣) الكتاب ١ : ١١٩ .

(٤) الكتاب ١ : ١٢٠ .

هي إذا تأخرت بعد الخير^(١) . قال : وإنما بَطَلَتْ مذهبها إذا توسطت أو تأخرت لأنها في الأصل حكاية، والحكاية لا تنفرد بخير ولا بِأَسْمٍ لأنَّ الخير وَالْأَسْمَ كلمة ، فلا تقع الحكاية على كلمة .

وقولُ ابنِ سَعْدان قَريب من كلام ألفراء . ثم إنَّ ألفراء أجاز بعدُ أن يعمل الظنُّ متوسطاً ، فقال : وتقول : عبدُ الله أَظُنُّه قائمٌ ، فيسنع لك فيها أربعة معان : إن جعلتَ أهاء لعبد الله رفعتَه بعودتها عليه ، ونصبتَ قائماً لأنه حال للهاء . وإن شئتَ جعلتَ أهاء أها لعبد الله ، وألغيتها ، ورفعت عبد الله وفعله ، كأنك قلت : عبدُ الله قائمٌ أَظُنُّه . وإن شئتَ جعلتَ أهاء كناية عن مصدر ، فرفعت عبد الله وفعله ، كأنك قلت : عبدُ الله أَظُنُّ ذاك قائمٌ . وإن شئتَ جعلتَ أهاء لرجلٍ قد جرى له ذِكرٌ ، فتنصب عبد الله لأنه خير أهاء ، وتنصب قائماً على القطع . انتهى . وتلخص من هذا الكلام أنها إذا توسطت أو تأخرت بَطَلَ الإعمال ، إلا أن ألفراء أجاز الإعمال مع المتوسط ، وهو في الوجه الرابع الذي ذكره آخراً في هذه المسألة . وينبغي أنها إذا تأخرت أن تلغى ، ولا يُقدَّم على الإعمال إلا بسماع ، وإن كان القياس يقتضيه .

فرع : زيدٌ ظَنَنْتُ ماله كثيرٌ ، يجوز فيه الإلغاء والإعمال : فإنَّ ألغيتَ رَفَعْتَ / زيداً ، و«ماله كثيرٌ» خير عنه لأنَّ الظنَّ متوسط . وإنَّ أعملتَ نَصَبْتَ زيداً ، وكانت الجملة من قوله «ماله كثيرٌ» في موضع نصبٍ على أنها المفعول الثاني .

وزعم ألفراء أنَّ الإلغاء هنا قبيح ، قال : لأنَّ بعدَ الظنِّ حرفين ، فكأنها مبتدأة . يعني أنَّ بعدَ «ظَنَّ» ما يمكن أن يعمل فيه ، وهما جزأ الجملة ، فكأنك هيأتها للعمل ، ثم ألغيتها .

(١) معاني القرآن ٢ : ٣٣٨ .

وقوله وتقدير ضمير الشأن أو اللام المعلقة في نحو ظننتُ زيدَ قائمٌ أولى من الإلغاء وكان المصنف قد قدّم أن حملَ هذا على الإلغاء قبيحٌ ، ورأى هنا أن تأويله على إبقاء الفعل على عمله لأجل تقدّمه أولى من حملِه على إبطالِ عمله وهو متقدم ، ويكون أصله : ظننتُه زيدَ قائمٌ ، فالفعول الأول ضمير الشأن ، والثاني الجملة ، وهي في موضع نصب ، كما حذفوه في قولهم : إنَّ بكَ زيدٌ مأخوذٌ ^(١) ، التقدير : إنّه ، أو يكون أصله : ظننتُ لزيدَ قائمٌ ، فحذف لام الابتداء ، وهي مُراداة ، فكان ظننتُ إذ ذاك مُعلّقة ، والجملة من قولك «لزيد قائمٌ» في موضع معموليها ، وعلى هذا الوجه خرّجه س ^(٢) ، وحمل ^(٣) عليه قول الشاعر ^(٤) :

..... وإخالُ إنِّي لاحقٌ مُستَبَعٌ

بالكسر على تقدير : إنِّي للاحقُ .

وإنما كان هذان التأويلان أولى من تأويل الإلغاء لأن الإلغاء فيه إبطالُ العملِ لـ «ظنَّ» ، وهي متقدمة ، وفي هذين إبقاؤها عاملة ، إما في اللفظ إذا أضمرت ضمير الأمر ، وإما في المعنى إذا علّقت .

فإن قلت : أيُّ التأويلين أرجح ؟

قلت : يظهر في بادئ الرأي ترجيح الأول لأن ظننتُ فيه عاملة في اللفظ ، وأما الثاني فهي عاملة في الموضع لا في اللفظ .

(١) الكتاب ٢ : ١٣٤ .

(٢) الكتاب ٣ : ١٥١ .

(٣) أنظر شرح أبيات المغني ٤ : ٣٥٢ .

(٤) هو أبو ذؤيب الهذلي . وصدر البيت : فَعَبَرْتُ بَعْدَهُمْ بِعَيْشٍ نَاصِبٍ . شرح أشعار الهذليين ص ٨ . غيرت : بقيت . وناصب : فيه نَصَبٌ . ومُسْتَلْحَقٌ : مُسْتَلْحَقٌ .

والذي يقتضيه النظر ترجيح ما ذهب إليه س لأنه كثيراً ما يلحظ المعنى ،
ففي ما اختاره حذف حرف مؤكّد لا عمل له « ظنّ » فيه ، ولا موضع له من
الإعراب ، ولم يحل^(١) ألفعل من العمل في الموضع . وفيما ذكره المصنف حذف
اسم معمول له « ظنّ » ، وحذف غير معمول أولى من حذف معمول . وأيضاً
فإنه مبهم يُفسّره ما بعده ، فالقياس يقتضي ألا يجوز حذفه ، كما لم يجوز بعد ربّ ،
ولا^(٢) بعد نعم وبئس ، ولا في باب التنازع . وأيضاً^(٣) فحذف مفعولي ظنّ
لدلالة المعنى على الحذف في غاية التدور . وأيضاً فكما لا يجوز حذف المفسّر
وابقاء تفسيره فكذلك لا يجوز هذا .

قال المصنف^(٤) : « وما ينبغي أن يُحمل على هذا قول كعب بن زهير ،
رضي الله عنه^(٥) :

أَرْجُو وَأُمَلُّ أَنْ تَذُنُو مَوَدَّتْهَا وَمَا إِحَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

التقدير : وما إخاله لدينا منك تنوِيلُ » انتهى .

وهذا الذي ذكره المصنف^(٦) محتمل ، وتقدّم التأويل فيه^(٧) ، وهو أن

حرف النفي دخل على الجملة ، ثم اعترض ألفعل بين الحرف / والجملة ، ولا
إضمار إذ ذاك في ألفعل لأنه مُلغى . [٣: ١٧]

(١) ن : ولم يمنع .

(٢) لا : ليس في ك .

(٣) وأيضاً فحذف مفعولي ظنّ لدلالة المعنى على الحذف في غاية التدور : ليس في ك .

(٤) شرح التسهيل ٢ : ٨٦ .

(٥) تقدم في ١ : ٢١٥ .

(٦) المصنف : ليس في ك .

(٧) تقدم في ص ٦٠ .

وهذا الترتيب - أعني : ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا - قد ذكرنا ^(١) تنازعَ ابنِ هشامٍ وأبنِ عصفورٍ في سماعِ مثلِ هذا عن العرب ، وقد أجازهُ س في كتابه ^(٢) على التأويلِ الَّذي ذكرناه مِنْ حذفِ لامِ الْإِبْتِدَاءِ ، وجوازِهِ لا يَدُلُّ على سماعه ؛ إذْ يُمكنُ أَنْ أجازَهُ بِالْقِيَاسِ .

وقوله وقد يَقَعُ الْمُلْعَى بَيْنَ مَعْمُولِيْ إِنَّ ، وَبَيْنَ سَوَفَ وَمَصْحُوبِهَا ، وَبَيْنَ مَعْطُوفٍ وَمَعْطُوفٍ عَلَيْهِ مِثَالُ الْأَوَّلَى قَوْلُهُ ^(٣) :

إِنَّ الْمُحِبَّ - عَلِمْتُ - مُصْطَبِرٌ وَلَدَيْهِ ذَنْبٌ - الْحَبُّ مُعْتَفَرٌ
ومِثَالُ الثَّانِيَةِ قَوْلُهُ ^(٤) :

وما أَدرِي وسوفَ - إِخَالُ - أَدرِي قَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ
ومِثَالُ الثَّلَاثَةِ قَوْلُهُ ^(٥) :

فما جَنَّةُ الْفِرْدَوْسِ أَقْبَلَتْ تَبْتَغِي وَلَكِنْ دَعَاكَ الْخَيْرُ - أَحْسَبُ - وَالتَّمَرُ
وَالْمَسْأَلَةُ الْأَوَّلَى دَخَلَتْ فِيهَا ^(٦) بَيْنَ مَا أَصْلُهُ الْمَبْتَدَأُ وَالْخَيْرُ ، بِخِلَافِ الْمَسْأَلَتَيْنِ الْآخَرَتَيْنِ .

(١) ذكره في ص ٥٨ - ٥٩ .

(٢) الكتاب ٣ : ١٥١ .

(٣) ألبيت في شرح التسهيل ٢ : ٨٧ والعيني ٢ : ٤١٨ .

(٤) تقدم في ٣ : ٢٢٨ .

(٥) هو حَكِيمُ بْنُ قَبِيصَةَ بْنِ ضِرَارٍ ، قاله لأَبْنَةُ بَشْرٍ الَّذِي فارقَهُ هاجِرًا أَلْبَدَ إِلَى الْأَمْصَارِ .
الحماسة ٢ : ٤١٨ [٨٣١] والتنبية لأَبْنِ جَنِي ص ٥٠٨ [رسالة] وشرح الحماسة
للأعلم ص ١١٢٧ وللمرزوقي ص ١٨٢٥ . وزاد المرزوقي أَنَّ الْمَدَائِنِي نَسَبَ الْقِطْعَةَ الَّتِي
مِنْهَا هَذَا أَلْبَيْتُ فِي كِتَابِ الْعَقَّةِ إِلَى حَكِيمِ بْنِ ضِرَارِ الصَّبِيِّ ، قاله لأَبْنَةُ ، وكان غزا وترك
أباه . ك : دعاكَ الْخَيْرُ .

(٦) فيها : سقط من ن .

وقوله وإلغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب ، خلافاً للكوفيين
مثال ذلك : قامَ أَظُنُّ زيدٌ ، ويقومُ أَظُنُّ زيدٌ . منع الكوفيون إعمالَ هذا ،
ووجوبُ الإلغاءِ جارٍ على مذهبهم في منع إعمالِ مثلِ : ظَنَنْتُ يقومُ زيدٌ ، وظَنَنْتُ
قامَ زيدٌ ، وقد تقدمت هذه المسألة ^(١) .

قالوا : والصحيحُ مذهبُ البصريين في أنه يجوز في ذلك الإلغاءُ والإعمالُ ،
وبذلك وَرَدَ السَّمَاعُ ، قال الشاعر ^(٢) :
شَجَاكَ - أَظُنُّ - رَبَّعَ الظَّاعِنِينَا وَلَمْ تَعْبَأْ بِعَدْلِ الْعَاذِلِينَا
يُنْشَدُ برفع « رَبَّعَ » ونصبه ^(٣) .

والذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز إلا الإلغاء ؛ لأنَّ الإعمالَ مترتبٌ على
كون الجزأين كانا مبتدأً وخبراً ، والجزآن هنا لا يكونان مبتدأً وخبراً البتة ؛ لأنَّ
النحويين منعوا من تقدم الخبر إذا كان رافعاً ضميراً للمبتدأ المُسْتَكِنِّ أو البارزِ
المتصل على المبتدأ ، والإعمال يؤدي إلى ذلك ، فلا يجوز .
ومن الإلغاء قولُ الْأَفْوَهِ الْأَوْدِيِّ ^(٤) :

أَلَا عَلَّلَانِي ، وَأَعْلَمَا أَنَّنِي غَرَّرَ وَمَا - حِلْتُ - يُحْدِثُنِي الشَّقَاقُ وَلَا الْحَذَرُ
هكذا روي برفع الشَّقَاق .

(١) تقدمت في ص ٥٩ .

(٢) ألبيت في شرح التسهيل ٢ : ٨٧ وتخليص الشواهد ص ٤٤٦ وشرح أبيات المغمي ٦ :

١٨٢ - ١٨٣ [٦١٦] . شجاك : أحزنك . والرَّبع : المثل . والظاعن : المرحل .

(٣) فالرفع على الإلغاء ، والنصب على أنه مفعول أول لأَظُنُّ ، وجملة شجاك في محل نصب ،
مفعوله الثاني .

(٤) هذا ألبيت مطلع قصيدة في ديوانه ص ١٥ . الشقاق : الشفقة . ن : الشقاق . وكذا في
الموضع التالي .

وفي البسيط : وأما إن كان الخبرُ فعلاً وتقدّم ، نحو : يقومُ ظننتُ زيداً -
فالبصريون على جواز الإلغاء والإعمال ، لكن عند الإلغاء يجب على مذهبهم أن
يرتفع الأسمُ بالفعل كما كان في الابتداء . وينبغي أن يقبَح للفصل بالأجنبي ؛ لأنه
/ ليس معمولاً للفعل ولا مؤكداً لمعناه ، والأحسن التأخيرُ .

[٣ : ١٧/ب]

وقال الكوفيون : لا يكون إلا إلغاء^(١) ظننتُ في هذا ؛ لأن الأول يطلبُ
فاعله ، والأسم فاعلٌ له في المعنى ، فلا يُمنع عنه ؛ لأنه يكون إلغاءً لما لا يجوز
إلغاؤه .

وقال بعض التأخرين : إن صورة هذه المسألة تكون من باب إعمال الفعلين ،
فينبغي أن تجري على خلاف فيه . وهذا الذي ذكره لا يصح ؛ لأنها لا تدخل في
باب الإعمال إلا بتقدير أن تُعمل ولا تُلغى ، وأما بتقدير الإلغاء فلا تدخل ؛ لأنه
لا يحتاج إلى إضمار فيها ولا حذف ، فليست هذه الصورة داخلة في الإعمال
مطلقاً .

وفي الإفصاح : منع الكوفيون : قامَ ظننتُ زيداً ، أو يقومُ حلتُ محمداً ،
وأجازوا الرفع على الفاعل لا على الابتداء ، وقالوا : لا يُنصب إلا ما كان مبتدأً
قبلَ ظننتُ ، ولا يُبتدأ بالأسم إذا تقدّمه الفعل . والبصريون أجازوا النصب لأنَّ
العاملَ الآنَ فعلٌ ، فلا يكون فعلٌ^(٢) أقوى منه . والمسألة^(٣) عندي من إعمالِ
الفعلين ، فأما الرفعُ فآختلفوا فيه ، والصحيح ما رآه الكوفيون ؛ لأنَّ الظنَّ كلاً
شيءٍ ، والفعل قد تفرَّغَ لما بعده .

وقوله وتوكيدُ المُلغى بمصدرٍ منصوبٍ قبيحٌ مثاله : زيدٌ ظننتُ ظناً منطلقاً .

(١) ك : لا يكون الإلغاء .

(٢) فلا يكون فعل : ليس في ن .

(٣) والمسألة عندي من إعمالِ الفعلين ، فأما الرفعُ فآختلفوا فيه : ليس في ك .

والسببُ عند س^(١) وحُذاقِ النحويين في قُبْحِ إلغائه إذا عَمِلَ في صريحِ المصدر أن العرب قد تُقيمُ المصدرَ إذا تَوَسَّطَ مُقَامَ الظَّنِّ ، وتُلغيه مع ذلك ، وتجعله بدلاً منه ، فتقول : زيدٌ ظَنًّا منطلقٌ ، فيكون المصدرُ إذ ذاك منصوبًا بـ «ظَنَنْتُ»^(٢) مضمراً ، وجاز إضمارُ الفعلِ لدلالةِ الكلامِ عليه من جهةِ أنك إذا قلتَ زيدٌ ظَنًّا منطلقٌ عِلْمٌ من ذلك أنك لم تَقُلْ هذا الكلامَ^(٣) إلا بعدَ أن ظَنَنْتَهُ كذلك ، فلمَّا كانوا يجعلون المصدرَ إذا تَوَسَّطَ ورفعوا الِاسْمَيْنِ عَوْضًا مِنْ ظَنَنْتُ كرهوا أن يجمعوا بينهما ؛ لأنَّ الجمعَ بينَ الْعَوْضِ وَالْعَوْضِ مِنْهُ قَبِيحٌ ؛ ولذلك لم يُظْهِرُوا الناصِبَ لِـ «سَقِيَّا لك» ، فلم يقولوا سَقَى اللهُ سَقِيًّا لك لَمَّا جعلوا المصدرَ عوضًا من ذلك الفعلِ الناصِبِ له .

وزعمُ ابنِ خَرُوفِ أنه إنما قُبِحَ ذلك من جهةِ أنك تكون قد أَلْعَيْتَ الظَّنَّ وأَعَمَلْتَهُ ، وَالْإِلْغَاءُ^(٤) وَالْإِعْمَالُ مُتَدَاعِيَانِ .

وهذا الذي ذهب إليه باطلٌ بدليلِ أنك تقول : زيدٌ ظَنَنْتُ الْيَوْمَ قائمٌ ، فتَعْمَلُ ظَنَنْتُ في الظرفِ ، وتُلغيه عن المفعولين ، ولا يُسْتَقْبَحُ ذلك ، فلو كانت الْعِلَّةُ ما ذَكَرَ لم يُسْتَقْبَحُ^(٥) هذا .

وقوله وبِمُضَافٍ إِلَى أَلْيَاءٍ ضَعِيفٍ مثاله : زيدٌ ظَنَنْتُ ظَنِّي قائمٌ .

وقوله وبِضْمِيرٍ أَوْ اسْمٍ إِشَارَةً أَقْلُ ضَعْفًا مثالُ الضميرِ : زيدٌ ظَنَنْتُهُ منطلقٌ . ولما قُبِحَ الجمعُ بينَ الفعلِ^(٦) وصريحِ مصدره قُبِحَ أيضًا بينَ الفعلِ وضميرِ المصدرِ

(١) الكتاب ١ : ١٢٥ وشرحه للسيرافي ٣ : ٢٤٧ - ٢٤٨ .

(٢) بظننت : ليس في ك .

(٣) الكلام : ليس في ن .

(٤) والإلغاء : سقط من ك .

(٥) ن : لا يستقبح .

(٦) بين الفعل : ليس في ك .

إجراء لضمير المصدر مُجرى المصدر مِنْ حيثُ كان إِيَّاهُ في المعنى ؛ إلا أن قُبِحَ الإلغاء مع المصدرِ أَشدُّ مِنْ قُبْحِهِ مع ضميرِ^(١) / المصدرِ ؛ لأنَّ المَجْعُولَ عَوْضًا مِنْ أَلْفَعْلِ^(٢) إنما هو المصدرُ لا ضميره .

وقال ابنُ خَرُوفَ : زَيْدٌ ظَنَنْتُهُ مُنْطَلِقٌ أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِكَ زَيْدٌ ظَنَنْتُ ظَنًّا مُنْطَلِقٌ مِنْ جِهَةِ أَنْ الضَّمِيرَ مَبْنِيٌّ ، لا يظهر لِظَنَنْتُ فِيهِ عَمَلٌ . وهذا الَّذِي ذَكَرَهُ ابنُ خَرُوفَ هو على ما قُدِّمَ مِنَ السَّبَبِ فِي الْأَعْمَالِ فِي صَرِيحِ الْمَصْدَرِ وَالْإِغَاءِ ظَنٌّ . وضميرُ المصدرِ يَكُونُ بِلَفْظِ الْمَذْكَرِ الْمَفْرَدِ كَمَا مَثَلْنَاهُ . وأجازَ هشامٌ وأصحابُ س: عبدُ اللَّهِ أَظُنُّهَا ذَاهِبٌ ، بمعنى : أَظُنُّ الْظَّنَّةَ ، ونظيره قولُ الشاعِرِ^(٣) : فَإِنَّكُمَا إِنْ تَنْظُرَانِي سَاعَةً مِنْ الدَّهْرِ تَنْفَعَنِي ، أَرَى أُمَّ جُنْدَبٍ أَي : تَنْفَعَنِي النَّظَرَةُ .

وأجازوا : عبدُ اللَّهِ أَظُنُّهُمَا ذَاهِبٌ ، أَي : أَظُنُّ الْظَّنَّتَيْنِ . وأجازوا : أَظُنُّهُنَّ ، كناية عن الْظَّنَّاتِ .

ولا يُحِيزُ الْفَرَاءُ التَّائِيثَ فيقول «أَظُنُّهَا» إلا مع الْمَوْثِ . وهذا التَّخْصِصُ^(٤) لا معنى له ؛ لأنَّ الْقَصْدَ إنما هو إِلَى الْمَصْدَرِ ، وَالْمَصْدَرُ لِلْمَذْكَرِ وَالْمَوْثِ وَاحِدٌ . وأجازَ هشامٌ : زَيْدٌ ظَانَ أَنَا قَائِمٌ . وكذا : زَيْدٌ أَنَا ظَانٌّ قَائِمٌ ، يلغِي الْظَّنَّ - يعني : وَإِنْ كَانَ فِي جُمْلَةٍ أَسْمِيَّةٍ - كما يلغِيهِ فِي جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ . قال : فَإِنْ أَرَادَ الْمَصْدَرُ جَاءَ بِالْهَاءِ ، فَقَالَ : زَيْدٌ ظَانُّهُ أَنَا قَائِمٌ ، وَإِنْ شَاءَ قَالَ : أَنَا ظَانُّهَا ، يريد : الْظَّنَّةَ ، وَظَانُّهُنَّ ، يريد : الْظَّنَّاتِ .

(١) ضمير : ليس في ن .

(٢) من أَلْفَعْلٍ : ليس في ك .

(٣) هو امرؤ القيس . ديوانه ص ٤١ . تنظرائي : تنظرائي .

(٤) ن : تخصيص .

وقال ألفراء : كلامُ العربِ : زيدٌ ظانًّا أنا قائمٌ ، بالنصب لأن الظنَّ مُعلَقٌ
بأجملته .

قال التَّحَّاسُ: جَعَلَ الْفَرَاءُ ظَانًّا مُصَدَّرًا مِثْلَ «اللَّهُمَّ عَائِذَا بِكَ مِنَ النَّارِ»^(١) ،
أي : عَوِّذًا . وهذا كله خطأً عند البصريين ، و« فاعِلٌ » مُصَدَّرًا لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .
والذي أجازَه هشامٌ لَا يَحْسُنُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامَيْنِ ، فتقول : زيدٌ ظانٌّ^(٢)
أنا قائمٌ ، أي : زيدٌ قائمٌ أنا ظانٌّ ذلك .

ومثالُ أَسْمِ الإشارةِ : زيدٌ ظَنَنْتُ ذاكَ منطلقٌ . ولم يذكر الفارسيُّ في
«الإيضاح» « ذاك » إذا أردتَ به المصدر ، وذكره س^(٣) . وباتِّفَاقٍ هو أحسنُ في
الإلغاء من لفظ المصدر عند من يُجيزُ إلغاءه .

وآخِثُوا أَوْ أَحْسَنُ فِي الْإِلْغَاءِ مِنَ الْضَمِيرِ أَوْ الضَّمِيرُ أَحْسَنُ مِنْهُ أَوْ هَا فِي
ذلك سواء : فظاهرُ كلامِ س أنه أضعفُ في الإلغاء من الضمير لأنه أَسَمٌ ظاهرٌ
منفصل ، فهو أَشْبَهُ بِلَفْظِ الْمَصْدَرِ . وقال الزَّجَّاجُ : أَلْهَاءُ أضعفُ لأنه يُتَوَهَّمُ مِنْهَا
أَنَّا راجعةٌ إلى زيد . وما قاله الزَّجَّاجُ لَا يَظْهَرُ لَأَنَّ « ذلك » يُمكنُ أَنْ يَكُونَ
إشارةً إلى « زيد » أيضًا .

وقوله وتؤكدُ أَجْمَلَةً بِمَصْدَرٍ الْفِعْلِ بَدَلًا مِنْ لَفْظِهِ مَنْصُوبًا ، فيُلغى وجوبًا
مثاله : زيدٌ منطلقٌ ظَنَنْتُ ، أو : زيدٌ ظَنَنْتُكَ منطلقٌ ، نابَ ظَنَنْتُكَ مَنْابَ ظَنَنْتَ ،
ونصبُهُ نصبُ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِلْحَمْلِ ، فإلغاؤه واجب ، / فلا يجوزُ أَنْ تقولَ : زيدٌ
أَظَنَّاكَ منطلقًا ؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولِينَ إِذْ ذَاكَ مِنْ صِلَةِ الْمَصْدَرِ ، وَإِذَا كَانَا مِنْ صِلَتِهِ لَمْ يَكُنْ

[٣: ١٨/ب]

(١) يستعمل هذا كثيرًا في الدعاء ، وقد ورد في أحاديث كثيرة ، منها حديث أخرجه مسلم
في صحيحه ص ٢٠٨٦ - الحديث ٢٧١٨ [كتاب الذكر : باب التَّعَوُّذِ مِنْ شَرِّ مَا عَمِلَ] ،
ولفظه : « عَائِذَا بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ » . وأنظر الكتاب ١ : ٣٤١ .

(٢) ن : ظانًّا .

(٣) الكتاب ١ : ١٢٥ .

للفعل المضمر ما يدل عليه .

وقوله وَيَقْبَحُ تَقْدِيمُهُ قال المصنف في الشرح ^(١) : « لَأَنْ نَاصِبَهُ فَعْلٌ تَدُلُّ عليه الْجُمْلَةُ ، فَقَبَحُ تَقْدِيمُهُ كَمَا قَبَحَ تَقْدِيمُ حَقًّا مِنْ قَوْلِكَ : زَيْدٌ قَائِمٌ حَقًّا ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَعْمَلْ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ عَمِلَ وَهُوَ مُؤَكَّدٌ لَأَسْتَحَقَّ التَّقْدِيمَ بِالْعَمَلِ ، وَالتَّأخِيرَ بِالتَّوَكِيدِ ، وَاسْتِحْقَاقُ شَيْءٍ وَاحِدٍ تَقْدِيمًا وَتَأخِيرًا فِي حَالٍ وَاحِدٍ مُحَالٌ » انتهى .

وهذا الْقَبَحُ الَّذِي هُنَا هُوَ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ . وَأَجَازَ ذَلِكَ الْأَخْفَشُ ، قَالَ : وَتَقُولُ ^(٢) « ظَنَنْكَ عَبْدُ اللَّهِ حَسَنٌ » إِذَا أُلْغِيَ الظَّنُّ ، وَنَصَبْتَ ظَنُّكَ بِالْفِعْلِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : عَبْدُ اللَّهِ حَسَنٌ تَظُنُّ ظَنُّكَ ، أَوْ : ظَنَنْتَ ظَنُّكَ .

وَرَدَّ النَّحَّاسُ هَذَا عَلَى الْأَخْفَشِ بِوَجْهَيْنِ :

أحدهما : أَنَّهُ أُلْغِيَ الظَّنُّ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ . وَلَا يُلْزَمُهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مَذْهَبُهُ أَنَّ تُلْغَى ظَنَنْتُ مُتَقَدِّمَةٌ جَوَازًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَسَنًا عِنْدَهُ ، وَلِأَنَّهُ أَلْيَتُهُ بِهِ عِنْدَهُ التَّأخِيرُ ، فَلَيْسَ مِثْلُ : ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ ؛ لِأَنَّهُ ظَنَنْتُ هُنَا وَقَعَتْ مَوْقِعُهَا ، وَلَا يُنَوَّى بِهَا التَّأخِيرُ .

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ : هُوَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِضْمَارُ مَا لَا يُعْرَفُ مَعْنَاهُ . وَهَذَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَلْعَنَى عَلَى الْمُضِيِّ وَعَلَى الْأَسْتِقْبَالِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدَرَّ : تَظُنُّ ظَنُّكَ ، أَوْ : ظَنَنْتَ ظَنُّكَ ، وَهَذَا لَازِمٌ فِي حَالَةِ التَّوَسُّطِ وَالتَّأخُّرِ ، إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ ظَنُّكَ قَائِمٌ ، أَوْ : زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنُّكَ - فَيَنْبَغِي أَلَّا يَجُوزَ ذَلِكَ لِعَدَمِ تَعْيِينِ الْفِعْلِ الْمَحذُوفِ الْعَامِلِ فِي الْمَصْدَرِ ؛ إِذْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيًا ^(٣) وَمُسْتَقْبَلًا .

وملخص هذا الكلام في المصدر أنه لا يخلو أن تأتي بالفعل معه أو لا تأتي

(١) شرح التسهيل ٢ : ٨٧ .

(٢) ك : ويجوز .

(٣) أن يكون ماضيًا : ليس في ك .

بالفعل : فإن أتيت بالفعل كان مؤكداً للفعل ، ثم الفعل إما أن يكون متقدماً
فالإعمال ، نحو : ظننتُ ظناً زيداً قائماً ، وسواءً أتيت بالمصدر صريحاً أم بضميره
أم باسم إشارة إليه ، أو ^(١) متوسطاً أو متأخراً ، فالفصحح الإعمال ، ويجوز الإلغاء ،
وهو قليل جداً ، فإن أتيت بصريح المصدر كان جائزاً على قبح ، أو بالضمير أو
اسم الإشارة كان دون صريح المصدر في القبح .

وإن لم تأت بالفعل فإما أن يتأخر المصدر أو يتوسط أو يتقدم ، ولا يكون
إذ ذاك إلا صريح المصدر ، لا ضميره ولا اسم إشارة [إليه] ^(٢) : فإن تأخر أو
توسط فالإلغاء ، وهو إذ ذاك بدل من الفعل الملقى ، فلا يجتمع معه ، وإنما يجتمع
مع الفعل العامل ، ولا يكون بدلاً من الفعل العامل فيعمل لكونه بدلاً منه .

وذهب أبو العباس والزرجاء وأبو بكر إلى جواز إعماله ، فعلى مذهبهم
تقول : زيداً ظنك منطلقاً ^(٣) ، وزيداً منطلقاً ظنك ، فتعمله لأنه عندهم بدل من
الفعل العامل .

وإن تقدم فالصحيح / أنه لا يجوز ^(٤) التقديم . وأجاز الأخفش وغيره
[٣ : ١٩ / أ] التقديم . واختلف مجيزوه في جواز إعماله ، فمنهم من أجاز ذلك ، فيقول : ظنك
زيداً قائماً . والصحيح عند أكثر من أجاز التقديم أنه لا يجوز الإعمال ، قالوا :
لأنه لا دليل إذ ذاك على الفعل المحذوف . وهذا التفرع كله على مذهب من يرى
أنك مجيز في الإلغاء ، وتقدم أنه قول الجمهور . وأما على مذهب الأخفش ففيه
التفصيل السابق .

(١) ك ، ن : أم . وكذا في الموضع التالي .

(٢) إليه : تنمة من الأرتشاف ص ٢١١٢ .

(٣) منطلقاً ، وزيداً منطلقاً ظنك : سقط من ك .

(٤) ن : أنه يجوز .

وقوله وَيَقُلُّ الْقُبْحُ فِي : مَتَى ظَنَنْتَ زَيْدًا ذَاهِبًا قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي الشَّرْحِ (١) :
« وَكَمَا قُلَّ الْقُبْحُ بِتَقْدِيمِ مَتَى فِي مَتَى تَظُنُّ زَيْدًا ذَاهِبًا يَقُلُّ فِي : مَتَى ظَنَنْتَ زَيْدًا
ذَاهِبًا » أَنْتَهَى .

وَمَنْ أَجَازَ النَّصْبَ فِي ظَنَنْتَ زَيْدًا ذَاهِبًا كَانَ عَنْده هُنَا أَجُوزٌ ، فَيَقُولُ : مَتَى
ظَنَنْتَ زَيْدًا ذَاهِبًا (٢) ؛ لِأَنَّ أَدَوَاتِ الْإِسْتِفْهَامِ طَالِبَةٌ لِلْفِعْلِ ، فَجَازَ إِضْمَارُ الْفِعْلِ
بَعْدَهَا لِذَلِكَ (٣) . وَمِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى إِجَازَةِ ذَلِكَ وَمَنْعِهِ ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا بِأَلْعَمَالِ
أَبْنُ عَصْفُورٍ .

وَقَوْلُهُ وَإِنْ جُعِلَ مَتَى خَبْرًا لَظَنَّ رُفِعَ ، وَعَمِلَ وَجُوبًا ، فَتَقُولُ : مَتَى ظَنَنْتَ
زَيْدًا قَائِمًا ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لَيْسَ بِمَصْدَرٍ مُؤَكَّدٍ وَلَا بِدَلٍّ مِنَ الْفَلِظِ بِالْفِعْلِ ، وَإِنَّمَا هُوَ
مُقَدَّرٌ بِحَرْفِ مَصْدَرِيٍّ وَالْفِعْلِ ، كَمَا تَقُولُ : مَتَى ضَرَبْتَ زَيْدًا .

وَقَوْلُهُ وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ وَالْفَرَّاءُ إِعْمَالَ الْمَنْصُوبِ فِي الْأَمْرِ وَالْإِسْتِفْهَامِ قَالَ
الْمُصَنِّفُ فِي الشَّرْحِ (٤) : « لِأَنَّهُمَا يَطْلُبَانِ الْفِعْلَ ، نَحْوُ : ظَنَنْتَ زَيْدًا مُنْطَلَقًا ، وَمَتَى
ظَنَنْتَ زَيْدًا مُنْطَلَقًا ، بِمَعْنَى (٥) : ظَنَّ ظَنَنْتَ زَيْدًا مُنْطَلَقًا ، وَمَتَى ظَنَنْتَ ظَنَنْتَ زَيْدًا
مُنْطَلَقًا » أَنْتَهَى .

وَهَذَا الَّذِي حَكَاهُ الْمُصَنِّفُ عَنِ الْأَخْفَشِ وَالْفَرَّاءِ هُوَ الْقِيَاسُ ، فَكَمَا جَازَ
ذَلِكَ فِي نَحْوِ : ضَرَبْتَ زَيْدًا ، أَيِ : أَضْرَبْ زَيْدًا ، وَقَوْلُهُ (٦) :

أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ

(١) شرح التسهيل ٢ : ٨٧ - ٨٨ .

(٢) ك : أَجُوزَ مِنْ ظَنَنْتَ زَيْدًا ذَاهِبًا .

(٣) ن : كَذَلِكَ .

(٤) شرح التسهيل ٢ : ٨٨ .

(٥) بِمَعْنَى ظَنَّ ظَنَنْتَ زَيْدًا مُنْطَلَقًا وَمَتَى ظَنَنْتَ ظَنَنْتَ زَيْدًا مُنْطَلَقًا : سَقَطَ مِنْ ن .

(٦) تقدم في ٣ : ١٥٥ .

أي : أَعْلَقُ أَمْ الْوَلِيدِ ، جاز ذلك في بابِ ظَنَّ .

وقال صاحبُ الْمُلَخَّصِ ^(١) : « تقول : ظَنَّا زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، كما تقول : ضَرَبْنَا زَيْدًا ، وَتُعْمَلُ ظَنًّا كَمَا تُعْمَلُ ظَنَنْتُ إِذَا تَقَدَّمْتُ ، وَكَذَلِكَ لَوْ وَسَّطْتَ ظَنًّا أَوْ أَخَّرْتَهُ فَأَلْإِعْمَالُ ، وَلَا يَجُوزُ الْإِلْغَاءُ لَأَنَّا فِي نِيَةِ التَّقَدُّمِ ، وَلِأَنَّ الْأَمْرَ طَالِبَ بِالْفِعْلِ ، وَمَبْنَى الْكَلَامِ عَلَيْهِ ، فَإِنْ جِئْتُ بِ« ظَنَّا » بَعْدَ مَا بَنَيْتَ الْكَلَامَ عَلَى الْإِخْبَارِ بِمَا عَمِلَ لَظَنُّ جَازٍ ، كَمَا تَقُولُ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ظَنَّ ، تَرِيدُ : ظَنَّ هَذَا مُوجُودًا ، وَتَقُولُ : أَظَنَّا زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، لَيْسَ إِلَّا الْإِعْمَالُ لِتَقَدُّمِهَا ، فَإِنْ تَوَسَّطْتَ أَوْ تَأَخَّرْتَ جَازُ الْإِلْغَاءُ وَالْإِعْمَالُ كَمَا يَجُوزُ فِي الْخَبَرِ » .

ص : وَتَخْتَصُّ أَيْضًا الْقَلْبِيَّةُ الْمُتَصَرِّفَةُ بِتَعْدِيلِهَا مَعْنَى لَا لَفْظًا إِلَى ذِي اسْتِفْهَامٍ ، أَوْ مُضَافٍ إِلَيْهِ ، أَوْ تَالِي لَامِ الْإِبْتِدَاءِ أَوْ الْقَسَمِ / أَوْ (مَا) أَوْ (إِنْ) أَلَنَافِيتَيْنِ أَوْ (لَا) ، وَيُسَمَّى تَعْلِيقًا .

[٣ : ١٩ ب]

ش : التعليقُ تركُ العملِ في اللفظ لا في التقدير لمانع . وإنما قلنا « في اللفظ لا في التقدير » لأنَّ الجملةَ التي لم يُؤثَرْ فيها العاملُ لفظًا لها محلٌّ من الإعراب في التقدير . ويدلُّ على ذلك أنه يجوز العطف على ذلك المحلِّ ، فيجوز أن تقول : علمتُ لَزِيدٌ مُنْطَلِقٌ وَعَمْرًا قَائِمًا ، فَتُعْطَفُ نَصْبًا عَلَى مَحَلِّ : لَزِيدٌ مُنْطَلِقٌ . وهذا التعليقُ هو بخلاف الإلغاء ؛ لأنَّ الإلغَاءَ - كما قدَّمناه - تركُ العملِ في اللفظِ والتقديرِ لغيرِ مانع .

وقال المصنف في الشرح ^(٢) : « التعليقُ عبارةٌ عن إبطالِ العملِ لفظًا لا مَحَلًّا عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ ، بِخِلَافِ الْإِلْغَاءِ ، فَهُوَ إِبْطَالُهُ لَفْظًا وَمَحَلًّا عَلَى سَبِيلِ الْجَوَازِ » انتهى .

(١) الْمُملَخَّصُ ١ : ٢٥٦ - ٢٥٧ بتصرف .

(٢) شرح التسهيل ٢ : ٨٨ . الشرح : ليس في ك .

وَيَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ مِنَ التَّعْلِيقِ شَيْئًا يَكُونُ عَلَى سَبِيلِ الْجَوَازِ لَا عَلَى سَبِيلِ
الْجَوَابِ ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ حَيْثُ تَكَلَّمْتُ^(١) عَلَيْهِ الْمَصْنُفُ .

وَقَوْلُهُ وَتَخْتَصُّ أَيْضًا^(٢) الْقَلْبِيَّةُ الْإِخْتِصَاصُ يُنَافِي قَوْلَهُ بَعْدُ « وَ يُشَارِكُهُنَّ
فِيهِ كَذَا وَكَذَا » ، فَالْإِخْتِصَاصُ وَالْمُشَارَكَةُ لَا يَجْتَمِعَانِ .

وَلَيْسَ كُلُّ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ يُعْلَقُ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْإِرَادَةَ وَالْكَرَاهَةَ وَنَحْوَهُمَا مِنْ
أَفْعَالِ الْقُلُوبِ ، وَلَا تُعْلَقُ لِأَنَّهَا لَا تَدْخُلُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَلَا لَهَا مَعْنَى يَدْخُلُ عَلَى
الْإِبْتِدَاءِ^(٣) بِحَسَبِ الْأَصْلِ .

ثُمَّ اخْتَلَفُوا^(٤) : فَقَالَ السَّيْرَافِيُّ وَجَمَاعَةٌ : مَا كَانَ مِنْ هَذِهِ يَجُوزُ تَعْلِيقُهَا
مُطْلَقًا .

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ : لَا يَكُونُ مِنْهَا مُعْلَقًا بِحَقِّ الْأَصْلِ إِلَّا مَا جَازَ الْغَاوَةَ ، وَهُوَ
الْمُتَعَدِّي إِلَى آتِنِينَ ، وَهُوَ رَأْيُ ابْنِ السَّرَّاجِ^(٥) وَأَبِي عَلِيٍّ^(٦) وَابْنِ الْبَازِ وَابْنِ
طَاهِرٍ وَجَمَاعَةٌ^(٧) ، سَوَاءٌ أَكَانَ عِلْمًا أَوْ ضِدَّةً ، وَمَا عَدَاهُ فَبِالْحَمْلِ عَلَيْهِ . وَاحْتَجُّوا
بَأَنَّهُ مَنَعٌ لِلْعَمَلِ ، وَمَا لَا يَتَعَدَّى إِلَى آتِنِينَ كَيْفَ يُمْنَعُ عَنْهُمَا ، وَلِأَنَّ التَّعْلِيقَ لَا
يَكُونُ إِلَّا فِيمَا يَسْتَقِلُّ بِغَيْرِ أَفْعَالٍ ، وَمَعْمُولٌ مَا يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ لَا يَسْتَقِلُّ ، فَلَا بُدَّ
مِنْ تَأْوِيلِهِ .

وَذَهَبَ ابْنُ كَيْسَانَ وَثَعْلَبٌ - وَحُكِيَ عَنِ الْمُرِّدِ - أَنَّهُ لَا يُعْلَقُ إِلَّا أَلْعَلُّ مِنْهَا ،

(١) ن : يتكلم .

(٢) ك : بها .

(٣) ولا لها معنى يدخل على الإبتداء : ليس في ك .

(٤) أنظر ذلك في شرح أجمال ١ : ٣١٩ - ٣٢٠ والكافي في الإفصاح ١ : ٩٦٠ - ٩٦٣ .

(٥) لأصول ١ : ١٨٢ .

(٦) الإغفال ٢ : ٤٤٤ - ٤٤٧ ، وقد ذكر أنه قول الخليل وسيبويه وجميع البصريين .

(٧) شرح أجمال لابن عصفور ١ : ٣١٩ - ٣٢٠ .

وَأَمَّا الظَّنُّ ونحوه فلا يُعْلَقُ . قال الأستاذ أبو العُلا^(١) : وهو الوجه عندي . وزعم أنه رأي س على ما فهم عنه ؛ لأنه ما مثَّلَ به في أبواب التعليق^(٢) . قال أبو العُلا : والذي يدلُّ عليه أن آلة التعليقِ بالأصل حرفُ الاستفهامِ وحرفُ التأكيد ، أمَّا التحقيقُ فلا يكون بعدَ الظنِّ لأنه نقيضه ، ولذلك قال ثعلب : فإذا قلتَ : ظننتُ إنَّك لقائمٌ ، تُريد ما غلبَ عليك من اليقين ، فتكون ظننتُ بمعنى علمتُ - فهو جائز ، وإن أردتَ الشكَّ كنتَ كالكذاب . وأمَّا الاستفهامُ فالمرادُ بالإبقاء مع أنك^(٣) قد زال تردُّدك ، فإذا دخلتَ ظننتُ بمعنى التردُّد فلا فائدة^(٤) في / التسمية لأنك شالهُ مثله ، فلا تدخلها على الاستفهام .

[٣: ٢٠/١]

فإن قيل : فقد قال س^(٥) : ظننتُ زيداً أبو من هو^(٦) ، فعلق . قيل : هو^(٧) بمعنى العلم إن سلَّمنا أنه تعليق ، وإلا متَّعنا ؛ لأنه إنما دخل على جملة خبرها الاستفهام ، فعلمتُ فيما يمكن أن تعمل ، وبقي ما كان مُستفهماً^(٨) على أصله .

فإن قيل : قد حكى س^(٩) عن الخليل و يونس أن هذه آلام لا تدخل على كل فعل ، فلا تقول : وعدتُك إنَّك لخارجٌ ، وإنما تدخل على العلم والظنِّ وما كان نحوه .

(١) هو أبو العُلا إدريس الذي تقدمت ترجمته في ص ١٣ من هذا الجزء ، وقد نص عليه في

الآرشاف ص ٢١١٤ . ن : الأستاذ أبو علي .

(٢) الكتاب ١ : ٢٣٦ ، و ٣ : ١٤٦ - ١٤٨ .

(٣) زيد هنا في ن : تقول .

(٤) فلا فائدة : ليس في ك . ن : ولا فائدة .

(٥) الكتاب ١ : ٢٣٧ .

(٦) هو : ليس في ن .

(٧) ن : هذا هو .

(٨) ك : مستبهماً .

(٩) الكتاب ٣ : ١٤٩ .

قيل : يُحْمَلُ الظَّنُّ عَلَى الْعِلْمِ ، أَوْ يَكُونُ مَذْهَبًا لهما . قال صاحب «الْبَسِيطُ» : وَهَذَا تَكْلَفٌ فِي التَّأْوِيلِ ، وَلَوْ سَلَّمْنَا ذَلِكَ لَقُلْنَا : فَمَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يُعْلَقَ الظَّنُّ بِغَيْرِ هَذِهِ مِنَ الْحُرُوفِ كـ (ما) و (لا) مما ^(١) لا يُعَدُّ فِيهَا ذَلِكَ .

وقوله اَلْتَصَرُّفَةُ أَحْتِرَازٌ مِنْ تَعَلُّمٍ بِمَعْنَى : أَعْلَمَ ، وَمِنْ هَبٍ بِمَعْنَى : ظَنَّ ، عَلَى زَعْمِهِ ، وَتَقَدَّمَ قَوْلُ أَبِي عَصْفُورٍ ^(٢) : إِنَّ هَبَ بِمَعْنَى أَجْعَلَ الَّتِي بِمَعْنَى صَيَّرَ .

وقوله إِلَى ذِي اسْتِفْهَامٍ يَشْمَلُ مَا يَلِي اسْتِفْهَامًا ، نَحْوُ : عَلِمْتُ أَزِيدُ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرُو ، وَعَلِمْتُ أَخْرَجَ عَبْدُ اللَّهِ أَمْ قَعْدَ ، وَمَا ضُمِّنَ اسْتِفْهَامًا ، نَحْوُ : عَلِمْتُ أَثِيهِمْ فِي الدَّارِ .

وقوله أَوْ مُضَافٍ إِلَيْهِ مِثَالُهُ : عَلِمْتُ أَبُو أَثِيهِمْ زَيْدٌ .

وقال أَبُو كَيْسَانَ : اَلْفَرْقُ بَيْنَ الظَّنِّ وَالْعِلْمِ هُنَا أَنَّ الْعِلْمَ يَكُونُ بِالْمَسْأَلَةِ وَالْبَحْثِ وَالنَّظَرِ ^(٣) الَّذِي يَقَعُ بَعْدَهُ اَلْاِسْتِفْهَامُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : سَأَلْتُ فَعَلِمْتُ ، وَنَظَرْتُ فَعَلِمْتُ ، كَمَا تَقُولُ ، أَسْأَلُ أَثِيهِمْ قَامَ ، أَيْ : سَلَ النَّاسَ فَقُلْ أَثِيهِمْ قَامَ ، وَالظَّنُّ إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ ^(٤) مِنْ نَفْسِكَ وَتَمْيِيزٌ بِرَأْيِكَ ، وَلَيْسَ السُّؤَالُ مِنْ غَيْرِكَ ، ثُمَّ يَصِيرُ مَعْلُومًا .

وَذَهَبَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ حَسَنٌ فِي عَلِمْتُ وَقَبِيحٌ فِي غَيْرِهَا .

وقوله أَوْ تَالِي لَامِ اَلْاِبْتِدَاءِ ^(٥) مِثَالُهُ ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾ ^(٦) ، وَظَنَنْتُ لَزِيدٌ قَائِمٌ .

(١) ك : هما .

(٢) تقدم في ص ٢٧ .

(٣) ن : والظن .

(٤) شيء : ليس في ن .

(٥) ك : ابتداء .

(٦) سورة البقرة : ١٠٢ .

وقوله أو الْقَسَمَ مثاله قول الشاعر^(١) :

ولقد عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ مِنِّي إِنَّ أَلْمَنَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا
وأكثر أصحابنا لا يذكرون في التعليق لام الْقَسَمَ .

وفي «الغرة» : ولأَمْ الْقَسَمَ لا تُعَلِّقْ ، كقوله^(٢) :

لقد عَلِمْتُ أَسَدٌ أَنَّا لَهُمْ يَوْمَ نَصْرٍ لِنَعْمَ الثُّصْرُ
فهذه لام الْقَسَمَ ، ولا تعلق عَلِمْتُ ، كما تقول : عَلِمْتُ أَنْ زَيْدًا لَيَقُومَنَّ ،
فتفتح أَنْ . وأنشد المصنف عَقِبَ^(٣) إنشاده هذا أَلَيْتَ^(٤) قول الشاعر^(٥) :

لقد عَلِمَ الْإِخْوَانُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا يُرِيدُ ثَرَاءَ أَمَالٍ أُمْسَى لَهُ وَفُرُ
ووجه إنشاده أنه جعل «لو» مُعَلِّقَةً للفعل كما عَلَّقَتْهُ لَامُ الْقَسَمَ لأن «لو»
تجيء بعد الْقَسَمَ .

قوله أو ما مثاله ﴿وظنوا ما لهم من محيص﴾^(٦) ، ﴿لَقَدْ عَلِمْتُ مَا

(١) هو لبید . وألیت من معلقته . وهذه رواية سيويه في الكتاب ٣ : ١١٠ ، وصدده في ديوانه ص ٣٠٨ وشرح القصائد العشر ص ٢٢٨ هو : صَادَقَ مِنْهَا غِرَةً فَأَصْبَتْهَا . صادف : يعني الذئب . ومنها : من البقرة ألوحشية . وبعده في ن : «طاش ألسهم عن أهدف ، أي : عدل» . وفي شرح القصائد السبع ص ٥٥٧ : «منه» أي : ألفرير ، وهو ولد البقرة . وأنظر الخزانة ٩ : ١٥٩ - ١٦٢ [٧١٦] .

(٢) هو أوس بن حجر . ديوانه ص ٢٩ وتهذيب اللغة : أَلَسْتَدْرِكُ ص ٦٦ وألسان (رغغ) . وعجزه في هذه المصادر : «لهم نُصْرٌ وَلِنَعْمَ الثُّصْرُ» ، ولا شاهد فيه حينئذ .

(٣) ن : عند .

(٤) كذا ! وأليت ألسابق ليس في مطبوعة شرح المصنف ، والذي قبله هو بيت لبید .

(٥) هو حاتم الطائي . ديوانه ص ٢٠٢ والشعر والشعراء ص ٢٤٧ وأمالی الزجاجة ص ١٠٩ والخزانة ٤ : ٢١٣ [عند الشاهد ٢٨٦] وشرح التسهيل ٢ : ٨٩ . وآخره في ك : وقر .

(٦) سورة فصلت : ٤٨ .

هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ ﴿١﴾ .

وفي «البسيط» : / ذهب الخليل وجماعة إلى أنه يُعْلَقُ بِ« ما » أَلَنَافِيهِ لَأَها [٣: ٢٠/ب] لها الصِّدْرُ كَأَلَا سَفْهَام ، تقول : عَلِمْتُ ^(٢) ما عبدُ الله قائمٌ ، ولأَها تُشَبِّه إنَّ واللام ؛ لأَها يُتَلَقَّى بها الْقَسَمُ ، وهل يجوز ما تقدم من العمل في بعض والإلغاء عن بعض ، كقولك : عَلِمْتُ زيدًا ما أبوه قائمٌ ؟ واختلف الْمُجَوِّزُونَ ^(٣) : فقيل : لا تكون إلا التَّيَمِيمَةُ ؛ لأنَّ الحجازية كالفعل ، والفعل لا يدخل على الفعل ، فلا تقول : علمتُ ليس زيدًا قائمٌ . وقيل : يجوز لأَها ليست بفعل .

وقيل إنَّ (لا) بمعنى (ما) يجوز أن تُعْلَقَ ، نحو : عَلِمْتُ لا رجل في الدار ولا امرأة . وهل تكون فيه (لا) التبرئة ؟ فيها ما في الحجازية لأَها عاملة ، لكنَّها دوغها لأَها محمولة على إنَّ ، وإنما تكون كـ (ما) الَّتِي بمعنى ليس .

وفي كتاب الصِّفَار : « الَّذِي يُعْلَقُ به اللَّامُ الدَّخْلَةُ على المبتدأ والخير ، واللَّامُ المَقْرُونَةُ بِإِنَّ ، واللَّامُ الدَّخْلَةُ على الفعل ، نحو لَيَقُومَنَّ في جواب الْقَسَمِ ، و (ما) و (لا) في جوابه ، على خلاف في (ما) و (لا) .

وهذه المُعْلَقَاتُ كُلُّها تكون في جوابِ الْقَسَمِ ، ويُحذفُ الْقَسَمُ ، وتبقى دونهُ إلا (ما) و (لا) ، فإنَّهما لا تبقى واحدة منهما ^(٤) دونَ الْقَسَمِ ؛ لأنه لا يُفْهَمُ الْقَسَمُ ، بخلاف اللام وإنَّ .

والمُعْلَقُ عن هذه الأشياء قيل : هذه الأشياء في موضع المفعول للفعل . وقيل : لَمَّا ضُمَّتْ معنى الْقَسَمِ لم تحتج إلى معمول ^(٥) . وقيل : الْقَسَمُ مضمر بعد

(١) سورة الأنبياء : ٦٥ .

(٢) علمتُ : ليس في ن .

(٣) ن : ألنحويون .

(٤) ك : منها .

(٥) ن : مفعول .

الأفعال ، وهو جوابه في موضع المفعول للفعل المعلق .

والصحيح الأول . وردّ الثاني بأنه يحتاج ألفعل إلى مفعول ضرورة ،
والثالث أنهم علّقوا الفعل عما أوّلُه (ما) ، وقد قلنا إنّ القسَم لا يُحذف مع (ما) ،
فثبت^(١) أنّ الأفعال مُضمّنة معنى القسَم « انتهى .

وكنْتُ قد ذكرتُ في « منهج السّالك في الكلام على ألفية ابن مالك »^(٢)
أنّه ظهر لي أنّ من المعلّقات (لعلّ) ، ومنه ﴿ وما يُدريك لعلّ السّاعة تُكونُ
قريباً ﴾^(٣) ، ﴿ وما يُدريك لعلّهُ يزكّي ﴾^(٤) ، ﴿ وإنّ أذري لعلّهُ فتنةً لكم ﴾^(٥) ،
ورأيتُ مصبّ الفعل في هذه الآيات على جملة التّرجي ، فهي في موضع نصب
بالفعل المعلق ، إلى أنّ وقفتُ لأبي عليّ الفارسيّ على شيء من هذا ، قال وقد
ذكر ﴿ وما يُدريك لعلّهُ يزكّي ﴾ ﴿ وما يُدريك لعلّ السّاعة تُكونُ قريباً ﴾ ما
نصّه : والقول في لعلّ وموضعها إنّهُ يجوز أن تكون في موضع نصب ، وأنّ الفعل
لمّا كان بمعنى العلم علّقَ عمّا بعده ، وجاز تعليقه لأنّه مثل الاستفهام ؛ ألا ترى أنّه
عنزلته في أنّه غير خبر ، وأنّ ما بعده منقطع مما قبله ، ولا يعمل فيه ، وإذا كان
كذلك لم يمتنع أن يقع موقع المفعول كما يقع الاستفهام موقعه ، فعلى هذا تكون
لعلّ وما بعدها بعد هذه الأفعال في موضع نصب .

وقوله أو إنّ النّافيتين مثاله ﴿ وتظنّون إنّ لبّشُم إلا قليلاً ﴾^(٦) .

وقوله أو لا من أمثلة ابن السّراج^(٧) : أظنّ لا يقوم زيد .

(١) ك : فثبت .

(٢) منهج السّالك ص ٩٤ .

(٣) سورة الأحزاب : ٦٣ .

(٤) سورة عبس : ٣ .

(٥) سورة الأنبياء : ١١١ .

(٦) سورة الإسراء : ٥٢ .

(٧) الأصول ١ : ١٨٢ .

ولم يذكر / أصحابنا أن (لا) من المعلقات ، وذكرها النحاس . وذكرنا [٣ : ٢١٧]
 إن وفي خبرها اللام ، نحو : علمتُ إن زيدا لقائم . ويمكن اندراج هذه المسألة
 تحت قوله « أو تالي لام الابتداء » . وكسرُ إن وفي خبرها اللام بعد علمتُ وظننتُ
 على سبيل التعليق هو قول جميع النحاة ، إلا أن أبا العباس حكى عن المازني إجازة
 الفتح مع اللام في ذلك ، وحكى أن سعيد بن جبير قرأ ﴿ إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ﴾ ^(١)
 بالفتح .

وأجاز الفراء الفتح ^(٢) إذا طال الكلام ، وأنشد لطرفة ^(٣) :

وَأَنَّ لِسَانَ الْمَرْءِ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ حَصَاةٌ عَلَى عَوْرَاتِهِ لَدَلِيلُ
 وَزَعَمَ أَنَّهُ قَرَأَ ﴿ أَنْ رَبَّهُمْ بِهَمٍّ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ ﴾ ^(٤) .

وفي هذه الجملة التي هي مُصَدَّرَةٌ بِإِنْ الْمَكْسُورَةِ وفي خبرها اللام ، أو بلام
 الابتداء ، أو بلام القسم ، أو بِ(ما) النافية ، أو بِ(لا) خلاف : فمذهب س ^(٥)
 والبصريين وابن كيسان أنها في موضع نصب . والحجة لِ(س) أَنَّ الْأَعْتِمَادَ عَلَى
 خَيْرِ الظَّنِّ ، فصار المعنى إذا قلتَ ظننتُ ما زيدٌ منطقاً : في ظني ، قال تعالى
 ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾ ^(٦) . قال ابن كيسان : ما هنا جحد ، وهي وما
 بعدها في موضع مفعولِ الظَّنِّ لأنه جملة ، والجملة فيها أسمٌ وخبر ، فقد أدَّتْ عن

(١) سورة الفرقان : ٢٠ . وحكاية المبرد هذه في الأصول ١ : ٢٧٤ ، وقد قال بعدها :
 « ففتح إن ، وجعل اللام زائدة » .

(٢) الفتح : سقط من ن .

(٣) تقدم في ٥ : ١٠١ . وزد على ما فيها ديوانه بتحقيق الخطيب والأصقال ص ٨٥ . وهذه
 الرواية في الأصاحي ص ١٤٧ منسوبة لبعض أهل العربية .

(٤) سورة العاديات : ١١ . أنظر إعراب القرآن للنحاس ٥ : ٢٧٩ وإعراب القراءات الشواذ
 ٢ : ٧٣٦ وحاشيتها .

(٥) الكتاب ١ : ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٦) سورة فصلت : ٤٨ .

مفعولي الظن ، كما تقول : ظننت أن يقوم زيد . وقال الكوفيون : أضمر بين الظن وبين هذه الحروف القسم . فعلى قولهم لا يكون ^(١) لهذه الجمل موضع من الإعراب ؛ لأن الجمل الملتقى بها القسم لا موضع لها من الإعراب ، فإن كان مسموعاً من لسان العرب : علمت لزيد منطلقاً وعمراً مقيماً ، بالنصب كان ذلك حجة واضحة على الكوفيين ، وإلا فيحتمل ما قالوه .

وقال أصحابنا : إن هذه الأفعال تضمن معنى القسم ، فتلقى بما يتلقى به القسم ^(٢) ، وتعلق إذ ذاك عن العمل . وهذا جنوح لمذهب الكوفيين . وإذا ضمنت معنى القسم لم تكن تلك الجمل لها موضع من الإعراب ؛ لأنه - وإن كان متعدداً - ضمن معنى ما لا يتعدى ، فلم يتعد ، كما أن ثبت في الأصل لا تتعدى ، فلما ^(٣) ضمنت معنى ما يتعدى إلى ثلاثة تعدت ^(٤) تعديته ^(٥) .

وهذا الذي صححه ابن عصفور في « شرح الجمل » ^(٦) ، وهو ضعيف جداً ؛ لأن هذه الأفعال تحتاج بوضعها ^(٧) إلى معمول ، ولا تقول إنما خرجت بالكلفة عن معناها حتى لم تبقى تطلب معمولاً ، وأنت ترى مضمون الجملة مقيداً بالعلم أو بالظن ، فلم تنزل منزلة جملة القسم من كل جهة .

(١) لا يكون لهذه الجمل موضع من الإعراب لأن الجمل الملتقى بها القسم : سقط من ن .

(٢) فتلقى بما يتلقى به القسم : سقط من ن .

(٣) ك : فكما .

(٤) ك : تعدى .

(٥) زيد هنا في ك ، ن ، ف ما نصه : « نَظَرَ بِالْعَيْنِ أَوْ بِالْقَلْبِ ، وَمَثَلُ بَقُولِهِ تَعَالَى ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَهْيَا أَرْكَى طَعَامًا ﴾ ، وَقَوْلِهِ ﴿ فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾ » . وسيأتي في أول شرحه لكلام المصنف التالي ، وهو مكانه الصحيح .

(٦) شرح الجمل ١ : ٣٢٣ . ولم يذكر فيه (نظر) ، وذكره في ٢ : ٤٢٥ ، ولم يمثل بالآيتين المذكورتين .

(٧) ك ، ن : يحتاج بعضها . صوابه في ف .

والصحيح مذهب س^(١) ، وهو أنَّ أجملة إذ ذاك لها موضع من الإعراب على حسب الفعل في التعدي / إلى واحد أو إلى اثنين . وأمّا مذهب الكوفيين - [٣ : ٢١ ب] وهو إضمار القسم بين هذه الأفعال والحروف - فلا أنقل عنهم أنَّ تلك أجملة القسمية^(٢) وجوابها في موضع المعمول .

ونقل بعض أصحابنا أنَّ القسم مضمّر بين هذه الأفعال وهذه الحروف ، لكنه لم يعزه للكوفيين ولا لمعيّن ، ونقل أنَّ مذهب هذا القائل أنَّ القسم وجوابه في موضع معمول الفعل .

وأبطل هذا المذهب بأنه علّق الفعل عن الجواب الذي أوّله (ما) و (لا) ، والقسم لا يحذف مع (ما) و (لا) البتة ؛ لأنَّ القسم لا يفهم مع واحدة منهما إن حُذف ، بخلاف اللام وإن ، فإنهما لا يكونان إلا في القسم ، فلذلك ساع أنَّ يحذف القسم معهما .

ص : ويشاركهنَّ فيه مع الاستفهام نظر وأبصر وتفكر وسأل وما وافقهنَّ أو قاربهنَّ لا ما لم يقاربهنَّ ، خلافاً ليونس ، وقد تعلّق نسي .

ش : قال المصنف في الشرح^(٣) : « علّق أيضاً مع الاستفهام نظر بالعين أو القلب » ، ومثّل بقوله تعالى ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا ﴾^(٤) ، وقوله ﴿ فَانْظُرْ يَٰمَآذَا تَأْمُرِينَ ﴾^(٥) . والضمير في «فيه» عائد على التعليق ، فظاهر قوله «مع الاستفهام»

(١) الكتاب ١ : ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٢) بالتسمية .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ٨٩ . وقوله «نظر بالعين أو القلب ، ومثّل بقوله تعالى ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا ﴾ ، وقوله ﴿ فَانْظُرْ يَٰمَآذَا تَأْمُرِينَ ﴾ : ليس في ك ، ف . وفصل في ن بين قوله «أو القلب» وقوله «ومثّل» بقوله : «والضمير في فيه ... وهذا الذي ذكره» حيث ألحق في هامشها عن نسخة أخرى ؛ لأنه لم يذكر في الأصل .

(٤) سورة الكهف : ١٩ .

(٥) سورة النمل : ٣٣ .

أَنْ نَظَرَ وما ذكر معها لا تُعَلَّقُ إلا مع الاستفهام، فليس كذلك، بل قد أجاز النحويون في ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ﴾ ^(١) أن تكون ما نافية، والجملة في موضع نصب، وتَفَكَّرَ ليست من الأفعال التي تتعدى لمفعولين، والذين ذكروا التعليق في أفعال القلوب لم يذكروا أن شيئاً منها يختص بالاستفهام.

وهذا ^(٢) الذي ذكره من أن النَّظَرَ بالعين يُعَلَّقُ هو قول ابن عصفور، قال ^(٣): «والتعليق يخص أفعال القلوب إلا أَنْظَرَ الْبَصْرَةَ وَسَلَّ، فإنهم قالوا: أَنْظُرْ أبو من زيد، وسَلَّ أبو من عمرو، لكونهما سببين للعلم، فأجري السبب مجرى المُسَبَّب. وقد نقد ^(٤) شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الصائغ ^(٥) ذلك على ابن عصفور.

قال أستاذنا أبو جعفر بن الزبير: لم يذهب أحدٌ إلى تعليق أَنْظُرْ سوى ابن خروف، وتبعه أبو الحسن بن عصفور، وقد ذكر س ^(٦) تعليق أَنْظُرْ، لكن حمل الناس ^(٧) ذلك على النَّظَرَ بمعنى التَّفَكُّر، وصَرَّحَ بذلك ^(٨) ابن عصفور في «شرح الكتاب»، وإنما الذي ذكره النُّحَاة من غير أفعال القلوب «سَلَّ»، و«تَرَى» الْبَصْرَةَ في قول المازني ^(٩). وجعل ابن خروف من تعليق النَّظَرَ الْبَصْرَةَ قوله تعالى ﴿أَفَلَا

(١) سورة الأعراف: ١٨٤.

(٢) ك: وهو.

(٣) شرح الجمل ١: ٣٢٠ و٢: ٤٢٥.

(٤) ك، ف، ن: نقل. والصواب ما أثبت.

(٥) ن: ابن الصائغ.

(٦) الكتاب ١: ٢٣٧.

(٧) أنظر التعليقة ١: ١٥٦ حيث ذكر أبو علي أن المبرد قال: «لم يُرَدَّ أن يقول: أذهب

فأبصر بعينك، ولكن يريد: أعلم ذاك».

(٨) بذلك: ليس في ن.

(٩) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٢٠.

يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١﴾ من جهة تعدية النظر بإلى . قال : ولا يُعدَى (إلى) إلا ما كان بمعنى الإبصار .

وقوله وَأَبْصَرَ مثاله ﴿فَسَتْبَصِرُ وَيُبْصِرُونَ بِأَيْكُمْ أَلْفَتُونَ﴾ (٢) . هكذا مثل المصنف (٣) ، ولا يتعين أن يكون تعليقاً لأَبْصَرَ ؛ إذ يحتمل أن تكون (أيكم) موصولة لا استفهامية ، وتكون مفعولاً ، وألباء زائدة ، وصدرُ أصلة محذوف ، التقدير : فسَتْبَصِرُ وَيُبْصِرُونَ الذي هو ألفتون منكم .

وقد جاء تعليق «تَبَصَّرَ» بمعنى : اَنْظُرْ وتَأَمَّلْ ، / قال الشاعر (٤) :

تَبَصَّرَ خَلِيلِي ، هل تَرَى مِنْ ظَعَائِنِ سَوَالِكِ نَقْبًا بَيْنَ حَزْمِي شَعْبَعِ
وَالْأَظْهَرُ أَنَّهَا هُنَا مِنَ الْإِبْصَارِ بِالْعَيْنِ .

وقوله وَتَفَكَّرَ مثاله ما أنشد المصنف (٥) :

حُرُقٌ إِذَا مَا الْقَوْمُ أَبْدَوْا فُكَاهَةً تَفَكَّرَ آيَاهُ يَعْنُونَ أَمْ قَرْدًا
وَتَفَكَّرَ هِيَ مِنْ أفعالِ الْقُلُوبِ ، فلا ينبغي أن تُذكرَ مع نَظَرَ وَأَبْصَرَ
أَلْبَصَرَيْنِ ؛ لأنها قد أُنْدرجتْ في قوله «وَتَخْتَصُّ أَيْضًا الْقَلْبِيَّةُ الْمُتَصَرِّفَةُ» أَلْأفعالُ
التي ذَكَرَهَا فِي هَذَا الْبَابِ الَّذِي هُوَ بَابُ ظَنَّ مِنْ أفعالِ الْقُلُوبِ ، فيمكن أن تكون

(١) سورة الغاشية : ١٧ .

(٢) سورة القلم : ٥ - ٦ .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ٨٩ .

(٤) هو امرؤ القيس . ديوانه ص ٤٣ . التَّقَبُّ : الطريق في الجبل . وَالْحَزَمُ : ما غُلِظَ من الأرض . وشعب : أسم ماء . نَقْبًا : ليس في ك .

(٥) نسب ألبيت في شرح شواهد شرح الألفية ص ٣٤٩ - ٣٥٠ لجامع بن عمرو بن مرخية الكلبي ، ونسب في اللسان (حزق) لرجل من بني كلاب . وذكر ابن جني في سر صناعة الإعراب ص ٧٢٢ أنه قرأه على أبي علي في كتاب أَلْمَزَ لأبي زيد . قلت : إنه ليس في مطبوعة كتاب أَلْمَزَ . وهو من غير نسبة في شرح التسهيل ٢ : ٨٩ . الْحُرُقُ : أَلْسِنَةُ الْخَلْقِ الْبَحِيلِ ، وقيل : أَلْقَصِيرُ .

«تَفَكَّرَ» مِنْ الْمَشَارِكِ لَهَا فِيمَا ذَكَرَ .

وقوله ^(١) «وَسَأَلَ مِثْلَهُ ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾» ^(٢) .

وقوله وما وافقَهُنَّ قال في الشرح ^(٣) : «أشرتُ بِ(ما وافقَهُنَّ) إلى نحو :

أَمَّا تَرَى أَيُّ بَرَقٍ هُنَا ؟ بمعنى : أَمَّا تُبْصِرُ ، حكاية س ^(٤) » انتهى .

وهذا الذي اختاره مِنْ كَوْنِ تَرَى هُنَا بَصَرِيَّةً هُوَ مَذْهَبٌ لِلْمَازِنِيِّ ^(٥) خاصة ،

وَأَمَّا شَرَّاحُ «الْكِتَابِ» فَحَمَلُوا مَا حَكَاهُ س عَلَى أَنَّ تَرَى فِيهِ بِمَعْنَى : تَعْلَمُ ^(٦) ،

قال ابن عصفور ^(٧) : «وَلَا يُعْلَقُ مِنْ غَيْرِ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ إِلَّا سَلَّ ، نَحْوُ : سَلَّ زَيْدًا

أَبُو مَنْ هُوَ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ سَبَبٌ لِفِعْلِ الْقَلْبِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ السَّوْأَلَ سَبَبٌ مِنْ أَسْبَابِ

الْعِلْمِ ، فَأَجْرِي السَّبَبِ مُجْرَى الْمُسَبَّبِ .

وَزَعَمَ الْمَازِنِيُّ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تُعْلَقَ رَأَيْتُ بِمَعْنَى أَبْصَرْتُ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ أَفْعَالِ

الْقُلُوبِ ، فَتَكُونُ إِذْ ذَاكَ بِمَنْزِلَةِ سَلَّ ؛ لِأَنَّهَا سَبَبٌ مِنْ أَسْبَابِ الْعِلْمِ . وَاسْتَدَلَّ عَلَى

ذَلِكَ بِقَوْلِ الْعَرَبِ : أَمَّا تَرَى أَيُّ بَرَقٍ هُنَا . وَلَا حُجَّةَ فِيهِ لِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ تَرَى

بِمَعْنَى تَعْلَمُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَمَّا تَعْلَمُ أَيُّ بَرَقٍ هُنَا ، فَإِذَا أَمَكْنَ حَمْلُهُ عَلَى الْعِلْمِيَّةِ كَانَ

أَوَّلَى ؛ لِأَنَّ التَّعْلِيْقَ بِأَبُو أَنْ يَكُونَ فِي أَفْعَالِ الْقُلُوبِ » أَنتَهَى كَلَامُ ابْنِ عَصْفُورٍ .

(١) وقوله : ليس في ك .

(٢) سورة الذاريات : ١٢ .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ٨٩ - ٩٠ .

(٤) الكتاب ١ : ٢٣٦ .

(٥) شرح الكتاب للسيراfi ٤ : ٢٢٧ . وقد وافقه ألفارسي ، وقال : « وَإِنَّمَا جازَ هَذَا لِأَنَّ

الرُّؤْيَا أَلْتِي هِيَ فِعْلُ الْخَاسَةِ تَرْجِعُ فِي أَلْمَعْنَى إِلَى الرُّؤْيَا أَلْتِي هِيَ عِلْمٌ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مُحْسُوسٍ

مَعْلُومٌ ، فَرُّؤْيَا الْخَاسَةِ تَقَعُ تَحْتَهُ » التَّعْلِيْقَةُ ١ : ١٥١ - ١٥٢ . وَأَنْظُرْ أَلْبَغْدَادِيَّاتِ ص

٣٧٤ - ٣٧٥ .

(٦) شرح الكتاب للسيراfi ٤ : ٢٢٨ وشرح عيون كتاب سيبويه ص ١٠٦ .

(٧) شرح الجمل ١ : ٣٢٠ .

وقول المصنف « بمعنى أما تُبَصِّرُ » من تمثيله لا من تمثيل س ، وظاهر كلامه يُشعر أنه من تمثيل س . وقال المصنف في الشرح ^(١) : « وإلى نحو ﴿ وَيَسْتَبِشُّونَكَ أَحَقُّ هُوَ ﴾ ^(٢) » يعني أن استنبأ معناها استعلم ، فهي طلب للعلم .

وقوله أو قاربهن قال المصنف ^(٣) : « أَشَرْتُ إِلَى قَوْلِهِ ﴿ لِيَلْوَكُمُ أَيُّكُمُ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ ^(٤) » . ولا يتعين أن يكون هذا تعليقاً ، بل يجوز أن تكون (أَيُّكُمُ) موصولة ، حُذِفَ صَدْرُ صَلَاحِهَا ، فَبُنِيَتْ ، وَهِيَ بَدَلٌ مِنْ ضَمِيرِ الْخِطَابِ بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ ، وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : لِيَلْوَكُمُ الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ عَمَلًا مِنْكُمْ .

وقوله لا ما لم يُقَارِبَهُنَّ ، خِلَافًا لِيُونُسَ قَالَ فِي الشَّرْحِ ^(٥) : « أَجَازَ يُونُسُ تَعْلِيْقَ مَا لَمْ يُوَافِقْهُنَّ وَلَمْ يُقَارِبَهُنَّ ، وَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿ ثُمَّ لَنْتَرَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ ^(٦) ، فَضْمَةٌ (أَشَدُّ) ^(٧) عِنْدَهُ ضَمَّةٌ إِعْرَابٍ ، وَعِنْدَ سِ ضَمَّةٌ بِنَاءٍ ، وَ(أَيُّ) مَوْصُولَةٌ ، وَقَدْ مَضَى ذَلِكَ » أَنْتَهَى . / وَيَعْنِي أَنَّهُ مَضَى فِي « بَابِ الْمَوْصُولَاتِ » ^(٨) وَخِلَافَ النَّاسِ فِي تَخْرِيجِ قَوْلِهِ ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ .

وقوله وَقَدْ تَعَلَّقَ نَسِيٍّ حَمَلًا عَلَى ضِدِّهَا ، وَهُوَ الذُّكْرُ بِالْقَلْبِ ^(٩) . وَقَالَ الْمَصْنَفُ فِي الشَّرْحِ ^(١٠) : « وَعَلَّقَ نَسِيٍّ لِأَنَّهُ ضِدُّ عِلْمٍ ، وَالضُّدُّ قَدْ يُحْمَلُ عَلَى

(١) شرح التسهيل ٢ : ٩٠ .

(٢) سورة يونس : ٥٣ .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ٩٠ ، وَالشَّاهِدُ الَّذِي فِيهِ مِنَ آيَةِ السَّابِعَةِ مِنْ سُورَةِ الْكَهْفِ ، وَهُوَ ﴿ لَتَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ .

(٤) سورة هود : ٧ ، وَسُورَةُ الْمَلِكِ : ٢ .

(٥) شرح التسهيل ٢ : ٩٠ .

(٦) سورة مريم : ٦٩ .

(٧) ك : فَضْمَةُ أَلْبَاءِ .

(٨) شرح المصنف ١ : ٢٠٨ وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ ٣ : ٨٨ - ٩٣ ، وَفِيهِ خِلَافُ النَّاسِ .

(٩) بِالْقَلْبِ : لَيْسَ فِي ك .

(١٠) شرح التسهيل ٢ : ٩٠ .

الضُّدُّ « انتهى . وليس ضِدُّ الْعِلْمِ النَّسِيَانُ ، ولكنَّ ضِدُّهُ الْجَهْلُ ، وَضِدُّ النَّسِيَانِ
الذِّكْرُ بِالْقَلْبِ كَمَا قُلْنَا . وَأَنشَدَ الْمُصَنِّفُ عَلَى تَعْلِيقِ نَسِيٍّ ^(١) قَوْلَ الشَّاعِرِ ^(٢) :

وَمَنْ أَنْتُمْ ؟ إِنَّا نَسِينَا مَنْ أَنْتُمْ وَرِيحُكُمْ مِنْ أَيِّ رِيحِ الْأَعَاصِرِ ؟
قال ^(٣) : « ومثله على أحد الوجهين قول الآخر ^(٤) :

لَمْ أَرْ مِثْلَ الْفَتِيَانِ فِي غَبَنِ الْآيِ — سَامِ ، يَنْسَوْنَ مَا عَوَاقِبُهَا «
ويعني بأحد الوجهين أن تكون (ما) في موضع رفع استفهاماً ، وَعُلِّقَ
يَنْسَوْنَ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعٍ مَفْعُولٍ لِيَنْسَوْنَ .

وَالرَّوْحَةُ الْآخَرُ : أَنْ تَكُونَ (ما) مَوْصُولَةً مَفْعُولَةً لِيَنْسَوْنَ ^(٥) ، وَارْتَفَعَ
(عَوَاقِبُهَا) عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ مَبْتَدَأً مَحْذُوفٌ ، أَيِ : هُوَ عَوَاقِبُهَا ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ صِلَةٌ لِمَا .
وَهَذَا الَّذِي جَوَّزَهُ فِي هَذَا الْبَيْتِ يَجُوزُ فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ ، إِذْ يَجُوزُ أَنْ
يَكُونَ التَّقْدِيرُ : إِنَّا نَسِينَا مَنْ هُمْ أَنْتُمْ ، وَلَا تَخْصِيصٌ لَذَلِكَ بِالْبَيْتِ الثَّانِي . وَإِذَا
أَحْتَمَلَ الْبَيْتَانِ هَذَا التَّأْوِيلَ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ حُجَّةٌ عَلَى تَعْلِيقِ نَسِيٍّ ، وَلِذَلِكَ - وَاللَّهُ
أَعْلَمُ - لَمْ يَذْكُرْ أَصْحَابُنَا تَعْلِيقَ نَسِيٍّ .

ص : وَنَضَبُ مَفْعُولٍ نَحْوُ « عَلِمْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ » أَوَّلَى مِنْ رَفْعِهِ ،
وَرَفْعُهُ مُمْتَنِعٌ بَعْدَ « أَرَأَيْتَ » بِمَعْنَى أَخْبِرْنِي . وَلِلَّاسْمِ الْمُسْتَفْهَمِ بِهِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ
مَا بَعْدَهُمَا مَا لهما دُونَ الْأَفْعَالِ الْمَذْكُورَةِ .

(١) على تعليق نَسِيٍّ : ليس في ن .

(٢) شرح التسهيل ٢ : ٩٠ . وألبيت لزياد الأعجم في العمدة ص ٨٧٢ وتذكرة النحاة ص
٦٢٠ .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ٩٠ .

(٤) تقدم في ٣ : ٨٦ . ألفين : الخداع . ك ، ف ، حاشية ن : في غبن الأبير .

(٥) يَنْسَوْنَ : ليس في ك .

ش : إذا تقدّم على الاستفهام أحدُ المفعولين نحو ما مثله المصنف جاز أن ينصبَ باتّفاق ؛ لأنّ العاملَ مُسلّطٌ عليه ، ولا مانعَ يمنعه من العمل . واختلفوا في رفعه : فأجاز ذلك س^(١) ، وإن كان المختار عنده النصب ؛ وذلك لأنه من حيث المعنى مُستفهمٌ عنه ، إذ المعنى : قد علّمتُ أبو من زيدٌ ، وهو نظير قولك : إنَّ أحدًا لا يقول ذلك^(٢) ؛ ألا ترى أنَّ أحدًا إنما يقع بعد نفي ، لكنه لما كان ضميره قد نفى عنه الفعل - وهو وضميره واحد - صار كأنّ النفي دخل عليه .

وذهب ابنُ كيسان إلى أنه لا يجوز الرفع ، قال : لأنك لا تقول^(٣) : قد علّمتُ زيدٌ قائمٌ ، ولا بُدَّ من عملٍ علّمتُ فيه . قال : ولو جاز هذا فيما خبره استفهامٌ لجاز فيما خبره غيرُ استفهام .

والصحيح ما ذهب إليه س للقياس والسماع ، أمّا القياسُ فهو ما ذكرناه من أن الشيءَ تجري عليه أحكامُ الشيء إذا كان إياه من حيث المعنى ، كما ذكرنا في : إنَّ أحدًا لا يقول ذلك . وأمّا السماعُ فقولُ الشاعر^(٤) :

فوالله ما أدري غريمٌ لوئته أَيْشَدُّ إنَّ قاضاك أم يَنْضَرُّ

[٢٣ : ١]

/ هكذا روي برفع غريم وإن كان نصبه أجود-، وليس كونه مُستفهمًا عنه في المعنى علةٌ مُوجبةٌ للتعليل، إذ لو كانت مُوجبةً لَمَا كان المختارُ النصبُ فيه - وقد نصَّ السَّيرافي^(٥) على أن التعليلَ في هذا أضعفُ الوجهين - وبه بدأ س ، وقوّاه^(٦) ، وهو آلائزُ باتّفاق ، والرفعُ باختلاف .

(١) الكتاب ١ : ٢٣٧ .

(٢) الكتاب ٢ : ٣١٨ .

(٣) ن : لأنك تقول .

(٤) هو كثير عزة . ديوانه ص ١٧٥ [تحقيق قدرى مايو] . وألبت من غير نسبة في شرح التسهيل ٢ : ٩١ . أطل : التسويف والمدافعة بالعدة والدين وليّانه .

(٥) شرح الكتاب ٢ : ٤٩ / أ .

(٦) الكتاب ١ : ٢٣٧ .

وزعم الأستاذ أبو الحسن بن عصفور أن الأولى التعليل ، قال : لأنَّ الاعتناء بالمعاني أولى وأكَّد عندهم .

وهذا التعليل الذي ذكره غيرُ مُحصِّل أن الأولى التعليل ؛ لأنَّ معنى قولهم إنَّ الاعتناء بجهة المعنى أكَّد أنه إذا كانت رعاية اللفظ تُخلُّ بالمعنى ، وكانت رعاية المعنى تُخلُّ بجهة اللفظ - غَلَبَ رَغْيُ المعنى ، أمَّا إذا كان رَغْيُ اللفظ لا يُخلُّ بشيءٍ من جهة المعنى أصلاً كمسألتنا ، وكان رَغْيُ المعنى يُخلُّ بجهة اللفظ - فلا ينبغي أن يُراعَى المعنى أصلاً ويترك اللفظ ، بل في مسألتنا رعاية اللفظ والمعنى ، فلايُّ شيءٍ يُترك اللفظ ، وليس في رَغْيِهِ إخلالٌ بجهة المعنى بوجه ؟

وقوله ورفعه مُمتنعٌ بعدَ أَرَأَيْتَ بمعنى أَخْبِرْنِي قال س^(١) : « وتقول : أَرَأَيْتَكَ زيدًا أبو مَنْ هو ، وأَرَأَيْتَكَ عَمْرًا عندَكَ هو أم عندَ فلان ، لا يحسنُ فيه إلا النَّصبُ في زيد ؛ ألا ترى أنك لو قلت : أَرَأَيْتَ أبو مَنْ أنت ، أو أَرَأَيْتَ أزيدُ ثمَّ أم فلان - لم يحسنُ لأنَّ فيه معنى : أَخْبِرْنِي عن زيد ، وهو الفعل الذي لا يستغني السكوتُ على مفعوله الأول ، فدخلَ هذا المعنى فيه لم يجعله بمنزلة أَخْبِرْنِي في الاستغناء ، فعلى هذا أُجْرِي ، وصار الاستفهامُ في موضع المفعول الثاني » انتهى كلام س ، ومحصوله أنَّ أَرَأَيْتَكَ دخلها معنى أَخْبِرْنِي ، ولا يجوز في الاسم بعدها إلا النَّصب ، ولا يجوز التعليل فيه فُيرَفَع ، كما جاز في : عَلِمْتُ زيدُ أبو مَنْ هو ؛ لأنها في معنى أَخْبِرْنِي ، و أَخْبِرْنِي^(٢) لا تُعَلَّق . قال أبو إسحاق : « ولا يجوز الرفع لأنَّ معنى هذه المسألة : أَخْبِرْنِي عن زيد ، ففيه معنى الحرف ، فلذلك لم يَحْزُ إلا النَّصب » انتهى .

والجملة الاستفهامية بعدَ الاسم المنصوب في موضع المفعول الثاني ، وليس

(١) الكتاب ١ : ٢٣٩ - ٢٤٠ .

(٢) وأخبرني : سقط من ن .

أَرَأَيْتَكَ مُعَلِّقًا عَنْهَا ، إِذْ لَوْ كَانَ مُعَلِّقًا عَنْهَا لَجَازَ أَنْ يُعَلَّقَ ^(١) عَنْ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ
 كَمَا جَازَ فِي عِلْمَتُ ، بَلْ هِيَ كَالْجُمْلَةِ الَّتِي لَيْسَتْ أَسْتَفْهَامِيَّةً فِي نَحْوِ : ظَنَنْتُ زَيْدًا
 أَبُوهُ قَائِمٌ . وَاسْتَدِلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَعْلِيلُهَا بِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ أَرَأَيْتَ أَبُو مَنْ أَنْتَ لَمْ
 يَحْسُنْ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُجْزَوْهَا مُجْزَى عِلْمَتُ فِي جَوَازِ التَّعْلِيلِ وَبِحِجِّهِ الْجُمْلَةُ
 الْآسْتَفْهَامِيَّةُ سَادَّةٌ مَسَدُّ الْمَفْعُولَيْنِ ، وَلَوْ حِظَّ فِيهِ أَصْلُهُ مِنْ تَعْدِيهِ إِلَى آتَيْنِ ، فَلَمْ
 يُقْتَصَرْ فِيهِ عَلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، وَلَمْ يَسْتَغْنِ بِهِ - وَإِنْ دَخَلَ مَعْنَى أَخْبِرْنِي - كَمَا
 يَسْتَغْنِي فِي أَخْبِرْنِي .

وقال: / أبو علي الفارسي في كتابه (التذكرة): «أَتَبَّأً وَتَبَّأً ضُمْنَا مَعْنَى أَعْلَمَ،
 فَيُؤَافِقَانِهِ ، وَلَا يَمْتَنِعُ مَعَ التَّضْمِينِ تَعْدِيَّتُهُمَا بِحَرْفِ الْجَرِّ عَلَى الْأَصْلِ، كَمَا لَا يَمْتَنِعُ
 الْحِكَايَةُ بِمَعْنَى ^(٢) تَقُولُ ، وَكَمَا لَمْ يُمْتَنَعْ ^(٣) أَرَأَيْتَ بِمَعْنَى أَخْبِرْنِي عَنْ نَصْبِ مَفْعُولَيْنِ
 ، لَكِنْ مُنْعَ مِنَ التَّعْلِيلِ ، لَا تَقُولُ : أَرَأَيْتَ زَيْدٌ أَبُو مَنْ هُوَ ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى أَخْبِرْنِي ،
 فَحُفِظَ لَهُ مِنَ الْحُكْمَيْنِ أَقْوَاهُمَا ، وَهُوَ الْإِعْمَالُ » أَنْتَهَى كَلَامُ أَبِي عَلِيٍّ ^(٤) .

وقد انتقد كثير من النحاة على س ، وأعترضوا عليه ، وقالوا : كثيراً ما
 تُعَلَّقُ أَرَأَيْتَ ، والدليل على ذلك السماع ، قال تعالى ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ
 عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ ﴾ ^(٥) ، ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ
 سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ ^(٦) ، ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ
 أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمُونَ ﴾ ^(٧) ، ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ

(١) ك ، ن : أن يتعلق . وما أثبتته في ف .

(٢) ك ، ف : بمعنى .

(٣) ف : وكما أنه يمتنع .

(٤) النص عن التذكرة في شرح المصنف ٢ : ٩١ .

(٥) سورة الأنعام : ٤٠ .

(٦) سورة الأنعام : ٤٦ .

(٧) سورة الأنعام : ٤٧ .

إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَّاتًا أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَغْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ﴿١﴾ ، ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ أَوْ لَظْلَمَةٍ تَسْمَعُونَ . قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ النَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِاللَّيْلِ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَوْ لَظْلَمَةٍ تَكُونُونَ فِيهَا﴾ ﴿٢﴾ ، ﴿أَفَرَأَيْتَ إِنْ مَتَّعْنَاهُمْ سِنِينَ . ثُمَّ جَاءَهُمْ مَا كَانُوا يُوعَدُونَ . مَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يُمْتَعُونَ﴾ ﴿٣﴾ ، ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى . أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾ ﴿٤﴾ ، فهذه مواضع ^(٥) من القرآن تدل على تعليق أَرَأَيْتَ ، وهو خلاف قول س : « أَرَأَيْتَ أَبُو مَنْ أَنْتَ ، وَأَرَأَيْتَ أَزِيدُ ثُمَّ أَمْ عِنْدَ فُلَانٍ ، لَمْ يَحْسُنْ » ، ولا يجوز أن تكون هذه الجملُ الالستفهامية جوابًا للشرط ؛ لأنه كان يلزم دخولُ فاءِ الجواب على تلك الجملِ إلا ما كان منها بهمزة الالستفهام ، فلا يجوز دخولُ ألفاءِ عليها ^(٦) ، ولا يجيءُ ألفاءُ بعدها ، ولا وقوعُها جوابًا للشرط ، بل جوابُ الشرط محذوف ، ولذلك لم يأت فعلُ الشرط في هذه الآيات إلا ماضِي الكلفظ ، ولم يجيء مضارعًا في موضعٍ من المواضع .

وقد انفصل أبو الحسن بن عصفور وغيره عما اعترض به على س من هذه الآيات بأن جعل المفعول الأول قد حُذِفَ حَذْفَ اختصارٍ ^(٧) ؛ كما يُحذفُ في عَلِمْتُ حَذْفَ اختصارٍ كما تقدم - وقد يُحذفان اختصارًا - وتقديره : قُلْ أَرَأَيْتُمْ عَذَابَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ ، أي : أَخْبِرُونِي عَنْهُ كَيْفَ يَكُونُ ، لو دَرَيْتُمُوهُ ما جرؤتم ^(٨) هذه

(١) سورة يونس : ٥٠ .

(٢) سورة القصص : ٧١ - ٧٢ . والآية الأولى ليست في ك ، ف .

(٣) سورة الشعراء : ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٤) سورة العلق : ١٣ - ١٤ .

(٥) ك : المواضع .

(٦) ك ، ف : عليهما .

(٧) ن : قد حذف اختصارًا .

(٨) ف : ما جرأتموه .

الْجُرْأَةُ . قال : « ولا يَمْنَعُ سَ هَذَا النُّوعَ مِنْ الحَذْفِ ، وإلا فَمَا يَفْعَلُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَنُ أَخْرَجَنِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ ^(١) ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَفْعُولَ الثَّانِيَّ مَحذُوفٌ ، والمعنى : أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ مَا الَّذِي أَوْجَبَ لَهُ ذَلِكَ ، فكَمَا يُحَذَفُ الْخَيْرُ - وهو الْمَفْعُولُ الثَّانِي - كَذَلِكَ يُحَذَفُ الْمَبْتَدَأُ ، وهو الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ » انتهى كلامه .

ولا يلزم في قوله ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ أن يكون الْمَفْعُولُ الثَّانِيَّ مَحذُوفًا ، بل الظاهرُ في آيَةِ أَنَّهُ مَذْكُورٌ ، / وهو قوله ﴿لَنُ أَخْرَجَنِي﴾ ؛ لأنَّ الْأَمْلَامَ مُؤَدَّةً بِجُمْلَةٍ قَسَمٍ مَحذُوفٍ ، فهذه الْجُمْلَةُ الْقَسَمِيَّةُ مع مُتَعَلِّقِهَا هِيَ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي ؛ أَلَا تَرَى اتِّعَادَ مَا بَعْدَ أَرَأَيْتَكَ مَبْتَدَأً وَخَبَرًا ، أَي : هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ أَنْفُسُ لَنُ أَخْرَجَنِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لِأَحْتَنِكَنَّ .

والَّذِي عِنْدِي فِي هَذِهِ آيَاتٍ أَنَّمَا تَخْرُجُ عَلَى الْإِعْمَالِ ، وَذَلِكَ أَنَّ فِعْلَ الْشَّرْطِ تَنَازَعُ الْأَسْمَاءَ بَعْدَهُ ، وَ«أَرَأَيْتَ» تَنَازَعَتْ ، فَأَعْمَلُ فِعْلَ الْشَّرْطِ إِذْ هُوَ الثَّانِي ، وَأَضْمَرُ فِي الْأَوَّلِ مَنْصُوبًا ، وَحَذَفُ لَأَنَّ الْأَفْصَحَ حَذْفُهُ لَا الْتَصْرِيحُ بِهِ مَضْمَرًا ، وَالتَّقْدِيرُ فِي آيَةِ الْأُولَى : قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ هَـ . أَي : الْعَذَابَ - أَغَيَّرَ اللَّهُ تَدْعُونَ لِكُشْفِهِ . وَفِي الثَّانِيَةِ : مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يُرْذَلُهُمَا عَلَيْكُمْ . وَفِي الثَّلَاثَةِ : هَلْ يُهْلِكُ بِهِ ^(٢) إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمُونَ . وَفِي الرَّابِعَةِ : الرِّابِطُ ^(٣) مُصَرَّحٌ بِهِ . وَفِي الْخَامِسَةِ : مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ بَدَلَهُ . وَفِي السَّادِسَةِ كَذَلِكَ . وَفِي السَّابِعَةِ وَالثَّمَانَةِ الرِّابِطُ مُصَرَّحٌ بِهِ ، وَيَضْمَرُ فِي أَرَأَيْتَ مَعْمُولُ فِعْلِ الْشَّرْطِ الَّذِي يُمْكِنُ تَسَلُّطُ أَرَأَيْتَ عَلَيْهِ . وَهَذَا الَّذِي تَأَوَّلْنَاهُ تَأْوِيلَ سَهْلٍ ، يُقَرَّرُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَ ، وَتَقْدَمُ مِنْ قَوْلِ سَ ^(٤) إِنَّ الْجُمْلَةَ الْأَسْتَفْهَامِيَّةَ بَعْدَ أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي لِـ «أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا» .

(١) سورة الإسراء : ٦٢ .

(٢) به : ليس في ن .

(٣) الرِّابِط : ليس في ن .

(٤) وتقدم من قول س : ليس في ن . وقد تقدم قول سيبويه في ص ٩٤ .

وقال ابن كيسان : « الذي أذهب إليه أنا أن « ما صَنَعَ » بدل من أَرَأَيْتَ زَيْدًا ، فتفهمها ؛ فَإِنَّ فِيهَا غَمُوضًا ، وذلك أنك لو قلت أَرَأَيْتَ زَيْدًا لم يكن كلامًا إلا أن تريد رؤية العين ، ولكنه قال أَرَأَيْتَ زَيْدًا وهو يريد أن يقول : ما صَنَعَ زيد فيما ترى ، فابتدأ أولاً بِ(أَرَأَيْتَ) ^(١) لِيُعْلِمَهُ أَنَّ سؤاله عن رأيه رأيٌّ له ، كذا ^(٢) عملها في زيد ؛ لأنه أراد : خَبَّرَنِي عن زيد ، ثم ترك هذا ، وأَعتمد على ما قصد له من صنعه ^(٣) . ومثله ^(٤) :

..... وَحِثَّ ، وما حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِينَا

فـ(أن) مبدلة من الكاف ، ولو أقتصر على الكاف لم يكن كلامًا ، ولو قلت أَرَأَيْتَ ما صنع زيد ، و(ما) استفهام ، لم يكن كلامًا ؛ لأنك أوقعت أَرَأَيْتَ على الاستفهام » انتهى كلامه . وتقدم الكلام في كاف أَرَأَيْتَ هل لها محل من الإعراب أم لا ومذاهب الناس فيها في باب اسم الإشارة ^(٥) .

وأَرَأَيْتَ هذه التي بمعنى أَخْبَرَنِي كثيرة الدور في القرآن ، ولها أحكام شاذة ، ونحن نذكر منها ما تيسر لنا ، فنقول :

من أحكامها أنها يجوز حذف الهمزة منها ، فنقول : أَرَيْتَ ، وقد قرأ بذلك ألكسائي ^(٦) ، وقال الشاعر ^(٧) :

(١) ك ، ف : بأرأيتَه .

(٢) له كذا : ليس في ك ، ف .

(٣) ن : من صنعه . ف : من صيغة .

(٤) تقدم في ٣ : ٢٠٦ و ٤ : ٣٤٩ .

(٥) أنظر الجزء الثالث ص ٢٠٢ - ٢٠٥ .

(٦) السبعة ص ٢٥٧ .

(٧) هو رجل من هذيل أو رؤية . شرح أشعار الهذليين ص ٦٥١ وملحقات ديوان رؤية ص

١٧٣ والخزانة ١١ : ٤٢٠ - ٤٢٧ . والعيني ١ : ١١٨ و ٣ : ٦٤٨ و ٤ : ٣٣٤ .

وأنظر ترجمته في سر الصناعة ص ٤٤٧ . أملود : ناعم .

أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودًا

وإذا كانت بمعنى أَبْصَرْتَ لم تُحذف همزها ، لهذا نص ^(١) عليه أَلْأَخْفَشُ ^(٢) عن العرب ، وكذلك قال ألفراء ^(٣) : أَرَيْتَ زَيْدًا ما صَنَعَ ، بترك همزها من رؤية القلب ، وما كان من رؤية العين أبْقُوا فيها ألهمزة ؛ لأن رأيت القلب مستعملة في الكلام . وقال النحاس : « هما عند البصريين واحد ، فإن قلت أَرَيْتَ زَيْدًا ما صَنَعَ فهو أجود لأنه الأصل » يعني بالهمز .

ومنها أنها تلزم الخطاب ، فلا يقال : أَرَأَى زَيْدٌ عَمْرًا ما صَنَعَ ، ويجوز ذلك على معنى : أَعْلَمَ . وقد جاءت أَرَيْتَ ليس بعدها منصوب ولا أستفهام بل جملة مُصَدَّرَةٌ بِإِذْ ^(٤) ، نحو قوله تعالى ﴿أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ / فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ﴾ ^(٥) ، فزعم أبو الحسن أن (أَرَأَيْتَ) أُخْرِجَتْ عن بابها بالكلية ، وَضُمَّتْ معنى أَمَّا أَوْ تَبَّهْ ، فَالْتَأْوِيلُ : أَمَّا إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ ^(٦) ، أَوْ : تَبَّهْ إِذْ أَوَيْنَا ، وَالْفَاءُ فِي (فَإِنِّي) جَوَابُ (أَرَأَيْتَ) عَلَى تَضْمِينِ ما ذَكَرْنَاهُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا لِ(إِذْ) ؛ لِأَنَّ ^(٧) إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يُجَازَى بِهَا إِلَّا مَقْرُونَةٌ بِ(مَا) بِلَا خِلَافٍ . وَعَلَى هَذَا خَرَجَ أَبُو الْحَسَنِ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ﴾ ، قَالَ : وَقَدْ يَخْرُجُ لِمَعْنَى أَمَّا ، وَيَكُونُ أَبَدًا ^(٨) بَعْدَهَا الشَّرْطُ وَظُرُوفُ الزَّمَانِ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَمَّا إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ ، وَالْأَسْتِفْهَامُ جَوَابُ أَرَأَيْتَ لَا جَوَابَ الشَّرْطِ ؛ إِذْ

[٣: ٢٤/ب]

(١) هذا نص ... فهو أجود لأنه الأصل يعني بالهمز : انفردت به ن .

(٢) معاني القرآن ص ١٠٠ .

(٣) معاني القرآن ١ : ٣٣٣ .

(٤) ك ، ف : بالفاء .

(٥) سورة الكهف : ٦٣ .

(٦) زيد هنا في ك : إذ .

(٧) لأن : سقط من ن .

(٨) ن : إما .

لو كان جوابَ الشرطَ لَمَّا جاز دخول الهمزة على الفاء ؛ ألا ترى أن العرب لا تقول : إن قامَ زيدٌ أَفْتَكِرْهُ ، بل إذا جاء الاستفهام جوابًا للشرط لم تأت إلا بما يصح وقوعه بعد ألفاء لا قبلها ، نحو : إن قامَ زيدٌ فهل تُكْرِمُهُ ، فقولهم : أرأيتَ إن جاءَ زيدٌ أَفْتَكِرْهُ ، فيدخلون ألفاء على الهمزة - دل^(١) على أن الجواب لـ (أرأيتَ) لا للشرط .

وهذا الذي ذهب إليه أبو الحسن إخراج لـ (أرأيتَ) عن بابها بالكلية ، ويمكن إقرارها على معنى أخبرني فيما^(٢) ذكر . أمّا قوله تعالى ﴿ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنَاكُمُ عَذَابُهُ ﴾ فقد تقدم تحريجه . وأمّا ﴿ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ ﴾ فيمكن أن يكون مما حُذِفَ منه المفعولان لدلالة ألمعنى اختصارًا وإيجازًا ، والتقدير : أرأيتَ أمرنا إذ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ مَا عَاقَبْتَهُ ، فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ ، وكان يُوشعُ استخبر موسى عن أمرهما وما عَاقَبْتَهُ ؛ إذ كان قد جعلَ فقدانَ الْحَوْتَ علامةً لِلْقِي^(٣) موسى الْخَضِرَ ، عليهما أَلْسَلام^(٤) ، وحَذَفُ مفعولي ظَنَنْتُ وأخواتها اختصارًا جائز ، وهو في أرأيتَ أَجْوَزُ إذ قد أُخْرِجَتْ عن مدلولها إلى مدلولٍ أُخْبِرَنِي .

وزعم أبو الحسن أن العرب لا تَحذف معمولَ أرأيتكَ التي بمعنى أخبرني حتى تُؤَكِّدَ الثناء^(٥) في أرأيتكَ ، فتقول^(٦) : أرأيتكَ أنتَ ما صَنَعْتَ ، وأرأيتكَ أنتَ وزيدًا ما صَنَعْتُمَا . وزعم أن هذا التأكيد يقوم مقام المفعولِ بدليل أهم يعطفون عليه المنصوب ، وزعم أنهم لا يقولون : أرأيتكَ أنتَ وزيدٌ^(٧) ، قال : «لأنَّ

(١) ك ، ف : دليل .

(٢) ك ، ف : على ما .

(٣) ن : للقاء .

(٤) عليهما أَلْسَلام : أنفردت به ن .

(٥) ن : الثاني .

(٦) أرأيتكَ فتقول : أنفردت به ن .

(٧) ك ، ف : وزيدًا .

المعطوف على ألفاعل فاعلٌ ، ولا تقول : أرأى زيدٌ ؛ لأن فاعلها لا يكون إلا مخاطباً،^(١) وهذا كله سماع من العرب» . وما ذهب إليه خارج جداً عن القواعد.

والأسهل في تخريج هذا أن أنتَ في قولك « أرأيتك أنتَ ما صنعتَ » هو المفعول الأول ، واستعيرَ ضمير الرفع لضمير النصب ؛ إذ كان القياس أن تكون الضمائرُ كلها بصيغة واحدة ، ولو أتيتَ بضمير النصب فإمّا أن تأتيَ به متصلاً أو منفصلاً : فإن أتيتَ به متصلاً قلتَ أرأيتك^(٢) ، ولا يخفى ما في هذا من اجتماع كلمتي خطابٍ / بصورة واحدة . وإن أتيتَ به منفصلاً قلتَ : أرأيتك إياك ما صنعتَ ، فيلزم من ذلك مجيء الضمير منفصلاً بعد الفعل ، وهو لا يجوز، فلو قلتَ ضربتُ إياك لم يصح ، فلمّا كان في محيئه منصوباً ما ذكرناه عدلوا إلى وقوع ضمير الرفع موقّع ضمير النصب ؛ إذ كانوا يؤكدون به المضمَر المنصوب والمحروور، فيقولون : ضربتُك أنتَ ، ومررتُ بك أنتَ ، كما يؤكدون به المرفوع، فيقولون : قُمتَ أنتَ ، فلمّا كان لهم فيه هذا التصرف^(٣) أوقعوه موقّع المفعول الأول. والذي يدلُّ على ذلك عطفُ المنصوب عليه في قولهم: أرأيتك أنتَ وزيداً ما صنعتُما، فلو كان توكيداً للثناء^(٤) لكان ضرورة في موضع رفع لا في موضع نصب، وجعله كذلك لا يمكن أن يُعطف عليه منصوب آلتة ؛ لأن المنصوب لا يُعطف على المرفوع ، ولأنه على ما زعم أبو الحسن تأكيد^(٥) للثناء، فيصير العطف في الحقيقة على الثناء لأن^(٦) التأكيد إنما جيء به تابعاً للأول. وأمّا في تأويلنا فهو - وإن كان بصيغة المرفوع - في موضع نصب على أنه المفعول الأول، فيصحُّ العطف

(١) زيد هنا في ن : قال .

(٢) ن : أرأيتك .

(٣) ن : هذه التصرفات .

(٤) ن : للثاني . وفي هامشها أنه في نسخة : للثناء .

(٥) في النسخ كلها : تأكيداً .

(٦) آلتاء لأن : انفردت به ن .

عليه ، ولهذا العلة امتنع أن تعطف عليه بالرفع ، فنقول : أَرَأَيْتَكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ مَا صَنَعْتُمَا ؛ لأنه في موضع نصب ، فلا يُعْطَفُ عليه مرفوع ، لا لِمَا ذَكَرَ أَبُو الْحَسَنِ مِنْ أَنَّهُ يُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعٌ^(١) أَرَأَيْتَكَ أَسْمًا ظَاهِرًا ، وهو لا يكون إلا مخاطبًا . وأيضًا تأويلُ أَبِي الْحَسَنِ يُوْدِي إلى ما ذكرناه^(٢) من مخالفة القواعد ، وإلى حذف المفعول ، وتأويلنا لا يُوْدِي إلى حذف المفعول ، مع الجريان على أكثر القواعد .

وزعم أبو الحسن أن أَرَأَيْتَكَ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى أَخْبِرْنِي فَلَا بُدَّ بَعْدَهَا مِنَ الْأَسْمِ الْمُسْتَخْبَرِ عَنْهُ ، ويلزم الجملة التي بعده الاستفهام ؛ لَأَنَّ أَخْبِرْنِي مُوَافِقٌ لِمَعْنَى الْأَسْتِفْهَامِ .

ولا يلزم ما قاله أبو الحسن ، بل يجوز حذف المفعولين معًا وحذف أحدهما اختصارًا ، كما ذكرناه في الآيات السابقة ، وهو أسهل من ادعائه إخراجها بالكلية إلى معنى أَمَّا أَوْ تَنْبِيْهُ . ولا يلزم ما ذكر من مجيء الجملة الاستفهامية بعد المفعول الأول ، بل يجوز مثل قولك : أَرَأَيْتَ زَيْدًا لَئِنْ جَاءَنِي لِأَكْرِمْتَهُ ؛ بدليل قوله ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(٣) .

وقد قال الأستاذ أبو علي : « يمكن أن يكون مراد س^(٤) بقوله (لَأَنَّ فِيهِ مَعْنَى أَخْبِرْنِي) أَمَّا قَدْ دَخَلَهَا هَذَا الْمَعْنَى بِأَلْتَجَرَّارِ ، ولم تخرج عن أصلها ، لَأَنَّ قَوْلَكَ أَعْلَمْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ^(٥) هُوَ بِمَعْنَى : أَعْلَمْنِي وَأَخْبِرْنِي ، لكن راعت العرب هذا المقدار الذي دخل الكلام بالأتجرار ، ولم تُعَلِّقْهُ ، وتُخْرِجُ آيَاتُ كُلُّهَا عَلَى

[٣: ٢٥/ب]

(١) زيد هنا في ف : المحل .

(٢) ك ، ف : إلى ما لا ذكرناه .

(٣) سورة الإسراء : ٦٢ .

(٤) الكتاب ١ : ٢٣٩ .

(٥) ك ، ف : أيومن .

هذا، ولا تخرج أَرَأَيْتَ عن موضوعها ^(١) « أنتهى كلام أبي علي ، وهو شاهد لما ذكرناه ^(٢) في الآيات ، وما تأولناه في قول العرب : أَرَأَيْتَكَ أَنْتَ وَزَيْدًا مَا صَنَعْتُمَا ، وَأَرَأَيْتَكَ أَنْتَ مَا صَنَعْتَ

وقوله وَلِلْأَسْمِ الْمُسْتَفْهَمِ به والمضاف إليه ممَّا بعدهما ما لهما دون الأفعال المذكورة يعني أَنَّ أَسْمَ الْمُسْتَفْهَمِ لا يُوَثِّرُ فِيهِ ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتِهِ ، بل يبقى على حاله من الإعراب ، فإن كان مرفوعاً بِالْأَبْتَدَاءِ بقي كذلك ، وإن كان مفعولاً به بقي مفعولاً به ، وإن كان مصدرًا بقي مصدرًا ، وإن كان ظرفًا بقي ظرفًا ، وإن كان حالاً بقي حالاً . مثالُ أَلْبَتَدَأُ والمفعول : عَلِمْتُ أَيُّ النَّاسِ صَدِيقُكَ ، وَعَلِمْتُ أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ . ومثالُ الْمَصْدَرِ ^(٣) : عَلِمْتُ أَيُّ قِيَامٍ قُمْتُ ، ومنه قوله تعالى ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ ^(٤) . وأجازوا أن تكون (أَيُّ) في الآية موصولة ، أي : وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا الْمُنْقَلَبَ الَّذِي يَنْقَلِبُونَهُ ، و(سَيَعْلَمُ) متعدية إذ ذاك إلى واحد ^(٥) . وَالْأَقْوَى من جهة المعنى واللفظ التعليل ؛ لأنه ليس في الآية على هذا التفسير الأخير إهامٌ لفظي ، وَالْإِهَامُ أَوْقَعُ ^(٦) من جهة المعنى وأعظمُ عليهم ، مع أنه لا يحتاج إلى حذف مفعول ، ولأنَّ إضافة أَيُّ الموصولة إلى النكرة قليلٌ جدًا . ومثالُ الظرف : عَلِمْتُ أَيْنَ خَالِدٌ ، وَعَلِمْتُ مَتَى قِيَامُ زَيْدٍ ، وَعَلِمْتُ أَيْنَ ضَرَبْتَ زَيْدًا ، وَعَلِمْتُ مَتَى ضَرَبْتَ عَمْرًا . ومثالُ الحال : عَلِمْتُ كَيْفَ ضَرَبْتَ ^(٧) زَيْدًا . وكذلك المضافُ إلى أَسْمِ الْمُسْتَفْهَمِ لا تؤثر فيه عَلِمْتُ ، فتقول : عَلِمْتُ غَلَامٌ أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ ، ف(غلام) منصوب بضربت لا بعلمت .

(١) ف ، ن : عن موضوعها .

(٢) ن : شاهد لما تأولناه . ك ، ف : شاهد بما ذكرناه .

(٣) ك ، ف : المضاف .

(٤) سورة الشعراء : ٢٢٧ .

(٥) ذهب إلى ذلك ابن عصفور وأبن الأضائع كما في التصريح ١ : ٤٣٦ .

(٦) ك ، ف : أرفع .

(٧) زيد هنا في ك ، ف : عمرًا .

ص : وأجمله بعد المعلق في موضع نصب يأسقاط حرف الجرّ إن تعدّى به ، وفي موضع مفعوله إن تعدّى إلى واحد ، وسادة مسدّ مفعولين إن تعدّى إلى اثنين ، وبذل من المتوسّط ^(١) بينه وبينها إن تعدّى إلى واحد ، وفي موضع الثاني إن تعدّى إلى اثنين ووجد الأول .

ش : أصل التعليق عن العمل أن يكون في ظننت وأخواتها لأنها داخلة على المبتدأ وأخير ، ولهذا جاز فيها الإلغاء حيث جاز إبقاءها ^(٢) على الأصل ، فلما كان التعليق كالإلغاء في عمل الفعل في معنى الجملة لا في لفظها لم يميزوه إلا فيما كان من الأفعال معناه مُسلّط على الجمل ، غير أنهم قد شبهوا بظننت الأفعال القليّة ، فحملوا على الظنّ الفكر ، والنظر بمعناه ، وأخاطروا ، ولم يميزوا ذلك في الأفعال المؤثّرة ، ولذلك ردّ س ^(٣) قول يونس في ضرب أيهم أفضل إن الفعل معلق .

وقول المصنف وأجمله بعد المعلق في موضع نصب يأسقاط حرف الجرّ إن تعدّى به مثاله : فكرت لهذا صحيح أم لا ، وقد مثل المصنف ^(٤) هذا بقوله تعالى ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ ^(٥) ، وتقدّم لنا أن نظّر البصريّة لا تُعلّق ^(٦) ، فهي هنا بمعنى الفكر ، كما تقول : نظرت في العلم ، ولا ينبغي أن تجعل البصريّة كما ذهب إليه المصنف ، فيكون حرف الجرّ المحذوف (إلى) . والذي قاله المصنف من أن الجملة في موضع نصب هو المختار . وذهب بعض النحويين إلى أنها في موضع جرّ بذلك الحرف المحذوف .

[٣: ٢٦]

(١) ف : من المتوسطة .

(٢) ن : إبقاؤها .

(٣) الكتاب ٢ : ٤٠٠

(٤) شرح التسهيل ٢ : ٩٢ .

(٥) سورة الكهف : ١٩ .

(٦) تقدم ذلك في ص ٨٧ - ٨٨ .

وقوله وفي موضع مفعوله إن تعدى إلى واحد مثاله : عَرَفْتُ أَيُّهُمْ زَيْدٌ ،
ف(أَيُّهُمْ زَيْدٌ) في موضع نصب ، وهو مفعول عَرَفْتُ ، فهو متعدٌ إلى واحد كحاله
لو لم يُعَلَّقْ ، فإنه يتعدى إلى واحد .

وذهب بعض النحويين إلى أن الفعل المعلق لا يكون إلا متعدياً إلى مفعولين
بحق الأصل، نحو عَلِمْتُ ، أو على جهة التضمين ، فإذا قلت : فَكَّرْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ ،
وَأَنْظَرْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ ، وَ عَرَفْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ - فجميعها متعدٌ إلى اثنين لتضمينها معنى
عَلِمْتُ .

قال ابن عصفور : وهو الصحيح عندي ^(١) ؛ لأن الفعل المعلق مُتَسَلِّطٌ على
معنى الجملة ، وإذا كان معمول الفعل معنى الجملة وجب أن يتعدى إلى مفعولين ،
كما أن عَلِمْتُ وأخواتها متسلطة على الجملة من جهة المعنى بدليل دخولها على ما
أصله المبتدأ والخبر .

وقد مثل المصنف في الشرح ^(٢) ما تعدى إلى واحد وعُلِّقَ عنه بقول العرب :
أَمَا تَرَى أَيُّ ^(٣) بَرَقَ هُنَا ^(٤) . وقد قَدَّمْنَا ^(٥) أَنْ رَأَى الْبَصْرِيَّةَ لَا تُعَلَّقُ عِنْدَ
الجمهور ، ولم يذهب إلى تعليقها إلا الأمازيغ ، وَتَبِعَهُ هَذَا الْمَصْنَفُ ، وَلَمْ يَحْفَظْ
الْخِلَافَ فِيهَا فَيَذْكُرَهُ .

وقوله وسادة مسد مفعولين إن تعدى إلى اثنين مثاله : عَلِمْتُ أَزِيدٌ ^(٦) قائمٌ
أم عمرو .

(١) المقرب ١ : ١٢١ .

(٢) شرح التسهيل ٢ : ٩٢ .

(٣) في النسخ المخطوطة : أَنْ .

(٤) الكتاب ١ : ٢٣٦ .

(٥) قَدَّمْ ذَلِكَ فِي ص ٨٨ .

(٦) ك : عَلِمْتُ إِنْ زَيْدٍ .

وقوله وَبَدَلَ مِنَ الْمُتَوَسِّطِ [بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا] ^(١) إِنَّ تَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ مِثَالَهُ :
 عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ . وَآخْتَلَفُوا مَا مَوْضِعُ قَوْلِكَ (أَبُو مَنْ هُوَ) : فَذَهَبَ
 السِّيرَافِيُّ ^(٢) إِلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ فِي مَوْضِعِ الْبَدَلِ ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ فِي الْفَصْلِ ^(٣) وَلَا فِي
 الشَّرْحِ غَيْرَ هَذَا الْقَوْلِ . وَآخْتَارَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ ، وَقَالَ ^(٤) : « هُوَ بَدَلَ شَيْءٍ مِنْ
 شَيْءٍ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ، اَلتَّقْدِيرُ : عَرَفْتُ قِصَّةَ زَيْدٍ - أَوْ أَمْرَ زَيْدٍ - أَبُو مَنْ هُوَ ،
 وَاحْتِجَّ إِلَى هَذَا اَلتَّقْدِيرِ لِتَكُونَ اَلْجُمْلَةُ هِيَ اَلْمُبْدَلُ مِنْهُ فِي اَلْمَعْنَى ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ (أَبُو
 مَنْ زَيْدٍ) هُوَ فِي اَلْمَعْنَى : قِصَّةُ زَيْدٍ » .

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الكضائع : « يلزمه أن يجعل (عَرَفْتُ زَيْدًا
 خَيْرَهُ) مِنْ هَذَا اَلْقِسْمِ لَا مِنْ بَدَلِ اَلْأَشْتِمَالِ ، وَيَلْزِمُهُ أَنْ يَجْعَلَ اَلْبَدَلَ كُلَّهُ قِسْمًا
 وَاحِدًا ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ أَكَلْتُ اَلرَّغِيفَ نِصْفَهُ فَاَلْمَعْنَى عَلَى حَذْفِ اَلْمُضَافِ ؛ لِأَنَّ
 اَلْمُرَادَ : أَكَلْتُ بَعْضَ اَلرَّغِيفِ نِصْفَهُ ، فَإِنْ كَانَ أَرَادَ / أَنَّهُ بِاَلنَّظَرِ إِلَى اَلْمَعْنَى كَذَا فَقَدْ
 كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُنَبِّهَ عَلَيْهِ ، كَمَا فَعَلَهُ اَلْأَسَاطِذُ أَبُو عَلِيٍّ ، رَحِمَهُ اَللَّهُ ، وَلَمْ يُرِدْ هَذَا ،
 بَلْ هُوَ غَلَطٌ مِنْهُ ، وَاَلصَّحِيحُ [أَنَّهُ] ^(٥) مِنْ قِسْمٍ : عَرَفْتُ أَخَاكَ خَيْرَهُ » أَتَتْهِ ،
 يَعْنِي أَنَّهُ مِنْ قِسْمٍ بَدَلِ اَلْأَشْتِمَالِ لَا مِنْ بَدَلِ اَلشَّيْءِ مِنَ اَلشَّيْءِ ، وَهُوَ هُوَ .
 وَذَهَبَ اَلْمِيرُذُ ^(٦) وَاَلْأَعْلَمُ وَأَبْنُ خَرُوفٍ وَغَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّ اَلْجُمْلَةَ فِي مَوْضِعِ
 نَصْبٍ عَلَى اَلْحَالِ .

[٣: ٢٦/ب]

وَرُدُّ هَذَا اَلْمَذْهَبِ بِأَنَّ اَلْجُمْلَةَ الَّتِي فِي مَوْضِعِ اَلْحَالِ مِنَ اَلْمُبْتَدَأِ وَاَلْخَيْرِ يَجُوزُ
 دُخُولُ اَلْوَاوِ عَلَيْهَا ، وَلَوْ قُلْتَ عَرَفْتُ زَيْدًا وَأَبُو مَنْ هُوَ لَمْ يَكُنْ مَعْنَاهُ وَمَعْنَى عَرَفْتُ

(١) بينه وبينها : ليس في المخطوطات ، وهو في المتن كما رأينا قبل قليل .

(٢) شرح الكتاب ٤ : ٢٣١ .

(٣) ف ، ن : في النص .

(٤) شرح الجمل ١ : ٣٢٢ بتصرف و ٢ : ٤٢٦ والمقرب ١ : ١٢١ .

(٥) أنه : ليس في النسخ المخطوطة .

(٦) شرح الكتاب للسيرافي ٤ : ٢٣١ .

زيدًا أبو مَنْ هو واحدًا . ويمكن أن يقال : لَمَّا كانت جملةُ الِاسْتِفْهَامِ في بعضِ المواضعِ تُؤَخَّرُ أَلَوَاؤُ عن أداته - وذلك مع ألهمزة - كانت غيرَ ضروريةٍ في جملةِ الحالِ المرتبطةِ بما قبلها ، فامتنع من المجيء بها .

والذي يظهر أن المعنى ليس على الحال ؛ إذ ليس المعنى على : عَرَفْتُ زيدًا في هذه الحال ، بل المعروف منه تلك الحال لا أنها هيئة للمعروف ، ثم إنه إن صَحَّ في عَرَفْتُ زيدًا أبو مَنْ هو ^(١) أن تقدره عرفته مَكْنِيًّا كما قَدَّرَهُ أَبْنُ خروف فليس يَصِحُّ تقديرُ الحال في جميع ^(٢) جمل الِاسْتِفْهَامِ الواقعة هنا ، بل يصير تقدير الحال في كثيرٍ منها كالتسوية وغيرها ، نحو : عَرَفْتُ زيدًا أقائمٌ هو أم قاعدٌ .

وذهب أبو علي ^(٣) - فيما حكاه ابنُ جَنِّي - وأبو عبد الله بنُ أبي العافية إلى أنه في موضعِ المفعول الثاني لِعَرَفْتُ على أنها ضُمِّنَتْ معنى عَلِمْتُ . وقد رُدَّ ذلك بأن التضمينَ بآبِهِ الشَّعْرُ ، وما جاء منه في الكلام يُحْفَظُ ، ولا يُقَاسُ عليه .

والذي اختاره هو هذا المذهب . والدليلُ على ذلك وأنه ضُمِّنَ معنى عَلِمْتُ، فَتَعَدَّتْ إلى مفعولين - جوازُ رفعِ الِاسْمِ بعدَ عَرَفْتُ ، وأنْعَقَادُ جملةٍ من مبتدأ وخبرٍ بعدَ عَرَفْتُ ، فتكونُ إذ ذاك مُعْلَقةً عنه لأنه مُسْتَفْهَمٌ عنه في المعنى ، فتقول : عَرَفْتُ زيدًا أبو مَنْ هو ، كما كان ذلك في عَلِمْتُ زيدًا أبو مَنْ هو ، فزيدٌ مبتدأ ، و(أبو مَنْ هو) جملة في موضعِ الخبر ، فإذا انتصبَ كان على هذا المعنى من أن أصله مبتدأ وخبر ، وكان المنصوبُ مفعولاً أوَّلَ ، والجملةُ موضعُ المفعول الثاني ، كما كان خيراً حين ارتفع الِاسْمُ الأول .

وقال س ^(٤) : «وإن شئتَ قلت : قد عَلِمْتُ زيدًا أبو مَنْ هو، كما تقول ذلك

(١) هو : ليس في ك ، ف .

(٢) في جميع جمل الِاسْتِفْهَامِ الواقعة هنا بل يصير تقدير الحال : أنفردت به ن .

(٣) الخليات ص ٧٤ .

(٤) الكتاب ١ : ٢٣٧ - ٢٣٨ .

فيما لا يتعدى إلى مفعول ، وذلك قولهم : أذهب فأنظر زيداً أبو من هو^(١) ، ولا تقول : نظرتُ زيداً . وأذهب فسأل زيداً أبو من هو ، وإنما المعنى : أذهب فأسأل عن زيد ، لو قلت أسأل زيداً على هذا الحد لم يجوز « انتهى . ويعني س أن ما أصله أن يتعدى إليه الفعل المعلق بحرف الجر لا يجوز أن يُحذف الحرف^(٢) ويتنصب ذلك الاسم^(٣) على أنه مفعولٌ لذلك الفعل ، فلا تقول : فكّرتُ زيداً أبو من هو ؛ لأن فكّرتُ لا يصل بنفسه إلى مفعول ، وليس حذف / حرف الجرّ قياساً ، بل يرتفع على الابتداء ، والجملة بعده في موضع الخبر ، ولا يمكن أن يرتفع على الابتداء والجملة بعده في موضع الخبر إلا أن يُعتقد أن الفعل هو مما يصلح أن يدخل على المبتدأ والخبر ، و«نظر» الفِكرية و«سأل» ليسا مما يدخلان على المبتدأ والخبر بأصل الوضع ، فوجب أن يُعتقد فيهما أنهما ضمنا معنى ما يدخل على المبتدأ والخبر ، وإذا كان قد جازَ الابتداء والخبر بعد الفعل الذي لا يتعدى إلا بحرف جرّ فهو في الفعل الذي يتعدى إلى واحد بأصل الوضع أجوز أن يقع . وتخصّل من هذا أن المنصوب بعد عرفت هو على معناه إذا كان مرفوعاً ، وإذا كان مرفوعاً^(٤) فالجملة الاستفهامية في موضع الخبر ، فكذاك إذا كان منصوباً تكون تلك الجملة في موضع المفعول الثاني ، ولا تكون عرفت كذلك إلا بعد اعتقاد تضمينها معنى ما يتعدى إلى اثنين .

[٣: ٢٧/١]

وقوله وفي موضع الثاني إن تعدى إلى اثنين ووجد الأول مثاله : علمتُ زيداً أبو من هو . وإنما قال « ووجد الأول » لأنه إن لم يوجد الأول كانت الجملة في موضع المفعولين ، نحو : علمتُ أبو من زيد .

(١) هو : ليس في ك .

(٢) الحرف : ليس في ن .

(٣) في النسخ المخطوطة : بأسم .

(٤) وإذا كان مرفوعاً : سقط من ن .

ص : وَتَخْتَصُّ الْقَلْبِيَّةُ الْمُتَصَرِّفَةُ و«رَأَى» الْحُلُمِيَّةُ وَالْبَصَرِيَّةُ بِجَوَازِ كَوْنِ
فَاعِلِهَا وَمَفْعُولِهَا ضَمِيرَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ مُتَّحِدِي الْمَعْنَى ، وَقَدْ يُعَامَلُ بِذَلِكَ «عَدَمٌ»
و«فَقْدٌ» ، وَيُمْنَعُ الِاتِّحَادُ عُمُومًا إِنْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ مُتَّصِلًا مُفَسَّرًا بِالْمَفْعُولِ .

ش : قَوْلُهُ الْمُتَصَرِّفَةُ أَحْتِرَازٌ مِنْ هَبْ وَتَعَلَّمْ ، فَلَا يَقَالُ : تَعَلَّمْكَ مُنْطَلَقًا ،
أَيَ : أَعَلَّمْكَ مُنْطَلَقًا ، وَلَا : هَبْكَ صَنَعْتَ كَذَا . قَالَ الْمَصْنِفُ ^(١) : «مِمَّا تَخْتَصُّ
بِهِ أَفْعَالُ الْقُلُوبِ غَيْرَ هَبْ وَتَعَلَّمْ إِعْمَالُهَا فِي ضَمِيرَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ لُصْمَى وَاحِدٍ»
أَنْتَهَى . وَفِي مَنْعِ «هَبْكَ مُحْسِنًا» نَظَرٌ ، وَمَا أَظُنُّهُ إِلَّا مُسْتَعْمَلًا فِي لِسَانِهِمْ .

ومثال ذلك في ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا : ظَنَنْتَنِي خَارِجًا ، وَأَنْتَ ظَنَنْتَكَ خَارِجًا ،
وَزَيْدٌ ظَنَّهُ خَارِجًا ، قَالَ تَعَالَى ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَاطِفٌ﴾ . أَنْ رَأَاهُ اسْتَعْنَى ^(٢) ، فَفِي
(رَأَى) ضَمِيرُ الْفَاعِلِ عَائِدًا عَلَى الْإِنْسَانِ ، وَأَهْلَاءُ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ ، وَ(اسْتَعْنَى)
فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي ، وَقَالَ الشَّاعِرُ ^(٣) :

عَلَى مِثْلِهَا أَمْضِي إِذَا قَالَ صَاحِبِي أَلَا لَيْتَنِي أَفْدِيكَ مِنْهَا ، وَأَقْتَدِي
وَجَاشَتْ إِلَيْهِ الْنَفْسُ خَوْفًا ، وَخَالَهُ مُصَابًا ، وَلَوْ أَمْسَى عَلَى غَيْرِ مَرَصَدٍ
فَفِي «خَالَ» ضَمِيرُ فَاعِلٍ ، يَعُودُ عَلَى الصَّاحِبِ ، وَأَهْلَاءُ هِيَ الْمَفْعُولُ
الْأَوَّلُ ، وَ«مُصَابًا» هُوَ الثَّانِي ، وَقَالَ الْآخِرُ ^(٤) :

هُمْ أَكْرَمُونِي فِي الْجَوَارِ ، وَخِلْتَنِي إِذَا كُنْتُ مَوْلَى نِعْمَةٍ لَا أُضِيعُهَا

(١) شرح التنزيل ٢ : ٩٢ .

(٢) سورة ألعلق : ٦ ، ٧ .

(٣) هو طرفة بن العبد . ديوانه ص ٢٦ وشرح القصائد ألسبع ص ١٨٢ - ١٨٣ . على مثلها :

على مثل هذه الناقة . ومنها : من أفلاة . وألرصد : حيث يرصدك العدو .

(٤) هو سُحَيْمُ عَبْدِ بَنِي الْحَسَنَاتِ . ديوانه ص ٥٢ .

/وقال مَوْلِيكَ الْمَرْمُومُ^(١) :

فَحَمَلْتُهَا ، وَحَفَرْتُ عِنْدَكَ قَبْرَهَا جَزَعًا ، وَكُنْتُ إِحَالِنِي لَا أَجْزَعُ
وقال الآخر^(٢) :

وَكَائِنْ رَأَيْتُ مِنْ كَرِيمٍ مُرْزَا أَحْيَى نِقَةَ طَلْقِ الْبَيْدَيْنِ وَهَوْبِ
شَهِدْتُ وَفَاتُونِي ، وَكُنْتُ حَسْبَتِي فَقِيرًا إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا وَتَغْيِي
وقال الآخر^(٣) :

قَدْ كُنْتُ أَحْسَبُنِي كَأَغْنَى وَاجِدٍ نَزَلَ الْمَدِينَةَ عَنْ زِرَاعَةِ فُومٍ
فَهَذَا فِي الْغَائِبِينَ وَالْمُتَكَلِّمِينَ ، وَأَمَّا فِي الْمَخَاطِبِينَ نَحْوَ ظَنَّتِكَ مُنْطَلِقًا فَلَا
يَحْضُرُنِي شَاهِدٌ مِنْ لِسَانِهِمْ عَلَيْهِ إِلَّا مَا يَحْتَمِلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٤) :
لِسَانُ الْسُّوءِ تُهْدِيهَا إِلَيْنَا وَحِجَّتْ ، وَمَا حَسِبْتِكَ أَنْ تَحِينَا

(١) الحماسة ١ : ٤٤٠ [الحماسة ٣٠٧] ، وشرحها للأعلم ص ٥٩٢ ، وصدده فيه :
«(وَلَقَدْ أَتَيْتُكَ بِالْحَبِيبَةِ مُعَلِّمًا)» ، وذكر أن الأبيات التي منها هذا البيت تُروى للصَّغَرِ بْنِ
الْأَجْدَلِ الْقُشَيْرِيِّ . وأنظر الخزانة ٨ : ٥٣١ - ٥٣٧ [عند الشاهد ٦٦٤] . حملتها :
يعني أبنته . وعندك : يريد عند زوجته أليمة . في ك ، ف : المرزوم . وفي ن : المرزوم ،
وفوقه أنه في نسخة : المرزوم . وفي معجم الشعراء للمرزباني ص ٢٦٣ ما نصه : «(مالك
المرموم ، ويقال مولىك . ربي ذهلي من شعراء البحرين)» .
(٢) هو الكنزي بن تولب . شعره ص ٣٣٥ . وقد تقدم البيت الثاني في ص ٣٦ . وكرر في ن
بعد بيت أبي محجن التالي .

(٣) هو أبو محجن الكنقي كما في اللسان (فوم) . والبيت من غير نسبة في المختص ١ : ٨٨
والصَّحاح (فوم) . ألفوم : الخنطة . ك ، ف : «... واحد ترك ... يوم» . وفي ن :
واحد . وتحت نزل فيه أنه في نسخة أخرى : ترك . ويجانب فوم أنه في نسخة : يوم .

(٤) تقدم البيت في ٣ : ٢٠٦ ، وفيها تخرجه ، كما أنشده في ٤ : ٣٤٩ .

فهذا ألبت يحتمل ما ذكرناه ، وتكون ^(١) « أَنْ زائدة ، و« تَحِينَ » في موضع المفعول الثاني . وقيل : ألكاف هي المفعول الأول ، و« أَنْ تَحِينَ » في موضع البديل من ألكاف ، وأكتفي به ، ولم يحتج إلى الثاني لأنَّ البديل هو الْمُعْتَمَدُ عليه . وقيل : ألكاف حرف خطاب ، و« أَنْ تَحِينَ » سَدَّ مَسَدَ المفعولين .

ولو وَضَعْتَ مَكَانَ الضميرِ الثاني ^(٢) أَلْتَفَسَ ، فَقُلْتُ : ظَنَنْتُ نَفْسِي عَالِمَةً - ففيها خلاف : ذهب أكثر النحويين إلى أنه لا يجوز ذلك . وذهب ابن كيسان إلى جواز ذلك ، قال : وذلك قليل شاذ .

وقد اعتل أبو الحسن لجواز ذلك في باب ظَنَنْتُ بِأَنَّكَ إِنَّمَا تَعْتَمِدُ فِي الْإِخْبَارِ وَالْفَائِدَةِ عَلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي ، فَصَارَتْ كَاللَّغْوِ ، وَلَمْ تَكُنْ كَضَرَبْتُ الَّتِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهَا فِي الْإِخْبَارِ ، فَضَارَعَتْ غَيْرَهَا مِنْ غَيْرِ الْأَفْعَالِ ، كَقَوْلِكَ : إِنِّي وَلَيْتَنِي ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : مَا ظَنَنْتُ أَحَدًا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا ، وَتَقُولُ : مَا ضَرَبْتُ أَحَدًا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا ، لَا غَيْرَ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى فِي الْأَوَّلِ : مَا أَحَدٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ فِي ظَنِّي ، فَكَذَا مَعْنَى ^(٣) حَسِبْتَنِي عَالِمًا : أَنَا عَالِمٌ فِيمَا أَحْسَبُ . أَنْتَهَى كَلَامُ أَبِي الْحَسَنِ ، وَهُوَ حَسَنٌ .

وحكى محمد بن الوليد ^(٤) عن أبي العباس الفرق بين بابِ ظَنُّ وَضَرَبَ أَنَّ بَابَ ظَنُّ أَلْفَاعِلُ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ الْمَفْعُولِ ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا رَأَيْتَ شَيْئًا فَأَظَنَّاكَ ، فَكَأَنَّكَ لَمْ تَجْعَلِ أَلْفَاعِلَ مَفْعُولًا فِي حَالٍ .

وإنما قال المصنف « وَتَخَصُّصٌ » لأنه لا يجوز ذلك في غيرها ، لا يجوز :

(١) ك ، ف : وتقول .

(٢) أَلَّذِي فِي الْمَخْطُوطَاتِ : الْأَوَّلُ .

(٣) معنى : ليس في ك ، ف . وبعد قوله عالمًا في ف : أي .

(٤) هو المشتهر بمحمد بن ولاد أبو الحسين [- ٢٩٨ هـ] . أخذ عن المبرد وثلعب وأبي علي الدينوري . صنف « أَلْمَنْقُ » في النحو . بغية ألوعة ١ : ٢٥٩ .

ضَرَبْتَنِي، ولا : ضَرَبْتَكَ ، ولا : زَيْدٌ ضَرَبَهُ ، تريد : ضَرَبَ نَفْسَهُ ، عند س^(١) ولا أحد من البصريين ، بل تأتي في مثل هذا بالنفس ، فتقول : ضَرَبْتُ نَفْسِي ، وضَرَبْتُ نَفْسَكَ ، وزَيْدٌ ضَرَبَ نَفْسَهُ ، قال تعالى ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾^(٢) .

[٣: ٢٨]

واختلفوا في عِلَّةِ الْمَنَعِ : فقال / س^(٣) : اسْتَغْنَوْا عنه بالنفس . وقال أبو العباس^(٤) : لئلا يَكُونَ الْفَاعِلُ مَفْعُولًا . حكاه عنه الأخفش الصغير . وحكى ابن كيسان عن أبي العباس أنه كره ذلك ليكون المضمر قبل المظهر ؛ لأنه إذا أضمر فاعلاً أو مفعولاً فلا بُدَّ من تقديمه إلى الفعل ، فلما أمتنع ذلك في المظهر والمضمر أمتنع في المضمرين ، فلم يُجيزوا : ضَرَبْتَنِي ، ولا : ضَرَبَ زَيْدٌ زَيْدًا ؛ لئلا يُوهَمَكَ غَيْرُهُ . وقال بعضهم : لم أقل ضَرَبْتَنِي لئلا يجتمع ضميران يرجعان إلى شيء واحد ، أحدهما رفع ، والآخر نصب ، وهما لشيء واحد ، فصار الفاعل كالمفعول . قال : ولو قلت ضَرَبْتُ إِيَّايَ كان أقرب مِن ضَرَبْتَنِي ، وضَرَبْتَنِي لازمة في القياس . وقال ألفراء : لَمَّا كان الْأَغْلَبُ الْمُتَعَارَفُ أَنْ يَفْعَلَ الْفَاعِلُ بغيره لم يُوقِعْ فَعَلْتُ على اسْمِهِ إلا بَأَنْ يُفْصَلَ اسْمُهُ مِن اسْمِهِ .

وقوله ورَأَى الْحَلَمِيَّةُ مِثْلَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْبِرُ خَمْرًا﴾^(٥) ، و﴿إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا﴾^(٦) .

وقوله وَالْبَصْرِيَّةُ قَالِ الْمَصْنَفُ : هَذَا فِي رُؤْيَا الْبَصْرِ شَاذٌ^(٧) . ومثاله قول

(١) الكتاب ٢ : ٣٦٦ - ٣٦٧ .

(٢) سورة النمل : ٤٤ .

(٣) الكتاب ٢ : ٣٦٦ - ٣٦٧ .

(٤) شرح الكتاب للسيوافي ٣ : ١٤٧ / أ .

(٥) سورة يوسف : ٣٦ .

(٦) سورة يوسف : ٣٦ .

(٧) هذا القول ليس في مطبوعة شرح التسهيل .

عائشة - رضي الله عنها - : « لقد رأيتنا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وما لنا من طعامٍ إلا الأسودان »^(١) ، ومنه قول قطري^(٢) :

لا يَرَكُنْ أَحَدٌ إِلَى الْإِخْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ
فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاكِ دَرِيئَةً مِنْ عَنِّ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي
وقال عترة^(٣) :

فَرَأَيْتُنَا مَا بَيْنَنَا مِنْ حَاجِزٍ إِلَّا الْمَجَنُّ وَنَصْلُ أَيْيُضَ مِقْصَلِ
وَحَسَنَ رَأَيْتُنَا كَوْنُهُ لَمْ يَتَّحِدِ الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ
مفردٌ وَالْمَفْعُولَ ضميرٌ جمعٌ وَإِنْ كَانَا مَعًا مُتَكَلِّمَيْنِ .

وقوله وقد يُعَامَلُ بِذَلِكَ عَدَمٌ وَقَدْ يَعْنِي (ذَلِكَ) أَنَّهُ يَتَعَدَّى إِلَى ضَمِيرَيْنِ
متصلين مُتَّحِدَيْنِ المعنى، حكى ألفراء^(٤) : فَقَدْتَنِي، وَوَجَدْتَنِي، وَعَدِمْتَنِي. قال بعضهم
: وهذا على سبيل التمثيل ، ولو كان ذلك على سبيل الحقيقة لكانت فاسدة ؛
لأنك إذا قلت عَدِمْتُ زَيْدًا فالذي تَعَدَّمُهُ شيءٌ لا يكون بحضرتك ، ولا يجوز إلا
أَنْ يَكُونَ غَيْرَكَ ؛ لأنك لا تكون فاقداً وأنت ألفقود ، ولا واحداً وأنت الموجود ،
فصار معنى فَقَدْتَنِي : فَقَدْتَنِي غَيْرِي، فلم يكن على حقيقته، فيكون مثل ضَرَبْتَنِي .

(١) أخرج البخاري هذا الحديث في عدة مواضع من صحيحه ، وليس فيها « رأيتنا » في
رواية عائشة ، وهي في رواية غيرها لهذا الحديث . والأسودان : التمر وألأء ، كما في
تتمة الحديث . أنظر صحيح البخاري : كتاب ألأء : ألأب ألأول ، وكتاب ألأطعمة :
ألأب ألأساس ، وألأب ألأادي وألأربعين ، وكتاب ألرقاق : ألأب ألأابع عشر ،
وضحيح مسلم : كتاب ألزهد ص ٢٢٨١ - ٢٢٨٤ . وألرواية ألتي ذكرها أبو حيان هنا
هي رواية أبي عبيد في غريب ألحديث ٤ : ٣١٨ وأبن مالك في شرح ألأسهيل ٢ : ٩٢
وشرح ألأافية لأشافية ص ٥٦٤ .

(٢) هو قطري بن أففءاءة . ديوان شعر ألأوارج ص ١٢٦ ، وفيها ألأخراج ألأيتين .

(٣) ديوانه ص ٢٥٨ . ألأجن : ألأرس . ومقصل : قاطع ، يعنى ألأسف . ن : ما لنا .

(٤) معاني ألأقرآن ١ : ٣٣٤ . وجعله في ٢ : ١٠٦ ضرورة شعرية .

قال المصنف ^(١) : وأشدُّ منه - يعني من رؤية البَصَر - قولهم : عَدِمْتَنِي
وفَقَدْتَنِي ، قال جِرَانُ الْعُودِ ^(٢) :

لقد كَانَ لي عَنْ ضَرَّتَيْنِ - عَدِمْتَنِي - وَعَمَّا أَلَاقي مِنْهُمَا مُتَزَحِّزُ
/وقال الآخر ^(٣) :

[٣ : ٢٨ / ب]

نَدِمْتُ عَلَى مَا كَانَ مِنِّي - فَقَدْتَنِي - كَمَا يَنْدُمُ الْمَعْبُورُ حِينَ يَبِيعُ
وَلَمْ يَحْكُ الْمَصْنَفُ وَجَدْتَنِي ، وَحَكَاهَا الْكُفَاءُ ^(٤) ، وَهِيَ مَسْمُوعَةٌ مِنْ
كَلَامِهِمْ ، وَكَأَنَّ الْمَصْنَفَ أَدْرَجَهَا ^(٥) فِي بَابِ ظَنَنْتُ لِأَنَّ وَجَدْتُ تَكُونُ بِمَعْنَى
عَلِمْتُ ، وَقَدْ ذَكَرَهَا الْمَصْنَفُ فِي أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ ، وَالْكَفَاءُ إِنَّمَا أَوْرَدَهَا فِيمَا يَتَعَدَّى
إِلَى وَاحِدٍ بِمَعْنَى وَجَدَانِ الضَّالَّةِ ، وَكَأَنَّهُ فَقَدَ نَفْسَهُ ، ثُمَّ وَجَدَهَا . وَقَالَ الشَّاعِرُ ^(٦) :
تَلَفْتُ نَحْوَ الْحَيِّ حَتَّى وَجَدْتَنِي وَجِئْتُ مِنَ الْإِصْغَاءِ لَيْثًا وَأَخْذَعًا
وَيَحْتَمِلُ هَذَا الْبَيْتُ الْوَجْهَيْنِ . فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ ^(٧) :

(١) ليس في مطبوعة شرح التسهيل .

(٢) ديوانه ص ٣٩ - ٤٠ . وألبيت له في معاني القرآن للفرء ٢ : ١٠٦ والفصل ص ٢٦٢
وشرح التسهيل ٢ : ٩٣ وشرح الكافية الشافية ص ٥٦٥ . وفي حاشية ف ، ن بخط
مغاير ما نصه : « كان لي متزحزح ، أي : بعد عن نكاح ضربتين وعمّا أَلَاقي مِنْهُمَا مِنْ
الشَّدَائِدِ ، وقوله عَدِمْتَنِي اعْتِرَاضٌ ، يدَعُو به عَلَى نَفْسِهِ . الْكِبَابُ » . وفيها أَيْضًا : «
أَلْجَرَانُ : بَاطِنُ عُنُقِ الْبَعِيرِ ، وَالْعُودُ : الْجَمَلُ الْهَرَمُ ... » ثُمَّ ذَكَرَ سَبَبَ تَسْمِيَةِ هَذَا الشَّاعِرِ
بِهَذَا الْأَسْمِ . ك : عَنْ ضَرِيتَيْنِ .

(٣) هو قيس بن ذريح أو مجنون ليلي أو غيرها . الأملالي ١ : ١٣٦ - ١٣٧ .

(٤) معاني القرآن ١ : ٣٣٤ .

(٥) ك ، ف : أَدْرَجَهُمَا .

(٦) هو الصمة بن عبد الله القشيري . ديوانه ص ٩٤ والحماسة ٢ : ٤ [٤٦٠] . أَلْبَيْتُ :
صفحة العنق . وَأَلْأَخْذَعَانُ : عِرْقَانِ فِي جَانِبِي الْعُنُقِ .

(٧) تقدم في ٤ : ٢١٥ .

قَدْ بَتُّ أَحْرُسُنِي وَخَدِي ، وَيَمْنَعُنِي صَوْتُ السَّبَّاحِ بِهِ يُصْبِحُنَ وَأَلْهَامُ
فَشَادُّ ؛ إِذْ ^(١) لَمْ يَقُلْ : أَحْرُسُ نَفْسِي .

وَأَحْتَرِزُ بِقَوْلِهِ [مُتَّصِلًا] ^(٢) مِنْ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مُنْفَصِلًا ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا
يُخْتَصُّ بِظَنَنْتُ ، بَلْ يَجِيءُ ذَلِكَ فِيهَا فِي غَيْرِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ ، فَتَقُولُ : إِيَّاكَ ظَنَنْتُ
مُنْطَلَقًا ، وَمَا ظَنَنْتُ مُنْطَلَقًا إِلَّا إِيَّاكَ ، وَإِيَّاكَ ضَرَبْتُ ، وَمَا ضَرَبْتُ إِلَّا إِيَّاكَ .

وَفِي الْبَسِيطِ : وَأَمَّا قُلْتُ فَالْقِيَاسُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ كَظَنَنْتُ فِي هَذَا ، فَتَقُولُ :
قُلْتُنِي مُنْطَلَقًا ، عَلَى مَعْنَى : [قُلْتُ إِيَّاي مُنْطَلَقًا] ^(٣) ، [وَقُلْتُكَ مُنْطَلَقًا] ^(٤) عَلَى مَعْنَى :
قُلْتُ إِيَّاكَ مُنْطَلَقًا ، وَأَصْلُ الْآبْتِدَاءِ : أَنْتَ مُنْطَلَقٌ ، وَأَنَا مُنْطَلَقٌ ، لَكِنْ فِيهِ نَظَرٌ .

وَقَوْلُهُ وَيَمْتَنِعُ ^(٥) الْآلِتَّحَادُ عُمُومًا - يَعْنِي فِي بَابِ ظَنَّ وَغَيْرِهِ - إِنْ أُضْمِرَ
الْفَاعِلُ مُتَّصِلًا مُفَسَّرًا بِالْفِعُولِ مِثَالُهُ فِي بَابِ ظَنَّ : زَيْدًا ظَنَّ قَائِمًا ، وَمِثَالُهُ فِي
بَابِ غَيْرِ ^(٦) ظَنَّ : زَيْدًا ضَرَبَ ، تَرِيدُ : ظَنَّ نَفْسَهُ ، وَضَرَبَ نَفْسَهُ .

وَأَحْتَرِزُ بِقَوْلِهِ « مُتَّصِلًا » مِنْ أَنْ يَكُونَ مُنْفَصِلًا ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ الْآلِتَّحَادُ ، نَحْوُ :
مَا ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا إِلَّا هُوَ ، وَمَا ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا إِلَّا إِيَّاهُ ، وَمَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا هُوَ ،
وَمَا ضَرَبَ زَيْدًا ^(٧) إِلَّا إِيَّاهُ .

(١) ك : أَوْ .

(٢) مُتَّصِلًا : تَمَّةٌ يَلْتَمِسُهَا الْإِسْيَاقُ .

(٣) مَا بَيْنَ الْخَاصَرَتَيْنِ : أَنْفَرَدَتْ بِهِ ن .

(٤) مَا بَيْنَ الْخَاصَرَتَيْنِ : تَمَّةٌ يَقْتَضِيهَا الْإِسْيَاقُ .

(٥) فِي النِّسْخِ كُلِّهَا : وَيَمْنَعُ .

(٦) ن : فِي غَيْرِهِ بَابٌ .

(٧) فِي النِّسْخِ الْمَخْطُوطَةِ : زَيْدًا .

ذكر مسائل من هذا الباب

المسألة الأولى : أجاز س^(١) وأصحابه^(٢) والفرء^(٣) : أَظُنُّ أَنَّكَ قَائِمٌ ، ولم يميزوا : أَظُنُّ قِيَامَكَ . وأجاز^(٤) ذلك الكسائي ، قال : كما أقول : أَظُنُّ^(٥) ذلك . وردَّ عليه بأنَّ « ذلك » يُشارُ به^(٦) إلى اثنين ، قال تعالى ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾^(٧) ، أي : بين الفارض والبكر .

الثانية : إذا قلتَ ظَنَنْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ فمذهب س^(٨) أنه لا حَذَفَ فيه ، وأنه لَمَّا جَرَى ذِكْرُ الْمَسْنَدِ وَالْمَسْنَدُ إِلَيْهِ اكْتَفَى بِهِ ، وَاسْتَعْنَى عَنْ الْحَذَفِ . وذهب أبو الحسن^(٩) وأبو العباس^(١٠) إلى أَنَّ^(١١) أخير محذوف ، والتقدير عندهما^(١٢) : أَظُنُّ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ مُسْتَقَرًّا أَوْ ثَابِتًا^(١٣) . وردَّ عليهما بأنَّ تقديرَ الْمَفْعُولِ الْحَذُوفِ يقتضي إحالةً على قيام معهود ، و« زيدٌ قائمٌ » ليس بينك وبين مخاطبك / عهد في أقيام ، فإذا تَقَرَّرَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ ظَنَنْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ معناه عندهم على القُطْعِ : ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، فهذا أَلْقِيَامُ الْمَظْنُونِ غَيْرُ مَعْهُودٍ ، والذي يُقَدَّرُ مُسْتَقَرًّا أَوْ ثَابِتًا

[٣: ٢٩/١]

(١) الكتاب ١ : ١٢٥ .

(٢) المقتضب ٢ : ٣٤١ وشرح الكتاب للسيراfi ٣ : ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٣) معاني القرآن ١ : ٢٦٣ .

(٤) ن : وإنما أجاز .

(٥) ك ، ف : ظنَّ .

(٦) ك ، ف : إليه .

(٧) سورة البقرة : ٦٨ .

(٨) الكتاب ١ : ١٢٥ - ١٢٦ .

(٩) شرح الكافية ٢ : ١٠١٢ .

(١٠) كذا ! وهو موافق لسيبويه كما في المقتضب ٢ : ٣٤١ .

(١١) أن : ليس في ك .

(١٢) ك ، ف : عنده .

(١٣) نسب السيراfi في شرح الكتاب ٣ : ٢٥٠ هذا القول إلى بعض البصريين .

إنما يكون هذا القيام معهوداً [عنده ^(١)] ، وذلك تحريف لمقصود اللفظ ، وهو أن القيام غير معهود ، وأيضاً فيؤدي إلى حذف في الكلام لا دليل عليه . وحكى ألفراء : أَظُنُّ أَنَّكَ قَائِمٌ خَيْرًا لَكَ ، وَأَظُنُّ خَيْرًا لَكَ أَنَّكَ قَائِمٌ ، بمعنى : أَظُنُّ خَيْرًا لَكَ قِيَامَكَ . وإنما احتيج إلى التصريح بالفعل الثاني هنا لأنه ليس كوناً مطلقاً ، أمّا إذا كان كوناً مطلقاً ^(٢) فلا يحتاج إليه ولا إلى تقديره ؛ لأنَّ «أَنَّكَ قَائِمٌ» قد انطوى على مُسْنَدٍ ومُسْنَدٍ إليه .

الثالثة ^(٣) : أجاز الكسائي وألفراء : أَظُنُّ أَنْ يَذْهَبُ زَيْدٌ . ولا يجوز ذلك عند البصريين إلا أن تأتي بعوض ، نحو قد وألسين وسوف ولا ^(٤) .

الرابعة : أَظُنُّ يَذْهَبُ زَيْدٌ ، لا يجوز إلا على مذهب من مذاهب ألفراء ^(٥) في قراءة مَنْ قَرَأَ ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا ﴾ ^(٦) . بمعنى : أَنْ سَبَقُوا ، وحذف (أَنْ) لَمَّا عاد الذكُّرُ على الفاعلين ، و(الَّذِينَ) في موضع رفع ^(٧) ، وشبهه بقوله : يريدُ يقومُ ، بمعنى : يريدُ أَنْ يَقُومَ ^(٨) .

وهذا الذي قاله مخالف لأقواله ؛ لأنه قال : إذا حذفت أَنْ لم يُكْتَفَ ^(٩) بشيء واحد حتى يستبين ، و(سَبَقُوا) شيء واحد .

(١) عنده : تنمة يقتضيها السياق .

(٢) أما إذا كان كوناً مطلقاً : سقط من ن .

(٣) تقدم الكلام عليها في الجزء الخامس ص ١٦٤ - ١٦٧ ، وقد ذكر أنه أطال الكلام عليها في باب إعراب الفعل وعوامله .

(٤) ولا : ليس في ن .

(٥) معاني القرآن ١ : ٤١٤ - ٤١٦ .

(٦) سورة الأنفال : ٥٩ . وقد قرأ (يَحْسَبَنَّ) بالياء وفتح ألسين حفص عن عاصم ، وأبْنُ عامر وحمزة . السبعة ص ٣٠٧ .

(٧) رفع : سقط من ن .

(٨) أنظر الحجة ٤ : ١٥٥ - ١٥٧ .

(٩) ف : لم يلتفت .

الخامسة : ظَنَنْتُ زَيْدًا إِنَّهُ قَائِمٌ ، بكسر إن في مذهب البصريين لا غير ؛
لأنها في موضع الابتداء . وقال ابن كيسان : يجب فتح أن على البدل ، قال
الشاعر^(١) :

..... وَحَنْتَ ، وَمَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِينَا

جعل أن بدلاً من الكاف على أحد^(٢) ما وَجَّهَ عليه .

السادسة : أجاز ألفراء^(٣) حذف حرف الاستفهام مع الشك ، قال ألفراء :
وتُضْمِرُهُ الْعَرَبُ فِي حُرُوفِ الشَّكِّ خَاصَّةً ، فيقولون : تُرَاكَ مُنْطَلِقًا ؟ يريدون :
أَتُرَاكَ ؟ وكذلك : تَظُنُّكَ تَخْرُجُ ؟ لأنَّ الاستفهامَ شَكٌّ ، وهذه شكٌّ ، فاكْتَفِي
بواحد من صاحبه ، وأمتنع في ضربتُ وقتلتُ وسائر الأفعال لأنها إخبارٌ ، لا شكٌّ
فيها . وتابَعَهُ قُطْرُبٌ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ ، وزاد عليه أنه أجاز ذلك في غير هذه
الأفعال .

وذهب س إلى أن ذلك لا يجوز^(٤) ، قال س : إذا حذفت حرف الاستفهام
انقلب المعنى ، وهذا أقبح ما يقع فيه الغلط لأنه ذهاب أليان ، وهو اللحن
الحقيقي . وقد قيل^(٥) : لم يؤخذ على ابن أبي ربيعة لحنٌ إلا قوله^(٦) :

(١) تقدم في ٣ : ٢٠٦ و ٤ : ٣٤٩ و ٦ : ٩٨ .

(٢) ن : من الكاف هذا أحد .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٣ : ١٧٦ - ١٧٧ . وفي معاني القرآن للأفراء ٢ : ٣٩٤ ما نصه :

« وقد تُطْرَحُ أَلْفُ الِاسْتِفْهَامِ مِنَ التَّوْبِيخِ » .

(٤) أجازته في الشعر . الكتاب ٣ : ١٧٤ .

(٥) قال ذلك أبو عمرو بن العلاء كما في شرح أبيات المغني ١ : ٣٧ - ٣٨ عن الموشح .

(٦) ديوانه ص ٤٣١ والكتاب ١ : ٣١١ . بهراً : جهداً ، أي : جهدي ذلك . وقيل : بهراً :

عَجَبًا . وقيل : معناه جهراً لا أكاتم . وقيل : بهري بهراً : غلبي غلبةً . وقيل فيه غير ذلك .

انظر شرح أبيات المغني ١ : ٣٣ - ٣٨ [٨] .

ثُمَّ قَالُوا : تُحِبُّهَا ؟ قُلْتُ : بَهْرًا عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْحَصَى وَالتُّرَابِ
أَي : أُحِبُّهَا ؟

وقال أبو العباس ^(١) : ليس الأمر عندي كذلك إنما هو إلزام ، أي : ثُمَّ
/قالوا: أنت تُحِبُّها.

وزعم الأَخْفَشُ الصَّغِيرُ ^(٢) أَنَّ ما ذهب إليه الْفَرَاءُ إِنَّمَا أَخَذَهُ مِنْ كَلَامِ الْعَامَّةِ؛
لأنَّهم يقولون : تَرَى ذَلِكَ ^(٣) ؟ فَأَمَّا عَنْ ^(٤) الْعَرَبِ فَلَا يُعْرَفُ .

السَّابِغَةُ : لَزِيدٌ ظَنَنْتُ ظَنًّا قَائِمًا ، الْمَسْأَلَةُ مَمْتَنَعَةٌ لَا بِالرَّفْعِ وَلَا بِالنَّصَبِ ؛
لأنَّكَ إِذَا رَفَعْتَ جَمَعْتَ بَيْنَ مُتَعَاقِبِينَ ، وَإِنْ نَصَبْتَ أَدْخَلْتَ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ عَلَى الْجُمْلَةِ
الْفَعْلِيَّةِ . ذَكَرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ صَاحِبُ (الْمُلَخَّصِ) ^(٥) .

الثَّامِنَةُ : تَقُولُ : أَظَنَّ زَيْدٌ ^(٦) ذَاهِبًا بِحَقِّي بَاطِلًا ، بِنَصَبِ ^(٧) الْبَاطِلِ ، وَالتَّقْدِيرُ :
أَظَنَّ زَيْدٌ بَاطِلًا ذَاهِبًا بِحَقِّي . وَأَجَازَ الْفَرَاءُ رَفْعَ الْبَاطِلِ ^(٨) ، وَأَنْشَدَ لَذِي الرِّمَّةِ ^(٩) :

أَظَنَّ ابْنَ طَرْثُوثٍ عَيْنِيَّةٌ ذَاهِبًا بِعَادِيَّتِي تَكْذَابُهُ وَجَعَائِلُهُ

(١) الْكَامِلُ ص ٧٩٢ . ك ، ف : أَبُو الْحَسَنِ .

(٢) إِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ ٣ : ١٧٧ .

(٣) زَيْدٌ هُنَا فِي الْإِلْتِشَافِ ص ٢١٢٤ : قَائِمًا .

(٤) عَنْ : سَقَطَ مِنْ ن .

(٥) الْمُلَخَّصُ ١ : ٢٥٦ .

(٦) فِي الْمَخْطُوطَاتِ : زَيْدًا . وَكَذَا فِيمَا بَعْدَهُ .

(٧) زَيْدٌ هُنَا فِي ن مَا نَصَّهُ : بَاطِلُهُ ثُمَّ بَدَأَ فِي بَاطِلِهِ بِنَصَبِ .

(٨) زَيْدٌ هُنَا فِي الْإِلْتِشَافِ ص ٢١٢٤ : وَزَيْدٌ .

(٩) دِيْوَانُهُ ص ١٢٦٤ وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ١ : ٤١٥ وَتَفْسِيرُ الطَّيْرِيِّ ١٤ : ٥٩ أَلْعَادِيَّةُ :

أَبْثَرُ الْقَدِيمَةِ . وَالْجَعَائِلُ : جَمْعُ جَعَالَةٍ ، وَهِيَ هُنَا الرِّشْوَةُ . ن : عَيْنَةٌ . وَأَوَّلُهُ فِي الدِّيْوَانِ :
لَعْلَ ابْنَ طَرْثُوثٍ .

برفع التَّكْذَابِ وَالْجَعَائِلِ بِذَاهِبٍ ، وَنَصِبِهِ بِظَنْ ، وَزَعَمَ أَنَّ الْمَعْنَى : أَظَنَّ أَبْنُ طَرْثُوثٌ أَنَّ يَذْهَبَ بَعَادِيَّتِي ، وَجَعَلَ ذَاهِبًا بِمَعْنَى أَنَّ يَذْهَبُ ، كَمَا قَالَ «عَسَى الْغَوِيُّ أَبُو سَا» ^(١) ، أَرَادَ : أَنَّ يَيْئَسَ ، فَلَمَّا حَذَفَ أَنَّ نَصَبَ أَبُو سَا . وَقَالَ : لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : أَظَنَّ زَيْدٌ قَائِمًا ^(٢) ، وَأَنْتَ تَرِيدُ : أَنْ يَقُومَ ؛ لِأَنَّ (أَنَّ) تَكْتَفِي مِنْ شَيْئَيْنِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ شَيْئَيْنِ إِذَا حَذَفْتَهَا ^(٣) ، فَتَقُولُ : ظَنَنْتُ قَائِمًا أَنَا ، وَأَظَنَّ زَيْدٌ قَائِمًا هُوَ .

قَالَ أَبْنُ كَيْسَانَ : وَيَجُوزُ أَنْ تَنْصِبَ تَكْذَابَهُ بِظَنْ ، وَتَرْفَعَ جَعَائِلَهُ إِنْ كَانَتْ أَلْقَافِيَةٌ مَرْفُوعَةٌ عَلَى الْمَعْنَى ، أَيْ : وَيَذْهَبُ بِهَا جَعَائِلُهُ . وَشَبَّهَهُ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ ^(٤) :

وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءٌ وَجَنَاتٍ وَعَيْنًا سَلْسَبِيلًا

لَمَّا تَمَّ الْكَلَامُ عَلَى قَوْلِهِ «لَهُمْ جَزَاءٌ» أَضْمَرَ فِعْلًا لِلثَّانِي ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : وَجَدْنَا لَهُمْ جَنَاتٍ وَعَيْنًا سَلْسَبِيلًا . وَقَدْ تَقَدَّمَ لَنَا الْكَلَامُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي بَابِ إِنَّ ، وَأَمَعْنَا هُنَا فِيهَا .

الْتَّاسِعَةُ : عَبْدُ اللَّهِ مَا عَلِمْتُ عَالَمٌ ، أَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِهَا . وَآخْتَلَفُوا فِي : عَبْدُ اللَّهِ مَا رَأَيْتُ عَالَمٌ ، أَوْ مَا ظَنَنْتُ ، فَمَنْعَ مِنْ ذَلِكَ الْفِرَاءِ وَأَبْنُ كَيْسَانَ ، وَأَجَازَ ذَلِكَ غَيْرُهُمَا . وَقَدَّرَ الْفِرَاءُ ذَلِكَ : عَبْدُ اللَّهِ فِيمَا أَعْلَمَ . قِيلَ لَهُ : وَكَذَلِكَ ^(٥) يُقَدَّرُ فِي الظَّنِّ وَالْحِسْبَانِ . وَقَالَ أَبْنُ كَيْسَانَ : الْمَعْنَى : عَبْدُ اللَّهِ مُدَّةَ عِلْمِي عَالَمٌ ، وَلَيْسَ لِلظَّنِّ هُنَا مِشَارَكَةٌ لِلْعِلْمِ ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ شَيْءٌ يَقَعُ فِي الْإِنْفَسِ ، يَجُوزُ أَنْ يَظَلَّ وَأَنْ يَحْقَ ، فَلَا تَكُونُ لَهُ مُدَّةٌ تُوجِبُ الظَّنَّ بَيِّنَاتٍ عِلْمِ عَبْدِ اللَّهِ .

(١) تقدم في ٤ : ٣٤٣ .

(٢) ن : أظن زيدا قائم .

(٣) ن : حذفتهما .

(٤) هو عبد العزيز بن زرارَةَ الْكَلَابِيِّ . وَأَلْبَيْتُ فِي الْكِتَابِ ١ : ٢٨٨ وَشَرَحَ آيَاتِهِ ١ : ٤٢٧ .

وَأَلْتَقَضِبَ ٣ : ٢٨٤ .

(٥) ن : وذلك .

العاشرة : أزيد زَعَمْتَ أَنَّهُ منطلق ؟ هذا لا خلاف في جوازه . فَإِنْ نَصَبْتَ زَيْدًا فهو خطأ عند البصريين ، وأجاز ذلك الكسائي لأنه وجد « أَنْ » تدخل وتخرج والكلام ^(١) على معناه ، فالعنى عنده : أزيدًا زَعَمْتَهُ أَخَاكَ ؟ وَحَكَى عن العرب دليلًا على صحة ذلك : كَمْ زَعَمْتَ أَنَّكَ سَائِرٌ ؟ على أَنْ كَمْ / في موضع نصب، وَحَكَى أيضًا : مَنْ زَعَمْتَ أَنَّكَ ضَارِبٌ ؟

[١/٣٠ : ٣]

ولا حُجَّةَ فيما ذكر لأنه يحمل على أَنْ كَمْ في موضع رفع على أَنْ تريد : سَائِرُهُ ، وكذا : مَنْ زَعَمْتَ أَنَّكَ ضَارِبٌ ، أي : ضَارِبُهُ ، كما أنشد س ^(٢) :

عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ

أي : لم أَصْنَعُهُ . وقال البصريون : « أَنْ » لا تعمل في شيء قبلها ، فلا تُفَسَّرُ عاملاً .

الحادية عشرة : كَمْ زَعَمْتَ أَنَّ الْحُرُورِيَّةَ رجلاً ، حكاها الكسائي على أَنْ كَمْ في موضع رفع . فقياسها : أَبُو مَنْ زَعَمْتَ أَنَّ عَمْرًا ؛ لأنك هنا يمكنك : أَرَعَمْتَ أَنْ زَيْدًا قائمٌ ، ولا يمكنك في مَنْ وما وَكَمْ أَنْ تجعل مثلها .

وتابعه الأَخْفَشُ ، فقال : ومن قال هذا - يعني من قال :

..... وَلَكِنْ زَنْجِيًّا عَظِيمَ الْمَشَافِرِ

فنصب زَنْجِيًّا - أضمر الخير . قال : وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ زَنْجِيًّا ، فأضمرت أهلاء . قال : ومن قال هذا قال : كَمْ زَعَمْتَ أَنَّ الْحُرُورِيَّةَ رجلاً ، يَنْصَبُ الْحُرُورِيَّةَ ، وَيُضْمَرُ الْخَيْرُ ، كأنك قلت : أَنَّ الْحُرُورِيَّةَ هو، ويكون هو ضمير كَمْ ، وكل ذلك قبيح .

(١) ن : يدخل ويخرج الكلام .

(٢) ألبيت لأبي النجم العجلي . ديوانه ص ١٣٢ والكتاب ١ : ٨٥ ، ١٣٧ . وتخرجه في

إيضاح الشعر ص ٥٤٣ - ٥٤٤ . وقبلة : « قد أصبحتُ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي » . أم الخيار :

زوجه . ويعني بالذنب : الشيب والصلع والشيخوخة .

قال ابن كيسان : وهذا بعيد جدًا في القياس والحكم ؛ لأنك إذا أدخلت أن
 وجب أن يكون ما بعدها صلتها، وأن يكون حكمها وما بعدها حكم أسم واحد،
 وإذا قُدِّمَت^(١) شيئًا مما حكمه أن يكون بعدها فقد قُدِّمَت بعض الأسم ، وأُخِّرَت
 بعضه ، ولعلّ الذي سمع هذا سمعه بغير أن ، وتوهم غير ما سمع ، أو يكون المتكلم
 بها تكلم على الغلط . قال : ولو اعتذرنا لهذا لوجدنا له وجيهاً على أنه لم يعتد
 به (أن) ، وأجراها مجرى أن التي في قوله جلّ وعزّ ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا﴾^(٢) ، أو
 يكون على أن يحذف أسم أن ، ويرفع الحرورية على خبر أن ، وتكون زعمت وما
 بعدها في موضع خبر كم ، فتكون كم رفعاً بالابتداء ، يريد : كم زعمت أنهم
 الحرورية رجلاً ، قال :

..... ولكن زنجي عظيم المشافر

أي : ولكنك زنجي . وينشد : ولكن زنجياً ، على حذف الخبر ، أي :
 ولكن زنجياً لا يعرف قرابتي^(٣) .

ولو قلت : كم زعمت أنهم الحرورية ، وأظهر ضمير كم لجازت المسألة ،
 وكانت كم رفعاً . وكذا [لو]^(٤) قلت : كم زعمت أن الحرورية هم ، وأنهم
 الحرورية . وحسن الابتداء بالنكرة لأن فيها معنى الاستفهام .

ولا يجوز أن تقول : كم زعمت أنهم رجلاً الحرورية ، ولا : كم زعمت
 أن الحرورية رجلاً هم ، ولا : كم زعمت رجلاً أن الحرورية ، لا يكون المفسر^(٥)
 إلا بعد الجملة أو قبل زعمت .

(١) ك : قدرت .

(٢) سورة العنكبوت : ٣٣ .

(٣) زيد هنا في ن ما نصه : ولو قلت كم زعمت أن الحرورية رجلاً كم نصياً بزعمت .

(٤) لو : تنمة يلتئم بها ألسياق .

(٥) ك : لا يكون على المفسر .

وتقول : كم رجلاً زعمت أن الحرورية هم ، وكم زعمت أنهم الحرورية رجلاً . فإن قلت رجلاً كان توسطه بين أسم أن وخبرها ، وهو قبيح إلا مع الأفعال ، نحو قولك : كم زعمت أن الحرورية رجلاً يخرجون هم ، فيكون رجلاً حالاً مما في يخرجون ، ويكون يخرجون خبراً / للحرورية ، ويكون هم مبتدأ ، وهي مكني من كم ، ويكون من زعمت التي موضع هم جملة ، وكم^(١) خير مقدم على هم ، كأنك قلت : كم هم زعمت أن الحرورية يخرجون .

[٣: ٣٠/ب]

وتقول : كم زعمت أن الحرورية خرجوا رجلاً ، فاسدة على التقدير ؛ لأنه ليس في قولك « أن الحرورية خرجوا » عائد على كم ، ورجلاً مفسر على كم ، و« كم » ابتداء لا خبر له . فإن قلت رجلاً جازت المسألة ، وصارت « كم » سؤالاً عن الزعم ، كأنه قال : كم مرة زعمت أن الحرورية ، فإن جعلت^(٢) رجلاً مفسرين كم فسدت المسألة .

المسألة الثانية عشرة : ظننته زيد منطلق ، لا خلاف في جوازها . فإن قدمت منطلقاً على زيد ، فقلت : ظننته منطلق زيد ، فالبصريون يرفعون على التقديم والتأخير ، والكوفيون ينصبون منطلقاً ، وهو خطأ عند البصريين لأن أهواء إذا كانت كناية عن الأمر لم يفسره إلا جملة ، وقد تقدمت هذه المسألة في وسط الفصل الرابع من باب أضمير في أوائل الكتاب ، وشرحناها هناك^(٣) .

الثالثة عشرة : ظننتُ زيداً قائماً ظناً حسناً ، لا خلاف في جوازها . فلو قلت ظننتُ زيداً ظناً حسناً قائماً أجازها البصريون ، وقالوا : لو قلت زيداً ظننتُ قائماً جاز أن يعترض بالظن ، فإذا كان الفعل بنفسه يقع هذا الموضع لم يمتنع أن يقع مصدره . ومنع ذلك الكوفيون ، وقالوا : أفعال الأول والثاني بمنزلة مفعول واحد ، فلا يقع مصدر الظن إلا قبلهما أو بعدهما .

(١) في الأصول : وهم .

(٢) فإن جعلت : ليس في ك .

(٣) التذييل والتكميل ٢ : ٢٧٤ - ٢٧٥ ، وقد خرجناها ثم .

الرابعة عشرة : ظَنَنْتُ زَيْدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَائِمًا ، وَظَنَنْتُ زَيْدًا خَلْفَكَ قَائِمًا ،
 إن جعلت الظرف^(١) ظرفًا للمفعول جازت بلا خلاف ، وإن جعلته ظرفًا للظن
 أجاز ذلك البصريون ، ومنعه الكوفيون ، وحثهم ما تقدم في المسألة قبلها .
 الخامسة عشرة : ظَنَنْتُ أَنَّ زَيْدًا ظَنًّا حَسَنًا قَائِمًا ، لا خلاف في منعها لأنَّ
 «أَنَّ» جازت الأسم والخير ، فصارا كشيء واحد .

السادسة عشرة : طَعَامَكَ ظَنَنْتُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَكَلَ ، اختلفوا في جوازها :
 فمنعها الجمهور ، وأجازها الكسائي ، وحثه أن دخول « أَنَّ » وخروجها هنا
 سواء . وغلطوه في ذلك لأنك قدمت بعض الصلة .

السابعة عشرة : ظَنَنْتُ زَيْدًا إِنَّهُ مُنْطَلِقٌ ، أوجب البصريون كسر إنَّ ،
 وأجازه الكوفيون مع الفتح ، فتقول : ظَنَنْتُ زَيْدًا أَنَّهُ مُنْطَلِقٌ . وأستدلوا بقراءة
 حمزة بن حبيب ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ لَّأَنفُسِهِمْ﴾^(٢) .
 وقد لحن البصريون^(٣) هذه القراءة إلا بعض متأخريهم ، فإنه تأولها ، وأحتج لها .
 وأجاز ابن كيسان أن نصب على أن يجعل « أَنَّهُ » بدلاً من زيد ، كقوله^(٤) :

..... وما حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِينَا

قال : كأنه قال : وما حَسِبْتُ^(٥) أَنْ تَحِين ، فجعل / أن بدلاً من الكاف .
 وتقدم قبل أن ابن كيسان أوجب^(٦) الفتح .

الثامنة عشرة : ظَنَنْتُهُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمًا ، لا يجوز إلا كسر إن عند البصريين .

[٣ : ٣١/أ]

(١) ك : الضرب .

(٢) سورة آل عمران : ١٧٨ . السبعة ص ٢٢٠ وألحجة ٣ : ١٠٠ - ١١٠ . وأنظر ما تقدم في ٤ : ٣٤٦ - ٣٥٠ .

(٣) ألحجة ٣ : ١٠٧ - ١٠٨ .

(٤) تقدم في ٣ : ٢٠٦ و ٤ : ٣٤٩ .

(٥) ن : وما حسبتك .

(٦) ن : نقل . وفوقه أنه في نسخة : أوجب .

وأجاز ابن كيسان أفتح ، قال : يجعلها بدلاً من آلاء ، وتجعل آلاء كناية عن الخير ، كأنك قلت : ظننتُ ذلك أن زيدا قائمٌ ، فر« أن زيدا قائمٌ » هو «ذلك» . وقال البصريون : وقع الظن على آلاء ، والجملة الخير ، كما أنهم قد أجمعوا على أظنه زيدٌ منطلقٌ ، فإذا جئت ب« إن » وجب أن تكسرهما .

التاسعة عشرة : أظنُّ عبدَ الله مختصماً وزيدٌ ، قال ألفراء وأكثر^(١) النحويين : لا يجوز في زيد أن نصب . وأجازه بعض النحويين على أن يكون مفعولاً معه ، أي : مع زيد ، كما تقول : استوى الماء والخشبة^(٢) .

العشرون : أظنُّ عبدَ الله مختصماً فريداً ، وثمَّ زيداً ، وأو زيدا ، لا يجوز شيء من هذا عند ألفراء والبصريين لأنَّ هذا موضع الاجتماع ، فلا يكون إلا بالواو . وأجاز الكسائي : أظنُّ عبدَ الله ثمَّ زيدا مختصمين ، وكذلك ألفاء وأو . وأنكر ألفراء عليه ، وقال : يلزمه أن يقول : اختصم زيدٌ فبكرٌ ، بألفاء وبأو .

الحادية والعشرون : أظنُّ عبدَ الله وأظنُّ زيدا مختصمين ، أجاز ذلك ألفراء على أن تلغى أظنُّ الثانية ، قال : فإن توهمت التكرار كان محالاً . وأقول عند البصريين أنهما واحد .

الثانية والعشرون : أنا ظانٌّ أن يقومَ زيدٌ ، وإن شئت حذف التثوين وأضفت . فإن قلت « أنا ظانٌّ أنك تقومُ » كان حذف التثوين قبيحاً لأنَّ « أن » التي تعمل في الأسماء لا تتمكن تمكن الخفيفة التي تعمل في الأفعال . قال ألفراء : وإن جاءتك في شعر^(٣) أجزها .

الثالثة والعشرون : أنا ظانٌّ إنَّك لقائمٌ ، لم تجز الإضافة . فإن قلت : أنا قاتلٌ إنَّك لقائمٌ ، ولتقومنَّ ، ولزيدٌ قائمٌ ، وما زيدٌ بقائمٍ ، جاز حذف التثوين والإضافة .

(١) ن : أكثر .

(٢) الكتاب ١ : ٢٩٨ .

(٣) ن : في الشعر .

الرابعة والعشرون : أَخَوَاكَ مَظْنُونَانِ أَنْ يَذْهَبَا ، قَالَ الْفَرَاء : هِيَ خَطَأٌ لِأَنَّ
الظَّنَّ لَا يَقَعُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ، وَإِذَا وَقَعَ عَلَى أَنْ فَكَانَهُ وَقَعَ عَلَى شَيْئَيْنِ ، فَلَا يَجُوزُ
أَنْ يَقَعَ عَلَى ثَلَاثٍ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَرْفُوعَ فِي مَظْنُونٍ قَدْ أَرْتَفَعَ بِوُقُوعِ الظَّنِّ عَلَيْهِ .
وَهَذَا جَائِزٌ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ ، كَمَا تَقُولُ : أَخَوَاكَ يُظَنُّانِ أَنْ يَذْهَبَا ، غَيْرَ أَنْ
الْأَجُودَ أَنْ تَقُولَ : أَخَوَاكَ يُظَنُّ أَنْ يَذْهَبَا ، وَأَخَوَاكَ مَظْنُونٌ أَنْ يَذْهَبَا ، أَيْ :
مَظْنُونٌ ذَهَابُهُمَا ، فَإِنْ قُلْتَ « مَظْنُونَانِ » كَانَتْ أَنْ بَدَلًا مِنْ الْأَلْفِ ، كَمَا قَالَ ^(١) :
..... وَحِثَّ وَمَا حَسِبْتَكَ أَنْ تَحِينَا

الخامسة والعشرون : قَوْلُ الْعَرَبِ : عَرَفْتُ أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ ، فَرَفَعْتُ
يَقْتَضِي حَصُولَ الْمَعْرِفَةِ ، وَ« أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ » اسْتِعْلَامٌ مِّنْ فِي الدَّارِ ، وَهَذَا الْكَلَامُ
يُدَافِعُ أَوَّلَهُ آخِرُهُ ؛ لِأَنَّ حَصُولَ الْمَعْرِفَةِ يَنَاقِي طَلِبَهَا ؛ لِأَنَّ الْخَاصِلَ / لَا يُطْلَبُ
تَحْصِيلُهُ ، بِخِلَافِ قَوْلِكَ : عَرَفْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَلَعَمْرُو مَنْطَلِقٌ ، فَالْعَرَفَانِ مَعْلُوقٌ
بِالنِّسْبَةِ مِنْ إِبْطَاتٍ أَوْ نَفْيٍ إِذْ هِيَ خَيْرِيَّةٌ ، بِخِلَافِ النِّسْبَةِ الْإِسْنَادِيَّةِ فِي الْإِسْتِفْهَامِ .
وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا أَنَّهُ فِي الصُّورَةِ اسْتِفْهَامٌ ، وَلَيْسَ بِاسْتِفْهَامٍ فِي الْحَقِيقَةِ .

[٣ : ٣١/ب]

وَقَالَ س فِي عِلْمْتُ أَزِيدُ ثُمَّ أَمْ عَمْرُو : « أَرَدْتُ أَنْ تُخَيَّرَ أَنَّكَ قَدْ عِلْمْتُ
أَيُّهُمَا ثُمَّ ، وَأَرَدْتُ أَنْ تُسَوِّيَ عِلْمَ الْمُخَاطَبِ فِيهَا كَمَا اسْتَوَى عِلْمُكَ فِي الْمَسْأَلَةِ
حِينَ قُلْتَ : أَزِيدُ ثُمَّ أَمْ عَمْرُو » ^(٢) أَنْتَهَى . فَهَذَا نَصْرٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَرَادُ مَعْنَى
الْإِسْتِفْهَامِ . وَقَوْلُ س : « وَأَرَدْتُ أَنْ تُسَوِّيَ عِلْمَ الْمُخَاطَبِ فِيهَا » مَعْنَاهُ أَنَّكَ إِذَا
أَخْبَرْتَ أَنَّكَ قَدْ عِلْمْتُ أَيُّهُمَا ثُمَّ اسْتَوَى عَنْدهُ أَنْ أَحَدَهُمَا ثُمَّ وَإِنْ لَمْ يَتَّعِنْ لَهُ . ثُمَّ
قَالَ : « كَمَا اسْتَوَى عِلْمُكَ فِي الْمَسْأَلَةِ ^(٣) » أَيْ : حِينَ كُنْتَ مُسْتَفْهِمًا حَقِيقَةً ،
وَلَمْ تَدْخُلْ عِلْمْتُ لِأَنَّكَ لَا تَسْأَلُ هَذَا السُّؤَالَ إِلَّا وَأَنْتَ قَدْ عِلْمْتَ أَنَّ أَحَدَهُمَا ثُمَّ ،

(١) تَقْدِمُ قَبْلَ قَلِيلٍ .

(٢) الْكِتَابُ ١ : ٢٣٦ .

(٣) ك : فِي الْمَبْتَدَأِ .

وإنما سألت عن تعيين مَنْ ثُمَّ. وجميعُ المثلِّ التي أوردها س^(١) الاستفهامية في الصورة ليس المعنى على الاستفهام ، نحو : قد علمتُ أَعْبُدُ اللَّهَ ثُمَّ أم زيدٌ ، وقد عرفتُ أبو مَنْ زيدٌ ، وقد عرفتُ أَيُّهُمْ أبوك ، وأما تَرَى أَيُّ بَرَقَ هنا ، وليتَ شِعْري أَعْبُدُ اللَّهَ ثُمَّ أم زيدٌ ، وليتَ شِعْري هل رأيته ، وَلِتَعْلَمَ أَيُّ الْحَزِينِ أَخْصَى^(٢) ، ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى﴾^(٣) ، إلى غير ذلك ، المعنى : قد علمتُ مَنْ ثُمَّ مِنْ زيدٍ وَمِنْ عمرو ، وقد عرفتُ الشخصَ الذي هو زيدٌ أبوه ، وقد عرفتُ الشخصَ الذي هو أبوك ، وأما تَرَى الْبَرَقَ الذي هنا ، وليتني أشعرُ بِمَنْ^(٤) ثُمَّ مِنْ عبد الله وَمِنْ زيد ، وليتني أشعرُ برويتك ذلك ، وَلِتَعْلَمَ الْحَزْبَ الذي هو أخصى ، وَلْيَنْظُرِ الطَّعَامَ الذي هو أَزْكَى ، وكذلك ما ورد من نحو ذلك ، وكثير في لسان العرب ما يكون لفظ الكلام مخالفاً للمعنى الذي قصد به ، كالأمر بصورة الخير وعكسه .

وكلام العرب على ثلاثة أقسام :

أكثره وأعلاه أن يُطابق اللفظ معناه الذي وُضع له أولاً .

والقسم الثاني : أن يُغلب اللفظ على المعنى ، نحو : أَظُنُّ أَنْ تقومَ ، اتفقت العرب والنحاة على صحتها ، وأبطل أكثر النحويين « أَظُنُّ قِيَامَكَ » ، ومعنى أَنْ تقومَ : قيامك ، وإنما جاز ذلك لأنَّ الظن لا يكفي بكلمة واحدة ، و« أَنْ تقومَ » كلمتان ، فكأنك أتيت بما أصله^(٥) المبتدأ والخبر الذي يكفي بهما الظن ، بخلاف « قيامك » ، فإنه كلمة واحدة في اللفظ .

(١) الكتاب ١ : ٢٣٦ .

(٢) سورة الكهف : ١٢ .

(٣) سورة الكهف : ١٩ .

(٤) ك : من .

(٥) ك : لصلة .

والقسم الثالث: تغليب المعنى على اللفظ، ومن ذلك مسألتنا في الاستفهام .
 وإذا كانوا قد أتوا بصورة الاستفهام والمعنى غيره ، ولم يُدخلوا عليه ما يُغيّره من
 العوامل اللفظية - فأحرى وأولى أن يغير ^(١) المعنى معها ، وذلك نحو : أيُّ رجلٍ
 أنتَ ؟ المعنى : ما أكملَكَ ^(٢) رجلاً ! فهو بصيغة الاستفهام ، ومعناه / أتعجب ،
 ولذلك لا يجاب مثل هذا الاستفهام . وكذلك «شَرُّ أهرَّ ذا نابٍ» ^(٣) هو من تغليب
 المعنى على اللفظ .

[٣: ٣٢/١]

وقد نصَّ الأستاذ أبو الحسن بن الباذش على ما يدل على ما قلناه ، فقال :
 علمتُ أزيدَ عندك أم عمرو ، ﴿لَنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزَيْنِ﴾ ^(٤) ليس حرف الاستفهام
 هنا لمعنى الاستفهام ^(٥) لأنه يستحيل ^(٦) أن يستفهم عما أخبر أنه يعلمه ، وإنما
 معناه التسوية عند المخاطب لأنك لم تُبين له مَنْ تَمَّ ، وأبْهَمْتَ عليه ، فنقلت
 «علمتُ» معنى التسوية من نفسك إلى المخاطب ؛ لأنك حين قلت «أزيدَ عندك
 أم عمرو» هما مستويان عندك ، وإنما تطلب بالاستفهام العلم بأحدهما ، فالتسوية
 أملك بالألف من الاستفهام وأخصُّ ؛ لأن الاستفهام لا يخلو من التسوية ،
 والتسوية تخلو من الاستفهام ، ويُبين أن المراد به التسوية المجردة قوله تعالى ﴿سَوَاءٌ
 عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ ^(٧) ، و﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ
 صَامِتُونَ﴾ ^(٨) .

(١) ك : يغيره .

(٢) ك ، ن : ما أكملك .

(٣) تقدم في ٣ : ٣٣٠ .

(٤) سورة الكهف : ١٢ .

(٥) هنا لمعنى الاستفهام : سقط من ك .

(٦) ك : تعجيل .

(٧) سورة البقرة : ٦ .

(٨) سورة الأعراف : ١٩٣ .

وكان الأستاذ أبو علي يحكي عن بعض المتأخرين أن هذا الكلام على حذف مضاف، أي : قد علمتُ جوابَ هذا الكلام، وكان يراه في بعض إقراءاته .
وقال أبو عثمان المازني ^(١) : « سأل مروان ^(٢) أبا الحسن الأخفش، فقال : إذا قلتَ « أزيدُ عندك أم عمرو » أَلستَ قد علمتَ أنَّ ثمَّ كونًا ثابتًا ، ولكن لا تدري مَنْ أيُّهما هو ؟ قال : بلى . قال : فإذا قلتَ « قد علمتُ أزيدُ عندك أم عمرو » أليس قد علمتَ ما جهلتَ ؟ قال : بلى . قال : فلمَ جئتَ بالآستفهام ؟ قال : جئتُ به لأُلبسَ على المخبرِ مَنْ علمتُ . فقال له مروان : وإذا قلتَ « قد علمتُ مَنْ أنتَ » أردتَ أنْ تلبسَ عليه لأنه لا يعرف نفسه ؟ قال : فسكت . يعني الأخفش . قال أبو عثمان : لا يريد أنْ يلبسَ عليه لأنه يعرف نفسه ، ولكنه أراد : قد علمتُ مَنْ أنتَ أخيراً أم شرٌّ ، كما تقول : قد علمتُ أمرُك ، وكقولك : ما أعرفني بك ، أي : قد علمتُ ما تُذكرُ به ، أو ما تُثلبُ به » . انتهى . فكانه راجع إلى حذف مضاف ، أي : علمتُ أحوالَ مَنْ أنتَ ، ولذلك أبدل من « أخيراً أمرك أم شرٌّ » .

وهذه المسألة - أعني مسألة دخول العلم على ما صورته الآستفهام - كان سألني عنها قاضي القضاة أبو الفتح محمد بن علي بن مطيع القشيري ^(٣) بديار مصر، فأجبتُه بما ذكرتُ، وقد أمعنتُ الكلامَ فيها في كتابي المسمى بـ«التذكرة» ^(٤) بأشبع من الكلام هنا .

(١) مجالس العلماء ص ٨٧ .

(٢) هو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة ، أحد أصحاب الخليل بن أحمد المتقدمين في النحو المبرزين فيه . مجالس العلماء ص ٢٤٤ ومعجم الأدباء ١٩ : ١٤٦ وبغية الوعاة ٢ : ٢٨٤ .

(٣) هو المعروف كأبيه وحده بآبن دقيق العيد [٦٢٥ - ٧٠٢] . أصل أبيه من منفلوط بمصر . ولد في بنبع ، ونشأ بقوص ، وتعلم في دمشق وألكسندرية والقاهرة . له تصانيف منها إحكام الأحكام ، في الحديث، والإمام في شرح الإمام، وتحفة اللبيب في شرح التقریب . الأعلام ٦ : ٢٨٣ .

(٤) ليس في الجزء المطبوع منه .

ص : فصل

يُحَكِّي بِالْقَوْلِ وفروعه أَلْجَمْلُ ، وَتُنْصَبُ به الْفَرْدُ الْمُؤَدِّي معناها والمرادُ به مُجَرَّدُ الْلفظ . وإلحاقه في الْعَمَلِ بِالظَّنِّ مطلقاً لغةً سَلِيمٌ ، وَيَخْصُ أَكْثَرُ الْعَرَبِ هَذَا الْإِلْحَاقَ بِمُضَارِعِ الْمُخَاطَبِ الْحَاضِرِ بَعْدَ اسْتِفْهَامِ مُتَّصِلٍ ، أو منفصلٍ بِظَرْفٍ ، أو جَارٍ ومَجْرُورٍ ، أو أَحَدِ الْمَفْعُولِينَ ، فَإِنْ عُدِمَ / شَرَطَ رُجْعٌ إِلَى الْحِكَايَةِ ، وَيَجُوزُ إِنْ لَمْ يُعْدَمْ.

[٣ : ٣٢ ب]

ش : «القول» مصدرٌ «قال» ، ومعناه أَلْنَطَقَ اللَّسَانُ ، وينطلق على ما هو موضوعٌ من مفرد وغيره ، ولا ينطلق على المَهْمَلِ ، فلا يرادف اللفظ ، فيطلق على دَئِرَ مَقْلُوبٍ زَيْدٌ ، ولا رَفَعَجٍ مَقْلُوبٍ جَعْفَرٌ ، خلافاً لبعضهم إذ زعم أن «اللفظ» و«القول» مترادفان . وينطلق أيضاً على الْإِعْتِقَادِ وَالرَّأْيِ ، تقول : فلان يقول بقول الشافعي ، تريد الرأْيَ وَالْإِعْتِقَادَ ؛ لأنه يحكي قوله . وينطلق أيضاً على حديث النفس ، قال تعالى ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾^(١) ، وقال الشاعر^(٢) :

قَالَتْ لَهُ النَّفْسُ : إِنِّي لَا أَرَى طَمَعًا وَإِنْ مَوْلَاكَ لَمْ يَسْلَمْ ، وَلَمْ يَصِدْ
ومثال الْحِكَايَةِ بِالْقَوْلِ ﴿وَإِنْ تَعْجَبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَتَذَا كُنَّا ثَرَابًا﴾^(٣) .

وقوله وفروعه هي الْمَاضِي ، نحو ﴿وَقَالُوا سَمِعْنَا﴾^(٤) . والمُضَارِعُ ، نحو ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا﴾^(٥) . وَالْأَمْرُ ﴿قُولُوا آمَنَّا﴾^(٦) . وَأَسْمُ الْفَاعِلِ ﴿وَالْقَائِلِينَ

(١) سورة المجادلة : ٨ .

(٢) التلابة الذبياني . ديوانه ص ٢٠ .

(٣) سورة الرعد : ٥ .

(٤) سورة البقرة : ٩٣ .

(٥) سورة المائدة : ٨٣ .

(٦) سورة البقرة : ١٨٣ .

لَاخُوا إِلَيْهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا^(١) . وَأَسْمُ الْمَفْعُولِ ، نحو قول الشاعر^(٢) :
تَوَاصَوْا بِحُكْمِ الْجُودِ حَتَّى عَيْدُهُمْ مَقُولٌ لَدَيْهِمْ : لَا زَكَاةَ مَالٍ ذِي بُخْلِ
وَأَسْمُ الْمَصْدَرِ ، نحو : مقالكَ اللهُ رَبُّنَا إِقْرَارٌ بِالرُّبُوبِيَّةِ .

وقوله وَيُنْصَبُ به الْمَفْرَدُ الْمَوْدِّيُّ معناها أي : معنى الجملة ، كالحديث
والقصة والشعر والخطبة ، فتقول : قلتُ حديثًا ، وأقولُ قصةً ، وهذا قائلٌ شعرًا
وخطبةً ، هكذا مثل المصنف^(٣) الْمَفْرَدُ الْمَوْدِيَّ معنى الجملة .

وَقَسَمَ أصحابنا الْمَفْرَدَ إلى مفرد في اللفظ لا في التقدير ، ومفرد في اللفظ
والتقدير ، فإن كان مفردًا في اللفظ لا في التقدير حُكي ؛ إذ هو جملة في الأصل ،
فحُكْمُهُ حكم الجملة الْمَصْرُوحِ بجزأها ، قال^(٤) :

إِذَا ذُقْتُ فَاهَا قُلْتُ : طَعَمْتُ مُدَامَةً مُعْتَقَةً مِمَّا تَحْيِيءُ بِهِ التَّجَرُّ

رُوي بنصب طَعَمَ ، فيكون من حكاية الجملة الْفَعْلِيَّةِ^(٥) ، [التقدير]^(٦) قُلْتُ :
ذُقْتُ طَعَمَ مُدَامَةٍ ، ورُوي برفعه ، فيكون من حكاية الجملة الْأَسْمِيَّةِ ، التقدير :
طَعَمُهُ طَعَمَ مُدَامَةٍ .

وإن كان مفردًا في اللفظ والتقدير : فإن كان مصدرًا عمل فيه النصب ،
وإن كان اسمًا للجملة عمل فيه ، قالوا : كالحق والباطل ، فتقول : قال فلانُ حقًا ،
وقال فلانُ باطلاً .

(١) سورة الأحزاب : ١٨ .

(٢) ألبيت في شرح التسهيل ٢ : ٩٤ .

(٣) شرح التسهيل ١ : ٩٤ .

(٤) تقدم في ٣ : ٣١٣ .

(٥) الْفَعْلِيَّةُ قلت ذُقْتُ طَعَمَ مُدَامَةٍ وروي برفعه فيكون من حكاية الجملة : سقط من ك .

(٦) التقدير : تمة يلتزم بها السياق .

وَأَخْتَلَفَ عَلَى مَاذَا يَنْتَصِبُ هَذَا : فَقِيلَ : إِنَّهُ نَعْتَ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ ، أَيْ :
قَوْلًا حَقًّا . وَقِيلَ : يَنْتَصِبُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ . وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ عَصْفُورٍ ^(١) وَابْنِ
الْضَائِعِ ، قَالَا : لِأَنَّ « الْحَقَّ » اسْمٌ جَامِدٌ ، وَالْوَصْفُ بِالْجَامِدِ لَا يَنْقَاسُ ، نَحْوُ :
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَجَرَ الرَّأْسِ ^(٢) . قَالَ ابْنُ الضَّائِعِ : « وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا
صَحِيحًا ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ هُوَ الْمَقُولُ ، فَهُوَ مَفْعُولٌ بِهِ صَحِيحٌ » . أَنْتَهَى .

[٣: ٣٣/١]

فَإِنْ قُلْتَ : إِذَا قُلْتَ / : قَالَ فَلَانُ شَعْرًا ، وَقَالَ خُطْبَةٌ ، وَنَحْوُهُمَا ، أَيْجُوزُ أَنْ
يَنْتَصِبَ اتِّصَابُ الْمَصَادِرِ النَّوْعِيَةِ ، نَحْوُ : رَجَعَ الْقَهْقَرَى ، وَقَعَدَ الْقَرْفُصَاءُ ، أَمْ
يَتَعَيَّنُ نَصْبُهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ ؟

قُلْتَ : يَظْهَرُ هَذَا الثَّانِي لِأَنَّهُ اسْمٌ لِلْجُمْلَةِ ، فَكَمَا أَنَّ الْجُمْلَةَ الْوَاقِعَةَ بَعْدَ
الْقَوْلِ - وَإِنْ كَانَتْ مُحْكِيَةً - هِيَ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ بِهِ ، فَكَذَلِكَ الْاسْمُ الَّذِي
بِمَعْنَاهَا - وَإِنْ كَانَ مَفْرَدًا - أُرِيدَ بِهِ مَجْرَدُ الْإِلْفِظِ ، وَهُوَ الَّذِي أَرَادَ الْمَصْنِفُ بِقَوْلِهِ
« وَالْمُرَادُ بِهِ مَجْرَدُ الْإِلْفِظِ » ، وَهُوَ الَّذِي لَا يَكُونُ اسْمًا لِلْجُمْلَةِ ، فَفِي نَصْبِهِ بِالْقَوْلِ
خِلَافٌ : مِنْهُمْ مَنْ أَجَازَهُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَهُ . وَاخْتَارَ الْمَصْنِفُ أَنْ يُنْصَبَ بِالْقَوْلِ ،
قَالَ : « كَقَوْلِكَ : قُلْتَ كَلِمَةً » ^(٣) . وَسَلَفَهُ فِي هَذَا الْقَوْلِ الْزَّجَاجِيُّ ^(٤)
وَالزَّمْخَشَرِيُّ ^(٥) وَابْنُ خُرُوفٍ ، وَجَعَلُوا مِنْ ذَلِكَ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿يَقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾ ^(٦) ،
وَلَوْ كَانَ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ لَقِيلَ : يَقُولُ لَهُ النَّاسُ إِبْرَاهِيمَ ، أَيْ ^(٧) : يُطْلَقُونَ عَلَيْهِ هَذَا
الْاسْمَ .

(١) شرح الجمل ٢ : ٤٦٢ ، وفيه القولان .

(٢) شرح الجمل ٢ : ٤٦٢ .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ٩٤ .

(٤) الجمل ص ٣٢٦ ، ٣٢٧ .

(٥) الكشف ٢ : ٥٧٦ - ٥٧٧ وعنه في شرح التسهيل ٢ : ٩٤ .

(٦) سورة الأنبياء : ٦٠ .

(٧) أي : سقط من ك .

وقال أَلزجاجي في الجمل: «وإنما قلنا^(١) أَلْبعضَ وأَلْكلَ مجازاً»^(٢). قال^(٣) أبن خروف^(٤): «نصب أَلْبعض وأَلْكل على تقدير: وإنما قلنا هاتين أَلْكلمتين؛ لأنك تقول: قلتُ كلمةً، كما تقول قلت قولاً، و«أَلقول» يقع على ما يفيد وما لا يفيد» انتهى. فعلى قول هؤلاء يُنصب أَللفظ بأَلقول ولا يُحكى.

وقال أبن عصفور^(٥): «وَأَلصحيح أنه يُحكى، ولا يجوز فيه غير أَلْحكاية». قال^(٦): «لأن أَلْحكاية إمّا أن ترجع إلى أَللفظ أو إلى أَلمعنى. باطل أن ترجع في مثل (قال زيدٌ عمرًا) إلى أَلمعنى؛ لأن عمرًا أسمٌ شخص، والأشخاص ليست من جنس أَلقول، فلم يبق إلا أن ترجع أَلْحكاية فيه إلى أَللفظ. وإذا كان كذلك فينبغي أن يحافظ على لفظ أَلتكلم - يريد من رفع أو نصب أو خفض - ولا يغير.

وأيضًا فإن هذه أَلفردات إنما تُحكى من كلام أَلتكلم بها، وباطل أن يتكلم بأَلفردات من غير أن يلفظ بها في جملة، فإذا ثبت أنها مقتطعات من جمل فينبغي أن تعامل معاملة أَلجمل، وبذلك ورد أَلسمع، قال:

إذا ذُقتُ فإِذا قلتُ : طَعْمٌ مُدَامَةٌ

وعلى هذا ينبغي أن يُحمل قوله تعالى ﴿يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾ على تقدير: يُقال له يا إبراهيم، فحكى. ومن رأى أَلإعراب^(٧) في أَلفرد يحمل إبراهيم على أنه مرفوع^(٨) يُقالُ، انتهى.

(١) وإنما قلنا ... على تقدير: سقط من ن.

(٢) أَلجمل ص ٢٤.

(٣) قال أبن خروف ... أو أَلمنطلق عمرو: سقط من ك، ف.

(٤) شرح جمل أَلزجاجي له ص ١٠٤ [رسالة].

(٥) شرح أَلجمل ٢: ٤٦٢.

(٦) شرح أَلجمل ٢: ٤٦٢ - ٤٦٣. وهذا أَلنص يلي أَلنص أَلسابق بدون فاصل.

(٧) ن، ح: ومن رأى أن أَلإعراب. وأَلتصويب من شرح أَلجمل.

(٨) ح، وشرح أَلجمل: على أنه مفعول مرفوع.

وقال ابن عصفور أيضاً: «يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَنَادًى مَحذُوفًا مِنْهُ حَرْفُ الْإِثْنَاءِ، وَأَنْ يَكُونَ خَيْرَ مَبْتَدَأٍ مُضْمَرٍ، تَقْدِيرُهُ: أَنْتَ إِبْرَاهِيمُ. وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ يَكُونُ مَفْعُولًا لِلْقَوْلِ كَحَقِّ وَبَاطِلٍ. وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالْإِهْمَالِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدِّمَهُ عَامِلٌ يَوْثُرُ فِي لَفْظِهِ، إِذْ أَلْقَوْا لَا يَوْثُرُ إِلَّا فِي الْمَفْرَدِ الْمُتَضَمِّنِ لِمَعْنَى الْجُمْلَةِ نَحْوِ حَقٍّ وَبَاطِلٍ، فَلَمَّا لَمْ يَتَقَدِّمَ عَلَيْهِ مَا يَوْثُرُ فِيهِ بَقِيَ مَهْمَلًا، وَالْمَهْمَلُ إِذَا ضُمَّ إِلَى غَيْرِهِ أَرْتَفَعَ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ: وَاحِدٌ، وَاثْنَانِ، وَبَرْعٍ (وَاحِدٌ) إِذَا عَدُّوا، وَلَمْ يُدْخِلُوا عَامِلًا فِي الْإِلْفِظِ وَلَا فِي التَّقْدِيرِ، وَعَظَفُوا بَعْضَ أَسْمَاءِ أَلْعَدَدِ عَلَى بَعْضٍ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَعْلَمِ. وَالْأَصَحُّحُ أَنَّ الْمَفْرَدَ الَّذِي لَا يَقَعُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى عَلَى الْجُمْلَةِ لَا يَقَعُ بَعْدَ الْقَوْلِ إِلَّا عَلَى إِضْمَارٍ حَتَّى يَكُونَ جُمْلَةً» أَنْتَهَى.

وَالَّذِي يَتَقَضِيهِ النَّظَرُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ بَعْدَ الْقَوْلِ الْإِلْفِظُ الْمَفْرَدُ الَّذِي لَا يُوْدِي مَعْنَى الْجُمْلَةِ، وَلَا يَكُونُ مُصَدَّرًا، وَلَا يَكُونُ مُقْتَطَعًا مِنْ جُمْلَةٍ، وَلَا يَوْجَدُ فِي كَلَامِهِمْ^(١): قَالَ زَيْدٌ عَمْرًا، وَلَا: قَالَ فَلَانٌ ضَرْبَ، مِنْ غَيْرِ إِسْنَادٍ، وَلَا: قَالَ فَلَانٌ لَيْتَ، وَإِنَّمَا يَقَعُ الْقَوْلُ فِي كَلَامِهِمْ لِحِكَايَةِ الْجُمْلِ، وَأَمَّا ﴿يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾ فَقَدْ ذَكَرَ تَأْوِيلَهُ، فَلَيْسَ مِنْ قَبِيلِ: قَالَ فَلَانٌ عَمْرًا.

وَإِذَا حَكَيْتَ الْجُمْلَةَ فَالْأَصْلُ أَنْ تَحْكِيَ كَمَا سَمِعْتَ لَفْظَ الْجُمْلَةِ، فَإِذَا قَالَ زَيْدٌ: عَمْرُو مَنْطَلِقٌ، أَوْ: أَنْطَلَقْتُ، قُلْتَ: قَالَ زَيْدٌ عَمْرُو مَنْطَلِقٌ، أَوْ: قَالَ زَيْدٌ أَنْطَلَقْتُ. وَيَجُوزُ أَنْ تَحْكِيَ عَلَى الْمَعْنَى بِإِجْمَاعٍ، فَتَقُولَ: قَالَ زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ عَمْرُو، أَوْ الْمَنْطَلِقُ عَمْرُو.

فَإِنْ كَانَتْ الْجُمْلَةُ مَلْحُونَةً حَكَيْتَهَا عَلَى الْمَعْنَى بِإِجْمَاعٍ^(٢)، فَتَقُولَ فِي قَوْلِ زَيْدٍ: «عَمْرُو قَائِمٌ، وَقَامَ عَمْرُو»، بِخَفْضِ عَمْرُو: «قَالَ زَيْدٌ^(٣): عَمْرُو قَائِمٌ،

(١) ح: فلا يكون من كلامهم.

(٢) بإجماع: سقط من ك.

(٣) ح: قال عمرو زيد قائم.

وقامَ عمرو، بالرفع^(١)»

وآختلفوا في الحكاية على اللفظ أتجوز أم لا ، وصحح ابن عصفور أنها لا تجوز ، قال^(٢) : « لأهم إذا كانوا يحكون الجملة المعربة على المعنى فينبغي أن يلتزموا حكاية الجملة المملحونة على المعنى » انتهى .

وإذا حكيتَ كلامَ متكلمٍ عن نفسه بنحو « أنطلقتُ » فلكَ أن تحكيه بلفظه^(٣) من غير تغيير ، فتقول : قال فلانُ أنطلقتُ ، ويجوز أن تقول : قال فلانُ أنطلقَ ، أو إنه أنطلقَ ، أو هو منطلق ، كل هذا جائز .

وقوله وإلحاقه في العملِ بِالظَّنِّ مطلقاً لغة سليمة هذه اللغة حكاها أبو الخطاب ، قال س^(٤) : « وزعم أبو الخطاب - وسأله عنه غير مرة - أن ناساً يوثق بعربيتهم - وهم بنو سليم - يجعلون بابَ قُلْتُ أَجْمَعَ مثلَ طَنَنْتُ » . وعلى هذه اللغة يُروى قول امرئ القيس^(٥) :

إِذَا مَا جَرَى شَأْوَيْنِ ، وَابْتَلَّ عِطْفُهُ تَقُولُ هَزِيرَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثَابِ
وقوله وَيَخْصُ أَكْثَرُ الْعَرَبِ هَذَا الْإِلْحَاقَ يَعْنِي بِالْإِلْحَاقِ الْإِلْحَاقَ فِي الْعَمَلِ بِالظَّنِّ .

وقوله بمضارع احتراز من الماضي ، نحو : أَقُلْتَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، فلا يجوز فيه إلا الحكاية . وذهب السيرافي^(٦) إلى جواز إعمال الماضي بياقي شروط المضارع ،

(١) بالرفع : سقط من ك .

(٢) شرح الجمل ٢ : ٤٦١ .

(٣) بلفظه : ليس في ك .

(٤) الكتاب ١ : ١٢٤ .

(٥) ديوانه ص ٤٩ . يصف فرساً . هزير الريح : صوتها . والأثاب : شجر يشبه الأثل ، يشتدُّ صوت الريح فيه .

(٦) كذا ! وهو قد حكاه عن بعض العرب . شرح الكتاب ٣ : ٢٤٠ .

فأجاز: أَقُلْتَ زَيْدًا مُنْطَلِقًا . و«س» لم يستثنِ إِلَّا أَتَقُولُ^(١) ، فيظهر منه اختصاصه بالمضارع ، وعلى كونه شرطًا أخذه النحويون ، فَإِنْ سُمِعَ مِنْ / كلامهم ذَلِكَ فِي الْمَاضِي كَانَ حُجَّةً لِلْسِرَافِي ، وَإِلَّا فَلَا يَجُوز .

وَأَحْتَرَزَ أَيْضًا مِنَ الْأَمْرِ ، فَإِذَا قُلْتَ « قُلْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » فَلَا يَجُوزُ فِيهِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ^(٢) إِلَّا الْحِكَايَةُ . وَزَعَمَ الْكَوْفِيُّونَ أَنَّ الْأَمْرَ مِنَ الْقَوْلِ لِلْمُخَاطَبِ يَجْرِي مَجْرَى الظَّنِّ فِي غَيْرِ لُغَةِ بَنِي سُلَيْمٍ^(٣) ، كَمَا يُجْرُونَ الْمَضَارِعَ مِنْهُ مُجْرَى الظَّنِّ إِذَا اجْتَمَعَتِ الشُّرُوطُ الَّتِي تَكُونُ فِي الْمَضَارِعِ ، وَأَنْشَدُوا^(٤) :

إِنْ سُلَيْمِي مَنْ تُنَازِعُ لَبَّهُ وَمَنْ يُنَازِعُهَا فَقُلُّهُ قَدْ خُلِجَ
أَي : فَظُنُّهُ قَدْ خُلِجَ ، فَإِذَا اسْتَقْبَلُوهُ بِ« إِنْ » كَسَرُوهَا كَمَا يَكْسِرُونَهَا بَعْدَ الْقَوْلِ ، وَهَذَا لَا يَعْرِفُهُ الْبَصْرِيُّونَ .

وَقَالَ الْفَرَّاءُ : لَمْ أَرِ الْعَرَبَ أَوْقَعْتَ الْقَوْلَ بِالْكَنْصِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْفِعْلِ إِلَّا فِي الْكَنَاءِ ، خَاطَبْتَ بِهَا أَوْ أَمَرْتَ ، فَإِنَّمَا يَقُولُونَ : أَتَقُولُ زَيْدًا ذَاهِبًا .

وَقَالَ صَاحِبُ الْكَلْبَابِ^(٥) : « لِلْعَرَبِ فِيهِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ : إِعْمَالُهُ مُطْلَقًا ، إِعْمَالُهُ بِشَرطِ الْخُطَابِ ، إِعْمَالُهُ بِالْشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ » .

وَقَدْ تَأَوَّلَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا قَوْلَهُ « فَقُلُّهُ قَدْ خُلِجَ » عَلَى أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي « فَقُلُّهُ » مَرْفُوعًا ، وَالْأَصْلُ : هُوَ ، فَسَكَنْتَ الْوَاوَ ، فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ بَقِيَّةَ سَاكِنَةٍ إِنْ كَانَ رُويَ بِالْكَسْكَونِ ، فَيَكُونُ نَظِيرُ قَوْلِهِ^(٦) :

(١) الْكِتَابُ ١ : ١٢٢ .

(٢) عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ : سَقَطَ مِنْ ن .

(٣) ك : تَمِيم . وَكَذَا أَسْفَلَ « سَلِيم » فِي ن .

(٤) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ . وَقَدْ أَنْشَدَ عَجْزُهُ فِي الْكَارْتِشَافِ ٤ : ٢١٢٧ . وَآخِرُهُ فِيهِ : فَلَجَ .

(٥) هُوَ الْعَكْكَيرِيُّ . الْكَلْبَابُ فِي عِلَلِ الْبَنَاءِ وَالْإِعْرَابِ ١ : ٢٥٢ بِإِخْتِصَارٍ .

(٦) تَقَدَّمَ فِي ٢ : ٢٠٤ .

وَهُوَ غَيْثٌ لَنَا فِي كُلِّ عَامٍ يَلُودُ بِهِ الْمُخَوَّلُ وَالْعَدَمُ
أَوْ حُذِفَتْ بَعْدَ الْسَكُونِ إِنْ كَانَ رُويَ كَذَلِكَ ، فَيَكُونُ مِثْلَ قَوْلِهِ ^(١) :
فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلُهُ قَالَ قَائِلٌ

وقوله الْمُخَاطَبُ احتراز من أن يكون المضارع مسنداً لغائب ظاهر أو
مضمر، أو متكلم، نحو : أيقول زيدٌ عمروٌ منطلقٌ ، وزيدٌ أيقولُ عمروٌ منطلقٌ ،
وأقولُ زيدٌ منطلقٌ ^(٢) ، فهذا ليس فيه على لغة غير سليم إلا الحكاية .

وقوله الْحَاضِرُ يعني أن يكون مقصوداً به الحال ، هكذا فسر المصنفُ هذا
الشرط ، ولم يذكره غيره فيما أعلم ، وإنما قالوا : يُشترط فيه المضارع - والمضارع
يكون ^(٣) للحال وللمستقبل - ولم يقولوا : شرط المضارع أن يكون للحال ، بل
أظهر من حيث شرط الاستفهام أنه يكون مستقبلاً ؛ ألا ترى إلى قوله ^(٤) :

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ أَلْدَارَ تَجْمَعُنَا
فليس المعنى على الاستفهام عن ظنه في الحال أن الدار تجمعهم وأحبابه ،
وإنما هو استفهام عن وقوع ظنه لا استفهام عن الظن في الحال .

وقوله بَعْدَ اسْتِفْهَامٍ هو أعمُّ من أن يكون بالهمزة أو بغيرها من أدوات
الاستفهام، نحو: أتقولُ زيداً منطلقاً ، حكى الكسائي أنه سَمِعَ أعرابياً يقول: أتقولُ

(١) عجز ألبيت : لَمَنْ جَمَلَ رِخْوُ الْمَلَاطِ نَجِيبٌ . وهو للعَجَّير السِّلُولِي كما في شرح أبيات
سبويه ١ : ٣٣١ - ٣٣٥ . وَذَهَبَ الْغَنَدَجَانِي إِلَى أَنَّهُ لِلْمَخْلَبِ أَهْلِي ، وَأَنَّ أَلْبَيْتَ مِنْ
قَصِيدَةِ لَامِيَّةٍ ، وَآخِرُهُ ذَلُولٌ . فرحة الأديب ص ٧٨ - ٧٩ . وأنظر الكتاب ١ : ٣٢
[الْحَاشِيَّة] وَالْقَوَائِي لِلْأَخْفَشِ ص ٤٦ - ٤٧ وَالْخَزَانَةُ ٥ : ٢٥٧ - ٢٦٤ [الشاهد ٣٨٠] .

يشري : يبيع . وَالْمَلَاطُ : الْجَنْبُ . وَرِخْوُ الْمَلَاطِ : سَهْلُهُ وَأَمْلَسُهُ .

(٢) وزيدٌ أيقولُ عمروٌ منطلقٌ وَأقولُ زيدٌ منطلقٌ : ليس في ك . وهو في ح كما يلي : وزيدٌ
أيقولُ عمروٌ أنطلقُ وَأقولُ زيدٌ منطلقُ .

(٣) والمضارع يكون للحال وللمستقبل ولم يقولوا شرط المضارع : ليس في ك .

(٤) هو عمر بن أبي ربيعة . ديوانه ص ٤٠٢ وَالْكِتَابُ ١ : ١٢٤ .

للعميان عقلاً ، يقول : أَظُنُّ لَهُمَ عَقْلاً ، ومنه قول عمرو بن معدِي كَرِب^(١) :
/عَلَامَ تَقُولُ الْرُمَحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتْ
في رواية من نَصَب الرُمَح ، وقال الآخر^(٢) :

مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الْرَوَاسِمَا يُذْنِنِ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا
وقوله متصل يعني أن أداة الاستفهام متصل «تقول» .

وقوله أو منفصل بظرف أو جارٍ ومجرور ، أو أحد المفعولين مثال انفصاله
بظرف قول الشاعر^(٣) :

أَبْعَدَ بُعْدٍ تَقُولُ الْدَارَ جَامِعَةً شَمَلِي بِهِمْ أَمْ دَوَامَ الْبُعْدِ مَحْتُومَا
ومثال الفصل بالجار والمجرور قولك : أفي الدار تقول زيداً قائماً . ومثاله
بأحد المفعولين قول الشاعر^(٤) :

أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُو أَيْكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا
وظاهر قول المصنف أنه لا يجوز الفصل إلا بأحد ما ذكر ، وذكر غيره أنه
يشترط ألا يفصل بين أداة الاستفهام وبين الفعل بأجنبي ، قال : «وَأَعْنِي بِالْأَجْنَبِيِّ

(١) هو عمرو بن معدِي كَرِب . شعره ص ٧٢ والحماسة ١ : ٩٩ وشرح أبيات الغني ٣ : ٢٣٦ - ٢٤١ [٢٢٤] .

(٢) هو هُذْبَةُ بْنُ خَشْرَمٍ الْعُدْرِي كما في الشعر والشعراء ص ٦٩١ . القلص : جمع قُلُوص ، وهي ألفتية من الإبل . والرواسم : التي تؤثر في الأرض من شدة وطئها .

(٣) البيت في تخلص الشواهد ص ٤٥٧ وشرح أبيات الغني ٨ : ١٠٧ [٩٣٣] . الشمل : نظام الحال وأتساقه .

(٤) نسب البيت للكُمَيْت في الكتاب ١ : ١٢٣ وشرح أبياته ١ : ١٣١ - ١٣٢ وتخلص الشواهد ص ٤٥٧ ، ٤٦٥ والخزانة ٩ : ١٨٣ - ١٨٦ [٧٢٢] . وهو بيت مفرد في ديوانه ص ٣٩٥ ، وكلام البغدادي في الخزانة ٩ : ١٨٦ و ١ : ١٧٩ [٢٤] يدل على أنه من نونيته المشهورة ، وفيها بيت شبيه به . الديوان ص ٤٨٢ وشرح هاشميته ص ٣٠٩ .

ما ليس معمولاً للفعل، فإن كان معمولاً للقول ظرفاً أو غير ظرف لم يُعتدَّ بفصله، وأجري القول مجرى الظن . فعلى هذا يجوز أن يُفصل بينهما بالحال إذا كانت معمولة للفعل ، نحو قولك : أُمَجِّدُكَ تقولُ هُنْدًا راحلةً ، يجعل مُجِدًّا حالاً من الضمير المستكن في أَتَقُولُ . فإن كان الفصل بأجنبي - وهو ما ليس يكون معمولاً للفعل - نحو قولك : أَأَنْتَ تقولُ زيدٌ منطلقٌ ، لم يجز إجراؤه في لغتهم مجرى الظن لفصلك بين الأداة والفعل بأجنبي منه لأنه ليس معمولاً له ، وهذا على^(١) مذهب س^(٢) والأخفش، لا يجوز فيه عندهما إلا الرفع على الحكاية .

وذهب الكوفيون وسائر البصريين إلى جواز النصب ، ولم يعتدوا بالضمير فاصلاً .

قيل : ووجه قول من لم يعتدَّ^(٣) هذا الفصل هو أن همزة الاستفهام تطلب الفعل ، فـ «أَنْتَ» فاعل بفعل مضمر ، وذلك الفعل واقع على الآسمين^(٤) ، فينصبهما .

وهذا ليس بجيد لأنَّ الحكم إنما هو للفعل الملفوظ به ، وذلك الفعل المقدَّر لا حكم له إلا العمل في الآسم المشتغل عنه خاصة ، وما عدا ذلك من الأحكام والعمل فيما عداه من معمولات لهذا الظاهر ، فـ «أَنْتَ» في هذه المسألة محمول على إضمار الفعل ، غير أنَّ العمل في المفعولين للظاهر ، وهو لم اتصل به أداة الاستفهام ، فلا ينبغي أن يعمل عمل الظن في الآسمين .

فرع : إذا فصلت بينهما معمول معمول لهما ، نحو : أَهْنَدُكَ تقولُ زيداً ضارباً ، / فالذي تقتضيه الأصول جواز الأعمال ؛ لأنه كما جاز الفصل بالمعمول

[٣٤ : ٣/ب]

(١) على : ليس في ك .

(٢) الكتاب ١ : ١٢٣ .

(٣) في المخطوطات : يلتفت .

(٤) ن : واقع بين ضميرين على الآسمين .

يجوز ألفصل بمعمول المعمول .

وقد نَقَصَ المصنفَ والنحويين شرط آخر ، ثَبَّهَ عليه أبو زيد السُّهيلي ، فقال : « يعود القول بمعنى الظن بأربعة شرائط ، ذكر النحاة منها ثلاثة ، والرابعة تدلُّ عليه أصولهم مع استقراء كلام العرب : الأولى أن يكون الفعل لمخاطب ^(١) . الثانية أن يكون مضارعاً . الثالثة أن يكون مستفهماً عنه بأي حرف كان من حروف الاستفهام . الرابعة ألا يُعَدَّى الفعل بالكلام ، نحو : أتقولُ لزيد عمرو منطلقاً؛ لأنك إذا عَدَيْتَه بالكلام بُعدَ عن معنى الظن ، ولم يكن ^(٢) إلا قولاً مسموعاً؛ لأنَّ الظن من أفعال القلب » انتهى كلامه . ولم يشترط ألا يفصل بما ذكر ، ولعله على مذهب من لا يعتبر ألفصل البتة .

فرع : إذا جاءت « إن » بعد القول ^(٣) فالذي يقتضيه قياس مَنْ أعمله إعمال الظن أن يفتحها كما يفتحها بعد الظن . ومن أجاز الحكاية بعد القول يكسرها كما يكسرها بعد القول عارياً من شروط الإعمال .

وآختلف نقل النحاة عن العرب في ذلك :

فحكى البصريون أن القول إذا أُجري مُجرى الظن فتحت « أن » بعده في لغة بني سليم وغيرهم .

وحكى الكوفيون أنها تفتح في لغة سليم ، وتُكسر في لغة غيرهم . قال ألفراء : ليس يفتح أن من العرب في أثناء إلا بنو سليم . وأحتج بقراءة ألفراء ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ^(٤) .

(١) ك ، ن : مخاطباً .

(٢) زيد هنا في ن : يذكر . ح : ولم يذكر .

(٣) ك : أتقول . وكذا في الموضع التالي .

(٤) سورة البقرة: ١٤٠ . هذه قراءة ابن عامر وحزمة وألكساني وحفص عن عاصم . وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو ﴿ يقولون ﴾ بآليات . السبعة ص ١٧١ .

ووجه ما حكاه البصريون أنه لما أُجري مُجرى الظن في نصب ألبتداء والخبر أُجري مُجراه في فتح أن . ووجه ما حكاه الكوفيون أن القول لا يُجرى مُجرى الظن على الإطلاق إلا في لغة بني سليم ، فإنهم لا يشترطون فيه شرطاً ، فلما استحكم إجراؤه مُجرى الظن في لغتهم فُتحت أن كما تُفتح مع الظن ، وأما غيرهم من العرب فلا يُجرونه مُجرى الظن إلا بشروط ، فلم يستحكم في لغتهم إجراؤه مُجرى الظن ، فلم يفتحوا إن بعده كما فتحوها بعد الظن ؛ لأنها حرف استئناف وأتداء ، فلم يَقوَ على فتحها إلا الظن أو إجراؤه مُجراه كاملاً بلا شرط كـ«حَسِبَ».

وآختلف النحويون في القول الذي أُجري في العمل مُجرى الظن ، هل أُجري مُجراه في العمل خاصة أم في العمل والمعنى معاً :

فذهب الجمهور إلى أنه لا يعمل عمل الظن حتى يُضْمَنَ معنى الظن في اللغة السُّلمية وغيرها ، فإن لم يُضْمَنَ معنى الظن لم يعمل أصلاً ، ولا تُفتح إن بعده ، وهذا اختيار أبي الفتح ^(١) . ويدلُّ على اشتراط أن يكون المعنى على الظن أن غير بني سليم اشتراطوا تلك الشروط في إعماله لتقويتها معنى الظن فيها ؛ ألا ترى أن الأستفهام يَقْوَى معه معنى الظن من جهة أن الأستفهام لا يكون إلا عن مضمون / [٣: ٣٥] لا عن معلوم . وكذلك المستقبل ^(٢) ، وقوعه مضمون لا مقطوع به ، بخلاف الماضي ، وكذلك الخطاب أيضاً ، يَقْوَى معنى الظن ، وذلك أن الإنسان أكثر ما يستفهم عن ظنه لا عن ظن غيره . والدليل على أن القول أُشرب معنى الظن - وإن لم تكن فيه الشروط ، وذلك في اللغة السُّلمية - قول الخطيئة ^(٣) :

(١) ألتنبه على شرح مشكلات الحماسة ص ٦٢ - ٦٣ [رسالة] .

(٢) وكذلك المستقبل وقوعه مضمون لا مقطوع به بخلاف الماضي : ليس في ك .

(٣) ألبيت مطلع قصيدة في ديوانه ص ٣٦٦ . وهو له في إيضاح الشعر ص ٤٩٨ . آيب : آتهم ليلاً . وآولية : أبردعة تحت أرحل . وعنه : يعني بعيره . وآهجر : آهاجرة .

إِذَا قُلْتُ أَنِّي آيِبٌ أَهْلَ بَلَدَةٍ حَطَطْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ
أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى : إِذَا قَدَّرْتُ أَوْ ظَنَنْتُ .

وزعم بعض النحويين أنَّ القول قد يُجرى مُجرى الظن في العمل وإن لم
يُضْمَنَّ معناه . وأستدلُّ على ذلك بقول الشاعر ^(١) :

قَالَتْ وَكَتُّ رَجُلًا فَطِينًا هَذَا - وَرَبُّ الْبَيْتِ - إِسْرَائِينَا

فليس المعنى على ظننتُ ؛ لأنَّ هذه المرأة المُخَبَّر عنها رأت عند هذا الشاعر
ضُبًّا ، فقالت : هذا إسرائيلي ؛ لأنها تعتقد في الضُّباب أنها من مسوخ بني إسرائيل ،
وقولها ذلك ليس عن ظنٍّ منها ، وإنما هو عن اعتقاد اعتقدته ، وقطعت به . وإلى
هذا المذهب ذهب الأعلام وأبو الحسن بن خروف ، واختاره صاحب البسيط .

قال ابن عصفور : « ولا حجة في ذلك لاحتمال أن يكون القول في البيت
غير مُجرى مُجرى الظن في العمل ، بل يكون « هذا » مبتدأ ، و« إسرائيلي » على
تقدير مضاف محذوف ، هو الخبر ، أي : مسخٌ إسرائيلي ، فحذف المضاف ، ولم
يُقم المضاف إليه مقامه في الإعراب ، على حدِّ قراءة مَنْ قرأ ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ
الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾ ^(٢) بخفض ﴿ الْآخِرَةَ ﴾ .

وقد يمكن أن يكون أراد بـ« قالت » ظننتُ ، وكأنها لما قالت « هذا إسرائيلي »
معتقدة أنَّ الضُّباب من مسوخ بني إسرائيل ، ولم يكن اعتقادها ذلك عن دليل
قاطع - جعل ما اعتقدته من ذلك ظنًّا منها » انتهى .

وعلى إعمال « قالت » في الآسمين أنشد المصنف ^(٣) هذا البيت على لغة بني
سُلَيْم . وإسرائيل لغة في إسرائيل .

(١) الأمامي ٢ : ٤٤ وإيضاح الشعر ص ١٦٩ وفيه تحريجه .

(٢) سورة الأنفال : ٦٧ . وهذه قراءة ابن جَمَّاز . أحتسب ١ : ٢٨١ .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ٩٥ .

وقوله فَإِنْ عُدِمَ شرطٌ رُجِعَ إِلَى الْحِكَايَةِ تقدم تبين ذلك .

وقوله وَتَجَوُّزُ إِنْ لَمْ يُعْدَمِ أَي : تجوز الحكاية بعد « أَتَقُولُ » وَإِنْ كَانَتْ الشروط كلها موجودة ، فليس إعمالها إعمال الظن واجباً ، بل جائز ، فتقول : أَتَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ . وكذلك في لغة سُلَيْمٍ ، ليس العمل إعمال الظن عندهم واجباً ، بل جائز ، وأنشدوا بالوجهين قولَ الشاعر ^(١) :

عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي
وقوله ^(٢) :

..... تَقُولُ هَزِيئُ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَنْتَابِ

فالحكاية مراعاة للأصل ، والعمل لما شابه من الظن ، وعلى الحكاية قراءة مَنْ قَرَأَ بِالنَّاءِ ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ^(٣) ، و« أَمْ » بمعنى بَلْ وألهمزة ، المعنى : بل أَتَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ . وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ بِالْيَاءِ فَقَدْ فَاتَ / شرط من شروط إعمالها إعمال الظن ، وهو الخطأ ، فلا يجوز فتح إِنْ فيه إلا على لغة سُلَيْمٍ .

[٣ : ٣٥ ب]

ص : وَلَا يُلْحَقُ فِي الْحِكَايَةِ بِالْقَوْلِ مَا فِي مَعْنَاهُ ، بَلْ يُنَوَى مَعَهُ الْقَوْلُ ، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ . وَقَدْ يُضَافُ « قَوْلٌ » وَ« قَائِلٌ » إِلَى الْكَلَامِ الْمَحْكِيِّ . وَقَدْ يُغْنِي الْقَوْلُ فِي صِلَةٍ وَغَيْرِهَا عَنِ الْمَحْكِيِّ لظهوره ، وَالْعَكْسُ كَثِيرٌ .

وَإِنْ تَعَلَّقَ بِالْقَوْلِ مُفْرَدٌ لَا يُوَدِّي مَعْنَى جُمْلَةٍ ، وَلَا يُرَادُّ بِهِ مَجْرَدُ الْلفظِ - حِكْمِي مُقَدَّرًا مَعَهُ مَا هُوَ بِهِ جُمْلَةٌ ، وَكَذَا إِنْ تَعَلَّقَ بِغَيْرِ الْقَوْلِ .

(١) تقدم قريباً .

(٢) تقدم قريباً .

(٣) سورة البقرة : ١٤٠ . وقد تقدم تخريجها قريباً .

ش : الذي في معنى القول هو النداء والدعاء ونحوهما ، فإذا وقعت بعد ناديت أو دعوت أو وصيت أو قرأت جملة فلا تُحكي بهذه ، بل يُضمَرُ القول بعد الفعل ، نحو ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزَلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا﴾^(١) ، ﴿فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ﴾^(٢) ، ﴿دَعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَنُ أَنتِمْ أَنْجِيْتَنَا﴾^(٣) ، ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رُبُّكَ﴾^(٤) ، وأنشد الفراء^(٥) :

إِنِّي سَأُبْدِي لَكَ فِيمَا أُبْدِي لِي شَجَانٍ : شَجْنٌ فِي نَجْدٍ

وَشَجْنٌ لِي فِي بِلَادِ أَهْنَدٍ .

فهذه المواضع ونحوها مَحْكِيَةٌ عند البصريين بقول محذوف ، أي : فقال يا بُنَيَّ ، وقال لَنُهْلِكَنَّ ، وقالوا لَنُ أَنْجِيْتَنَا ، وقالوا لِيَقْضِ ، وأقول لِي شَجَانٍ .

قال المصنف^(٦) : « وهو الصحيح لأن حذف القول استغناء عنه بالقول مُجْمَعٌ عليه في غير محلّ التّزاع كقوله ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾^(٧) ، أي : فيقال ، فحذف للدلالة المعنى عليه ، فحذفه في محلّ التّزاع أولى لأنه مدلول به عليه بدلتين : معنوية ، ولفظية . وأيضاً بقاء المحكي وحذف القول نظير بقاء المفعول وحذف الفعل ، وذلك في الكلام كثير^(٨) ، فيلحق^(٩) به أنظير . وأيضاً فقد جاء القول مصرّحاً به ، فدلّ على صحة التقدير عند عدم التصريح ، نحو قوله ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَاهُمْ قَالُوا

(١) سورة هود : ٤٢ .

(٢) سورة إبراهيم : ١٣ .

(٣) سورة يونس : ٢٢ .

(٤) سورة الزخرف : ٧٧ .

(٥) أكرحز في الموشى ص ١١٧ وشرح التسهيل ٢ : ٩٧ واللسان (شجن) وديوان الأصبغة ص ٢١ . الشجن : هوى النفس . وروي : في بلاد ألسند .

(٦) شرح التسهيل ٢ : ٩٦ - ٩٧ .

(٧) سورة آل عمران : ١٠٦ .

(٨) كثير : ليس في ك ، ن .

(٩) ك : فيلحق .

مَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ ﴿١﴾ ، ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ ﴿٢﴾﴾ ، ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا﴾
قَالَ رَبِّ ﴿٣﴾﴾ « انتهى .

وقوله «وأيضاً بقاء المحكي وحذف القول نظير بقاء المفعول وحذف الفعل»
ليس نظيراً ، بل هو منه لأن المحكي هو مفعول ، فكان الأجدود أن يقول : وإبقاء
المحكي وحذف الفعل ^(٤) من باب بقاء المفعول وحذف الفعل .

والذي يظهر أن قول الكوفيين أرجح لأنه ليس فيه إضمار ، ولأنه يكون في
ألفعل تكرار ؛ لأنه يؤدّي إلى صدور نداء ^(٥) وقول ، ودعاء وقول ، ووحي وقول ،
ونفس النداء والدعاء والوحي هو معنى ^(٦) القول ، فقد حصل التكرار وإن لم يكن
تكرار ، فيلزم أن يكون ما يُؤدي به وما دُعي به وما أُوحي محذوفاً ^(٧) ، وأنت ترى
مَصَّبَ النداء / على قوله ﴿يَا بُنَيَّ أَرَبِّ ﴿٨﴾﴾ ، وَمَصَّبَ الوحي على ﴿لَنَهْلِكَنَّ ﴿٩﴾﴾ ،
وَمَصَّبَ الدعاء على ﴿لَنُحْيِيَنَّ ﴿١٠﴾﴾ ، لا على غيرها ، فينبغي أن يعتد فيها أن
أجمل معمولة لها إذ هي محكية بها . وأما حيث صُرِّح بالقول بعد هذه الأفعال
وشبهها فيضطر إذ ذاك إلى جعل أجمل محكية بالقول ، وينبغي أن يُعتقد أن تلك
الأفعال معمولاتها محذوفة ، وأن مَصَّبَهَا غير مَصَّبَ القول ؛ لئلا يلزم من ذلك
تكرار الفعل .

وأيضاً فإن تلك الأفعال هي أخص من مطلق القول ، فلا يكون القول
مفسراً لها . والذي يدل على عدم الإضمار أن « أن » التفسيرية جاءت بعد هذه

(١) سورة الأعراف : ٤٨ .

(٢) سورة هود : ٤٥ .

(٣) سورة مريم : ٣ .

(٤) ن : القول .

(٥) نداء : ليس في ك .

(٦) ن ، ح : في معنى .

(٧) في النسخ كلها : محذوف .

الافعال، نحو قوله ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا﴾^(١)، ولو كان القول مضمراً كما جيء به «أن» التفسيرية؛ لأنها لا تأتي بعد القول، ولكنه لما كان لهذه الأفعال اعتباران :

أحدهما : مراعاة دلالتها أولاً - وهي أنها لا تدل على مطلق القول - أحتيج إذ ذاك إلى تفسير ، فجاء بعدها به « أن » المفسرة لذلك الفعل^(٢) .

والثاني : شبهها بالقول من حيث هي قول مخصوص ، أُجريت مجرى القول ، فحكى بها .

وإلى اختيار مذهب الكوفيين ذهب ابن عصفور ، قال : « وقد يُجرى مجرى القول ، فتحكى بعده الجمل (رأيتُ وسمعتُ) وكل فعل معناه القول ، نحو قرأتُ ودعوتُ وناديتُ ، ومنه ﴿ فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَأَنْتَصِرُ ﴾^(٣) ، بكسر (إني) ، وكذلك تقول : قرأتُ بالحمد لله رب العالمين ، ومنه قول الشاعر^(٤) :

تَنَادَوْا بِـ « الرِّحِيلُ غَدًا » وفي تَرْحَالِهِمْ نَفْسِي
برفع الرِّحِيل ، ومنه بيت ذي الرمة^(٥) :

سَمِعْتُ « النَّاسُ يَتَجَعُّونَ غَيْثًا »^(٦)

وما قاله ابن عصفور هو اختيار ابن الضائع وقوله ، قال وقد ذكر أن سَمِعْتُ ورأيتُ يحكى بهما ، قال : « ويجري مجراه كل فعل معناه القول ، كقرأتُ

(١) سورة مريم : ١١ .

(٢) ك : بأن المفسرة ما ذلك الفعل . ح : بأن المفسرة لا ذلك الفعل .

(٣) سورة القمر : ١٠ . وكسر همزة إن قراءة ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر والأعمش وزيد بن علي، ورويت عن عاصم . إعراب القرآن للنحاس ٣ : ٢٨٨ والبحر ٨ : ١٧٥ .

(٤) ألبيت في المختضب ٢ : ٣٥ وسر الصناعة ص ٢٣٢ والخزانة ٩ : ١٨٢ - ١٨٣ [٧٢١] .

(٥) تقدم في ص ٤٦ .

(٦) شرح الجمل ٢ : ٤٦٤ .

وَدَعَوْتُ وَنَادَيْتُ ، قَالَ تَعَالَى ﴿فَدَعَا رَبُّهُ إِنِّي مَغْلُوبٌ﴾ ، فِيمَنْ كَسَرَ إِنَّ ، وَتَقُولُ :
قَرَأْتُ الْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَبِالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَمِنْهُ :

تَنَادَوْا بِ(الرَّحِيلُ غَدًا) «^(١) أَلْبَيْت .

وَقَوْلُهُ وَقَدْ يُضَافُ قَوْلٌ وَقَائِلٌ إِلَى الْكَلَامِ الْخُفْيِ وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلًا هُوَ مُصَدَّرٌ ،
فَكَمَا أَنَّ الْمَصْدَرَ يُضَافُ إِلَى مَفْعُولِهِ فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ^(٢) ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ يَقْدِرُ بِحَرْفٍ
مُصَدَّرِي وَالْفِعْلُ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣) :

قَوْلُ يَا لِلرَّجَالِ يُنْهَضُ مِنَّا مُسْرِعِينَ الْكُهُولَ وَالْشَّبَابَا

/ وَأَمَّا « قَائِلٌ » فَهُوَ أَسْمُ فَاعِلٍ ، حُكْمُهُ حُكْمُهُ^(٤) ، فَحَيْثُ تَجُوزُ إِضَافَةُ
أَسْمُ الْفَاعِلِ تَجُوزُ إِضَافَةُ « قَائِلٌ » ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٥) :

وَأَجِيبُ قَائِلَ كَيْفَ أَنْتَ بِصَالِحٍ حَتَّى مَلَيْتُ ، وَمَلْنِي عُوَادِي

وَمِنْ رَوَى « بِصَالِحٍ » بِالرَّفْعِ فَتَقْدِيرُهُ : بِقَوْلِ أَنَا صَالِحٌ ، فَحُذِفَ الْقَوْلُ ،
وَأُقِيمَتِ الْجُمْلَةُ مَقَامَهُ ، ثُمَّ حُذِفَ صَدْرُ الْجُمْلَةِ ، وَبَقِيَ عَجْزُهَا .

وَقَوْلُهُ وَقَدْ يُغْنِي الْقَوْلُ فِي صِلَةٍ وَغَيْرِهَا عَنْ أَخْطَى لظهوره مثاله في الأصله
قَوْلُهُ^(٦) :

لَنَحْنُ الْأَلَى قُلْتُمْ ، فَأَنَّى مُلْتَمْتُ بِرُؤُوتِنَا قَبْلَ أَهْتِمَامٍ بِكُمْ رُعبَا

أَي : قُلْتُمْ تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ نَقَاتِلَهُمْ .

(١) شرح الجمل لأبن أضاءع ق ٢٧٦ ب (باب القول) [دار الكتب المصرية رقم ٢٠] .

(٢) القول : ليس في ك .

(٣) ألبيت في شرح التسهيل ٢ : ٩٧ وشرح أبيات المغني ٦ : ٢٨٨ [٦٦٦] .

(٤) حكمه : ليس في ك .

(٥) هو بشار بن برد . ديوانه ص ٢٧٠ . وألبيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٢ : ٩٨

وشرح الكافية لأشافية ص ١٧٢١ وشرح أبيات المغني ٦ : ٢٨٩ [٦٦٧] .

(٦) ألبيت في شرح التسهيل ٢ : ٩٨ .

ومثاله في غير صلة قال المصنف^(١): « قولك: أنا قال زيد، ولو رأي لفرّ، أي: قال زيد يغلبني » .

قال المصنف^(٢): « ومن الّاستغناء في الّصلة بالقول عن المحكي قول الشاعر^(٣):

لَمْ يَأْ عُرُو لَمْ تَعُدْ بِالَّذِي قُلْتُ — ت ، فَتَلْقَاهُ إِذْ خُذِلْتَ نَصِيرًا »

انتهى . وتقديره بالشخص الذي قلت أنا أعوذ به ، أو إنك تعوذ به .

وقوله والّعكس كثير يعني الّاستغناء بالمحكي عن القول، نحو ﴿أَكْفَرْتُمْ﴾^(٤)، و﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾^(٥)، و﴿مَا نَعْبُدُهُمْ﴾^(٦)، أي: فيقال لهم أكفرتهم، ويقولون سلام، ويقولون ما نعبدهم. وقد تقدمت الإشارة إلى حذف القول وإبقاء الجملة المحكية في أول الفصل الذي هو آخر فصول باب المبتدأ^(٧).

وقوله وإن تعلق إلى قوله ما هو به جملة وذلك المقدّر قد يكون ناصبًا وحذف، كقوله ﴿قَالُوا سَلَامًا﴾^(٨)، أو ما يقتضي الرفع، كقوله ﴿قَالَ سَلَامٌ﴾، فيجوز أن يكون مبتدأ - أي: عليكم سلام - وحذف خبره، أو خبرًا - أي: تحييتكم سلام - وحذف مبتدؤه. ويجوز في العربية رفعهما، ونصبهما^(٩)، ورفع الأول

(١) شرح التسهيل ٢ : ٩٨ .

(٢) شرح التسهيل ٢ : ٩٨ .

(٣) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل .

(٤) سورة آل عمران : ١٠٦ .

(٥) سورة الزمر : ٧٣ .

(٦) سورة الزمر : ٣ .

(٧) تقدم ذلك في ٤ : ٩٥ - ٩٦ .

(٨) سورة هود : ٦٩ ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ .

(٩) ك: «(ويجوز في العربية رفعهما) فقط . وأنظر هذه الأوجه في معاني القرآن للفراء ٢ : ٢١ .

ونصبُ الثاني، وهو عكس الآية، وقال الشاعر^(١):

مَرَرْنَا ، فَقُلْنَا : إِيْهِ سَلِمَ ! فَسَلَمَتْ كَمَا أَكْتَلُ بِالْبَرْقِ الْعَمَامُ اللَّوَانِحُ

وقوله وكذا إن تَعَلَّقَ بغير القول أي : تُضمَر ناصباً إن كان ذلك المفرد منصوباً ، أو ما يطلب الرفع بحالتيه من مبتدأ أو خبر إن كان مرفوعاً ، وذلك إن تَعَلَّقَ المفرد بغير القول ، فيُحكى ذلك النصب أو الرفع لأنه بعض جملة ، فلو كان على خاتم منقوشاً « محمد » ، وعَلَّقْتَ به قَرَأْتُ أو رَأَيْتُ أو لَمَحْتُ وشبهها - لقلت : قَرَأْتُ في خاتمه محمد ، فترفع على حسب مراد الناقد ذلك في خاتمه ، ويقدر ما يفهم من مراده ، أي : صاحبه محمد ، أو : محمد صاحبه . ولو كان المنقوش « محمدًا » بالنصب لقلت : قَرَأْتُ في خاتمه محمدًا ، فتنصب^(٢) على حسب/ مراد الناقد ؛ إذ الحكاية مستولية عليه في الوجهين ، ومن ذلك قول الشاعر^(٣):

وَأَصْفَرَ مِنْ ضَرْبِ دَارِ الْمُلُوكِ يَلُوحُ عَلَى وَجْهِهِ جَعْفَرًا

وصف ديناراً نُقش فيه اسم جعفر البرمكي، كأنه قال: يَلُوح على وجهه أَقصدوا جعفرًا، أي: هَذَا الْكَلَامُ، فَأَسْنَدَ «يَلُوحُ» إِلَى الْجُمْلَةِ، وَالْجُمْلَةُ فَاعِلٌ «يَلُوحُ»^(٤).

(١) أَلْبَيْت فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاء ٢ : ٢١ حَيْث ذَكَرَ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ أَنْشَدَهُ إِيَّاهُ . وَعَنْهُ فِي تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ ١٥ : ٣٨٢ . وَهُوَ فِي شَرْحِ التَّنْهِيلِ ٢ : ٩٩ . أَكْتَلُ الْعَمَامُ : تَبَسَّمَ . وَاللَّوَانِحُ : أَلْيَ لَاحِ بَرَقَهَا ، أَيْ : لَمَعَ وَظَهَرَ .

(٢) لَقُلْتُ قَرَأْتُ ... فَتَنْصِبُ : سَقَطَ مِنْ ن .

(٣) أَلْبَيْت فِي الْخُلَلِ فِي شَرْحِ آيَاتِ الْجَمَلِ ص ١٠٧ حَيْث ذَكَرَ أَنَّ الْفَرَاءَ أَنْشَدَهُ . وَهُوَ أَيْضًا فِي شَرْحِ التَّنْهِيلِ ٢ : ٩٩ . وَآخِرُهُ فِي أَلَوْشَى ص ٢٩٣ : « جَعْفَرُ » بِالرَّفْعِ . وَأَنْظُرِ الْخَزَانَةَ ٧ : ١٤٧ . وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ فِي آخِرِ هَذَا الْفَصْلِ اخْتِلَافًا فِي رَوَايَتِهِ ، وَاسْتَرَاهُ قَرِيْبًا . كَ : مِنْ دَرْبِ .

(٤) يَلُوحُ : لَيْسَ فِي كَ .

وإذا كان الفعل مما يمكن تعلقه بالخط وبالصورة فإنه تكون فيه الحكاية باعتبار الخط فقط ، والإعرابُ باعتبار الصورة فقط ، بخلاف ما إذا كان تعلقه باللفظ ، كسمعتُ ، أو قرأتُ ، أو بالخط ككتبتُ ، ومثاله : رأيتُ في خاتمه أسداً . فإن كان المرئيُّ صورةً أسدٍ فلا يجوز فيه إلا الإعراب ، كما تقول : رأيتُ زيداً ، وهو مجاز ؛ إذ المرئيُّ ليس أسداً حقيقة ، ولا يُوصَفُ إذ ذاك إلا بوصفٍ مرئيٍّ ، فتقول : رأيتُ فيه أسداً مفتوحَ الفم .

ولا يُوصَفُ بوصفٍ معنويٍّ في الأسد الحقيقي ، فلا يقال : رأيتُ فيه أسداً شجاعاً ، ولا أسداً أبخر^(١) ، ولا أسداً خبيثاً ؛ لأنَّ هذه الأوصاف لا تقوم بالأسد المصور . ووصفته على حسب إعرابه ، فتقول : في خاتمه أسدٌ مفتوحُ الفم ، ونظرتُ في خاتمه إلى أسدٍ مفتوحِ الفم ، [ورأيتُ في خاتمه أسداً مفتوحَ الفم]^(٢) ، و«في خاتمه» يتعلق برأيتُ ، ويجوز أن يتعلق بمحذوف إذ كان صفة للأسد ، فلما تقدمت كان في موضع الحال .

وإن كان المرئيُّ خطأً فتقدمت أحكامه ، وأنه يُحكى بحسب الإعراب المقتدر فيه ؛ لأنَّ المفرد الذي ليس مصدرًا ولا اسمًا للجملة لا يصح فيه إعراب إلا بتقدير تركيب جملة ، فيُحكى كما تُحكى سائر الجمل ، فإذا قلت «رأيتُ في خاتمه أسداً» فنصبه بإضمار فعل ، ورفعهُ بإضمار مبتدأ ، آتوا أسداً ، وما أشبهه ، وأنا أسدٌ ، وما أشبهه^(٣) مما تدل عليه حال صاحب الخاتم .

ولا يوصَفُ مثل هذا إلا بـ«مكتوب» أو «مكتوبة» أو ما في معناهما . فإذا أنشئتَ ذهبتَ إلى الجملة ، وإذا ذكَّرتَ ذهبتَ إلى الكلام ، فتقول : رأيتُ في فصِّه أسداً مكتوباً أو مكتوبةً ، وهما منصوبان على الحال . وكذلك : رأيتُ في فصِّه أسدٌ

(١) أبخر : متن رائحة الفم .

(٢) ما بين الخاصرتين تمة يلتزم بها السياق ، وهي في الآرتشاف ص ٢١٣٢ .

(٣) وأنا أسد وما أشبهه : ليس في ك ، ن .

مكتوبًا أو مكتوبة؛ لأنَّ أجملة تصير بمنزلة الْعَلَمِ، وَعُومِلَ بذلك لأنه ليس له ما يَلْتَبَسُ به.

قال ابن الضائع : « ليس هذا التعليل بشيء ؛ ألا ترى أنَّ شَمْسًا ونحوه نكرة وإن لم يكن له ما يَلْتَبَسُ به ، وإنما كان معرفة لأنه أَسْم للفظ المكتوب ، كما تقول : « قامَ فعلٌ ماضٍ » ، فـ « قامَ » أَسْم عِلْم للفظ ، وكذلك « أسد » هنا أَسْم عِلْم للمكتوب ، والمعنى فيهما التعريف ، وهو ظاهر من قصد التكلّم ، وإرادة التنكير به بعيد ، فإن اقترن به ما يُقَرَّبُه جاز ، ويكون (مكتوبًا) صفة » انتهى .

قال ابن عصفور: « إن قيل: لِمَ لَمْ يقل ذهب إلى معنى الأسم أو الكلمة؟

فالجواب : / أنه ليس في هذا الموضع بأسم مفرد ، بل هو جملة ، ولو كان مفردًا لم تجز حكايته إذ حكاية المفرد شاذة ، لا يقاس عليها ، نحو «دَعْنَا من تَمَرَتَانِ» ، و«ليس بِقُرَشِيًّا»^(١) . وألحزور الذي هو «في فَصِّه» متعلق بـ(رَأَيْتُ) لا محذوف ؛ لأنه - كما تقدم - إنما يُحكى على معنى الجملة ، ومعنى الجملة ليس بكائن في فَصِّه ، وإنما في أَلْفَصِّ هذا الأسم خاصة ، وهو على حذف ، وذلك ألحذوف مقدّر في النفس ، وليس في أَلْفَصِّ شيء ، وألحذوف مبتدأ ، وهو : أنا ، والذي هو (أسد) خبره»^(٢) .

قال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع : « لا فرق عندي بين المسألتين » ، يعني مسألة « رأيتُ في فَصِّه أسدًا » على معنى الصورة ، وعلى معنى الكتابة . قال : « بل يجوز أن يكون ألحزور مع أجملة ظرفًا للجملة ، كما هو ظرف للصورة ، لأنك إذا قلت (رأيتُ أسدًا) إنما معناه : هذا الكلام ، و(أسدٌ) وحده ليس كلامًا ، لكنه مع

(١) أَلْفُولان في الكتاب ٢ : ٤١٣ .

(٢) شرح أجمل لابن عصفور ٢ : ٤٧٦ - ٤٧٧ بتصرف .

ذلك المَقْدَرُ كلام ، وأنت لم تَرَ إلا الأَسمَ فقط لا ذلك المَقْدَر ، فكما أنك تقول: رأيتُ أسدًا، ومعناه (هذه اللفظة) الَّتِي هي في هذا الموضع جملة، فكذلك أَلفَصُّ ظرف لهذه اللفظة الَّتِي هي جملة من غير فرق في ذلك، وبهذا ينفصل عن اعتراض أن المرئيَّ ليس إلا الأَسمَ، فكيف تحكي أجملة وأنت لم تَرها؛ لأنَّ هذا الأَسمَ المفرد جملة في هذا الموضع، فرؤية هذا الأَسمَ المفرد رؤية للجملة؛ لأنه جملة هنا، فكذلك أَلفَصُّ ظرف لهذا الأَسمَ الَّذِي هو جملة، لا فرق بينهما» انتهى.

وآليت الَّذِي تقدم إنشاده «وَأَصْفَرُ» أنشده شيخنا ابن الضائع «وَأَحْمَرُ»، قال: وأنشدوه (يلوح) بآلياء ، أي : يظهر على وجهه ، (جَعْفَرًا) محكيٌ ، فنصبُ (جعفر) في الدينار إنما هو على تقدير : أقصدوا جعفرًا ، فحكي . وأنشده ألفراء بآلتاء ، وأستشهد به على لُحْتِ الشَّيْءِ بمعنى أبصرته ، فيجوز على هذا أن يكون (جعفرًا) محكيًا^(١) . ويجوز أن يكون (جعفرًا) مفعولاً صريحًا ، كأنه أراد : تُبْصِرُ على وجهه ضاربه . ويجوز أن يكون (جعفرًا) فاعلاً ، أي : تلوح على وجهه هذه أجملة . ويجوز مع آلياء^(٢) أن يكون فاعل (يلوح) ضميرًا يعود على الدينار ، و(جعفرًا) محكيٌ فاعل بالجرور ، وهو في موضع نصب على الحال .

(١) محكيًا ... ضاربه ويجوز أن يكون جعفرًا : ليس في ن .

(٢) مع آلياء : ليس في ح . ك : ويجوز رفع آلياء .

ص : فصل

تدخل همزة التثقل على « عِلِمَ » ذات المفعولين ، و« رَأَى » أختها ، فتصبان ثلاثة مفاعيل ، أولها الذي كان فاعلاً ، ويجوز حذفه ، والآخران عليه على الأصح . وللثاني والثالث بعد التثقل ما لهما قبله مطلقاً ، خلافاً لمن منع الإلغاء والتعليق .

ش : هذه ألهمزة تُسمَّى همزة التثقل ، وهمزة التعدية ، فتُسمَّى همزة النقل لأنها تنقل الفعل من اللزوم إلى التعدية لواحد ، ومن التعدية لواحد إلى التعدية / [٣: ٣٨] إلى اثنين ، ومن التعدية إلى اثنين إلى التعدية إلى ثلاثة ، وذلك أقصى ما يتعدى إليه الفعل من المفعول به . وتُسمَّى همزة التعدية لأنها تُعَدِّي بدخولها الكلازم إلى واحد، والمتعدي لواحد إلى اثنين، والمتعدي إلى اثنين إلى ثلاثة .

وقوله ذات المفعولين احتراز من « عِلِمَ » التعدية إلى واحد كـ « عَرَفَ » ، فإنها إن نُقلت بأهمزة تعدت إلى اثنين ، نحو : أَعْلَمْتُكَ الْحِسَابَ .

وقوله و« رَأَى » أختها أي : بمعنى عِلِمَ التعدية إلى اثنين . واحتراز بذلك من « رَأَى » التعدية إلى واحد بمعنى أَبْصَرَ ، فإنها إن نُقلت بأهمزة تعدت إلى اثنين ، نحو : أَرَيْتُكَ زَيْدًا .

وقوله فتصبان ثلاثة مفاعيل أحسن أن يضبط « ثلاثة » بالتثنية ؛ لأن « مفاعيل » صفة ، ولا يضاف العدد إلى الصفة إلا في الشعر أو في قليل من الكلام ، بل تتبع الصفة أسم العدد في الإعراب ، فتقول : عندي ثلاثة قُرَشِيُونَ ، وكان الشيخ بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن النحاس الحلبي - رحمه الله - نَبَهَ على ذلك في قول س^(١) « هذا بابُ أفعالٍ الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين »

(١) الكتاب ١ : ٤١ .

حين قرأت عليه كتاب س ، فقال : « ينبغي أن يضبط (إلى ثلاثة) بالكتوين ؛ لأن (مفعولين) صفة لـ (ثلاثة) » .

وقوله أولها الذي كان فاعلاً لأن الفعل كان قبل دخول الهمزة : عَلِمَ زيدٌ عمراً قادمًا ، ثم لَمَّا أُدخلت الهمزة صار : أَعْلَمْتُ زيدًا عمراً ^(١) قادمًا . وكذلك في (رأى) أختها .

وقوله ويجوز حذفه ، والاختصار عليه في الأصح مثاله أن تقول : أَعْلَمْتُ كَبْشَكَ سَمِينًا ، فتحذف الْمُعْلَم . ومثال الاختصار عليه : أَعْلَمْتُ زيدًا ، وتحذف المفعولين ، جرى هذا المفعول الأول في الحذف والاختصار عليه مجرى المفعول الأول في باب (أُعْطِيَ) بجامع ما اشتركا فيه من كونه فاعلاً في المعنى ، كما جاز ذلك في كل مفعول أثر فيه الفعل ، ولأن الفائدة لا تعدم في حذفه وإبقاء المفعولين ؛ إذ من غرض التكلّم أن يُعْلَمَ بالمفعولين ، ولا يذكر المعلم ، ومن غرضه أن يذكر المعلم ، ولا يذكر ما أعلمه به .

وذكر المصنف جواز الحذف والاختصار عليه في الأصح ، وهي مسألة خلاف كما ذكر . والذي اختاره هو مذهب أبي العباس ^(٢) ، وأبي بكر ^(٣) ، وابن كيسان ، وخطّاب المارديّ ، والأكثرين ، ورؤي عن المازني ، فيجوز الاختصار عليه وعنه لأنه لا يرتبط بهما ^(٤) ، ولا يرتبطان به ، فصار مثل كَسَوْتُ ، وعَرَفْتُ زيدًا . وأحتجّ خطّاب بقوله تعالى ﴿ قَالَ تَبَّأَنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ ﴾ ^(٥) .

وقال أبو علي : « هذا لا يدلُّ ، وذلك أنه قد يجوز أن يكون عامله مُعاملةً

(١) عمراً : ليس في ك .

(٢) كذا ! وفي المقتضب ٣ : ١٢٢ « ولا يجوز الاختصار على بعض مفعولاتها دون بعض » .

(٣) نقل عنه ألفارسي في التعليقة ١ : ٧٢ أنه يميز الاختصار على المفعول الأول .

(٤) ن : لأنه مرتبط بهما .

(٥) سورة التحريم : ٣ .

الأصل ، وأصله / الخبر ، فجرى مجرى خبري ، كما أن رأيتُ - وإن دخلها معنى أخبرني - فإن ذلك لن يخرجها من احتياجها إلى المفعولين ، فهذا يحتج به من لم يرَ الأقتصار فيها على المفعول الأول دون صاحبيه « انتهى .

وأقول : ليست الآية مما يُستدل به على ما زعم خطّاب ؛ لأن هذا الحذف للمفعولين والأقتصار على أفعال ليس بحذف اقتصار ، وإنما هو حذف اختصار ، وهو جائز ، و(نَبَأٌ) في الآية على باها ، ليست مُضْمَنَةً معنى أَعْلَمَ ؛ ألا ترى إلى تعديتها أولاً بالباء في قوله ﴿ فَلَمَّا نَبَأَتْ بِهِ ﴾ ، ففي هذا حذف المفعول الأول والمفعول الثالث الذي تعدى إليه الفعل « عن » ، والتقدير : فَلَمَّا نَبَأَتْ ^(١) به مَنْ نَبَأَتْ عن الرسول ، والتقدير في ^(٢) ﴿ فَلَمَّا نَبَأَهَا بِهِ ﴾ : نَبَأَهَا بإفشائه عنه قالت مَنْ أَتَبَأَكَ هَذَا عَنِّي ﴿ قَالَ نَبَأَنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ ﴾ ، أي : نَبَأَنِي عَنْكَ بِهِ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ . وإلى جواز حذف الأول وإبقاء الآخرين ، وحذف الآخرين وإبقاء الأول ذهب شيخنا أبو الحسن بن الضائع وأبو جعفر بن الزبير .

وذهب س ^(٣) إلى أنه لا يُقْتَصَرُ عنه ولا عليه ، والأول في أَعْلَمَ كالأفعال في عِلْمَ ، فكما لا يُقْتَصَرُ على الفاعل في عِلْمَ كذلك لا يُقْتَصَرُ في أَعْلَمَ . وبهذا قال ابن ألباذش ، وابن طاهر ، وابن خروف ^(٤) ، والأستاذ أبو علي ، وابن عصفور ^(٥) ، وهو قياس قول أبي الحسن الأخفش - لا بُدَّ من الثلاثة - لأنه يرى الفاعل في أَعْلَمَ لا يُقْتَصَرُ عليه ، وَعِلِمْتُ وَظَنَنْتُ في ذلك سواء . واحتج لذلك بأنها كِلِمَةٌ دخلت لمعنى في الخبر ، وما كان كذلك لا بُدَّ له من الخبر ، مثل كان وحروف الابتداء .

(١) نَبَأَتْ : ليس في ك ، ح .

(٢) في ﴿ فَلَمَّا نَبَأَهَا بِهِ ﴾ نَبَأَهَا بإفشائه عنه قالت مَنْ أَتَبَأَكَ هَذَا عَنِّي قَالَ : ليس في ك .

(٣) الكتاب ١ : ٤١ .

(٤) شرح التسهيل ٢ : ١٠٠ .

(٥) شرح الجمل ١ : ٣١٣ والمقرب ١ : ١٢٢ .

قال ألفارسي : فإن قيل إنها جملة ، فتستغني مثل أجمعل التي يتعلق بمعناها ما بعدها لا يستغني ، كجملة القسم والكسرة وما يحتاج ^(١) إلى جواب ، إلا أن هذا ينحرم بما ^(٢) ذكره س في : ظننتُ ذاك ^(٣) ، ﴿ وَظَنَنْتُمْ ظَنُّ السَّوءِ ﴾ ^(٤) ، و«مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ» ^(٥) ، إلا أن يُجعل ورود مثل هذا قليلاً ، وقد كثر غيره ، ولا يحمل على القليل . وكان ألفارسي يستحسن هذا المذهب في « الحلييات » وغيرها من كتبه .

ونقل عن الأستاذ أبي علي ^(٦) أنه ذهب إلى أنه لا يجوز أن يُقتصر على الأول ، فتقول : أعلمتُ زيداً ، ولا عليه وعلى أحد الآخرين ، ويجوز ^(٧) الأقتصار على الآخرين وحذف الأول ، فتقول : أعلمتُ كبشك سميّاً . فصارت المذاهب ثلاثة : مذهب الجمهور ، ومذهب س ومن تبعه ، ومذهب الأستاذ أبي علي .

وذكر بعض معاصرينا - وهو عبد العزيز بن جمعة بن زيد الموصلي - من نخاة بغداد ما نصه ^(٨) : « والأظهر أنه لا يجوز حذف المفعول الأول من هذا الباب لأنه فاعل في المعنى ، ولأنه يؤدي إلى التلبس ^(٩) في نحو : أعلمتُ زيداً عمراً عاقلاً .

(١) ح : ولا تحتاج .

(٢) ن : بما بعدها .

(٣) الكتاب ١ : ٤٠ .

(٤) سورة الفتح : ١٢ .

(٥) هذا مثل . وهو في أمثال أبي عبيد ص ٢٩٠ وجمع الأمثال ٢ : ٣٠٠ .

(٦) يعني الأشوليين ، وقد نصّ على مذهبه هذا في كتابه التوطئة ص ٢٠٧ . وأنظر الشرح الكبير على الجزولية ص ٧٠٦ - ٧٠٧ .

(٧) ويجوز الأقتصار على الآخرين : ليس في ك .

(٨) شرح ألفية ابن معط ص ٥٢٠ .

(٩) في النسخ المخطوطة : إلى التلبس .

ومنهم مَنْ أجازَه لأنه فضلة . وأمّا حذف / الآخرَين فحائِز على الأصح لأهُما في [٣: ٣٩/١] حكم مفعولي ظَنَنْتُ » .

والذي نختاره هو أن يُرجَعَ في ذلك إلى السماع ، فإن وُجِدَ محذوفاً مُبْقَى المفعولان دونَه أقتصاراً ، أو مُبْقَى هو محذوفاً مفعولاً ألفعل - أجزناه ، وإلا فالنوع . وفي البسيط : وكان ابن السراج لا يُجيز الأقتصار في هذا المتعدي إلى الثلاثة ، ويجوز فيها ^(١) دخول ألباء ، فيقول : أَعَلَمْتُكَ بَزيد ، كما في : علمتُ به ، ولا تدخل على الأول كما لا تدخل في ضَرَبْتُ بَزيد . ويقع بدلها أن وأن على نحو ما تقدم في ظَنَنْتُ ، ولا يكون ذلك في صَيَّرت وأخواتها لقوّة المفعولية .

وقوله وللثاني والثالث بعد النقل ما لهما قبله مطلقاً يعني من جواز حذفهما وحذف أحدهما اختصاراً ، ومنع حذفهما وحذف أحدهما اقتصاراً ، ومن التقلّم والتأخير ، وغير ذلك من الأحكام التي سبقت لـ « عَلِمْتُ » وأخواتها ، إجماعاً واختلافاً وتقسيماً .

وقوله خلافاً لِمَنْ مَنَعَ الإلغاء والتعليق ذهب قوم ^(٢) إلى منع الإلغاء والتعليق في أَعَلَمَ وأخواتها مطلقاً ، سواء أُنِيتَ للفاعل أم بُنيت للمفعول . وخصَّ بعضهم ذلك بالبنْي للفاعل ^(٣) ، وهو اختيار الجزولي ^(٤) .

وقال الأستاذ أبو علي ^(٥) : « المذهب الصحيح أنه لا يجوز الإلغاء عن المفعولين ، سواء أُنِيتَ للفاعل أم للمفعول . وأعله في أن لم تُلغ هذه الأفعال إذا

(١) ك : هنا .

(٢) ذكرهم أبو حيان في الأرتشاف ص ٢١٣٥ - ٢١٣٦ .

(٣) هو أبو بكر خطّاب الماردي كما في الأرتشاف ص ٢١٣٦ .

(٤) المقدمة الجزولية ص ٨٣ .

(٥) شرح المقدمة الجزولية الكبير ص ٧٠٧ - ٧٠٨ بتصرف . ولعل هذا قوله في الشرح الصغير .

بُنيت للفاعل من كونها أفعالاً مؤثرة ، بخلاف ظَنَنْتُ وبابه ، موجودة فيها إذا بُنيت للمفعول كوجودها إذا بُنيت للفاعل ، فكيف توجد أكلة ثم لا يوجد حُكمها ، ولكن غَرَّ الْجُزُولِيَّ ذِكْرُ سِ ارَى ، وهي مضارع أَرَيْتُ بمعنى أَظَنَنْتُ ، فَتَخِيلَ أَنَّ باقي أفعال أَلْبَابِ كَأَرَى .» قال ^(١) : « وإنما جاز إلغاء أَرَى وحدها لأنها بمعنى أَظَنُ ، وَأَظَنُ غير مؤثرة ، فجرت مَجراها في الإلغاء كما جَرَتْ مَجراها في المعنى .»

قال المصنف في الشرح ^(٢) : « وحاصل قول الأستاذ أبي علي أمران :

أحدهما : أنْ أَعْلَمَ مؤثر ، فلا يُلغى ، كما لا تُلغى الأفعال البؤثرة .

والثاني : أنْ أَرَى أُلغى لأنه بمعنى أَظَنُ ، فوافقه في الإلغاء كما وافقه في

المعنى .

والجواب عن الأول أن يُقال : مَنْ أجاز إلغاء أَعْلَمَ لم يُجزه بالنسبة إلى أَعْلَمَ ، فيكون في إلغائها محذور ، وإنما أجازته بالنسبة إلى أَلَسْتُ وأَلَسْتُ إليه ، وهما غير متأثرين بأَعْلَمَ ، كما هما غير متأثرين بِعَلِمَ ، فلا يمتنع إلغاء أَعْلَمَ عنهما ، كما لم يمتنع إلغاء عِلِمَ .

والجواب عن الثاني أن يُقال : إلحاق أَرَى بأَظَنُ لأنه بمعناه ليس بأولَى من إلحاق أَعْلَمْتُ بِعَلِمْتُ ، بل الأمر بالعكس ؛ لأنَّ مفهوم عِلِمْتُ مستفاد من أَعْلَمْتُ كاستفادة مفهوم ^(٣) أَظَنُ من أَرَى ، فالمناسبتان مستويتان ، / وبين أَعْلَمْتُ وَعِلِمْتُ مناسبتان أخريان ، وهما : رجوعهما إلى مادة واحدة ، واستواءهما في التصرف ، بخلاف أَرَى وَأَظَنُ ؛ لأنهما مختلفتان في المادة وفي التصرف . أمَّا التخالف في المادة فظاهر ، وأمَّا في التصرف فلأنَّ أَرَى لم يُستعمل له ماضٍ ، فقد

[٣: ٣٩/ب]

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ص ٧٠٨ بتصريف . ولعل هذا قوله في الشرح الصغير .

(٢) شرح التسهيل ٢ : ١٠٤ وقد أثبت قبل ذلك قول أكلولين في شرحه الكبير على الجزولية بلفظه .

(٣) علمت مستفاد من أعلمت كاستفادة مفهوم : ليس في ك .

بأن أن مناسبة أرى لأظن أضعف من مناسبة أعلمت لعلمت ، وأرى قد جرت مجرى أظن ، فإذا جرت أعلمت مجرى علمت كان ذلك أحق وأولى » انتهى .

وما ذهب إليه من أن أرى لم يستعمل منه ماضٍ ليس بصحيح ، نص على ذلك س^(١) ، وليلة اشتغال المصنف بكتاب س غاب ذلك عنه ، وسيأتي ذكر ذلك في آخر هذا الباب .

وقال أبو الحسين بن أبي الربيع^(٢) : « لا يجوز الإلغاء في أعلم وأخواتها لأن مبنى الكلام عليها ، ولا تجيء بعد ما مضى الكلام على الابتداء ، فتلغى ، ولا أعلم في هذا خلافاً » انتهى . وقد علمه غيره كأستاذ أبي علي والمصنف .

وفي البسيط : « أما الإلغاء في هذه فلا يكون لأنها عاملة في المفعول الأول لا بالنسبة ، فليس أصلها ترك العمل بمنزلة ما تقدم من تلك الأفعال ، وذلك ظاهر في أعلمت ؛ لأنه لا يبقى بعدها كلام تام لأجل المفعول الأول إذ لا يكون مبتدأ ، ولأن صير وبابه ليس من أفعال القلوب كما تقدم ، ولا يصح إلغاء أعلمت عن المفعولين وإعمالها في الأول لأنه حكم بقوة وضعف معاً ، ولا يكون . وجوزة الجزولي » انتهى .

وقال عبد العزيز بن جمعة^(٣) : « ولا يجوز تعليقها ولا إلغاؤها ولا إضمار الشأن فيها ؛ فإن المفعول الأول معلّم ، وضمير الشأن لا يتصور إعلامه لكونه مجهولاً » انتهى .

والحكم^(٤) في هذا السماع ، وهذه الأقيسة كلها طائفة ، لكننا ذكرناها لئلا يخلو كتابنا عن علل النحاة وأقيستهم . وقد سُمع الإلغاء في أعلم متوسطة ،

(١) الكتاب ١ : ٤١ .

(٢) الملخص ١ : ٣٦٢ .

(٣) شرح ألفية ابن معط ص ٥٢٠ .

(٤) ك ، ن : والحكم .

قال الشاعر^(١):

وكيف أباي بالعدا ووعيدهم وأخشى ملّات الزمان الصّواب
وأنت - أراني الله - أمتع عاصم وأرأف مستكفي وأسمح واهب
فألغى أرى متوسطاً . ومثله قول بعض من يوثق بعريته : البركة - أعلمنا
الله - مع الأكاير .

وأما التعليق فاختار المصنف جوازه ، وأستدل على ذلك بقوله تعالى ﴿ هَلْ نَذِلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُبَيِّنُكُمْ إِذَا مَرُّقْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾^(٢) ،
وقوله تعالى ﴿ وَمَا أَذْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ ﴾^(٣) ، فعلق بيني وأذرى لأهما بمعنى يعلم
وأعلم ، فتعليقهما لتضمنهما حروف يعلم وعلم^(٤) أحق .

قال المصنف^(٥): « ومن تعليق أفعال هذا الباب / قول الشاعر^(٦):

[٣: ٤٠]

حذار ، فقد بُنيت إنيك للذي ستجزي بما تسعى ، فتسعد أو تشقى
وقال صاحب الملخص^(٧) : « أما التعليق فاختلف فيه : فمنهم من أجاز
أعلمت زيدا لعمرو شاخص مستدلاً بقوله تعالى ﴿ إِذَا مَرُّقْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي
خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ . ومنهم من ذهب إلى أنها لا يكون فيها تعليق ، وجعل الآية بمنزلة
قوله تعالى ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾^(٨) ،

(١) ألبيتان في شرح التسهيل ٢ : ١٠٣ .

(٢) سورة سبأ : ٧ .

(٣) سورة الأنفطار : ١٧ .

(٤) ن ، ح : ومعناها أحق .

(٥) شرح التسهيل ٢ : ١٠٣ .

(٦) ألبيت في شرح التسهيل ٢ : ١٠٣ .

(٧) الملخص ١ : ٣٦٢ - ٣٦٣ .

(٨) سورة المائدة : ٩ .

فَقَوْلُهُ ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ جَمَلَةٌ تُفَسِّرُ الْمَوْعُودَ [به] ^(١) ، وَكَذَلِكَ ﴿إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ تُفَسِّرُ التَّنْبَأَ به ، وَعَلَى هَذَا أَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ ، وَهُوَ عِنْدِي الْمَخْتَارُ « أَتَهَيَّ كَلَامَهُ .

وَمِمَّنْ أَجَازَ التَّعْلِيقَ عَنِ الْمَفْعُولِينَ صَاحِبُ الْبَسِيطِ فِيمَا كَانَ مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ ، نَحْوُ أَعْلَمْتُ . وَاسْتَدَلَّ بِآيَةٍ . وَ﴿ إِذَا مَرَّكُمْ ﴾ لَا جَائِزَ أَنْ يَنْتَصِبَ بِخَيْرِ إِنْ ، وَلَا « يُبَيِّنُكُمْ » ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ تَقْيِيدًا لِلتَّنْبِئَةِ ، لَا عَلَى الظَّرْفِ ، وَلَا عَلَى الْإِتِّسَاعِ ، بَلْ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ ، تَقْدِيرُهُ : تَعْلَمُونَ ذَلِكَ إِذَا مَرَّكُمْ ، وَفُصِّلَ بِهِ عَلَى سَبِيلِ الِاعْتِرَاضِ .

وَجَعَلَ الْمَصْنِفُ ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴾ مِنْ تَعْلِيقٍ أَدْرَى بِمَعْنَى أَعْلَمَ . وَلَا حُجَّةَ فِيهِ عَلَى ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْأَكْثَرَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ تَعْدِيَّةُ دَرَى بِحَرْفِ جَرٍ ، تَقُولُ : دَرَيْتُ بِهِ ، وَالْأَقْلُ تَضْمِينُهَا مَعْنَى عِلْمٍ ، فَتَقُولُ : دَرَيْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، كَمَا تَقُولُ : عِلِمْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، وَدَخَلَ عَلَيْهَا هَمْزَةُ التَّعْدِيَةِ - تَعَدَّتْ إِلَى وَاحِدٍ بِنَفْسِهَا ^(٢) ، وَإِلَى الْآخِرِ بِحَرْفِ جَرٍ ، كَمَا هُوَ الْأَكْثَرُ فِيهَا قَبْلَ دَخُولِ هَمْزَةِ التَّعْدِيَةِ ، قَالَ تَعَالَى ﴿ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ ﴾ ^(٣) ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴾ لَيْسَ قَوْلُهُ ﴿ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴾ سَادًّا مَسَدًّا الْمَفْعُولِينَ ، فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ أَعْلَمَ فِي ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا سَدَّتْ مَسَدًّا الْمَفْعُولِ الَّذِي يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، فَهِيَ جَمَلَةٌ فِي مَوْضِعِ الْنَصْبِ ، تَنْوِبُ عَنِ مَفْعُولِ وَاحِدٍ ، أَصْلُهُ بِحَرْفِ الْجَرِّ . وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّ أَدْرَى لَا يَكُونُ فِي التَّعْدِيَةِ إِلَى ثَلَاثَةٍ كَأَعْلَمَ أَنَّ الَّذِينَ اسْتَقْرَؤُوا كَلَامَ الْعَرَبِ مِنْ جَمِيعِ النُّحَوِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ إِنَّمَا أَنَّهُوْهَا إِلَى سَبْعَةِ أَعْمَالٍ ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهَا أَدْرَى بِمَعْنَى أَعْلَمَ .

(١) به : تَمَتَّةٌ مِنَ الْمُلْحَصِ .

(٢) فِي الْمَخْطُوطَاتِ : بِنَفْسِهِ .

(٣) سُورَةُ يُونُسَ : ١٦ .

ص : وألحقَ بهما سيبويه ثَبًّا . وزادَ غيره أُنْبَأَ وخَبِرَ وأخْبَرَ وحَدَّثَ . وزادَ
الْأَخْفَشُ أَظَنَّ وأَحْسَبَ وأَخَالَ وَأَزْعَمَ وَأَوْجَدَ . وألحقَ غيرُهم أَرَى الْحَلْمِيَّةَ
سِمَاعًا .

وما صيغَ للمفعول من ذي ثلاثة فحُكِمَ حُكْمُ ظَنٍّ إلا في الِاقتصار على
المرفوع .

ش : اَلْمُجْمَعُ على تعديته إلى ثلاثة أَعْلَمَ وأَرَى . وزاد س^(١) ثَبًّا . قال
المصنف : « وزاد غيره أُنْبَأَ » . وذكر ابن هشام^(٢) أن س زاد ثَبًّا و أُنْبَأَ . وذكر
أبو علي^(٣) والجرجاني^(٤) / هذه الأربعة فقط . وزاد ألفراء أَخْبَرَ وخَبِرَ ، ذكر
[٣: ٤٠/ب] ذلك في معانيه . وزاد الكوفيون حَدَّثَ . قالوا : ولم يُحفظ عن العرب مما يتعدى
إلى ثلاثة غيرها . وهذا يدلُّ على خلاف ما ذهب إليه المصنف من جعل أَدْرَى
متعدية إلى ثلاثة كما ذكرناه قبل .

وما زاده ألفراء والكوفيون من أَخْبَرَ وخَبِرَ وحَدَّثَ لم يصح عند س ، أو لم
يسمعها^(٥) ، أو تأوَّل ما سمع منها ، ولم يذكرها المتقدمون من البصريين ، وقد
ذكرها جماعة من المتأخرين كالزحشرى^(٦) وأكثر أصحابنا^(٧) ، وقياسُها إذا صَحَّتْ
أن تكون محمولة على أَعْلَمَ .

(١) الكتاب ١ : ٤١ .

(٢) يعني الخضراوي .

(٣) الإيضاح العضدي ص ١٧٥ .

(٤) الِاقتصاد ص ٦٢١ - ٦٢٣ .

(٥) ك : أو يسمعها .

(٦) ألفصل ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .

(٧) المقدمة الجزولية ص ٨٣ والتوطئة ص ٢٠٦ والملخص ١ : ٣٦٢ وألبسيط في شرح جمل

الزجاجي ص ٤٤٩ .

وذكر الحريري في (شرح الملحة) له فيما يتعدى إلى ثلاثة « عِلْم » المنقولة بالتضعيف من عِلْم المتعدية لاثنتين .

والذي ذكر أصحابنا أن « عِلْم » المتعدية إلى اثنتين لم تُنقل إلا بالهمزة ، وأن « عِلْم » المتعدية إلى واحد لم تُنقل إلا بالتضعيف ليُفرق بذلك بين المعنيين ، ولم توجد « عِلْم » متعدية إلى ثلاثة في لسان العرب .

وقال صاحب اللباب ^(١) : « المستعمل من ذلك بلا خلاف أَعْلَمَ وأَرَى ، فأَمَّا أَتَبَّ وَتَبَّ فإلى واحد بنفسه ، وإلى ثانٍ بحرف جر ، وأَخْبَرَ وَخَبَّرَ وَحَدَّثَ كَتَبَ ، وإنما تَعَدَّتْ إلى ثلاثة تشبيهاً بأَعْلَمَ . وقد ذهب بعضهم إلى أن أَتَبَّ تتعدى لاثنتين بنفسها مستندلاً بقوله ﴿ مَنْ أَتَبَّكَ هَذَا ﴾ ^(٢) ، ولا دليل فيه لأنَّ استعماله بحرف الجر أكثر » .

وقال ابن ولاد : « أَتَبَّ وَتَبَّ يُسْتَعْمَلَانِ كثيراً على أصلهما ، فتقول : أَتَبَّاهُ عن كذا ، وبكذا ، وكذا تَبَّ » . قال : « وَتُسْتَعْمَلُ أَعْلَمُ أَسْتَعْمَلُهما ، فتقول : أَعْلَمْتُ زيداً بأمرك ، وعن خبرك » .

وكان الأستاذ أبو علي يقول في بعض إقراءاته بالثلاثة التي ذكر س ، وهي أَعْلَمَ وأَرَى وَتَبَّ ، ويقول في أَتَبَّ وَخَبَّرَ وَأَخْبَرَ وَحَدَّثَ : إنَّ الأصل تعديتها بحرف الجر ، فإن سُمِعَ تَعَدِّيها صريحاً فأتساع . وزعم أن حَدَّثَ إنما سَمِعُوا تعديتها إلى ثلاثة في قول الشاعر ^(٣) :

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ ، فَمَنْ حُـ دَتُّمُوهُ ، لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ

قال : ولا دليل فيه لأنه إنما وَصَلَ بالتضمين ، وإذا لم يكن يصل بنفسه إلا

(١) اللباب للعكبري ١ : ٢٥٦ ، ٢٥٧ بتصرف كبير .

(٢) سورة التحريم : ٣ .

(٣) هو الحارث بن حِزْلة . شرح القصائد العشر ص ٣٨٧ . وآخره فيه : أَلَعَلَّاهُ .

في هذا فلا دليل فيه ، بل يكون كقوله ^(١) :

إِذَا رَضِيتُ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ

والظاهر من كلام س أن نَبَأً يتعدى إلى اثنين ، ثانيهما بحرف جر ، قال س :
« وكما قال : بُنْتُ زَيْدًا ، يريد : عن زيد » ^(٢) .

وقال أبو العباس : « بُنْتُ يتعدى لمفعولين كأَعْلَمْتُ ، فيكون الأول مفعولاً ،
والجمله في موضع الثاني ، ولا يُدْعَى إسقاط الحرف لأنه لا يقاس » .

/ ردّ عليه أبو علي ، فقال : « سَمِعَ الإسقاط ، والأصل حرف الجر ،
والتعدي إلى ثلاثة هو فرع ، وإذا احتمل أصلاً وفرعاً حُمِلَ على الأصل » انتهى .

[٣ : ٤١/١]

وأستدل المبرد على أن نَبَأً يتعدى إلى ثلاثة ، أحدها المفعول الذي لم يُسَمَّ
فاعله ، والثاني والثالث مبتدأ وخبر - بقول الشاعر ^(٣) :

وَبُنْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحْتُ كِرَامًا مَوَالِيهَا ، لَتِيماً صَمِيمُهَا

فكيف يستدل س على أن بُنْتُ زيدًا هو على حذف حرف الجر - أي :

عن زيد - بهذا البيت ؟ ولا حجة له فيه إذ هو تعدّى فيه إلى ثلاثة .

قال أصحابنا : وما قاله المبرد خطأ لأن س لم يستدلّ بالبيت على ما ذكر ،

بل ألحظ تقول : بُنْتُ زيدًا ، على معنى : بُنْتُ عن زيد ، وأورد س البيت على

أنه محتمل أن يكون قد حُذِفَ منه حرف الجر ؛ لأن تعديته إلى ثلاثة إنما هي ^(٤)

(١) عجز البيت : « لَعَمْرُ اللَّهِ أَغْنَيْتَنِي رِضَاهَا » . وهو للفتحيّ القُفَيْليّ في النوادر ص ٤٨١

والخزاعة ١٠ : ١٣٢ - ١٣٩ [٨٢٥] .

(٢) الكتاب ١ : ٣٨ .

(٣) هو ألفرزدق كما في الكتاب ١ : ٣٩ . وليس في ديوانه . والبيت من غير نسبة في شرح

التسهيل ٢ : ١٠١ والبسيط في شرح جمل أكرجاسي ص ٤٥٣ . أراد بعبد الله القبيلة ،

وهو عبد الله بن دارم . وألجو : أسم موضع . وصميمها : خالصها .

(٤) في المخطوطات : هو .

بالتضمنين معنى ما يتعدى إلى ثلاثة ، والتضمنين ليس بقياس ، بل هو تجوُّز ، وحذف حرف الجر مجاز ، فتكافأاً عنده .

ومما جاء دليلاً على ما ذكروا من تعدية هذه الأربعة الأفعال إلى ثلاثة قول الشاعر^(١):

تُبْتُ زُرْعَةً - وَالسَّفَاهَةَ كَأَسْمِهَا - يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ
وقول الآخر^(٢):

وَتُبْتُ قَيْسًا - وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا - خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ
وقول الآخر^(٣):

وَحَبِزْتُ سَوْدَاءَ الْقُلُوبِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرٍ أَعُوذُهَا
وقول الآخر^(٤):

مَاذَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنَفًا وَغَابَ بَعْلُكَ يَوْمًا أَنْ تَعُودِيَنِي
وقول الحارث بن حلزة^(٥):

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ . الْبَيْت .

وأختار المصنف في الشرح^(٦) ألا تلحق هذه الأفعال الأربعة في التعددي بأَعْلَمَ ؛ لأنه يكون من باب إسقاط حرف الجر ، كما قال س فيما حكى عن بعض العرب تُبْتُ زيداً، أي : عن زيد ، واقتصر عليه ، وكما جاء في قوله ﴿مَنْ

(١) هو النابغة الذبياني . وألبيت في ديوانه ص ٥٤ .

(٢) هو الأعشى . وألبيت في ديوانه ص ٧٥ .

(٣) هو الأعوام بن عتبة أو غيره . أنظر تخرجه في الحماسة ٢ : ١٤٥ [الحماسية ٥٨٩] .

(٤) هو رجل من بني كلاب كما في الحماسة البصرية ص ١١٣٢ [الحماسية ١٠٠٩] .

(٥) تقدم قريباً .

(٦) شرح التسهيل ٢ : ١٠٠ - ١٠٢ .

أَبَاكَ هَذَا ﴿١﴾ ، فحذفُ حرفٍ ^(٢) أَلْجَرُ بعدَ نَبَأٍ مقطوعٍ بشبوته ، وبعدَ أُنْبَأٍ ؛ إذ لا يمكن أن يكونَ أَلْثَالِثُ محذوفًا مقتصرًا على المفعولين ؛ لأنَّ أَلْثَالِثُ هو خير للمبتدأ على ما زعموا أنها تتعدى إلى ثلاثة ، ولا يجوز أَلْأَقْتِصَارُ على المبتدأ دون الآخر ، ويكون المنصوب أَلْثَالِثُ / منصوبًا على أَلْخَالِ ، وكذلك أَلْجُمْلَةُ أَلْوَاقِعَةُ موقعة . [٣: ٤١/ب]

قال المصنف ^(٣) : « وقد حمل س على حذف الحرف قول الشاعر :
وَبُنْتُ عَبْدَ اللَّهِ . أَلْبَيْت .

مع إمكان إجرائه مجرى أُعْلِمْتُ ، فدل ذلك على أن تقدير حرف أَلْجَرِ ^(٤) راجع عنده ؛ إذ ليس فيه إخراج شيء عن أصله ، ولا تضمين شيء معنى شيء ، ولم يثبت الإجراء مجرى أُعْلِمَ إلا حيث يحتمل حذف الحرف ، فكان الحمل عليه أولى ، هذا في نَبَأٍ مع كثرة استعمالها بالصورة المحتملة ، وأمّا أخواتها فيندر استعمالها بتلك الصورة » . قال المصنف ^(٥) : « هذا أراه أظهر وإن كان غيره أشهر » انتهى .

وما قرره من أن هذه الأفعال الأربعة لا تلحق في التعدي بأَعْلَمَ يُعَكِّرُ ^(٦) على استدلاله أن أَعْلَمَ يجوز فيها التعليق عن مفعولها مستدلاً بقوله تعالى ﴿يَبْنِيكُمْ إِذَا مَرَّكُمْ كُلُّ مُمْزِقٍ﴾ ^(٧) ، وبقوله ^(٨) :

(١) سورة التحريم : ٣ .

(٢) ك : فحذف أَلْجَر . ن ، ح : فحذف الحرف .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ١٠١ - ١٠٢ باختصار .

(٤) ن ، ح : على أن تقدير حذف الحرف .

(٥) شرح التسهيل ٢ : ١٠٢ .

(٦) ك ، ح : يعكس .

(٧) سورة سبأ : ٧ .

(٨) تقدم في ص ١٦٠ .

حَذَارٍ ، فقد بُنِيَ إِنْكَ لِلَّذِي . البيت .

لأنَّ تَبَّاً هُذِهِ الْمَعْلُوقَةُ لَيْسَتْ تَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ ؛ إِذْ لَمْ يُشَبَّطْ لَهَا ذَلِكَ ، فَلَا يَكُونُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى صَحَّةِ ثَبُوتِهِ دَلِيلٌ عَلَى تَعْلِيْقٍ ^(١) أَعْلَمَ وَأَرَى ، فَقَدْ نَاقَضَ الْمُصَنِّفُ فِي الِاسْتِدْلَالِ عَلَى أَنَّ التَّعْلِيْقَ يَجُوزُ فِيمَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ ، وَزَعَمَ هُنَا أَنَّ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى التَّعْلِيْقِ لَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ ، وَهَذَا تَنَاقُضٌ وَاضِحٌ .

وَمَنْ ذَكَرَ أَنَّ تَبَّاً وَأَنْبَأَ وَأَخْبَرَ وَخَبَّرَ وَحَدَّثَ تَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ جَعَلَ ذَلِكَ مِنْ بَابِ التَّضْمِينِ ، وَأَنَّ الِاهْمِزَةَ وَالتَّضْعِيفَ لَيْسَا فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ لِلنَّقْلِ وَالتَّعْدِيَةِ ، بَلِ الْكَلِمَةُ بُنِيَتْ عَلَيْهِمَا ، وَلَمْ تَقُلْ الْعَرَبُ تَبَّاً وَلَا خَبَّرَ وَلَا حَدَّثَ . بِمَعْنَى عَلِمَ فَتَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ ، وَإِنَّمَا نَقَلُوا تَبَّاً خَفِيفَةً . بِمَعْنَى أَخْبَرَ ^(٢) ، فَتَتَعَدَّى تَعْدِيَتِهَا .

وَوَقَعَ لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ فِي (الْإِيضَاحِ) ^(٣) أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالُ مَنْقُولَةٌ بِالِاهْمِزَةِ أَوْ بِتَضْعِيفِ الْعَيْنِ مِنْ أَلْفَعْلٍ الَّذِي يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، وَلَا يَجُوزُ الِاقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ ، وَلَيْسَ مِنْهَا مَا تُقْلُ بِالِاهْمِزَةِ إِلَّا أَعْلَمَ وَأَرَى ، وَمَا عَدَاهُمَا مُضْمَنٌ بِمَعْنَى أَعْلَمَ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِتَعْدِيَتِهَا إِلَى ثَلَاثَةٍ .

وَأَجَابَ بَعْضُهُمْ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ بِأَنَّهُ اعْتَقَدَ أَنَّ مَا عَدَا أَعْلَمَ وَأَرَى مَنْقُولٌ مِنْ فَعْلٍ مَتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، أَصْلُهُمَا أَلْبَتَدَأُ وَالْخَيْرَ ، وَإِنْ لَمْ يُنْطَقْ بِهِ ، كَمَا أَنَّ يَذَرُ وَيَدْعُ مُضَارِعَانِ لِر « وَذَر » وَ « وَدَع » وَإِنْ لَمْ يُنْطَقْ بِهِمَا . وَالَّذِي حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهَا لَمَّا أُجْرِيَتْ بِجَرَى أَعْلَمَ ، فَعُدِّيَتْ تَعْدِيَتِهَا - وَجِبَ أَنْ تُجْعَلَ مَنْقُولَةٌ كَمَا أَنَّ أَعْلَمَ كَذَلِكَ . وَأَدْعَاءُ التَّضْمِينِ أَسْهَلُ مِنْ هَذَا الَّذِي ذَكَرَ .

وَفِي الْبَسِيطِ : « خَبَّرَ وَأَخْبَرَ وَتَبَّاً وَأَنْبَأَ وَحَدَّثَ اسْتُعْمِلَتْ فِي كَلَامِهِمْ عَلَى

(١) ك : دليل تعليق .

(٢) الصَّحَاحُ (نَبَأ) .

(٣) الْإِيضَاحُ الْعُضْدِيُّ ص ١٧٥ .

ثلاثة أنحاء : متعدية إلى اثنين ، أحدهما^(١) بحرف الجر، ثَبَّتُ زيدًا عن حالِ عمرو،
والثاني إلى اثنين ﴿مَنْ أَتَبَّكَ هَذَا﴾، والثالث إلى ثلاثة .

وآخِثُوا : فَعِيلٌ : هي أصل فيما يتعدى إلى ثلاثة . وقيل : أصل فيما

يتعدى إلى اثنين . / وقيل : هي أصل فيما يتعدى إلى واحد وإلى الثاني بحرف الجر. [٣١ : ٤٢/١]

وَالْمُضَعَّفُ منها أو بالهمزة قيل : هي أصل بنفسها ، ليست منقولة من فعلٍ

آخَرَ تَضْعِيفًا ولا بالهمزة لفظًا ولا تقديرًا ؛ لأنه لم يُسَمَّعْ لها بأصل . وقيل : لا

يُعد في المعنى أن يكون لها أصل لا يتعدى^(٢) ، فيدل على قيام الآخر بالنفس كما

تقول ظَنَنْتُ ، ثم أردت الآخر عند غيرك ، فتعدى في المعنى ، واستغني عنه بغيره ،

فيكون مما لم يُنطَقْ لها بأصلٍ كَمَذَاكِرٍ ونحوه « انتهى وفيه بعض تلخيص .

وقوله وزاد الأَخْفَشُ أَظَنَّ وأَخَسَبَ وأَحَالَ وَأَزَعَمَ وَأَوْجَدَ هذا الذي

ذكره الأَخْفَشُ هو اختيار أبي بكر بن السراج ، قال أبو بكر : تقول : أَظُنْتُ

زيدًا ، فتسكت ، كما تقول : أَعْلَمْتُ زيدًا . وهذا الذي ذكره الأَخْفَشُ هو قياس ،

لا أنه مسموع من العرب ، بل قاس ذلك على عِلْمٍ ورَأَى^(٣) ، فكما أنه نُقل

بالهمزة عِلْمٌ ورَأَى^(٤) فكذلك يجوز ذلك في أخواتهما^(٥) . والذي يظهر من

مذهب س^(٦) أن النقل بالتضعيف سماع في المتعدي واللازم ، وبالهمزة قياس في

اللازم سماع في المتعدي . ومن النحويين من ذهب إلى أن ذلك مقيس في التضعيف

(١) أحدهما بحرف الجر ثَبَّتُ زيدًا عن حالِ عمرو والثاني إلى اثنين : ليس في ك .

(٢) ن : أصل يتعدى .

(٣) ألفصل ص ٢٥٧ وشرحه ٧ : ٦٥ - ٦٦ وألباب للعكري ١ : ٢٥٨ وشرح الجمل

لأبن عصفور ١ : ٣٠٤ .

(٤) ك : وأرى .

(٥) ك ، ن : وأخواتها .

(٦) الكتاب ٤ : ٥٥ - ٥٦ .

والهمزة فيهما ، ومنهم مَنْ ذهب إلى السماع فيهما .

وقد رُدَّ مذهب الأخفش^(١) بأنَّ الهمزة إنما يتعدَّى بها إلّ لازم ليلحق بالمتعدي لواحد، والمتعدي لواحد ليلحق بما يتعدى إلى اثنين ، وليس لنا ما يتعدى إلى ثلاثة بالأصالة فيلحق بها ما يتعدى إلى اثنين ، فكان أَلْقِيَّاسُ أَلَا يُعَدِّي أَعْلَمَ وَأَرَى ، لكنْ سَمِعَ فيهما التَّعْدِيَّةَ عَلَى خِلافِ الْأَصْلِ ، فَقَبِلَ ، وَلَمْ يُقَسَّ عَلَيْهِمَا غَيْرُهُمَا . وَقَدْ وَافَقَ الْأَخْفَشُ عَلَى مَنَعِ : أَكْسَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا ثَوْبًا .

وفي البسيط : التَّعْدِيَّةُ بِالتَّضْعِيفِ^(٢) وحرف الجر ليس قياسًا، فلا يقاس على ما سَمِعَ منه. وأما الهمزة فأربعة مذاهب^(٣) :

١ - ليس بقياس كالتضعيف والحرف .

٢ - قياس في كل فعل ، وهو مذهب الأخفش والأعلم .

٣ - قياس من كل فعل إلا في باب عَلِمْتُ ، وهو رأي أبي عمرو وغيره .

٤ - قياس من كل فعل غير متعد لم تدخله الهمزة لمعنى ما. وقيل: هذا رأي س، قال^(٤) : «ليس كل فعل بمنزلة أولني، فلا تقول أَخَذَنِي»، أي: أَجْعَلْنِي أَخَذًا. ويظهر من كلامه في موضع آخر أنه قياس ؛ لأنه ذكر أن الهمزة للتعدية ، وذكر أمثلة، وقال: هو كثير^(٥) . ومستند أَلْقِيَّاسُ الكثرة. وهو ظاهر رأي أبي علي^(٦) .

ومِمَّا كُتِبَ عَنِ الْأُسْتَاذِ أَبِي جَعْفَرِ بْنِ الزَّبِيرِ : أَجَازَ الْأَخْفَشُ الْكُنْفَلَ فِي

(١) الرّد في شرح التسهيل ٢ : ١٠٠ .

(٢) أنظر في ذلك أَلْكَافِي فِي الْإِفْصَاحِ ١ : ٦٤٤ - ٦٤٥ .

(٣) أنظر أَلْكَافِي فِي الْإِفْصَاحِ ١ : ٦٣٩ - ٦٤٠ .

(٤) أَلْكِتَابُ ١ : ٢٥٢ .

(٥) أنظر أَلْكِتَابُ ٤ : ٥٥ .

(٦) أَلْإِيضَاحُ الْعُضْدِيِّ ص ١٦٩ .

الأفعال كلها قياساً فيما لا يتعدى ، وفيما يتعدى إلى واحد ، وفيما يتعدى إلى اثنين . والمرد لا يُجيزه قياساً ، ويقف على السماع ^(١) ، والفارسي يُجيزه فيما لا يتعدى وفيما يتعدى إلى واحد قياساً ؛ لأنّ لهما أصلاً في الأفعال يُشبهان به ، ولم يُجيزه فيما يتعدى إلى اثنين لأنه ليس له أصل يُشبه به ؛ لأنّ ما يتعدى إلى ثلاثة فرغ ؛ إذ هو منقول ، وأمّا س فأحسن ما فهم عنه أنه يُجيز النقل فيما لا يتعدى ، فيصير متعدياً إلى واحد قياساً ، مع أنّ من الناس من فهم عنه منع ذلك ، بل يقف عند السماع ، على نحو مذهب المبرد .

وقوله وألحق بعضهم أرى الحُلُمِيَّةَ سماعاً قال المصنف في الشرح ^(٢) : « وما ينبغي أن يلحق بأعلم وأرى أختهما ^(٣) أرى الحُلُمِيَّةَ ، كقوله تعالى ﴿ إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً ﴾ ^(٤) ، فإنه قد ثبت إجراء رأى الحُلُمِيَّةِ مُحَرى رأى العِلْمِيَّةِ - واستدللت على ذلك فيما سلف - فلزم من ذلك تعديتها إلى ثلاثة همزة النقل مع مساعدة الاستعمال ، كما لزم ذلك في الفعلين الآخرين لصحة الاستعمال ، وكان التنبيه عليها لثبوتها سماعاً دون معارض أولى من التنبيه على ما لم يثبت إلا بما فيه معارضة واحتمال .

وأما أرى المنقولة من متعدٍ إلى واحد فمتعدية إلى اثنين ، ثانيهما غير الأول ، وهي على ضربين : أحدهما من الرأي ، كقوله تعالى ﴿ تَحْكُمُ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾ ^(٥) . والثاني من رؤية البصر ، كقوله تعالى ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ ﴾ ^(٦) ،

(١) ك : يقف مع السماع .

(٢) شرح التسهيل ٢ : ١٠٢ .

(٣) في المخطوطات : أختها .

(٤) سورة الأنفال : ٤٣ .

(٥) سورة النساء : ١٠٥ .

(٦) سورة آل عمران : ١٥٢ .

أنتهى كلامه.

وما ذهب إليه من أن أَرَى الحُلُمِيَّة تتعدى إلى ثلاثة سماعًا مستدلًا بقوله ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾ ليس بجيد ؛ لأننا قد نازعناه في ثبوت أن رأى الحُلُمِيَّة تتعدى إلى اثنين كَعَلِمْتُ ، وبَيَّنَّا أن استدلاله على ذلك بقوله ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعَصِرُ خَمْرًا﴾^(١) ، وبقول أشاعر^(٢) :

أَراهم رُفِقَتِي . أَلَيْتَ .

لا حجة فيه . ولئن سلمنا أن رَأَى الحُلُمِيَّة تتعدى إلى اثنين فلا يلزم من ذلك أن تعدى بالهمزة إلى ثلاثة ؛ ألا ترى أن ظَنَّ وَزَعَمَ وَحَسِبَ وَوَجَدَ تتعدى إلى اثنين ، ولا يجوز أن تعدى بالهمزة إلى ثلاثة ، وإنما اضطر في رأى الحُلُمِيَّة لذلك على زعمه لتعديها إلى ضمير متصل ، وقد رَفَعَت الضمير المتصل ، فأضطر إلى القول بذلك ، وأما في قوله تعالى ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾ فهذا المعنى مفقود ، فانتصاب ﴿قَلِيلًا﴾ على الحال . والذي يدل على أنه حال جواز الحذف فيه والاختصار على المنصوين قبله ، فتقول : أَرَانِي اللَّهُ في منامي زيدًا ، وكذلك قبل همزة النقل تقول : رأيتُ في منامي زيدًا ، فلو كان مفعولًا ثالثًا لَمَا جاز حذفه اختصارًا ؛ لأنه لا يجوز حذف الأخير اختصارًا^(٣) .

وقوله وما صيغ للمفعول إلى آخره يعني أنه إذ ذاك يصير كظننتُ ، فما جاز

في ظننتُ جاز في أعلمتُ ، قال / المصنف^(٤) : «إلا في الاختصار على الرفع ، فإنه غير جائز في ظنَّ وأحواتها لعدم الفائدة ، جائز في أعلمَ وأحواتها لحصول الفائدة »
أنتهى .

(١) سورة يوسف : ٣٦ .

(٢) تقدم ذلك في ص ٤٥ .

(٣) اختصارًا : ليس في ك ، وهو في متن ح ، وحاشية ن عن نسخة أخرى .

(٤) شرح التسهيل ٢ : ١٠٤ .

وهذا على ما اختاره، وقد تقدم الخلاف في الالْقْتصار على فاعل ظَنَنْتُ وأخواتها، وأن في ذلك ثلاثة مذاهب. وتقدم أيضاً الخلاف في الالْقْتصار على فاعل أَعْلَمَ الأول، والخلاف جارٍ فيها إذا بُنِيَ للمفعول، ومثال ذلك: أَعْلَمْتُ زَيْدًا قائماً، و حَدَّثْتُ زَيْدًا منطلقاً، فَأَعْلَمْتُ إعلاماً، و حَدَّثْتُ إخباراً، وفعل واحد ليس إعلاماً ولا إخباراً، وهو أُرِيتُ بمعنى أَظُنُّتُ، فَأُرِيتُ لم يُنطق لها بفعل مبني للفاعل متعدٍّ إلى ثلاثة، فهو مبنيٌّ من فعل مسند للفاعل لم يُنطق به، ولم يُنطق أيضاً بأَظُنُّتُ الذي أُرِيتُ بمعناها، وحكم المضارع حكم الماضي في ذلك، فتقول: أُرَى زَيْدًا ذاهباً، وتُرى زَيْدًا ذاهباً. وقد نصَّ س^(١) وغيره من النحويين على أنه فعل بُني للمفعول، ولم يُنَّ للفاعل، وهو في معنى أَظُنُّ^(٢)، ولا يكون مفعولها الأول إلا ضمير المتكلم على أكثر ما سُمِعَتْ ماضية، نحو أُرِيتُ، ومضارعاً نحو أُرَى وتُرى، ويكون أيضاً ضمير المخاطب، نحو قولهم: كم تُرى الحرورية رجلاً، ونحو قوله تعالى ﴿وَتُرى النَّاسَ سُكَارَى﴾^(٣) في قراءة من ضمَّ التاء.

(١) الكتاب ١ : ٤٣ .

(٢) ن ، ح : الظن .

(٣) سورة الحج : ٢ . وهذه قراءة أبي هريرة وأبي زرعة بن عمرو بن جرير وأبي غيث . البحر

المحيط ٦ : ٣٢٥ .

ص : باب أفعال

وهو الْمُسْتَدُّ إِلَيْهِ فَعْلٌ أَوْ مُضَمَّنٌ مَعْنَاهُ ، تَامٌ ، مُقَدَّمٌ ، فَارِغٌ ، غَيْرُ مَصْوُوعٍ
للمفعول . وهو مرفوع بِالْمُسْتَدِّ حَقِيقَةً إِنْ خَلَا مِنْ « مِنْ » و« أَلْبَاءِ » الْزَائِدَتَيْنِ ،
وَحُكْمًا إِنْ جُرَّ بِأَحَدِهِمَا ، أَوْ بِإِضَافَةِ الْمُسْتَدِّ . وليس رافعه الإسناد ، خلافاً
لخَلَفَ . وَإِنْ قُدِّمَ وَلَمْ يَلِ مَا يَطْلُبُ الْفَعْلَ فَهُوَ مُبْتَدَأٌ ، وَإِنْ وَلِيَهُ ففَاعِلُ فِعْلٍ
مُضْمَرٌ يُفَسِّرُهُ الظَّاهِرُ ، خِلَافًا لِمَنْ خَالَفَ .

ش : لَمَّا كَانَ الْكَلَامُ يَنْعَقِدُ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ ، وَيَنْشَأُ عَنْهُ نَوَاسِخٌ ، وَمِنْ فَعْلٍ
وَفَاعِلٍ ، وَيَنْشَأُ عَنْهُ الْفَعْلُ وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، وَفَرَّغَ مِنَ الْمُبْتَدَأِ
وَنَوَاسِخِهِ - شَرَعَ فِي بَابِ الْأَفْعَالِ ، فَحَدَّهَ بِأَنَّهُ « الْمُسْتَدُّ إِلَيْهِ فَعْلٌ » ، وَالْمُسْتَدُّ إِلَيْهِ
أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا أَوْ مُضْمَرًا ، مُصَرِّحًا بِاسْمِيَّتِهِ أَوْ مُقَدَّرًا ، فَمِثَالُ الْمَقْدَّرِ أَنْ
وَأَنْ وَمَا وَلَوْ عِنْدَ مَنْ يُثَبِّتُ ذَلِكَ ، فَتَقُولُ : يُعْجِبُنِي أَنَّكَ تَقُومُ ، وَأَنْ تَقُومَ ، وَمَا
قُمْتَ ، و^(١) :

مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ

التقدير : قِيَامُكَ ، وَمِنْكَ . وَلَا يُقَدَّرُ بِالْأَسْمَاءِ إِلَّا حَرْفٌ مُصَدَّرِيٌّ مَعَ مَا
دَخَلَ عَلَيْهِ . وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي الْعَبَّاسِ وَأَبِي عَلِيٍّ وَجُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ ، لَا يَكُونُ
عِنْدَهُمُ الْفَاعِلُ إِلَّا أَسْمًا أَوْ مُقَدَّرًا بِهِ مَعَ مَا ذَكَرَ .

وذهب هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين إلى أنه يجوز أن يُسندَ الْفَعْلُ
للفعل ، فَأَجَازُوا : يُعْجِبُنِي يَقُومُ زَيْدٌ ، وَظَهَرَ لِي أَقَامَ زَيْدٌ / أَمْ عَمْرُو . [٣: ٤٣/ب]

(١) هَذِهِ قِطْعَةٌ مِنْ قَوْلِ قَتِيلَةَ بِنْتِ الْنَضْرِ :

مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ ، وَرُبَّمَا مَنْ أَلْفَتَنِي ، وَهُوَ الْمَغِيْظُ الْمُحْنَقُ

وَهُوَ فِي السِّيرَةِ النَّبَوِيَّةِ ٢ : ٤٢ - ٤٣ وَإِيضًا الشَّعْرُ ص ٥٠٩ ، وَفِيهِ تَخْرِيْجُهُ .

وَأَسْتَدْلُوا بِقَوْلِهِ ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لَيْسَ حِجَّتُهُ﴾^(١)، وقول الشاعر^(٢) :
وما راعني إلا يسير بشرطة وعهدي به قينا يفش بكير
وقول الآخر^(٣) :

فإن كان لا يرضيك حتى تردني إلى قطري لا إخالك راضيا
وذهب ألفراء وجماعة إلى جواز ذلك بشرط أن يكون العامل فعلاً قليلاً.
والصحيح ألنع . وقد سبق الكلام على هذه المسألة في أول الكتاب^(٤) ،
وأمعنا الكلام هناك في قوله « وصلاحيته بلا تأويل لإخبار عنه » .

وقال المصنف في الشرح^(٥) : « أفاعل يكون أسماً ، وغير أسم ، كقول
الشاعر^(٦) :

يسر المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهاباً
وكقول الآخر^(٧) :

ما ضر تغلب وائل أهجوتها أم بليت حيث تلاتم البخران»

(١) سورة يوسف : ٣٥ .

(٢) هو معاوية بن خليل النصري كما في شرح أبيات المغني ٦ : ٣٠٤ - ٣٠٨ [٦٧٢] .
وألبيت في إيضاح الشعر ص ٤٤٠ ، ٥٣٥ وتخرجه في الموضع الأول منهما . ألقين :
ألحداد . والكمر : زق أو جلد غليظ ينفخ فيه ألحداد . ويفش الكمر : يخرج ما فيه من
الريح .

(٣) هو سوار بن المضرب كما في النوادر ص ٢٣٣ وألکامل ص ٦٢٨ . وأنظر تخرجه في
إيضاح الشعر ص ٥٤٥ .

(٤) تقدم ذلك في الجزء الأول ص ٥٤ - ٥٧ . وخرجت ثم مذاهب النحويين فيه .

(٥) شرح التسهيل ٢ : ١٠٥ .

(٦) ألبيت في ألفصل ص ٣١٤ وشرحه لأبن يعيش ٨ : ١٤٢ ، ١٤٣ .

(٧) هو ألفرزدق يمدح بني تغلب ، ويهجو جريراً . وألبيت في ديوانه ص ٢٨٢ . وهو من غير
نسبة في إيضاح الشعر ص ٥٠٨ .

قال^(١): «فلذلك قلتُ: أَلْمُسْنَدُ إليه، ولم أقل: أَلْأَسْمُ الْمُسْنَدُ إليه». ويظهر منه مذهب هشام ومَنْ ذَكَرَ معه؛ لأنَّ أَلْبَيْتَ الَّذِي هو:

ما ضَرَّ تَغْلِبَ وائِلِ أَهْجَوْتَهَا

هو نظير ما أجازَه هشام من قوله : ظَهَرَ لي أَقامَ زيدٌ أمَ عمرو .

والصحيح أنه لا يجوز ، فينبغي تأويل أَلْبَيْتِ على ما يُخْرِجُه عن ظاهره ، وإلا عُدَّ من الكشود بحيث لا يُقاس عليه .

وفي البسيط : « احتجوا بوقوعه مفعولاً ، نحو : ظَنَنْتُ زيداً يضربُ ، فيكون فاعلاً ، وبأنه يكون بر (أن) باتِّفاق ، ولا زيادة لها في المعنى ، وليس لها في اللفظ تأثير ، ولا يخرج الفعل عن كونه فعلاً ، فليجر دوها ، ولأنه يقع بدلها الإشارة إليها ، فنقول : وقعَ ذلك ، وقيلَ ذلك ، فتشير نحو جملة ، فناب عنها ، ولا ينوب إلا عما يصح هناك ، ولأنها تُقام مقام المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله في نحو : قيلَ إنَّ زيداً منطلقٌ ، ونحوه ، وهو كالفاعل ، وقال ﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لَيْسَ حُجَّتُهُ ﴾ ، وقال ﴿ وَبَيَّنَّ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾^(٢) ، وهو فاعل .

وأجيبَ عن الأول بأنه على التشبيه ، وأصل الابتداء . وعن الثاني بأنها دخلت للشك^(٣) في المعنى ولإرادة المصدر ، وبأن الإشارة ليست لها ، إنما هي لمعنى الجملة ، ولأنَّ فعل القول عمل نصباً معنئياً ، فكان رافعاً معنئياً ، وبأنَّ الآية على التعليق ، كما في الأستفهام في : سواءَ عليَّ أَقُمْتَ أم قَعَدْتَ ، وطأً^(٤) حرفُ التعليق للفعل ، كما في : ظَنَنْتُ لِقَوْمَ زيدٍ ، فلا يجوز دون التعليق . وفي الآية

(١) شرح التسهيل ٢ : ١٠٥ .

(٢) سورة إبراهيم : ٤٥ .

(٣) ن : للسبك .

(٤) ن : وظاهر .

إضمار ، أي : بدا لهم أمرٌ / أو بدؤُ ، فأضمره لدلالة الفعل عليه . وكذلك : قيل لهم قول هو هذا ، وَبَيَّنَ لَكُمْ تَبَيَّنَ « انتهى ، وفيه بعض تلخيص .

وقوله أو مُضْمَنٌ معناه الذي يرفع أفعال غير الفعل هو أَسْمُ الْفَاعِلِ وما أُجْرِي مُجْرَاهُ فِي الْعَمَلِ مِنَ الْأَوْصَافِ وَالْجَوَامِدِ بِشَرَطِ الْإِعْتِمَادِ ، وَالْصِّفَةُ الْمَشْبُوهةُ وَغَيْرُ الْمَشْبُوهَةِ ، وَالْأَمْثَلَةُ ، وَالْمَصْدَرُ الْمُنْحَلُّ بِحَرْفِ مَصْدَرِي وَالْفِعْلُ ، وَالْأَسْمُ الْمَوْضُوعُ مَوْضِعَ الْفِعْلِ مَصْدَرًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَصْدَرٍ ، وَأَسْمُ الْفِعْلِ ، وَالظَرْفُ وَالْجُرُورُ إِذَا اعْتَمَدَا ، خِلَافًا لِلْإِخْفَاشِ فِي الْإِعْتِمَادِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُهُ لَا فِي أَسْمِ الْفَاعِلِ ^(١) وَلَا فِي الظرف والجورور ^(٢) .

وقوله تَامَ احْتِرَازٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ نَاقِصًا ، نَحْوُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا . وَقَدْ سَمِيَ مَرْفُوعَهَا س ^(٣) فاعلاً ، وَمَنْصُوبَهَا مَفْعُولًا عَلَى سَبِيلِ التَّوَسُّعِ .

وقوله مُقَدِّمٌ هَذَا حُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِ الْفَاعِلِ ، فَذَكَرَهُ فِي الْخَدِّ لَا يُنَاسِبُ ، إِنَّمَا يُخَدُّ بِالْأَشْيَاءِ الذَّاتِيَّةِ . وَلِكُونِهِ حُكْمًا وَقَعَ فِيهِ الْخِلَافُ ^(٤) : فَذَهَبَ الْبَصَرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ تَقْدِيمُ الْعَامِلِ عَلَى الْفَاعِلِ . وَذَهَبَ الْكَوْفِيُّونَ إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ ^(٥) :

فَظَلُّ لَنَا يَوْمٌ لَذِيذٌ بِنِعْمَةٍ فَقِلٌ فِي مَقِيلٍ نَحْسُهُ مُتَغَيِّبٌ
وبقول الآخر ^(٦) :

(١) تقدم تخريج مذهبه في ١ : ٤٣ ، وذكر أيضًا في ٣ : ٢٧٢ ، ٢٧٤ .

(٢) الإنصاف ص ٥١ - ٥٥ [٦] وشرح أجمال لابن عصفور ١ : ١٥٨ - ١٥٩ .

(٣) الكتاب ١ : ٤٥ .

(٤) شرح أجمال لابن عصفور ١ : ١٥٩ - ١٦١ .

(٥) تُسَبُّ أَلْبَيْتِ فِي مَجَالِسِ الْعُلَمَاءِ ص ٣١٩ وشرح أجمال لابن عصفور ١ : ١٥٩ - ١٦٠ .

وشرح التسهيل ٢ : ١٠٨ إلى أمرئ القيس ، وهو في زيادات ديوانه ص ٣٨٩ .

(٦) هو النابغة الذبياني . وألبيت في ديوانه ص ١٤٠ . العوجاء : ناقة قد أعوجت لظول ألسفر ، وأخرفت عن حالها إلى الهزال .

ولا بُدَّ مِنْ عَوْجَاءَ تَهْوِي بِرَاكِبٍ إِلَى آتِنِ الْجُلَاحِ سَيْرُهَا أَلِيلَ قَاصِدٍ
وبقول الآخر^(١) :

مَا لِلْجِمَالِ ، مَشِيهَا وَتَيْدَا أَجْنَدَلَا يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا
وأنشده المصنف^(٢) : سَيْرُهَا وَتَيْدَا . قالوا : التقدير : فَقَلَّ فِي مَقِيلٍ مُتَعَيِّبٍ
نَحْسُهُ ، وقاصدٍ سَيْرُهَا ؛ إذ لو لم يكن التقدير هذا لقال : قاصدة ؛ لأنه صفة
لِعَوْجَاءَ ، وَتَيْدَا مَشِيهَا .

وتأول البصريون هذا السماع على أن « نَحْسُهُ » مرفوع « مَقِيلٍ » ،
و«مَقِيلٍ» مصدر وُضِعَ موضعَ أَسْمِ الْفَاعِلِ ، يقال : قَالَ نَحْسُهُ : إِذَا سَكَنَ ، كأنه
قال : فَقَلَّ فِي مَكَانٍ أَوْ فِي زَمَانٍ سَكَنَ نَحْسُهُ وَغَابَ ، فيكون معناه ومعنى
«مُتَعَيِّبٍ» واحدًا .

وقيل^(٣) : نَحْسُهُ : مَبْتَدَأٌ^(٤) ، وَمُتَعَيِّبٍ : خَبَرٌ عَلَى أَنَّ أَلْيَاءَ يَاءِ النِّسْبِ ،
دَخَلَتْ فِي الصِّفَةِ لِلْمَبَالِغَةِ ، كَمَا قَالُوا فِي أَحْمَرَ : أَحْمَرِي ، وَفِي دَوَّارٍ : دَوَّارِي ،
وَخَفَفَ أَلْيَاءَ فِي الْوَقْفِ ، كَمَا قَالَ^(٥) :

وَبِذَاكَ خَبَرْنَا الْغُدَافُ الْأَسْوَدِي

فيمن رواه كذلك ، يريد : الْأَسْوَدِي .

وقيل : مَقِيلٍ أَسْمُ مَفْعُولٍ مِنْ قَلَّتهُ . بمعنى أَقَلَّتهُ ، أَي : فَسَخَتْ عُقْدَ مَبَايعَتِهِ ،

(١) أَلْرَجَزُ لِلزَّبَاءِ كَمَا فِي أَدَبِ الْكَاتِبِ ص ٢٠٠ . وَفِيهِ تَخْرِيجُهُ . وَأَنْظَرَ شَرْحَ آيَاتِ الْمَغْنِيِّ ٧ :

٢١٦ - ٢٢٢ [٨١٣] .

(٢) شَرْحُ التَّنْهِيلِ ٢ : ١٠٨ .

(٣) شَرْحُ التَّنْهِيلِ ٢ : ١٠٨ . وَفِيهِ الْقَوْلُ الثَّانِي أَيْضًا .

(٤) مَبْتَدَأٌ : لَيْسَ فِي ك . وَقَوْلُهُ بَعْدَهُ مُتَعَيِّبٍ يَعْنِي أَنَّ الْروَايَةَ مُتَعَيِّبِي ، وَقَدْ أَرَادَ مُتَعَيِّبِي ، فَخَفَفَ .

(٥) هُوَ الْنَابِغَةُ الْأَذْيَابِي . وَصَدَرَ أَلْبَيْتُ : زَعَمَ الْغُرَابُ بَأَنَّ رَحْلَتَنَا غَدًا . دِيْوَانُهُ ص ٨٩ .

الْغُدَافُ : الْكَسَابِغُ الْأَرِيضُ . ك : وَلِذَاكَ . وَكَذَا فِي ن عَنْ نَسْخَةٍ .

فأستعمل موضع متروك مجازاً . قال المصنف في الشرح: «وهو قول ابن/ كيسان».

وأما «سِرُّها أَلِيل» فمبتدأ وخبر، وقاصِد صفة لَعَوْجَاءَ على حذف آلتاء ، كما قالوا : ناقةٌ ضامرٌ . ويحتمل أن يكون قاصِد صفة لراكِب ، و«سِرُّها أَلِيل» جملة اعتراضية ، لا في موضع الصفة لَعَوْجَاءَ .

وأما «مشيها وثيذا» فمشيها بدل من الضمير المستكن في قوله للجمال ؛ لأنه في موضع خبر المبتدأ الذي هو «ما» . قال المصنف في الشرح ^(١) : «يُجعل سِرُّها مبتدأ ، ويُضمَر خبرٌ ناصبٌ وثيذاً ، كأنه قال : ما للجمال سِرُّها ظهر وثيذاً ، أو ثَبَّتَ وثيذاً ، فيكون حذف الخبر هنا والاكْتفاء بِالْحال نظير قولهم : حُكْمُكَ مُسَمَّطاً ^(٢) ، ولو كان مما لا يمكن تأويله لَحُمِلَ على أنه مما تقدم فيه الفاعل على العامل ضرورة » .

وثمرّة الخلاف تظهر في نحو : الزيدان قامَ ، والزيدون قامَ ، فالكوفيون يُحيزون ذلك ، والبصريون لا يُحيزونه . هُكذا ذَكَرَ الْخِلَافَ في هذه الْمَسْأَلَةِ أصحابنا ^(٣) ، وأَبْنُ الدَّهَّانِ في (الْغُرَّة) ، وكذا ذَكَرَ ابْنُ كَيْسَانَ ^(٤) عن ثعلب ما يدلُّ على جواز ذلك .

وقد رأيتُ في بعض التعلّيق عن أبي القاسم الزَّجَّاجيَّ أنه قال : « أجمع النحويون على أنَّ الْفَاعِلَ إِذَا قُدِّمَ على فعله لم يَرْتَفِعْ به ، فقال البصريون : يَرْتَفِعْ بِالْأَبْتَدَاءِ ، ويصير الْفَعْلُ خبراً عنه ، وضميره في الْفَعْلِ يَرْتَفِعُ به ^(٥) . وللكوفيين فيه

(١) شرح التسهيل ٢ : ١٠٨ - ١٠٩ .

(٢) تقدم في ٣ : ٢٨٩ .

(٣) ك : في هذه أصحابنا . ومنهم ابن السَّيِّد في الْاَلْتَضَابِ ٣ : ١٧٢ - ١٧٣ وابن عصفور

في شرح الجمل ١ : ١٥٩ - ١٦١ .

(٤) مجالس العلماء ص ٣١٨ - ٣٢٠ .

(٥) يرتفع به : ليس في ك . يرتفع : ليس في ن .

ثلاثة أقوال : قال بعضهم : زيدٌ يُرفعُ بالمضمر الذي في قام . وقال آخرون : هو رفع بما عاد عليه من ذلك المضمر . وقال آخرون : هو رفع بموضع قام ؛ لأنَّ الموضع موضع خبر ، وبه كان يقول ثعلب ، ويختاره « انتهى ما لخصناه من كلام الزجاجي .

وقوله فارغ قال المصنف في الشرح^(١) : « وخرج (فارغ) المبتدأ إذا قُدم خبره وفيه ضمير ، نحو : قائمٌ زيدٌ ، ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٢) على القول بأنَّ ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ مبتدأ مقدَّم خبره » انتهى .

ولا يحتاج إلى هذا القيد أصلاً ؛ لأنه ذكر في حدِّ ألفاعل أولاً أنه « أُلْسِنْدُ إليه فعلٌ أو مُضَمَّنٌ معناه » ، فبعد أن فرض أنه مُسْنَدٌ إليه ما ذكر من الفعل أو المُضَمَّن معناه لا يمكن ذكر «فارغ» في القيد ؛ لأنَّ قائماً من قولك «قائمٌ زيدٌ» على تقدير أنه خبر مقدم لم يُسْنَدْ لـ«زيد» ، إنما أُسْنَدَ إلى ضميره ، وكذا (أَسْرُوا) على هذا التقدير لم يُسْنَدْ إلى ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٣) ، إنما أُسْنَدَ لضميرهم ، ولا فرق بين أن تقول «ما أُسْنَدَ إليه الفعل» وبين أن تقول «ما فُرِّغَ له الفعل» ، فلا حاجة إلى قوله بعد ذلك «فارغ» .

وقوله غيرُ مَصْوَغٍ للمفعول أَحْتَرَزُ به من نحو : ضَرَبَ زيدٌ ، فإنَّ ألفاعول الذي لم يُسَمَّ فاعله يَشْرَكُ ألفاعل فيما ذكر إلا في هذا الوصف . وقد يُطلق عليه

(١) شرح التسهيل ٢ : ١٠٦ .

(٢) سورة الأنبياء : ٣ .

(٣) في حاشية ن ما نصه : « وفي قوله تعالى ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى﴾ الآية خمسة أوجه : أحدها أن الذين خبر مبتدأ محذوف ، كأنه قيل : مَنْ هم ؟ فقيل : هم الذين ظلموا . الثاني أن يكون مبتدأ ، وخبره ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ على تقدير الحكاية . الثالث أنه في موضع جر صفة للناس ، أو بدل منه . الرابع أنه بدل من آلهاء و الميم في ﴿حِسَابُهُمْ﴾ . الخامس أنه منصوب بإضمار أعني . من المغني لأبن الفلاح » .

وقوله وهو مرفوعٌ بالمُسند حقيقةً إنَّ خلا / من « من » و« ألباء » الزائدتين
المُسند هو ما عددناه قبل من أنه يرفع الفاعل. ومعنى حقيقة أي^(٢) : لفظاً ومعنى.
وقوله إنَّ جرُّ بأحدهما مثاله ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ ﴾^(٣) ، أي: ذِكْرٌ ،
﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ ﴾^(٤) ، أي : كَفَى اللَّهُ.

وقوله أو بإضافة المُسند مثاله ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾^(٥) قال المصنف في
الشرح^(٦) : « وقلتُ بإضافة المُسند، ولم أقل (إضافة المصدر) لأنَّ المُسند الصالح
للإضافة قد يكون أسمٌ مصدر كما يكون مصدرًا، فالمصدر ظاهر، وغير المصدر
كقول النبي صلى الله عليه وسلم (مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ أَمْرَاتُهُ الْوُضُوءُ)^(٧) ، فالرجل
مجرور اللفظ مرفوع المعنى بإسناد (قُبْلَة) إليه، فإنها قائمة مقام تقبيل، ولذا انتصب
بها المفعول، وكذا المجرور بِمِنْ وألباء، مرفوعٌ معنى. ولو عطفَتْ أو نَعَتْ لجاز في
المعطوف وألنعت الجرُّ باعتبار اللفظ، والرفعُ باعتبار المعنى » انتهى.

وجمهور البصريين لا يرون أنَّ أسم المصدر يعمل ، فإنَّ صح (مِنْ قُبْلَةِ
الرَّجُلِ أَمْرَاتُهُ الْوُضُوءُ) فالنصب في (أمراته) يكون بمضمر ، تقديره : يُقْبَلُ أمراته ،
ولا يكون موضع الرَّجُل رفعا ، بل هو مجرور ، فكان الأولى على طريقة الجمهور
أن يقول : أو بإضافة المصدر، وسيأتي حكم أسم المصدر في (باب إعمال المصدر)

(١) شرح التسهيل ٢ : ١٠٦ .

(٢) كذا ! وينبغي حذف أي .

(٣) سورة الأنبياء : ٢ .

(٤) سورة النساء : ٦ ، وغيرها .

(٥) سورة البقرة : ٢٥١ .

(٦) شرح التسهيل ٢ : ١٠٧ .

(٧) هذا قول لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، أخرجه مالك في الموطأ : كتاب الطهارة

[ألباب ١٦] ١ : ٤٤ .

إن شاء الله .

وفي البسيط : « أفعال يدل على أفعال المطلق ، فأحتاج إلى التعيين .
وآختلفوا في دلالة عليه :

ف قيل : هي كدلالاته على مطلق الزمان والمصدر ، وليست دلالاته عليه
بأضعف من المصدر والزمان ، ولذلك كان له الرتبة عليهما ، وأقل ذلك أن يكون
مثلهما ؛ إذ لا يكون أعلى منهما .

وقيل : إنما يدل عليه بالالتزام ؛ لأنه لما دل على وجود شيء في زمان ،
وذلك الشيء معنى ؛ لأن المصادر معانٍ ، والمعاني لا بد لها من محال ، فدل على
أحل بهذا الطريق كما دل على المكان ، ولا تُسلم أن دلالاته ليست بأضعف ؛ لأن
دلالاته على المصدر لفظية ، وعلى الزمان صيغية ، وليس أفعال أحدهما ،
والاستدلال بعدم الاستغناء لا يدل على ذلك ، بل على نقيضه ؛ لأن ما دل عليه
لا يحتاج إلى ذكره ، فدل على أن الاحتياج إلى أفعال ليس لقوة الدلالة بل
لحصول الإفادة .

[٣: ٤٥/ب] وإذا ثبت أنه يدل عليه - وهو لا يخلو / من أحوال - فهل يُعين أحدهما بوجه
من وجوه الدلالات أم لا ، ف قيل : يعين ما كان أصلاً للأسماء ، كالأفراد والتذكير ،
ولذلك يحتاج مع غيرهما إلى زيادة في الفعل . والظاهر أنه لا يدل على ذلك ، كما
لا يدل على جنسيته لأنها أصل للتعين ، بل على المطلق كما في المصدر والزمان ،
بل إنما أسقطت منه العلامات لما سيأتي ذكره « انتهى .

وقوله وليس رافعه الإسناد ، خلافاً لخلف آختلفوا في رافع أفعال^(١) :

فذهب بعضهم إلى أنه شبهه بالمتبداً ، وذلك أنه يخبر عنه بفعله كما أن المتبداً

(١) هذه المذهب في شرح الجمل لأبن عصفور ١ : ١٦٥ - ١٦٦ . والكافي في الإفصاح ١ :

يُخْبِر عنه بالخير . ورُدَّ بأنَّ أَلشبه معنًى ، والمعاني لم يستقرَّ لها عمل في الأسماء .
 وذهب بعضهم إلى أنه كونه فاعلاً في المعنى . ونسبه أَلقُتبيُّ إلى خَلَف . ورُدَّ
 هذا المذهب بقولهم : مات زيدٌ ، وما قام عمرو .

وقال المصنف : وقد نُسب إلى خَلَف أنَّ العامل هو الإسناد ، قال ^(١) :
 «الإسناد نسبة بين المسند والمسند إليه ، وليس عملها في أحدهما بأولى من عملها في
 الآخر ؛ لأنَّ العمل لا يُنسب إلى المعنى إلا إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل ، والفعل
 موجود ، فلا عدول عنه» انتهى .

وذهب س إلى أنَّ الرفع هو الفعل المسند إليه مُفَرَّغاً له ، أي : مفتقراً ،
 وذلك أنَّ الفعل أبداً طالب للفاعل ، لا يستقر منه مع أفعال كلام حتى يكون
 فاعل ، فإذا أخذ الفاعل استقلَّ به ، ولم يفتقر إلى المفاعيل ، قال س ^(٢) : «يرتفع
 أفعال كما يرتفع أفعال . لأنك لم تَشْغَلْ الفعل بغيره ، وفَرَّغْتَهُ له ، كما فعلت
 ذلك بالفاعل » ، فظاهر كلام س أنه مرفوع بالفعل المَفْرُغ ، ولم يقل (ارتفع
 بالإسناد) لأنه ينبغي على هذا أن يرتفع أفعال المذكور بعد أفعال ؛ لأنَّ الفعل
 مُسند إليه ، فإنما ارتفع بالفعل المَفْرُغ ، ولما لم يكن مَفْرُغاً للمفعول لم يرتفع ، فإذا
 فُرِّغَ له ارتفع . وإلى مذهب س ذهب المصنف ، قال : «رافع أفعال هو ما أُسند
 إليه من فعلٍ أو مُضَمَّنٍ معناه» .

وقوله وإن قُدِّمَ وَلَمْ يَلِ ما يَطْلُب الفعل فهو مبتدأ الضمير في «قُدِّمَ» لا
 يصلح أن يعود على المسند إليه الفعل أو ما ضُمِّن معناه ؛ لأنه لا يصح تقديمه مع
 كونه معمولاً له ، وإنما يعني : وإن قُدِّمَ الأسم ، وتأخر الفعل - كان الأسم مبتدأ ،
 وبَطَّلَ عمل الفعل لَمَّا تأخر لأنه تعرض لدخول العوامل الكنواسخ عليه ، نحو : إنَّ

(١) شرح التسهيل ٢ : ١٠٧ .

(٢) الكتاب ١ : ٣٣ .

زيداً قام ، فتأثر زيد بأن دليل على أن قام مشغول عنه بفاعل مضمر ، وأن الرفع السابق فيه قبل دخول إن كان بالابتداء ، وهو عامل ضعيف ، ولذلك نسّخه العامل اللفظي لقوّته ، ولو كان مشغولاً / بالفعل لا بضميره لَمَا برز في ثنية وجمع ، وسيأتي لحاق علامة التثنية والجمع لهذا الفعل وهو متقدم إن شاء الله . وتقدم مذهب الكوفيين في جواز تقدم الفاعل على فعله وتأويل ما احتجوا به .

وقوله وإن وليه ففاعل فعل مضمر يفسره الظاهر أي : وإن ولي الآسم ما يطلب الفعل . والذي يطلب الفعل ^(١) على قسمين : منه ما يطلبه على جهة اللزوم ، ومنه ما يطلبه على جهة الأولى . فالأول نحو أدوات الشرط كلها ، والثاني نحو أدوات الاستفهام ، فإذا قلت : إن زيد قام أكرمته ، و أزيد قام ؟ كان ارتفاع زيد على أنه فاعل بفعل محذوف يدل عليه هذا الظاهر ، كأنه قال : إن قام زيد قام أكرمته ، وأقام زيد قام ، إلا أنه لم يرد هذا القسم الأخير وإن كان « ما يطلب الفعل » يشمل ، وإنما عني ما يطلب الفعل على اللزوم ؛ لأنه لا خلاف بين النحويين في جواز إعراب (زيد) من قولك « أزيد قام » مبتدأ ، و« قام » في موضع آخر ، فلم يتعين أن يكون فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر وإن كان هو الأرجح في الإعراب .

ومثل المصنف هذه المسألة بقوله « وإن أحد من المشركين استجارك » ^(٢) ، ويقول الشاعر ^(٣) :
فمّتي واغلّ يئبهم يحيو ه ، وتعطف عليه كأس السّاقى

(١) والذي يطلب الفعل : ليس في ك .

(٢) شرح التسهيل ٢ : ١٠٧ - ١٠٨ .

(٣) سورة التوبة : ٦ .

(٤) هو عدي بن زيد كما في الكتاب ٣ : ١١٣ ، وعنه في ملحقات ديوانه ص ١٥٦ . وهو له في شرح أبيات سيويه ٢ : ٨٨ والخزانة ٣ : ٤٦ - ٤٧ [١٦٢] . الكواغل : الرجل الذي يدخل على من يشرب الخمر ولم يدع . وينوب : ينزل بهم .

فسَوَّى بين المسألتين ، وليستا بَسِيَّتَيْنِ ؛ لِأَن مِثْلَ ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ فصيح مقيس، وهو أَنْ يَرْتَفَعَ الْأَسْمُ بعدَ إِنْ بفعل محذوف يُفسره الظاهر، لكن له شرط، وهو أَنْ يكون الفعل ماضياً في اللفظ أو منفياً بـ «لم»، فإن كان مضارعاً فلا يجوز ذلك إلا في الشعر، نحو: إِنْ زَيْدٌ يَقُمُ أَقُمْ معه، وأمَّا غيرُ (إِنْ) مِنْ أدوات الشرط فلا يليه الْأَسْمُ إلا في الشعر، مثل البيت الذي أنشده.

وقوله خِلَافًا لِمَنْ خَالَفَ الْخِلَافَ راجع إلى المسألتين، قال المصنف^(١): «فبعض الكوفيين أجاز في زَيْدٌ قَامَ أَنْ يكون مرفوعاً على الفاعلية» انتهى. وحكاها أصحابنا عن الكوفيين.

والمسألة الثانية خالف فيها الأَخْفَشُ ، فأجاز في إِنْ زَيْدٌ قَامَ قَامَ عمرو الرفع بآلأَبْدَاءِ، وقال الأَخْفَشُ^(٢) : «أرفع على فعل مضمر أقيس الوجهين» . قال^(٣) : «وزعموا أَنْ قول الشاعر^(٤) :

أَتَحْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا

لا يُشَدُّ إلا رَفْعًا ، وقد سقط الفعل على شيء من سببه ، وهذا قد ابتدئ بعد (إِنْ) ، وَإِنْ شئتَ جعلته رَفْعًا بفعل مضمر » . هذا نصه .

قال المصنف في الشرح^(٥) : «وأجاز الأَعلَمُ^(٦) وآبَنُ عَصْفُورٍ^(٧) رفع

(١) شرح التسهيل ٢ : ١٠٨ ، وهذا معنى قوله لا لفظه .

(٢) معاني القرآن ص ٣٢٧ .

(٣) معاني القرآن ص ٣٢٧ .

(٤) هو زيد بن رزين الحاربي . وعجز البيت : فَهَلَّا آتَى عَنْ بَيْنِ حَنِيئِكَ تَدْفَعُ . ذيل الأُمالي

ص ١٠٥ وألسمط ٣ : ٤٩ والمختضب ١ : ٢٨١ وشرح أبيات ألفني ٣ : ٣٠٣ - ٣٠٦

[٢٣٧] .

(٥) شرح التسهيل ٢ : ١٠٩ .

(٦) أَلَنَكَتِ في تفسير كتاب سيبويه ص ١٥١ .

(٧) شرح الأَجْمَل ١ : ١٦٠ .

وصالٍ يَدُومُ في قوله ^(١) :

/وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ [٣: ٤٦/ب]

لا بفعلٍ مضمر ، ويكون هذا من الضرورات « انتهى .

«قُلْ» إذا لحقتها «ما»، وكان معناها على النفي ألحُض لا على مقابلة «كثُرَ» - اُختَصت بالفعل، ولا يليها غيره، وهل هي فعل أو حرف، في ذلك نظر، والأظهر أنَّها فعل لثبوت ذلك فيها قبل لحوق «ما» واستعمالها للنفي ألحُض، لكنها لَمَّا اسْتُعْمِلت استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل لم يكن لها فاعل.

وهذا الذي نسبته المصنف للأعلم وآبن عصفور هو قول س ^(٢)؛ لأنه جعله من المستقيم القبيح الذي وُضع في غير موضعه، وقد مثَّل س المستقيم القبيح ^(٣) في باب الاستقامة والإحالة بقوله «كي زيدٌ يأتيك» ^(٤)، ولا وجه لهذا إلا تقدم الفاعل على الفعل ^(٥)، وكذلك هذا. وقال س لَمَّا ذكر الحروف التي لا يليها إلا الفعل، وذكر قَلَّمَا، قال ^(٦): «وقد يقدمون الأسم في الشعر، قال:

صَدَدَتْ ، فَأَطَوَّلْتُ الصُّدُودَ ، وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ »
فهذا نصٌّ من س على أن الأسم فيه مقدَّم، وأمَّا من حمله على إضمار فعل فلا يَنْتَزِلُ كلام س عليه.

(١) هو المرار الفقعسي . وتمة البيت : « صَدَدَتْ ، فَأَطَوَّلْتُ الصُّدُودَ » . الكتاب ١ : ٣١ و ٣ : ١١٥ وشرح أبياته ١ : ١٠٤ - ١٠٦ وفرحة الأديب ص ٣٦ - ٣٧ والخزانة ١٠ : ٢٢٦ - ٢٣٣ [٨٤٠] .

(٢) الكتاب ١ : ٣١ .

(٣) زيد هنا في ح : الذي وضع في غير موضعه .

(٤) الكتاب ١ : ٨ [طبعة بولاق] وشرحه للسيرا في ٢ : ٩١ ، وفي تحقيق عبد السلام هارون ١ : ٢٦ « كي زيدًا يأتيك » بنصب زيد .

(٥) على الفعل : ليس في ك .

(٦) الكتاب ٣ : ١١٥ .

ص: وتلحق الماضي المسند إلى مؤنث، أو مؤوّل به ، أو مُخَبَّر به عنه ، أو مضاف إليه مقدّر الحذف - تاء ساكنة ، ولا تُحذف غالباً إن كان ضميراً متصلاً مطلقاً ، أو ظاهراً متصلاً حقيقيّ التانيث غير مُكسّر ولا أسم جمع ولا جنس . ولحاقها مع الحقيقيّ المقيّد المفصول بغير « إلا » أجود، وإن فصلَ بها فبالعكس . ش : مثال المسألة الأولى قامت هند .

وقوله أو مؤوّل به يريد : أو مذكر مؤول بمؤنث ، مثاله « فلان لغوبٌ أنته كتابي فاحتقرها » ، قيل للعربي الناطق بهذا : كيف تقول جاءته كتابي ؟ فقال : أوليس الكتاب بصحيفة ^(١) ، فأوّل المذكر بالمؤنث لما كان بمعناه . وهذا الذي ذكر أنه إذا أوّل المذكر بمؤنث فإنه تلحق بالفعل المسند إليه التاء لا يجوز إلا في قليل من الكلام حملاً على معنى التانيث، وتذكيره هو المعروف، وقد نصّ النحويون ^(٢) على أن قوله ^(٣) :

سائلُ بني أسدٍ ما هذه الصّوتُ

من أقبح الضرائر لأنّ فيه تحريف اللفظ وردّ الأصل المذكر إلى الفرع وإن كان الصّوت مؤولاً بالصّيحة . وكذلك قوله ^(٤) :

أتَهَجُرُ بيتاً بالحِجازِ ، تَلَفَعْتُ بهِ الخَوْفُ والأعداءُ مِنْ كُلِّ جانبٍ
أي : تَلَفَعْتُ بهِ المَخَافَةُ .

(١) سر صناعة الإعراب ص ١٢ والخصائص ١ : ٢٤٩ و ٢ : ٤١٦ . واللغوب : الأحمق .

(٢) سر صناعة الإعراب ص ١١ - ١٢ .

(٣) صدر أليبت : « يا أيها الراكبُ المُزجي مَطِئَتُهُ » . وهو لرؤيشد بن كثير الطائي .

ألمحاسة ١ : ١٠٢ وشرحها للمرزوقي ص ١٦٦ وسر صناعة الإعراب ص ١١ .
المزجي : السائق يرفق .

(٤) أليبت بهذه الرواية في الخصائص ٢ : ٤١٥ وضرائر الشعر ص ٢٧٢ . وهو في سر

صناعة الإعراب ص ١٣ واللسان (خوف) ، وفيهما : « أم أنت زائرة » في موضع « من كل جانب » .

وقوله أو مُخَبَّر به عنه أي : أو مخبر بمؤنث عن مذكر، نحو قوله تعالى ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(١) في قراءة مَنْ قرأ بالتاء . / قال المصنف^(٢) : «الحق آلتاء بالفعل ، والفعل مسند إلى قولهم» انتهى.

[٣ : ٤٧/١]

والأصل أن يكون الفعل على حسب الأسم لا على حسب الخبر ، لكنه سرى التانيث إلى فعل المذكر لأنه أخبر عنه بمؤنث ، والقول هو الفتنه ، وهذا أولى من أن يقال : أنت على معنى المقالة ، ويكون التقدير : ثم لم تكن فتنتهم إلا مقالتهم ، فيكون أنت على المعنى ، لما ذكرنا أن قولهم «جاءته كتابي فأحقرها» قليل ، و«ما هذه الصوت» ضرورة . وأنشد المصنف^(٣) :

أَلَمْ يَكْ غَدْرًا مَا صَنَعْتُمْ بِشَمْعِلِ وقد خابَ مَنْ كَانَتْ سَرِيرَتُهُ الْعَدْرُ
وأنشد غيره^(٤) :

أَزِيدَ بَنَ مَصْبُوحٍ ، فلو غَيْرُكُمْ جَنَى غَفَرْنَا ، وَكَانَتْ مِنْ سَجِيَّتِنَا الْغَفْرُ
ويؤوّل على معنى : المغفرة . ولا يقال : يحتمل أن يكون أنت على معنى العُدرة بمعنى العُدْر لما ذكرناه . قال المصنف^(٥) : «سرى من تانيث الخبر التانيث إلى المخبر عنه لأن كلاً منهما عبارة عن الآخر» انتهى . ولما أطلق

(١) سورة الأنعام : ٢٣ . قرأ نافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر ، وابن كثير في رواية عنه ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ﴾ ، وقرأ حمزة والكسائي ﴿ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فِتْنَتَهُمْ﴾ ، وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية حفص ، وابن كثير في رواية عنه ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ﴾ . السبعة ص ٢٥٤ - ٢٥٥ وألحجة ٣ : ٢٨٧ - ٢٩٠ .

(٢) شرح التسهيل ٢ : ١١١ .

(٣) عجز البيت لأعشى تغلب في أمالي ابن الشجري ١ : ١٩٦ . وهو من غير نسبة في شرح التسهيل ٢ : ١١١ .

(٤) البيت في شرح القصاصد السبع ص ٥٥١ وشرح القصاصد العشر ص ٢٢٤ . وعجزه في سر صناعة الإعراب ص ١٣ واللسان (غفر) . ك ، ن : عفونا .

(٥) شرح التسهيل ٢ : ١١١ .

القول على الفتنة والغدر على السريرة أنث ، كما قال ^(١) :

أو حرّة عَيْطَلٌ ثَبَجَاءُ مُحْفَرَةٌ دَعَائِمُ الزُّورِ ، نِعْمَتُ زَوْرَقُ الْبَلَدِ

أنث الزُّورَق - وهو مذكر - لأنه عني به وكني عن الحرّة ، وهو مؤنث ،

فألحق أنثاء في فعله .

وفي (الحرّة) : « بعض الكوفيين ^(٢) يُجيز تأنيث هذه الأفعال إذا كان

الخير مؤنثاً ، كقوله ^(٣) :

فَمَضَى ، وَقَدَّمَهَا ، وَكَانَتْ عَادَةً مِنْهُ إِذَا هِيَ عَرَّدَتْ إِقْدَامَهَا »

انتهى . وينبغي أن يجعل هذا مما أنث لأجل الإضافة إلى مؤنث ، كقوله ^(٤) :

..... تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ الْتَوَاسِمِ

وما ذكره المصنف من إلحاق علامة التأنيث للفعل إذا كان لمذكر أنخير عنه

بمؤنث ليس مذهباً للبصريين ، وإنما يجوز ذلك عندهم ضرورة ، والكوفيون يميزون

في سعة الكلام تأنيث أسم كان إذا كان مصدرًا مذكرًا ، وكان الخير مؤنثًا مقدمًا

عليه ، نحو قوله :

..... وَقَدْ خَابَ مَنْ كَانَتْ سَرِيرَتُهُ الْغَدْرُ

(١) هو ذو الأرملة يصف ناقة . ديوانه ص ١٧٤ وأخزانه ٩ : ٤٢٠ - ٤٢٤ [٧٦٩] . حرّة :

كرمة . وعيطل : طويلة العنق . وثبجاء : ضخمة الثبج ، والثبج : ما بين الكاهل إلى

الظهر . ومُحْفَرَةٌ : عظيمة الجنب واسعة الجوف . ودعائم الزُّور : الضلوع ، والزُّور :

عظم الصدر . والزورق : السفينة . والبلد : الأرض والمفاضة .

(٢) هو الكسائي كما في شرح القصائد السبع ص ٥٥١ ، وقد حصره في كان ، وقيدته بأن

يليهما الخير .

(٣) هو ليبي . ديوانه ص ٣٠٦ وشرح القصائد السبع ص ٥٥٠ . مضى : أي الحمار .

وقدَّمَهَا : أي الأثان . وعَرَّدَتْ : حادت عن الطريق . وإقدامها : تقديمها . وأنث لأنه

أراد : وكانت عادةً تقدمتها .

(٤) هو ذو الأرملة . ويأتي ألبيت كاملاً بعد قليل . ديوانه ص ٧٥٤ والكتاب ١ : ٥٢ ، ٦٥ .

تسفहत : حرّكت . التواسم : الضعيفة المهبوب . التواسم : ليس في ك ، ح .

فلو قلت «كانت شمسًا وجهك» لم يجوز، أو «كانت الغدر سريرتك» لم يجوز.
والمصنف لم يُحرّر القول فيما يُؤنث فعله من مذكر أُخبر بمؤنث عنه ، فلم
يقبل بقول ^(١) البصريين ولا بقول الكوفيين .

قوله أو مضاف إليه مقدّر الحذف أي : أو مذكر مضاف إلى مؤنث ، مثاله
ما أنشد المصنف من قول الشاعر / :

مَشِينٌ كَمَا أَهْتَرْتُ رِمَاحُ ، تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ التَّوَاسِمِ
وأنشد الفراء ^(٢) :

قد صرّح السّير عن كُتمانَ وأبتذلتَ وَقَعَ الْمَحَاجِنِ بِالْمَهْرِيَّةِ الذُّقْنِ
أَنْتَ فِعْلَ الْوَقْعِ - وهو ذَكَرٌ - لأنه ذهب إلى الْمَحَاجِنِ ، وألحقَ التَّاءَ
تَسْفَهَتْ - وهو مُسندٌ إلى مَرٍّ - لأنَّ مَرًّا مضاف إلى مؤنث، ويستقيم الكلام بحذفه،
فلو لم يستقم الكلام بالحذف لم يجوز إلحاق التَّاء ، نحو : قامَ غلامٌ هند .

وأعلم أن المؤنث له الفعل من المذكر المضاف إلى المؤنث أقسام :

أحدها: أن يكون بعض مؤنث، وهو مؤنث في المعنى، كقوله ﴿تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ
السَّيَّارَةِ﴾ ^(٣) في قراءة مَنْ قرأ بالتاء ، وقول العرب : قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ ^(٤) ،

(١) بقول : ليس في ك .

(٢) أنشده في معاني القرآن ١ : ١٨٧ و ٢ : ٣٧ . وهو لأبن مقبل . ديوانه ص ٢١٦ . صرّح :
كشف . وكتمان : جبل في بلاد عُقَيْل ، وقيل هو هنا أسم ناقة . والمحاجن : جمع
مِحْجَن ، وهو قضيب يكون في رأسه شعبتان ، فتقطع إحداها ، وتبقى الأخرى ، يرتفق
بها الرجل . والمهرية : النوق الكريمة، منسوبة إلى مَهْرَة بن حيدان . والذُّقْن : جمع ذُقُون ،
وهي أُلُقاعة التي تميل بذقنها إلى الأرض تستعين بذلك على السير .

(٣) سورة يوسف : ١٠ . وقد قرأ بالتاء الحسن ومجاهد وقتادة وأبو رجاء . معاني القرآن

للفراء ٢ : ٣٦ وإعراب القرآن للنحاس ٢ : ٣١٦ والبحر المحيط ٥ : ٢٨٥ .

(٤) الكتاب ١ : ٥١ ، ٤٠٢ ، ٣ : ٢٤٨ ، وفيه : ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ .

وقول الشاعر^(١):

إذا بعضُ السنينِ تعرقتنا

فبعضُ السنينِ سنونَ ، وبعضُ السَّيَّارةِ سَيَّارةَ ، وبعضُ الأصابعِ أصابعُ .
الثاني : أن يكون بعض مؤنث ، ولا يكون مؤنثاً في المعنى ، مثاله قولُ
الشاعر^(٢):

وتشرقُ بالقولِ الذي قد أذعتهُ كما شَرِقتْ صدرُ القناةِ مِنَ الدَّمِ
وقولُ الآخر^(٣):

لَمَّا أَتَى خَبْرُ الزُّبَيْرِ قَوَّاضَعَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشْعُ
وقولُ الآخر^(٤):

على قَبْضَةِ مَوْجُوعَةٍ ظَهَرُ كَفِّهِ فَلَ الْمَرْءُ مُسْتَحْيٍ ، وَلَا هُوَ طَاعِمٌ
وقولُك : جُدِعَتْ أَنْفُ هِنْدَ .

الثالث : أن يكون ليس مؤنثاً في المعنى ولا بعض مؤنث ، لكنه شارك
القسمين قبله في أنه يجوز أن يُحذفَ ^(٥) ، وتلفظ بالْمَوْث ، وأنت تريده ، ومنه

(١) هو جرير . وعجز ألبيت : « كَفَى الْآيَاتِمَ فَقَدْ أَبِي الْيَتِيمِ » . ديوانه ص ٢١٩ والكتاب
١ : ٥٢ ، ٦٤ وسر صناعة الإعراب ص ١٢ والخزانة ٤ : ٢٢٠ - ٢٢٤ [٢٨٨] .
السنة هنا : أَلْجَدْب . وتعرقتنا : ذهب بأموالنا كما يتعرق الآكل العظم ، فيذهب ما
عليه من اللحم .

(٢) هو الأَعشى . ديوانه ص ١٧٣ والكتاب ١ : ٥٢ ومعاني القرآن للفراء ١ : ١٨٧ و ٢ :
٣٧ ، ٣٢٨ .

(٣) هو جرير . ديوانه ص ٩١٣ والكتاب ١ : ٥٢ والخزانة ٤ : ٢١٨ - ٢٢٠ [٢٨٧] .

(٤) ألبيت في معاني القرآن للفراء ١ : ١٨٧ و ٢ : ٣٧ ، ٢٧٧ . وصدره في الخصائص ٢ :
٤١٨ .

(٥) أن يحذف : ليس في ك .

ألبيت الذي أنشده المصنف ، وقولهم : أَجْتَمَعَتْ أَهْلُ أَلِيمَامَةٍ ^(١) ؛ لأنك تقول : تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا أَلْرِيَا حُ ، تريد : مرُّها ، وأَجْتَمَعَتْ أَلِيمَامَةٌ ، تريد : أهلها ، لا أَجْتَمَاعَ أَلْأَبْنِيَةِ ، وقال تعالى ﴿ إِنَّ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ ﴾ ^(٢) ، أَتَتْ أَلْمِثْقَالَ لأنه لو أَسْقَطَ يَصِح ، فَصَارَ أَلْمِثْقَالَ كَأَلْلُغُو ، كما صار « أَهْل » كأنه لغو . ومثال قوله :

..... تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ أَلْرِيَا حُ

قولُ الشاعِر ^(٣) :

طُولُ أَلْسِنِينَ أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي

لأنك تقول : أَلْسِنُونَ أَسْرَعَتْ ، وأنت تريد : طُولها .

وقد يُتَأَوَّلُ « مَرُّ أَلْرِيَا حُ » ، و« طُولُ أَلْسِنِينَ » على أنه مصدر ، أُرِيدَ به أَسْمُ أَلْفَاعِلِ ، أي : مَارُّ أَلْرِيَا حُ ، وطويلُ أَلْسِنِينَ ، فيصير من باب « رَجُلٌ عَدْلٌ » / للمبالغة . أو على حذف مضاف ، أي : صَاحِبُ أَلْمَرِّ مِنْ أَلْرِيَا حُ ، وذو أَلطُّوْلٍ من أَلْسِنِينَ ، فيكون من باب ﴿ تَلَقَّطَهُ بَعْضُ أَلْسَيَّارَةٍ ﴾ ؛ لأن مَارَّ أَلْرِيَا حُ رِيَا حُ ، وطويلُ أَلْسِنِينَ سِنُونَ ، ويكون إذ ذاك تَأْنِيْثُهُ أَسْهَلُ مِنْ تَأْنِيْثِ : أَجْتَمَعَتْ أَهْلُ أَلِيمَامَةٍ .

فلو كان المضاف إذا حُذِفَ لم يَجْزُ أَنْ يَكُونَ مَرَادًا إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَى حَذْفِهِ أَلْبَتَةَ لَمْ يَجْزُ تَأْنِيْثُهُ ، كَقَوْلِكَ : قُطِعَتْ رَأْسُ هَنْدٍ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ « قُطِعَتْ هَنْدٌ » لَمْ يُفْهَمَ مِنْهُ : قُطِعَتْ رَأْسُ هَنْدٍ ، وَلَمْ يُرَدَّ بِهِ ذَلِكَ .

(١) أَلْكِتَابُ ١ : ٥٣ .

(٢) سُورَةُ لُقْمَانَ : ١٦ .

(٣) هُوَ أَلْعَجَاجُ ، أَوْ أَلْأَغْلَبُ أَلْعَجَلِي . أَلْكِتَابُ ١ : ٥٣ وَآلْخَزَانَةُ ٤ : ٢٢٤ - ٢٢٦ [٢٨٩]

وَفَرَحَةُ أَلْأَدِيبِ ص ١٨٢ وَمَلْحَقَاتُ دِيْوَانِ أَلْعَجَاجِ ٢ : ٣٠٠ .

وزاد ألفارسي قسمًا رابعًا، وهو أن يكون المذكر المضاف إلى الملوثة هو كل الملوثة، نحو ما أنشده س في باب ^(١) «هَذَا أَوَّلُ فَارِسٍ مُقْبِلٌ» ^(٢) : وَلِهَتْ عَلَيْهِ كُلُّ مُعْصِفَةٍ هَوَجَاءُ ، لَيْسَ لَهَا زَبْرٌ هَوَجَاءُ : صفة لـ «كل» ، نص عليه س . ومن ذلك قول الآخر ^(٣) : جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٌ فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدَّرْهِمِ وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ﴾ ^(٤) .

وزاد بعض أصحابنا تانيث المذكر إذا كان فيه علامة تانيث ، فتقول : قَامَتْ عَشْرَةٌ ، وَعَلَى هَذَا جَاءَ قَوْلُهُ ^(٥) : أَبُوكَ خَلِيفَةٌ ، وَلَدَتْهُ أُخْرَى وَأَنْتَ خَلِيفَةٌ ، ذَاكَ الْكَمَالُ وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الْآخَرِ ^(٦) :

-
- (١) كذا في المخطوطات ! والذي في الكتاب ٢ : ١١٠ : «هَذَا بَابٌ مَا لَا يَكُونُ الْأَسْمُ فِيهِ إِلَّا نَكْرَةً» . وأوله : «وَذَلِكَ قَوْلُكَ : هَذَا أَوَّلُ فَارِسٍ مُقْبِلٌ» .
- (٢) أَلْبَيْتُ لِلْبَنِ أَحْمَرُ فِي الْكِتَابِ ٢ : ١١١ وَشَرَحَ آيَاتُهُ ٢ : ٢٢ . يَصِفُ مَوْضِعًا . وَلِهَتْ عَلَيْهِ : حَنْتَ وَصَوْتٌ فِي هَوَجَاءٍ عَلَى هَذَا الْمَوْضِعِ كَمَا تَحْنُ الْكَفَاةُ الْوَالِدَةُ الَّتِي فَقَدَتْ وَلَدَهَا . وَالْمُعْصِفَةُ : الْفَرْجُ الشَّدِيدَةُ الْمُهَيَّبُ . وَالْهَوَجَاءُ : الَّتِي كَانَ بِهَا هَوَجًا فِي أَنْدِفَاعِهَا . وَالْأَلْب : الْعَقْلُ . وَالزَّبْرُ : الْإِحْكَامُ . ك ، ن : مُعْصِفَةٌ . ح : مُعْصِفَةٌ .
- (٣) هُوَ عَنْتَرَةٌ . دِيَوَانُهُ ص ١٩٦ وَشَرَحَ الْقِصَائِدَ الْعَشْرَ ص ٢٧٦ . أَلْعَيْنُ : مَطَرٌ يَدُومُ أَيَّامًا لَا يُقْلَعُ .
- (٤) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ : ٢٥ .
- (٥) أَلْبَيْتُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ١ : ٢٠٨ وَتَهْذِيبُ الْلُغَةِ ٧ : ٤٠٨ وَالْعَمْدَةُ ص ١٠٧١ . قَالَ الْفَرَاءُ : «فَقَالَ أُخْرَى لِتَانِيثِ اسْمِ الْخَلِيفَةِ ، وَالْوَجْهُ أَنْ تَقُولَ : وَلَدَهُ أُخْرَى» .
- (٦) هُوَ شَرِيحٌ بَنَ بُجَيْرٌ التَّغْلِييُّ كَمَا فِي التَّنْبِيهِ وَالْإِيضَاحِ لِلْبَنِ بَرِي وَاللِّسَانِ (فَلَح) . وَالْبَيْتُ مِنْ غَيْرِ نِسْبَةٍ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ١ : ٢٠٩ . أَتَتْ الْصِّفَةُ لِتَانِيثِ الْأَسْمِ . الْفَلَحُ : الْشَّقُّ فِي الشِّفَةِ الْأَسْفَلَى . وَالْمَلَامُ : الْإِلَابِسُ الْأَلْمَاءُ ، وَهِيَ الدَّرْعُ . وَالْفَنْدُ : الْقِطْعَةُ الْعَظِيمَةُ الْكَشْحُورُ مِنَ الْجَبَلِ . وَعِمَايَةُ : جَبَلٌ عَظِيمٌ يَنْجِدُ . ك ، ح : كَأَنَّكَ .

وعنترة الفلحاء جاء ملاماً كأنه فند ، من عماية ، أسود
قال : الفلحاء ، ولم يقل الأفلاح .

وقد أطلق النحويون في المونث الذي أضيف إليه مذكر مما يجوز تأنيثه لأجل
تأنيث ما أضيف إليه ، فظاهر هذا الإطلاق أنه يجوز ذلك سواء أكان المضاف إليه
ظاهراً أم مضمراً ، فعلى إطلاقهم يجوز : الأصابع قُطِعَتْ بعضها ؛ لأن الأضمير
مؤنث . وقال ألفراء : « ومن استجاز قول الشاعر ^(١) :

..... كما شَرَقْتُ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

لم يُحْز أن يقول (شَرَقْتُ صَدْرُهَا) إذا كَتَى عنها ، وكذلك فافعل بكل ما
كُنِيت عنه . وإنما منعهم من استجازته في الإضافة إذا كَتُوا عنه لأن المَكْنِي لا يُفْرَدُ
مما قبله ، فيتوهم بالأول أنه قد سقط ، وأعتمد على الثاني ظاهراً ؛ ألا ترى أن
العرب تقول : لك نصف ورُبُّع الدَّرْهِمِ ، ولا يقولون : لك نصف ورُبُّعهُ ؛
للكناية ، وكذلك قال الشاعر ^(٢) :

يا مَنْ رَأَى عَارِضًا يُكْفِكِفُهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهِهِ الْأَسَدِ

ومحال أن يقول : بين ذِرَاعَيْ وَجْهِهِ . وقال الأعشى ^(٣) :

(١) تقدم في ص ١٩٠ .

(٢) هو ألفرزدق كما في الكتاب ١ : ١٨٠ وملتضب ٤ : ٢٢٩ وأخزانة ٢ : ٣١٩ - ٣٢٠
[١٣٦] . وهو بيت يتيم في ديوانه ص ٢١٥ . ولم ينسب في معاني القرآن للفرء ٢ :
٣٢٢ . وأنظر تخريجه في سر صناعة الإعراب ص ٢٩٧ . يصف عارض سحاب أعترض
بين نوء الذراع ونوء الجبهة ، وهما من أنواء الأسد . ك ، ح : يا من يرى .

(٣) ديوانه ص ٢٠٩ والكتاب ١ : ١٧٩ و ٢ : ١٦٦ . وألبيت من غير نسبة في معاني القرآن
للفراء ٢ : ٣٢١ . الأبداهة : أول جري الفرس . والعلالة : الجري الذي يكون بعد
الأبداهة . والسابح : الفرس يسبح بيديه في العدو . والنهدي : الضخم . والجزارة : أطراف
الجزور ، وهي أليدان وأرجلان والرأس . وألبيت الذي قبله :

ولا تُقَاتِلُ بِالْعَصِ - سِي - ، ولا تُرَامِي بِالْحِجَارَةِ

/..... إلا عُلالةٌ أو بُدا هةٌ سابِحٌ نَهْدٌ أَلْجُزارةٌ
ولو كُنِّي لم يَجْزِ « انتهى .

وقوله تاءٌ ساكنةٌ هذه آتاءٌ مختصةٌ بالماضي وضعًا ؛ لأنَّ الأمر مُسْتَعْنٍ بآلياء نحو أَضْرِي ، ولأنَّ المضارع المخاطب كذلك ، نحو تفعِلين ، والغائبة والغائبتين بناءً المضارعة . ولحقت الفعل ، وكان حقها ألا تلحقه ؛ لأنَّ المعنى الذي جاءت له ليس للفعل ، بل هو في الفاعل ، وهو التأنيث ، لكنه لاتصاله كجزء منه ، فجعلت الدلالة على التأنيث فيه ^(١) ، ولأنَّ تأنيث الفاعل غير موثوق به لجواز اشتراك المذكر والمؤنث في لفظ واحد ، نحو رَبَّعةٌ وصَبُور ، ولأنَّ المؤنث قد يُسمَّى بمذكر ، والعكس ، فأحتاطت العرب في الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بآلتاءٍ لِيُعْلَمَ تأنيثُ الفاعل أو ما جرى مجراه من أول وهلة ، نحو : طَهَّرَتِ الْجُنُبُ ، وكانتِ الرَّبَّعةُ حائِضًا ، وشُنَّتِ ^(٢) الْهَمْزةُ .

وهذا الفرق بين المذكر والمؤنث في الإخبار لا يكون في أكثر الألسن ، فلا يوجد ذلك في لسان الفرس ولا لسان الترك ، بل المذكر والمؤنث في ذلك سواء ، ويتكلمون على القرائن من غير دلالة لفظية على ذلك . وهذا من أحسن ما يُعْتَدَرُ به عن التذكير في قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَارِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي ﴾ ^(٣) ، فأشار بلفظ المذكر لأنه حكى قول إبراهيم ، ولم يكن في لسانه فرق بين المذكر والمؤنث ، فحكى قوله على لغته ، والله أعلم .

وقد وافق لسانُ الحبشة لسانَ العرب في إلحاق تاءِ التأنيثِ بالفعل الماضي عندهم دلالةً على المؤنث ، قالوا : مَحَطَ ، في معنى ضَرَبَ ، فإذا أسندوه إلى

(١) فيه : ليس في ك . ح : فجعلت الدلالة للتأنيث فيه .

(٢) في المخطوطات : وأسكنت . صوابه في شرح المصنف ٢ : ١١٠ .

(٣) سورة الأنعام : ٧٨ .

مؤنث قالوا: مَحَطْتُ. وكذا لسان اليمحور، وقع فيه الفرق بين المذكر والمؤنث في الفعل الماضي، لكن بحرف غير الكاء.

قوله ولا تُحذف غالباً إن كان ضميراً متصلاً مطلقاً، أو ظاهراً متصلاً حقيقي التانيث مثاله: هند قامت، والشمس طلعت. وأحترز بقوله «ضميراً متصلاً» من أن يكون منفصلاً، نحو: ما قام إلا أنت. وأحترز بقوله «ظاهراً متصلاً» من أن يكون قد فصل بينهما، نحو قوله^(١):

إِنَّ أَمْرًا ، غَرَّةً مِنْكَ وَاحِدَةً بَعْدِي وَبَعْدِكَ فِي الدُّنْيَا لَمَعْرُورٌ
وقال آخر^(٢) :

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْطِطَلُ أُمَّ سَوَاءٍ عَلَى بَابِ أَسْتَهَا صُلْبٌ وَشَامٌ
وحكى س^(٣) : « حَضَرَ الْقَاضِي الْيَوْمَ أَمْرَةً » ، وقال : « إِذَا طَالَ الْكَلَامُ كَانَ الْحَذْفُ أَجْمَلٌ » .

وأحترز بقوله « حقيقي التانيث » من أن يكون التانيث مجازاً ، نحو :
طلعت الشمسُ ، / وطلعَ الشمسُ ، قال تعالى ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ﴾^(٤) ، وقال ﴿كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِمِهِمْ﴾^(٥) ، وقال ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾^(٦) .

(١) البيت بغير نسبة في معاني القرآن للفراء ٢ : ٣٠٨ والمذكر والمؤنث للأبن الأنباري ص ٦١٨ ، وفيه تحريجه .

(٢) هو جرير . ديوانه ص ٢٨٣ . وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٤٩٨ [١٣٤] ، وفيه تحريجه . وألبيت بغير نسبة في معاني القرآن للفراء ٢ : ٣٠٨ .

(٣) الكتاب ٢ : ٣٨ وليس فيه : اليوم . وفيه قوله التالي .

(٤) سورة الأنفال : ٣٥ .

(٥) سورة النمل : ٥١ .

(٦) سورة القيامة : ٩ .

وأحترز بقوله «غالبًا» من قولهم : قَالَ فَلَانَةُ ، حكاة س^(١) ، وَرَدَّه الْمبرد^(٢) ،
 وأجازة لأخفش والرماني ، قال المصنف^(٣) : «وعلى هذه اللغة جاء قول لييد^(٤) :
 تَمْنَى أَبْتَنَائِي أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةٍ أَوْ مُضَرٍّ
 لِأَنَّ السَّانِدَ إِلَى الْمَثْنَى كَالسَّانِدِ إِلَى الْمَفْرَدِ بِلَا خِلَافٍ» انتهى .

وما ذكره لا حجة فيه وإن كان الحكم الذي ذكره صحيحًا ، وهو أن
 المثنى من الملوثة حكمه حكم المفرد من الملوثة ؛ لأنه يحتمل أن يكون « تَمْنَى »
 فعلاً مضارعاً لا ماضياً ، وأصله تَمْنَى ، فحذف التاء على حد قولهم : تَذَكَّرُ هُند ،
 أي : تَذَكَّرُ .

وأحترز بقوله « غالبًا » أيضاً مما حُذفت منه التاء مع الضمير المتصل ، نحو
 قول الشاعر^(٥) :

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَثْقَلَ إِنْفَالُهَا
 وقول الآخر^(٦) :

فَإِمَّا تَرْتِنِي ، وَلِيْ لِمَةً فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا
 وقول الآخر^(٧) :

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ ضُمْنَا قَبْرًا بِمَرَوْ عَلَى الطَّرِيقِ الْفَلَاخِ

(١) الكتاب ٢ : ٣٨ .

(٢) الانتصار لسيبويه من المبرد ص ١٢٣ - ١٢٤ . وأنظر المقتضب ٢ : ١٤٦ .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ١١١ - ١١٢ .

(٤) ألبيت مطلع قصيدة في ديوانه ص ٢١٣ .

(٥) تقدم في ٢ : ١٤١ .

(٦) تقدم في ٢ : ١٤١ .

(٧) هو زياد الأعجم كما في الشعر والشعراء ص ٤٣٠ ، وهو من قصيدة يرثي بها المغيرة بن
 المهلب ، وهي في ذيل الأملالي ص ٨ - ١١ ، وآخره في المصدرين : الواضح .

وهذه ضرورة ، والفصيح : أَبَقَلْتُ ، وَأَوَدْتُ ، وَضُمُّتَا .

وقد تأول بعض النحويين «ولا أرض» على : ولا مكان^(١) ، و«الحوادث» على : أَلْحَدَثَانِ ، كما أثوا أَلْحَدَثَانِ حملاً على الحوادث^(٢) ، قال^(٣) :
وَحَمَالُ الْمَعْنَيْنِ إِذَا أَلَمْتَ بِنَا أَلْحَدَثَانِ وَالْأَنْفُ النَّصُورُ
وقول المصنف « وعلى هذه اللغة جاء قول لبيد » أثبت أنها لغة^(٤) .
وبعض أصحابنا^(٥) جعل ما حكى س من قولهم « قال فلانة » شاذاً ، ولا يجوز
إلا حيث سُمع ، ولا يقاس عليه . وإن ثبت أنها لغة فينبغي أن يُقاس وإن كان
قليلاً .

وأما قول الشاعر^(٦) :

أَلَا لَا يَغْرُنْ أَمْرًا تَوْفَلِيَّةٌ عَنِ الرَّأْسِ بَعْدِي أَوْ تَرَائِبُ وَضَحُ
فزعموا^(٧) أَنَّ التَّوْفَلِيَّةَ ليست بامرأة ، بل مِشْطَةٌ تعرف بذلك ، فهو مؤنث
غير حقيقي .

وقوله غير مُكْسَّر مثاله أَلْجَوَارِي وَاهْنُود ، فيجوز فيه : قامتِ أَلْجَوَارِي ،
وقام أَلْجَوَارِي .

[٣ : ٤٩/ب]

وقوله وَلَا أَسْمَ جَمْعٍ - مثاله نَوْح - وَلَا جِنْسٍ مثاله / نِسْوة ، فيجوز فيه^(٨) :

-
- (١) ألباحث الكاملية ١ : ٢٤٣ [رسالة] .
 - (٢) معاني القرآن للفراء ١ : ١٢٨ - ١٢٩ وأتكملة ص ٩٠ .
 - (٣) ألبيت في معاني القرآن للفراء ١ : ١٢٩ ومجالس ثعلب ص ٤٢١ والمذكر والمؤنث لأبن الأنباري ص ٢٢٢ وإيضاح الشعر ص ٥٧٠ .
 - (٤) نص الشلوين في شرح المقدمة الجزولية الكبير ص ٥٧٩ على أنها لغة ضعيفة .
 - (٥) هو الألبدي كما في شرحه على الجزولية ١ : ٤٢٠ .
 - (٦) هو جرّان العود . ديوانه ص ١ والخصائص ٢ : ٤١٥ والمختضب ٢ : ١١٢ .
 - (٧) الخصائص ٢ : ٤١٥ والمختضب ٢ : ١١٢ .
 - (٨) فيجوز فيه قامت التَّوْحُ ، وقامت نسوة ، ويجوز قام التَّوْحُ ، وقام نسوة : ليس في ك .

قامت التَّوْحُ، وقامت نسوة، ويجوز: قام التَّوْحُ، وقام نسوة، قال تعالى ﴿وقالِ
نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾^(١). ويدخل في اسم الجنس فاعل نَعَمْ في نحو: نَعَمْ المرأةُ هند،
يقول ذلك من لا يقول: قال فلانة.

وأندرج تحت قوله «أو ظاهرًا متصلًا حقيقيًا التَّائِيثُ» غير ما ذكر مثني
اللوث، نحو: قامت الهندان، وجمع السلامة منه، نحو: قامت الهندات، هذا
مذهب أهل البصرة^(٢).

وذهب أهل الكوفة إلى أن حكمه حكم جمع التَّكْسِيرِ منه، فيذكر على
معنى «جمع»، ويؤنث على معنى «جماعة». واختاره أبو علي^(٣). وأستدلوا على
ذلك بقوله تعالى ﴿إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ﴾^(٤)، ويقول الشاعر^(٥):
عَشِيَّةَ قَامَ الْتَائِحَاتُ ، وَشَقَّقَتْ جَيُوبُ بَأْيَدِي مَائِمٍ وَخُدُودُ
وقول الآخر^(٦):

فَبَكَى بَنَاتِي شَحْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي وَالطَّامِعُونَ إِلَيَّ ، ثُمَّ تَصَدَّعُوا
ولا حجة في ذلك: أما الآية فأجاب الأستاذ أبو علي^(٧) بأنه وقع الفصل
بالضمير، فحسُن حذف التاء. وأما «قام التائحات» فشذوذ، كقولهم: قال
فلانة، أو روعي فيه الموصوف المحذوف، أي: قام النساء التائحات. وأما «فبَكَى
بناتي» فلأنه لم يسلم فيه لفظ الواحد، فحري مجرى جمع التَّكْسِيرِ.

(١) سورة يوسف: ٣٠.

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي ص ٢٦٧، وفيه مذهب الكوفيين أيضًا. وأنظر أيضًا
المُلَخَّص ١: ٢٨١ - ٢٨٢.

(٣) التكملة ص ٨٩.

(٤) سورة المؤمنة: ١٠.

(٥) هو أبو عطاء السندي. الحماسة ١: ٣٩١ [الحماسية ٢٦٩] وفيه تحريجه.

(٦) هو عبدة بن الطبيب كما في النوادر ص ١٩٣ والمفضليات ص ١٤٨ [الفضلية ٢٧].

(٧) نسب إليه ابن أبي الأريبع في البسيط ص ٢٦٨ أنه حمله على إقامة الكصفة مقام الموصوف،
والأصل: النساء المؤمنات.

وقال المصنف في الشرح^(١): « حكم ألتاء في تصحيح ألتوث حكمها في مفردة ومثناه ، فلا يقال قام أهندات إلا على لغة من قال : قال فلانة ؛ لأن لفظ الواحد في جمع ألتصحيح على ألتال ألتى كان عليها في ألتأفراد وألتشية ، فيتنزل قولك قامت أهندات منزلة قولك قامت هند وهند وهند ، هذا هو ألتصحيح » أنتهى . وهو موافق لقول أهل ألبصرة إلا في قوله « فلا يقال قام أهندات إلا على لغة من قال : قال فلانة ».

وقوله وألتأفها إلى قوله فبالعكس مثال ألتفصل بغير إلا : قامت أليوم هند ، وقام أليوم هند ، ألتأجود لحاق ألتاء . ومثال ألتفصل بإلا : ما قام إلا هند ، وما قامت إلا هند ، ألتأحسن عند المصنف ألتألتحق ، ويجوز عنده أن ألتلحق .

وفي هذه ألتسألة ألتثانية - وهي ألتفصل بإلا - خلاف : فآلذى ذهب إليه أصحابنا أنه يلزم ألتأذف ، ولا يجوز « ما قامت إلا هند » إلا في ضرورة ألتشعر ، نحو قول ألتأرجز^(٢):

ما برئت من رية وذم في حربنا إلا بنات ألتعم
قال ألتأخفش : يقولون : ما جاعني إلا امرأة ، فيذكرون حملاً على ألتعنى في « أحد » ، ولا يؤنثون إلا في ألتشعر ، نحو قوله^(٣) :

..... فما بقيت إلا ألتضلوع ألتأراشع

(١) شرح ألتسهيل ١ : ١١٢ .

(٢) شرح ألتسهيل ٢ : ١١٤ ، ١١٥ .

(٣) هو ذو ألتمة يصف ناقته . وأصدر ألكيت : « طوى ألتأز وألتأز ما في غروضها » . ديوانه ص ١٢٩٦ . ألتأز : ضرب ألتأعقاب وألتأستحاثات في ألتسير . وألتأجراز : ألتأرضون ألتلألي لا ألتأبت ، ألتأواحد ألتأز . وألتأروض : جمع غرض ، وهو ألتأرام ألتأرحل . وألتأراشع : جمع ألتأرأشع ، وهو ألتألتأفأ ألتأأين . وألتأره في ك ، ح : ألتأواشع . وكذا ألتأ في ن عن نسخة .

وَحُكْمُهَا مَعَ جَمْعِ التَّكْسِيرِ / وَشِبْهِهِ وَجَمْعِ الْمَذْكَرِ بِالْأَلْفِ وَالْتِئَاءِ حُكْمُهَا مَعَ الْوَاحِدِ اَلْجَازِيِّ اَلتَّائِيثِ. وَحُكْمُهَا مَعَ جَمْعِ اَلتَّصْحِيحِ غَيْرِ الْمَذْكَورِ اَنْفَاءً حُكْمُهَا مَعَ وَاحِدِهِ. وَحُكْمُهَا مَعَ اَلْبَنِيْنَ وَاَلْبَنَاتِ حُكْمُهَا مَعَ اَلْأَبْنَاءِ وَاَلْإِمَاءِ. وَيُسَاوِيهَا فِي اَلزُّرُومِ وَعَدَمِهِ تَاءُ مُضَارَعِ اَلْعَائِيَةِ، وَنَوْنُ اَلتَّائِيثِ اَلْحَرْفِيَةِ. وَقَدْ تَلَحَّقَ اَلْفِعْلُ اَلْمُسْتَدَّ إِلَى مَا لَيْسَ وَاحِدًا مِنْ ظَاهِرٍ أَوْ مُضْمِرٍ مُتَفَصِّلٍ عِلَامَةً كَضْمِيرِهِ.

ش: جَمْعُ اَلتَّكْسِيرِ يَشْمَلُ الْمَذْكَرَ وَالْمُؤَنَّثَ، نَحْوُ اَلزُّيُودِ وَأَلْهُنُودِ. وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ وَشِبْهِهِ اَسْمَ اَلْجَمْعِ فِي الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ، نَحْوُ قَوْمٍ وَنُوحٍ. وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ وَجَمْعِ الْمَذْكَرِ بِالْأَلْفِ وَالْتِئَاءِ مَا كَانَ عَاقِلًا كَالطَّلْحَاتِ^(١)، وَغَيْرِ عَاقِلٍ كَحُسَامَاتٍ وَدُرِّيَهَمَاتٍ. فَهَذِهِ اَلثَّلَاثَةُ اَلْأَصْنَافُ يَجُوزُ أَنْ تَلْحَقَ اَلْتِئَاءُ فِي فِعْلِهِ، وَيَجُوزُ أَلَّا تَلْحَقَ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ﴾^(٢)، وَ﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ﴾^(٣)، وَ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ﴾^(٤).

وَقَوْلُهُ وَحُكْمُهَا مَعَ جَمْعِ اَلتَّصْحِيحِ غَيْرِ الْمَذْكَورِ اَنْفَاءً أَي: غَيْرِ جَمْعِ الْمَذْكَرِ بِالْأَلْفِ وَالْتِئَاءِ، وَهُوَ مَا جُمِعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، أَوْ بِالْأَلْفِ وَالْتِئَاءِ مِنَ اَلْمُؤَنَّثِ، نَحْوُ اَلزُّيُودِ، وَأَلْهُنَاتٍ، حُكْمُهُ حُكْمُ وَاحِدِهِ، فَكَمَا تَقُولُ قَامَ زَيْدٌ تَقُولُ قَامَ اَلزُّيُودُ، وَكَمَا تَقُولُ قَامَتْ هِنْدٌ تَقُولُ قَامَتِ اَلْهُنَاتُ، وَكَمَا لَا تَقُولُ فَصِيحًا قَامَ هِنْدٌ لَا تَقُولُ قَامَ اَلْهُنَاتُ، وَكَمَا لَا تَقُولُ قَامَتْ زَيْدٌ كَذَلِكَ لَا تَقُولُ قَامَتِ اَلزُّيُودُ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: قَامَ زَيْدٌ وَزَيْدٌ وَزَيْدٌ.

وَأَجَازُ اَلْكَوْفِيُونِ^(٥): قَامَتِ اَلزُّيُودُ، أَجَرُوا جَمْعَ الْمَذْكَرِ اَلسَّالِمِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ مُجْرَى جَمْعِ اَلتَّكْسِيرِ مِنْهُ، فَكَمَا يَجُوزُ اَلْتِئَاءُ فِي جَمْعِ اَلتَّكْسِيرِ كَذَلِكَ يَجُوزُ فِي هَذَا اَلْجَمْعِ.

(١) ك: كَالظَّلْمَاتِ.

(٢) سُورَةُ اَلشُّعْرَاءِ: ١٠٥.

(٣) سُورَةُ اَلْأَنْعَامِ: ١١.

(٤) سُورَةُ اَلْأَنْعَامِ: ٦٦.

(٥) اَلْمُلْحَصُ ١: ٢٨١.

والصحيح أنه لا يجوز ؛ إذ لم يُسمع من كلامهم : قامتِ الزَّيدونَ ،
والقياس ياباه .

وقوله وحُكْمُها مع الْبَيْنِ وَالْبَنَاتِ هَذَا يجوز فيه إلحاق آتاء وعدم إلحاقها ؛
لأنه لم يَسَلَمْ فيهما بناء الواحد ؛ ألا تَرى أنه لو جُمع على لفظ المفرد لكان أَبنونَ
وآبنات ، فلما لم يَسَلَمْ فيه جرى مجرى التفسير لتغير لفظ الواحد كما تغير جمع
التكسير ، وقال الشاعر ^(١) :

قالتُ بنو عامِرٍ : خالُوا بَنِي أَسَدٍ يا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لأَقْوَامٍ
وقال الآخر ^(٢) :

حَمَتُهُ بَنُو الرَّبْدَاءِ مِنْ آلِ يَمِينٍ بِأَسْيَافِهِمْ حَتَّى أُقِرَّ وَأُوقِرَا
وقوله ويُساويها في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة ، مثاله : تَقُومُ هندُ ،
وَتَضْطَرُّمُ النَّارُ ، وَيَضْطَرُّمُ النَّارُ ، وَتَحْضُرُ الْقَاضِيَّ امْرَأَةٌ ، وَيَحْضُرُ الْقَاضِيَّ امْرَأَةٌ ،
وَتَقُومُ الْهِنْدَاتُ ، وَيَقُومُ الْهِنْدَاتُ ، وما تَقُومُ إِلَّا هندُ ، وما يَقُومُ إِلَّا/ هندُ .
ومثل :

..... ولا أَرْضَ أَبْقَلَ يُبْقَالُهَا
قوله ^(٣) :

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْآثَانِي وَالرُّسُومُ الْبَلَاغُ
لأنَّ أحدهما مُسَنَدٌ إلى ثلاث ، والآخر مُسَنَدٌ إلى ضميره ، وكلا الفعلين
الرواية فيه بالياء ، فلم تلحق علامة التثنية ، وهي آتاء .

(١) تقدم في ١ : ٢٧٦ و ٤ : ٣٩ .

(٢) هو امرؤ القيس يصف نخلًا . ديوانه ص ٥٧ . بنو الربداء : قوم من الحبشة . أُوقِرَ :
كمل جَمَلُهُ . ح : بنو الزيدون .

(٣) هو ذو أكرمة . ديوانه ص ١٢٧٤ . ألعى ههنا : أجهل . وبلاغ : لا شيء فيها .

فَأَمَّا قَوْلُهُ ^(١):

فَقُلْتُ لَهَا : فِينِي ، فَمَا يَسْتَفْزِنِي ذَوَاتُ الْعُيُونِ وَالْبَنَانِ الْمُخَضَّبِ

فضرورة عند البصريين ، أو على حذف الموصوف ، أي : النساء ذوات .

ومقيس عند الكوفيين ، يُحيزون : يقومُ الهنديات ، كما أجازوا : قامَ الهنديات

وجميع ما ذكرنا مما تجوز فيه ألتاء ولا تجب إذا فصل بين الفعل وبين ما

أسند إليه «(لا)» لا تجوز فيه ألتاء اللاحقة للماضي ولا تاء المضارع، وما روي من

قراءة أبي رجاء ومالك بن دينار ﴿فَأَصْبَحُوا لَا تُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾ ^(٢) . بآلتاء

وضمها ورفع ﴿مَسَاكِنُهُمْ﴾ قراءة شاذة ضعيفة في العربية.

وقوله ونون التانيث الحرفية مثاله: خَرَجْنَ أو يَخْرُجْنَ الهنديات، كما تقول:

تَخْرُجُ الهنديات، وَخَرَجَتِ الهنديات، وَأَنْكَسَرْنَ الْقُدُورُ، وَيَنْكَسِرْنَ الْقُدُورُ، كما

تقول : أَنْكَسَرَتِ الْقُدُورُ، وَيَنْكَسِرُ الْقُدُورُ. قال المصنف ^(٣) : «وَمَنْ أَكْثَرَمَ أَلْتَاءِ فِي

قَامَتِ هِنْدُ - وَهِيَ أَلْغَةُ أَلْمَشْهُورَةِ - لَا يَسْتَفْنِي فِي نَحْوِ ^(٤) قَامَتِ أَلْهِنْدَاتُ عَنْ أَلْتَاءِ

وَأَلْنُونِ أَلْحَرْفِيَّةٍ» أَتَهَى، فيقول: تَقُومُ أَلْهِنْدَاتُ، أو يَقُومْنَ أَلْهِنْدَاتُ، أو قُومْنَ أَلْهِنْدَاتُ.

وهذه أَلْنُونِ أَلْحَرْفِيَّةِ فَرْعٍ مِنْ فُرُوعِ لُغَةِ «أَكْلُونِي أَلْبِرَاغِيثُ» ^(٥)، فَكَانَ يَنْبَغِي ذِكْرَهَا

مَعَهَا.

وقوله وقد تلحق ... إلى آخره أَلْغَةُ أَلْمَشْهُورَةِ أَلَّا تَلْحَقَ هَذِهِ أَلْعَلَامَةُ أَلْفَعْلِ

إِذَا أُسْنِدَ إِلَى مَا ذَكَرَ ، وَمِنْ أَلْعَرَبِ مَنْ يُلْحَقُهُ أَلْفَ أَلْتَنِيَةِ وَوَاوَ أَلْجَمْعِ وَنُونِ

(١) تقدم في ١ : ٧٨ .

(٢) سورة الأحقاف : ٢٥ . وقرأ بها أيضاً الجحدري والأعمش وأبن أبي إسحاق والسلمي .

أَلْبَحْرِ أَلْمَحِيطِ ٨ : ٦٤ - ٦٥ .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ١١٧ - ١١٨ .

(٤) نحو : ليس في ك .

(٥) تقدم تحريجها في ١ : ١٦٨ .

الإناث. والمختار أنها علامات^(١) كناء التأنيث، تدلُّ على تشنية ألفاعل وجمعه كما دلت أكتاء على تأنيثه. وهذه اللغة يُسميها النحويون لغة «أكلوني البراغيث».

وآختلف النحويون في تخرجها^(٢): فذهب بعضهم إلى أنها ضمائر، وأن ما بعدها بدل منها. وذهب بعضهم إلى أنها ضمائر، وما بعدها مبتدأ، وتلك الجملة السابقة في موضع الخبر. والصحيح ما قدّمناه من أنها حروف دالة على التثنية والجمع؛ لنقل أئمة العربية واتفقهم على أنها لغة لقوم من العرب مخصوصين، قال س^(٣): «وَأَعْلَمُ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : ضَرَبْتُ قَوْمَكَ، وَضَرَبَانِي أَخَوَاكَ».

وحكى اللغويون^(٤) أن أصحاب هذه اللغة هم طيّئ، يلتزمون العلامة أبداً، ولا يفارقوها. وحكى أيضاً بعض الرواة أنها من لغة /أزْدِ شَنْوَةَ/. ولو كان على ما زعم بعضهم من أنها ضمائر لما اختصّت به طائفة من العرب دون باقيهم.

وقوله من ظاهر مثال ما جاء من ذلك في التثنية في الفعل الماضي : «الْتَقْنَا

(١) في حاشية ن ما نصه : «وهذا ضعيف لثلاثة أوجه : أحدها أنه لزمّت العلامة في المؤنث خيفة اللبس ؛ لأن المؤنث قد يكون بغير علامة ، وقد يسمى المؤنث بالذكر ، وأما التثنية والجمع فيُستفاد الحكم من صيغتهما من غير لبس ، فلم يحتاجا إلى علامة . والوجه الثاني أن التأنيث لازم للكلمة ، فلزمّت له علامة ، تدل على لزومه ، وأما التثنية والجمع فمعانٍ مفارقة ، فلا تحتاج إلى دليل يدل على مفارقتها. والثالث أن دعوى الحرفية غير مسموعة؛ لأن أصلها أن تكون ضمائر، ووجب استصحاب الأصل ، بخلاف تاء التأنيث ، فإنه ليس لها في الأصلية [أصل] يُستصحب، فأفترقا. فإذا بطل حرفيتها يثبت كونها ضمائر . وفي أكلوني البراغيث شذوذان: أحدهما جعلهم ألواو لما لا يعقل. الثاني تسمية القرص أكلاً، فكأنهم لما أذهم نزلوها مترلة العقلاء ». المغني لأبن الفلاح .

(٢) أنظر على سبيل المثال شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ : ١٨ - ١٩ وأمالى ابن الشجري ١ : ٢٠٠ - ٢٠٣ والبسيط في شرح الجمل ص ٢٦٩ - ٢٧١ .

(٣) الكتاب ٢ : ٤٠ .

(٤) ن ، ح : البصريون . ك ، وحاشية ن عن نسخة : اللغويون .

حَلَقْنَا الْبَطَانَ»^(١)، وقول الشاعر^(٢):

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبَعَّدَ وَحَمِيمٍ
وقول الآخر^(٣):

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْفَقَا أَوَّلَى فَأَوَّلَى لَكَ ذَا وَاقِيَةٍ

وفي الحديث من كلام وائل بن حجر: «وَوَقَعَتَا رُكْبَتَاهُ إِلَى الْأَرْضِ»^(٤).

ومما جاء من ذلك فيها الْمُضَارِع قول وائل بن حجر: «قَبْلَ أَنْ تَقَعَا
كَفَاهُ»^(٥).

ومما جاء من ذلك الْمَاضِي في أَلْجَمع المذكر قول الشاعر^(٦):

بَنَى الْأَرْضِ قَدْ كَانُوا بَنَى ، فَعَزَّنِي عَلَيْهِمْ لِأَجَالِ الْمَنَايَا كِتَابُهَا

ومما جاء من ذلك فيه الْمُضَارِع قول الشاعر^(٧):

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِي — سِيلِ أَهْلِي ، فَكُلُّهُمْ أَلُومٌ

(١) البطان للقتب الحزام الذي يُجعل تحت بطن البعير ، وفيه حلقتان ، فإذا ألتقتا فقد بلغ الشَّدُّ غايته . يضرب في الحادثة إذا بلغت النهاية . أمثال أبي عبيد ص ٣٤٣ وجمع الأمثال ٢ : ١٨٦ والكامل ص ٢٨ . والفعل فيهن بدون ألف .

(٢) هو عبيد الله بن قيس الرقيات . ملحق ديوانه ص ٣٣١ [تحقيق د. إبراهيم عبد الرحمن] وشرح أبيات المغني ٦ : ١٣٨ - ١٤٠ [٥٩٠] .

(٣) عمرو بن مَلِقط . النوادر ص ٢٦٨ وأمالى ابن السجري ١ : ٢٠١ وفي تخريجه .

(٤) سنن أبي داود ١ : ١٩٦ ، ٢٢٢ وعون المعبود ٢ : ٣٠٦ و ٣ : ٤٨ .

(٥) سنن أبيهقي الكبرى ٢ : ٩٨ وعون المعبود ٢ : ٣٠٦ و ٣ : ٤٨ .

(٦) هو ألفرزدق يرثي أبنيه . ديوانه ص ٨٨٦ وتخليص الشواهد ص ٤٧٤ ، ٤٧٥ . بني الأرض :

خبر لكان مقدم عليها ، وألوا في كانوا علامة أَلْجَمع . وعَزَّنِي : غلبني .

(٧) هو أمية بن أبي الصلت أو أحيدة بن الجلاح . ويروى آخره يعذل . ذيل ديوان أمية

ص ٥٤٤ - وتخريجه في ص ٦١٩ - ٦٢٠ - ومعاني القرآن للفراء ١ : ٣١٦ وسر صناعة

الإعراب ص ٦٢٩ والمغني ٢ : ٤٦٠ وشرح أبيات المغني ٦ : ١٣٢ - ١٣٤ [٥٨٨] .

ومما جاء من ذلك الماضي في جمع المؤنث قوله^(١):

نُتِجَ الرِّيعُ مَحَاسِنًا أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَابِ
وقول الآخر^(٢):

رَأَيْنَ الْغَوَايِ الشَّيْبَ لَاحَ بِمَفْرِقِي فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ التَّوَاضِعِ
ومما جاء من ذلك المضارع قول الشاعر^(٣):

ولكن دِيافِيُّ أبوه وأُمُّهُ بِحَوْرَانٍ ، يَعْصِرُنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ

فرع ملخص من كلام ابن هشام: لو فُكَّت التثنية أو أُلْجِمَ في الضرورة لم تلحق علامة التثنية ولا أُلْجِمَ ، وكذلك لو منع مانع من المتفقين في اللفظ والمعنى من التثنية أو أُلْجِمَ بقاء الأسمين أو الأسماء على علميتهما أو علميتها ، وكذلك لو جيء بأسمين مختلفين أو أسماء مختلفة ، فلا يجوز: قاما رجلٌ ورجل ، أو قاما زيدٌ وزيد ، وهما باقيان على علميتهما ، أو قاما زيدٌ وعمرو ، وجاءوا زيدٌ وعمرو وبكر . ويُستدلُّ بهذا على فساد مَنْ ذهب إلى أنها ضمائر ، وأنَّ ما بعدها مرفوع بالابتداء ؛ إذ لو كان كذلك لم تمتنع هذه المسائل ، ولو رفع الضمير المثني وهو قبله لجاز أن يرفع ضمير المفرد وهو قبله ، وجاز أن ننوي في الفعل من قولنا قامَ زيدٌ ضميراً على حد التأخير ، فيكون زيدٌ مبتدأ . قال ابن هشام: «وهذا لم يقل به / أحد»^(٤) علمناه» انتهى .

[٣: ٥١/ب]

(١) هو أبو فراس الحمداني . ديوانه ص ٢٩ . وألبيت من غير نسبة في العيني ٢ : ٤٦٠ .

(٢) هو محمد بن عبيد الله العتيبي كما في معجم الشعراء للمرزباني ص ٣٥٧ . ونسب في العقد

الفرید ٣ : ٤٣ ل محمد بن أمية ، وأوله فيه : «رَأَيْتِي الْغَوَايِ الشَّيْبَ» .

(٣) هو ألفرزدق . ديوانه ص ٥٠ والكتاب ٢ : ٤٠ والخزانة ٥ : ٢٣٤ - ٢٤١ [٣٧٦] .

يهجو عمرو بن عفراء الأضي بأنه قروي من دياف ، وهي قرية بالشام . وحوران : من مدن الشام . والسليط : الزيت .

(٤) أحد : ليس في ك .

وما ذهب إليه من أنه إذا جيء بأسمين مختلفين أو أسماء مختلفة ، نحو : قاما زيدٌ وعمرُو ، وجاءوا زيدٌ وعمرُو وبكر ، لم تلحق علامة الكسنية ولا الجمع - ليس بصحيح ، والسماع يرد عليه ، وهو ما تقدم لنا إنشاده من قول الشاعر :

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبَعَّدٌ وَحَمِيمٌ

وقال آخر ^(١) :

ذَرِينِي لِلْغَنَى أَسْعَى ، فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ ، شَرُّهُمْ الْفَقِيرُ
وَأَهْوَاهُمْ وَأَحْقَرَهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرُ

فهذه العلامة قد لحقت ، وجاء بعدها اسمان مختلفان .

فرع : الصفة تجري في هذه اللغة مجرى الفعل ، قال س ^(٢) : « قال الخليل : فَإِنْ تَكَيْتَ أَوْ جَمَعْتَ فَإِنَّ الْأَحْسَنَ أَنْ تَقُولَ : مررتُ بِرَجُلٍ قُرَشِيَّانٍ أَبَوَاهُ ^(٣) ، وَبِرَجُلٍ كَهْلُونَ أَصْحَابِهِ » . قال الخليل ^(٤) : « مَنْ قَالَ أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ أَجْرِي هَذَا عَلَى أَوَّلِهِ ، فَقَالَ : مررتُ بِرَجُلٍ حَسَنَيْنِ أَبَوَاهُ ^(٥) ، وَمررتُ بِقَوْمٍ قُرَشِيِّينَ أَبَاؤُهُمْ . وَكَذَلِكَ أَفْعَلُ ، نَحْوُ أَغَوَّرَ وَأَحْمَرَ ، تَقُولُ : مررتُ بِرَجُلٍ أَغَوَّرَ أَبَوَاهُ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : بِرَجُلٍ أَحْمَرَانَ أَبَوَاهُ ، تَجْعَلُهُ أَسْمًا . وَمَنْ قَالَ أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ قُلْتَ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ : مررتُ بِرَجُلٍ أَغَوَّرَيْنِ أَبَوَاهُ » انتهى .

ولم يأت في هذا التمثيل ^(٦) إلا نكرة ، فإن عرفت الوصف بأل فهل يجري هذا الوصف على لغة أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ مجراه نكرة ، فيرفع الظاهر ، فيه خلاف :

(١) هو عروة بن الورد . ديوانه ص ١٢٣ ، وفيه تخريجهما .

(٢) الكتاب ٢ : ٤١ .

(٣) ك ، ن ، ح : مررتُ بِرَجُلَيْنِ قُرَشِيَّانِ أَخَوَاهُ . صوابه في الكتاب .

(٤) الكتاب ٢ : ٤١ .

(٥) ك ، ح : مررتُ حَسَنَيْنِ أَبَوَاهُ . ن : مررتُ بِرَجُلَيْنِ حَسَنَيْنِ أَبَوَاهُ .

(٦) ك : الْقَبِيلُ .

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: كل صفة ترفع الأسم الظاهر فالأفصح فيها ألا تُثنى ولا تجمع جمع السلامة، ويجوز أن تُثنى وتُجمع على لغة أكلوني البراغيث، فتقول: إنَّ القائمين أبواهما كانتا مُنْطَلَقَتَيْنِ^(١) جاريتهما، وفي الجمع: إنَّ القائمين أبواؤهم كُنْ مُنْطَلَقَاتٍ^(٢) جوارِيهم.

وقال ابن عصفور: ويجوز^(٣) في مسألة أبي القاسم - يعني الزَّجَّاجي - إنَّ القائم أبوه كان مُنْطَلَقَةً جاريته، ثنية القائمة ومُنْطَلَقَةً وجمعهما على لغة مَنْ قال أكلوني البراغيث؛ لأنَّ أَسْمَ الْفَاعِلِ إذا رَفَعَ الظاهر كان حكمه حكم الفعل إذا رَفَعَ الظاهر، فتقول: إنَّ القائمين أبواهما كانا مُنْطَلَقَتَيْنِ جاريتهما، وإنَّ القائمين أبواؤهم كانوا مُنْطَلَقَاتٍ جَوَارِيهم .

وحُكي عن ابن عصفور أيضاً أنه إذا عُرِّفَ هذا الوصف بأل لم يرفع الظاهر في هذه اللغة . وكأنَّ علة ذلك - والله أعلم - أنه إذا عُرِّفَ بأل لم يقع موقع الفعل لأنَّ الفعل نكرة ، وقد تقدم لنا في أوائل باب الْإِبْتِدَاء^(٤) أنَّ الوصف كرافع ما يعني / عن الخبر لا يجوز تعريفه ، فتقول: قائمُ الزَّيْدَانِ؟ ولا يجوز : الْقَائِمُ الزَّيْدَانِ؟ وهذه اللغة عند جمهور النحويين ضعيفة، وقد ذكرنا أنها لغة طيِّ، وهي لغة أزد شنوءة، فلا تكون ضعيفة.

وقوله أو مضمَر منفصل مثاله: الزَّيْدَانِ ما قاما إلا هما، والزَّيْدُونِ ما قاموا إلا هم ، والهنداتُ ما قُمنَ إلا هنَّ.

وقوله علامة كضميره تقدم الخلاف في ذلك، وأنَّ الأصح أنَّها حروف علامة لثنية أفعال وجمعه، كما أنَّ الناء علامة لتأنيث أفعال.

(١) ك : متطلعتين . وكذا في الموضع التالي .

(٢) ك : متطلعات . وكذا في الموضع التالي .

(٣) ن : ولا يجوز .

(٤) تقدم ذلك في الجزء الثالث ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

وفي البسيط : « كونه حروفاً أقرب؛ لأنه إما أن يكون ما بعدها فاعلاً، ولا يكون؛ لأنَّ الفعل لا يكون له فاعلان. أو بدلاً، ولا يكون؛ لأنه يُقدَّر حذف وتنزيل شيء منزلة آخر لا يحتاج إليه، والأصل عدمه. والأصحیح أنه يُحتمل في هذا، ويلزم أن تجعل النون كذلك إذا قلت: قُمْنَ أَهْنَدَاتُ، ولا يكون؛ لأنه فاعل بدليل تغيير آخر ألفعل، ولا يكون للعلامة كما في قَامَتْ وَضَرَبَتْ» انتهى.

ولا يلزم حصره في أن يكون ما بعد هذه العلامات فاعلاً أو بدلاً؛ لأنه قد قيل إنه مبتدأ .

وقوله ^(١) كضميره يعني أنها ألف تنثية، وواو جمع، ونون جمع، كالضمائر سواء، تُطابق ما بعدها كما تُطابق لو كانت ضمائر.

وقال السهيلي : « أَلْفَيْتُ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ الْمَرْوِيَةِ الصَّحَاحِ مَا يَدُلُّ عَلَى كَثْرَةِ هَذِهِ اللَّغَةِ وَجُودِهَا ، نَحْوُ مَا جَاءَ مِنْ قَوْلِ وَائِلِ بْنِ حَجَرٍ فِي سُجُودِ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - (وَوَقَعْنَا رُكْبَتَاهُ إِلَى الْأَرْضِ قَبْلَ أَنْ تَقْعَا كَفَاهُ) ^(٢) ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ (يَخْرُجْنَ الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتُ الْخُدُورِ) ^(٣) ، وَنَحْوُ (يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ) ^(٤) ، أَخْرَجَهُ فِي الْمَوْطَأِ . فَالْأَلْفُ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ حُرُوفٌ ، لَكِنِّي أَقُولُ فِي حَدِيثِ الْمَوْطَأِ : أَلْوَاوُ فِيهِ عِلَامَةُ إِضْمَارٍ ؛ لِأَنَّهُ حَدِيثٌ مُخْتَصَرٌ ، رَوَاهُ الْبَزَّازُ مَطْوُلاً بِمَجْرَدًا ، فَقَالَ فِيهِ (إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةٌ يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ) ، فَ(مَلَائِكَةٌ) عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي يَتَعَاقَبُونَ . وَفِي آخِرِهِ

(١) وقوله كضميره ... كما يطابق لو كانت ضمائر : ليس في ك .

(٢) تقدم تخريجه في ص ٢٠٤ .

(٣) هذا جزء من حديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما ، وغيرهما ، لكن ليس بهذه الرواية، وبهذه الرواية أخرجه ابن حجر في تعليق التعليق ٢ : ٢٠٣ . العواتق: جمع عاتق ، وهي الجارية البالغة .

(٤) تقدم تخريجه في ١ : ١٨٨ - ١٨٩ ، وأشار هناك أيضًا إلى رواية البزاز .

(وَتَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ، فَأَغْفِرَ لَهُمُ اللَّهُمَّ يَوْمَ الدِّينِ)، وليس هذا في حديث مالك، فدلَّ على أنه مختصر من ذلك الحديث» انتهى كلام السهيلي.

ودلَّ على خلاف ما يذهب المصنف إليه في قوله (يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ) من أنه على لغة: أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ، حتى قال^(١): «وقد تَكَلَّمَ بِهَا أَنبِي - عليه السلام - فقال: (يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ)». وعلى ما رواه الْبَزَّاز لا يكون أَنبِيُّ تَكَلَّمَ بِهَا؛ لأنَّ قبله (إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةٌ يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ)، وكثيراً ما يقول المصنف: على لغة يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ.

ص: وَيُضْمَرُ جَوَازًا فِعْلُ الْفَاعِلِ الْمُشْعِرُ بِهِ مَا قَبْلَهُ، وَالْمُجَابُ بِهِ نَفْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ. وَلَا يُحذف الْفَاعِلُ إِلَّا مَعَ رَافِعِهِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ /، وَيَرْفَعُ تَوَهُّمٌ الْحذفُ إِنْ خَفِيَ الْفَاعِلُ جَعَلُهُ مَصْدَرًا مَنُوبًا، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ.

ش: مثال ذلك قراءة ابن عامر وأبي بكر ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾^(٢)، التقدیر: يُسَبِّحُ رِجَالٌ، فحذف «يُسَبِّحُ» لدلالة «يُسَبِّحُ» عليه؛ إذ لا يجوز أن يرتفع «رِجَالٌ» بـ«يُسَبِّحُ» ألْبَنِي للمفعول.

قال المصنف^(٣): «ولا يجوز هذا الاستعمال إلا فيما كان هكذا»، يعني ألاَّ يلتبس بالمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله. قال^(٤): «فلو قيل: يُوعِظُ فِي الْمَسْجِدِ رِجَالٌ، على معنى: يَعِظُ رِجَالٌ - لم يَجْزُ لصلاحية إسناد يُوعِظُ إِلَيْهِمْ، فلو قيل^(٥): يُوعِظُ فِي الْمَسْجِدِ رِجَالٌ زَيْدٌ جاز لعدم اللبس». قال المصنف^(٦): «ومن الجائز لعدم

(١) شرح التسهيل ٢: ١١٦.

(٢) سورة النور: ٣٦ - . السبعة ص ٤٥٦.

(٣) شرح التسهيل ٢: ١١٨.

(٤) شرح التسهيل ٢: ١١٨.

(٥) يوعِظُ فِي الْمَسْجِدِ رِجَالٌ ... فلو قيل: ليس في ك.

(٦) شرح التسهيل ٢: ١١٨ - ١١٩ باختصار.

اللبس قولُ الشاعر^(١) :

لِيُنِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ
ومثله قول الآخر^(٢) :

حَمَامَةٌ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ ، تَرْتَمِي سُقَيْتٍ مِنَ الْغُرِّ الْعَوَادِي مَطِيرُهَا
هكذا رواه الحفاظ ، ومن قال (سَقَاك) فتارك للرواية وأخذ بال رأي .

ومن إضمار فعل الفاعل لكون ما قبله يُشعرُ به قولُ الشاعر^(٣) :

أَرَى الْأَيَّامَ لَا تُبْقِي كَرِيْمًا وَلَا الْعُصْمَ الْأَوَابِدَ وَالنَّعَامَا
وَلَا عَلْحَانَ ، يَتَنَابَانِ رَوْضًا نَضِيرًا نَبْتُهُ ، عُمًا ، نُؤَامًا ،

وهذا الذي ذهب إليه المصنف في هذه الأبيات لا يتعين :

أما ألبيت الأول فيمكن أن يكون المفعول الذي لم يُسم فاعله هو ضارع ،
ويكون يَزِيدُ منادى ، أي : لِيُنِكَ ضَارِعٌ - يا يَزِيدُ - بفقدك ، فإنه يصير كالمفعول
الذي ينبغي أن يُكى إذ لا يجد مثلك ، فلا يكون يَزِيدُ هو المفعول الذي لم يُسم
فاعله ، وضارعٌ فاعلاً ، تقديره : يَكِيهِ ضَارِعٌ .

وأما الثاني فيمكن أن يكون مَطِيرُهَا بدلاً من الضمير المستكن في الْعَوَادِي
إذ فيه ضمير يعود على الْغُرِّ ، أي : ألبواكي هي مَطِيرُهَا ، ولا يكون مَطِيرُهَا فاعلاً
بفعل محذوف ، التقدير : يَسْقِيهَا مَطِيرُهَا .

(١) هو الجارث بن نهيك أو غيره . وهو في الكتاب ١ : ٢٨٨ ، ٣٦٦ ، ٣٩٨ . وقد
تقصيت القول في نسبته في إيضاح الشعر ص ٥٠٢ . الضارع : الدليل الخاضع .
والمختبط : طالب المعروف المحتاج . وتطيح : تنهب وتلك . والطوائح : المهلكات .

(٢) تقدم في ٢ : ٧١ .

(٣) هو صخر ألقى الهذلي . وألبيتان في شرح أشعار الهذليين ص ٢٨٧ ، ٢٨٩ وبينهما خمسة
أبيات . الْعُصْم : ألوعول . والأوابد : المستوحشة . والعَلَج : الحمار الغليظ . ويتنابان :
يأتیان . والعَم : الطوال . وتؤام : ينبت اثنين اثنين .

وأما الثالث فيمكن أن يكون « ولا عَلِجان » منصوباً معطوفاً على المنصوب قبله ، ويكون ذلك على لغة مَنْ يجري الثَنَّى بالألف رفعاً ونصباً وجرّاً ، وهي لغة طوائف من العرب ، منهم بنو الحارث بن كعب ^(١) .

وأما قول المصنف « إِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ إِذَا عَدِمَ الْبَلَس » فالذي عليه جمهور النحويين أن مثل هذا لا يقاس . وذهب بعضهم إلى أقياس فيه ، وهو مذهب الجرمي وابن جني ^(٢) ، فيجوز عندهم : أَكَلَ الطَّعَامُ زَيْدًا ، وَشَرِبَ الْمَاءُ عَمْرُو ، وَأَوْقَدَ النَّارُ مُحَمَّدًا .

وفي البسيط : فأما في الخبر - يعني إذا كان الفعل خبراً - فإنه يجوز ، يعني إضماره . قال : بشرط ، وهو إذا كان في الكلام ما يدل عليه بأن يُذكر فعلٌ / من معناه أو من لفظه ومعناه . وذكر آتِي التَّسْبِيحِ وَالتَّرْتِينِ ^(٣) ، وقول الشاعر : « لَيْتَكَ . أَلْبَيْت » .

وقوله ^(٤) :

أَسْقَى آلِلَهُ عُدُوتِ الْوَادِي وَجَوْفَهُ كُلِّ مُلْتٍ غَادِي
كُلِّ أَجَشٍّ حَالِكِ السَّوَادِ

(١) تقدم ذكر تلك الطوائف في ١ : ٢٤٥ - ٢٤٨ .

(٢) أنظر المختص ١ : ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٣) يعني بآية التَّسْبِيحِ آيَةُ ٣٦ من سورة النور التي ذكرت قبل قليل ، ويريد بآية التَّرتِينِ آيَةُ ١٣٧ من سورة الأنعام ، وهي قوله تعالى ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ ﴾ برفع ﴿ قَتَلَ ﴾ و﴿ شُرَكَاءُهُمْ ﴾ . وهي قراءة أبي عبد الرحمن السلمي والحسن وأبي عبد الملك قاضي الجند صاحب ابن عامر . وسيدكر الشارح تخريجها بعد قليل . أنظر الكتاب ١ : ٢٩٠ والمختص ١ : ٢٢٩ وإعراب القرآن للنحاس ٢ : ٩٧ - ٩٨ وألبحر المحيط ٤ : ٢٣١ .

(٤) أَرَجَزٌ في ملحق ديوان رؤية ص ١٧٣ ، وهو من غير نسبة في الكتاب ١ : ٢٨٩ والمختص ١ : ١١٧ والخصائص ٢ : ٤٢٥ . عدوات الوادي : شواطئه ، جمع عدوة ، بتثنية العن . وأملت من المطر : الدائم الملازم . والأجش : الشديد صوت الرعد .

يريد : سَقَاها كُلُّ أَحَشٍّ ، وكذا : زيدٌ ، جواب : مَنْ ضُرِبَ ؟ أي :
ضُرِبَ زيدٌ . انتهى ، وفيه تلخيص .

وأجاز بعض النحويين : زيدٌ عمرًا ، بمعنى : لِيَضْرِبَ زيدٌ عمرًا ، إذا كان
ثمَّ دليل على إضمار الفعل ، ولم يُلِيس .

وقد منع س^(١) ذلك وإن لم يُلِيس ؛ لأن إضمار فعل الغائب هو على طريق
التبليغ ، وإضماره يستدعي إضمار فعل آخر ؛ لأنَّ المعنى : قُلْ لَهُ لِيَضْرِبَ ، فكثُرَ
الإضمارُ ، فَرُفِضَتْ .

ولا يتعين ما قدَّره المصنف ولا غيره من أن ﴿ رِجَالٌ ﴾ مرفوع ﴿ يُسَبِّحُ ﴾
مضمرة لدلالة ﴿ يُسَبِّحُ ﴾ عليه ؛ لأنه يجوز أن يكون ﴿ رِجَالٌ ﴾ خبر مبتدأ
محذوف ، تقديره : الْمُسَبِّحُ رجالٌ ، يدل عليه ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ ﴾ .

وفي البسيط : « ويجوز فيها أن تكون على تقدير ابتداء نزل على استفهام
مقدَّر فيما كان فيه إهام ، نحو قولك :
لِيُنِكَ يَزِيدُ
..... »

فَقِيلَ : مَنْ أَلْبَاكِي ؟ فَقِيلَ : أَلْبَاكِي ضَارِعٌ لَخَصُومَةٍ . وَالْمَزِينُ شُرَكَاءُهُمْ ،
كما تقول : أَلَا رَجُلٌ إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو . قال س^(٢) : (كأنه قيل : مَنْ هَذَا
الْمُتَمَنِّي ؟ فقال : زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو) ، فكذلك تلك ، « انتهى .

وقد خَرَجَ بعضُ النحويين^(٣) قراءةً مَنْ قَرَأَ ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ
الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءُهُمْ ﴾ مبنياً للمفعول على إضمار فعل ، تقديره :
زَيْنُهُ شُرَكَاءُهُمْ . ولا يتعين هذا التخريج إذ يمكن أن يكون ارتفاع ﴿ شُرَكَاءُهُمْ ﴾

(١) الكتاب ١ : ٢٥٤ .

(٢) الكتاب ١ : ٢٨٩ .

(٣) هذا تخريج سيوييه وألفراء . الكتاب ١ : ٢٩٠ ومعاني القرآن ١ : ٣٥٧ .

على أنه فاعل بالمصدر ، أي : أَنْ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ^(١) .

قال بعضهم : والتخريج الأول أولى لأمرين :

أحدهما : أن المصدر لا يضاف إلى المفعول مع وجود أفعال إلا في قليل .

والآخر : أن الشركاء ليسوا بقاتلين ، إنما هم مُزَيَّنُونَ . ويدلُّ على ذلك القراءة الثانية ، وهي قراءة ﴿ زَيْنَ ﴾ بفتح الزاي ، ولا يكون الشركاء قاتلين إلا مجاز . قال المصنف في الشرح^(٢) : «ومثله^(٣) :

غَدَاةٌ أَحَلَّتْ لِلَّابِنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً حُصَيْنٍ عَيْطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرِ
وَالْخَمْرُ فَاعِلٌ حَلَّتْ مَضْمَرًا لِإِشْعَارِ أَحَلَّتْ بِهِ» انتهى .

وأتبع المصنف في هذا البيت قولَ الزَّجَّاجِي ، قال الزَّجَّاجِي في (الْجَمَل)^(٤) :

«ومنه من يرويه برفع الطعنة ونصب العيطات» . وليس ذلك برواية ، وإنما هو إصلاح من الكسائي ، وذلك^(٥) أن يونس بن حبيب سأل الكسائي عن إنشاد هذا البيت ، فأنشده برفع / الطعنة ونصب العيطات ، فقال له يونس : علامَ ترفع الخمر ؟ فقال : على الاستئناف والقطع ، فقال له : ما أحسنَ ما قلتَ لولا أن ألفرزدد أنشدنيه مقولاً . يعني يونس أنه أنشده بنصب طعنة ورفع عيطات السدائف ، فيكون والخمر معطوفاً على عيطات ، فلا يكون مرفوعاً على فعل محذوف . ومعنى القلب هو أن جعل العيطات والخمر هي التي أَحَلَّتْ طعنة ، وفي الحقيقة الطعنة هي التي أَحَلَّتْ له أكلَ العيطات وشربَ الخمر .

(١) هذا تخريج قطرب كما في المختص ب ١ : ٢٣٠ .

(٢) ١١٩ : ٢ .

(٣) ألبيت للفرزدق . ديوانه ص ٣١٧ والكمال ص ٤٧٦ . ألبيط : أاللحم الطري .
والسدائف : جمع السديف ، وهو شحم السنام .

(٤) الجمل ص ٢٠٤ .

(٥) أنظر الحكاية في الكامل ص ٤٧٦ ومجالس العلماء ص ٢١ - ٢٢ والخلل ص ٢٨١ .

قال المصنف في الكشرح^(١): «ومثله قول الشاعر^(٢):

وَلَمْ يَبْقِ أَلْوَاءُ الْكُثْمَانِي بَقِيَّةً مِنْ الْرُطْبِ إِلَّا بَطْنُ وَادٍ وَحَاجِرٍ

أنشده أبو علي في التذكرة، وقال: رُفِعَ على معنى: بَقِيَ بَطْنُ وَادٍ وَحَاجِرٍ»
أنتهى.

ومثله قول الآخر^(٣):

وَعَضُّ زَمَانٍ - يَا بَنَ مَرْوَانَ - لَمْ يَدَعْ مِنْ أَلْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا ، أَوْ مُحْلَفٌ

في رواية من روى «يَدَعْ» بفتح الدال، وجعل معناه: لم يُبْقِ إِلَّا مُسْحَتًا،
ويرتفع مُحْلَفٌ على إضمار فعل، تقديره: أَوْ بَقِيَ مُحْلَفٌ^(٤)، على أحسن
التأويلات الخمس^(٥) في رفع مُحْلَفٍ.

وقوله وَالْمُجَابُ به نفي مثاله قولك: بلى زيدٌ، لِمَنْ قَالَ: مَا جَاءَ أَحَدٌ،
التقدير: بلى جاء زيدٌ. ومثله قول الشاعر^(٦):

تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ: لَمْ يَغْرُ قَلْبُهُ مِنْ الْوَجْدِ شَيْءٌ قُلْتُ: بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ
أَي: بَلْ عَرَاهُ أَعْظَمُ الْوَجْدِ.

(١) ٢: ١١٩ - ١٢٠.

(٢) هو ذو الكمة. ديوانه ص ١٠٢١. ألواء: جمع لوى، وهو منقطع الرمل. والكثماني:
هضبات ثمان في أرض بني تميم. والرطب: الكلال الغض. وحاجر: موضع مطمئن
وحوله مكان مشرف فيه ماء. ك: وحاجر، وكذا في الموضع التالي.

(٣) هو ألفرزدق. ديوانه ص ٥٥٦ وجمهرة أشعار العرب ص ٨٨٨ [٤٣] وإيضاح الشعر
ص ٣٤٦ - ٣٤٧ وفيه تحريجه، وأنظر أيضًا ص ٥٧٧ - ٥٧٩. عض الزمان: شدته.
والبسحت: ألهلك. والمخلف: الذي بقي منه بقية. ك، ح: وعظ زمان. وكذا الحق
في ن عن نسخة أخرى. وهي رواية فيها.

(٤) هذا قول الخليل كما في إيضاح الشعر ص ٥٧٨ - ٥٧٩.

(٥) أنظر الخزانة ٥: ١٤٤ - ١٥٣ [أشاهد ٣٥٧].

(٦) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٢٠ وتخليص الشواهد ص ٤٧٨ وألعي ٢: ٤٥٣.

وقوله أو استفهام مثله قولك : زيد ، لمن قال : هل جاء أحد ؟ ومثله قول الشاعر^(١) :

ألا هل أتى أم الحويرث مرسلتي نعم ، خالد ، إن لم تعقه العوائق
أي : أتاها خالد .

قال المصنف في الشرح^(٢) : «فمثل هذا لا يُرتاب في أن المُجاب به مرفوع بفعلٍ مقدّر؛ لأنه جوابُ جملةٍ قدّم فيها الفعل، وحقّ الجواب أن يُشاكل ما هو جوابٌ له».

ثم قال المصنف بعد ذلك^(٣) : «والحكم بالابتداء على الاسم المُجاب به نفياً أو استفهام غير ممتنع؛ لأنّ مشاكلة الجواب لما هو جوابٌ في اللفظ غير لازمة، بل قد يُكتفى فيه بمراعاة المعنى، ومنه قراءة غير أبي عمرو في السبعة ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾^(٤) جواباً لقوله ﴿مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ﴾^(٥) و﴿مَنْ يَدِهِ مَلَكُوتُ﴾^(٦)» انتهى. فقد ناقض قوله «لا يُرتاب أن المُجاب به مرفوع بفعل مقدّر^(٧)» إذ قد أجاز فيه الابتداء.

قال المصنف في الشرح^(٨) : «فإن كانت جملة الاستفهام مؤخراً فيها الفعل فحقّ المُجاب من جهة القياس أن يؤخّر فيه الفعل لتشاكل الجملتان لولا أن /
[٣: ٥٤/١]
الاستعمال بخلافه، فلا يجيء مكملّاً إلا والفعل فيه مقدّم على الاسم، نحو ﴿وَلَكِنْ

(١) هو أبو ذؤيب الهذلي . شرح أشعار الهذليين ص ١٥٦ . تعقه : تحبسه . والعوائق :
الحوابس ، جمع عائقة . إن لم تعقه العوائق : موضعه يياض في ك .

(٢) ٢ : ١٢٠ .

(٣) ٢ : ١٢١ .

(٤) سورة المؤمنون : ٨٧ ، ٨٩ .

(٥) سورة المؤمنون : ٨٦ .

(٦) سورة المؤمنون : ٨٨ .

(٧) في المخطوطات : مقدم .

(٨) ٢ : ١٢٠ - ١٢١ .

سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ^(١) ، ﴿مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلُّ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾^(٢) ، ﴿مَنْ يُخَيِّ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ. قُلْ يُخَيِّهَا الَّذِي أَنشَأَهَا﴾^(٣) .

وينبغي إذا اقتصر في الجواب على الأسم أن يُقدَّر الفعل متقدماً ؛ لأنَّ المَکْمَلَ أصل والمختصر فرع ، فيُسلَك بالفرع سبيلُ الأصل ، ولأنَّ موافقة العرب بتقدير تقدم الفعل متيقنة ، وموافقتهم بتقدير تأخيرهُ مشكوك فيها ، فلا عُدُول عن تقدير التقدّم . ولَمَّا جرى به الاستعمال من تقدم الفعل في الجواب المَکْمَلَ وجهٌ مِنَ النظر ، وهو أنَّ حقَّ الجملة الاستفهامية إذا كان فيها فعلٌ أن يُقدَّم ؛ لأنه بمباشرة الاستفهام أولى مِنَ الأسم ، فلمَّا لم يمكن ذلك في نحو (مَنْ فَعَلَ) للاتحاد المستفهم به والمستفهم عنه جيءَ بالجواب مقدِّماً فيه الفعل تنبيهاً على أن أصل ما هو له جواب أن يكون كذلك » انتهى .

وقوله ولا يُحذف الفاعل إلا مع رافعه المدلول عليه مثال ذلك قولك : زيداً ، جواباً لمن قال : مَنْ أَكْرَمُ ؟ والتقدير : أَكْرَمُ زيداً ، فحذف الفاعل مع الفعل .

وأعتلَّ المصنف في الشرح^(٤) لامتناع حذف الفاعل وحده بأنه « كَعَجَزَ المركَّب في الأمتزاج بمثْلُوهُ ، ولزوم تأخُّره ، وكونه كالصِّلَة في عدم تأثره بعامل مثْلُوهُ ، وكالمضاف إليه في أنه^(٥) مُعْتَمِدُ البَيَان » . قال^(٦) : « بخلاف خبر المبتدأ ،

(١) سورة الزخرف : ٩ .

(٢) سورة المائدة : ٤ .

(٣) سورة يس : ٧٨ - ٧٩ .

(٤) ٢ : ١١٨ .

(٥) في المخطوطات : فإنه . صوابه في شرح المصنف .

(٦) ٢ : ١١٨ . وهذا القول يلي القول السابق بدون فاصل .

فإنه مُبَايِنٌ لِعَجْزِ الْمَرْكَبِ وللصلة والمضاف إليه فيما ذكر ؛ لأنه غير ممتزج بِمَثْلُوهُ، ولا لازم التأخر، ويتأثر بعاملِ مَثْلُوهُ، وهو معتمد ألفائدة لا معتمد ألبان. وأيضاً فإنَّ مِنَ أفعال ما يَسْتَرُ، فلو حُذِفَ في بعض المواضع للتبس الحذف بالآستار، والآخر لا يَسْتَرُ، فإذا حُذِفَ لدليل أَمِنَ التباس^(١) كونه مستراً، انتهى كلامه .

وما ذكره فيه خلافٌ ، وإطلاق في موضع التقيد :

أمَّا الخلاف فذهب ألكسائي^(٢) إلى جواز حذف أفعال وحده دون فعله لدلالة ألعنى عليه ، ومذهبه مشهور في ذلك في باب الإعمال في نحو : ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ ، وسِائِي ذلك في بابه ، وَرَجَّحَ السُّهَيْلِيَّ ، وَأَبْنُ مَضَاءٍ^(٣) مِنْ أَصْحَابِنَا ، ودليله هناك مذكور .

وأجاز ألكسائي^(٤) حذفه في غير ذلك ، وأحتجَّ له بأنَّ حَذْفَ الْأَخْتِصَارِ لا يُخْرِجُ الْكَلَامَ إِلَى غَيْرِ الْإِفَادَةِ ، فكان كالمفعول ، ولأنَّ الْأَخْتِصَارَ يكون في التلازمين كالمبتدأ والآخر ، فكذلك هنا . وقول ألمانعين « إنه كالأجزاء منه » إنَّ عَنَّا ذلك مِنْ جِهَةِ ألعنى فمنقوض بالمصدر ، أو مِنْ جِهَةِ ألفظ فقد يُحذف مِنْ ألفظ الواحد بعضه للتحفة . وأستدلُّ عليه بقول ألكساعي^(٥) / :

فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِحْأَلْكَ رَاضِيَا
ففاعل « يُرْضِيكَ » محذوف ، تقديره : لَا يُرْضِيكَ شَيْءٌ .

قالوا^(٦) : وَلَا حُجَّةَ فِيهِ لِأَحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ أَضْمَرُ لِدَلَالَةِ يُرْضِي عَلَيْهِ ، كَأَنَّهُ

(١) ن ، ح : أَمِنَ مِنَ التَّبَاسِ .

(٢) أَلْجَمَلُ ص ١١٣ وَشَرْحُهُ لِأَبْنِ عَصْفُورٍ ١ : ٦١٧ - ٦١٨ وَالْحَلِيَّاتُ ص ٢٣٧ ، ٢٣٩ .

(٣) أَلْرَدُّ عَلَى النَّحَاةِ ص ٩٥ .

(٤) شَرْحُ أَلْكَافِيَةِ أَلْشَّافِيَةِ ص ٦٠٠ - ٦٠١ .

(٥) تَقْدِمُ فِي ص ١٧٤ .

(٦) شَرْحُ أَلْجَمَلِ لِأَبْنِ عَصْفُورٍ ١ : ٦١٨ .

قال : لا يُرضيك مُرضٍ ، أو لأنه قد عُلِمَ على ما يعود ، كأنه قال : لا يُرضيك هو ، أي : شيء .

قالوا^(١) : وإنما لم يَجْز حذف أفعال لأنه إن حُذِفَ أختصارًا لم يكن كلامًا ، ولا يفيد لأنه لفظ مفرد ، أو اختصارًا لم يَجْز ؛ لأنَّ العرب قد جعلته مع الفعل بمنزلة شيء واحد بدليل إسكانهم آخر الفعل له في ضَرَبْتُ .

وأما الإطلاق في مكان التقييد فإنه كان ينبغي أن يقيد ويقول : «ما لم يكن أرافع مصدرًا ينحلُّ بحرف مصدرى والفعل» ، فإنه إذ ذاك يجوز حذف أفعال وحده دون رافعه ، نحو قوله «أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا»^(٢) .

وأما حذفه في باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله فإنَّ أفعال يُغَيَّرُ للمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ، فلم يَتَّقَ على صيغته التي كان لها وهو مبنيٌّ للفاعل ، فلا يرد ذلك على المصنف .

وقوله وَيَرْفَعُ قُوَّاهُمْ أَلْحَدُفِ ... إلى آخره قال المصنف^(٣) : « إذا قُوَّاهُمْ حَذَفُ فاعِلٍ فعلٍ موجود فلا سبيل إلى الحكم بحذفه ، بل يُقَدَّرُ إسناده إلى مذكول عليه من اللفظ والمعنى ، كقول الشاعر^(٤) :

تَمْشِي تَبْخَرُ حَوْلَ أَلْبَيْتِ مُتَخِيًا لَوْ كُنْتُ عَمْرَو بْنَ عَبْدِ اللَّهِ لَمْ يَزِدْ

(١) شرح الجمل لأبن عصفور ١ : ٦١٨ - ٦١٩ وفيه اختصار .

(٢) سورة البلد : ١٤ - ١٥ .

(٣) ٢ : ١٢١ - ١٢٢ .

(٤) هو ألفرزدق كما في طبقات فحول الشعراء ص ٣٣١ - ٣٣٢ وإيضاح الشعر ص ٥٦٧ ، ولم أجد في ديوانه . أنتخى : أفتخر وتعظم . وعمرو بن عبد الله : هو عمرو بن عبد الله بن صفوان بن أمية ، كان كأبيه سيدًا عالي القدر في قريش . وألمنوح هو عبد العزيز بن عبد الله بن خالد بن أسيد . في المخطوطات : « عمُّ ابن عبد الله » . وكذا فيما بعد البيت ، إلا في ن ، ففيها : « عمرو بن عبد الله » في البيت فقط ، وأعيد عجزه مصححًا كما في النسخ الأخرى .

أي: لم يَزِدِ ائْتِخَاؤُكَ » انتهى. وفي نسخة أخرى من شرح المصنف^(١):
« كذا قال الفارسي » انتهى .

ولا حُجَّة فيما ذكر ، وليس ألبت مما ذكر ، بل أفاعل مضمَر في « يزد »
عائداً على عمرو بن عبد الله ، وذلك أن عمرو بن عبد الله أسم غائب ، وقد
أخبر به عن مخاطب ، فيجوز فيما بعده أن تراعي المخاطب فيعود الضمير مخاطباً ،
نحو : لو كنتَ أخوا زيدَ لَصَنَعْتَ كذا . ويجوز أن تراعي الأسم الغائب فيعود
الضمير غائباً ، نحو : لو كنتَ أخوا زيدَ لَصَنَعَ كذا . وهذا ألبت من هذا القسم
الآخر ، وتقديره : لم يَزِدْ - أي : عمرو بن عبد الله - على ائْتِخَاثِكَ .

قال المصنف^(٢) : « وكقوله تعالى ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ
لَيَسْجَنَنَّهُ﴾^(٣) . قيل : إنَّ المعنى : بَدَأَ لَهُمْ بَدَأً^(٤) ، كما قال^(٥) :
..... بَدَأَ لَكَ . مِنْ تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَأَ

أي : ظهر لك فيها رأي . ولا يجوز مثل هذا الإسناد إلى مصدر الفعل حتى
يشعر برأي ، مثل ظهرَ وبانَ وتبينَ ، أو يكون الفعل فعل استثناء ، كقاموا عدا
زيداً ، وخلا عمرًا ، وحاشا بكرًا ، أي : جاوزَ قيامهم زيدًا » انتهى .

فأما الآية فظهر لي فيها تخريج حسن واضح سهل ، وهو أن يكون أفاعل
في ﴿بَدَأَ﴾ ضميراً مستكناً عائداً على المصدر المفهوم من قوله ﴿وَلَمَّا لَمْ يَفْعَلْ مَا

(١) ٢ : ١٢٢ . وهذا القول يلي القول السابق بدون فاصل .

(٢) ٢ : ١٢٢ . وليس فيه الجملة الأخيرة .

(٣) سورة يوسف : ٣٥ .

(٤) إيضاح الشعر ص ٢٥٧ ، ٤٨١ - ٤٨٢ ، ٥٤٦ ، ٥٤٨ ، ٥٥٣ .

(٥) صدر ألبت : « لَعَلَّكَ وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ » . وهو لمحمد بن بشير الخارجي كما في

الخزانة ٩ : ٢١٣ - ٢١٦ [٧٣٠] وشرح أبيات المغني ٦ : ١٩٣ - ١٩٥ [٦٢٢] .

وأنظر تخرجه في إيضاح الشعر ص ٢٥٦ . والقُلُوص : أَلناقة أَلْفَتِيَّة . وكان رجل وعذ
الشاعر قُلُوصًا فمطله ، فقال ذلك ينمه .

أَمْرُهُ لَيْسَ سَجَنٌ وَلَيْكُونَا مِنَ الصَّاعِرِينَ^(١)، ويدلُّ عليه / أيضًا قوله ﴿قَالَ رَبُّ
السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ^(٢)﴾. وأما مَنْ قرأ ﴿السَّجْنُ﴾ بفتح السين^(٣) على أنه مصدر
فقد أتضح عود الضمير عليه.

وأما قوله «أو يكون الفعل فعل استثناء» فهذا لم يذهب إليه أحد فيما
علمناه، وإنما أفعال عند النحويين لفعل الاستثناء ضمير مفرد يعود على البعض
المفهوم من المعنى، أي: قام القوم حاشا هو - أي: بعضهم - زيدًا، وكذلك
باقيها. وقد كان ظهر لي ما قاله المصنف، وأمليته في بعض كتيي القديمة، ولم
أجد أحدًا يقوله، فأعرضتُ عنه.

قال المصنف في الشرح^(٤): «ومن الإسناد إلى مدلول عليه قول الشاعر^(٥):
أَقُولُ إِذَا مَا الطَّيْرُ مَرَّتْ مُخِيلَةً لَعَلَّكَ يَوْمًا - فَأَتْتَظِرُ - أَنْ تَنَالَهَا
أَوْ ذَرِكُ مِنْ أُمَّ الْحَوِيثِ غِبْطَةً بِهَا خَبَرْتَنِي الطَّيْرُ أَمْ قَدْ أَتَى لَهَا
أَي: قد أتى لها ألا تُدرك^(٦)؛ لأنَّ ذكر أُم بعد ألهمزة التي وليها أحد
الضدين مُشعر بأنَّ ثانيهما مراد، وهذا شبيه بقوله تعالى ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا
يُنْقَضُ مِنْ عُمرِهِ^(٧)﴾؛ لأنَّ ذكر المُعَمَّر مُشعر بمُقابله، وهو القصير العمر، فأعيدتُ
هاء ﴿عُمرِهِ﴾ إليه، ولم يُذكر لإشعار مُقابله به» انتهى.

(١) سورة يوسف: ٣٢.

(٢) سورة يوسف: ٣٣.

(٣) الذي في المخطوطات: أجليم. وقوله بعد قليل «مصدر»: سقط من ك. وقد قرأ بفتح
السين عثمان ومولاه طارق وزيد بن علي وألزهرى وأبن أبي إسحاق وأبن هرمز
ويعقوب. إعراب القرآن للنحاس ٢: ٣٢٨ وألنشر ٢: ٢٩٥ وألبحر ألحيط ٥: ٣٠٦.

(٤) ٢: ١٢٢.

(٥) هو كثير عزة. وألبيتان في ديوانه ص ٢٢٣ بتقديم الثاني على الأول. أنى: حان.

(٦) ك، ن: أدرك.

(٧) سورة فاطر: ١١.

فأما « أُوذِرِكُ . أَلَيْت » فإنه لا يتعين ما ذكر ؛ إذ قد يحتمل ألا تكون أم مُعادلة للهمزة ، بل تكون أم منقطعة بمعنى بَلْ والهمزة ، ويكون الفاعل بقوله أُنِي ضميراً عائداً على المصدر المفهوم من قوله أُوذِرِكُ ، وكأنه استفهم أولاً ، هل يُدرك منها غِبطَة ، ثم أَضْرَبَ عن ذلك ، واستفهم ثانياً ، هل قُرْبَ إدراكه لتلك الغِبطَة .

وأما قوله « وهذا شبهه بقوله تعالى ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ﴾ » فإنه جعل الضمير في قوله ﴿وَمَا يُنْقَضُ مِنْ عُمرِهِ﴾ عائداً على القصير العمر لفظاً ومعنى ، ودلّ عليه مُقابله ، وهو ﴿مِنْ مُعَمَّرٍ﴾ . والنحويون يقولون في مثل هذا إن الضمير عائد على ﴿مُعَمَّرٍ﴾ لفظاً دون معنى ، نحو قولهم : له عندي درهم ونصفه ، فألهاء في « ونِصفه » عائد على درهم ، والمراد به من حيث المعنى : ونِصفُ درهمٍ آخر ، فهو عندهم عائد عليه لفظاً لا معنى ، والمصنف جعله عائداً على القصير العمر لفظاً ومعنى ، ومتى دار الضمير بين أن يعود على شيء لفظاً دون معنى [وأن يعود على شيء لم يُذكر] ^(١) كان [أن يعود على شيء لفظاً دون معنى] أولى من أن يعود على شيء لم يُذكر ألبتة .

قال المصنف في الشرح ^(٢) : «ومثله قول الآخر ^(٣) :

وما أُوذِرِي إِذَا يَمَمْتُ أَرْضًا أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي
فثنى الضمير قاصداً للخير والشر ، ولم يعجز إلا ذكر أحدهما ، ولكن الإشعار بما لم يُذكر بمنزلة ذكره » انتهى .

[٣ : ٥٥ ب]

وهذا عندنا مما حُذف منه الجملة المعطوفة / لدلالة المعنى عليها ، والتقدير : أُرِيدُ الْخَيْرَ ، وَأَجْتَنِبُ الشَّرَّ ، فعاد الضمير على الخير والشر ، وحذف الجملة

(١) ما بين الحاصتين تنمة يلتزم بها السياق . وكذا في الموضع التالي .

(٢) ١٢٢ : ٢ .

(٣) تقدم في ٢ : ٢٥٧ .

للدلالة المعنى كثيرٌ ، كقوله تعالى ﴿أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَأَنْفَلَقَ﴾^(١) ، التقدير : فَضْرَبَ فَأَنْفَلَقَ. وهذا الذي ذكره المصنف تكثير واستطراد لغير ما عقد له أصل المسألة، ويقع في ذلك التزاع، فلا حاجة في ذكره.

قال المصنف في الشرح^(٢) : «وَمِنْ الْإِسْنَادِ إِلَى مَدْلُولٍ عَلَيْهِ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ^(٣) : إِذَا كَانَ غَدًا فَأَتَيْتِي، أَيْ : إِذَا كَانَ غَدًا مَا نَحْنُ عَلَيْهِ الْآنَ مِنَ الْوَعْدِ فِي غَدٍ فَأَتَيْتِي، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٤) : فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِحَالِكَ رَاضِيًا أَيْ : إِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ مَا تُشَاهِدُهُ مِنِّي .

وَمِنْ الْفَاعِلِ الْمَوْوَلُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾^(٥) ، ففاعلُ ﴿تَبَيَّنَ﴾ مضمونُ ﴿كَيْفَ فَعَلْنَا﴾ ، كأنه قيل : وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفِيَّةُ فَعَلْنَا بِهِمْ.

وجازَ الإسناد في هذا الباب باعتبار التأويل، كما جاز في باب الابداء، نحو ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾^(٦) ، فإنه أَوَّلُ (سَوَاءٌ عَلَيْهِمُ الْإِنْذَارُ وَعَدْمُهُ)، بل كما جاز في هذا الباب أن يُقال^(٧) :

ما ضَرَّ تَغْلِبَ وَائِلِ أَهْجَوْتَهَا
ومثلُ ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ ، ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾^(٨)

(١) سورة الشعراء : ٦٣ .

(٢) ١٢٣ : ٢ .

(٣) الكتاب ١ : ٢٢٤ .

(٤) تقدم في ص ١٧٤ ، ٢١٧ .

(٥) سورة إبراهيم : ٤٥ .

(٦) سورة البقرة : ٦ .

(٧) تقدم في ص ١٧٤ ، وبعده في شرح المصنف : « على تأويل ما ضَرَّهَا هَجْوُكَ إِيَّاهَا » .

(٨) سورة السجدة : ٢٦ .

على تأويل : أَوْلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَثْرَةُ إِهْلَاكِنَا» انتهى.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف - وهو أن يُسَبَّك من الجملة المصدرة بـ «كَمْ»^(١) اسم يكون في موضع أفعال - هو مذهب بعض الكوفيين. وأمّا أصحابنا فإنهم خَرَّجُوا قوله تعالى ﴿أَوْلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ على أن فاعل يَهْدِي^(٢) مضمَر، يعود على المصدر المفهوم من أَلْفَعْل، وساغ ذلك لأنَّ الهداية قد تُسْتَعْمَل استعمال الدلالة التي يراد بها ألحجة والبرهان، وكأنه قال: أَوْلَمْ يَبَيِّنْ لَهُمْ حُجَّتَنَا، ويكون ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ في موضع نصب بما دَلَّ عليه قوله ﴿أَوْلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾ لأنه بمنزلة: أَوْلَمْ يَعْلَمُوا، فحملة على ذلك. ولا يكون أفعال عند البصريين إلا صريح الأسم أو المقدَّر به من أن أو أن أو ما المصدريات فقط، كما قد بيَّناه^(٣) في باب أفعال.

قال المصنف في الشرح^(٤): «وَمِنْ الْإِسْنَادِ إِلَى مَدْلُولٍ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدُهُ لَمْ يَكَذْ يَرَاهَا﴾^(٥)، ففاعل ﴿أَخْرَجَ﴾^(٦) ضمير الواقع في البحر الموصوف، ولم يَحْرِ لِه ذِكْر، ولكنَّ سياق الكلام يدل عليه» انتهى.

وهذا ليس كما ذُكِر، بل هو يعود على محذوف مضاف إلى ﴿ظُلُمَاتٍ﴾،
التقدير: أو كذبي ظُلُمَات، فحذف «ذي» لدلالة المعنى.

قال المصنف في الشرح^(٧): «وَمِثْلُهُ قَوْلُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ)^(٨)،

(١) ن : يهد لهم. وأضيف في الحاشية : «كَمْ أَهْلَكْنَا على أن فاعل يهدي». وبعده : صح .

(٢) ك ، ح : كما قدرناه . وقد بيَّنه في ص ١٧٣ من هذا الجزء .

(٣) ٢ : ١٢٣ .

(٤) سورة النور : ٤٠ .

(٥) ك : فقال على أخرج . ن : فقال ففاعل أخرج .

(٦) ٢ : ١٢٣ - ١٢٤ .

(٧) أخرجه البخاري عن أبي هريرة في كتاب المظالم [أبواب ٣٠] ٣ : ١٠٧ وكتاب

الأشربة [أبواب الأول] ٦ : ٢٤١ وكتاب الحدود [أبواب الأول] ٨ : ١٣ ومسلم في

كتاب الإيمان [أبواب ٢٤] ١ : ٧٦ ، ٧٧ .

ففاعلُ (يَشْرَبُ) غيرُ مذكور، لكنّه / مفهوم ، كأنه قيل: ولا يَشْرَبُ الخمرَ شاربُها.

وقد يُغني عن الفاعل استحضارُه في الذهن بِذِكْرِ فعلٍ ناصِبٍ لِمَا لا يَصْلُحُ إلا له ، كقول الشاعر^(١):

لقد عَلِمَ الضَّيْفُ والمُرْمِلُونَ إذا أَعْبَرُ أَفَقٌ ، وَهَبَّتْ شَمَالًا

فأَعْنَى عن إظهار الرّيح استحضارُها في الذهن بِ(هَبَّتْ) ونصبه شمالاً على الحال، فكان ذلك بمنزلة التصريح بالرّيح. ومثله قول الآخر^(٢):

وأَكْرَمُ الضَّيْفِ والجَارِ القَرِيبِ إذا هَبَّتْ شَامِيَةً ، وَاشْتَدَّتِ القِرَرُ

فنصب شَامِيَةً، وأضمر الرّيح. وإلى هذه المواضع وأشباهها أشرت بقولي: ويرفع تَوْهَمَ الحذفِ إِنْ خَفِيَ الفاعلُ جعله مصدرًا منويًا ونحو ذلك».

(١) تقدم في ٥ : ١٦١ .

(٢) ألبيت في ألفاخر في شرح جمل عبد القاهر ص ٢١٣ . قرّر : جمع قِرَّة ، وهي أليود ، يقال : ليلة ذات قِرَّة ، أي : ذات برد . وآخره في ن : التَّنَدُّر .

ص : باب النَّائب عن أَلْفَاعِل

قد يُتركُ أَلْفَاعِلُ لَغَرَضٍ لَفْظِيٍّ أو معنويٍّ جَوَازًا أو وُجُوبًا ، فَيَنُوبُ عنه جَارِيًا مَجْرَاهُ في كُلِّ ما لَهُ : مَفْعُولٌ به ، أو جَارٌّ ومَجْرُورٌ ، أو مَصْدَرٌ لغيرِ مُجَرَّد التَّوكِيدِ مَلْفُوظٌ به أو مَذْلُولٌ عليه بغيرِ أَلْعَامِلِ ، أو ظَرْفٌ مُخْتَصٌّ مُتَصَرِّفٌ ، وفي نِيَابَتِهِ غيرُ مُتَصَرِّفٍ أو غيرِ مَلْفُوظٍ به خِلَافٌ .

ش : هَذَا أَلْأَصْطِلَاحُ في بابِ أَلْمَفْعُولِ الَّذِي لم يُسَمَّ فاعِلُهُ بِالنَّائِبِ لم أَرَهُ لغيرِ هَذَا أَلْمَصْنَفِ ، وإِنَّمَا عِبَارَةُ أَلنَّحْوِيِّينَ فِيهِ أَنَّ يَقُولُوا : بابِ أَلْمَفْعُولِ الَّذِي لم يُسَمَّ فاعِلُهُ ، وَلَا مُشَاحَّةً في أَلْأَصْطِلَاحِ .

وَحَدُّ هَذَا أَلْمَفْعُولِ الَّذِي لم يُسَمَّ فاعِلُهُ ^(١) هو حَدُّ أَلْفَاعِلِ ، إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ مَكَانَ « غيرِ مَصْوَغٍ لِلْمَفْعُولِ » : مَصْوَغٌ لِلْمَفْعُولِ ^(٢) .

وَأَلْغَرَضُ أَللفْظِيّ أَلإيجازُ ، نَحْوُ ﴿ وَمَنْ عاقَبَ بِمِثْلِ ما عوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ ﴾ ^(٣) . وموافقةُ أَلْمَسْبُوقِ لَلسَّابِقِ كَقَوْلِ بَعْضِ أَلْفَصَحَاءِ : مَنْ طابَتْ سَريْرَتُهُ حُمِدَتْ سَريْرَتُهُ . وإصلاحُ أَلنَّظْمِ كَقَوْلِ أَلأَعشى ^(٤) :

عَلَّقْتُهَا عَرَضًا ، وَعَلَّقْتُ رَجُلًا غَيْرِي ، وَعَلَّقَ أُخْرَى ذَلِكَ أَلرَّجُلُ
وقولِ عَنْتَرَةَ ^(٥) :

فإذا شَرِبْتُ فَإِنِّي مُسْتَهْلِكٌ مَالِي ، وَعَرِضِي وافرٌ ، لَمْ يُكَلِّمْ
وَأَلْغَرَضُ أَلمعنويُّ كَوْنُ أَلْفَاعِلِ معلومًا ، نَحْوُ قَوْلِهِ ﴿ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ

(١) الَّذِي لم يُسم فاعله : ليس في ك ، ح .

(٢) مَصْوَغٌ لِلْمَفْعُولِ : سقط من ك ، ن .

(٣) سورة أَلْحَجِّ : ٦٠ .

(٤) ديوانه ص ١٠٧ وشرح أَلْقَصَائِدِ أَلْعَشْرِ ص ٤٢٣ .

(٥) ديوانه ص ٢٠٦ وشرح أَلْقَصَائِدِ أَلسَّبْعِ ص ٣٣٩ وشرح أَلْقَصَائِدِ أَلْعَشْرِ ص ٢٩٢ .

ضَعِيفًا^(١)، ونحو ﴿ضَرَبَ مَثْلًا^(٢)﴾، و«نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ»^(٣)، و«نُصِرْتُ بِالصَّبَا، وَأَهْلِكَتُ عَادًا بِالذُّبُورِ»^(٤). والجَهِلُ بالفاعل، كقول الرجل: نُبْتُ بِكَذَا، إذا لم يعرف مَنْ نَبَّاهُ. وَالْأَيُّ يَتَعَلَّقُ مراد المتكلم بتعيين أفعال، كقوله ﴿فَإِنْ أَخْصِرْتُمْ^(٥)﴾، ﴿وَإِذَا حَيَّيْتُمْ^(٦)﴾، و﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا^(٧)﴾، وقوله^(٨) / :

[٣: ٥٦/ب]

وإنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَحْشَعُ الْقَوْمَ أَعْجَلُ

وتعظيمُ أفعال بصون^(٩) اسمه عن مقارنة أسم المفعول، كقوله: «من بُلي منكم^(١٠) بهذه القاذورة»^(١١). وتعظيمُ المفعول بصون اسمه عن مقارنة

(١) سورة النساء : ٢٨ .

(٢) سورة الحج : ٧٣ .

(٣) هذا جزء من حديث ، وتمة الجملة : « مَسِيرَةُ شَهْرٍ » . وقد أخرجه البخاري في كتاب التيميم [الباب الأول] ١ : ٨٦ وكتاب الصلاة [الباب ٥٦] ١ : ١١٣ وكتاب الجهاد والسير [الباب ١٢٢] ٤ : ١٢ . وأخرجه مسلم في كتاب المساجد ص ٣٧١ - ٣٧٢ . بالفاظ مختلفة ، وفيها « نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ » .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الاستسقاء [الباب ٢٦] ٢ : ٢٢ وكتاب بدء الخلق [الباب ٥] ٤ : ٧٦ وكتاب الأنبياء [الباب ٦] ٤ : ١٠٨ وكتاب المغازي [الباب ٢٩] ٥ : ٤٧ ومسلم في كتاب صلاة الاستسقاء [الباب ٤] ص ٦١٧ .

(٥) سورة البقرة : ١٩٦ .

(٦) سورة النساء : ٨٦ .

(٧) سورة المجادلة : ١١ .

(٨) هو الشنفرى . إعراب لامية العرب للعكيري ص ٦٧ وشرح أبيات ألفغي ٧ : ١٨٩ - ١٩٠ [٧٩٥] .

(٩) ك : كصون . ن ، ح : لصون . صوابه في شرح المصنف .

(١٠) منكم : ليس في ك .

(١١) شرح التسهيل ٢ : ١٢٦ . ولم أقف عليه بهذه الرواية في كتب الحديث، إنما روي بالبناء للفاعل، ومن رواه مالك في الموطأ ص ٨٢٥ [كتاب الخلود: باب ما جاء فيمن أعترف على نفسه بالزنا] ولفظه: «مَنْ أَصَابَ مِنْ هَذِهِ الْقَاذورات شَيْئًا فَلْيَسْتَرِ...».

ألفاعل كقولك^(١): أُوذِيَ^(٢) فلانٌ ، إذا عَظُمَت ، وَاَحْتَقَرَت مَن آذَاهُ ، وَالسَّيْرَ عَلَى
ألفاعل خوفاً منه أو خوفاً عليه. فهذه عشرة أشياء ذكرها المصنف^(٣) ، كل واحد
منها باعث على حذف أفعال. وقد نُظِمَتْ ألبواعث على حذف أفعال في
أرجوزي المسماة «نهاية الإغراب في علمي التصريف والإعراب»، فقلت:

وَحَذَفُ لِلْخَوْفِ ، وَالْإِنْهَامِ وَالْوَزْنِ ، وَالْتَّحْقِيرِ ، وَالْإِعْظَامِ
وَالْعِلْمِ ، وَالْجَهْلِ ، وَالْإِخْصَارِ وَالسَّجْعِ ، وَالْوِفَاقِ ، وَالْإِيْثَارِ
وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع : « قولهم (يُحَذَفُ أفعالُ
لِكَذَا وَكَذَا) هَذَيَانٌ مِنْ أَلْقَوْلِ ، وَمَا أَرْتَكِبُهُ الْمُتَأَخَّرُونَ فِي ذَلِكَ نَازِحٌ عَنْ الْحَقِّ
جَمَلَةٌ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ طَلَبِ أَلْعَلَّةِ لِذَلِكَ وَطَلَبِ أَلْعَلَّةِ فِي: لَمْ يُبْنِ أَلْفَعْلُ لِلْفَاعِلِ ، وَلَا
فَرْقَ بَيْنَ السُّؤَالِ: لَمْ يُمْ يُذَكَّرْ أَلْفَاعِلُ ، وَبَيْنَ السُّؤَالِ: لَمْ يُمْ يُذَكَّرْ أَلْظَرْفِ ، أَوْ: لَمْ
يُمْ يُذَكَّرْ أَلْزَمَانِ ، أَوْ شَبِيهَ ذَلِكَ » .

وقوله فينوب عنه جارياً مجزاه في كل ما له مفعول به يعني أنه يجري مجراه
في الرفع ، ووجوب تأخره عن الرفع ، والتَّنْزِيلِ منزلة الجزء ، وأمتناع الحذف ،
إلا أنه لا يجري مجراه في العامل ؛ لأن أفعال يرتفع باسم الفعل ، وبالظرف ،
والمجرور ، والأمثلة ، وألجامد الجاري مجرى المشتق ، ولا يرتفع أفعال الذي لم
يُسَمَّ فاعله إلا بالفعل ، وأسم أفعال ، وفي ارتفاعه بالمصدر الذي يتحل بحرف
مصدري وأفعال خلاف ، فإذا لم يجر مجزاه في كل ما له .

وقوله أو جارٍّ ومجرور مثاله : غَضِبَ عَلَى زَيْدٍ . وهذا الذي ذكره المصنف

(١) في المخطوطات : كقوله . والتصويب من شرح المصنف .

(٢) كقوله أُوذِيَ ... وَالسَّيْرَ عَلَى أفعال : سقط من ك .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ١٢٥ - ١٢٦ .

لم يذهب إليه أحد^(١)، وهو أن يكون الجارُ والمجرور يقوم مقام أفعال، فيكونان معاً في موضع رفع، بل في ذلك مذاهب، ليس قول المصنف واحداً منها:

أحدها: مذهب جمهور البصريين^(٢)، وهو أن المجرور في موضع رفع بالفعل، كما أنك إذا قلت «ما قام من أحد» فالمجرور بمن في موضع رفع بالفعل، وسواء عندهم في ذلك أن يكون الجر بحرف زائد، نحو: ما ضُربَ من أحد، أو بحرف جر غير زائد، نحو: سِيرَ يزيد^(٣).

الثاني: مذهب الكوفيين وبعض البصريين، وهو أن ذلك لا يجوز إلا فيما حرف الجر فيه زائد، نحو «أحد» من قولك: ما ضُربَ من أحد.

وأما إذا / كان غير زائد فلا يجوز ذلك. وأختلف هؤلاء في الذي يُقام مقام الأفعال إذا كان حرف الجر غير زائد على أربعة مذاهب:

الأول: ذهب^(٤) بعض البصريين - ونص بعضهم على أنه أبن درستويه - إلى أن المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله هو ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل، والتقدير في نحو سِيرَ يزيد: سِيرَ هو، أي: السَّير. وإلى هذا ذهب أبو زيد السُّهيلي وتلميذه أبو علي الأرندي. وأستدل السُّهيلي^(٥) على امتناع إقامة المجرور مقام المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله بأنَّ المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله إذا تقدم صار

(١) ظاهر عبارة ابن السراج يدل على أنه يذهب إلى ذلك. الأصول ١: ٧٨ - ٨٠، كما صرح أبو علي الفارسي بذلك في الإيضاح ص ٧٣، وتابعه عبد القاهر في المقتصد ص ٣٥٣، وأبن جني في اللمع ص ٣٤، وأبن برهان في شرح اللمع ص ٤٦.

(٢) نسبة بهاء الدين بن النحاس في التعليقات على المقرب ق ٢١/ب إلى البصريين.

(٣) ألحق هنا في حاشية ن عن الأرتشاف ما نصه: «إلا أنه لا يُتبع على الموضع، كما لا يُتبع إذا كان في محل نصب. وفي الأبدع وفي النهاية: وتقول مرَّ يزيد وعمرو، وذهب إلى خالد وبكر، فرفع، يعني على الموضع». والنص في الأرتشاف ص ١٣٣٦.

(٤) المذهب في التعليقات على المقرب ق ٢١/ب من غير نسبة لأحد.

(٥) وتلميذه أبو علي الأرندي. وأستدل السُّهيلي: ليس في ك.

مبتدأ، كما أن أفعال إذا تقدم صار مبتدأ ، فنقول : زيدٌ ضُرب ، كما تقول : زيدٌ ضُرب ، وأنت لا تقول : يزيدٌ سِيرَ ، فيكون يزيدٌ مبتدأ ، فإذا وُجد من كلام العرب سِيرَ يزيدٍ جعل المَقام مقام أفعال ضمير المصدر .

وقال السهيلي أيضاً : ما ذهب إليه أبو القاسم - يعني الزجاجي ^(١) - وزعم أنه قول الأكثرين ، وهو أن يُقام الجُزور مقام أفعال فيكون في موضع رفع ، فيكون هو المخبر عنه - غير ^(٢) صحيح ^(٣) ، ولو صح ل قيل : سِيرَتُ هَند ، وجُلِسَتُ في الدار . ولأن الظرف لا ينوب وهو ظرف مقدَّر (في) حتى يُجعل مفعولاً على السعة ، فإذا لم يُنب من أجل أن حرف الجر مقدَّر فيه فكيف ينوب وحرفُ الجر ظاهر ملفوظ به ، وأيُّ شيء ينوب إذا قلت : جُلِسَ عندك ، وعندك لا يكون إلا ظرفاً ، فلم يبقَ إلا المصدر . ولأنه لا يحسن : سِيرَ يزيدٍ العاقلُ ، كما حسن ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ ^(٤) ، فيرفع أفعال كرفع غيره . ولأنه لو كان في موضع أفعال لما جاز : يزيدٌ سِيرَ ، وعن زيدٍ سُئِلَ ، لأنَّ النائب إذا قُدِّمَ كان مبتدأ كالأفعال إذا قُدِّمَ ، والمبتدأ لا يكون مجروراً ، وجاء في التنزيل ﴿ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً ﴾ ^(٥) ، أي : مسؤولاً عنه ، فليس (عنه) في موضع رفع كما

(١) أنظر الجمل ص ٨٠ .

(٢) غير : ليس في ك .

(٣) ألحق هنا في حاشية ن ما نصه : « قال ابن الحباب في شرح الجزولية : حروف الجر متساوية في جواز بناء أفعال لها إلا ما أستثنيه لك ، ولم يتعرض أحد لهذا ، فمن ذلك اللام التي للتعليل ، لا يجوز بناء أفعال لها ، وكذلك ألباء ومن إذا أفادت ذلك ، ومن ذلك رَبٌّ وَمُذْ وَمُنْذٌ . وقال ابن إياز : أحل بالباء الحالية ، كقولك : خرجَ زيدٌ بشيابه ، فإنه لا يقوم مقام أفعال ، كما أن الأصل الذي ينوب عنه كذلك ، وأحل بحاشا وعدا وخلا إذا حَرَرْنَ ، وأحل بالميز إذا كان معه مِنْ ، كقولك : طيب مِنْ نفسي ، فإنه لا يقوم مقام أفعال أيضاً ، فأعرفه . نقل من خط من خط ابن قاسم » .

(٤) سورة المؤمنون : ٣٢ .

(٥) سورة الإسراء : ٣٦ .

زعموا، ولو كان كذلك ما جاز تقديمه وهو مجرور.

وهذا الذي ذكره السهيلي في سير يزيد يرد عليه في : لم يُضْرَبَ من رجلٍ ، فإن هذا المجرور في موضع رفع لقيامه مقام أفاعل ، ولو قَدَّمْتَهُ لم يَحْزُ ، نحو : من رجلٍ لم يُضْرَبَ ، فينبغي ألا يجوز ذلك .

قال أصحابنا : والدليل على بطلان هذا المذهب أن العرب تقول : سير يزيد سيرا ، بنصب المصدر ، فدل ذلك على أن المجرور هو الذي يُقام مقام أفاعل . وإنما امتنع أن يكون (يزيد) مبتدأ لأن المبتدأ مُعْرَى من العوامل اللفظية ، فلا يتقدمه عامل لفظي أصلاً ، إلا أن يكون حرف جر زائداً ، و ألباء في (يزيد) ليست بزائدة ، فلذلك امتنع أن يكون مبتدأ .

وأما ما ذكره من امتناع « سير يزيد العاقل » بالرفع على الموضع^(١) فلأن / هذا الموضع لا يجوز أن يُلفَظَ به ، وما كان هكذا فلا يجوز الإتيان عليه ؛ ألا ترى أنك لا تقول : مررتُ بزيد الطريف ، بالنصب ؛ لأنه لا يجوز : مررتُ زيدا ، فكذا هذا ، وذلك بخلاف ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾^(٢) . لأنه يجوز : ما لكم إله غيرُه ، ففرق بين الموضع الذي يَصِحُّ أن يُصَرَّحَ به والموضع الذي لا يجوز أن يُصَرَّحَ به . وأما تجويزه « (يزيد سير) » فسيأتي ذكر اتفاق النحويين على منعه ، وأهم أجمعوا على منع التقلسم ، والإجماع حجة .

وقال ابن طلحة : يقول السهيلي : يجوز أن يفرق بين وقوع هذا المجرور مبتدأ وبين وقوعه بعد أفعال ، فإنه إذا وقع أولاً لم يكن للباء هناك معنى خير ، فلم يكن لها متعلق ، ولا يقاس على قولهم : بحسبك درهمٌ ، وإذا وقع بعد أفعال أمكن أن يكون للباء هناك معنى خير ، فأمكن أن يكون لها متعلق ، كما كان لها في

(١) على الموضع : ليس في ك .

(٢) سورة الأعراف : ٥٩ .

قولك ﴿ كَفَى بِاللَّهِ ﴾ ^(١) ، وهي داخلة على أفعال ، ولا يصح أن تقول : بالله كفى به شهيداً ، وعلى أن ألباء في بحسبك زيدٌ في معنى المتعلق ^(٢) ؛ لأنَّ التقدير : أَكْفَفَ بَزِيدٍ ، وهذا فرق بين ^(٣) يوجب إسناد الفعل إلى المجرور وبناء المجرور عليه ، ويمنع من بناء الفعل على المجرور ، وبهذا المعنى بعينه لم يصح تأنيث الفعل له ؛ ألا ترى أنك تقول : كَفَى بِهَذَا مِنْ فَاضِلَةٍ ، فلا تؤنث أفعال ، وألباء زائدة على فاعل مؤنث .

والمذهب الثاني : ذهب الكسائي وهشام ^(٤) إلى أن مفعول الفعل ضمير مبهم مستتر في الفعل ، وجعلوا الضمير مبهماً من حيث كان محتملاً أن يُراد ما يدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف مكان أو ظرف زمان ، ولم يقم دليل على أن المراد به بعض ذلك دون بعض .

المذهب الثالث : ذهب الفراء ^(٥) إلى أن حرف الجر في موضع رفع ، كما أن الفعل في « زيدٌ يقومُ » في موضع رفع . وهذا ينبغي على قولهم : مرَّ زيدٌ بعمرو ، فمذهب البصريين أن المجرور في محل نصب ، فإذا بُني مثل هذا للمفعول كان المجرور في موضع رفع . وذهب الفراء إلى أن حرف الجر في موضع نصب ، فلذلك ادَّعى أنه إذا بُني للمفعول كان حرف الجر في موضع رفع .

المذهب الرابع : ذهب قوم ^(٦) إلى أن قولك « سِيرَ بَزِيدٌ » هو على إضمار الطريق ؛ لأنَّ السَّيْرَ لا يكون إلا في مكان ، والمعنى : قُطِعَ به طريقٌ .

(١) سورة الرعد : ٤٣ .

(٢) ك : أعلق . ن : ألتعلق . ح : ألتعلق .

(٣) بين : ليس في ك ، ن .

(٤) مذهبهما في إصلاح الخلل ص ١٩٦ .

(٥) التعلية على المقرب لبهاء الدين بن النحاس ق ٢١ / ب .

(٦) ممن أجاز ذلك أليرد في المقتضب ٤ : ٥٢ وأبن السراج في الأصول ١ : ٧٩ - ٨٠ .

وَاتَّفَقَ النُّحَوِيُّونَ عَلَى أَنَّ هَذَا الْجَارَّ وَالْمَجْرُورَ فِي نَحْوِ سِرٍّ بَزِيدٍ، وَزَيْدٌ^(١) مُتَعَجِّبٌ مِنْهُ - لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ، فَلَا يَجُوزُ: بَزِيدٌ سِرٍّ، وَلَا: زَيْدٌ مِنْهُ مُتَعَجِّبٌ. وَعِلَّةُ امْتِنَاعِهِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ قَدْ قَامَ مَقَامَ الْفَاعِلِ، فَإِنَّ قَدَمَتَهُ أَحْتَجَّتْ إِلَى أَنْ تُضْمَرَ مِثْلُهُ، فَتُضْمَرُ الْخَافِضُ وَالْمُخَفُوضُ. وَعِلَّةُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ صِلَةٌ، فَلَا تُتَقَدَّمُ. ذَكَرَ هَذَا الْأَتَّاقُ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ. وَقَالَ ابْنُ أَصْبَغٍ: هِيَ / جَائِزَةٌ فِي الْقِيَاسِ. يَعْنِي التَّقَدُّمُ. وَتَقْدَمُ خِلَافَ الْكَسْهِلِيِّ فِي ذَلِكَ وَالرَّدُّ عَلَيْهِ بِالْإِجْمَاعِ. [١/٥٨: ٣]

وَأَمَّا الْمَفْعُولُ لَهُ فَقِيلَ: لَا يَجُوزُ أَنْ يُنَى لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مُطْلَقًا، وَهُوَ رَأْيُ أَبِي عَلِيٍّ، وَابْنِ جَنِّي^(٢)، وَلِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي قَوْلِهِ^(٣):
يُغْضَى حَيَاءً، وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُكَلَّمُ إِلَّا حِينَ يَتَسَمَّى
- أَعْنِي: مِنْ مَهَابَتِهِ - مَفْعُولًا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجَلِهِ.
وَاحْتَجُّوا بِوَجْهَيْنِ:

أحدهما: أَنَّ الْمَجْرُورَ لَا يَقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَهَذَا كَذَلِكَ إِمَّا لَفْظًا أَوْ مَعْنَى.
وَالثَّانِي: أَنَّهُ بَيَانٌ لَعَلَّةِ الشَّيْءِ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ ثَبُوتِ الْفِعْلِ بِمَرْفُوعِهِ.
وَقِيلَ: يَجُوزُ إِذَا كَانَ بِحَرْفٍ جَرَّ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ الْأَصْلِ، وَلَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ مَنْصُوبًا.

وقوله أَوْ مُصَدَّرٌ لَغَيْرِ مَجْرُودٍ التَّوَكِيدُ مَلْفُوظٌ بِهِ أَوْ مَدْلُولٌ عَلَيْهِ بِغَيْرِ الْعَامِلِ
إِذَا كَانَ الْمَصْدَرُ لِلتَّوَكِيدِ، نَحْوُ: قَامَ زَيْدٌ قِيَامًا - فَلَا يَقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ؛

(١) وزيد: ليس في ك.

(٢) أكتنيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٤٥٦ - ٤٥٧.

(٣) هو ألفرزدق. ونسب بعض أبيات القصيدة آتي منها ألبيت الشاهد إلى الخزين ألبيني

عمرو بن وهيب. الحماسة ٢: ٢٨٦ [٧١٥] والحماسة البصرية ص ٤٠٧ - ٤١٠

[٢٧٨، ٢٧٩] وشرح أبيات المغني ٥: ٣١١ - ٣٢٣.

لأنَّ المفهوم من المسند إليه يكون غير المفهوم من المسند ، فإنَّ كان مختصاً بنوع ما من الاختصاص ، كتحديد العدد ، والاختصاص بالوصف أو الإضافة ، أو كونه اسم نوع - جاز ذلك لتغاير المسند والمسند إليه . ومثال الملفوظ به : سِيرَ سِيرٌ شديدٌ . ومثال المدلول عليه بغير العامل - وهو أن يكون المصدر غير ملفوظ به ، لكنه دُلَّ عليه بغير الفعل - قولك : بَلَّ سِيرٌ ، لِمَنْ قال : ما سِيرَ سِيرٌ شديدٌ ، فالضمير المستكنُّ في سِيرَ هو مدلول عليه بغير سِيرَ ، بل دُلَّ عليه بقول القائل : ما سِيرَ سِيرٌ شديدٌ ، فلو كان مدلولاً عليه بالعامل كقولك : جُلِسَ ، أو ضَرَبَ ، وأنت تريد : هو ، أي : جُلُوسٌ ، وضَرَبٌ - لم يَجُزْ . وفي كلام الزجاجي^(١) إشعار بجواز ذلك ؛ لأنه قال : وقد أجازوه بعضهم على إضمار المصدر المؤكَّد ، وهو^(٢) مذهب س ، قال ابن خروف^(٣) : « لا يُجيز أحد من النحويين ردَّ الفعل لِمَا لم يُسمَّ فاعله على إضمار المصدر المؤكَّد ، لا يُجيز أحد : قُعِدَ ، وضَحِكَ ، من غير شيء يكون بعد هذا الفعل . ثم ادعاه أنه مذهب س فاسد ؛ لأنَّ س لا يُجيز إضمار المصدر المؤكَّد في هذا الباب ، والذي أجازوه س^(٤) لا يمنع بشر ، وهو إضمار المصدر المَعهود^(٥) ، مثل أن يقال لمتوقع القعود : قد قُعِدَ ، ولمتوقع السفر : قد سُوْفِرَ ، أي : قُعِدَ القعود ، وسُوْفِرَ السفر الذي ينتظر وقوعه^(٦) ، والفعل لا يدل على هذا النوع من المصادر ، والدالُّ عليه أمر آخر ، انتهى .

(١) ح ، ن : ابن طاهر . وفي حاشية ن أنه في نسخة : الزجاجي .

(٢) وهو مذهب س ، قال ابن خروف : ليس في ك .

(٣) شرح الجمل له ص ٢٨٥ - ٢٨٦ [رسالة] .

(٤) أَلكتاب ١ : ٢٣١ وشرح عيون كتاب سيبويه ص ١٠٣ - ١٠٤ .

(٥) في المخطوطات وشرح المصنف : المقصود . صوابه في شرح الجمل لابن خروف .

(٦) ك : وقوله .

وقال السهيلي ما ملخصه : « من أَلْأَزَمَ ما لا ينبغي أن يجوز أَلْبَتَ ، نحو : قَعَدَ ، وَضَحَكَ ، أَضْمَرَتَ الْمَصْدَرُ أو لم تُضْمَرْه ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ : فَعَلَ ضَحِكًا ، وَلَوْ صَرَّحَ بِهَذَا لم يُفَدَ ، وَكَيْفَ يُجِيزُ هَذَا سِوَ مَنْعِ : رَجُلٌ قَائِمٌ ، وَإِنَّمَا الَّذِي أَجَازَ : ضَحِكَ / فِي الْدَارِ ، وَقَعَدَ عِنْدَكَ ، وَأَجَازَ : سِيرَ بَزِيدٌ فَرَسَخًا ، عَلَى إِضْمَارِ السَّيْرِ . وَحَسَّنَ الْإِضْمَارُ عِنْدَهُ وَعِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ فِي هَذِهِ أَلْسَانًا لِأَنَّ الْمَكَانَ وَالزَّمَانَ الْمَخْصُوصَيْنِ ^(١) قَدْ يَخْلُوانِ مِنَ الْفِعْلِ ، فَإِذَا أَخْبَرْتَ أَنَّ قَدْ كَانَ فِيهِ فَعْلٌ حَصَلَتْ بِهِ فَائِدَةٌ ، هَذَا إِنْ كَانَ الزَّمَانُ أَوْ الْمَكَانُ مَعْرُوفًا ، فَإِنْ قُلْتَ : قَعَدَ فِي مَكَانٍ ، أَوْ ذَهَبَ فِي يَوْمٍ - لم يجوز . وَالدَّلِيلُ عَلَى إِضْمَارِ الْمَصْدَرِ ^(٢) مَعَ الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ قَوْلُهُمْ : سِيرَ بِالْقَوْمِ رَوِيْدًا ، (فَرَوِيْدًا) حَالُ مِنَ السَّيْرِ الَّذِي هُوَ الْغَائِبُ ، وَكَذَلِكَ : سِيرَ بَزِيدٌ سَرِيْعًا ، لَا خِلَافَ فِي جَوَازِ هَذَا ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : إِنْ سِيرَ بَهْدٌ فَهُوَ خَيْرٌ لَهَا ^(٣) ، فَيَعُودُ الْضَمِيرُ عَلَى السَّيْرِ ، وَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ هَذَا أَيْضًا ، فَيَنْبَغِي أَلَّا يَكُونَ خِلَافٌ فِي صِحَّةِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِ » أَتَمَّهِ كَلَامُ السَّهِيلِيِّ .

ونقول: لا يجوز بناء الفعل للمفعول إذا لم يكن له معمول غير الفاعل، فلا يجوز في جَلَسَ زَيْدٌ: جَلَسَ، وَلَا فِي ظَرَفَ زَيْدٌ ^(٤): [ظَرَفَ] ^(٥). هَذَا مَذْهَبُ أَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ ، وَمَا نَسَبَهُ الزَّجَّاجِيُّ إِلَى سِ مِنْ إِجَازَةِ ذَلِكَ عَلَى إِضْمَارِ الْمَصْدَرِ غَلَطَ مِنْهُ عَلَيْهِ، وَقَدْ أَنْكَرَهُ النُّحَاسُ ^(٦) وَغَيْرُهُ عَلَى الزَّجَّاجِيِّ.

(١) ك ، ح : الْمَخْصُوصُ .

(٢) زَيْدٌ هُنَا فِي ك : مَعَ الْمَصْدَرِ .

(٣) ك : إِنْ سِيرَ بَزِيدٌ سَرِيْعًا لَا فَهُوَ خَيْرٌ لَهَا . وَزَيْدٌ قَبْلَهُ فِي حَاشِيَةِ ن عَنْ نَسْخَةِ أُخْرَى : وَذَلِكَ تَقُولُ إِنْ سِيرَ بَزِيدٌ سَرِيْعًا .

(٤) فِي الْمَخْطُوطَاتِ : وَلَا فِي ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ضَرْبٌ .

(٥) ظَرْفٌ : تَنْمَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

(٦) ذَكَرَ أَبُو السَّيِّدِ أَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ النُّحَاسَ أَنْكَرَهُ فِي كِتَابِهِ الْمُنْعَى . إِصْلَاحُ الْخَلَلِ ص ١٩٦ .

وزعم ألكسائي وألفراء وهشام^(١) أنَّ ذلك يجوز ، فكان ألفراء يزعم أنَّ
 أفعال فارغ لا شيء فيه ، فقيل له : هل يخلو أفعال من فاعل ؟ فقال له : إذا
 شرطت إسقاط أفعال ، وقلت لا تُسمَّه ، وجب ألا يكون في أفعال ذكرٌ إذ
 أسقط فاعله . وكذلك كان يقول في ضَرْبَ ضَرْبًا : إنه^(٢) لا شيء مضمراً في
 ضَرْبَ ، وكذلك قَعَدَ قُعُودًا تعدَّى أو لم يتعدَّ .

وكان ألكسائي وهشام يميزان ذلك على أنَّ في أفعال مجهولاً ، لمَّا حذف
 أفعال أُسند أفعال إلى أحد ما يعمل فيه ممَّا هو سوى المفعول به : المصدر ، أو
 الوقت ، أو المكان ، فلم يُعلم أيُّها هو المقصود لأنه لم يظهر مع أفعال مرفوع به .
 قال أبو محمد بن السَّيِّد^(٣) : « والأشبه في هذا لِمَنْ أجازَه أن يضم مصدر
 أفعال ؛ لأنَّ أفعال يدل على مصدره ، كما قال الزجاجي ، وما زعم ألفراء أنه
 فارغ لا ضمير فيه خطأ .

وقد احتجَّ المانعون من جواز هذا بأن قالوا : أفعال يدل على مصدره ، فلا
 فائدة في إضماره ولا في إظهاره .

فردَّ عليهم من أجاز ذلك بأن قالوا^(٤) : قد أجاز النحويون إقامة المصدر
 مقام أفعال في الأفعال المتعدية إذا عُدِمَ المفعول به ، وكان المصدر منوعاً أو
 محدوداً أو معرّفاً^(٥) ، فأجازوا : ضَرْبَ بَزِيدَ الضَّرْبُ ، وسيرَ بَزِيدَ سَيْرٍ شَدِيدٍ ،
 وقال تعالى ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾^(٦) . فكما جاز أن يُقام المصدر

(١) مذاهب الثلاثة في إصلاح الخلل ص ١٩٦ ، وهذه ألفقرة والتي تليها مختصرة منه بتقديم
 قول ألفراء على قول ألكسائي وهشام .

(٢) في المخطوطات : لأنه . صوابه في إصلاح الخلل .

(٣) إصلاح الخلل ص ١٩٧ - ١٩٨ .

(٤) ك ، ن : قال .

(٥) أو معرّفاً : ليس في ك .

(٦) سورة الحاقة : ١٣ .

في هذه المسائل / مقام أفاعل - وإن كان أفعال قد دلّ عليه وأغنى عنه - كذلك تقول: جُلِسَ الْجُلُوسُ، وَقَعِدَ الْقُعُودُ، ولا فرق.

ويؤكد جواز هذا أن الموجب لإقامة المصدر مقام أفاعل إنما هو عدم أفعال به ، وهذه العلة بعينها هي موجودة في جُلِسَ وَقَعِدَ . واحتجوا أيضاً بأن قالوا : هل معنى جُلِسَ زيدٌ إلا أنه قد فَعَلَ جُلُوسًا وأَحْدَثَهُ ، فإذا كان هذا معنى الكلام والغرض فيه فما المانع من أن يقال جُلِسَ وَقَعِدَ ، إذ معناه فَعَلَ الْجُلُوسَ ، وفَعَلَ الْقُعُودَ، كما أن قولنا: ضُربَ يزيدُ الضُربُ، إنما معناه : فَعَلَ بزيدٍ الضُربُ . قالوا : و أفعال ليس يرتفع بما أوقع به فعل ، كما أن أفعال في صناعة العربية ليس يرتفع بما أوقع شيئاً وأَحْدَثَهُ ، إنما يرتفع كل واحد منهما بالحديث عنه وإسناد أفعال إليه ، فيجب على هذا أن يرتفع كل ما حُدِّثَ عنه من مصدر أو ظرف ، سواء أكان أفعال متعدياً أم غير متعد ، والتفريق بين المتعدي وغير المتعدي في هذا لا وجه له . قالوا : ولو أن ملكاً أو نظيره ممن له أمر وهي عهد ^(١) ألا يُجْلِسَ أو ألا يُضْحَكَ في وقت من الأوقات لغرض له في ذلك دون أن يُسمي جالساً أو ضاحكاً لجاز ذلك ، ولم يمتنع « انتهى كلام ابن السَّيِّد .

وقد وجدت في لسان العرب ما يشهد بجواز جُلِسَ وَقَعِدَ مبنياً للمفعول ^(٢) دون أن يُسند إلى شيء في اللفظ ، وأفعال لازم ، قال الشاعر ^(٣) :
وقالت : متى يُنْخَلُ عليك ، ويُعْتَلَلُ يَسْؤُكَ ، وإن يُكْشَفَ غِرامُكَ تَدْرَبُ
ف« يُعْتَلَلُ » فعل لازم مبني للمفعول ، ولا مفعول له ظاهر ، ولا جائز أن يكون المفعول « عليك » محذوفة لدلالة « متى يُنْخَلُ عليك » عليه ؛ لأنَّ المفعول

(١) في المخطوطات : عمد . صوابه في إصلاح الخلل .

(٢) في المخطوطات : للفاعل .

(٣) هو امرؤ القيس . ديوانه ص ٤٢ وشرح أبيات المغني ٧ : ١١٣ - ١١٦ [٧٥٧] .

الذي لا يُسَمَّى فاعله لا يجوز حذفه ، كما لا يجوز حذف الفاعل ، فالأولى أن يُعتقد أن « يُعْتَلَّ » مفعوله ضمير يعود على مصدر يدل عليه كالفعل ، ويجعل فيه اختصاص ، أي : يُعْتَلَّ هو ، أي : الاعتلال المعهود . أو يجعل « عليك » محذوفة لدلالة ما قبلها عليها ، وتكون في موضع نصب ليتخصص به المصدر المذكور ، كما تقول : فلان يغضبُ عليك ويَحَقِّد ، تريد : ويَحَقِّد^(١) عليك ، فحذفت لدلالة ما قبله عليه ، ولا تُقدَّر للمقام مصدرًا مؤكِّدًا لثلاثا يتحدَّ المسند والمسند إليه .

وأجاز س^(٢) اختصاص المصدر بوصف مقدَّر ، فتقول « سِيرَ يزيد سِيرٌ » إذا أردت به نوعًا من السير ، فتحذف الصفة لفهم المعنى ، كما قال ﴿ الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ ﴾^(٣) . أي : بالحقَّ البَيِّن .

وقال ابن عصفور : إنَّ هذا مما انفرد به س . وقال غيره : إنَّ أبا العباس قال : هذا فيه / بُعْدٌ إذا كنت تريد به ضربًا من السير . وقال غيره : يجوز ذلك إذا أردت به جمع سيره . قال النحاس : والأجود عند جميع البصريين أن نصب لما ذكرت أنه بمنزلة الفعل . وقال الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع^(٤) : « إذا كان المصدر مؤكِّدًا لم يُنَّ له الفعل إلا أن يُعلَّقَ به ظرف غير متصرف ، نحو : جُلِسَ دُونَكَ ، قال تعالى ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ ﴾^(٥) ، وقال الشاعر^(٦) :

فيا لك من ذي حاجةٍ ، حِيلَ دُونَهَا وما كُلُّ ما يَهْوَى أمرُوه هو نائلةٌ »

النائب مضمَر ، يعود على المصدر المفهوم من حِيلَ .

(١) تريد ويَحَقِّد : ليس في ك .

(٢) الكتاب ١ : ٢٢٩ .

(٣) سورة البقرة : ٧١ .

(٤) الملخص ١ : ٢٩٢ .

(٥) سورة سبأ : ٥٤ .

(٦) هو طرفة بن العبد . ديوانه ص ١٢٣ .

ولا يُقام وصفُ المصدر مقامَ المصدر الموصوف ، فيجوز : سِيرَ عليه سَيْرٌ سريعٌ ، وسَيْرٌ حَثِيثٌ ، ولا يجوز : سِيرَ عليه سريعٌ ، ولا : سِيرَ عليه حَثِيثٌ ، بل تنصبه ، قال س^(١) : « سِيرَ عليه حَثِيثًا وشَدِيدًا ، فالنصب في هذا على أنه حال » . قال^(٢) : « ولا يكون فيه الرفع لأنه لم يقع موقع الأسماء » إذا كان صفة . وكذا عنده^(٣) : سِيرَ عليه طويلًا ، وحديثًا ، وكثيرًا ، وقليلًا ، وقديمًا ، بالنصب لا غير . قال أبو إسحاق : التقدير : سِيرَ عليه السَّيْرُ في هذه الحال ، فلهذا لم يجز فيه الرفع . ووهب ابن عصفور في قوله إنَّ س أنفرد بإقامة صفة المصدر ، ونص س أن ذلك لا يقوم مقام أفعال .

وأجاز الكوفيون في كل ما ذكرناه من كلام س الرفع على أنه أُقيمت فيه الصفة مقام الموصوف ، فتقول : سِيرَ عليه حَسَنٌ ، أي : سَيْرٌ حَسَنٌ ، ومُرَّ به سريعٌ ، أي : مُرورٌ سريعٌ ، إلا في شديدٍ وبَيِّنٍ ، فإنَّهم لا يُجيزون فيهما إلا النصب ، فيقولون : سِيرَ عليه شديدًا وبَيِّنًا ؛ لأنَّ المعنى عندهم : سِيرَ عليه حَقًّا ، وكذلك يقولون : ضَرَبَ أَيْبَنَ الضَّرْبِ ، وأَشَدَّ الضَّرْبِ ، وأُولَعَ أَشَدَّ الإِیْلَاعِ ، بالنصب عندهم فقط ، ولا يجوز الرفع .

وأجاز البصريون في مثل هذا الوصف المضاف الرفع إذا لم يضمَر ، فتقول : ضَرَبَ أَيْبَنُ الضَّرْبِ ، وضَرَبَ أَشَدَّ الضَّرْبِ .

وقد نَقَصَ المصنِفُ في إقامة المصدر شرطًا^(٤) ، وهو أن يكون المصدر متصرفًا ، وكان ينبغي أن يذكره ، ذكره في الظرف ، فإنه إنَّ كان المصدر غير متصرف لم يَجْزُ أن يقوم مقام أفعال ، نحو : مَعَاذَ اللَّهِ وَرَيْحَانَهُ ، وَعَمْرُكَ اللَّهُ ،

(١) الكتاب ١ : ٢٢٨ .

(٢) الكتاب ١ : ٢٢٨ .

(٣) الكتاب ١ : ٢٢٧ .

(٤) ن ، ح : شرط .

وأمثال ذلك ؛ لأنَّ العرب ألزمت فيها النصب على المصدر .

وقوله أو ظَرَفَ مُخْتَصَّ مُتَصَرِّفٌ شرط الاختصاص لأنَّ غير المختص لا يقام مقام الفاعل ، لا يقال في سِرْتُ وَقْتُا : سِيرَ وَقْتُ ؛ لعدم الفائدة ، وكذلك ظرف المكان ، لا / يقال : جُلِسَ مَكَانٌ ، في نحو : جَلَسْتُ مَكَانًا ، فإن اختص جاز ، نحو : سِيرَ وَقْتُ صَعْبٌ ، وزَمَانٌ طَوِيلٌ ، وجُلِسَ مَكَانٌ بَعِيدٌ .

وقوله متصرفٌ أحترز به من الظرف الذي لا يتصرف ، وهو ما لازم الظرفية ، نحو « سَحَرَ » من يوم معين ، و« ثَمَّ » ، فلا يُقال سِيرَ سَحَرَ ، ولا : جُلِسَ ثَمَّ^(١) ؛ لأنَّ قيامهما مقام الفاعل يُخرجهما عن الظرفية ، قال س^(٢) : « سِيرَ عليه سَحَرَ لا يجوز فيه إلا أن يكون ظرفًا ؛ لأنَّهم إنما يتكلمون به في النصب^(٣) والرفع وألجر بالألف واللام ، يقولون : هَذَا السَّحَرُ ، وبأعلى السَّحَرِ ، وإنَّ السَّحَرَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ » . وقال س أيضًا^(٤) : « سِيرَ عليه ضَحَى^(٥) ، إذا غَنِيَتْ ضَحَى يومك » . قال^(٦) : « وكذلك سِيرَ عليه عَتَمَةٌ ، إذا أَرَدْتَ عَتَمَةَ لَيْلَتِكَ ، وكذلك سِيرَ عليه لَيْلًا ، وسِيرَ عليه نَهَارًا ، إذا أَرَدْتَ لَيْلَ لَيْلَتِكَ ، ونَهَارَ نَهَارِكَ » انتهى كلام س .

والمعنى أنَّ هذه الظروف التي ذكرها س إذا كانت نكرات جاز فيها الرفع على سبيل أجاز ، والنصب على الأصل ، فإذا أُريدَ بها شيء بعينه لم تتمكن ، فتركت على بابها منصوبة .

(١) فلا يقال سِيرَ سَحَرَ ولا جُلِسَ ثَمَّ : انفردت به ن ، حيث ألحق في الحاشية ، وبعده : صح .

(٢) الكتاب ١ : ٢٢٥ .

(٣) في المخطوطات : بالنصب . صوابه في الكتاب .

(٤) الكتاب ١ : ٢٢٥ . وزيد في أوله في ن : سير عليه سَحَرَ لا يجوز فيه إلا أن يكون ظرفًا .

(٥) في النسخ المخطوطة : ضحياً . والنصوب من الكتاب .

(٦) الكتاب ١ : ٢٢٦ .

وأجاز الكوفيون الرفع فيما منعه س من رفع ضُحَى وضُحوة وعَتَمَة وعَشِيَّة
وليل ونهار مُعَيَّنَات .

وذهب الكسائي والفرء إلى أنك ترفع مع النكرات لا غير ، تقول :
مَوْعِدُكَ يَوْمٌ ، ويومان ، وساعةٌ ، فكذلك يجيء على قولهم : سِيرَ بزيد يَوْمٌ ،
بالرفع لا غير ، وكذلك ساعة .

وأجاز البصريون في ذلك النصب ، فإن وَقَّه ، فقلت : مَوْعِدُكَ يَوْمٌ الْعِيدِ ،
جاز الرفع والنصب . وسواء عند البصريين أكان العمل في الظرف كله أم بعضه ،
يقيمونه مقام أفعال .

وزعم الكوفيون أنك إذا قلت سِيرَ به يوم الجمعة ، فأردت أن السَّيْرَ كان
فيه كَلَهُ رَفَعْتَ ، وإن كان في بعضه نَصَبٌ ، وهذا مبنيٌّ على أصل لهم ، وهو أن
الظرف إذا كان العمل في جميعه لا ينتصب انتصاب الظرف ، إنما ينتصب انتصاب
المفعول به .

وأجاز س^(١) وعامة البصريين^(٢) : سِيرَ عليه فَرَسَخَانِ يَوْمِينَ ، وفَرَسَخَيْنِ
يَوْمَانِ ، وفَرَسَخَيْنِ يَوْمِينَ ، ومنع كل ذلك بعض المتأخرين .

وقوله وفي نيابته غير مُتَصَرِّفٍ أو غير مَلْفُوظٍ به خِلَافٌ قال المصنف في
الشرح^(٣) : « أجاز الأخفش نيابة الظرف الذي لا يتصرف ، نحو أن تقول :
جُلِسَ عندك . ومذهبه في هذه المسألة ضعيف . وأجاز ابن السراج^(٤) نيابة
الظرف المَنَوِيَّ » انتهى .

(١) الكتاب ١ : ٢٢٣ .

(٢) المقتضب ٣ : ١٠٦ .

(٣) ١ : ١٢٧ - ١٢٨ ، ومذهب ابن السراج فيه مقدّم على مذهب الأخفش .

(٤) الأصول ١ : ٨٠ - ٨١ .

وآختلفوا في صفة الظرف إذا حُذِفَ الظرف كالأخلاف في صفة المصدر ، فلم يُجَزَ فيه س^(١) إلا النصب ، وأجاز الكوفيون الرفع ، وأجاز س^(٢) : سِرَ عليه خَلْفٌ دارك ، بالرفع ، ومنعه / بعض المتأخرين .

[٣ : ٦٠ / ب]

وتقول : ضَرَبَ زَيْدٌ ظَهْرَهُ وَبَطْنَهُ ، فيجوز في ظهره وبطنه عند س^(٣) الرفع على البدل ، والنصب بمعنى على . وكذلك إذا كان معرّفاً بالألف واللام ، نحو : ضَرَبَ زَيْدٌ الظَّهْرَ والبَطْنَ . وقال أبو العباس : نُصِبَ لأنه يشبه الظروف . وقال آفراء : لا يجوز فيهما إلا الرفع ، سواء أضيفا أم كان فيهما الألف واللام . وحجته أنه غير مبهم ، فلا يُجِيزُ النصب ، كما لا يُجِيزُ : زَيْدٌ أَلَيْتَ . وحجة س أنه أشبه الظرف من جهة عمومته ؛ ألا ترى أن المعنى : عُمٌّ بِالضَّرْبِ . وآخِثٌ النقل عن هشام : فحكى عنه أبو جعفر النحاس كمذهب س ، يُجِيزُ الرفع والنصب ، سواء أكان مضافاً أو فيه أل . ونقل أبو إسحاق بن أصبغ في « مسائل الأخلاف » أنه أجاز النصب مع الألف واللام ، ومنعه مع الإضافة . ونقل أيضاً عن المبرد أنه منع النصب ، كمذهب آفراء . وأجاز هشام : ضَرَبَ زَيْدٌ ظَهْرًا وَبَطْنًا ، فينصب على التفسير ، أي : ضَرَبَ ظَهْرُ زَيْدٍ وَبَطْنُ زَيْدٍ ، ولا يُجِيزُ التقلد . ويجوز عند المازني وأبي العباس . وهي مسألة من التمييز ، جَرَّ إليها الكلام .

ص : ولا تُمنع نيابة النصب لسقوط الجار مع وجود النصب بنفس الفعل ، ولا نيابة غير المفعول به وهو موجود ، وفاقاً^(٤) للأخفش والكوفيين .

(١) الكتاب ١ : ٢٢٧ .

(٢) الكتاب ١ : ٢٢٠ . وزاد في الأرتشاف ص ١٣٣٤ - ١٣٣٥ : « وفي الواضح : أجاز البصريون : سِرَ عليه خَلْفُكَ ، وأبطل هذا أحمد بن يحيى » .

(٣) الكتاب ١ : ١٤٨ - ١٤٩ .

(٤) ح : خلافاً .

ش : لم يتعرض المصنف في الشرح للمسألة الأولى هنا ، وهي مسألة :
 اخْتَرْتُ زَيْدًا الرَّجَالَ ، فزيد تعدى إليه الفعل بنفسه ، والرَّجَالَ تعدى إليه لسقوط
 الجار ، وكذلك ما كان مثله . فالذي نصَّ عليه أصحابنا ^(١) أنه لا يُقام مقام
 الفاعل إلا زيد ، وهو الذي تعدى إليه الفعل بنفسه ، فتقول : اخْتِيرَ زَيْدُ الرَّجَالَ ،
 تريد : مِنْ الرَّجَالَ . وكلامُ المصنف يُجَوِّزُ هذا ، وَيُجَوِّزُ أَنْ تقول : اخْتِيرَ الرَّجَالَ
 زَيْدًا . وَالسَّمَاعُ إنما ورد بإقامة الذي تعدى إليه الفعل بنفسه دون ما تعدى إليه
 بإسقاط الحرف ، قال الشاعر ^(٢) :

وَمِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيَّاحُ الرِّعَازُ
 والذي ذكره أصحابنا هو مذهب الجمهور ، والذي أجازَه المصنف هو
 مذهب الفراء ، ترك الجمهور المَقْدَّرَ كالمفوض به ^(٣) ، فكما لا يجوز عندهم تَرْكُ
 المفعول به المَسْرُوحَ وقيامُ المَقْيَدِ بالحرف لفظًا كذلك لا يُجيزونه مع المَقْيَدِ تقديرًا ،
 وقد ذكرنا أَنَّ السَّمَاعَ ورد بذلك ، وهو مذهب البصريين .

وقال ابن أبي الربيع ^(٤) : «لا يجوز أمرُ اخْتِيرُ زَيْدًا إلا على القلب»

وأما المسألة الثانية - وهي أن ينوب غير المفعول به من مصدر أو ظرف
 زمان أو ظرف مكان أو مجرور مناب الفاعل مع وجود المفعول به - فهذا لا يجوز
 عند البصريين ^(٥) .

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٥٣٨ والجزولية ص ١٤٣ والتلطفة ص ٢٥٩ والمخلص ١ : ٢٩٣ .

(٢) هو الفرزدق . ديوانه ص ٥١٦ والكتاب ١ : ٣٩ والكمال ص ٤٨ والخزانة ٩ : ١٢٣ - ١٢٥ [٧٠٨] .

(٣) يريد : جعل الجمهور المَقْيَدَ تقديرًا كالمَقْيَدِ لفظًا .

(٤) المخلص ١ : ٢٩٣ .

(٥) شرح الكافية ١ : ٢٤٤ [تحقيق د . حسن الحفظي] .

قال ابن بَرّهان ^(١) : « لا يَقام مقام أَلْفاعِل / إلا أَلْمَفْعول به عند حضوره لأنه شريك أَلْفاعِل ؛ وذلك أنه يُخرج [أَلْمَصْدَر] ^(٢) من أَلْعَدَم إلى أَلْوُجود ، وأَلْمَفْعول به حافِظ لوجوده ، فلا يَستقيم تَجَدُّد أَلْمَصْدَر إذا فرضنا أُنْتفاء واحد منهما ، ولذلك لَمَّا جعلت أَلْعَرَب في أَلْأَفْعال ما لا يَتعدى ، فلا يكون أَلْمَفْعول به حظ فيه - أفرّدوا أَلْمَفْعول به بقبيل من أَلْأَفْعال لا حَظٌ أَللْفاعِل فيه قِصاصًا ^(٣) ، وذلك باب فُعِلَ » .

قال أَلْمُصَنِّف ^(٤) : « وأجاز ذلك أَلْأَخْفَش ^(٥) وأَلْكَوْفِيون ^(٦) » . قال ^(٧) : « ويقولهم أَقول مع أنه وارد عن أَلْعَرَب » . وقال غيره : « أجاز ذلك أَلْكَسائِي ^(٨) وأَلْفَرَاء ^(٩) وأبو عبيد ^(١٠) ، ومنعه أَلْجَمْهُور » . وأستدلُّ بِمَيزو ذلك بِقراءة أبي

(١) شرح أَلْلَمْع ص ٤٦ .

(٢) أَلْمَصْدَر : تَمَّة من شرح أَلْلَمْع . وألْهاء في « أنه » أَلْمَذْكُور قبله تَعُود إلى أَلْفاعِل .

(٣) ك : قِصاصًا .

(٤) شرح أَلْتَسْهِيل ٢ : ١٢٨ .

(٥) أَلْخِصائِص ١ : ٣٩٧ وشرح أَلْكَافِيَةِ أَلْشَافِيَةِ ص ٦٠٩ .

(٦) أَلْمَباحِث أَلْكَامِلِيَةِ ٢ : ٦٧ [رِسالَة] وفيه من أَلْأَدْلَة آيَة سُورَة أَلْجاثِيَةِ ، وآيَة سُورَة

أَلْأَنْبِياء ، وَبَيْت جَرِير ، وشرح أَلْكَافِيَةِ أَلْشَافِيَةِ ص ٦٠٩ وشرح أَلْكَافِيَةِ ١ : ٢٤٤

[تَحْقِيق د. حَسَن أَلْحَفْظِي] . وفي أَللباب ١ : ١٥٩ أن أَلَّذِي يَجُوز إِقامَتُه مقام أَلْفاعِل مِنْها

في هَذِهِ أَلْحال هُوَ أَلظَرَف .

(٧) ٢ : ١٢٨ .

(٨) إِعراب أَلْقُرْآن لِلنَّحْاس ٤ : ١٤٤ .

(٩) معاني أَلْقُرْآن ٢ : ٢١٠ و ٣ : ٤٦ . وفي أَلْمَوْضِع أَلْأَوَّل تَخْرِيج قِراءة عاصِم ﴿ نُحْيِ

أَلْمُؤْمِنِينَ ﴾ أَلتَّالِيَةِ . وفي أَلْقُرْطَبِي ١١ : ٢٢٢ أن هَذَا تَوْجِيه أَلْفَرَاء وَأَبِي عَبيد وَثَعْلَب .

(١٠) أَلْكَشَف ٢ : ١١٣ .

جعفر ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(١)، وقول الشاعر^(٢) :
 ولو وَلَدْتُ قَفِيرَةً جَرَوُ كَلْبٍ لَسَبُّ بِذَلِكَ الْجَرَوِ الْكِلَابَا
 وقول الآخر^(٣) :

أَتَيْحَ لِي مِنْ الْعِدَا نَذِيرًا بِهِ وَقِيتُ الشَّرِّ مُسْتَطِيرًا
 وقول الآخر^(٤) :

وإنَّما يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيَا بِذِكْرِ قَلْبُهُ
 وقول الآخر في أحد الوجهين^(٥) :

لَمْ يُعْنَ بِالْعُلَيَاءِ إِلَّا السَّيِّدَا وَلَا شَجَا ذَا الْعَيِّ إِلَّا ذُو الْهُدَى
 وقال الأَخْفَشُ في (المسائل) : « ضَرْبُ الضَّرْبِ الشَّدِيدُ زَيْدًا ، وَضَرْبُ

(١) سورة الجاثية : ١٤ . وهذه قراءة شيبة والأعرج ، ورويت عن عاصم . إعراب القرآن للنحاس ٤ : ١٤٣ والنشر ٢ : ٣٧٢ والبحر المحیط ٨ : ٤٥ .

(٢) نسب البيت إلى جرير في الخزنة ١ : ٣٣٧ - ٣٣٨ [٥١] . وهو من غير نسبة في الخصائص ١ : ٣٩٧ . وليس في قصيدته التي ذكر البغدادي أنه منها وأنها في هجاء الفرزدق ، وهي في ديوانه ص ٨١٣ - ٨٢٥ حيث ذكر محققه أنها في هجاء الراعي النميري . وأنظر تخريجه في أمالي ابن الشجري ٢ : ٥١٨ . قفيرة : أسم أم الفرزدق . في حاشية ن ما نصه : « فإنه أقام أَلْجَارَ وَالْجُرُورَ مقام ألفاعل مع وجود ألفمفعول به الصريح . والجواب عنه بوجهين : أحدهما أن الكلاب مفعول ولدت ، وليس مفعولاً لَسَبُّ ، وجروَ كلب منصوب على النداء أو على الذم . الثاني أن الكلاب نصب على الذم ، وجمع لأن قفيرةً وجرواً وكلباً ثلاثة . ألمغني لابن الفلاح » .

(٣) الرجز من غير نسبة في شرح المصنف ٢ : ١٢٨ .

(٤) الرجز في شرح المصنف ٢ : ١٢٨ وشرح الكافية الشافية ص ٦١٠ والفاخر في شرح جمل عبد القاهر ص ٣٢٤ وتخليص الشواهد ص ٤٩٧ .

(٥) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٣ . وهو من غير نسبة في شرح المصنف ٢ : ١٢٨ وشرح الكافية الشافية والفاخر في شرح جمل عبد القاهر ص ٣٢٣ وتخليص الشواهد ص ٤٩٧ . ن ، ح : ولا شفى .

اليومان زيدًا ، وضربَ مكائك زيدًا ، ووضعَ موضعك المتاع . ومن مسأله :
أعطيتَ إعطاءً حسنَ أخاك درهمًا مضروبًا عنده زيدًا . وأستدلُّوا أيضًا بقراءة عاصم
﴿وَكَذَلِكَ نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١) .

وقال صاحب اللباب^(٢) : « إقامة المصدر مع وجود المفعول به للبصريين
فيه مذهبان :

أحدهما : لا تجوز ؛ لأنَّ المصدر هو الفعل في المعنى ، فهو غير لازم ،
بخلاف المفعول به .

والآخر : تجوز ؛ لأنَّ الفعل يصل إليه بنفسه ، كقراءة أبي جعفر ﴿لِيُجْزَى
قَوْمًا﴾ ، وقراءة عاصم ﴿نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ أي : لِيُجْزَى الْجَزَاءُ ، وَنُجِّيَ
النَّجَاءُ^(٣) .

ونقل بعض أصحابنا عن الأخفش شرطًا في جواز إقامة المصدر وظرف
الزمان مقام الفاعل مع وجود المفعول به ، وهو أن يتقدما على المفعول به ، فإن
تأخرا لم يجز أن يُقام إلا المفعول به ، فأجاز أن يقال : ضَرَبَ الضَّرْبُ الشَّدِيدُ زيدًا ،
وضَرَبَ يومُ الجمعة زيدًا .

وقد أهمل المصنف ذكر هذا الشرط ، وعليه تمثيل الأخفش المثل المذكورة
في المسائل ، ونقل ذلك الشرط عن الأخفش / ابنُ الدَّهَّان ، وقال : هذا طريف
[٣: ٦١/ب]

(١) سورة الأنبياء : ٨٨ - وفي المخطوطات ﴿كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ، وهذه من
سورة يونس : ١٠٣ ، ولم ترو عن عاصم فيها القراءة المذكورة - وهذه قراءة عاصم في
رواية أبي بكر وحده ، ورويت عن أبي عمرو أيضًا كما في السبعة ص ٤٣٠ . وغير ابن
مجاهد نسبها إلى ابن عامر بدلاً من أبي عمرو . معاني القرآن للفراء ٢ : ٢١٠ . والنشر ٢ :
٣٢٤ والإقناع ص ٧٠٣ . وألبسوط ص ٢٥٤ ومشكل إعراب القرآن ص ٤٨١ . وأنظر
توجيهها في الحجة ٥ : ٢٥٩ - ٢٦٠ .

(٢) اللباب للعكري ١ : ١٥٩ - ١٦٠ .

(٣) زيد هنا في المخطوطات : « وكذلك قراءة ﴿نُجِّي﴾ » .

جدًا من الأخفش .

ومن منع ذلك تأوّل هذه الشواهد : فأما قراءة أبي جعفر فتأوّلوها تأويلين :

أحدهما : أن يكون التقدير ^(١) : لِيَجْزَى هو ، أي : الجزاء ، ويكون ﴿قَوْمًا﴾ منصوبًا بفعل محذوف ، تقديره : يجزيه قَوْمًا ، ونظيره ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ . رِجَالٌ﴾ ^(٢) ، أي : يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ .

التأويل الثاني ^(٣) : أن يكون التقدير : لِيَجْزَى الْخَيْرُ قَوْمًا ، وآخر : مفعول به ، وهذا الفعل يتعدى إلى مفعولين ، فأضمر الأول لدلالة الكلام عليه ^(٤) .

وأما قراءة عاصم ﴿نُجِّي﴾ فتأوّلوها على أنه أبدل النون الثانية جيمًا ، وأدغمها في الجيم ^(٥) . وهذا التأويل ضعيف جدًّا ، ولا يتصور في قراءته (نُجِّي) بفتح ألياء . فالأولى أن يكون التأويل : نُجِّي النَّجَاءَ ، ويتنصب ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ على إضمار فعل ، أي : نُنجي المؤمنين ، كما تأوّلوا ﴿لِيَجْزَى قَوْمًا﴾ على تقدير : يجزيه قَوْمًا .

وأما الأبيات فتحمّل على الضرورة لقلتها ، ولأنّ النصب جاء في آخر البيت أو في مصراع البيت . وقد تأوّلوا نصب الكلاب على أنه مفعول به بقوله : ولو وَلَدَتْ ، وجعلوا « جَرَوْ كَلْبٌ » منادى مضافًا ، التقدير : ولو وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ الْكِلَابِ - يا جَرَوْ كَلْبٍ - لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرَوْ ^(٦) . وقال ابن خروف : «أفسد ابنُ

(١) معاني القرآن للفراء ٣ : ٤٦ والكشاف ٣ : ٥١١ والتبيان ص ١١٥٢ .

(٢) سورة النور : ٣٦ - ٣٧ . وقد تقدم تخريج هذه القراءة .

(٣) ألباحث الكاملية ٢ : ٦٨ [رسالة] وألباب ١ : ١٦١ والتبيان ص ١١٥٢ .

(٤) أي : يكون النائب عن أفعال ضمير المفعول الثاني ، عاد الضمير عليه لدلالة السياق ، تقديره : لِيَجْزَى هو - أي : الْخَيْرُ - قَوْمًا . ألدّر المصون ٩ : ٦٤٥ .

(٥) ألكشف ٢ : ١١٣ - ١١٤ وألباب ١ : ١٦١ وإعراب القراءات الشواذ ٢ : ١١٤ .

(٦) أنظر ما تقدم في تخريجنا للبيت وألباب ١ : ١٦١ وشرح أجمل لأبن عصفور ١ : ٥٣٧ - ٥٣٨ وألباحث الكاملية ٢ : ٦٨ [رسالة] .

بإِشَادٍ بِهَذَا التَّأْوِيلِ الْلفْظَ وَالْمَعْنَى» ^(١) أَنْتَهَى . وَالْأَوَّلَى فِي التَّأْوِيلِ أَنْ يُجْعَلَ ذَلِكَ مَنْصُوبًا بِإِضْمَارِ فِعْلِ يُفَسِّرُهُ مَا قَبْلَهُ ، التَّقْدِيرُ : يَسْبُونُ الْكِلَابَ ، وَأَبَاحَ نَذِيرًا .
وَأَمَّا قَوْلُهُ « مَعْنِيًّا بِذِكْرِ قَلْبِهِ » فَاتِّصَابٌ « قَلْبَهُ » عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ،
كَمَا تَقُولُ : رَأَيْتُ رَجُلًا مَجْدُوعًا أَنْفَهُ .
وَأَمَّا « إِلَّا السَّيِّدَا » فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءٌ مَنْقُطَعًا ، أَيْ : لَكِنَّ السَّيِّدَ
عُنِيَ بِالْعَلِيَّاءِ .

وَقَالَ النَّحَّاسُ : مَنَعَ النُّحَوِيُّونَ : ضَرَبَ زَيْدًا سَوَطٌ ^(٢) . وَحَكَى الْمُهَابِذِيُّ
الْإِتِّفَاقَ عَلَى ذَلِكَ . وَتَعْلِيلُهُ ظَاهِرٌ ، وَذَلِكَ أَنَّ السَّوْطَ هُوَ آلَةٌ ، فَتُحَوَّزُ بِهِ إِلَى أَنْ
تُصَبَّ اتِّصَابُ الْمَصْدَرِ ، وَكَانَ الْأَصْلُ : ضَرَبَ زَيْدٌ ضَرْبَةً بِسَوَطٍ ، ثُمَّ حُذِفَتْ
الْبَاءُ ، وَأُضِيفَتْ الضَّرْبَةُ إِلَيْهِ ، ثُمَّ حُذِفَتْ الضَّرْبَةُ ، وَقَامَتِ آلَةٌ مَقَامَهَا ، فَكَثُرَ
الْحَاجَزُ فِيهِ ، فَلَمْ يَجْزُ لَذَلِكَ أَنْ يُقَامَ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، لَا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ أَجَازَ إِقَامَةَ
الْمَصْدَرِ مَعَ وَجُودِ الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَلَا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ مَنَعَ ، فَلِذَلِكَ وَقَعَ الْإِتِّفَاقُ عَلَى
الْمَنْعِ .

وَذَكَرَ الْمُهَابِذِيُّ أَيْضًا الْإِتِّفَاقَ عَلَى مَنْعِ : حُمِلَ زَيْدًا فَرَسَخٌ . وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ
مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ وَالْكُوفِيِّينَ جَوَازُهُ . وَتَقَرَّرَ مِنْ مَذَاهِبِ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ إِذَا وُجِدَ
الْمَفْعُولُ بِهِ مَعَ غَيْرِهِ مِمَّا يَحْوِزُ أَنْ يُقَامَ مَقَامَ الْفَاعِلِ فَلَا يُقَامُ سِوَاهُ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ
مَفْعُولًا بِهِ فَأَنْتَ مُخْتِيرٌ فِي إِقَامَةِ مَا شِئْتَ مِنْ الْبَوَاقِي ، فَقِيلَ : يُخْتَارُ إِقَامَةُ الْمَصْدَرِ
وَتَرَكَ مَا عَدَاهُ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ عَصْفُورٍ ^(٣) . وَقِيلَ : يُخْتَارُ إِقَامَةُ الْمَجْرُورِ ، وَهُوَ
اخْتِيَارُ ابْنِ مُعْطٍ ^(٤) .

(١) شرح الجمل له ص ٢٨٧ [رسالة] ، وقد حمل نصب الكلاب على التشبيه بالمفعول به .

(٢) ك ، ن : سوطاً .

(٣) شرح الجمل ١ : ٥٣٩ والمقرب ١ : ٨١ .

(٤) شرح ألفية ابن معط ص ٦٢٢ .

والذي اختاره أن الأول إقامة ظرف المكان، والسبب/ في هذا الاختيار أن
المحرور مُقَيَّد بحرف الجر، وقد اختلف النحاة في جواز إقامته مقام الفاعل. وأمّا
المصدر فلأنّ في الفعل دلالة عليه؛ إذ هو أحد مدلوليه. وكذلك ظرف الزمان، هو
أحد مدلوليه؛ لأنّ الفعل بُني له، ففي الفعل دلالة على الزمان، وأمّا ظرف المكان
فدلالاته عليه دلالة لزوم كدلالاته على المفعول به، فهو أقرب إلى المفعول به من
سائر هذه الأشياء، فلذلك اخترنا أن يكون أولى بالإقامة منها.

ص : ولا تُمنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقاً إن أمن اللبس ولم
يكن جملةً أو شبهها ، خلافاً لمن أطلق ألتع في باب « ظن » و« أعلم » .

ش : يعني بقوله مطلقاً سواء أكان الثاني من باب أعطى أم من باب ظنّ أم
من باب أعلم ، فأختار المصنف أنه إذا أمن اللبس ، ولم يكن الثاني جملةً أو شبهها
من ظرف أو محرور ، أو الثالث كذلك - فإنه تجوز إقامة الثاني في باب أعطى وفي
باب ظنّ ، والثاني والثالث في باب أعلم . ومثال ذلك : أُعطيَ درهمٌ زيداً ،
وظننت^(١) بازغة الشمس ، وعلمَ بدرٌ قمرَ الليلة ، وجعلَ خيرٌ من ألف شهرٍ ليلةَ
القدر ، وأتخذَ موضعَ صلاةٍ مقامَ إبراهيم ، وأعلمَ زيداً كبشك سميناً .

فإن اللبس لم يحز ذلك ، نحو : أُعطيَ زيدٌ عمراً ، وزيدٌ عطيةً ، وعمرو
مُعطًى ، وظنّ صديقك زيداً ، وزيد هو الأول ، وأعلمَ بشراً زيداً قائماً ، وبشرٌ
المعلم ، فهذا كله لا يجوز لأجل اللبس .

وكذلك إذا كان الثاني في باب ظنّ أو الثالث في باب أعلم جملةً أو شبهها،
فلا يجوز : ظنّ في الدار زيداً ، ولا ظنّ زيداً أبوه قائمٌ ، ولا يجوز : أعلمَ زيداً
غلامك في الدار ، ولا : أعلمَ زيداً غلامك أخوه سائرٌ .

(١) في النسخ المخطوطة : وظننت .

قال المصنف^(١): «وإذا كان أَمِنُ اللَّبْسِ مُسَوِّغًا لِجَعْلِ الْفَاعِلِ مَفْعُولًا
وَالْمَفْعُولِ فَاعِلًا فِي كَلَامٍ وَاحِدٍ، نَحْوُ: خَرَقَ الْثَوْبُ الْمَسْمَارَ، وَ^(٢):
..... بَلَعَتْ سَوَاتِيَهُمْ هَجْرٌ

فجواز هذه المسائل وأشباهاها أَحَقُّ وَأَوْلَى» انتهى كلامه .

فأما بابُ كَسَا وَأَعْطَى وَأَطْعَمَ وَأَسْقَى وَشَبَّهَا مِمَّا الْثَانِي فِيهِ فَاعِلٌ مِنْ
حَيْثُ الْمَعْنَى فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ إِقَامَةِ الْأَوَّلِ ، نَحْوُ : كُسِيَ زَيْدٌ جُبَّةً . وَأَمَّا إِقَامَةُ
الْثَانِي فَقَالَ الْمَصْنَفُ^(٣) : « لَا خِلَافَ فِي جَوَازِ نِيَابَةِ ثَانِي الْمَفْعُولَيْنِ فِي بَابِ أَعْطَى
إِذَا أَمِنَ اللَّبْسُ ، نَحْوُ : أَعْطِيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا ، وَلَا فِي مَنَعِهَا إِذَا خِيفَ اللَّبْسُ ، نَحْوُ :
أَعْطِيْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، فَيَجُوزُ فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ أَنْ يُقَالَ : أُعْطِيَ دِرْهَمٌ زَيْدًا ؛ لِأَنَّ
اللَّبْسَ فِيهِ مَأْمُونٌ ، وَلَا يَجُوزُ فِي الْمَثَالِ الثَّانِي أَنْ يُقَالَ : أُعْطِيَ عَمْرٌو زَيْدًا ؛ لِأَنَّ
عَمْرًا مَأْخُودٌ ، فَيُتَوَهَّمُ كَوْنُهُ آخِذًا » انتهى .

وما قاله من أنه لا خلاف في كذا ليس بصحيح ؛ لأنك إذا قلت أعطيتُ
زيدًا درهمًا ففي نصب درهم خلاف :

ذهب الجمهور إلى أنه منصوب بأعطيتُ/نفسِها، وكذلك ما كان من بابها. [٣: ٦٢/ب]
وذهب ألفراء وآبن كيسان إلى أنَّ درهمًا ليس منصوبًا بأعطيتُ ، وإنما هو
منصوب بفعل آخر ، تقديره : وَقَبِلَ دِرْهَمًا ، أَوْ أَخَذَ دِرْهَمًا . فعلى مذهب هذين

(١) ١٢٩ : ٢ .

(٢) هذا جزء من قول الأخطل :

مِثْلُ الْقَنَافِدِ هَذَاجُونُ ، قَدْ بَلَعَتْ نَجْرَانُ ، أَوْ بَلَعَتْ سَوَاتِيَهُمْ هَجْرٌ

شعره ص ٢٠٩ . وأنظر تخرجه في إيضاح الشعر ص ١٢٥ . القنافذ: جمع قنفذ، وهو
حيوان معروف يضرب به المثل في سرى الليل. والهداج: الذي قارب الخطأ في مشيه.
وهجر: مدينة كانت قاعدة البحرين. وسواتهم: فضائحهم.

(٣) ١٢٩ : ٢ .

وَمَنْ تَبَعَهُمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَامَ هَذَا الَّذِي هُوَ ثَانٍ عِنْدَ الْجَمَاعَةِ مُقَامَ الْفَاعِلِ ، فَكَيْفَ يَقُولُ : لَا خِلَافَ .

وَأَيْضًا فَإِنَّ مِنَ الْنَحْوِينَ مَنْ زَعَمَ ^(١) أَنَّ أُعْطِيَ وَبَابُهَا إِذَا بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ لَمْ يَنْتَصِبِ الثَّانِي بِالْفِعْلِ الْمُبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ الْفَاعِلِ ، لَمَّا بُنِيَ هَذَا لِلْمَفْعُولِ بَقِيَ « دَرَهْمًا » مَنْصُوبًا عَلَى أَصْلِهِ بِفِعْلِ الْفَاعِلِ ، وَإِذَا كَانَ نَصْبُهُ كَذَلِكَ فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَقُومَ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَيُؤْثِّرَ فِيهِ فِعْلٌ لَيْسَ عَامِلًا فِيهِ ، فَكَيْفَ يُقَالُ : لَا خِلَافَ فِيهِ .

وَأَيْضًا فَإِنَّ مِنَ الْنَحْوِينَ مَنْ زَعَمَ ^(٢) أَنَّهُ انْتَصَبَ عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، كَمَا فِي : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، فَكَمَا أَنَّ خَيْرَ « كَانَ » لَا يَقُومُ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، فَكَذَلِكَ خَيْرٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ .

وهذه المذاهب وإن كانت ضعيفة - وسيُقام الدليل على ضعفها في باب تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلُزُومِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ - تَقْدَحُ فِي قَوْلِ الْمَصْنَفِ : لَا خِلَافَ فِي كَذَا .

وَأَمَّا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ فَهُوَ مَا ذَكَرَ الْمَصْنَفُ مِنْ جَوَازِ إِقَامَةِ الثَّانِي إِذَا لَمْ يُلَبَسْ . وَنَسَبَ أَبُو ذَرٍّ مُصَنَّبُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْحُشْنِيَّ لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ أَنَّهُ لَا يُحْزِرُ إِقَامَةَ الثَّانِي مَعَ عَدَمِ الْإِلْبَاسِ وَهُوَ نَكْرَةٌ مَعَ وَجُودِ الْأَوَّلِ وَهُوَ مَعْرِفَةٌ ^(٣) ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمَعْنَى وَاحِدًا كَانَ رَفْعُ الْمَعْرِفَةِ أَوْلَى ، قِيَاسًا عَلَى بَابِ كَانَ ، وَالنَّحَاةُ كُلُّهُمْ ^(٤) أَجْمَعُونَ يُمَثِّلُونَ بِأَعْطَى دَرَهْمٌ زَيْدًا .

قال أبو عبد الله بن هشام: «لا أعرف هذا المذهب لأبي عليٍّ إلا من قول أبي ذرٍّ، وإن كان لم تُسمع إقامة النكرة في هذا الباب كان ما ذكره قياسًا»

(١) الجمل ص ٧٨ وشرحه للآبَن عصفور ١ : ٥٤٤ وإصلاح آخِل ص ١٩٩ .

(٢) الجمل ص ٧٨ وشرحه للآبَن عصفور ١ : ٥٤٤ .

(٣) ك ، ح : مع وجود المعرفة .

(٤) كلهم : ليس في ك ، ح .

أنتهى.

فأما قول الجرمي في (الفرخ) : « بعض العرب يقول : كُسي ثوبٌ زيداً ، وأُعطيَ درهمٌ عمراً » - فينبغي أن يُحمل على ظاهره ، ويكون ذلك حجة في إقامة الثاني نكرةً مع وجود المعرفة ، ويحتمل أن ينسبه إلى العرب لأنه اقتاسه ، فجعله من كلام العرب لذلك .

وعلى ما حكى أبو ذر أن مذهب الفارسي إذا كان الثاني نكرة لا يجوز أن يُقام مع وجود المعرفة لا يصح قول المصنف : لا خلاف .

وحكى بعض أصحابنا ^(١) عن الكوفيين أنه إذا كان الثاني نكرة قُبِحَ إقامته مقامَ ألفاعل ، نحو : أُعطيَ درهمٌ زيداً ، وإن كان معرفة كأول كانا في الحسن سواء ، فإن شئتَ أقمتَ الأول ، وإن شئتَ أقمتَ الثاني ، وذلك إذا لم يُلبس ^(٢) . والبصريون إقامة الأول عندهم أحسن .

وأما بابُ ظَنٍّ فأختلفوا في جواز إقامة الثاني ^(٣) : فذهب قوم إلى أنه لا تجوز لأنَّ المفعولين إن كانا معرفتين أو نكرتين ألبس ، وإن كان الثاني نكرة والأول معرفة فأكثر ما يكون مشتقاً ، فيلزم تقديم المضمر على الظاهر ، فعلى هذا لا يقوم إلا الأول / ، وهو المبتدأ ، لأنه أشبه بالفاعل ، وأنَّ مرتبته قبل الثاني ؛ لأنَّ مرتبة المبتدأ قبل الخبر ، ومرتبة المرفوع قبل المنصوب ، ففعل ذلك للمناسبة ، وهذا اختيار الجزولي ^(٤) وأبن هشام الخضراوي .

(١) ذكر بهاء الدين بن النحاس الحلبي في التعليقات على المقرب ق ٢٢ / أ أنه لا تجوز عندهم إقامة الثاني إذا كان نكرة .

(٢) ك : وكذا إذا لم يُلبس أقمتَ الثاني وذلك إذا لم يلبس . ن : وذلك سواء إذا لم يلبس .

(٣) أنظر هذه الأقوال في تعليقة ابن النحاس الحلبي على المقرب ق ٢٢ / أ .

(٤) الجزولية ص ١٤٣ .

وذهب قوم ^(١) إلى أن ذلك يجوز إذا أُن ألبس ولم يكن جملة ولا شبهة
 بالجملة ، لكن إقامة الأول عندهم أولى ، فإن كان الثاني جملة لم يُقَمْ بحضور
 المفعول الأول ^(٢) ، وهذا اختيار أبي بكر بن طلحة ، وأبن عصفور ^(٣) ، والمصنف .
 وشرط بعضهم في جواز إقامته ألا يكون نكرة ، فلا يجوز : ظن قائم زيداً .
 فإن عدم المفعول الأول ، وبقيت الجملة - فمقتضى مذهب الكوفيين ^(٤)
 جواز ذلك ، فتقول : عِلِمَ أَيُّهُمْ أَخوك ، وقد أجاز ذلك السِّيرافي ^(٥) والنحاس ^(٦)
 في ترجمة س ^(٧) « هذا بابُ عِلِمَ ما الكَلِمُ من العربية » إذا جعلت (ما) استفهاماً ،
 ونوّتَ العلم ، ونويت فيه أنه لما لم يُسمَّ فاعله ، فكان التقدير : هذا بابُ أن
 يُعْلَمَ ما الكَلِمُ من العربية . ومنع ذلك الفارسيُّ في « التعلّيق » ^(٨) .
 وإذا أُقيم أحدهما ، وبقي الآخر منصوباً - فاختلفوا في ناصبه :
 فمذهب س ^(٩) وألحذاق أنه منصوب بتعدي فعل المفعول إليه .

وذهب بعضهم إلى أنه منصوبٌ بالنصب الذي كان له قبل أن يُنَى الفعل
 للمفعول ، وهو اختيار الزمخشري ^(١٠) ، قال : « إنما ينتصب بتعدي فعل أفعال

(١) التوتطة ص ٢٥٩ - ٢٦٠ . واختار ذلك بهاء الدين بن النحاس الحلبي في تعليقه على
 المقرب ق ٢٢ / أ . ولم يذكرها شبه الجملة .

(٢) الأول : ليس في ك .

(٣) شرح الجمل ١ : ٥٣٨ والمقرب ١ : ٨١ .

(٤) شرح الجزولية للأبدي ٢ : ٣٦ [مخطوط] .

(٥) شرح الكتاب ١ : ٤٧ .

(٦) ألكلام على تفصيل إعراب قول سيويه له ص ١٩ - ٢٥ تحقيق د. حاتم الأضامن .

(٧) الكتاب ١ : ١٢ .

(٨) التعلّيق على كتاب سيويه ١ : ٦ - ٨ .

(٩) الكتاب ١ : ٤٢ . وهذا قوله في ناصب المفعول الثاني في باب (كَسَا) ، وظاهر كلام

أبي حيان يدل على أن هذا رأيه في ناصب المفعول الثاني في باب (ظَنَ) .

(١٠) ألفصل ص ٢٥٩ بلفظ آخر .

إليه، فلما زال بقي على ما كان عليه قبل» .

ورده^(١) عليه أبو عبد الله الصّدّقي وأبن عصفور^(٢) بأنّ هذا كلام برأسه ،
وبنية أخرى غير ما كانت قبل عليه ، وإنما نقدر عاملاً لمعمولٍ ما إذا عدّمنا عاملاً
يعمل فيه .

وكان الزجاجي^(٣) يُسمّيه خيراً ما لم يُسمّ فاعله ، ففهم ابن عصفور أنه
مذهب ثالث ، وردّ^(٤) عليه بأنّ لا يُسمي خيراً إلا ما كان في الأصل خيراً المبتدأ ،
لا ما^(٥) جاء منصوباً بعد مرفوع ، وليس بخير في الأصل . وليس كما فهم ابن
عصفور ؛ لأنّ الزجاجي لم يذكر ذلك في جملة إلا قصداً للتقريب على المبتدئ ،
لا على أنه اختيار له ومذهب .

وأما باب أعلمَ فأختلفوا في إقامة الثاني إذا لم يُلبس^(٦) :

فذهب قوم إلى إجازة ذلك^(٧) ، واختاره المصنف .

وذهب قوم إلى المنع ، وأنه لا يجوز إلا إقامة الأول ، وهو اختيار ابن هشام
الخصراوي ، وابن عصفور^(٨) ، وشيخنا أبي الحسن الألبدي^(٩) ، قالوا : لأنه
مفعول صحيح ، وأما المفعولان الباقيان فمبتدأ وخير في الأصل ، شُبّها بمفعولي

(١) ك : وروده . وبعد (عليه) بياض ، وبجانبه في الهامش : كذا وجد . ن : قال أبو عبد الله .

(٢) شرح الجمل ١ : ٥٤٠ - ٥٤١ .

(٣) الجمل ص ٧٨ .

(٤) شرح الجمل ١ : ٥٤٤ .

(٥) ك : مهما . ح : أيهما .

(٦) أنظر هذه المذاهب بدون نسبة في تعليقه ابن النحاس الحلبي على أقرب ق ٢٢ / أ -

٢٢/ب وشرح الجمل لابن الضائع ١ : ٢٠٣ - ٢٠٤ [رسالة] .

(٧) الجزولية ص ١٤٣ وشرحها للشلوين ص ٨٧٥ ولؤلؤقي ٢ : ٧٠ ب [رسالة] .

(٨) شرح الجمل ١ : ٥٣٨ - ٥٣٩ وأقرب ١ : ٨١ .

(٩) شرح المقدمة الجزولية ٢ : ٣٦ [مخطوط] .

أَعْطَى ، فليسا بمفعولين صحيحين ، وبإقامة الأول ورد السماع ، قال ^(١) :

وَبُنْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْحَوْ أَصْبَحْتُ

وأما المفعول آثالث فيُفهم من كلام المصنف جواز إقامته إذا لم يُلبس ، ولم يكن جملة ولا شبهها ؛ لأنه قال : « ولا تُمنع نيابة غير الأول من المفعولات » إلى آخره . و« غير الأول » يندرج فيه / ثاني ظنّ وثاني وثالثُ أَعْلَمَ . [٣ : ٦٣ ب]

وقد ذكر صاحب « الْمُخْتَرَع » ^(٢) جواز ذلك عن بعضهم ، فقال : لا تجوز إقامة الثاني والثالث في باب أعلم ^(٣) عند مَنْ أجاز ذلك إلا بشرط ألا يُلبس ، نحو : أَعْلَمَ زَيْدًا كَبَشُكَ سَمِينًا ، وَأَعْلَمَ زَيْدًا كَبَشُكَ سَمِينٌ . وذكر ابن هشام الخضرأوي الاتفاق على أنه لا يجوز في باب أعلم إقامة آثالث .

ولا يتوبُ خبرُ « كان » المَفرَدُ ، خِلافًا لِلْفَرَاءِ ، ولا مُعَيَّرٌ ، خِلافًا لِلْكَسَائِي . ولا يجوزُ : كَيْنَ يَقَامُ ، ولا : جُعِلَ يُفْعَلُ ، خِلافًا لَهُ وَلِلْفَرَاءِ .

ش : قال المصنف في الشرح ^(٤) : « حكى السيرافي في شرح الكتاب ^(٥) أن ألفراء يُحيز : كَيْنَ أَخوك ، في : كانَ زَيْدٌ أَخاك ، ويزعم ^(٦) أنه ليس من كلام

(١) تقدم في ص ١٦٤ .

(٢) هو علي بن الحسن بن عنتر المعروف بشُمَيْمِ الحَلِّي أبو الحسن النحوي الكفوي الشاعر [٦٠١ هـ] . من أهل الحلة المزيديّة ، قدم بغداد ، وبها تأدب ، ثم توجه لتلقاء الموصّل والأشام وديار بكر . قرأ على أبي نزار ملك النحاة . من مصنفاته : المخترع في شرح ألّمع ، وألّحامة (من نظمه) ، وكتاب اللزوم . مات بالموصل عن سن عالية . معجم الأدباء ١٣ : ٥٠ - ٧٢ وإنباه الرواة ٢ : ٢٤٣ - ٢٤٦ وبغية الوعاة ٢ : ١٥٦ - ١٥٧ وإيضاح المكنون ٤ : ٤٤٧ .

(٣) في باب أعلم : ليس في ك ، وسقط مع غيره من ح .

(٤) ١٣٠ : ٢ .

(٥) ٣٦٧ : ٢ .

(٦) ك ، ح : وزعم . ن : فزعم . صوابه في شرح الكتاب .

العرب. ورُدَّ عليه بأنَّ قِيلَ : هو فاسد لعدم الفائدة ، ولأستلزامه وجود خير عن غير مذكور ولا مقدَّر» انتهى كلامه .

ونقول: اختلف النحاة في بناء كَانَ الناقصة لِمَا لم يُسَمَّ فاعله: فأجاز ذلك س^(١)، والسرياني^(٢)، والكوفيون: ألكسائي^(٣)، والفراء^(٤)، وهشام. ومنع ذلك الفارسي^(٥) مطلقاً.

فأمَّا س فقال في كتابه حين ذكر كَانَ الناقصة ما نصَّه^(٦) : « وتقول : كُنْهُمْ ، كما تقول ضَرَبْنَاهُمْ ، وتقول : إِذَا لم نَكُنْهُمْ فَمَنْ إِذَا يَكُونُهُمْ ، كما تقول إِذَا لم نَضْرِبْهُمْ فَمَنْ يَضْرِبُهُمْ » . ثم قال : « فهو كائنٌ ومَكُونٌ ، كما كان ضاربٍ ومضروبٍ » . فقول س « مَكُونٌ » إنما هو مَفْعُولٌ مِنْ كَيْنَ ، ولم يُبَيِّنْ س ما أَلْذِي يُقَامُ مقامَ المَحْذُوفِ ، وأشكَلَ كلام س على النَّاسِ ، وهو أَنَّهُ لا يجوز حذف أسميها ؛ لأنَّ أسميها مبتدأ ، وخبرها خبره ، وأسميها لا يُحذفان اختصاراً ، فكيف يُحذفان اقتصاراً^(٧) .

وسأل أبو الفتح أبا عليٍّ عن قول س «ومَكُونٌ»، فقال: «ما كُلُّ داءٍ يُعالجه الطَّبيبُ»^(٨). وكان أيضاً يقول^(٩) ﴿وَكَايْنٌ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُونَ

(١) الكتاب ١ : ٤٦ .

(٢) شرح الكتاب ٢ : ٣٦٦ - ٣٦٧ .

(٣) تعلية ابن النحاس الحلبي على المقرب ق ١٩ / أ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣٨٤ - ٣٨٥ ، ٥٣٥ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣٨٤ ، ٥٣٥ .

(٦) الكتاب ١ : ٤٦ ، وفيه أيضاً قوله التالي .

(٧) اقتصاراً : ليس في ك .

(٨) الحكاية في تعلية ابن النحاس على المقرب ق ١٩ / أ ، وأسائل هو القصري . وشرح

كتاب سيبويه للصفار ١ : ٨١٤ بدون نسبة .

(٩) شرح كتاب سيبويه للصفار ١ : ٨١٤ .

عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ^(١) . وحكي عنه^(٢) أَيْضًا أَنَّ سَ إِذَا قَصِدَ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ
هَذَا الْفِعْلَ مُتَصَرِفٌ ، فـ«مَكُونٌ» لم يَمْتَنِعْ مِنْ حَيْثُ عَدَمُ الْتَصَرُّفِ ، بَلْ إِذَا أَمْتَنَعَ
لِأَمْرٍ آخَرَ مِنْ خَارِجٍ .

وَأَمَّا السِّيرَافِيُّ^(٣) فَذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ إِذَا بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ حُذْفُ أَاسْمِهَا ، وَأُحْذَفَ
بِحَذْفِهِ خَبَرُهَا ، إِذَا مَحَالٌ وَجُودِ مُسْنَدٍ بِغَيْرِ مُسْنَدٍ إِلَيْهِ ، وَأُقِيمَ ضَمِيرُ مُصَدَّرِهَا مَقَامَ
الْمُحْذُوفِ .

وَقَدْ رَدَّ أَبُو عَصْفُورٍ^(٤) هَذَا الْمَذْهَبَ بِأَنَّ الْصَّحِيحَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا مُصَدِّرٌ ؛ لِأَنَّهُ
لَمْ يُسْمَعْ قَطُّ مِنْ كَلَامِهِمْ : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا كَوْنًا .

وَأَخْتَارَ أَبُو خُرُوفٍ مَذْهَبَ السِّيرَافِيِّ ، وَقَالَ : يُحْذَفَانِ ، وَيُقَامُ مُصَدَّرُهَا
مَقَامَ الْكَافِعِ . وَأَسْتَدِلَّ عَلَى أَنَّهَا ذَاتُ مُصَدَّرٍ بِقَوْلِهِمْ : كُنْ قَائِمًا ، وَمَحَالٌ أَنْ يُؤْمَرَ
بِالزَّمَانِ ، وَإِنَّمَا يُؤْمَرُ بِالْأَحْدَثِ ، وَبِقَوْلِهِمْ : عَجِبْتُ مِنْ كَوْنِكَ قَائِمًا .

قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : وَلَا نَنْكَرُ أَنَّ (كَانَ) لَهَا مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى أَنَّهَا مَأْخُودَةٌ مِنْهُ ؛
لِأَنَّ كُلَّ فِعْلٍ إِذَا يَكُونُ أَبَدًا مَأْخُودًا مِنَ الْأَحْدَثِ ، فـ«كُنْ قَائِمًا» إِذَا هُوَ أَمْرٌ
بِالْكَوْنِ ، وَإِنَّمَا نَعْنِي / بِقَوْلِنَا لَا مُصَدَّرَ لَهَا مَا زَعَمَ الْفَارَسِيُّ مِنْ أَنَّ الْخَبَرَ قَدْ قَامَ لَهَا
مَقَامَ الْأَحْدَثِ ، فَلَا يَقَالُ : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا كَوْنًا ، وَلَا يَنْطِقُ لَهَا بِهِ أَصْلًا ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ
وَذَرٍّ وَالْوَذَرِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمَا لَا يُسْتَعْمَلَانِ ، إِذَا يَقَالُ يَذَرُ .

[١/٦٤ : ٣]

وَقَدْ رَدَّ مَذْهَبَ السِّيرَافِيِّ بِأَنَّهُ لَا يُقَامُ إِلَّا مَعْمُولٌ قَدْ عَمِلَ فِيهِ الْفِعْلُ ، وَإِنْ
أُقِيمَ مُصَدَّرٌ أَوْ ظَرَفٌ عَلَى جِهَةِ الْإِتْسَاعِ فَإِنَّمَا أُقِيمَ مِنْ بَعْدِ مَا عَمِلَتْ فِيهِ اتِّسَاعًا ،
وَأَنْتَ لَا تَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا كَوْنًا ، فَتَعْدِيهَا إِلَى مُصَدَّرِهَا ، فَإِذَا لَمْ يَجْزُ لَهَا أَنْ

(١) سورة يوسف : ١٠٥ .

(٢) شرح كتاب سيبويه للصفار ١ : ٨١٤ .

(٣) شرح الكتاب ٢ : ٣٦٦ - ٣٦٧ .

(٤) شرح الجمل ١ : ٣٨٤ - ٣٨٥ ، ٥٣٥ .

تنصبه فكيف ترفعه .

وزعم الأستاذ أبو الحسن بن عصفور^(١) أنه يجوز أن يُحذف معمولها،
وُبنَى لِمَا لم يُسمَّ فاعله، ويقام ظرف أو مجرور، قال: «وإنما ذكر س مَكُون
خاصة، ولم يقل مَكُون فيه ؛ لأنه أراد أن يُبين كيف بناء المفعول منه ، فإذا أردت
التكلم به لم يكن بُدٌّ من أن تأتي بالظرف أو المجرور ، ولم تُقمِ الظرف أو المجرور
إلا بعد أن جعلته معمولاً لها . والدليل على أنها يكون الظرف أو المجرور معمولاً
لها قوله تعالى ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾^(٢)، ﴿فَاللَّاسِ﴾ متعلق بـ﴿كَانَ﴾،
ولا جائز أن يتعلق بـ﴿عَجَبًا﴾ ولا بـ﴿أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ لأنَّ ﴿عَجَبًا﴾ مصدر، و﴿أَنْ
أَوْحَيْنَا﴾ مقدر به، ولا تتقدم صلتها عليهما، انتهى.

وما ذهب إليه قد ردّه ابنُ السراج^(٣) وغيره^(٤)، وزعموا أنها لا تعمل في
ظرف ، ولا يتعلق بها جار ومجرور . وتؤوّل^(٥) الآية على أن ﴿عَجَبًا﴾ - وإن
كان مصدرًا - فإنه بمعنى اسم الفاعل ، فهو بمعنى مُعْجَب ، فيتعلق ﴿لِلنَّاسِ﴾ به
وإن تقدم عليه ؛ لأنه لا محذور في ذلك . وعلى تقدير بقاءه على المصدرية فإنه
يُتَّسَعُ في الظروف والمجرورات ما لا يُتَّسَعُ في غيرها ، فيجوز تقديمها عليه .

وأما الكوفيون فقالوا: يجوز بناؤها للمفعول، فإذا قلت كان زيدٌ يقومُ
فالكسائي^(٦) يقول: كان يُقامُ، يجعل في كان مجهولاً، ويردُّ يَفْعَلُ إلى يُفْعَلُ،
ويجعل فيه مجهولاً آخر.

(١) شرح الجمل ١ : ٣٨٥ ، ٥٣٥ - ٥٣٦ .

(٢) سورة يونس : ٢ .

(٣) الأصول ١ : ٧٧ .

(٤) أنظر التبصرة والتذكرة ص ١٢٥ .

(٥) الكافي في الإفصاح ص ٧٦٣ .

(٦) شرح التسهيل ٢ : ١٣٠ وشرح الكافية ص ٢٤٠ [تحقيق د . حسن الحفظي].

وقال ألفراء^(١): كَيْنَ يُقَام، [في كَانَ زَيْدٌ يَقُومُ]^(٢)، وَكَيْنَ قِيمَ، في: كَانَ زَيْدٌ قَامَ، وَلَا يُقَدَّرُ فِي أَلْفَعْلَ شَيْئًا. قال ألفراء: فَتُرِكَ أَلْفَاعِلُ فِي كَانَ وَفِي يُقَامُ وَقِيمَ لِأَنَّهُ إِذَا تُرِكَ مِنْ كَانَ لَمْ يَثْبُتْ فِي يَقُومُ لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا فَعَلَانِ لَأَسْمٍ وَاحِدٍ.

وقال هشام: كَيْنَ يُقَامُ، وَكَانَ يُقَامُ، إِنْ شُتَّتَ أَلْزَمَتِ الْأَوَّلَ مَا يَلْزِمُ الثَّانِي، وَتَجْعَلُ فِيهِمَا جَمِيعًا مَجْهُولًا، وَلَيْسَ وَاحِدٌ مِنَ الْأَجَاهِيلِ يَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهِ، وَإِنْ شُتَّتَ تَرَكَّتِ الْأَوَّلُ عَلَى حَالِهِ.

وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ إِذَا قُلْتَ كَانَ زَيْدٌ يَقُومُ^(٣) أَوْ قَامَ أَنْ تُرَدَّ هَذَا إِلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ لِأَنَّ فِي يَقُومُ ضَمِيرًا يَعُودُ عَلَى زَيْدٍ، فَإِذَا حَذَفْتَ الْأَسْمَ^(٤) لَمْ يَعُدِ الضَّمِيرُ عَلَى شَيْءٍ. وَأَيْضًا فَإِنَّ أَلْفَعْلَ مَعَ أَلْفَاعِلِ جَمْلَةٌ، وَلَا تَقُومُ الْجَمْلَةُ مَقَامَ أَلْفَاعِلِ. فَإِنْ قُلْتَ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ قَائِمًا، ثُمَّ رَدَدْتَهُ إِلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، لَمْ يَحْزَرْ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ^(٥) لِلضَّمِيرِ الَّذِي فِي قَائِمٍ.

وَأَجَازُهُ / الْكُوفِيُّونَ، قَالُوا: كَيْنَ قَائِمٌ. إِلَّا أَنَّ أَلْفَاءَ قَالَ: إِنْ نَوَيْتَ بَقَائِمَ أَنْ يَكُونَ أَسْمًا مَمْنُوزَةً زَيْدٌ وَرَجُلٌ جَازَ أَنْ تَقُولَ: كَيْنَ قَائِمٌ.

[٣١: ٦٤/ب]

قَالَ النَّحَّاسُ: وَالْبَصْرِيُّونَ يُجِيزُونَ كَيْنَ قَائِمٌ عَلَى خِلَافِ ذَا، وَذَلِكَ أَنْ تُرِيدَ: كَيْنَ رَجُلٌ قَائِمٌ.

فَإِنْ قُلْتَ كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا أَبَوْهُ لَمْ يَحْزَرْ أَيْضًا عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ أَنْ تُرَدَّهُ إِلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ لِمَا بَيَّنَّا، وَجَازَ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ. وَكَذَا: كَانَ زَيْدٌ حَسَنًا وَجْهَهُ. فَإِنْ قُلْتَ يَحْسُنُ لَمْ يَحْزَرْ فِي كُلِّ قَوْلٍ. وَفَرَّقَ الْكُوفِيُّونَ بَيْنَ هَذَا

(١) شرح التسهيل ٢: ١٣٠ وشرح الكافية ص ٢٤٠ [تحقيق د. حسن الحفظي].

(٢) في كَانَ زَيْدٌ يَقُومُ: تنمة من أَلَّارْتَشَافِ ص ١٣٢٦.

(٣) يَقُومُ: لَيْسَ فِي ك.

(٤) ك، ح: الضمير.

(٥) أَنْظَرَ الْأَصُولَ ١: ٨١.

وبين: كَانَ زَيْدٌ يَقُومُ . وكذا لَا يَجُوزُ فِي : كَانَ زَيْدٌ وَجْهُهُ حَسَنٌ ، وَلَا فِي : كَانَ زَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ ، وَلَا فِي : كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ ، عَلَى أَنْ تَضْمَرَ فِي كَانَ ضَمِيرُ الْأَمْرِ ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ لَا تَقُومُ مَقَامَ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ بَعْضُهَا قَدْ عَمِلَ فِي بَعْضٍ .

وَالَّذِي نَخْتَارُهُ مِنْ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ هُوَ مَذْهَبُ الْفَارَسِيِّ ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تُبْنَى كَانَ وَأَخَوَاتُهَا لِلْمَفْعُولِ ، وَلَمْ يُسَمَعْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَنِ الْعَرَبِ ، وَالْقِيَاسُ يَأْبَاهُ ، فَوَجِبَ أَطْرَاحُهُ .

وَلَمْ يَتَعَرَّضْ الْمَصْنِفُ لِغَيْرِ كَانَ مِنَ الْأَفْعَالِ . وَالْفِعْلُ جَامِدٌ ، فَلَا يُبْنَى لِلْمَفْعُولِ ، وَمَتَصَرَفٌ لَزِمَ لَمْ يَتَعَدَّ إِلَى شَيْءٍ آلَتُهُ ، فَقَدْ مَرَّ الْخِلَافُ فِيهِ ، وَمُتَعَدٌّ ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ ، وَبَقِيَ شَيْءٌ مِنْهُ يُتَكَلَّمُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ (قَالَ) وَمَا فِي مَعْنَاهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا مَعْمُولٌ فِي الْفَلِظِ إِلَّا الْجُمْلَةُ ، وَ(ظَنَّ) وَأَخَوَاتُهَا إِذَا سَدَّتْ أَنْ وَمَعْمُولَاهَا مَسَدَّ مَفْعُولِيهَا ، فَتَقُولُ :

الْجُمْلَةُ بَعْدَ (قَالَ) إِمَّا أَنْ تَكُونَ أَسْمِيَّةً أَوْ فَعْلِيَّةً :

فَإِنْ كَانَتْ أَسْمِيَّةً فِيمَا أَنْ يَكُونَ فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى فَاعِلٍ قَالَ ، أَوْ لَا يَكُونَ فِيهَا ضَمِيرٌ : إِنْ كَانَ فِيهَا ضَمِيرٌ ^(١) ، نَحْوُ : قَالَ زَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ - لَمْ يَجُزْ أَنْ يُبْنَى لِلْمَفْعُولِ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا ضَمِيرٌ ، نَحْوُ : قَالَ زَيْدٌ عَمْرُو مُنْطَلِقٌ - فَيَجُوزُ أَنْ يُبْنَى لِلْمَفْعُولِ ^(٢) ، فَيَقَالُ : قِيلَ عَمْرُو مُنْطَلِقٌ ، فَذَهَبَ الْكَوْفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ . وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ الْدَّالُّ عَلَيْهِ قَالَ ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ التَّفْسِيرِ لِذَلِكَ الْضَمِيرِ ، فَلَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ .

وَإِنْ كَانَتْ فَعْلِيَّةً فِيمَا أَنْ يَكُونَ فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى فَاعِلٍ قَالَ أَوْ لَا : إِنْ لَمْ

(١) يَعُودُ عَلَى فَاعِلٍ قَالَ أَوْ لَا يَكُونَ فِيهَا ضَمِيرٌ إِنْ كَانَ فِيهَا ضَمِيرٌ : لَيْسَ فِي ك .

(٢) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا ضَمِيرٌ ... فَيَجُوزُ أَنْ يُبْنَى لِلْمَفْعُولِ : لَيْسَ فِي ك .

يكن فيها ضمير، نحو: قال زيدٌ قامَ عمرو - جاز أن يُبنى، فتقول: قيلَ قامَ عمرو. والخلاف بين البصريين والكوفيين في الذي يُقام على ما تقدّم. وإن كان فيها ضمير، وهو غير غائب، نحو: قال زيدٌ أقومُ - فيجوز أن يُبنى قالَ للمفعول، وأنت مُحَيَّرٌ في الثاني، فإن شئتَ أقررتَه على حاله، فقلت: قيلَ أقومُ، وإن شئتَ بَنَيْتَه، فقلت: قيلَ يُقامُ. وإن كان ضميرٌ غائب، نحو: قالَ زيدٌ يقومُ - بَنَيْتَهما معًا، فقلت: قيلَ يُقامُ، هذا مذهب الكوفيين. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك فيما أدّى إلى أن يُعَيَّرَ الثاني لأجل تغيير الأول، سواء أكان التغيير واجبًا أم جائزًا. وحيث عَيَّرَ بناء الثاني لبناء الأول اختلف فيه: فذهب الكسائي إلى أن فيه ضمير مجهول. وذهب بعض البصريين إلى أن فيه ضمير المصدر. وذهب/ ألفراء إلى أنه فارغ.

١١/٦٥ : ٣١

وإذا سَدَّتْ «أَنَّ» ومعمولاها مَسَدَّ مفعولي ظَنٍّ فإن اشتملت الصلة على ضمير غيبة يعودُ على فاعلِ ظَنٍّ، نحو: ظَنُّ زيدٍ أَنَّهُ قائمٌ، أو ظَنُّ زيدٍ أَنَّ القائمَ هو، أو أَنَّ القائمَ أخوه - لم يَجْزُ بناء هذا للمفعول. وإن لم تشتمل جاز، نحو: ظَنُّ أَنِّي عالمٌ، أو أَنَّكَ عالمٌ، أو ظَنُّ أَنَّ زيدًا عالمٌ، و«أَنَّ» وما بعدها تتقدر بمصدر، فهو القائمُ مقامَ أفاعل. فلو سَدَّتْ «أَنَّ» الخفيفة مَسَدَّ المفعولين، نحو: ظَنُّ زيدٍ أَنَّ يَخرجَ عمرو - فيجوز أن يُبنى، فتقول: ظَنُّ أَنَّ يَخرجَ عمرو. وإن كان في الصلة ضميرٌ غيبة يعودُ على فاعلِ ظَنٍّ^(١)، نحو: ظَنُّ زيدٍ أَنَّ يقومَ - فلا يجوز إلا بناؤهما معًا، فتقول: ظَنُّ أَنَّ يُقامَ. أو ضمير متكلم أو مخاطب، نحو: ظَنَنْتُ أَنَّ أقومَ، وظَنَنْتُ أَنَّ تقومَ - فتقول: ظَنُّ أَنَّ أقومَ، وظَنُّ أَنَّ تقومَ، ويجوز فيهما: ظَنُّ أَنَّ يُقامَ، هذا مذهب الكوفيين. وخلاف الكسائي وألفراء وبعض البصريين في يُقام كهو في باب قال. والبصريون على مذهبهم في أنه لا يجوز تغيير بناء الثاني لتغيير بناء الأول، لا جوازًا ولا وجوبًا، و«أَنَّ» وصلتها تتقدر بالمصدر، وهو القائمُ مقامَ أفاعل.

(١) ظَنٌّ: ليس في ك، ن.

وقوله ولا مُمَيِّزٌ ، خلافاً للكسائي لا يُقام في هذا الباب مفعولٌ معه ، ولا مفعولٌ من أجله ، ولا حالٌ ، ولا تَمييزٌ ؛ لأنها لا يُتَّسَعُ فيها ، بخلاف المصدر وظرفي الزمان والمكان . فمن الاتساع في المصدر ما حكاه س^(١) : ثَمَانِي حَجَجَ حَجَّجْتُهُنَّ بَيْتَ اللَّهِ ، وقال^(٢) :

ويومِ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وعامِراً

وحكى المصنف عن الكسائي جواز إقامة المميز ، وقال في الشرح ما نصّه^(٣) : « وأجاز الكسائي في أمثَلَاتِ الدارِ رجالاً : أمثَلِي رجالٌ . وحكى : خَذَهُ مَطْيُوبَةً به نفس^(٤) ، وَمَنِ الْوَجُوعُ رأسُهُ ، وَالْمَسْفُوهُ رأيُهُ ، وَالْمَوْفُوقُ^(٥) أَمْرُهُ » انتهى .

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور وقد ذكر أن التمييز لا يُقام مقام أفعال في هذا الباب ، قال : « فأما قوله تعالى ﴿ بَطِرْتُ مَعِيشَتَهَا ﴾^(٦) ، و﴿ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾^(٧) وأمثالهما فالفراء يقول^(٨) : هو ينتصب بتحويل الفعل عنه في الأصل ، والأصل : بَطِرْتُ مَعِيشَتَهَا ، وسَفِهَتْ نَفْسَهُ ، والناصب له الحديث وألحِثَّ عنه ، ولم يُجزِ إقامتها مقام أفعال . وذهب الكسائي إلى أنه ينتصب على التشبيه

(١) الكتاب ١ : ١٧٨ .

(٢) عجز البيت : « قَلِيلٌ سِوَى الطَّغْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ » . وهو لرجل من بني عامر . الكتاب ١ : ١٧٨ والكامل ص ٤٩ وشرح أبيات المغني ٧ : ٨٤ - ٨٦ [٧٤٣] . وأنظر تخريجه في إيضاح الشعر ص ٥٥ . النَّهَالُ : المرتوية بالدم ، وهي جمع نَهْلٍ ، ونَهْلٌ : جمع ناهل . ن ، ح : ويوماً . والنوافل : الغنائم . والشاهد في قوله شهدناه ، فقد أراد : شهدنا فيه ، فحذف حرف الجر ، ونصب ضمير يوم على التشبيه بالمفعول به اتساعاً .

(٣) ٢ : ١٣٠ .

(٤) نفس : ليس في ك .

(٥) ك ، ح : والموقوف . ن : والمرفوق . وفق أمره : وجده موافقاً .

(٦) سورة القصص : ٥٨ .

(٧) سورة البقرة : ١٣٠ .

(٨) معاني القرآن ١ : ٧٩ و٢ : ٣٠٨ .

بالمفعول به ، وانتصب بخروجه عن الوصف ، كغيره من المنصوبات ، وأجاز أن يُقام مقام أفعال ، وحكى عن العرب ما حكاه المصنف ، ولم يُجز تقديمه ، فلم يُجز : نفسه سَفَهَ زيدٌ » انتهى . وتأتي بقية الأقوال فيه في باب التمييز .

فعلى ما حكاه ابن عصفور لا يكون انتصابه في مذهب الكسائي على التمييز^(١) ، إنما انتصب عنده على التشبيه بالمفعول به ، فإذا بناه للمفعول فلم يبن التمييز ، إنما بني المَشَبَّه بالمفعول به ، وهذا مخالف لما حكاه المصنف عن الكسائي أنه يُجيز إقامة التمييز هنا .

ووافق ابن أصبغ المصنف في النقل عن الكسائي أنه يقيم / التمييز ، فقال : لا يجيز البصريون بناء أفعال على التمييز ، وأجازه الكسائي وهشام . [٣١ : ٦٥ ب]

وكذا قال أبو جعفر الأصفار ، قال : « وأجاز الكسائي وهشام إذا قلت : طَبْتُ بِذَلِكَ نَفْسًا ، وَضِيقْتُ بِهِ ذَرْعًا ، أَنْ تَقُولَ : طِيبَ بِذَلِكَ نَفْسٌ ، وَضِيقَ بِهِ ذَرْعٌ . قال هشام : شُبَّهَ بِالْخَارِجِ مِنَ الْوَصْفِ وَإِنْ كَانَ مَفْسُورًا ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَأْتِي بِالْمُضِيِّ وَالْإِسْتِقْبَالِ . وحكى الكسائي : خُذْهُ مَطْيُوبَةً بِهِ نَفْسٌ . ولا يُجيز الكسائي مع ذلك تقديمه ولا إضماره لأنه ليس بمفعول صحيح . فأما البصريون والفرء فلا يُجيزون من هذا شيئًا .

فإن قلت وَجَعَ عَبْدُ اللَّهِ رَأْسَهُ لَمْ يَجْزُ أَيْضًا : وَجَعَ رَأْسَهُ ، وَلَا : أَلِمَ بَطْنُهُ ، عند البصريين والفرء . وعلة البصريين أن فيه معنى (مِنْ) ، وعلة الفرء أنه عنده مُمِيزٌ كالأول . وأجازه الكسائي ، وأجاز فيه التقدم والإضمار لأنه قد قوي عنده » انتهى كلام الأصفار ، وهو مخالف لكلام ابن عصفور في قوله : ولم يُجز تقديمه ، والأصفار يقول : وأجاز فيه التقدم .

وقوله وَلَا يَجُوزُ : كَيْنَ يُقَامُ ، وَلَا : جُعِلَ يُفْعَلُ تقدم الكلام في : كَيْنَ يُقَامُ .

(١) فعلى ما حكاه ابن عصفور ... الكسائي على التمييز : ليس في ك .

وَأَمَّا قَوْلُهُ وَلَا جُعِلَ يُفْعَلُ فـ«جَعَلَ» هَذِهِ مِنْ أَفْعَالِ الْمَقَارِبَةِ، وَهِيَ مِنْ بَابِ كَانَ، وَأَصْلُهُ: جَعَلَ زَيْدٌ يَفْعَلُ، وَالْخِلَافُ الْجَارِي فِي «كَيْنَ يَقَامُ» هُوَ جَارٍ فِي «جُعِلَ يُفْعَلُ».

ومما^(١) يلحق بهذا الباب من الأفعال مما في جواز بنائه للمفعول خلاف ما ذكره بعض أصحابنا، وهي مسألة: أَشْتَكَى زَيْدٌ عَيْنَهُ، وَنَحْوَهُ، قَالَ: لَا يَجُوزُ بِنَاؤُهُ لِلْمَفْعُولِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ وَلَا الْفَرَاءِ، وَأَجَازَهُ الْكَسَائِيُّ وَهَشَامٌ.

* * *

(١) ك : وربما .

ص : فصل

يُضَمُّ مطلقاً أولُ فعلٍ النَّائبِ ، ومع ثانيه إن كان ماضياً مزيداً أوله تاء ، ومع ثالثه إن أَفْتَحَ بهمزة وصل . وَيُحَرِّكُ ^(١) ما قبل الآخر لفظاً إن سَلِمَ من إعلالٍ وإدغام ، وإلا فتقديراً بكسرٍ إن كان الفعل ماضياً ، ويُفْتَحُ إن كان مضارعاً .

ش : أخذ المصنف يذكر كيفية بناء الفعل للمفعول ، وهو المطلب الرابع ، إذ ذكر أولاً البواعث على حذف أفعال ، وثانياً ما يقوم مقام أفعال ، وثالثاً أشار إلى بعض الأفعال التي لا تُبنى للمفعول على رأي بعضهم ، وهي كان وأخواتها . فذكر في هذا أن الفعل المبني للمفعول يُضَمُّ أوله مطلقاً ، سواء أكان ماضياً أو مضارعاً ، فإن كان أوله تاء مزيدة ضُمَّ ثانيه ، فتقول في تَعَجَّلَ وَتَجَوَّهَرَ ^(٢) وَتَشَيْطَنَ وَتَضَارَبَ : تُعَجَّلُ وَتُجَوَّهَرُ وَتُشَوِّطَنُ وَتُضَارِبُ ، وتنقلب ياءُ تَفَعَّلَ وَالْفُ تَفَاعَلَ وَاوَا ، كما أتقلبت في فَعَلَ وَفَاعَلَ . وتقول في المضارع : يَتَعَجَّلُ وَيَتَجَوَّهَرُ وَيَتَشَيْطَنُ وَيَتَضَارَبُ . وإن كان فيه همزة وصل ضُمَّ مع ضَمِّ أوله ثالثه ، فتقول : أُنْطَلِقَ في الماضي ، وَيُنْطَلِقُ في المضارع .

وقوله وَيُحَرِّكُ ما قبل الآخر لفظاً إلى آخره مثاله / ضَرِبَ وَيُضْرَبُ . ومثاله [٣: ٦٦/١] في المعتل والمدغم قولك قِيمَ ورُدَّ ويُقَامُ ويُرَدُّ .

وجماع القول في الماضي المعتل أنه إما أن يكون ثلاثياً أو أزيد :

فإن كان ثلاثياً فإما أن يكون معتلاً ألفاء ، أو العين ، أو الألام :

فإن كان معتلاً ألفاءً بالواو جاز قلبها همزة ، سواء أكان مضعفاً أم غير مضعف ، نحو أَعَدَ في وَعِدَ ، وأُدَّ في وُدَّ ، إلا أن المضاعف تُحذف الكسرة من عينه ، ويُدغم ، كما كان قبل تحويله للمفعول .

(١) في المخطوطات : وَحَرَك . وكذا في الموضع التالي . والتصويب من التسهيل وشرحه .

(٢) ح : وتَجَوَّهَر .

وإن كان معتلّ العين فيأتي حكمه عند كلام المصنف فيه إن شاء الله .

وإن كان معتلّ اللام ثقل قلب ألفه ياء وإن كانت منقلبة عن واو ، نحو غَزِي .
ومعتلّ ألفاء بالواو واللام يجوز قلب واوه همزة ، نحو أُقِي في وُقِي . ولغة لطِيئ
يُقرُون آلألف ^(١) في معتلّ اللام ، فيقولون : رُضا وزُها ، في رُضِي وزُهِِي ، ووُقا
في وُقِي ، قال الشاعر ^(٢) :

أني كلّ عامٍ مأتمّ تبعثونه على محمّر ، ثوبتموه ، وما رُضا
وقد استعمل ذلك غير طيئ ، قال علي بن عبد الرحمن بن علقمة بن عبدة
التميمي ^(٣) :

زُها الشوق حتى ظلّ إنسان عينه يفيض بمغمورٍ من ألماءٍ متأقٍ
ومعتلّ العين واللام إن كانا مثلين جاز حذف الحركة من المثل الأول ،
وأدغم في الثاني ، فتقول في حَبِي حَيّ .

وإن كان زائداً على ثلاثة فإن كان معتلّ ألفاء بواو جاز إبدالها همزة ،
فتقول أُوعد في وُوعد . وإن كانت واواً ساكنة ، وبعدها تاء أفتعل - جاز أن يُبدل
منها تاءً وتُدغمها في تاء أفتعل ، فتقول في أُوعد من ألُوعد أئعد .

وإن كانت ألفاء ياء ساكنة أبدلت منها واواً ، فتقول في أيقن مبنياً للمفعول
أوقن . وإن كان بعدها تاء أفتعل أبدلت منها تاءً ، وأدغمتها فيها ، فتقول في لغة
من قال آتيس من آتيس : آوتيس ، فتبدل منها واواً ، وفي لغة من قال آتيس :
آتيس ، بالإبدال والإدغام .

(١) ك : اللام .

(٢) تقدم في ٤ : ٦١ .

(٣) نسبه أبو حيان في البحر ٢ : ٣٥١ إلى علقمة بن عبدة . وعجزه من غير نسبة في ديوان

علقمة ص ٧٢ . مغمور : غامر . ومتأق : ممتلى .

وإن كان معتلّ العين على وزن أُنْفَعَلَ وأُنْفَعَلَ فيأتي حكمه عند كلام المصنف فيه إن شاء الله . أو على غير ذلك ، وصَحَّت في فعل أَلْفَاعِل - صَحَّت في فعل أَلْمَفْعُول ، فتقول في أَسْتَحْوِذُ : أَسْتَحْوِذُ ، وفي أَطُولُ : أَطُولُ ، وفي أُغِيلُ : أُغِيلُ . وإن لم تصح - وإن كان أصل ما أنقلب الألف عنه ياء أو واوًا - فلا يجوز إلا أَلْيَاء ، نحو أَيْبِنَ وَأَسْتَيْبِنَ وَأُعِيدَ وَأَسْتُعِيدَ .

وَمَنْ قَالَ مِنَ الْعَرَبِ أَسْطَعْتُ ^(١) بحذف ألتاء في فعل أَلْفَاعِل جاز له إذا بناه للمفعول أن يقول أَسْطِيعَ وَأَسْطَوِعَ ، ومن قال أَسْطَاعَ بِالرَّدِّ قَالَ أَسْطِيعَ .

ومعتلّ أَلَامٍ يصير ياء ، تقول : أُعْطِيَ وَرُومِي ، في : أُعْطِيَ ^(٢) وَرَامِي . ومعتلّ أَلَفَاءٍ وَأَلَامٍ إن كانت أَلَفَاءٌ ياءً قلبت بعد الضمة واوًا ، أو واوًا مضمومة جاز / قلبها همزة ، وتنقلب الألف ياء ، فتقول في أَيْدَيْتُ عنده يَدًا : أَوْدِيَّ عنده يَدٌ ، وفي وَارَيْتُ : وَوَرِيَّ وَأَوْرِيَّ ، وَأَسْتَوْدِيَّ أَلْحَسَابَ .

[٣: ٦٦/ب]

ومعتلّ أَلَعِينِ وَأَلَامٍ كمعتلّ أَلَامٍ خاصة ، فتقول في أَحْيَا وَأَسْتَحْيَا وَأَحْيَيْتُ وَأَحْيَايْتُ وَأَغْوَى وَأَسْتَغْوَى : أُحْيِيَّ وَأَسْتَحْيِيَّ وَأَحْيَوِيَّ وَأَحْيَوِيَّ وَأَغْوِيَّ وَأَسْتَغْوِيَّ ^(٣) ، ويجوز أُحِيَّ وَأَسْتَحِيَّ وَأَحْيَوِيَّ وَأَحْيَوِيَّ .

وَأَلْمَعْلُ أَلَامٍ خاصة إذا ضُوعِفَ جَرَى مجرى المَعْتَلِّ أَلَعِينِ وَأَلَامٍ ، فتقول في أَفَعَلْتُ وَأَفْعَلَلْتُ مِنْ رَمَى : أَرْمَيْتُ وَأَرْمَايْتُ ، فإذا بُنِيَ للمفعول قال : أَرْمِيَّ وَأَرْمُوِيَّ وَأَرْمِيَّ وَأَرْمُوِيَّ .

وإن أسند شيء من ذلك إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو نون إناث لم يجوز الإِدْغَام ، نحو أُحْيَيْتُ وَأُحْيَيْتُ وَأَسْتَحْيِيَّ .

(١) سر الصناعة ص ٢٠١ .

(٢) في أعطى : ليس في ك .

(٣) أُحْيِيَّ وَأَسْتَحْيِيَّ وَأَحْيَوِيَّ وَأَحْيَوِيَّ وَأَغْوِيَّ وَأَسْتَغْوِيَّ : ليس في ك .

والمضارع من هذا كله مضموم أوله مفتوح ما قبل آخره ، ويصير حرف
 العلة بعده ألفاً ، وما كان منه محذوف ألفاء ترد ، وما كان في عينه بالثقل كسرة
 تصير ألفاً^(١) ، فتقول: يُتَلَفَى وَيُحْيَا وَيُسْتَحْيَا وَيُعْوَى وَيُحْيَا وَيُوْعَدُ وَيُقَامُ
 وَيُسْتَقَامُ. وما روى أبو زيد من قولهم : لم يُجَد ، وبعضهم من قوله^(٢) :
 لَمْ يُدْعَ مِنْ أَمَالٍ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْلَفٌ
 شاذٌ .

وجماع القول في المضاعف الماضي أنه إما أن يكون ثلاثياً أو أزيد :
 إن كان ثلاثياً ، وفكٌ في فعل ألفاعل - فكٌ في فعل ألفعول ، فتقول في
 مَشَشَتِ الدَّابَّةُ : مَشَشَ^(٣) مَشَشَ كثير^(٤) ، وكذا نظيره الذي فكٌ شذوذاً . وإن
 لم يُفك فتحذف الكسرة ، وتدغم ، فتقول رُدُّ ، وسنذكر لغة الكسر إن شاء الله
 عند ذكر المصنف لها .

وإن كان زائداً على ثلاثة أحرف ، وهو مضاعف العين ، فكألصحيح ،
 فتقول في خَلَصَ : خَلَصَ . أو مضاعف غير العين ، والأول من المثلين بعد حرف
 ضُمُّ لأجل البناء للمفعول - فكألثلاثي المدغم ، فتقول آرُتدَّ وأَضْطَرَّ وأَنقَدَّ . ومن
 كسر في رُدُّ كسر هنا . أو الأول بعد حرف ساكن ، وألفعل مُلَحَقٌ - فكأللملحق به ،
 نحو جُلِبِبَ كدُخِرَجَ . أو غير مُلَحَقٍ ، وألساكن صحيح - فلا يجوز إلا نقل
 الكسرة من أول المثلين إلى الساكن قبله ، نحو قد أَفْشَعِرَ من هذا الأمر ، وأَطْمِنَنَّ
 إلى زيد . أو حرف مدٍّ ولين لم يَجُزْ عند البصريين إلا حذف الكسرة من أول

(١) وما كان منه محذوف ألفاء ترد وما كان في عينه بالثقل كسرة تصير ألفاً : ليس في ك .

(٢) تقدم في ص ٢١٤ .

(٣) مشش : ليس في ك .

(٤) أَلَشَشَ : شيء يَشْخَصُ في وَظِيفِ الدَّابَّةِ حتى يكون له حَجَمٌ وليس له صلابَةُ العظمِ
 الصحيح .

المثلين والإدغام ، نحو آخْمُورٌ من الخجل ، وخُولٌ فلانٌ . وزعم الكوفيون أنه يجوز آخْمِيرٌ وخَيْلٌ ، وأنه إذا تركت الهمزة في نحو أَطْمَأْنَنْتُ جاز أن تقول أَطْمُونُ وَأَطْمِينُ ، كما قلت آخْمُورٌ وآخْمِيرٌ ، قال الفراء : سمعت أبا ثروان يقول : قد أَطْمِينُ عنده . وهذا شيء لا يعرفه البصريون .

وإن أسند شيء من هذا إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو نون إناث زال الإدغام ، وكسر الأول ، تقول : رُدِدْتُ ورُدِدْتُ ورُدِدْتُ وأرْتَدِدْتُ وأرْتَدِدْتُ .

والمضارع من جميع المضاعف يسكن أول مثليه بحذف الفتح منه إن كان الساكن قبله / حرف مدٍّ ولين ، وتُنْقَلُ منه إلى الساكن قبلها إن كان صحيحًا ، ولم يكن الفعل ملحَقًا ، ثم يُدْغَمُ أولُهُما في الثاني ، فتقول : يُرَدُّ وَيُرْتَدُّ وَيُقْشَعَرُّ وَيُخْمَرُّ وَيُخَالُّ . والَّلَحَقُ كالَّذِي ألحق به ، فتقول : يُجَلِّبُ كَيْدَ خَرَجُ . وإن أسند شيء منه إلى نون الإناث زال الإدغام ، وعاد الأول منهما إلى أصله من التحريك بالفتح ، فتقول يُرَدِّدُنَ .

[٣١: ٦٧]

ص : وإن أَعْتَلْتُ عَيْنَ الْمَاضِي ثَلَاثِيًّا أو على أَفْعَلَ أو أَفْعَلَ كُسِرَ ما قبلها بإخلاصٍ أو إشمامٍ ضَمٍّ ، وربما أَخْلَصَ ضَمًّا ، وَيُمْنَعُ الْإِخْلَاصُ عِنْدَ خَوْفِ اللَّبْسِ . وكُسِرَ فاءُ فُعِلَ ساكنِ الْعَيْنِ لِتَخْفِيفٍ أو إدغامٍ لَغَةً ، وقد تُشَمُّ فاءُ الْمَدْغَمِ ، وشَدَّ في تَفْعُولٍ تَفْعِيلٍ .

وما^(١) تعلقُ بِالْفِعْلِ غَيْرَ فاعِلٍ أو مشبَّه به أو نائبٍ عنه منصوبٌ لفظًا أو محلاً . وربما رُفِعَ مفعولٌ به ونُصِبَ فاعِلٌ لَأَمْنِ اللَّبْسِ .

ش : مثال ذلك قالَ وباعَ وأتقَدَ وأختارَ . وإطلاق المصنف لا يصح لأهم يُطلقون على ما فيه حرف أَلَعْلَة سواء أَصَحَّ أم أَعْتَلَّ معتلاً ، فيوهم أن مثل عَوَرَ وصَيَدَ وأَعْتَوْنَ يكون فيه الحكم الذي ذكره ، وليس كذلك ، بل حكم هذه التي صَحَّت فيها العين حكم الصحيح ، فتقول : عَوَرَ في المكان ، وصَيَدَ فيه ، وأَعْتَوْنَ

(١) في المخطوطات : وربما . صوابه في التسهيل وشرحه .

فيه، فإذا هَذَا أن يزيد فيه «بألف»، أي: وإنِ اعْتَلَّتْ بِألف.

وذكر الأصنف في مثل قال وباعَ وأنقادَ وأختارَ وجوهاً ثلاثة:

الأول: كسر ما قبلها بإخلاص، فتقول: قِيلَ وَبِيعَ وَأَنْقِيدَ وَأَخْتِيرَ، فالأصل في قِيلَ: قُولَ، استُثْقِلَتِ الكسرة على الواو، فُنُقِلَت إلى ألقاف بعد تقدير حذف حركتها، فسكنت الواو، فأنقلبت ياء لكسرة ما قبلها، نحو ميزان. والأصل في بِيْعَ: بُيْعَ، فاستُثْقِلَتِ الكسرة على الياء، فُنُقِلَت إلى ألباء بعد تقدير حذف حركتها، فالعمل في ذوات الواو أكثر منه في ذوات الياء. وأصل أَنْقِيدَ وَأَخْتِيرَ: أَنْقُودَ وَأَخْتِيرَ، فَعُمِلَ ما عُمِلَ في قِيلَ وَبِيعَ.

الوجه الثاني: كسر ما قبل عين الكلمة بإشمامِ ضَمٍّ. وهذان الوجهان قرئ بهما في السبعة^(١).

وقال أبو الحكم بن عذرة^(٢): «مِنَ النَّاسِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْإِشْمَامَ إِنَّمَا يُتَصَوَّرُ فِي الْوَقْفِ دُونَ الْوَصْلِ، وَذَلِكَ أَنَّ مَعْنَاهُ ضَمُّ الشَّفَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ صَوْتٍ، وَذَلِكَ لِرَأْيِ الْعَيْنِ لَا لِلْسَّمْعِ. قَالَ: وَالْإِشْمَامُ عَلَى هَذَا لَا يَتِمُّكَ أَوَّلًا لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لَكَ أَنْ تَشُوبَ الْكُسْرَةَ شَيْئًا مِنْ صَوْتِ الْوَاوِ، فَيَتَغَيَّرُ صَوْتُ الْنَاطِقِ بِهَذِهِ الْكُسْرَةِ إِلَى صَوْتِ الضَّمَّةِ، فَتَبْطُلُ حَقِيقَةُ الْإِشْمَامِ.

وَمِنَ الْقُرَّاءِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْإِشْمَامَ يُمَكِّنُ أَوَّلًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَغَيَّرَ لَفْظُ الْكُسْرَةِ، كَمَا يَكُونُ الْإِشْمَامُ فِي الْوَقْفِ، وَلَا تَتَغَيَّرُ الْكُسْرَةُ، وَهَذَا لَيْسَ فِي قُوَّةِ الْبَشَرِ، وَلَوْ تَكَلَّفْتَ ذَلِكَ لَمْ تَسْتَطِعْهُ.

(١) السبعة ص ١٤١ - ١٤٢ وألحجة ١: ٣٤٠ - ٣٥١.

(٢) الحسن بن عبد الرحمن بن عذرة الخضر اوي أبو الحكم. كان نحوياً نبيلاً حاذقاً، ولد سنة ٦٢٢، وأخذ عن ابن عصفور، وصنف ألفيد في أوزان الرجز والقصيد، والإغراب في أسرار الحركات في الإغراب. كان حياً سنة ٦٤٤. بغية ألوعة ١: ٥١٠.

وقد كان الأستاذ أبو الحسن - يعني ابن عصفور - / يقول: لعل هذا المذكور يهين شفثيه للنطق بالضمّة قبل النطق بالحرف، ثم ينطق به، فيكون الإشمام في غير الأوّخر عكس ما هو في الآخر، وهو رأي فاسد؛ لأنه إذا قام الدليل على أنّ ألّنية بالحركة أن تكون بعد الحرف وجب ألاّ يقع الإشمام إلاّ بعد النطق بالحرف؛ إذ هو إشارة للحركة، فينبغي أن تكون تلك الإشارة في موضع الحركة، وأيضاً فقد اتّفق في الوقف على أنّ الإشمام بعد النطق بالحرف، واختلف هنا، فينبغي أن يرد ما اختلف فيه إلى ما اتّفق عليه، فإنّ تعذر ذلك كما تقدم وجب ألاّ يقال إنه إشمام، ولو قيل فيه إنه روم لكان صحيحاً؛ لأنّ الرّوم عبارة عن تضعيفك النطق بالحركة حتى يُسمع لها صوتٌ ضعيف يكاد ينفى، لكن يدركه الأعمى، وهذا موجود في مثل قِيلَ وَغِيضَ، فينبغي أن يُسمّى رومًا، لكنّ عبارة من تقدم عنه بالإشمام كما ذكرت لك» انتهى كلام ابن عذرة.

وقال س^(١): «وبعض العرب يقول: خُفِيفَ وَقِيلَ وَيُبِعَ، فَيُشَمُّ». قال ابن خروف: «الإشمام هنا صوت^(٢)، كما تريد ذلك في رُدٍّ؛ ألا ترى أنه لا يجري بضمّ الشفتين إلا صوت ألوّاء، ولا بُدُّ من ذلك». وقال الأستاذ أبو علي: زعم أبو عمرو الداني أنّ الإشمام هنا بمعنى الاختلاط، وأنه لا بُدُّ من سماعه، ومحال أن يكون الإشمام في مثل هذا الموضع من ألّتي وقع الإشمام فيها في الوصل كالإشمام في الوقف. يريد غير مسموع. وقال: إنه لا يطوع بالنطق به لسان. قال الأستاذ أبو علي: وقد كان شيخنا أبو عمرو بن الطفيل^(٣) المقرئ الجود يتقنه، ويُشم الحرف

(١) الكتاب ٤ : ٣٤٢ .

(٢) قال في شرح الجمل ص ٢٨٤ [رسالة] : « وكيفيته تُعلم بالمشافهة » .

(٣) عياش بن محمد بن عبد الرحمن بن الطفيل العبدري الإشبيلي [- ٥٨٥]، أستاذ مجود ثقة، أخذ القراءات عن أبيه وعن أبي الحسن شريح، وأخذ عنه القراءات ابنه أبو الحسن محمد وأبو عليّ الشلوّيين وعلي بن أحمد الشريشي. غاية النهاية ١ : ٦٠٧ [٢٤٨٤] .

الموصول من غير أن يُسمع إشماء، وقد سمعته يُورده غير مرة، ولا يُسمع لإشمامه صوت أصلاً. وقد قال س في باب من أبواب أجزاء^(١): «وسمعنا من العرب من يُشِمُّ الضم». وهذا ظاهره أن الإشمام في الموصول مسموع كما قال أبو عمرو الداني.

وقوله وربما أُخلص ضمًّا قال المصنف^(٢): «وبعض العرب يُخلص الضمة، فإن كانت العين واوًا سلمت لسكوها بعد ما يُجانسها، وإن كانت ياءً أنقلبت واوًا لسكوها بعد ضمة، وعلى هذه اللغة قول الراجز^(٣):
لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ ، فَأَشْتَرَيْتُ
وَمِثْلَهُ قَوْلَ الْآخِرِ^(٤):

حُوَكْتُ عَلَى نَيْرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَخْتِطُ الْشَوْكُ ، وَلَا تُشَاكُ «
أنتهى. وهذه لغة فقّس ودُبِيرَ، وهما من فصحاء بني أسد، وهي^(٥) موجودة في لغة هذيل^(٦).

[٣: ٦٨/أ]

وهذه اللغات أثلث جارية في اتّقاد واختار إذا بُنِيَ للمفعول. وقال أبو الحكم بن عذرة: «لغة قول وبوع هي أردأ اللغات لشذوذها استعمالاً وقياساً، وهذه اللغة الأثلاث إنما تكون في أثلثي من الأفعال، فأما الزائد على ذلك فليس فيه

(١) الكتاب ٣ : ٩٥ . وهذا هو الوجه أثلث .

(٢) ٢ : ١٣١ .

(٣) نسب الرجز إلى رؤية. ملحقات ديوانه ص ١٧١ وأسرار العربية ص ٩٩ وشرح ألفصل ٧ : ٧٠ وشرح أبيات المغني ٦ : ٢١٩ - ٢٢٠ [٦٣١] .

(٤) الرجز في المصنف ١ : ٢٥٠ والتمام ص ٤٥ واللسان (حبط). الكثير : علم الثوب ولحمته أيضاً. وتشاك : يدخل فيها الشوك .

(٥) هي : ليس في ك ، ح .

(٦) نسبت هذه اللغة إلى هذه القبائل في إعراب القرآن للنحاس ١ : ١٨٨ .

إلا النقل، نحو أَنْقِدَ^(١)» انتهى. فعلى هذا لا يجوز أَنْقُودَ ولا أَخْتَوِرَ. وما ذكرناه قبل من جواز ذلك نَقَلَهُ الأستاذ أبو الحسن بن عصفور وشيخنا الأستاذ أبو الحسن الألبدي، كما نقله المصنف.

وقوله وَيُمْنَعُ الْإِخْلَاصُ عِنْدَ خَوْفِ الْلَبْسِ قال المصنف في الشرح^(٢) : « لا يجوز إخلاص الكسر ولا إخلاص الضم إذا أسند الفعل إلى تاء الضمير أو نونه إلا بشرط ألا يلتبس فعل المفعول بفعل الفاعل ؛ بل يتعين عند خوف الالتباس إشمام الكسرة ضمًا . ومثال ما يُخَافُ فيه الالتباس قولك في بَيْعِ الْعَبْدِ : بَيْعْتَ يَا عَبْدُ ، وفي عَوْقِ الْطَالِبِ : عَقَّتْ يَا طَالِبُ ، فَإِنَّ هَذَا وَنَحْوَهُ لَا يُعْلَمُ كَوْنُ الْمَخَاطَبِ فِيهِ مَفْعُولًا إِذَا أُخْلِصَتْ الْكَسْرَةُ مِمَّا عَيْنَهُ يَاءُ ، وَالضَّمَّةُ مِمَّا عَيْنَهُ وَاوُ ، بَلِ الَّذِي يَتَبَادَرُ إِلَى ذَهْنِ السَّمَاعِ كَوْنُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فَاعِلًا ، وَالْمُرَادُ كَوْنُهُ مَفْعُولًا ، وَلَا يُفْهَمُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْإِشْمَامِ ، فَوَجِبَ التَّرَاثُمُ فِي مِثْلِ هَذَا » انتهى كلامه .

وهذا الذي ذكره المصنف من أنه يُمْنَعُ الْإِخْلَاصُ عِنْدَ خَوْفِ الْلَبْسِ لم يذكره أصحابنا ، ولم يعتبروه ، قالوا : إذا أسندت شيئاً من هذه الأفعال المعتلة المبنية للمفعول إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو نون جماعة المؤنث فإنَّ العرب تختار الكسر في ألفاء إذا كانت فيما سُمِّيَ فاعله مضمومة ؛ فيقولون : طالما قُدْتُ ، فيضمون ألفاء إذا كان مسنداً إلى الفاعل ، ويكسرونها إذا كان مسنداً للمفعول ، ومنهم مَنْ يُشِمُّ الْضَمَّ تَفْرِقَةً بَيْنَ الْمَعْنِيَيْنِ ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَضُمَّ أَلْفَاءُ فِيهِمَا . وَيَخْتَارُ الْعَرَبُ الْضَمَّ فِي أَلْفَاءِ إِذَا كَانَتْ فِيهَا سُمِّيَ فاعله مكسورة ، فيقولون : طالما ضِمْتُ إِذَا كَانَ مَسْنَدًا لِلْفَاعِلِ ، وَطالما ضُمْتُ وَضُمْتُ إِذَا كَانَ مَسْنَدًا لِلْمَفْعُولِ تَفْرِقَةً بَيْنَ الْمَعْنِيَيْنِ . وَمَنْ أَشَارَ إِلَى الْضَمِّ فِي أَلْفَاءِ أَشَارَ إِلَيْهِ إِذَا حُذِفَ أَلْيَاءُ ، وَقَدْ

(١) ك ، ح : أَنْقِدَ .

(٢) ٢ : ١٣١ .

يجوز أن تكسر ألفاء فيهما . أنتهى ما نقلوه عن العرب ، ولم يشترطوا في الإخلاص ألا يُلبس ، ولا تُعين إشمام الكسرة ضمًّا إذا ألبس ، بل ذكروا في نحو قَدْتُ الكسرَ ، وفي نحو بُعْتُ الضمِّ ، على سبيل الاختيار ، ثم جواز الإشمام ، ثم جواز الضم في نحو قَدْتُ مَبْنِيًّا للمفعول ، كالكبناء للفاعل .

وفي شرح ألمهابادي^(١) : «لم يُخَفِ الْكَلْبَاسُ فِي خِفْتُ إِذَا كَانَ مَبْنِيًّا للمفعول، وجواز الكسر في بَعْتُ مَبْنِيًّا للمفعول^(٢)؛ لَأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا حَاصِلٌ تَقْدِيرًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَرْقٌ بَيْنَهُمَا - يَعْنِي لَفْظًا - وَمِنْ ذَلِكَ مَا حَكَاهُ ذُو الْكِرْمَةِ عَنْ أُمِّةِ بَنِي فُلَانٍ^(٣) : «غَثَا مَا شَتْنَا»، وَهُوَ فُعِلْنَا؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: غِثَ الْقَوْمُ / ، فَإِذَا رَدَدْتَهُ إِلَى نَفْسِكَ قُلْتَ: غِثْتُ» أنتهى.

ولم يبالوا بالآلباس ، كما لم يبالوا به حين قالوا «مُخْتَار» لآسم ألفاعل وآسم المفعول ، والفارق بينهما تقديري لا لفظي .

وأما س فلم يتعرض لهذا التفصيل الذي ذكره أصحابنا ، ولا لِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ أَنَّهُ يُمْنَعُ الْإِخْلَاصُ عِنْدَ خَوْفِ الْكَلْبَاسِ ، بَلْ أَجَازَ فِيهَا إِذَا أُسْنَدَتْ إِلَى ضَمِيرٍ مُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ نُونِ إِنْثَاءٍ الْأَوَّجَةَ الثَّلَاثَةَ الَّتِي هِيَ فِي قِيلَ وَبِئَعَ إِذَا كَانَتْ مُسْنَدَةً لَغَيْرِ ضَمِيرٍ أَلْتَكَلَّمَ وَنُونِ الْإِنْثَاءِ ؛ قَالَ س^(٤) : «وَإِذَا قُلْتَ فُعِلْتَ أَوْ فُعِلْنَ أَوْ فُعِلْنَا مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ففِيهَا لُغَاتُ :

أَمَّا مَنْ قَالَ قَدْ بِيَعَ وَزَيْنَ وَخِيفَ وَهَيْبَ فَإِنَّهُ يَقُولُ: قَدْ خِفْنَا وَبِعْنَا وَخِفْنَا وَزَيْنَ وَبِعْنَا وَهَيْبَ، يَدْعُ الْكُسْرَةَ عَلَى حَالِهَا، وَيَحْذِفُ أَلْيَاءَ لِأَنَّهُ أَلْتَقَى سَاكِنًا.

(١) لعله يعني كتابه شرح أللمع . وقد تقدمت ترجمته في ١ : ١١٥ .

(٢) وجواز الكسر في بعْتُ مَبْنِيًّا للمفعول : ليس في ك .

(٣) إصلاح المنطق ص ٢٥٥ ومجالس ثعلب ص ٢٨٨ .

(٤) الكتاب ٤ : ٣٤٣ .

وَأَمَّا مَنْ ضَمَّ بِإِشْمَامٍ إِذَا قِيلَ فَعَلَ فَإِنَّهُ يَقُولُ : قَدْ بُعِنَا ، وَقَدْ رُعِنَ ، وَقَدْ زُدْتُ . وَكَذَا جَمِيعُ هَذَا يُمِيلُ أَلْفَاءً لِيُعْلَمَ أَنَّ أَلْيَاءً قَدْ حُذِفَتْ ، فَيَضُمُّ ، وَأَمَالَ كَمَا ضَمُّوا وَبَعْدَهَا أَلْيَاءٌ ^(١) لِأَنَّهُ أَتَيْنُ لِفَعَلٍ .

وَأَمَّا الَّذِينَ يَقُولُونَ بُوعَ وَقَوْلَ وَخُوفَ وَهُوبَ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ بُعْنَا وَهُبْنَا ^(٢) وَخُفْنَا وَزُدْنَا ، لَا يَزِيدُونَ عَلَى الضَّمِّ وَالْحَذْفِ ، كَمَا لَا يَزِيدُ الَّذِينَ قَالُوا رَعْنُ وَبَعْنُ عَلَى الْكَسْرِ وَالْحَذْفِ « أَتَنَى كَلَامَ س . وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الْمَنْقُولُ عَنِ الْعَرَبِ » ^(٣) :

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ

وَقَوْلُهُ وَكَسَرُ فَاءِ فَعَلَ سَاكِنَ أَلْعَيْنَ لِتَخْفِيفٍ أَوْ إِدْغَامٍ لِفَعْلٍ قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي الشَّرْحِ ^(٤) : « وَقَدْ يُقَالُ فِي فَعَلَ : فَعُلَ تَخْفِيفًا دُونَ نَقْلِ ، وَرَبَّمَا نَقَلُوا بَعْدَ التَّخْفِيفِ ، فَقَالُوا فِي عِلْمَ : عِلِمَ » أَتَنَى .

وَالَّذِينَ قَالُوا فِي ضَرَبَ ضَرَبَ ، فَسَكَنُوا أَلْرَاءَ ، هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ فِي قِيلَ وَبِيعَ : قَوْلَ وَبُوعَ ، لَمْ يَنْقَلُوا فِي الْمَعْتَلِّ وَلَا فِي الصَّحِيحِ ، بَلْ سَكَنُوا فِيهِمَا ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ لُغَةً ضَرَبَ بِكَسْرِ الضَّادِ لَيْسَتْ مَفْرَعَةً عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ لَيْسَ مِنْ لُغَتِهِمُ النُّقْلُ لَا فِي الْمَعْتَلِّ وَلَا فِي الصَّحِيحِ ، بَلْ يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ لُغَةٍ مَنْ كَسَرَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ ، ثُمَّ سَكَنَ ، ثُمَّ نَقَلَ الْكَسْرَةَ إِلَى أَلْفَاءٍ ، فَقَالَ ضَرَبَ .

وَقَوْلُهُ لُغَةً ^(٥) أَمَّا كَسَرُ أَلْفَاءٍ إِذَا سَكَنَتِ أَلْعَيْنَ تَخْفِيفًا فَإِنَّ مَذْهَبَ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ، وَحَكِي عَنْ قَطْرَبَ ^(٦) إِجَازَتَهُ ، فَعَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ لَيْسَ بِجَائِزٍ ، وَلَا هُوَ لُغَةٌ كَمَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ .

(١) قَدْ حُذِفَتْ فَيَضُمُّ وَأَمَالَ كَمَا ضَمُّوا وَبَعْدَهَا أَلْيَاءٌ : لَيْسَ فِي ك .

(٢) وَهَبْنَا : لَيْسَ فِي ك .

(٣) أَلْبَيْتُ لَدَيْسَمَ بْنِ طَارِقٍ أَوْ لِلْحَيِّمِ بْنِ صَعْبٍ أَوْ لِغَيْرِهِمَا . أَلْفَاخِرُ ص ١٤٦ وَشَرَحَ آيَاتُ الْمَغْنِيِّ ٤ : ٣٢٩ - ٣٣١ [٣٦٦] . وَأَنْظُرْ تَخْرِيجَهُ فِي إِضْاحِ الشَّعْرِ ص ١٧ .

(٤) ٢ : ١٣٢ .

(٥) أَخْتَسِبُ ١ : ٣٤٦ .

(٦) إِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ ٢ : ٣٣٥ .

وأما كسر الأول من المضاعف إذا وجب الإدغام نحو رُدَّ فقد قاله غيره^(١) ،
 فيقول في رُدَّ: رَدَّ بكسر الراء، نقلت حركة العين^(٢) إلى ألفاء بعد تقدير سكونها.
 وقال الجمهور: لا يجوز إلا الضم. وأجاز الكسر بعض الكوفيين، وهو الصحيح،
 وهو لغة لبني ضَبَّة^(٣) ولبعض بني تميم ومن جاورهم، يقولون: رَدَّ الرجل، وقدَّ /
 قَمِيصُهُ، وقرأ علقمة ﴿رَدَّتْ إِلَيْنَا﴾^(٤)، ﴿وَلَوْ رَدُّوا لَعَادُوا﴾^(٥)، وهي في مذهب
 الذين قالوا قِيلَ وحِيلَ. إلا أن الوجه في فاء رُدَّ الضم، والوجه في فاء قِيلَ وكيَلَ
 الكسر.

وقال المهاباذي: مَنْ أَشَمَّ فِي قِيلَ وَبِعَ أَشَمَّ فِي رُدَّ. فعلى هذا يكون في رُدَّ
 وجوه قِيلَ وبيع: إخلاص الضم، والإشمام، وإخلاص الكسر.

* * *

(١) الكتاب ٤ : ٤٢٢ - ٤٢٣ .

(٢) العين : ليس في ك .

(٣) المحتسب ١ : ٣٤٦ .

(٤) سورة يوسف : ٦٥ . ونسبت أيضاً إلى الحسن ويحيى بن وثاب والأعمش. إعراب القرآن
 للنحاس ٢ : ٣٣٥ والمحتسب ١ : ٣٤٥ والبحر المحيط ٥ : ٣٢١ والإتحاف ٢ : ١٥٠ .

(٥) سورة الأنعام : ٢٨ . وقد نسبت إلى يحيى بن وثاب وإبراهيم النخعي والأعمش والبطوني.
 إعراب القرآن للنحاس ٢ : ٦٢ والبحر المحيط ٤ : ١٠٩ والإتحاف ٢ : ٩ .

مسائل من هذا الباب

الأولى : يجوز في قولك « ضَرَبَ زيدٌ قِيامًا وقعودًا » أن يتقدم قِيامًا وقعودًا - وانتصابهما على الحال - فتقول : قِيامًا وقعودًا ضَرَبَ زيدٌ ؛ لأنَّ العامل فعل متصرف ، وفعل ما لم يُسمَّ فاعله يجوز أن يتعدى ^(١) إلى الحال والظرف كفعل ما سُمِّيَ فاعله ، والتقدم والتأخير في مثل هذا سواء ، هذا مذهب البصريين ، وسواء عندهم أكان ذو الحال مضمراً أم ظاهراً . ومنع المتقدم هشام . وأجازه الكسائي إن كانت الحال من مضمَر ، فإن كانت من مُظْهَر منع .

المسألة الثانية : يُضْرَبُ أيُّ رجلٍ - بالنصب في أيٍّ - يجوز فيه التقدم والتأخير لأنها حال عندهم . ومنع هشام التقدم ، وقال : ألقطع لا يتقدم الأسم وفعله ، ويجوز تأخيره . قال : تقطعه من المضمَر . وأجاز التقدم الكسائيُّ لأنه يُقدِّمُ حال المضمَر خاصة . وفَصَّلَ ألفراء ، فقال : إن قَدَّرْتَ الكلام لا يَتِمُّ إلا بالحال جاز التقدم ، ومنع إن قَدَّرْتَهُ يَتِمُّ دونهما ؛ لأنَّ الحال عنده على ضربين ، يُقدِّمها في الناقص ، ولا يُقدِّمها في التام .

المسألة الثالثة : ذهب الكوفيون ، والمبرد ^(٢) ، وأبن الطراوة إلى أن صيغة الفعل المبني للمفعول أصلٌ غير معيَّر من صيغة الفاعل . ونسب هذا المذهب ابن الطراوة إلى س . وذهب جمهور البصريين إلى أنه ليس بأصل ، وأنه معيَّر من فعل الفاعل . وهذا الخلاف لا يُجدي كبير فائدة .

استدل ^(٣) للمذهب الأول بأنه قد جاءت أفعال مبنية للمفعول ، ولم تُبن قطْ

(١) ك : أن يكون يتعدى .

(٢) شرح الجزولية للأبدي ٢ : ٣٠ [مخطوط] .

(٣) شرح الجزولية للأبدي ٢ : ٣٠ - ٣١ [مخطوط] ، وفيه ما استدل به لكل قول وأرد أيضاً . وأنظر شرح أجمل لابن عصفور ١ : ٥٤٠ - ٥٤١ .

للفاعل، نحو جَنَّ زَيْدٌ، وَزُكِّمَ، وَوُرِدَ، مِنْ وَرْدِ الْحُمَّى، وَلُقِيَ، مِنَ اللَّقْوَةِ^(١)،
وَفُلِحَ، وَرُهِصَتِ الدَّابَّةُ^(٢)، ونحو ذلك، ولو كان فرعاً للزم ألا يوجد إلا حيث
يوجد الأصل. وبأنهم همزوا^(٣) أَلَوَا المضمومة في أوله، فقالوا في وَعِدَ: أُعِدَ،
وفي وَقَّتَ: أُقَّتَ، ولو كان مغيّراً من باب الفاعل لكانت الضممة عارضة، فلم
تُهمز؛ إذ كان يُحَكَّم لها بحكم الأصل، وهو وَعَدَ وَوَقَّتَ، وليس يهمزه أحد
لخفة ألفته؛ ألا ترى أنهم لم يهمزوا واو ﴿لَتَرَوُنَّ﴾^(٤)، ولا ﴿أَشْتَرُوا﴾
الضَّلَالَةَ^(٥) لعروض الضممة فيها، فدلَّ على أنَّ الضمَّ أولُ الفعل أصل.
ورُدَّ الأول بأنَّ العرب قد تستغني بالفرع عن الأصل، الدليل على ذلك
الجموع التي وردت ولا مفرد لها، كعباديد^(٦) وشماطيظ^(٧).

وأجيب / عن الثاني بأنه - وإن كان فرعاً - فقد صار بإزاء معنًى، إذا
استعمل ذلك المعنى كان هذا التغير مُطَرِّدًا لا بُدَّ منه، فصار كالأصل. وأيضاً
فإنه كثيراً ما يُعْتَدُّ بالعارض في لسان العرب، فهذا منه.

وَأَسْتَدِلُّ للمذهب الثاني بقول العرب بُوِيعَ وَسُوِيرَ، فلم يدغموا ذلك،
وَالْقَاعِدَةُ أنه متى اجتمع ياء وواو وسبقت إحداهما بالكسكون أدغم أحدهما في
الآخر، فلَمَّا كان مغيّراً من سَائِرَ وَبَايَعَ حُمِلَ على أصله، فلم يدغم لعروض هذا
الاجتماع.

(١) اللَّقْوَةُ: داء يكون في الوجه يَفْوُجُ منه الشَّدَق.

(٢) رُهِصَتِ الدَّابَّةُ: أصابَ الحَجَرُ حافرها أو منسمها فبيس باطنه.

(٣) همزوا: ليس في ك.

(٤) سورة التكاثر: ٦.

(٥) سورة البقرة: ١٦.

(٦) ذهبوا عَبَادِيدَ: ذهبوا متفرقين.

(٧) الشَّمَاطِيطُ: القِطْعُ المتفرقة.

وأجيب عن كونه لم يدغم - وإن كان أصلاً - بأنه كان لو أدغم يلتبس فُوعِلَ بِفُعْلٍ ، ولأنه يمكن أن يُحْمَلَ سُورٍ عَلَى سَائِرٍ وَإِنْ لم يكن أصلاً ، كما حَمَلُوا عَوْرَ وَصِيدَ عَلَى آعَوْرَ وَأَصِيدَ ، وليس ذلك أصلاً لهما ، وسُورٍ فِي مَعْنَى سَائِرٍ ، بِمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا سُورٍ فَقَدْ سَائِرُهُ مُسَائِرٍ .

وَأَسْتَدِلُّ أَيْضًا لِهَذَا الْمَذْهَبِ الثَّانِي بِقَوْلِهِمْ مَدْعُوٌّ مِرَاعَاةً لِلأَصْلِ الَّذِي هُوَ دَعَوْتُ إِذْ زَالَتْ الْكُسْرَةُ ، كَمَا قَالُوا مَوَازِينَ جَمَعَ مِيزَانٍ حَيْثُ زَالَتْ الْكُسْرَةُ ، وَكَمَا قَالُوا مِيَاسِيرٍ جَمَعَ مُوسِرٍ حَيْثُ زَالَتْ الضَّمَّةُ ، وَبِأَنَّ طَلَبَ الْفَعْلِ لِلْفَاعِلِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى أَوَّلًا وَلِلْمَفْعُولِ ثَانِيًا ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ بِنَيْتِهِ لَهُ أَوَّلًا ، وَلِلْمَفْعُولِ ثَانِيَةً عَنْ بِنَيْتِهِ لِلْفَاعِلِ .

السَّأَلَةُ الْرَابِعَةُ : تَقُولُ الْعَرَبُ ^(١) : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَفَاكَ بِهِ رَجُلًا ^(٢) ، فَرَّ«بِهِ» فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ ، وَلَوْ سَقَطَتْ أَلْبَاءُ لَأَسْتَكَنَّ الضَّمِيرُ فِي كَفَاكَ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ مَفْسَّرُهُ ، وَلَا يَجُوزُ رَدُّ هَذَا الْفَعْلِ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ فِي هَذَا التَّرْتِيبِ مَعَ وَجُودِ «بِهِ» . وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكَسَائِيُّ ، فَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كُفِّيتَ بِهِ رَجُلًا . وَغَلَّطَهُ الْفَرَاءُ ، وَقَالَ : الثَّانِي فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَسْقُطَ ، وَإِنْ سَقَطَ ذَهَبَ الْمَدْحُ .

وَقَوْلُهُ وَمَا تَعَلَّقَ بِالْفَعْلِ وَلَيْسَ بِفَاعِلٍ وَلَا شَبِيهِ بِهِ ^(٣) يَعْنِي بِالشَّبِيهِ بِالْفَاعِلِ أَسْمَ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا .

وَقَوْلُهُ أَوْ نَائِبٍ عَنْهُ هُوَ الْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ .

وَقَوْلُهُ مَنْصُوبٌ لَفْظًا يَعْنِي كَالْمَصْدَرِ وَظَرْفُ الزَّمَانِ وَظَرْفُ الْمَكَانِ وَالْمَفْعُولِ

(١) الْعَرَبُ : لَيْسَ فِي كَ ، ح .

(٢) مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ ١ : ٦٢ .

(٣) الَّذِي سَبَقَ فِي الْفَصْلِ هُوَ : « وَمَا تَعَلَّقَ بِالْفَعْلِ غَيْرُ فَاعِلٍ أَوْ مَشَبَهٍ بِهِ » . وَالْعَبَارَتَانِ مُتَّفَقَتَانِ مَعْنًى .

به والحال والتميز والمستثنى - بشرط جواز نصبه - والمفعول معه والمفعول من أجله.

وقوله أو محلاً مثاله المجرور بحرف زائد ، نحو : ما رأيتُ من أحدٍ ، أو بغير زائد ، نحو : مررتُ بزيد .

وقوله ورُبما رُفِعَ مفعولٌ به إلى آخره مثاله : خَرَقَ الثوبُ الْمِسْمَارَ^(١) ،
وَأَتَنَصَّبَ الْعُودُ عَلَى الْحَرْبَاءِ^(٢) ، وقولُ الشاعِرِ^(٣) :

مِثْلُ الْقَنَافِدِ هَذَا جُونٌ ، قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ ، أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِهِمْ هَجْرُ
وَالسَّوَاتِ هِيَ الْبَالِغَةُ ، وَهَجْرُ هِيَ الْمَبْلُوغَةُ ، وقولُ الْآخِرِ^(٤) :

إِنَّ سِرَاجًا لَكَرِيمٌ مَفْخَرَةٌ تَحْلَى بِهِ الْعَيْنُ إِذَا مَا تَجَهَّرَةُ
/وَحَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: يَحْلَى بِالْعَيْنِ، قَالَ ثَعْلَبُ: حَلَا الشَّيْءُ فِي فَمِي يَحْلُو،
وَحَلَّى بَعِينِي يَحْلَى، حَلَاوَةٌ فِيهِمَا جَمِيعًا، وقولُ الْفَرَزْدَقِ فِي ضِيَافَتِهِ الذُّبِّ^(٥) :

وَأَطْلَسَ عَسَّالٍ ، وَمَا كَانَ صَاحِبًا رَفَعْتُ لِنَارِي مَوْهِنًا ، فَأَتَانِي
أَي : رَفَعْتُ لَهُ نَارِي ، وقولُ الْنَابِغَةِ^(٦) :

(١) شرح الجمل لأبن خروف ص ٨٤٣ ولأبن أبي الربيع ص ٢٦٢ ، ٧١٣ ، ٧١٩ .

(٢) قالوا: إِذَا طَلَعَتِ الْجُوزَاءُ أَتَنَصَّبَ الْعُودُ فِي الْحَرْبَاءِ. النوادر ص ٤٠٩ وإيضاح الشعر ص ١٢٣ والتمام ص ١٨١ والأزمنة والأمكنة ٢ : ١٦٨ واللسان (حرب). الحرباء: دويبة تستقبل الشمس ، وتكون معها حيث دارت ، وتتلون ألواناً بجر الشمس.

(٣) تقدم في ص ٢٤٩ .

(٤) أَرَجَزَ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ١ : ٩٩ ، ١٣١ و ٢ : ١٣٠ وأساس البلاغة واللسان (حلا) وشرح التسهيل ٢ : ١٣٣ . جهرت الرجلُ : رأيتُ هيئته وحسن منظره .

(٥) ديوانه ص ٨٧٠ والكمال ص ٤٧٣ . الْأَطْلَسُ : الْأَغْبَرُ . وَعَسَّالٌ : نَسَبُهُ إِلَى مِشْيَتِهِ ، يُقَالُ : مَرَّ الذُّبُّ بِعَسَلٍ ، وَهُوَ مَشْيٌ خَفِيفٌ كَالْمَرْوَلَةِ . وَالْمَوْهِنُ : نَحْوٌ مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ .

(٦) ديوانه ص ٣٢ . وعجز ألييت : « وَقُلْتُ : أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ » . ألوازع : ألناهي ألزاجر .

على حين عَائِبَتْ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا
أي : عَائِبَتْ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا . وظاهر كلام المصنف أن ذلك جائز في الكلام على قلة إذا لم يُلبس .

وَقَلْبُ الْإِعْرَابِ لِفَهْمِ الْمَعْنَى فِيهِ مَذَاهِبُ ثَلَاثَةٌ :

أحدها: أنه يجوز ذلك في الكلام والشعر اتِّسَاعًا لفهم المعنى. وَاسْتُدِلَّ لِهَذَا الْمَذْهَبِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾^(١)، وبقول العرب : إِنَّ فَلَانَةَ لَتَنُوءُ بِهَا عَجِيزَتُهَا^(٢)، فَالْعُصْبَةُ وَالْعَجِيزَةُ لَا تَثْقُلُ، إِنَّمَا يُثْقَلُ بِهَمَا، وَالْمَعْنَى: لَتَنُوءُ الْعُصْبَةُ بِهَا، وَلَتَنُوءُ فَلَانَةٌ بِعَجِيزَتِهَا، أَيْ : تَثْقُلُ بِهَا، وَيَقُولُهُمْ: عَرَضَ الْنَاقَةُ عَلَى الْخَوْضِ^(٣)، وَإِنَّمَا يُعَرِّضُ الْخَوْضُ عَلَى الْنَاقَةِ، وَأَدْخَلْتُ الْقَلَنْسُوَةَ فِي رَأْسِي^(٤)، وَالْمَعْنَى: أَدْخَلْتُ رَأْسِي فِي الْقَلَنْسُوَةِ. وَمِنْ الْقَلْبِ قَوْلُهُ^(٥):

كَانَتْ فَرِيضَةٌ مَا تَقُولُ كَمَا كَانَ الزَّنَاءُ فَرِيضَةً الرَّجْمِ وَقَوْلُهُ^(٦) :

وَتُرَكَّبُ خَيْلٌ لَا هَوَادَةَ بَيْنَهَا وَتَشْقَى الرِّمَاحُ بِالضِّيَاطِرَةِ الْحُمْرِ
التقدير : كما كان الرَّجْمُ فَرِيضَةً الزَّنَى، وَتَشْقَى الضِّيَاطِرَةُ الْحُمْرُ بِالرِّمَاحِ .
وإلى هذا المذهب في الآية ذهب أبو عبيدة^(٧) وجماعة^(٨) ، وأنه على القلب .

(١) سورة القصص : ٧٦ .

(٢) مجاز القرآن ٢ : ١١٠ والكامل ص ٤٧٥ .

(٣) مجاز القرآن ٢ : ١١١ . وفي إيضاح الشعر ص ١٢٣ أن الأَخْفَشَ حكاة .

(٤) الكتاب ١ : ١٨١ والحجة ٤ : ٣٢٢ .

(٥) تقدم في ٤ : ١٩٧ .

(٦) هو خدش بن زهير كما في جمهرة أشعار العرب ص ٥٣٦ . وأنظر تخريجه في سر صناعة الإعراب ص ٣٢٣ . الضياطر : جمع ضيطار ، وهو الضخم الذي لا غناء عنده .

(٧) مجاز القرآن ٢ : ١١٠ .

(٨) منهم الأخفش في معاني القرآن ص ١٣٥ وأنظر الأصول ٣ : ٤٦٦ .

وأجاز أبو علي^(١) في قوله تعالى ﴿وَأَتَانِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ فَعَمَّيْتُ عَلَيْكُمْ﴾^(٢) أن يكون من المقلوب ، أي : فَعَمَّيْتُ عليها . وكثيراً ما يقول به أبو العباس في القرآن^(٣) وغيره^(٤) .

المذهب الثاني : أنه لا يجوز إلا لمجرد الضرورة .

المذهب الثالث : أنه لا يجوز إلا للضرورة وتضمن الكلام معنى يصح معه القلب ، كقوله^(٥) :

..... أو بَلَعْتُ سَوَاتِهِمْ هَجْرُ

حملة على ألمعنى ، فكأنه قال : أو حملت سَوَاتِهِمْ هَجْرُ ؛ لأنه إذا بلغت السَّوَاتُ هَجْرَ فقد حَمَلَتْهَا هَجْرُ .

والذي صححه أصحابنا^(٦) أنه لا يجوز في الكلام ، ولا يجوز في الشعر إلا في حال الأضطرار .

والصحيح أن أكثر ما جاء من القلب سببه التضمن ، وقد يجيء منه في الضرورة ما لا يلوح فيه وجه التضمن ، بل قلب لمجرد الضرورة .

وقد تأولوا ﴿لَتَنْوَأَ بِالْعُصْبَةِ﴾ ، ولَتَنْوَأَ بِهَا عَجِيزُهَا ، على أن ألباء للتعدية^(٧) ، أي : لَتَنْيَأُ الْعُصْبَةُ ، وَلَتَنْيَأُ عَجِيزُهَا ، كالأباء في ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾^(٨) ، أي :

(١) الحجة ٤ : ٣٢٢ .

(٢) سورة هود : ٢٨ ، وهذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو ونافع وابن عامر وعاصم في رواية

أبي بكر ، وقرأ حمزة وألكساني وعاصم في رواية حفص ﴿فَعَمَّيْتُ﴾ السبعة ص ٣٣٢ .

(٣) الكامل ص ٢٨٣ ، ٤٧٥ ، ١٣١١ .

(٤) الكامل ص ٤٧٥ .

(٥) تقدم في ص ٢٧٩ .

(٦) ضرائر الشعر ص ٢٦٦ - ٢٧١ والبسيط في شرح جمل الزجاجي ص ٧١٣ .

(٧) البسيط في شرح جمل الزجاجي ص ٤١٧ ، ٧١٨ .

(٨) سورة البقرة : ٢٠ .

لَأَذْهَبَ سَمْعَهُمْ. وعلى / هذا خَرَجَ آيَةَ الْكَسَائِيْ وَالْفَرَاءِ^(١).

وفي البسيط : وقد يجوز أن يتبادلا - يعني أفعال والمفعول - الإعراب، وذلك في موضعين:

أحدهما : أن يكون كل واحد منهما فاعلاً من جهة المعنى ، نحو : ضارب زيدٌ عمرًا ، وقوله^(٢):

..... قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ

والثاني : أن يكون مفهوماً من جهة المعنى ، نحو : خَرَقَ الثَّوبُ الْمِسْمَارَ ، وكَسَرَ الزُّجَاجُ الْحَجَرَ .

وقيل: وقد يجوز رفعهما معاً ، ونصبهما معاً، لفهم المعنى، وأنشدوا^(٣):
 إِنَّ مَنْ صَادَ عُقْعُقًا لَمْشُومٌ كَيْفَ مَنْ صَادَ عُقْعُقَانِ وَبُومٌ
 فَرَفَعَ عُقْعُقَانِ وَبُومٌ؛ لأنه قد عُرفَ أنَّهما مَصِيدَانِ، ومنه^(٤):
 قَدْ سَالَمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا

* * *

(١) معاني القرآن ٢ : ٣١٠ .

(٢) صدر البيت : « أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ » . وهو للأقيشر الأسدي - واسمه المغيرة بن عبد الله - كما في اللسان (قفز) وشرح أبيات المغني ٧ : ١٥٧ - ١٥٨ [٧٧٩] . ولم ينسب في المقتضب ١ : ٢١ وإصلاح المنطق ص ٣٣٨ . التلاد : ألالا أقدم . والنشب : العقار . والقواقيز : جمع قاقوزة ، وهي الكأس الصغيرة .

(٣) شرح أبيات المغني ٨ : ١٢٨ [٩٤٧] . العقق : طائر أبلق بسواد وبياض يُعَقِّقُ بصوته، يشبه صوته صوت العين والقفار . ومشوم : أصله مشووم .

(٤) ينسب إلى ابن جُبابة - وهو شاعر جاهلي لص ، اسمه المغوار بن الأعنق - وإلى مساور بن هند العبسي، والعجاج، وأبي حيان الفقعسي، والديري، وعبد بني عبس. الكتاب ١ : ٢٨٧ وإيضاح الشعر ص ٥٣٩ - ٥٤٠ وفيه تخريجه .

ص : فصل

يَجِبُ وَصَلَ الْفِعْلِ بِمَرْفُوعِهِ إِنْ خِيفَ التَّبَاسُ بِالْمَنْصُوبِ ، أَوْ كَانَ ضَمِيرًا غَيْرَ مُحْصَرٍ ، وَكَذَا الْحُكْمُ عِنْدَ غَيْرِ الْكَسَائِيِّ وَأَبْنِ الْأَنْبَارِيِّ فِي نَحْوِ : مَا ضَرَبَ عَمَرُو إِلَّا زَيْدًا . فَإِنْ كَانَ الْمَرْفُوعُ ظَاهِرًا وَالْمَنْصُوبُ ضَمِيرٌ لَمْ يَسْبِقِ الْفِعْلُ وَلَمْ يُخْصَرْ فَبِالْعَكْسِ . وَكَذَا الْحُكْمُ عِنْدَ غَيْرِ الْكَسَائِيِّ فِي نَحْوِ : مَا ضَرَبَ عَمَرًا إِلَّا زَيْدًا ، وَعِنْدَ الْأَكْثَرِينَ فِي نَحْوِ : ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا . وَالصَّحِيحُ جَوَازُهُ عَلَى قَلَّةٍ .

ش : مَرْفُوعُ الْفِعْلِ يَشْمَلُ الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ وَأَسْمَ كَانَ وَأَخْوَاهَا ، وَيَنْتَزِلُ مَنَزَلَةَ أَجْزَاءِ مِنْهُ ، وَالْأَصْلُ أَنْ يَلِيَهُ ، وَالْفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِالْمَنْصُوبِ جَائِزٌ مَا لَمْ يَعْضُضْ مُوجِبٌ لِلْبَقَاءِ عَلَى الْأَصْلِ أَوْ الْخُرُوجِ عَنْهُ . وَخَوْفُ التَّبَاسِ بِكَوْنِهِمَا مَقْصُورَيْنِ أَوْ مُضَافَيْنِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ أَوْ مُشَارَيْنِ أَوْ نَحْوِهِمَا مِمَّا لَا يَظْهَرُ فِيهِ إِعْرَابٌ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ عَلَى تَعْيِينِ الْفَاعِلِ مُوجِبٌ لَتَقَدِّمَ الْفَاعِلُ عَلَى الْمَفْعُولِ ؛ هَكَذَا قَالَ أَبُو السَّرَاجِ فِي أَصُولِهِ ^(١) وَالْجَزُولِيُّ ^(٢) وَالتَّائِخُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا ^(٣) .

وَقَدْ نَازَعَهُمْ فِي ذَلِكَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْإِسْبِيلِيُّ الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ الْحَاجِّ ، وَكَانَ مِنْ تَلَامِيذِ الْأُسْتَاذِ أَبِي عَلِيٍّ ، وَرَدَّ ذَلِكَ عَلَى أَبِي عَصْفُورٍ فِي مُقَرَّبِهِ ، وَقَالَ : « لَا مُحْصُولٌ لِمَا ذَكَرُوا ، وَلَا يَوْجَدُ فِي كِتَابِ سَيُوبَةَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَغْرَاضِ الْوَاهِيَةِ » . قَالَ : « وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ فِي الْعَرَبِيَّةِ أَحْكَامًا مَفْرُطَةً الْكَثْرَةِ ، إِذَا حَدَّثَتْ طَرَأَ مِنْهَا لِبَسٌ ، ثُمَّ لَا نَقُولُ بِالْقَوْلِ الْمَطْلُوقِ إِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِحْدَاثُهَا ، وَذَلِكَ كَتَصْغِيرِ عُمَرَ وَعَمَرُو ، فَإِنَّ الَّلَفْظَ بَيْنَهُمَا وَاحِدٌ ، وَلَا نَقُولُ لِأَجْلِ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ تَصْغِيرُهُمَا أَوْ تَصْغِيرَ أَحَدِهِمَا ، وَلَكِنْ نَقُولُ أَلَيْسَ مِنْ أَلْقَاصِدِ الْمَعْرُوفَةِ بَيْنَ الْعُقَلَاءِ إِجْمَالُ مَا يَتَخَاطَبُونَ بِهِ ، وَهَذَا

(١) الْأَصُولُ ٢ : ٢٤٥ .

(٢) وَالْجَزُولِيُّ : لَيْسَ فِيهِ . الْجَزُولِيَّةُ ص ٥١ .

(٣) التَّوْتُطَةُ ص ١٦٥ وَشَرْحُ الْجَزُولِيَّةِ الْكَبِيرِ لِلشُّلُوبِينَ ص ٥٩١ وَلِلرُّوقِيِّ ١ : ٢٤٦ وَلِلْأَبْذِيِّ

١ : ٤٣٠ وَالْمُقَرَّبُ ١ : ٥٣ وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِأَبْنِ عَصْفُورٍ ١ : ١٦٣ وَلِأَبْنِ الْأَضَائِعِ ١ :

٢٦ [رِسَالَةٌ] وَلِأَبْنِ أَبِي الرَّبِيعِ ص ٢٨٠ وَالْمُلَخَّصُ ١ : ٢٧٦ - ٢٧٧ .

ليس خاصاً بلسان ، بل هو عام في جميع الألسنة ، ثم نقول : لا يبعد أن / يقصد قاصد لإفادة أن موسى ضَرَبَ عيسى ، أو ضَرَبَهُ عيسى ، فيأتي في ذلك باللفظ المحتمل، وهو لم يقصد إلا إعماء هذا الخبر ، وبقيت فيه بعدُ فائدة أخرى ، وهو أنه ضَرَبَ أحدهما الآخرَ من غير تعيين . ونقول أيضاً : لا يمتنع أن يُتكلَّم به لغة، ويتأخر البيان لوقت الحاجة، فإن تأخير البيان يجوز عقلاً عند الكل، ويجوز شرعاً عند الأكثرين ، قال به الشافعيُّ وأكثرُ أصحابه وأقلُّ من أصحاب أبي حنيفة وبعضُ أصحاب مالك^(١) وحُذِّقُ المتكلمين . نعم يمكن أن يقال هنا إذا أُجملا فينبغي أن يُقَى مع الظاهر من تقدم أفعال، لكن ليس هذا قطعاً على منعه . قال الزجاج في معانيه في قوله سبحانه ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾^(٢) : يجوز أن يكون ﴿تِلْكَ﴾ في موضع رفع على اسم ﴿زَالَتْ﴾ ، وفي موضع نصب على خبر ﴿زَالَتْ﴾^(٣) ، ولا اختلاف بين النحويين في الوجهين « انتهى .

فعلى ما قاله ابن الحاج، وأتبع فيه الزجاج، وذكر أن س لا يتعرض لشيء مما ذكره ابن السراج وتأخرو أصحابنا - لا يجب تقدم أفعال على المفعول وإن ألبس.

ونُفِّرُ على المشهور، فنقول: إذا ألبس وجب تقدم أفعال، ويزول الإلباس بقرينة معنوية ، كَوَلَدَتْ هذه هذه ، تُشِيرُ بِالْأُولَى إِلَى صَغِيرَةٍ ، أو كَقَوْلِكَ : أَكَلَ كَمَثَرَى موسى، أو لفظية كضَرَبْتُ موسى سَعْدَى، وضَرَبَ موسى الْعَاقِلَ عيسى. وإنما قال « مرفوع الفعل » لأنه لو كان مرفوعاً بِالْأَسْمِ لم يجب اتصاله

(١) أنظر مذاهب ألقهاء وأدلتهم في أصول ألقفه الإسلامى للدكتور وهبة الزحلى ص ٣٣٢ - ٣٣٤ والمصادر المذكورة في حواشيه.

(٢) سورة الأنبياء : ١٥ . معاني القرآن وإعرابه ٣ : ٣٨٦ .

(٣) في حاشية ن ما نصه : « قيل : لا يلزم من إجازة الزجاج ألوجهين في الآية جواز مثل ذلك في ضَرَبَ موسى عيسى ؛ لأنَّ التلبس أفعال بالمفعول ليس كالتلبس اسم كان بخبرها ، وذلك واضح . ابن قاسم » .

بِالْأَسْمِ، مثاله : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا ، ومررتُ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ أَبُوهُ الْفَرَسَ ،
فيجوز في هذين تأخير أفعال عن أفعال .

وقوله أو كَانَ ضَمِيرًا غَيْرَ مُحْصَرٍ مثاله : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَأَكْرَمْتُكَ .
وَأَحْتَرَزُ بِقَوْلِهِ غَيْرَ مُحْصَرٍ مِنْ نَحْوِ : إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدًا أَنَا .

ويندرج تحت قوله أو كَانَ ضَمِيرًا غَيْرَ مُحْصَرٍ أَيْضًا مَسْأَلَتَانِ : إحداهما
ممنوعة بإجماع ، والأخرى فيها اختلاف :

فالممنوع : أن يكون الضمير المتصل بالفعل عائداً على أفعال ، مثاله :
الزَّيْدِينَ ضَرَبَا .

وآلتي فيها اختلاف : أن يكون الضمير المتصل بالفعل عائداً على ما اتصل
بأفعال ، مثاله : ثَوَّبَ أَخَوَيْكَ يَلْبَسَانِ ، فَنَقَلَ الْمَنَعَ عَنِ الْأَخْفَشِ وَالْفَرَاءِ ، وَنَقَلَ
أَلْجَوَازَ عَنِ هِشَامٍ ، وَاخْتَلَفَ عَنِ الْكِسَائِيِّ وَالْمِيرِدِ وَأَكْثَرُ الْبَصْرِيِّينَ : فَنَقَلَ ابْنَ
كَيْسَانَ عَنِ الْكِسَائِيِّ وَالْمِيرِدِ أَلْجَوَازَ . وَنَقَلَ أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ الدِّينَوْرِيُّ الْمَنَعَ عَنِ
الْكِسَائِيِّ . وَمَنْعَهَا الْمِيرِدُ فِي الشَّرْحِ . وَنَقَلَ الدِّينَوْرِيُّ وَابْنُ عَصْفُورٍ جَوَازَهَا عَنِ
الْبَصْرِيِّينَ . وَنَقَلَ النُّحَاسُ مِنْعَهَا عَنْ أَكْثَرِ الْبَصْرِيِّينَ . وَقَالَ الْمِيرِدُ مُحْتَجًّا لِلْجَوَازِ :
لَيْسَ هَذَا بِأَبْعَدَ مِنْ قَوْلِكَ : ضَرَبَ زَيْدًا غُلَامُهُ . وَقَالَ أَيْضًا مُحْتَجًّا لِلْمَنَعَ : هُوَ
مَعْلُقٌ بِالثَّانِي ، وَالثَّوْبُ / مضاف إلى الأخوين ، فلو قال يَلْبَسَانِ ثَوَّبَ أَخَوَيْكَ لَمْ
يَجْزِ لَتَقْدَمِ الْمَكْنَى عَلَى الظَّاهِرِ .

[٣١ : ٧١ ب]

وذكر غيره أن ذلك لا يجوز لأن أفعال فضلة ، فيجوز الاستغناء عنه ،
وعود الضمير على ما اتصل به يُخرجه عن ذلك ؛ لأنه يلزم ذكر أفعال ليعود
الضمير أفعال على ما اتصل به ، قالوا : ولهذا امتنع : زَيْدًا ^(١) ظَنُّ قَائِمًا ؛ لأنَّ
أفعال إذ ذاك يلزم ذكره ليعود الضمير أفعال عليه ، وذلك مُخرج له عن أصل

(١) ح : زيد .

وضعه ؛ لأنَّ المفعولين في بابٍ ظنَّنتُ يجوز حذفهما اختصاراً واقتصاراً .

قال بعض أصحابنا : والصحيح في مثل غلامَ هند ضَرَبْتُ الجواز لأنَّ المفعول لا يلزم ، وإنما يلزم ما أضيف إليه المفعول ؛ ألا ترى أنك لو قلت هند ضَرَبْتُ لساغ ، وليس كذلك زيداً^(١) ظَنَّ قائماً ؛ لأنه لا سبيل إلى حذف المفعول ؛ إذ لو حذفته لم يبق للضمير ما يفسره .

وقوله وكذا الحكم عند غير الكسائي وأبن الأنباري في نحو ما ضَرَبَ عمروُ إلا زيداً يعني أنَّ الحكم أنَّ يتقدم أفعال ويتأخر المفعول إذا كان المفعول محصوراً بحرف ألفي وإلا ، نحو ما مثَّلَ به من نحو : ما ضَرَبَ عمروُ إلا زيداً . وهذا المسألة كما ذكر فيها خلاف :

فذهب قوم - منهم الجزولي والأستاذ أبو علي - إلى أنه يجب فيها تقديم أفعال ، وهذا اختيار المصنف .

وذهب البصريون والقرءاء والكسائي وأبن الأنباري إلى أنه يجوز تقديم أفعال على المفعول وتأخيره عنه .

وقوله عند غير الكسائي وأبن الأنباري موهم أنه مذهب البصريين والكوفين غير الكسائي ، وليس كما ذكر ، بل مذهب هؤلاء في هذه المسألة هو مذهب الكسائي . وإنما هو مذهب قوم منهم الجزولي .

وقوله فإنَّ كان المرفوع ظاهراً إلى قوله فبالعكس مثاله : أكرمَكَ زيدٌ ، والدرهمُ أعطِيَهُ عمروُ . وأحترز بقوله لم يسبق الفعل من نحو : إِيَّاكَ يُكرمُ زيدٌ ، والدرهمُ إِيَّاهُ أعطى زيدٌ عمراً . ومعنى فبالعكس أنه يجب فيه تقديم المفعول على أفعال ، نحو : أكرمَكَ زيدٌ . وأحترز بقوله ولم يُحصَر من نحو قوله : إنَّما يُكرمُ زيدٌ إِيَّاكَ .

(١) ح : زيد .

وقوله وكذا ألحكم عند غير الكسائي في نحو ما ضرب زيداً إلا عمرو غير الكسائي هم البصريون والكوفيون وقوم منهم ابن الأنباري والجزولي^(١) والأستاذ أبو علي^(٢)، ذهب هؤلاء إلى أنه إذا كان الحصر في أفعال بحرف نفي وإلا وجب تقدم المفعول وتأخير أفعال، وذهب الكسائي إلى أنه يجوز ، ولا يجب. وتلخص في المحصور بإلا ثلاثة مذاهب^(٣) :

١ - مذهب الكسائي أنه يجوز التقدم والتأخير، سواء أكان المحصور أفعال أم المفعول.

٢ - ومذهب قوم منهم الجزولي أنه يجب تأخير / ما حُصر بإلا وتقدم ما لم يُحصر، سواء أكان فاعلاً أم مفعولاً.

٣ - ومذهب البصريين والفرأء وابن الأنباري أنه إن حُصر أفعال وجب تقدم المفعول، وإن حُصر المفعول جاز تقدم أفعال وتأخيره.

وإذا كان الحصر بـ«إنما» فذكر الشيخ بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن النحاس^(٤) أن النحاة أجمعوا على أنه متى أُريدَ الحصرُ في واحد منهما وجب تأخيره وتقدم الآخر، فنقول «إنما ضرب عمرو هنداً» إذا أردت الحصر في المفعول، و«إنما ضرب هنداً عمرو» إذا أردت الحصر في أفعال.

فأمّا الكسائي فاستدلّ على صحة مذهبه بالسماع، قال الشاعر^(٥):

(١) المقدمة الجزولية ص ٥٠ - ٥١ .

(٢) التوطئة ص ١٦٥ .

(٣) المذاهب الثلاثة في تعليقة ابن النحاس على المقرب ق ١١ / ب منسوبة إلى أصحابها المذكورين . وقد أثبت أبو حيان نص ابن النحاس في هذه المسألة بلفظه منسوباً في تذكرة النحاة ص ٣٣٣ - ٣٣٦ . وفيه الشواهد الشعرية الستة التالية .

(٤) تعليقة ابن النحاس على المقرب ق ١١ / ب .

(٥) هو دعبيل الخزاعي ، أو الحسين بن مطير ، أو ابن الدمينه ، أو الجنون ، أو كثير . الحماسة ٤٨ : ٢ [٥٠٣] والحماسة البصرية ص ١١٦١ [١٠٤٥] وفيها تحريجه .

وَلَمَّا أَتَى إِلَّا جَمَاحًا فُؤَادُهُ وَلَمْ يَسْأَلْ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلَا أَهْلٍ
وَقَالَ الْآخِرُ^(١):

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بَيْنَ كَلَامُهَا
وَقَالَ الْآخِرُ^(٢):

وَهَلْ يُنَبِّتُ الْخَطِيئَ إِلَّا وَشِيعُهُ وَتُعْرَسُ إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا التَّنْخُلُ
وَقَالَ الْآخِرُ^(٣):

فَلَمْ يَذَرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ آتَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا
وَقَالَ الْآخِرُ^(٤):

مَا عَابَ إِلَّا لَيْمٌ فَعَلَ ذِي كَرَمٍ وَلَا هَجَا قَطُّ إِلَّا جَبًّا بَطَلًا
وَقَالَ الْآخِرُ^(٥):

نُبْتُهِمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَهُمْ وَهَلْ يُعَذِّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ

وفرق الكسائي بين إنمّا وحرف النفي وإلاّ بأنّ إنّما لا دليل معها على
الحصر في أحدهما إلاّ تأخير المحصور؛ فلم يجوز تقديمه لئلا يلتبس المحصور بغير
المحصور، بخلاف الحصر بحرف النفي وإلاّ، فإنّ اقتران الأسم بـإلاّ دليل على الحصر
فيه تقدم أو تأخر.

(١) هو مجنون ليلى . ديوانه ص ١٩٢ [شرح د. عدنان درويش] وشرح التسهيل ٢ : ١٣٤ .

(٢) هو زهير بن أبي سلمى . ديوانه ص ٩٥ وشرح التسهيل ٢ : ١٣٥ . الخطي : الرمح ،
منسوب إلى الخط ، وهي جزيرة بالبحرين تُرسى إليها سفن الرماح . وألوشيج : ألقنا .

(٣) هو ذو الأرملة . ديوانه ص ٩٩٩ . وألبيت من غير نسبة في معاني القرآن ٢ : ١٠١ .

(٤) ألبيت في تعلية ابن النحاس ق ١٢ / أ وعنه في تذكرة النحاة ص ٣٣٥ . وهو في تخلص
الشواهد ص ٤٨٧ والعيني ٢ : ٤٩٠ . ألبجأ : ألبجان .

(٥) ألبيت ليزيد بن الطثرية في الأغاني ٨ : ١٧٤ [ط. دار الثقافة] . وهو من غير نسبة في معاني
القرآن للفراء ٢ : ١٠١ وتعلية ابن النحاس ق ١٢ / أ - وعنه في تذكرة النحاة ص

٣٣٥ - والعيني ٢ : ٤٩٢ .

وَأَمَّا حُجَّةٌ مِّنْ ذَهَبٍ إِلَى أَنَّ الْمَحْصُورَ مِنْهُمَا يَجِبُ تَأْخِيرُهُ فإِجْرَاءُ لِحَرْفِ الْنَفْيِ
وَالْإِجْرَاءُ إِثْمًا .

وَأَمَّا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ فَقَالُوا : لَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ غَيْرُ الْمَحْصُورِ وَيَتَأَخَّرُ الْمَحْصُورُ
لِيَحْصُلَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ، وَإِنَّمَا جَوَّزْنَا تَأْخِيرَ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ الْمَفْعُولُ مَقْرُونًا بِإِلَاءٍ
لِّلِسْمَاعِ الَّذِي اسْتَدَّلَ بِهِ الْكَسَائِيُّ ، وَلِأَنَّ الْفَاعِلَ إِذَا تَأَخَّرَ فِي الْلَفْظِ عُلِمَ أَنَّهُ مُقَدَّمٌ
فِي الْإِنِّيَّةِ ، فَحَصَلَ لِلْمَحْصُورِ فِيهِ تَأْخِيرٌ مِنْ وَجْهِ ، وَهُوَ الْإِنِّيَّةُ ، وَلِغَيْرِ الْمَحْصُورِ تَقَدَّمَ ،
بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْخَصَرُ فِي الْفَاعِلِ ، فَإِنَّا / لَوْ قَدَّمْنَاهُ وَأَخَّرْنَا الْمَفْعُولَ كَانَ قَدْ
وَقَعَ فِي رَتْبِهِ مِنَ التَّقَدُّمِ ، وَالْمَفْعُولُ قَدْ وَقَعَ فِي رَتْبِهِ مِنَ التَّأْخِيرِ ، فَلَا يَكُونُ وَاحِدٌ
مِنْهُمَا مَنْوِيًّا بِهِ غَيْرَ مَوْضِعِهِ ، فَلَا يَحْصُلُ مَا يَقْتَضِيهِ الْمَوْضِعُ مِنْ تَقَدُّمِ غَيْرِ الْمَحْصُورِ
لَفْظًا أَوْ إِنِّيَّةً .

وَتَأَوَّلُوا مَا اسْتَدَّلَ بِهِ الْكَسَائِيُّ مِمَّا دَخَلَتْ عَلَى الْفَاعِلِ فِيهِ إِلَّا بِأَنَّهُ تَمَّ الْكَلَامُ
عِنْدَ الْإِسْمِ الَّذِي دَخَلَتْ عَلَيْهِ إِلَّا ، وَمَا بَعْدَهُ عَلَى فِعْلٍ ، اَلْتَقْدِيرُ : دَرَى مَا هَيَّجَتْ ،
وَيُعَذِّبُ بِالنَّارِ^(١) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ « إِنْ إِلَّا قَرِينَةٌ دَالَّةٌ عَلَى الْخَصَرِ فِيمَا اقْتَرَنْتَ بِهِ ، فَلَا يَحْصُلُ لِبَسٍ »
فَنَقُولُ : بَلْ يَحْصُلُ الْإِلْبَسُ ، وَهُوَ أَنْ يُظَنَّ أَنَّنَا أَرَدْنَا الْخَصَرَ فِي الْإِسْمَيْنِ الَّذِينَ بَعْدَ إِلَّا ،
وَكَأَنَّنَا قُلْنَا : مَا ضَرَبَ أَحَدٌ أَحَدًا إِلَّا زَيْدٌ عَمْرًا ، فَإِنَّا إِذَا أَرَدْنَا هَذَا الْمَعْنَى قُلْنَا هَذَا .

فَإِنْ قُلْتُ : هَذَا يُلْزَمُ إِذَا كَانَ الْمَفْعُولُ مَقْرُونًا بِإِلَاءٍ ، وَجَازَ تَأْخِيرُ الْفَاعِلِ .
قُلْنَا : لَا يُلْزَمُ لِأَنَّهُ - وَإِنْ تَأَخَّرَ لَفْظًا - فَالْإِنِّيَّةُ بِهِ التَّقَدُّمُ ، بِخِلَافِ الْمَفْعُولِ مَعَ
الْفَاعِلِ الْمَقْرُونِ بِإِلَاءٍ ، فَإِنَّكَ إِذَا أَخَّرْتَهُ كَانَ مُؤَخَّرًا لَفْظًا وَإِنِّيَّةً ، فَافْتَرَقَا .

وَيُظْهِرُ مِنْ أَبِي عَصْفُورٍ فِي (الْمَقْرَبِ) اخْتِيَارَ مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ
فِي الْقِسْمِ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ تَقَدُّمُ الْمَفْعُولِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مَقْرُونًا بِإِلَاءٍ يَجِبُ تَقَدُّمُ

(١) ن : « دَرَى مَا هَيَّجَتْ لَنَا إِلَّا اللَّهُ ، وَيُعَذِّبُ بِالنَّارِ إِلَّا اللَّهُ » .

ألفعل^(١)، ولم يذكر في القسم الذي يجب فيه تقدم أفعال^(٢) أنه إذا كان ألفعل مقروناً بإلا وجب تقدم أفعال، ولا تعرض لذلك. وكذلك يظهر من ابن مَعْطٍ في فصوله^(٣).

والذي نختاره هو مذهب الكسائي^(٤) وقوفاً مع السماع، والتأويل فيه بعيد. وقوله وعند الأكثرين إلى آخره هذه مسألة: ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا، وقد تقدم الكلام عليها مستوفى في أوائل الفصل الرابع من باب المضمَر في أوائل الكتاب^(٥). وقال المصنف في الشرح هنا^(٦): «والصحيح جوازه لوروده في كلام العرب ألفصحاء»، وأنشد ستة أبيات تدل على الجواز.

وقال أبو جعفر النحاس: «فأما إنشاد أبي عبيدة^(٧):

لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُضْعَبًا أَدَّى إِلَيْهِ الْكَئِيلَ صَاعًا بِصَاغٍ
فهذا لا يجوز عند أهل النظر من البصريين في شعر ولا غيره ، ورواية الأصمعي :

لَمَّا عَصَى الْمُضْعَبُ أَصْحَابُهُ

وألبيت لأبي العباس السفاح^(٨). وأنشد هشام^(٩):

(١) المقرب ١ : ٥٤ .

(٢) المقرب ١ : ٥٣ .

(٣) الفصول الخمسون ص ١٧٢ .

(٤) ن : « والذي نختاره ونذهب إليه مذهب الكسائي » . وفي الحاشية عن نسخة أخرى بخط مغاير : « والذي يختاره هو مذهب الكسائي » .

(٥) ٢ : ٢٥٩ - ٢٦٥ .

(٦) ٢ : ١٣٥ .

(٧) تقدم ألبيت في ٢ : ٢٦٤ .

(٨) كذا ! وهو للسفاح بن بكير كما تقدم في تخريجه .

(٩) تقدم ألبيت في ٢ : ٢٦٤ .

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ ، وَقَدْ فَعَلَ
وهذا البيت مصنوع، نَحْلَةُ عمرو بن كلثوم، وقال هشام فيه: وهذا من
متاع الشعر، انتهى كلام النحاس.

ولو تقدم المفعول على الفعل، فقلت: زيدا ضَرَبَ غَلامُه - لم يجوز ذلك عند
الفراء والكسائي، وأجازها هشام، وأجازها الأبرد، يجعلها / بمنزلة : ضَرَبَ زيدا
غلامُه .

قال ابن كيسان: بينهما فصل عندي؛ لأنك إذا قلت: زيدا ضَرَبَ غَلامُه،
فنقلت زيدا من أول الكلام إلى آخره - وقع بعد الكلام، فصار المضمَر قبل المظهر،
فبطلت، وقولك ضَرَبَ زيدا غَلامُه في موضعه، لا ينقل، فيجعل بعد زيد لأنَّ
العامل فيه وفي الغلام واحد، فإذا كانا جميعًا بعد العامل فكل واحد منهما في
موضعه وإن كان الفاعل أولى بالتقدم من المفعول.

* * *

ص : باب اشتغال العامل

عن الأسم السابق بضميره^(١) أو مُلابسه

إذا انتصبَ لفظًا أو تقديرًا ضميرُ اسمٍ سابقٍ مفتقرٍ لِمَا بعده أو مُلابِسٍ^(٢) ضميره بجائزِ العمل فيما قبله غير صلة ، ولا مُشَبَّهٍ بها ، ولا شرطٍ مفصولٍ بأداته ، ولا جوابٍ^(٣) مجزومٍ ، ولا مسندٍ إلى ضميرِ السابق متصلٍ ، ولا تالي استثناء ، أو مُعلّقٍ ، أو حرفٍ ناسخٍ ، أو كمٍ خبرية ، أو حرفٍ تَحْضيضٍ ، أو عَرْضٍ ، أو تَمَنٍّ بـ «ألا» - وَجَبَ نَصْبُ السابق إن تلا ما يختصُّ بالفعل ، أو استفهامًا بغيرِ الهمزة ، بعاملٍ لا يظهر مُوافقٍ للظاهر أو مُقاربٍ ، وقد يُضمَرُ مُطاورٌ للظاهر ، فيرفعُ السابق .

ش : مثال انتصابِ الضمير لفظًا : زيدٌ ضَرَبَهُ ، ومثال انتصابه تقديرًا : زيدٌ مررتُ به . واشتغال العامل يشمل الفعل ، نحو ما مثَّلناه ، ويشمل ما يعمل عمل الفعل هنا .

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع : « لا يدخل هنا مما يعمل عمل الفعل ما عدا أسماءَ أفاعلين والمفعولين لامتناع تقدم معموله ، فالصحيح ألا يُفسَّر في هذا الباب إلا ما يجوز أن يعمل فيما قبله ، فلا اشتغال في الصفات المشبهة ، ولا في المصادر ، ولا في أسماء الأفعال » انتهى .

فأمَّا جمع أسماء أفاعلين والمفعولين فإن كان مُسَلَّمًا فالقياس يقتضي أن يدخل في أبواب الاشتغال ، فتقول : زيدًا أنتم ضاربوه ، وزيدًا أنتن ضارباته . وإن

(١) ك : لضميره .

(٢) ك : بضميره .

(٣) ك : ولا جوابه .

كان مُكْسَرًا فتكسیره يُعِدّه عن شبه الفعل ، ويُلحِقُه بالأسماء المحضة ، فلذلك
 أحتاج س^(١) إلى شواهد لإعماله من الكلام ومن الشعر ، فقال بعض أصحابنا :
 ينبغي ألا يدخل في الاشتغال لأن عمله ملفق ضعيف ، والاشتغال كذلك باب
 ملفق ، فيضعف عن الدخول فيه لأنه لا يقوى على أن يفسر ، ولذلك لم يُمثّل عليه
 س ، ولا عرض له في مسألة من الاشتغال ، وإنما ذكره بحكم الانجرار^(٢) ؛ لأنه
 لما ذكر اسم الفاعل واسم المفعول ، ومنه جارٍ وغير جارٍ - ذكر أيضًا جمعهما
 المكسر^(٣) من حيث إنه غير جارٍ ، وهو قد يعمل .

ومن الناس من جَوَزَ أن يدخل في الاشتغال ، قال : لأنه قد ثبت أنه يعمل ،
 وقد ذكرها س في أبواب الاشتغال ، فينبغي أن / يدخل فيه . والذي يقتضيه
 التحرز أنه لا يكون في الاشتغال إلا بسماع من العرب .

وقد أجم المصنف في الشرح ، فقال^(٤) : « واشتغال العامل يتناول اشتغال
 الفعل ، نحو : أزيدًا ضربته ؟ واشتغال غير الفعل ، نحو : أزيدًا أنت ضاربُهُ »
 انتهى .

وأحترز بقوله ضميرُ اسمٍ سابقٍ من أن يكون الاسم متأخرًا ، نحو : ضربته
 زيدًا ، على البذل ، أو زيدٌ ، على الابتداء . وأحترز بقوله مُفْتَقِرٍ لما بعده من
 قولك : في الدار زيدٌ فأكرمه .

وقوله أو مُلَابِسُ ضميره هو أن يكون مضافًا إلى الضمير ، نحو : زيدٌ
 ضربتُ أخاه ، أو مشتملًا صفته عليه ، نحو : هندٌ^(٥) ضربتُ رجلًا يُغَضُّها ، أو

(١) الكتاب ١ : ١٠٩ - ١١٠ .

(٢) ك : الإسرار . وفي حاشيتها : أفرار . ح : ألجواز . ن : الإقرار . والتصويب من ص ٣٦٢ .

(٣) الكتاب ١ : ١٠٩ - ١١٠ .

(٤) ٢ : ١٣٦ .

(٥) ضربتُ أخاه أو مشتملًا صفته عليه نحو هند : سقط من ك .

الصلة عليه ، نحو : هندٌ أكرمتُ الذي يُحبُّها ، أو عطف عليه عطف بيان ، نحو : زيدٌ ضربتُ عمرًا أخاه ، أو عطف عليه نسق بالواو خاصة ، نحو : زيدٌ ضربتُ عمرًا وأخاه ، أو مضاف ^(١) إلى واحد من هذه الخمسة . فلو أُبدل منه لم يكن مُلابسًا ، أو عطف عليه بغير الواو لم يكن مُلابسًا ، أمّا أبدال فلأنه على تكرار العامل ، فتخلو ^(٢) الجملة الواقعة خيرًا من الرباط ، وأمّا العطف « ثم » فلكون الفعل يستحيل أن يكون مُتحدًا في المعطوف والمعطوف عليه ، بخلاف الواو ؛ لأنها إذ ذاك تكون جامعة بمعنى « مع » ، فكأنك قلت : ضربتُ رجلًا مع أخيه .

ولا ينحصر الشاغل للفعل فيما ذكره المصنف من الضمير والملابس له ، بل قد يشغله ظاهر هو الأول ، نحو : إذا زيدًا لقيتَ زيدًا فأكرمه ، تريد : لقيته ، ولا يكون هذا إلا في الشعر ، نحو قوله ^(٣) :

إذا ألوحشُ ضَمَّ ألوحشَ في ظُللاتِها سواقطُ من حرٍّ ، وقد كان أظهرًا

وقوله بجائز العمل فيما قبله أي : بعامل يجوز له أن يعمل في الّاسم الذي قبله ، يعني : لو لم يشتغل بالضمير أو الكسبي ، فإنه مع اشتغاله بأحدهما لا يجوز له أن يعمل في الّاسم الذي قبله .

وهذا الذي ذكره المصنف ، وكرره في تصانيفه ، من أنه يجوز له أن يعمل في الّاسم الذي قبله ، وهو الذي له الضمير أو الملابس ، لو لم يشتغل بالضمير أو الكسبيّ - ليس حاصرًا لمسائل الاشتغال ؛ لأن منها قسمًا لا يجوز فيه للعامل أن

(١) ن : أو مضاف إلى مضاف .

(٢) ك : فتخرج ، ح .

(٣) هو التابغة الجعدي كما في الكتاب ١ : ٦٣ وتحصيل عين الكذهب ص ٨٧ والحماسة

البصرية ص ٢٢ [٩] . وليس في مشوبته المذكورة في جمهرة أشعار العرب ص ٧٧٣ -

٧٨٦ . ظلال : جمع ظلة ، وهي ما يُستظلُّ به . وأظهر : صار في وقت الظهيرة .

يعمل في الّاسم الذي قبله ، وذكره المصنف في أواخر هذا الباب ، ولهذا يقول أصحابنا^(١): ولولا ذلك - أي: عمله في الضمير أو السبي - لعمل في الّاسم السابق أو في موضعه، وذلك نحو: إن زيد قام أكرمه، وأزيد قام؟ فيجيزون هنا الّاشتغال وارتفاع زيد بفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده وإن كان لا يجوز أن يعمل قام في زيد لو فرضناه فارغاً من الضمير. ويشترطون في هذا الضرب أن يتقدم الّاسم ما يطلب الفعل إمّا على اللزوم وإمّا على الاختيار.

وذهب أبو القاسم حسين بن الوليد المعروف / بابن العريف^(٢) إلى أنه لا يشترط ما يطلب الفعل، فيجيز^(٣) في نحو «زيد قام» أن يرتفع زيد بإضمار فعل يفسره ما بعده، ألتقدير: قام زيد قام، وهذه نزعة كوفية.

فإن قلت: كيف جاز أن يفسر ما لا يعمل؟

فالجواب: أنه لما قويت الدلالة هنا على الفعل بالحرف الطالب له جاز أن يفسر ما لا يعمل؛ إذ قد يعمل في اسم آخر في موضع ذلك الّاسم، كالظرف مثلاً، فتقول: أخلفك زيد قام؟

وقال الأستاذ أبو الحسن علي بن جابر الدباج^(٤): «لا يعُد أن يُقال إن

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣٦١ والمقرب ١ : ٨٧ .

(٢) أخذ عن ابن القوطية ، ورحل إلى المشرق ، وسمع من ابن رشيقي ، وأقام بمصر أعواماً ، ثم عاد إلى الأندلس . إمام في العربية ، أستاذ في الآداب ، مقدّم في الشعر . له شرح على الجمل ، وكتاب في النحو أعترض فيه على أبي جعفر النحاس في مسائل ذكرها في كتابه الكافي . مات بطليطة سنة ٣٩٠ . بغية الكوعة ١ : ٥٤٢ - ٥٤٣ .

(٣) شرح الجزولية للأبدي ١ : ٩٢١ [رسالة] .

(٤) الأشبيلي اللحمي . كان نحوياً أديباً مقرئاً جليلاً فاضلاً . قرأ النحو على ابن خروف وأبي ذرّ بن أبي ركب ، والقرآن على أبي بكر بن صاف ونجبة ، وتصدر لإقراء النحو والقرآن نحو خمسين سنة . روى عنه ابن أبي الأحوص وغيره . توفي سنة ٦٤٦ هـ . بغية الكوعة ٢ :

هَذَا الْفِعْلُ يَصِحُّ لَهُ الْعَمَلُ فِي الْأَوَّلِ مَقْدَمًا عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ مَعَ أَدَاءِ تَطَلُّبِ الْفِعْلِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَامِلَ مُتَصَرِّفًا فِي نَفْسِهِ ، فَكَذَلِكَ يَتَصَرَّفُ فِي مَعْمُولِهِ إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مِنْ ذَلِكَ مَانِعٌ ، وَذَلِكَ الْمَانِعُ فِي الْفَاعِلِ هُوَ أَنَّهُ يَلْتَبِسُ بِالْمَبْتَدَأِ فِي قَوْلِكَ قَامَ زَيْدٌ ، وَزَيْدٌ قَامَ^(١) ، فَإِذَا جَاءَ حَرْفٌ لَا يَلِيهِ إِلَّا الْفِعْلُ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا زَالَ ذَلِكَ الْكَلْبَسُ ، فَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا مَقْدَمًا إِنَّ قَدَّرْتَ الْفِعْلَ فَارِعًا^(٢) مِنَ الْضَمِيرِ ، وَفَاعِلًا بِإِضْمَارِ فِعْلِ إِنَّ قَدَّرْتَ الْفِعْلَ مُشْغُولًا بِضَمِيرٍ^(٣) .

وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ هَذَا الْأُسْتَاذُ إِنَّمَا هُوَ بِنَاءٌ مِنْهُ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَتَقَدَّمُ لِأَجْلِ الْكَلْبَسِ بِالْمَبْتَدَأِ ، فَعَلَى هَذَا مَتَى زَالَ الْكَلْبَسُ فَيَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ تَقْدِيمُهُ ، وَنَحْنُ نَجِدُ الْكَلْبَسَ يَزُولُ ، وَالْفَاعِلُ مَعَ ذَلِكَ لَا يَتَقَدَّمُ^(٤) ، وَمَا سَبَبُ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ يُنْزَلُ مِنَ الْفِعْلِ كَحِزْءٍ مِنْهُ مَعَ الْكَلْبَسِ الْمَذْكُورِ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ ، وَحُمِلَ مَا لَا لَبْسَ فِيهِ عَلَى مَا فِيهِ الْكَلْبَسُ ، لَكِنَّهُ يَسُوغُ أَنْ يَفْسَّرَ وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْ لِقَوَّةِ طَلَبِ الْفِعْلِ .

وَقَوْلُهُ بِجَائِزِ الْعَمَلِ هَذَا مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ إِذَا أَنْتَصَبَ . قَالَ الْمَصْنِفُ فِي الشَّرْحِ^(٥) : « وَخَرَجَ بِذَلِكَ فِعْلُ اتَّعَجَبَ ، نَحْوُ : زَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ ، وَأَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ ، نَحْوُ : زَيْدٌ تَرَاكِهِ ، وَأَفْعَلُ الْتَفْضِيلِ ، نَحْوُ : زَيْدٌ أَكْرَمَ مِنْهُ عَمَرُو ، فَلَيْسَ لِلْأَسْمِ الْمَتَقَدِّمِ عَلَى هَذِهِ إِلَّا الَّرْفَعُ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَعْمَلُ فِيمَا تَقَدَّمُ ، وَمَا لَا يَعْمَلُ لَا يُفَسَّرُ عَامِلًا عَلَى الْوَجْهِ الْمَعْتَبَرِ فِي هَذَا الْكَلْبَابِ ، وَهُوَ كَوْنُ الْعَامِلِ الْمَشْغُولِ عَوْضًا فِي الْكَلْفِظِ مِنَ الْعَامِلِ الْمَضْمَرِ دَلِيلًا عَلَيْهِ ، وَلَكُونُهُ عَوْضًا أَمْتَنَ الْإِظْهَارِ ؛ إِذْ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْعَوْضِ وَالْعَوْضِ مِنْهُ ، وَلَكُونُهُ دَلِيلًا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا فِي الْمَعْنَى أَوْ مُقَارِبًا ، فَلَوْ قَصِدَتْ

(١) فِي الْمَخْطُوطَاتِ : زَيْدٌ قَامَ . بَدُونِ وَآوِ قَبْلَهُ . وَأَكْوَاوُ مِنْ شَرْحِ الْجَزُولِيَّةِ .

(٢) فَارِعًا مِنَ الضَّمِيرِ وَفَاعِلًا بِإِضْمَارِ فِعْلِ إِنَّ قَدَّرْتَ الْفِعْلَ : لَيْسَ فِي كَ .

(٣) الْكَلْبَسُ فِي شَرْحِ الْجَزُولِيَّةِ لِلْأَبْذِي ١ : ٩٢٥ [رِسَالَةٌ] .

(٤) نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ أَبَوَهُ .

(٥) ١٣٧ : ٢ .

الدلالة دون التعويض لم تكن المسألة من باب الاشتغال ، كقول الراجز^(١) :

يا أيُّها المانحُ دُلِّي دُونَكَ

ف(دُلِّي) منصوب بعامل مقدر مدلول عليه بالملفوظ به . نص على ذلك س^(٢) . وليس المملفوظ به عوضاً من المقدَّر ، فلو جُمع بينهما لم يمتنع . والحاصل أنَّ المَجْعول دليلاً دون تعويض لا يلزم صلاحيته للعمل في موضع دلالة ، بخلاف المَجْعول دليلاً وعوضاً ، ومن كلام العرب : أَلَبَّهُمْ أَيْنَ هُوَ ؟ / فَنَصَبَ قَاتِلَ هَذَا [أَلَبَّهُمْ]^(٣) بفعلٍ مضمر ، وجعل (أَيْنَ هُوَ) دليلاً عليه مع عدم صلاحيته للعمل»
[٣: ٧٤/ب] انتهى.

وشرط أصحابنا^(٤) في التعامل أن يكون متصرفاً ، فإن كان غير متصرف لم يجز أن يفسر ، وذكروا أنَّ « ليس » يجيء فيها الاشتغال ، ففي كتاب س^(٥) : «أزیداً لست مثله» ، وقدَّروه : أَبَیْتَ زیداً لست مثله . وهذا لا يتخرج إلا على مذهب مَنْ يميز تقدم خبر ليس ، وقد نُسب^(٦) ذلك إلى س ، وسبق ذكر الخلاف فيها في باب كان وأحوالها^(٧) .

وقوله فيما قبله أي : في الأسم الذي قبله ، وهو الأسم السابق الذي ذكره

(١) هو راجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن غيم ، أو وائل بن صريم أليشكري ، أو جارية من الأنصار . ألسيرة النبوة ٢ : ٣١١ ومعاني القرآن للفراء ١ : ٢٦٠ والخزانة ٦ : ٢٠٠ - ٢٠٨ [٤٥٤] ، وإن رمت المزيد فأنظر تحريجه في إيضاح الشعر ص ٣٠ .
المانح : الذي يتزل أكبر فيملأ الدلو ، وذلك إذا قل ماؤها .

(٢) أَلْكَتاب ١ : ٢٥٢ - ٢٥٣ .

(٣) أَلَبَّهُمْ : تمتة من شرح المصنف .

(٤) كَأَبْنِ عَصْفُورِ فِي الْقَرَبِ ١ : ٨٧ وشرح الجمل ١ : ٣٦١ .

(٥) أَلْكَتاب ١ : ١٠٢ .

(٦) شرح أَلْكَتاب للسريافي ٣ : ١٦٥ .

(٧) تقدم ذلك في ٤ : ١٧٨ - ١٨٢ .

المصنف، ولو قال « بجائز العمل في ذلك الآسم » لكان أوضح^(١) ، ولولا أنه فسّر قوله « فيما قبله » بالآسم السابق لكنا نستنتج منه أن يدخل فيما قبله الآسم السابق، ومسألة : أزيد قام ؟ فإن « قام » وإن لم يعمل في « زيد » أرفع فإنه يجوز أن يعمل في آسم آخر في موضعه ، وقد بينّا ذلك^(٢) .

وظاهر كلام النحويين أنه يشترط في باب الاشتغال تقدم الآسم وتأخر العامل ، فعلى ظاهر ما ذكره لا يجوز « ضربته زيدا » على أن يكون انتصاب «(زيد)» على إضمار فعل يفسره ضربته ، ويكون منوياً به التقدّم ، ومنوياً بـ«(ضربته)» التأخير ؛ لأنه يلزم تقدم الضمير على ما يعود عليه ، ولا مقتضي لتأخره عنه ، وليس التفسير كالتأخير ؛ لأن الأصل في التفسير أن يتقدم على المفسر ، ورتبة التأخير التأخير ، وإن لم يكن ذلك شرطاً فينبغي أن يجوز ، ووجهه أن المفسر هو في المعنى خير . ويجوز رفع الآسم على الابتداء ، وجعل هذه الجملة خيراً .

وقوله غير صلة هذا استثناء منقطع ؛ لأن ما ذكر لا يندرج تحت قوله « بجائز العمل فيما قبله » . ومثاله : زيد أنا الضارب ، وأذكر أن تلد^(٣) ناقتك أحب إليك أم أثنى^(٤) .

وقوله ولا مُشَبَّهٍ بِهَا الْمَشَبَّهُ بِالصِّلَةِ الصِّفَةِ وَالْمُضَافُ إِلَى الْفِعْلِ، شَبَّهَا بِهَا^(٥) في تميم ما قبلهما بهما، فلا عمل لهما في الآسم على تقدير الكفرغ، ولا يفسران عاملاً فيه مع الاشتغال، ومثال ذلك: ما رجل تُحِبُّهُ يَهُانُ، وزيدٌ يومَ تراه يفرحُ. وقوله ولا شرطٍ مفصولٍ بأداته مثاله : زيدٌ إن زُرْتَهُ يُكْرِمْكَ ؛ لأن أداة

(١) ح : أرجح .

(٢) ذكر ذلك في ص ٢٩٥ .

(٣) ك : أن هذه .

(٤) الكتاب ١ : ١٣١ ، ١٣٢ .

(٥) ك ، ح : يشبهانها . ن : تشبها بها .

الشرط لها صدر الكلام ، فلا يؤثر ما بعدها فيما قبلها عملاً ولا تفسيراً . واحترز بقوله **مفصولٌ بأداته** من نحو : **إن زيدا زُرته أكرمك** ، وسيأتي حكمه .

وقياس مذهب مَنْ أجاز تقدم معمول الشرط على الأداة أن يُجوز فيه النصب على الاشتغال .

وفي شرح س لأبي الفضل البطليوسي أنه لا خلاف في منع التقدم لمعمول فعل الشرط على أداته ، فلا يجوز : **زيداً مَنْ يُكرم^(١) يُكرم هندا** . وليس ذلك بصحيح .

[٣: ٧٥/١]

وقوله **ولا جواب مجزوم** / مثاله : **زيداً إن يَقُم أكرمه** .

وَمَنْ أجاز تقدم معمول الجواب المجزوم على أداة الشرط - وهو الأخفش - نحو: **زيداً مَنْ يُكرم هندا^(٢) يُكرم لأجلها** ، أجاز فيه الاشتغال ، فيقول : **زيداً مَنْ يُكرم هندا يُكرمه لأجلها** ، وسيأتي تقدم الأسم على الجواب - ويكون بعد الشرط ، نحو: **إن يَقُم زيدا أكرمه** - والخلاف فيه ، إن شاء الله .

وَمَنْ أجاز ذلك مطلقاً - وهو الكسائي - أجاز فيه الاشتغال ، فيقول : **إن يَقُم زيدا أكرمه** . والنع مذهب الجمهور . والتفصيل مذهب الفراء ، فيجيز التقدم إن كان ظرفاً أو مجزوماً ، ويمنع إن كان مفعولاً .

فلو كان مفعولاً جاز عند س^(٣) إعماله في الأسم السابق مع التفرغ ، وتفسيره عاملاً فيه مع الاشتغال ؛ لأنه عنده مقدّر التقدير ، مدلول به على جواب محذوف ، مثاله : **زيداً إن جاءك تضرِبُ** ، فيجوز فيه الاشتغال ، نحو : **زيداً إن جاءك تضرِبُه** .

(١) زيد هنا في ن : عمراً .

(٢) هندا : سقط من ك .

(٣) الكتاب ١ : ١٣٣ وشرحه للسرافي ٣ : ٢٧٤ .

ولا حاجة للفظ « مجزوم » ، بل يكفي قوله « ولا جواب » ؛ لأنه إذ ذاك يشمل المجزوم جواباً لأداة الشرط والمرفوع جواباً لـ « إذا » ، إذا لم تجزم في الشعر ، نحو : إذا جاءك زيدٌ تُكرمُ عمرًا ، فلا يجوز تقلب عمرٍو على إذا ؛ لأنَّ تُكرم جواب إذا .

وقوله ولا مُسندٌ إلى ضميرِ السابقِ مُتصلٍ مثاله : أزيدَ ظَنَّهُ ناجيًا ؟ . معنى : ظنَّ نفسه ، فلا يجوز نصب زيد لأنه يلزم من ذلك تفسير أفعال - وهو عمدة - بالمفعول الذي حقه أن يكون فضلة . فلو انفصل الضمير جاز ، نحو : زيدًا لم يظنَّه ناجيًا إلا هو ؛ لأنَّ المنفصل كالأجنبي ، فهو نحو : زيدًا لم يظنَّه ناجيًا إلا بشرًا ، وأصل : لم يظنَّه أحدٌ ناجيًا إلا هو ، ولا يلزم توقف العمدة في مفهوميته ^(١) على الفضلة كما يلزم والمسند إليه ضمير مفسر بالمفعول .

وقوله ولا تالي استثناء مثاله : ما زيدٌ إلا يضربه عمرو .

وقوله أو مُعلّقٍ مثاله : زيدٌ كيف وجدته ، وزيدٌ ما أضربه ، وعمرو لأضربه ، والدرهم للمُعطيِّه عمرو ، وزيدٌ إنَّك تُكرمه . فإن كان المعلق « لا » فينبني على المذهب التي في « لا » . والأصحُّ أنه إن كان في جواب قسم لم يتقدم معمول الفعل ألنفي بها ، فعلى هذا يجوز : زيدًا ^(٢) لا أضربه ، ويمتنع : زيدًا - والله - لا أضربه . وإن كان المعلق « إن » أَلَنافية فلا يجوز النصب في نحو : زيدٌ إن أكرمه ، بمعنى : ما أكرمه .

وقوله أو حرفٍ ناسخٍ مثاله : زيدٌ لَيْتِي ^(٣) أكرمته . أو كم الخبرية زيدٌ كم لَيْتِي ، أُجريت مجرى كم أَلأستفهامية .

وقوله أو حرفٍ تحضيضٍ مثاله : زيدٌ هلاً ضربتَه . أو عرضٍ ، أو تَمَنٍّ «ألا»

(١) ك : في مفهومية .

(٢) زيدًا ... وإن كان المعلق إن أَلَنافية فلا يجوز : سقط من ك ، ن .

(٣) زيدٌ لَيْتِي ... زيدٌ هلاً ضربتَه : ذكر بدلاً منه في ك : زيدها أضربتَه .

مثاله بعد العرض : عمرو ألا تُكرِّمُهُ ، ومثاله بعد التمنيّ بالأ : العون على الخير ألا أجده .

قال المصنف في الشرح^(١) : « هذا مذهب المحققين من العارفين بكتاب س^(٢) ، أعني إجراء التحضيض والعرض والتمنيّ بالأ مجرى الاستفهام في منع تأثر ما قبلها بما بعدها . وإنما أُجريت مجراه لأنّ معنى هلاً فعلت ، وهلاً تفعل : لم لم تفعل^(٣) ، ومعنى ألا تفعل : أتفعل ، مع أن هلاً / مركبة من هل ولا ، وألا مركبة من ألهمزة ولا ، فوجب مع التركيب ما وجب قبله .

[٣ : ٧٥/ب]

وقد عكس قوم الأمر ، فجعلوا توسط^(٤) التحضيض وأخويه قرينة يرجح بها نصب الأسم السابق . وممن ذهب إلى هذا أبو موسى الجزولي^(٥) ، وهو ضد مذهب س « انتهى .

وقال شيخنا أبو الحسن الألبدي^(٦) : « الظاهر من كلام س أن العرض والتحضيض لا يجوز في الأسم قبلهما إلا الرفع ؛ لأنها حروف لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فلا يفسر . ومن التمنيّ ما لا يُتصور خلاف في منع النصب فيه ، وذلك : زيد ليتك أكرمته . وكذا قال ابن طاهر وابن خروف والأستاذ أبو علي^(٧) ، نصوا على ذلك . ولا أدري من أين اختار الجزولي النصب ، وهو لا يجوز ، إلا أن يكون قاس التحضيض والعرض على الأمر والنهي ؛ إذ هما لا يكونان إلا بالفعل ، كما أن الأمر والنهي كذلك ، وبينهما فرق ، فإن الأمر والنهي يعملان

(١) ٢ : ١٣٩ .

(٢) الكتاب ١ : ١٢٧ .

(٣) بعده في شرح المصنف : ولم لا تفعل .

(٤) ك ، ن : توسطك .

(٥) المقدمة الجزولية ص ١٠٠ .

(٦) شرح الجزولية ١ : ٩٣٢ بتصرف .

(٧) شرح الجزولية للشلوبين ص ٧٦٢ .

فيما قبلهما ، والتحضيض والعرض والتمني لا يعمل الفعل الذي بعدها في الاسم الذي قبلها لأنها حروف طالبة للفعل ، فشبهت بأدوات الاستفهام والشرط ، وهي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ولا يفسر « انتهى » .

وفي البسيط: «الحروف التي تقطع عن العمل حروف الاستفهام وأسماءه، و«ما» في النفي، وحروف الشرط وأسماءه، والقسم، وحروف التحضيض، وحرف العرض - وهو ألا - ولام الابتداء. وقد جَوَزَ بعضهم النصب في بعضها، ورجح الابتداء نحو: شَرَبْنَا أَلَا تَشْرَبُهُ، وزيدًا إِنْ تَضْرِبُهُ يَضْرِبُكَ» انتهى.

وزعم ابن الطراوة وتلميذه السهيلي^(١) أن ألسين وسوف لا يتقدم عليهما معمول ما دخلتا عليه، نحو: زيدًا سأضرب أو سوف أضرب؛ لأنهما عندهما من حروف الصدر، فعلى مذهبهما لا يجوز: ألا زيدًا^(٢) سأضربه، أو زيدًا^(٣) سوف أضربه، فيتعين الرفع في زيد، ولا يجوز النصب على الاشتغال. والصحيح جوازه.

وقال المصنف في الشرح^(٤): « ومن موانع نصب الأسم السابق بالفعل المشغول وقوعه بعد (إذا) المفاجأة ، نحو : خرجتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرو ، ولا يجوز عندي في زيد وما وقع موقعه إلا الرفع ؛ لأنَّ العرب ألزمتُ إذا هذه ألا يليها إلا مبتدأ بعده خبر ، أو خبر بعده مبتدأ ، فمن نصب ما بعدها فقد استعمل ما لم تستعمل العرب في نثر ولا نظم ، وقد ألحقها س (أما) قياسًا ، فأجاز نصب الأسم الذي يليها بفعل مضمَر يفسره المشغول بعده ، نحو : خرجتُ فإذا زيدًا يضربه عمرو ، كما يقال : أمّا زيدًا فيضربه عمرو . ولا ينبغي أن تُلحق (إذا) ب(أما) ، فإنَّ (أما) - وإن لم يُلها فعل - فقد يليها معمول الفعل المَفْرَغ كثيرًا ، كقوله تعالى

(١) نتائج الفكر ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٢) ك ، ن ، ح : زيد .

(٣) ن ، ح : زيد .

(٤) ٢ : ١٣٩ - ١٤٠ .

﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾^(١) ، وقد يليها / معمولٌ مقدَّرٌ بعده مفسَّرٌ مشغولٌ ، [٣: ٧٦/١] كقراءة بعض السلف ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾^(٢) ، ولم يَلِ (إذا) فعلٌ ظاهر ولا معمولٌ فعلٌ ، بل إنّما يليها أبداً في النثر والنظم مبتدأ وخبره منطوق بهما ، أو مبتدأ محذوف الخبر ، فمن أولاهما غير ذلك فقد خالف كلام العرب ، فلا يُلْتَفَتُ إليه وإن كان سبويه « انتهى كلامه .

ونحن نذكر كلام س في المسألة وما قال الناس فيه ، فنقول :

قال س^(٣) : « فَإِنْ قُلْتَ : لَقِيتُ زَيْدًا وَأَمَّا عَمْرُو فَقَدْ مَرَرْتُ بِهِ ، وَلَقِيتُ زَيْدًا وَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ يَضْرِبُهُ عَمْرُو - فَالْفَرْعُ ، إِلَّا فِي قَوْلٍ مَنْ قَالَ : زَيْدًا رَأَيْتُهُ ، وَزَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ؛ لِأَنَّ أَمَّا وَإِذَا يُقْطَعُ بِهِمَا الْكَلَامُ ، وَهُمَا مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ ، يَصْرِفَانِ الْكَلَامَ إِلَى الْإِبْتِدَاءِ ، إِلَّا أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِمَا مَا يَنْصَبُ^(٤) ، وَلَا يُحْمَلُ بَوَاحِدٍ مِنْهُمَا آخِرٌ عَلَى أَوَّلٍ كَمَا يُحْمَلُ بِثُمَّ وَالْفَاءِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَرَأُوا ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ ، وَقَبْلَهُ نَصَبٌ^(٥) ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا تَصْرِفُ الْكَلَامَ إِلَى الْإِبْتِدَاءِ ، إِلَّا أَنْ يَقَعَ بَعْدَهَا فِعْلٌ ، نَحْوُ : أَمَّا زَيْدًا فَضَرَبْتُ » انتهى كلام س .

وظاهره ما ذكره عن س المصنف من أنك إذا أتيت بعد حروف العطف «(أما)» أو «(إذا)» ألفجائية فالرفع في ذلك كالمسموع هو الأولى والآوجه ؛ والنصب

(١) سورة الضحى : ٩ .

(٢) سورة فصلت : ١٧ . ونصب ثمود قراءة الحسن وابن أبي إسحاق وعيسى الثقفي والمطوعي وأفضل عن عاصم ، ورويت عن الأعمش . معاني القرآن للفراء ٣ : ١٤ وشواذ القرآن لابن خالويه ص ١٣٣ ومشكل إعراب القرآن ص ٦٤١ وألبحر المحيط ٧ : ٤٧٠ والإتحاف ٢ : ٤٤٢ .

(٣) الكتاب ١ : ٩٥ .

(٤) قال السيرافي : « يعني : إلا أن تدخل على ما بعد أما وإذا ، فتقول : لَقِيتُ زَيْدًا وَأَمَّا عَمْرًا فَضَرَبْتُهُ » شرح الكتاب ٣ : ١٤٢ .

(٥) وهو قوله تعالى ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا ﴾ . الآية ١٦ .

ضعيف على حَدِّه^(١) في الْآبْتَدَاء ؛ لِأَنَّهُمَا يَفْضُلَانِ الْكَلَامَ الْوَاقِعَ بَعْدَهُمَا مِنْ الَّذِي قَبْلَهُمَا؛ وَلِأَنَّهُمَا لَا يَقَعُ بَعْدَهُمَا فِعْلٌ، بَلِ الْآسَمُ هُوَ الْوَاقِعُ بَعْدَهُمَا.

قال بعض شيوخنا^(٢) : « وهذا فيه إشكال ، فإنَّ التَّحْوِينَ - و(س) معهم - قالوا : إنَّ إِذَا الْفَحَائِيَّةُ لَا يَقَعُ بَعْدَهَا فِعْلٌ أَلْبَتَهُ لَا ظَاهِرًا وَلَا مُضْمَرًا ، وَلَا مَعْمُولٌ فِعْلٌ أَصْلًا ، فَكَيْفَ قَالَ هُنَا (لَا يَجُوزُ النَّصْبُ إِلَّا عَلَى حَدِّهِ فِي الْآبْتَدَاء) ؟ وَكَيْفَ قَالَ : (إِلَّا أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِمَا مَا يَنْصَبُ) ؟ يَعْنِي : مَعَهُمَا . أَمَّا (أَمَّا) فَمَا قَالَ فِيهَا صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّهُ^(٣) وَإِنْ كَانَتْ لَا يَقَعُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا مَظْهَرًا فَيَقَعُ مُضْمَرًا ، وَيَقَعُ الْآسَمُ بَعْدَهَا مَعْمُولًا لَهُ . وَأَمَّا (إِذَا) الْفَحَائِيَّةُ فَلَا يُمْكِنُ عَلَى مَا قَالَ س ، وَقَرَّرَهُ هُوَ وَمَنْ بَعْدَهُ - أَنْ يَقَعُ بَعْدَهَا الْفِعْلُ لَا مَظْهَرًا وَلَا مُضْمَرًا وَلَا مَعْمُولٌ لَهُ^(٤) » ، أُنْتَهَى كَلَامُهُ .

وَفَسَّرَ الْسِّرَافِيُّ^(٥) كَلَامَ س هُنَا عَلَى ظَاهِرِهِ . وَخَرَّجَهُ أَبُو طَاهِرٍ وَأَبْنُ خُرُوفٍ عَلَى أَنَّهُ مِمَّا خُلِطَ فِيهِ حُكْمُ الْوَاحِدِ بِالْآخِرِ ، عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ نَسِيًّا جُوتَهُمَا ﴾^(٦) ، وَ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾^(٧) ، وَإِنَّمَا التَّأْسِي أَحَدُهُمَا ، وَالَّذِي يَخْرُجُ مِنْهُ أَحَدُهُمَا ، فَقَالَ أَبُو خُرُوفٍ : « إِنَّ قَوْلَهُ (فَالْكَرْفُ إِلَّا فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ كَذَا) أُجْرِي فِيهِ^(٨) الْحُكْمُ عَلَيْهِمَا لِإِخْتِلَاطِهِمَا فِي الذِّكْرِ أَوَّلًا فِي الْمَثَلِ ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الْحُكْمُ لَا يَرْجِعُ إِلَّا إِلَى (أَمَّا) خَاصَّةً » . وَهَذَا تَخْرِيجٌ فِيهِ بَعْدَ .

(١) على حدِّه : ليس في ك .

(٢) ح : أصحابنا . وموضعه بياض في ك .

(٣) ن : فإلها .

(٤) ح : ولا معمولاً له . ن : ولا معمول .

(٥) شرح الكتاب ٣ : ١٤١ - ١٤٣ .

(٦) سورة الكهف : ٦١ .

(٧) سورة الرحمن : ٢٢ .

(٨) زيد هنا في ك : إذ .

وخرَّجه الأستاذ أبو علي على أنه لَمَّا كانت/ (أَمَّا) و(إِذَا) أَلْفَجائية لابتداء الكلام وقطع ما تقدم فإِهما لا يقع بعدهما إلا الأسم ، وإِهما لا يبقى معهما أَلْحكم كما كان قبل ذكرهما سائِئًا ، فقال : « لَأَنَّ أَمَّا وَإِذَا يُقَطَّعُ هُما أَلْكلام، ويرجع قوله (فأَلرفع) إلى ما يليق، وإلى ما يصح رجوعه، وذلك إلى أَمَّا لا إلى إِذَا . وقول س (إِلا أن يدخل عليهما ما يَنْصب) ربما يتعلق به ابن طاهر وابن خروف، فإن أخذته راجعًا للمثال في إِذَا عبدُ اللَّهِ يَضْرِبُهُ زَيْدٌ لم يكن فيه متعلِّق؛ لأنه يقول : يرجع هُذا على أَلْفعل ^(١) إِلا أن يكون ثَمَّ ما يَنْصب، فينصب حينئذ » انتهى .

قال بعض أصحابنا : « ويمكن أن يُتأول على وجه آخر ، فيرجع إلى (أَمَّا) وإلى (إِذَا) ، وكأنه تحرز من (إِنْ) إِذَا وقع بعدها منصوب بـ (إِنْ) ، نحو : خرجت فإذا إِنْ عَمْرًا يَضْرِبُهُ زَيْدٌ ، فكأنه قال : أَلرفع الأَحسن إِلا أن يقع بعد أَمَّا معمول أَلْفعل، نحو قوله تعالى ﴿ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ ^(٢) ، وإِلا إِنْ وقع إِنْ بعد إِذَا؛ إِذ هي ناقصة » انتهى .

ودلَّ كلام الجماعة على أنهم لم يحملوا كلام س على ظاهره ، بل تأوَّلوه . والذي يظهر حَمَلُ كلامه على ظاهره ، ويكون كلامًا صحيحًا ، ويكون إِذ ذاك في أَمَّا وفي إِذَا أَلْفجائية أَلوجهان :

الأولى والأَوْجَه : أنه يختار أَلرفع بعدهما وإِنْ كان قد تقدم حرف أَلعطف جملة فعلية، ولولا وجودهما لكان أَلختار في الأسم أَلمشتغل عنه أَلنصب رعيًا لعطف جملة فعلية على جملة فعلية ^(٣) .

والوجه الثاني : جواز أَلنصب ، وهو غير أَلأَوْجَه ، بل يَتَنَزَّل جواز أَلنصب

(١) ك : زيد .

(٢) سورة الضحى : ١٠ .

(٣) على جملة فعلية : أنفردت به ح .

فيه تَنَزُّله في قولك : زيدًا ضربته ، وذلك أن أبا الحسن ألأخفش حكى ^(١) عن العرب أن إذا ألفجائية إذا كان الفعل مقرونًا بقَدْ جاز أن يليها ، فتقول : خرجتُ فإذا قد ضربَ زيدٌ عمرًا، وإن لم يكن مقرونًا بقَدْ فلا يجوز أن يليها الفعل، ووجب أن يليها الأسم، وإنما أُجري الفعل المَقرون بقَدْ مُجرى الجملة الأسمية في ولايته إذا ألفجائية لمعاملة العرب له معاملةً الجملة الأسمية في دخول واو الحال عليه؛ ألا ترى أنه يقال: جاء زيدٌ وقد ضَحَكَ، كما يقال: جاء زيدٌ وهو يَضَحَكُ، ولو قلت «جاء زيدٌ وَيَضَحَكُ» لم يَجُزْ ذلك في الكلام، فإن جاء شيء من ذلك في الشعر كان ضرورة، ويُوَوَّل على إضمار قَدْ. وبعضهم تأوله على إضمار مبتدأ. فعلى هذا الذي نقله ألأخفش كان حمل كلام س على ظاهره صحيحًا، وكان معنى قوله «(إلا أن يدخل عليهما ما ينصب)» محمولًا على ما يجوز له أن ينصب، والذي يجوز له أن ينصب ^(٢) في إذا هو الفعل المَقرون بقَدْ على ما نقل ألأخفش عن العرب، ولم يقل س «(إلا أن يدخل على إذا الفعلُ مجرَّدًا من قَدْ)» فيلزمه ما فهم عنه المصنف. وتبيَّن أن المصنف لم يطلع على / ٧٧ أ نقل ألأخفش عن العرب، فلذلك ادَّعى أن إذا ألفجائية لا يليها فعلٌ ظاهر ولا معمولٌ فعل، وإنما يليها أبدًا مبتدأ وخبره منطوق بهما، أو مبتدأ محذوف الخبر، فمن أولاهما غير ^(٣) ذلك فقد خالف كلام العرب. وهذا كما ذكرناه ليس بصحيح؛ إذ يليها الفعل مقرونًا بقَدْ كما نقل ألأخفش، وأنظر إلى جسارته حيث قال «(فلا يُلتفتُ إليه وإن كان سيئويه)»، وكشف له الغيب أنه هو الذي لا يُلتفتُ إليه، وأن كلامه مردود عليه.

[٣: ٧٧/١]

ونقص المصنف من الأشياء التي يرتفع الأسم المشغول عنه الفعل ولا يجوز أن ينتصب مجيء الفعل المشغول غير مصحوب بقَدْ لا لفظًا ولا تقديرًا والأسم يلي

(١) ذكر ابن النحاس في تعليقه على المقرب ق ٤١ / ب أنه روى ذلك في كتابه الكبير .

(٢) والذي يجوز له أن ينصب : أنفردت به ح .

(٣) ن ، ح : خلاف .

واو الحال ؛ نحو : جاء زيدٌ وعمرُو يَضْرِبُهُ بِشَرٍّ ، فلا يجوز أن تقول : وعمرًا يَضْرِبُهُ بِشَرٍّ ؛ لأنه يكون التقدير : وَيَضْرِبُ عَمْرًا يَضْرِبُهُ بِشَرٍّ ، وواو الحال لا تُبَاشِرُ المضارع . أو بجيئه خبرًا لذي لام ابتداء ، نحو : لزيد يَضْرِبُهُ عمرُو ، فلا يجوز فيها النصب لأنَّ لام الابتداء لا تلي الفعل إلا في خبر إن ، نحو : إن زيدا لَيَقُومُ .

وذكر المصنف ^(١) مما يجب فيه الرفع بالابتداء مجيء الأسم بعد ليتما ، نحو : ليتما زيدٌ أضربه ، بناءً على أنه لا يليها الفعل ، وتقدم ذلك في باب إن ، فيُنظر هناك ^(٢) .

ونقص المصنف أيضًا من المواضع التي يجب فيها رفع الأسم ما إذا فصل بين الأسم والفعل المشتغل بالضمير أو السببي بأجنبي ، نحو : زيدٌ أنتَ تَضْرِبُهُ ، وهندٌ عمرُو يَضْرِبُهَا ، «س» وهشام لا يميزان النصب بحال للفصل بين العامل والمعمول بأجنبي ، وهو لا يعمل فيه ، فلا يفسر ، فوجب رفع الأسم .
وذهب الكسائي إلى أنه يجوز النصب قياسًا على أسم الفاعل ؛ لأنَّهم أجازوا : زيدًا أنتَ ضاربٌ .

فيقال للكسائي : بينهما فرق ، وذلك أنَّ أسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد ، فصار أنتَ ضاربٌ بمنزلة أنتَ ^(٣) ضربت ، فكأنك لم تفصل بين العامل والمعمول بشيء ، بخلاف الفعل ، فإنه يعمل غير مُعتمد .

وقوله وَجَبَ نَصْبُ السَّابِقِ إِنْ تَلَا مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ الَّذِي يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ هو كل ظرف زمان مستقبل ، نحو إذا ، وأدوات الشرط الجازمة ، ولو بمعنى إن

(١) شرح الكافية الشافية ص ٦١٥ - ٦١٦ .

(٢) ١٥٣ - ١٤٦ : ٥ .

(٣) أنت : ليس في ك ، ح .

الشرطية، أو التي لِمَا كان سيقع لوقوع غيره، وأدوات التحضيض، فيجب إذ ذاك الحمل على إضمار الفعل، فتقول: إذا زيدًا تلقاه فأكرمهُ، وإن زيدًا رأيته فأكرمهُ، وأكرم زيدًا ولو عمرًا أهانه، ولو زيدًا رأيته ضربت، وهلا زيدًا ضربت.

ويحتاج قوله إن ثَلَا ما يَخْتَصُّ بالفعل إلى تفصيل، وذلك أن أدوات الشرط الجازمة إن كانت «إن» فيجوز في فصيح الكلام أن يليها الّاسم على إضمار فعل، بشرط ألا يكون الفعل / مجزومًا بها، نحو: إن زيدًا ضربته أكرمته، فلو قلت إن زيدًا تضربه أكرمته لم يجوز ذلك إلا في الشعر، وأمّا غيرها من أدوات الشرط فلا يليها الّاسم إلا في ضرورة الشعر، نحو قوله (١):

[٣: ٧٧/ب]

صَعْدَةُ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمِلُ
وقوله (٢):

فَمَتَى وَاعِغِلْ يَنْبُهُمْ يُحْيُو هُ ، وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأَسُ السَّاقِي

قال بعض أصحابنا: وهذا عندنا مقصور على السماع، ولا نقيسه في الشعر. والكوفيون يقيسونه في الشعر بشرط أن يكون الّاسم المتقدم غير أداة الشرط في المعنى، فمثل هذين البيتين يقيسونه لأنّ الواعل خلاف متى، والريح خلاف أين. ولا يجوز عندهم: مَنْ هُوَ يَقُمُ أَقَمَ مَعَهُ؛ لأنّ (هو) (هو) (مَنْ)، فلا يجوز في شعر لأنه جَمَعَ بين جازمين (٣). وهذا عندنا خطأ لأنّ المضمر لم يحزم قط، ولا ثمّ جازم سوى الآداة.

وأما (لو) فأختلف في وقوع الّاسم بعدها على إضمار الفعل أهو ضرورة

(١) هو كعب بن جُعيل أو الحسام بن ضرار الكلبي. الكتاب ٣: ١١٣ وشرح أبياته ٢: ١٩٦ والأعلام ص ٤٢٨ والأصول ٢: ٢٣٣ والخزانة ٣: ٤٧ - ٥١ [١٦٢] وألعيبي ٤: ٤٢٤، ٥٧١. الصاعدة: ألقناة المستوية. والخائر: المكان الذي يجتمع فيه الماء.

(٢) تقدم في ص ١٨٣.

(٣) ك: جارتين.

أم هو^(١) جائز في الكلام ؛ ومن ذهب إلى أن (إن) الشرطية و (إذا) وأدوات التحضيض يجوز الابداء بعدها لا يوجب^(٢) في مسائلها النصب ، بل قياس مذهبه جواز الرفع على الابداء ، وجواز النصب ، وهو عنده الأكثر . وكون (إذا) يقع بعدها الابداء هو مذهب الأخفش والكسائي ، وكون (إن)^(٣) كذلك هو مذهب الكسائي .

وقوله أو استفهاماً بغير أهزمة مثاله: هل مُرَادَكِ نَلْتَه ؟ فالنصب هنا واجب، وذلك أن (هل) إذا جاء بعدها اسم وفعل وليها الفعل دون الاسم ، ولا يجوز أن يليها الاسم ، لو قلت : هل زيداً ضربت ؟ لم يجز إلا في الشعر ، فإذا جاء في الكلام : هل زيداً ضربته ؟ كان ذلك على الاشتغال ، والتقدير : هل ضربت زيداً ضربته ؟ فتكون (هل) وَلِيَتْ الْفِعْلَ ، هذا مذهب س^(٤) .

وخالفه الكسائي، وذهب إلى أنه يجوز أن يليها الاسم وإن جاء بعده الفعل، وأجاز أن يرتفع بالابداء ، فتقول : هل زيدٌ ضربته ؟ فعلى رأيه يجوز رفع زيد ، ونصبه على الاشتغال .

ويشمل قوله بغير أهزمة أدوات الاستفهام، نحو (هل) و (متى) وغيرهما ، فتقول : متى أمة الله تَضْرِبُهَا ؟ فإن وَلِيَتْ اِسْمَ اَلْاِسْتِفْهَامِ اَلْاَفْعَالُ ، نحو: مَنْ رَأَيْتَهُ ؟ فيحتمل أن يُقَدَّرَ بوجهين:

أحدهما : تقدير أهزمة والاسم بعدها ، كأنك^(٥) قلت : أزيداً رأيتَه ؟

(١) هو : أنفردت به ن .

(٢) ح : لا يجوز .

(٣) ك ، ن : إلى . وسقطت من ح الجملة التي فيها هذه الكلمة .

(٤) الكتاب ١ : ١٢٦ - ١٢٧ ، ١٠١ والسيرافي ٣ : ٢٥٣ .

(٥) ك : فإنك .

فيكون في موضع نصب .

ويحتمل ^(١) أن يُقدَّر تقدير الأسم المتقدم على الاستفهام ، كأنك قلت : زيداً رأيته ؟ فلا يكون إلا أرفع . ولذلك يصح الرفع والنصب فيها ^(٢) . ويظهر ذلك في (أي) إذا قلت : أيهم ضربته ؟ نصباً ورفعاً . وكذلك أسماء الشرط .

وإذا اجتمع بعد اسم الاستفهام الأسم والفعل قُدِّمَ الفعل كهُوَ مع (هل) .

وقال / س ^(٣) : «إِنْ قُلْتَ أَيُّهُمْ زَيْدًا ضَرَبَ قَبَحَ» انتهى. [٣: ٧٨/أ]

وقوله بعاملٍ لا يظهرُ مُوافِقٍ للظاهرِ أي : لفظاً ومعنى إن أمكن ، مثاله : إن زيداً رأيته أحببته ، التقدير : إن رأيته زيداً . وهذا الذي ذكره هو مذهب البصريين ^(٤) .

وزهد الكسائي ^(٥) إلى أن هذا الأسم منصوب بالفعل الذي بعده على إلغاء العائد . وهذا ليس بجيد لأنَّ العائد قد يكون لا يتعدى إليه الفعل إلا بحرف جر ، فكيف يلغى ، وينصب الظاهر ، وهو لا يتعدى إليه أيضاً إلا بحرف جر ، نحو : زيداً غضبتُ عليه . وأيضاً فإنَّ الفعل قد يكون متعلقه السببي ، ولا يمكن أن يلغى لأنه في الحقيقة هو مطلوب الفعل ، نحو : زيداً ضربتُ غلامَ رجلٍ يُحبُّه ، فلا يمكن هنا أن يلغى السببي ، وإنَّما يتصوَّر ما قاله إذا كان متعلق الفعل هو نفس ضمير الأسم ، فيحتاج إلى تقدير عامل في هذه المسائل إذ لا يمكن أن يعمل في الأسم ألسبق نفس هذا العامل .

(١) هذا الوجه الثاني .

(٢) ح : وكذلك يصح الرفع والنصب فيهما .

(٣) الكتاب ١ : ١٢٦ .

(٤) الأنصاف ص ٨٢ [١٢] .

(٥) شرح الكافية ١ : ٥١٨ - ٥١٩ [تحقيق د . حسن الحفظي] وفيه أن الكسائي والفراء

ذهبا مذهباً واحداً في ذلك .

وذهب ألفراء إلى أن الفعل عامل في الآسم وفي الضمير معاً . وهذا أيضاً لا يتناول جميع مسائل الاشتغال ، ويطل بما بطل به مذهب الكسائي ، وبأن الفعل المتعدي مثلاً إلى واحد صار يتعدى في باب الاشتغال إلى اثنين ، وما يتعدى إلى اثنين يتعدى إلى ثلاثة ، وهذا حرم للقواعد .

وقد رد ألفراء على البصريين بوجوه :

أحدها : أنك تقول : أعبد الله هدمت داره ؟ فلا يستقيم إضمار (هدمت) لأنك لا تقول : هدمت عبد الله .

الثاني : أنه يلزم البصريين أن يقولوا : عبد الله فضربه ، فتدخل ألفاء في (ضربه) إذ كنت مضمرًا للفعل قبله .

الثالث : أنه ألزمهم أن يقولوا : أعبد الله ضارباً له أنت ؟ لأن الفعل المضمر قد عمل في (عبد الله) النصب ، فإن كان ناقصاً فيكون نصب ضارب كنصب كان خيرها ، وإن كان تاماً فيكون نصب ضارب على القطع .

وما أحتج به ألفراء ليس بشيء :

أما الأول فلا يذهب البصريون إلى أنك تضر (هدمت) ، بل إذا لم يمكن أن يعمل فيه مثل لفظ الثاني عمل فيه [مثله] ^(١) من المعنى ، فالتقدير : أقصدت عبد الله هدمت داره ؟ على أن من البصريين من قدر (هدمت) على حذف مضاف ، الأصل : أهدمت دار عبد الله ؟ ثم حذف كما حذف ^(٢) في ﴿وَأَسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ ^(٣)

وأما الثاني فلا يلزم البصريين أن يقولوا : فضربه ؛ لأن (ضربه) بدل من

(١) مثله : تمة يلتزم بها السياق .

(٢) كما حذف : ليس في ك .

(٣) سورة يوسف : ٨٢ .

الفعل المضمر، ولا يُحال بين البديل والمبديل منه .

وأما الثالث فلا يلزمهم نصب (ضارب) لأنه إنما يُضمر في هذا مثل الثاني ،
فالتقدير : أضرِبُ أنتَ عبدَ الله ضاربٌ له أنتَ . وأيضًا فإنَّ النصب يمتنع من
حيث إنه لا معنى له ، كما يمتنع : قامَ عبدُ الله قائمًا .

[٣ : ٧٨ ب]

وقوله / أو مُقاربٍ مثاله : إنَّ زيدًا مررتَ به فأحسِنَ إليه ، وإنَّ زيدًا
كَلِمَتَ أخاه أحسَنَ إليك ، التقدير : إنَّ جاوزتَ زيدًا مررتَ به ، وإنَّ لَابَسْتَ
زيدًا كَلِمَتَ أخاه.

قال المصنف في الشرح^(١) : « وقلت (بعامل) لأعمَّ ألفعل وشبهه ، نحو:
أزيدًا أنتَ ضاربُهُ ؟ التقدير : أضرِبُ زيدًا أنتَ ضاربُهُ » انتهى . ولم يبين المصنف
إعراب هذا الكلام.

وفي البسيط : إذا قلتَ : زيدًا أنتَ ضاربُهُ ، وأدخلتَ الحروف التي يعتمد
عليها أسم ألفاعل - جاز في الأسم النصب بإضمار فعل ، وجاز أن يكون بتقدير
أسم فاعل لصحة اعتماده قبل ، ويجب أن يكون أنتَ مرتفعًا به ؛ لأنه إما أن
يكون أسم ألفاعل مبتدأ به أو خيرًا متقدمًا ، وهو في كل حال مفتقر إليه ، ويرتفع
(ضارب) الثاني بتقدير ابتداء آخر . وقد يقال : ومن أين يبعد أن^(٢) يقدر أسم
ألفاعل معتمدًا ، والتقدير : أنتَ ضاربٌ زيدًا أنتَ ضاربُهُ . وفيه نظر .

وقوله وقد يُضمر مطاوعٌ للظاهر ، فرفع السابق .

قال المصنف في الشرح^(٣) : « إنَّ كان للفعل المشتغل مطاوع جاز أن
يُضمر ، ويُرفع به السابق ، كقول لييد^(٤) :

(١) ١٤٠ : ٢ .

(٢) يبعد أن : ليس في ح .

(٣) ١٤٠ : ٢ - ١٤١ .

(٤) تقدم في ٢ : ٢٢٣ .

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَاتَّسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ
 (فَأَنْتَ) فاعِل (لَمْ تَنْفَعْ) مضمرًا، وجاز إضماره لأنه مطاوع (يَنْفَعُ)،
 وَالْمَطَاوِعُ يَسْتَلْزِمُ الْمَطَاوِعَ، ويدلُّ عليه، فلو أُضْمِرَ الْمَوَافِقُ لَنَصَبَ ، وجاء بـ(إِيَّاكَ) .
 ومثل هذا ألبيت ما أنشده الأخفش من قول الشاعر^(١):

أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسُ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَّا آتَى عَنْ يَمِينِ جَنِّبِكَ تَذْفَعُ
 فرفع نفسًا بـ(مات) مقدَّرًا لأنه لازم لـ(أَتَاهَا حِمَامُهَا) كلزوم أنفع لنفع .
 ورُوي قول الشاعر^(٢):

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنَفِّسًا أَهْلَكْتُهُ وَإِذَا هَلَكَتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي
 بنصب الْمُنَفِّسِ عَلَى إِضْمَارِ الْمَوَافِقِ ، ورفعهُ عَلَى إِضْمَارِ الْمَطَاوِعِ ، انتهى
 كلامه .

وهذا الذي قرَّره المصنف منعه أصحابنا ، فلا يجيزون : إِنْ الْإِنَاءُ كَسَرَتْهُ
 فَأَغْرَمَهُ ، على تقدير : إِنْ أَنْكَسَرَ الْإِنَاءُ .

فَأَمَّا مَا أَنْشَدَهُ الْمَصْنَفُ مِنْ قَوْلِ لَبِيد :

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ ...
 فخرَّج على وجوه^(٣) :

أحدها : أَنْ يَرْتَفِعَ (أَنْتَ) عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وهو وجه ذكره س إذا كان الخبر
 فعلًا ، نحو : إِنْ اللَّهُ أَمَكَّنِي مِنْ فُلَانٍ^(٤) ، وذكره ابن جني عن الأخفش .

(١) تقدم في ٣ : ١٧٢ . وقد أنشده الأخفش في معاني القرآن ص ٣٢٧ .

(٢) هو النمر بن تولب . ديوانه ص ٣٥٧ [ط . بيروت] والكتاب ١ : ١٣٤ . وتخرجه في
 إيضاح الشعر ص ٩٠ . النفس : ألال النفس .

(٣) تقدم ذلك في ٢ : ٢٢٤ .

(٤) الكتاب ١ : ١٠٠ . وتتمته : فعلت .

الثاني : أن يكون مما وُضع فيه ضمير الرفع موضع ضمير النصب ، كما وضع المنصوب موضع المرفوع ، قالوا : لم يضريني إلا إياه ، وفي الحديث^(١) « مَنْ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ / لَا يَنْهَزُهُ إِلَّا إِيَّاهَا » ، وفي المحكي من كلام العرب : إذا هو إِيَّاهَا ، وإذا هي إِيَّاه^(٢) . وكلا هذين التخريجين للسهيلي .

الثالث : أن يكون مرفوعاً بإضمار فعل يفسره المعنى ، ولا يكون من باب الاشتغال ، وذلك أنه لا يجوز أن يُحمل « أَنْتَ » على « عِلْمِكَ » لأنه يؤدي إلى تعدي فعل المضمَر المتصل إلى مضمَره المتصل ، وذلك لا يجوز؛ ألا ترى [أَنْكَ]^(٣) لو وضعت « أَنْتَ » مكان « عِلْمِكَ » لكان التقدير : فَإِنْ لَمْ يَنْفَعَكَ . ولا يجوز أيضاً حملة على الكاف في « يَنْفَعَكَ » لأنه لو^(٤) فعل ذلك لنصب ، فقال : فَإِنْ إِيَّاكَ ، فلم يبق إلا أن يكون محمولاً على إضمار فعل لفهم المعنى ، فيخرج عن الاشتغال ، كأنه قال : فَإِنْ ضَلَلْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ ، فأضمر « ضَلَلْتَ » لفهم المعنى ، وبرز الضمير لما أستر الفعل ، فقال : فَإِنْ أَنْتَ . وهذا تخريج الأستاذ أبي الحسن بن عصفور^(٥) .

وأما :

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكُتْهُ

فرواية البصريين^(٦) بالنصب ، وهو الصواب . ورواية الكوفيين^(٧) الرفع ،

(١) تقدم تخرجه في ٢ : ٢٢٤ .

(٢) تقدم تخرجه في ٢ : ٢٢٤ .

(٣) أَنْكَ : تنمة يلتزم بها السياق .

(٤) لو : ليس في ك .

(٥) شرح جمل الزجاجي ١ : ٣٧٤ .

(٦) الكتاب ١ : ١٣٤ ومعاني القرآن للأخفش ص ٣٢٧ وألقتضب ٢ : ٧٦ والكمال ص

١٢٢٩ وإيضاح الشعر ص ٩٠ .

(٧) شرح الكافية ١ : ٢٢٠ [تحقيق د . حسن الحفظي] .

وهي خارجة عن القياس؛ لأنَّ المفسِّر في هذا الباب عندهم كأنه العامل، وكأنه غير مشغول بالضمير عن العمل ، وجعلته العرب كذلك لَمَّا لم تجمع العرب بينه وبين العامل ، فعاقبه ، وهي تَحْكُم للمُعاقِب بِحُكْم ما عاقبه ، فإذا كان محكومًا له بحكم العامل غير مشغول بالضمير فرفعُ « مُنْفَس » مع « أَهْلَكْتُ » ، وهو عامل نصب، شيء لا ينبغي .

ووجه رواية الكوفيين أنَّ يرتفع بإضمار فعل، تقديره : إِنْ هَلَكَ مُنْفَسٌ أَهْلَكْتُهُ، ويكون ذلك على سبيل الشذوذ والقلّة بحيث لا تُبنى عليه قاعدة. وكذلك قوله :

أَتَحَزَّعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا

ويحتمل أن يرتفع « نَفْس » و« مُنْفَس » بالابتداء بعد « إِنْ » الشرطية على ما ذكره س .

ص: وَيُرَجَّحُ نَصْبُهُ عَلَى رَفْعِهِ بِالْإِبْتِدَاءِ إِنْ أُجِيبَ بِهِ اسْتِفْهَامٌ بِمَفْعُولٍ مَا يَلِيهِ، أَوْ بِمُضَافٍ إِلَيْهِ مَفْعُولٌ مَا يَلِيهِ، أَوْ وَلِيَهُ فِعْلٌ أَمْرٍ، أَوْ نَهْيٍ، أَوْ دُعَاءٍ، أَوْ وَلِيٍّ هُوَ هَمْزَةٌ اسْتِفْهَامٍ، أَوْ حَرْفٌ نَفْيٍ لَا يَخْتَصُّ، أَوْ حَيْثُ، أَوْ عَاطِفًا عَلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ تَحْقِيقًا أَوْ تَشْبِيهًا، أَوْ كَانَ الِرْفَعُ يُوهِمُ وَصْفًا مُخِلًّا.

ش : إذا كانت الجملة الأولى تتضمن السؤال عنه فيترجح في الالاسم أن يكون مبنياً على الأول ، إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا رَفَعَتْ ، وَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا نَصَبَتْ ، سواء أكان السؤال ذا وجهين أو ذا وجه واحد، فلا يراعى إلا الالاسم . فإذا قلت : مَنْ رَأَيْتَ ؟ وَأَيُّهُمْ رَأَيْتَ ؟ قلت : زَيْدًا رَأَيْتُهُ ، فتنصب بحمله على « مَنْ » في الجملة كما تحمله في المفرد إذا قيل : مَنْ رَأَيْتَ ؟ فتقول : زَيْدًا . فَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا رَفَعْتَ ، نَحْوُ : أَيُّهُمْ مَضْرُوبُكَ ؟ فتقول : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ . وَإِذَا قلت : أَيُّهُمْ ضَرَبْتَهُ ؟

فكذلك^(١) أيضًا تحمله على الابداء / ، ولا يُحمل على الجملة الفعلية فيه، كما يأتي في العطف على الجملة التي لها وجهان.

وجوز الأخفش الحمل على الفعلية كما في ذات الوجهين. ولا يميزه س^(٢) إلا على إجازته في الأصل . وكان الأخفش سوى بين السؤال وغيره كما في ذات الوجهين .

وتقول: هل رأيت زيدًا؟ فتقول: لا، ولكن عبد الله لقيته، فهذا في حكم الجواب وإن لم يكن هو المسؤول عنه، لكنه لما كان في الجملة جوابًا جرى مجرى الأول. وكذا لو عطف، فقلت: لا، بل عمرًا لقيته، أو: نعم، وعمرًا لقيته. فإن كان بعد «لكن» جملة غير خبرية لم يُحمل على الأول، بل على أصلها، نحو: هل مررت بزيد؟ فتقول: لا، ولكن عمرًا أَمَرُ به.

وقوله إن أجيب به استفهام^(٣) مثال ذلك: زيدًا ضربته، جوابًا لمن قال: أيهم ضربت؟ وثوب زيد لبيسته، جوابًا لمن^(٤) قال: ثوب أيهم لبيست؟

وأحترز بقوله بمفعول ما يليه وما بعده من أن يُجاب به استفهام بغير مفعول ما يليه، نحو: أيهم ضربته؟ وثوب أيهم لبيسته؟ فإنه يُختار الرفع في الجواب، فتقول: زيد ضربته^(٥)، وثوب زيد لبيسته.

وقوله أو وليه فعل أمرٍ مثاله: زيدًا أضربه، وزيدًا ليضربه عمرو. ولأم الأمر ليست من حروف الصدر، فيجوز أن يتقدم المفعول، فتقول: زيدًا ليضرب عمرو، كما تقول: زيدًا أضرب. وسواء أكان بصيغة الأمر كما مثلناه، أو بصيغة الآخر

(١) في المخطوطات : وكذلك .

(٢) الكتاب ١ : ٩٣ .

(٣) إن أجيب به استفهام : سقط من ك .

(٤) ك ، ن : جواب من .

(٥) وثوب أيهم لبيسته فإنه يُختار الرفع في الجواب فتقول زيد ضربته : سقط من ك .

آلَايَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: الْأَوْلَادَ يُرَضِعُهُنَّ الْوَالِدَاتُ^(١).

وَأَحْتَرِزُ بِقَوْلِهِ فَعِلُ أَمْرٍ مِنْ أَنْ يَكُونَ أَسْمُ فِعْلِ أَمْرٍ، نَحْوُ: زَيْدٌ مَنَاعُهُ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ الْنَصْبُ، وَيَتَعَيَّنُ الَّرْفَعُ لِأَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَقَدِّمًا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَسَّرَ. وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الْأَمْرُ الْمُرَادُ بِمَا قَبْلَهُ الْعَمُومُ أَوِ الْخُصُوصُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: الَّذِينَ يَأْتِيَانِكَ أَضْرِبْنَهُمَا، وَزَيْدًا أَضْرِبْهُ، هَذَا مَذْهَبُ س، نَصٌّ عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ^(٢).

وَزَعَمَ أَبُو بَشَّازٍ وَأَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ السَّيِّدِ أَنَّ الْأَمْرَ الَّذِي يُرَادُ بِمَا قَبْلَهُ الْعَمُومُ يُخْتَارُ فِيهِ الَّرْفَعُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا﴾^(٣)، ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٤)، قَالَ^(٥): «فَهَذَا الْقِسْمُ يُخْتَارُ فِيهِ الَّرْفَعُ لَشَبْهِهِ بِالْشَّرْطِ لِمَا دَخَلَ مِنَ الْعَمُومِ وَالْإِلْهَامِ، وَالْأَمْرُ الَّذِي يُرَادُ بِهِ الْخُصُوصُ يُخْتَارُ فِيهِ الْنَصْبُ، نَحْوُ: زَيْدًا أَضْرِبْهُ».

وَعِنْدَ س^(٦) أَنَّ الْآيَتَيْنِ مُتَأَوَّلَتَانِ عَلَى إِضْمَارٍ، وَأَنَّ الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ جَمْلَتَانِ، وَأَنَّ التَّقْدِيرَ: «فِيمَا فُرِضَ عَلَيْكُمْ حُكْمُ السَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ، فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا»، وَ«فِي الْفَرَائِضِ الزَّانِيَةِ وَالزَّانِي، فَاجْلِدُوا»^(٧)، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ أَوْ نَهْيٌ مِثَالُهُ: زَيْدًا لَا تَضْرِبْهُ. وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ مَا صِيغَتْهُ صِيغَةُ النَّهْيِ وَمَا صِيغَتْهُ صِيغَةُ الْخَيْرِ، وَمَعْنَاهُ النَّهْيُ، نَحْوُ قَوْلِهِ^(٨):

[٣: ٨٠/أ]

(١) ن: الأولاد يرضعن الأمهات. ح: الأولاد يرضعون الأمهات.

(٢) الكتاب ١: ١٣٩.

(٣) سورة النساء: ١٦.

(٤) سورة المائدة: ٣٨.

(٥) إصلاح الخلل ص ١٣١.

(٦) الكتاب ١: ١٤٢ - ١٤٣.

(٧) هَذَا تَأْوِيلُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ سورة النور: ٢.

(٨) هُوَ زَهْرُ بْنُ أَبِي سَلْمَى. شَعْرُهُ ص ٢٢٤. يَسَارٌ: غِلَامٌ زَهْرٌ. وَلَا تَنَازَرُهُ: أَقْتَلَهُ.

الْقَاتِلِينَ : يَسَارًا ، لا تُنَاطِرُهُ غَشًّا لِسَيْدِهِمْ ، فِي الْأَمْرِ ، إِذْ أَمَرُوا
وَمِنْ فُرُوعِ الْأَمْرِ : زَيْدًا أَسْمَعُ بِهِ ، لا يَجُوزُ نَصْبُ « زَيْدٍ » ، وَلَا رَفْعُهُ عَلَى
الْفَاعِلِيَّةِ وَلَا ^(١) عَلَى الْإِسْتِغَالِ ، لَا عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ ، وَلَا عَلَى مَذْهَبِ
الْكُوفِيِّينَ .

وقوله أو دعاء سواء أكان بصورة الأمر أو بغير ذلك ، مثاله : زَيْدًا قَطَعَ
اللَّهُ يَدَهُ ، وَزَيْدًا أَمَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْعَيْشُ ، وَعَمَرًا لِيَجْزِيَهُ اللَّهُ خَيْرًا ، وَزَيْدًا فَأَصْلَحَ شَأْنَهُ
[يَا رَبِّ] ^(٢) ، وَقَالَ أَبُو الْأَسْوَدِ ^(٣) :

أَمِيرَانِ كَانَا آخِيَانِي كِلَاهُمَا فَكُلًّا جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي بِمَا فَعَلَ

وَفِي الْبَسِيطِ : « وَجَرَى بِجَرَى الْفَعْلِ مَا كَانَ مِنَ الْمَصَادِرِ مَوْضِعَ الْفَعْلِ ،
نَحْوُ : زَيْدًا جَذَعًا لَهُ وَعَقْرًا ، وَاللَّهُ حَمْدًا لَهُ ، وَزَيْدًا ضَرْبًا لَهُ . وَالْجُرُورُ هُنَا
مَنْصُوبٌ . وَكَذَلِكَ مَا جَرَى بِجَرَى الْأَمْرِ مِنْ أَسْمَائِهِ ، نَحْوُ : زَيْدًا ضَرْبًا لَهُ ، وَالْإِبْلُ
مَنْعَاهَا ، وَكَذَلِكَ الْإِغْرَاءُ ، نَحْوُ : زَيْدًا عَلَيْكَ ، فَيُنْصَبُ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ »
أَنْتَهَى .

وَالنَّصْبُ مَعَ أَسْمِ الْفَعْلِ وَفِي الْإِغْرَاءِ لَا يَكُونُ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ ، إِنَّمَا
يَكُونُ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ .

وقوله أو وَلِيٍّ هُوَ هَمْزَةٌ اسْتِفْهَامُ الْضَمِيرِ فِي « هُوَ » عَائِدٌ عَلَى الْأَسْمِ
السَّابِقِ الَّذِي اشْتَغَلَ عَنْهُ الْفَعْلُ . وَمِثَالُهُ : أَزِيدًا ضَرْبَتَهُ ؟ وَإِنَّمَا خَصَّ الْهَمْزَةُ بِالذِّكْرِ
مَعَ مَا يُرْجَحُ النَّصْبُ لِأَنَّ غَيْرَهَا مِنْ أَدَوَاتِ الْاسْتِفْهَامِ مِنْ مُوجِبَاتِ النَّصْبِ ،
وَسَوَاءٌ أَكَانَ الْفَعْلُ الَّذِي وَلِيٍّ الْهَمْزَةُ مِنْ بَابِ الظَّنِّ أَوْ غَيْرِهِ .

(١) وَلَا : تَمَتَّةٌ يَلْتَمِ بِهَا السِّيَاقُ .

(٢) يَا رَبِّ : تَمَتَّةٌ مِنَ الْإِسْتِغَالِ ص ٢١٦٧ . وَالْأَمْثَلُ فِي الْكِتَابِ ١ : ١٤٢ .

(٣) الْكِتَابِ ١ : ١٤٢ وَشَرَحَ آيَاتِهِ ١ : ٨٨ وَالْأَعْلَمُ ص ١٢٦ .

وقال ألفراء : إذا قلت : أعبدُ اللهَ ظَنَنْتَهُ قائماً ؟ فالرفع وجه الكلام ؛ لأنَّ من عادات العرب أن يُلغوها إذا لم يكن فيها ألهاء وهي بين آسمين ، فتوهوا ذلك فيها وفيها ألهاء . والنصب عند البصريين الوجه .

وأحترز بقوله أو وَلِيَّ هو همزة استفهام من أن يكون هو تليه الهمزة ، فإنه لا يجوز فيه إلا الرفع ^(١) نحو : زيدٌ أَضْرَبْتَهُ ؟ لأنه لا يجوز : زيداً أَضْرَبْتَ ^(٢) ؟ وما لا يعمل لا يفسر . ولا يُتَخَيَّلُ فرق بين الهمزة وغيرها من أدوات الاستفهام وإن كان قد جاز فيها أشياء لم تُحْزَ في سائر أدواته ، وإذا كانوا مع اتساعهم فيها دون أخواتها لم يُحيزوا أن يعمل ما بعدها فيما قبلها فأخرى سائر حروفه .

وحكى الأستاذ أبو علي عن أبي محمد بن حوط الله أنه كان يذهب أبداً إلى أن للألف مزية على سائر حروف الاستفهام ، وأن ما بعدها يفسر ما قبلها . وقد كنتُ تبتهته على هذا الموضع من كلام س ، فلم يكن له بدٌّ من الرجوع إليه . انتهى . ويعني « هذا الموضع » قول س ^(٣) في « هذا باب من الاستفهام يكون الأسم فيه رفعاً ^(٤) » : « ألا ترى أنك تقول : زيدٌ هذا أَعْمَرُو ضَرْبَهُ أم بِشَرٍّ ، ولا تقول : عَمراً أَضْرَبْتَ . فكما لا يجوز هذا لا يجوز ذلك » انتهى .

[٣ : ٨٠ ب] وسواء فيما وَلِيَّ الهمزة أكان السؤال عن الفعل، نحو: أزيداً/ ضربته؟ أم عن الأسم، نحو: أزيداً ضربته أم عَمراً، المختار في المسألتين النصب، وأنشد س ^(٥) :

أَتُعَلِّبَةُ الْفَوَارِسَ أم رِياحاً عَدَلَتْ بِهِمْ طُهْيَةً وَالْخِشَابَا

(١) فيه إلا الرفع : ليس في ك .

(٢) ك ، ح : أَضْرَبْتَهُ .

(٣) الكتاب ١ : ١٢٨ .

(٤) رفعاً : سقط من ك .

(٥) ألبيت لجرير . ديوانه ص ٨١٤ والكتاب ١ : ١٠٢ و ٣ : ١٨٣ .

وزعم أبو الحسين بن الطَّراوة أنه إذا كان السؤال عن الفعل فالْمختار الحمل على الفعل ، وإذا كان عن الّاسم فلا يحمل على الفعل ، بل على الّابتداء . وزعم أنّ س خطأ في استشهاده بقوله « أَتُعَلِّبَةُ الْفَوَارِسَ »؛ إذ هو على خلاف ما ينبغي، فكأنه شاذ نادر لأنّ السؤال فيه عن الّاسم ، وهو قد نُصب حملاً على الفعل ، وإنّما كان حقه أن يكون مرفوعاً .

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع : « لا يلزم من تقلب الّاسم إذا كان السؤال عنه وجعله يلي ألهمة أن يكون مبتدأ ، بل هو محمول على إضمار الفعل ؛ لأنّ ألهمة تطلب الفعل اختياراً ، سواء أكان السؤال عن اسم أم كان عن فعل ، إلا أنه إذا كان عن اسم يُجعل الّاسم في اللفظ خاصّة يلي ألهمة وأم ، وإن كان عن فعل جعل ^(١) يلي ألهمة وأم لفظاً وتقديرًا ، ثمّ المسموع من العرب هو ما قَعَدَس في هذا الباب وغيره من اختيار الحمل على الفعل ، وفسد قول ابن الطراوة إنه يجب الرفع على الّابتداء » انتهى .

ويدل على صحة ما ذهب إليه س قول العرب : أزيدًا ضربت أم عمرًا ؟ بالنصب ، وهو سؤال عن الّاسم ، فلو كان ما ذهب إليه ابن الطراوة صحيحًا لم يَجْزِ النصب ، ولوجب الرفع على الّابتداء ، لكنه ينبغي أن يُقدَّر الفعل متأخرًا عن الّاسم في مسألة الّاشتغال ، فيقال في مثل « أزيدًا ضربته أم عمرًا » : إنّ تقديره : ضربت ضربته أم عمرًا .

والأخفش يجعل أدوات الّاستفهام كألهمة ، فيختار النصب فيما يلي الّأداة ^(٢) على الّاشتغال ، فيقول : أيُّهم زيدًا ضربته ؟ ومنّ أمة الله ضربها ؟ كما يقول : أزيدًا مررت به ؟

(١) جعل : ليس في ك .

(٢) الّأداة : ليس في ك .

وقال س^(١) : « وإن قلت : أيهم زيداً ضَرَبَ ؟ قَبَحَ » . وإنما قَبَحَ لأنَّ أدوات^(٢) الَّأَسْتَفْهَامِ غيرَ أَهْمَزَةٍ أَشْبَهَتْ أدواتَ الشَّرْطِ غيرَ إنَّ ، فكما يَقْبَحُ ذَلِكَ مع فعل الشَّرْطِ قَبَحَ معها .

وقوله أو حرف نفي لا يَخْتَصُّ مثاله : ما زيداً ضَرَبْتُهُ ، ولا زيداً قَتَلْتُهُ ولا عمراً .

وأحترز بقوله حرف نفي من « ليس » ، فإنَّها فعل ، وإذا وليها الَّأَسْمُ السَّابِقُ كانَ اسْمًا لها ، فيتعين رفعه ، نحو : ليس زيدٌ أَضْرِبُهُ ، فتخرج الَّأَسْأَلَةُ من الَّأَسْتَفْهَالِ .

وأحترز بقوله لا يَخْتَصُّ من حرف نفي يَخْتَصُّ ، وذلك « إن » و« لم » و« لَمَّا » أَجْلَازَةٌ ؛ لأنَّ الَّأَسْمَ لا يلي واحدًا منها إلا في ضرورة ، فيكون إذ ذاك محمولاً على إضمار فعل على جهة ألوجوب ، كما قال الشَّاعِرُ^(٣) :

ظَنَنْتُ فَقِيرًا ذَا عَيْى ، ثُمَّ نَلِئْتُهُ فَلَمْ ذَا رَجَاءٍ أَلْفَهُ غَيْرَ وَاهِبٍ

/ أي : فَلَمْ أَلْقَ ذَا رَجَاءٍ أَلْفَهُ غَيْرَ وَاهِبٍ .

[٣ : ٨١/أ]

وما ذكره المصنف من أنه إذا ولي المَشْتَعْلُ عنه حرف نفي لا يَخْتَصُّ يُخْتَارُ فيه الَّنَصْبُ كحالهِ^(٤) إذا ولي همزة الَّأَسْتَفْهَامِ مخالف لظاهر كلام س ، فإنَّ س لَمَّا ذَكَرَ الَّنَصْبَ^(٥) فيه قال بعد ذلك^(٦) : « وإن شئتَ رَفَعْتَ ، وَكَرَفَعُ فِيهِ أَقْوَى إِذْ كَانَ يَكُونُ فِي أَلْفِ الَّأَسْتَفْهَامِ ؛ لِأَنَّهُنَّ نَفْيٌ وَاجِبٌ ، يُبْتَدَأُ بَعْدَهُنَّ ، وَيُنْبِئُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ بَعْدَهُنَّ ، وَلَمْ يَلِغَنَّ أَنْ يَكُنْ مِثْلَ مَا شُبِّهْنَ بِهِ » . وهكذا قال أبو بكر بن

(١) الكتاب ١ : ١٢٦ .

(٢) في المخطوطات : أداة .

(٣) ألبيت في شرح التسهيل ٢ : ١٤٢ وشرح أبيات المغني ٥ : ١٤٤ - ١٤٥ [٤٥٢] . ك ، ن ، ح : ثم عَلِئْتُه . وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْمَصْدَرَيْنِ السَّابِقَيْنِ .

(٤) ك : فحالهِ .

(٥) الكتاب ١ : ١٤٥ - ١٤٦ .

(٦) الكتاب ١ : ١٤٦ .

طاهر في شرحه كلام س ، وأنَّ الرفع أقوى من النصب لأمن الرفع في حروف
الاستفهام .

وقال الأستاذ أبو علي : حروف النفي متوسطة بين حروف الاستفهام
والابتداء ، فالرفع فيها قريب من النصب ، فهي كحروف الاستفهام في أنها تُخرج
الواجب إلى حد النفي ، كما أنَّ حروف الاستفهام تُخرجه إلى حد الاستفهام ،
وهي محمولة على الابتداء لأنها تقتضيه ونفي له ، وأنها تُبقي لفظ الابتداء ، فيبقى
معها على حاله وقوة الرفع فيه .

وقال ابن خروف : لما ضَعُفَ طلب حروف النفي للفعل شَبَّهَها بحروف
الاستفهام ؛ لأنها دخلت لنفي الواجب ، كما أنَّ الاستفهام غير واقع ، ولم
يُشَبَّهَها بالجزاء والأمر والنهي لاختصاص هذه بالفعل ، وقد أعتلَّ لتقدم النصب
في الاستفهام بحمله على الشرط ، فيجب أن يكون النصب هنا أضعف منه في
الاستفهام ، والرفع هنا أقوى منه في الاستفهام ، ولولا كثرة النصب هنا في
كلامهم لكان الرفع فيه أقوى من النصب ، فغايتة أن يستوي معه ، وكلام س
محمل في ذلك ؛ إذ ضَعَّفَه عن الاستفهام الذي جعله مشبَّهًا بالشرط ، والمشبَّه
بالشيء لا يَقْوَى قُوَّتَه .

وفي تعليق علي بن موسى بن حماد عن أبي الحسن بن الباذهش أنَّ الرفع
والنصب مستويان ، كقولك : ما زيدٌ ضربته ، وما زيدًا ضربته ، فالنصب لأنَّ
النفي غير واجب كالاستفهام ، والرفع لأنه نفيٌ واجب ، فيجري مجرى الواجب
لأنه يقتضيه .

وذكر ابن عصفور أنَّ مذهب الجمهور أنَّ النصب أقوى من الرفع ،
وأختره ^(١) . وأتبعهم المصنف .

(١) المقرب ١ : ٩١ .

فصار في المسألة ثلاثة مذاهب : أستواؤهما ، وأرجحية الرفع ، وأرجحية
النصب .

ومن غريب النقل ما ذكره ابن أصبغ من أن س و عامة النحويين أجازوا
الرفع في قولك : ما زيدًا ضربته ولا عمرًا أكرمته ، ومنعه بعض المتأخرين ، وكأنه
غلط ، أو هو يتأول^(١) على معنى اختيار الرفع .

وقوله أو حيث مثاله : حيث زيدًا تلقاه يكرمك . وإنما كان النصب أرجح
لأن « حيث » في معنى حروف المجازاة .

وقوله أو عاطفًا على جملة فعلية تحقيقًا^(٢) مثاله : لقيت زيدًا وعمرًا كلمته .
وسواء / أكان الفعل متعديًا أم لازمًا ، متصرفًا أم جامدًا ، تامًا أم ناقصًا، نحو :
لست أخاك وزيدًا أعينك عليه ، وكنت أخاك وعمرًا كنت له أخا . وسواء أقدمت
الفعل أم أخرته ، نحو : عمرًا لقيت^(٣) وزيدًا كلمته ، وتقول : قام زيد وعمرًا كلمته .
وإنما كان راجحًا للمشكلة ؛ إذ يكون عطف جملة فعلية على جملة فعلية ، قال
تعالى ﴿فَدَمَّرْنَا هُمْ تَدْمِيرًا . وَقَوْمَ نُوحٍ لَمَّا كَذَبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ﴾^(٤) ، وقال ﴿فَرِيقًا
هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾^(٥) ، التقدير : وأغرقنا قوم نوح ، وأضل فريقًا ،
وقال الشاعر^(٦) :

وَتَيْمَاءَ ، لَمْ يَتْرُكْ بِهَا جِذْعَ نَخْلَةٍ وَلَا أُطْمًا إِلَّا مَشِيدًا بِجَنْدَلٍ

(١) ك : وكأنه أغلط أو يتأول . ن : وكأنه أغلط أو هو ماول . ح : وكأنه غلط أو يتأول .

(٢) تحقيقًا : سقط من ك .

(٣) ن : لقيته .

(٤) سورة الفرقان : ٣٦ ، ٣٧ .

(٥) سورة الأعراف : ٣٠ .

(٦) هو امرؤ القيس . ديوانه ص ٢٥ وشرح ألفصائد السبع ص ١٠٥ . الأطم : أليت
المسقف . والجندل : الصخر .

أي : وَخَرَّبَ تَيْمَاءَ ، وهو معطوف على قوله ^(١) :

وَأَضْحَى يَسُحُّ أَلْمَاءَ عَنْ كُلِّ فِيقَةٍ يَكُبُّ عَلَى الْأَذْقَانِ دَوْحَ الْكَتْهِيلِ
وهذا لا اختلاف فيه بين النحويين. إلا أن ألفراء قال: إن أردت أن تكون
الجملة معطوفة على الجملة نحو: زيد هكذا وعمرو هكذا، اخترت الرفع. وإلا إذا
كان الفعل لازماً، نحو: قام زيدٌ وعمراً ضربته، فاختار س وأصحابه النصب. قال
الجرمي: واختار غير س الرفع. وإلا في «ليس»، نحو: لست أخاك وزيداً أعينك
عليه، فاختار س ^(٢) النصب؛ [لأنها فعل] ^(٣) تَصَرَّفُ في معناها تَصَرَّفَ كَانَ. وقال
ألفراء: في ليس الرفع لا غير.

وقوله أو تشبيهاً قال المصنف في الشرح ^(٤) : « وليس الغرض في ترجيح
نصب ما بعد العاطف إلا تعادل اللفظ ظاهراً ، ولولا ذلك لم يرجع بعد حتى ؛
لأنها لا يعطف بها جملة بل مفرد على كل ، فإذا قلت : ضربتُ ألقومَ حتى زيداً
ضربتُ أخاه ، (ف حتى) حرف ابتداء ، ولكن لما وليها في اللفظ بعض ما قبلها
أشبهت العاطفة ، فأعطي تاليها ما أعطي تالي ألوا . فإن قلت ضربتُ ألقومَ حتى
زيداً ضربته فالأجود أن تنصب زيداً بمقتضي العطف ، وتجعل ضربته توكيداً . فلو
قلت ضربتُ زيداً حتى عمرو ضربته تَعَيَّنَ رفع عمرو بزوال شبه حتى الابتدائية
بالعاطفة ؛ إذ لا تقع العاطفة إلا بين بعض وكل » انتهى كلامه .

(١) هو أمرؤ القيس . ديوانه ص ٢٤ وشرح القصائد السبع ص ١٠٣ . يسح : يصبُ .
والفيقة : ما بين الخليتين ، كأنه يحلب حلبة ويسكن ساعة ثم يحلب أخرى . يعني
السحاب ، وذلك أشد المطر . ويكب على الأذقان : يقلعه فيلقيه على وجهه . والدَّوْحُ :
العظام من الشجر ، واحده دَوْحَة . والكَتْهِيلُ : شجر هو من أعظم الأعضاء ، واحده
كَتْهِيلة .

(٢) الكتاب ١ : ٨٩ .

(٣) لأنها فعل : تنمة من الكتاب ١ : ٨٩ .

(٤) ٢ : ١٤٢ .

ولم يذكر المصنف مما يشبه حرف العطف غير « حتى » ، وكأنه قصد التمثيل لا الحصر في شبهه العطف .

وذكر س حتى ، ولكن ، وبَلْ ، قال س ^(١) : « وَمِمَّا يُخْتَارُ فِيهِ الْنَصْبُ قوله : مَا لَقِيتُ زَيْدًا وَلَكِنْ عَمْرًا مَرَرْتُ بِهِ ، وَمَا رَأَيْتُ زَيْدًا بَلْ خَالِدًا لَقِيتُ أَبَاهُ ، تُجْرِيهِ عَلَى قَوْلِكَ : لَقِيتُ زَيْدًا وَعَمْرًا لَمْ أَلْقَهُ . »

وقال س أيضًا ^(٢) : « وَمِمَّا يُخْتَارُ فِيهِ الْنَصْبُ لِلنَّصْبِ الْأَوَّلِ ، وَيَكُونُ الْحَرْفُ الَّذِي بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ بِمِثْلَةِ الْوَائِ وَالْفَاءِ وَثَمَّ ، قَوْلُكَ : قَدْ لَقِيتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ / حَتَّى عَبْدَ اللَّهِ لَقِيتُهُ ، وَضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُ أَبَاهُ ، وَأَتَيْتُ الْقَوْمَ أَجْمَعِينَ حَتَّى زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ حَتَّى زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ . » وإنما اختير النصب لأنها حروف تشبه العاطفة من حيث إنها لا تكون إلا بعد كلام ، ولا تبدأ أصلاً ، ولأنها أيضاً يعطف بها في المفردات ، فأختيرت للمشكلة لذلك ، كما اختير في حروف العطف .

وقول المصنف في الشرح « فَإِنْ قُلْتَ ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ فَأَلْجُودُ أَنْ تَنْصِبَ زَيْدًا بِمَقْتَضِي الْعُطْفِ ، وَتَجْعَلَ ضَرَبْتُهُ توكيداً » ليس بسديد ؛ لأنك إذا جعلت ذلك من باب العطف اقتضى أن تكون الجملة توكيداً كما ذكر ، وإذا جعلت زيدا منصوباً من باب الاشتغال كانت الجملة غير مؤكدة ؛ ألا ترى أنها في نحو « زيدا ضربته » لا يقال إنها مؤكدة ، بل هي غير مؤكدة قطعاً ، بل هي مؤسسة ، وإذا دار الأمر بين أن تكون الجملة للتأكيد وبين أن تكون للتأسيس كان جعلها للتأسيس أولى ، بل لا يذهب للتأكيد إلا عند عدم احتمال التأسيس . وعلى أن المسألة من باب الاشتغال أوردها س ، قال س : « لَقِيتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ

(١) الكتاب ١ : ٩٠ .

(٢) الكتاب ١ : ٩٦ .

حتى عبد الله لَقِيْتُهُ » ، جعله من باب الْأَشْتَغَال ، وإنما جعل س أَلْجَمْلَة توكيداً حيث لم يُمكن أن تكون مفسّرة ، وذلك عند جر الْأَسْمِ بِ(حتى) ، قال س^(١) : « وقد يَحْسُنُ الْجَرُّ فِي هَذَا ، وَهُوَ عَرَبِيٌّ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : لَقِيْتُ الْقَوْمَ حَتَّى عَبْدَ اللَّهِ لَقِيْتُهُ ، فَإِنَّمَا جَاءَ بِ(لَقِيْتُهُ) توكيداً بعد أن جعله غايةً ، كما تقول : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَبْدِ اللَّهِ مَرَرْتُ بِهِ » انتهى .

ولم يُجزَّ س في «ضربتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» أن تكون توكيداً لأنها^(٢) مفسّرة مؤسّسة ، وَحَمَلُ أَلْجَمْلَة عَلَى التَّأَكِيدِ إِنَّمَا يُذْهَبُ إِلَيْهِ حَيْثُ لَا يُمكن التَّأْسِيسُ .

وقد ذهب بعض نحّاتنا^(٣) إلى أنه لا يجوز التوكيد في نحو « ضربتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ » ؛ لأنَّ أَلْجَمْلَة^(٤) لا تكون توكيداً حتى تشتمل على ضميرٍ ما عمل فيه العامل الأول ، نحو : ضربتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدٌ ضَرَبْتُهُمْ . وهو مخالف لما ذهب إليه س .

وقول المصنف في الشرح أيضاً « فلو قلت ضربتُ زَيْدًا حَتَّى عَمَرُو ضَرَبْتُهُ تَعَيَّنَ رَفْعُ عَمَرُو لَزَوَالُ شَبْهِ حَتَّى الْآبَتْدَائِيَةِ بِالْعَاطِفَةِ إِذْ لَا تَقَعُ الْعَاطِفَةُ إِلَّا بَيْنَ بَعْضٍ وَكُلٍّ » - لم يتعرض س ولا غيره لهذا الشرط الذي شَرَطَهُ المصنف في (حتى) هذه من أنه لا يُحمل الْأَسْمُ بعدها على إضمار فعل على سبيل الْأَشْتَغَالِ حَتَّى يَكُونَ فِيهَا شَرْطٌ (حتى) الْعَاطِفَةُ مِنْ أَنَّ مَا بعدها يكون جزءاً مما قبلها .

وفي البسيط : « وجعل بعضهم من الْأَسْتِنَافِ (إذا) أَلْفَاجَاةً فِي قَوْلِكَ : جِئْتُ فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ تَضَرَّبَهُ ، وَ(حَتَّى) فِي / قَوْلِكَ : أَكْرَمْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدٌ

[٣: ٨٢/ب]

(١) أَلْكِتَابُ ١ : ٩٧ .

(٢) ح : توكيداً وإنما هي .

(٣) ح : بعض نخاة الأندلس .

(٤) زيد هنا في ح : عنده .

أَكْرَمْتُهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَرْفٌ عَطْفٌ، فَيَجْرِي بِجَرَى حُرُوفِ الْعَطْفِ» أَنْتَهَى . وَهَذَا مِمَّا يُؤَيِّدُ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ .

قوله أَوْ كَانَ الَّرْفَعُ يُؤْهِمُ وَصْفًا مُخِلًا قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي الشَّرْحِ ^(١) : « مِنْ مُرَجَّحَاتِ النِّصْبِ أَنْ يَكُونَ مُخْلَصًا مِنْ إِيْهَامٍ غَيْرِ الصَّوَابِ، وَالرَّفْعُ بِخِلَافِ ذَلِكَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ ^(٢) ، فَإِنَّ نِصْبَ (كُلِّ شَيْءٍ) يَرْفَعُ تَوْهُمَهُمْ كَوْنِ (خَلَقْنَاهُ) صِفَةً لِرَّ شَيْءٍ) ؛ إِذْ لَوْ كَانَ صِفَةً لَهُ لَمْ يَفْسُرْ نَاصِبًا لِمَا قَبْلَهُ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ صِفَةً كَانَ خَيْرًا ، فَيَلْزِمُ عُمُومَ خَلْقِ الْأَشْيَاءِ بِقَدَرٍ ، خَيْرًا كَانَ أَوْ شَرًّا ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ ، وَلَوْ قُرِئَ ﴿ كُلُّ شَيْءٍ ﴾ بِالرَّفْعِ لَأَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ (خَلَقْنَاهُ) صِفَةً مُخَصَّصَةً ، وَأَنْ يَكُونَ خَيْرًا ، فَكَانَ النِّصْبُ لِرَفْعِهِ أَحْتِمَالٌ غَيْرُ الصَّوَابِ رَاجِحًا » أَنْتَهَى كَلَامُهُ .

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ تَرْجِيحِ النِّصْبِ بِالسَّبَبِ الَّذِي ذَكَرَ هُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ . وَأَمَّا س ^(٣) فَإِنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ الَّرْفَعَ أَقْوَى فِي نَحْوِ : إِنِّي زَيْدٌ لَقَيْتُهُ ، وَأَنَا عَمْرُو ضَرْبَتُهُ ، وَلَبِيتَنِي عَبْدُ اللَّهِ مَرَرْتُ بِهِ . ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ^(٤) : « فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ فَإِنَّمَا جَاءَ عَلَى قَوْلِهِ : زَيْدًا ضَرْبَتُهُ ، وَهُوَ عَرَبِيٌّ كَثِيرٌ ، وَقَدْ قَرَأَ بَعْضُهُمْ ﴿ وَأَمَّا تُمُودَ فَهَدَيْتَاهُمْ ﴾ ^(٥) ، إِلَّا أَنَّ الْقِرَاءَةَ لَا تُخَالِفُ لِأَنَّهَا السُّنَّةُ » أَنْتَهَى . فَلَيْسَ فِي كَلَامِ س إِشَارَةٌ إِلَى تَرْجِيحِ النِّصْبِ بِسَبَبٍ ، وَإِنَّمَا خَرَجَ ذَلِكَ عَلَى : زَيْدًا ضَرْبَتُهُ .

وظاهر كلام المصنف و(س) أن قوله ﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ ﴾ لم يُقرأ إلا

(١) ٢ : ١٤٢ - ١٤٣ .

(٢) سورة القمر : ٤٩ .

(٣) أَلْكِتَابِ ١ : ١٤٧ - ١٤٨ .

(٤) أَلْكِتَابِ ١ : ١٤٨ .

(٥) سورة فصلت : ١٧ . وَقَدْ تَقَدَّمَ تَخْرِيجُ قِرَاءَةِ النِّصْبِ فِي ص ٣٠٣ .

بالنصب ، وليس كذلك ، بل قُرئ بالرفع ^(١) على الابداء ، وعلى ما يقتضيه أكثر كلام العرب .

وروي عن الأخفش ^(٢) أنه جعل ﴿ خَلَقْنَاهُ ﴾ في موضع الصفة . ولا يتم له ذلك إلا بقراءة الرفع ؛ إذ يحتمل الصفة والخبر ، وأما في قراءة النصب فلا يتصور ذلك ؛ لأن الفعل الواقع صفة لا يُفسر .

قال ابن خروف : وإنما اعتذر س بقوله بأن القراءة لا تُخالف لضعف قراءة النصب ؛ لكونها بمنزلة : زيداً ضربته .

وقال ابن عصفور : « ثم قال - يعني س - : (وأما قول الله تعالى) يريد أن النصب فيه ضعيف ، وأرفع أحسن منه ؛ لأنه ليس قبله ما يوجب النصب ، فهو بمنزلة : زيدٌ ضربته » انتهى .

وقول ابن خروف وابن عصفور إن النصب ضعيف ، وقول ابن عصفور أيضاً في قراءة ﴿ وَأَمَّا نُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ يريد - يعني س - أن هذا أيضاً جاء على الوجه الأضعف في النصب - ليس كما ذكرنا أنه وجه ضعيف ولا أضعف ، بل هو الوجه العربي الكثير ، لا الأكثر ، قال س هنا : « وهو عربي كثير » . وقال في أول أبواب الاشتغال ^(٣) : « وإن شئت قلت : زيداً ضربته » . ثم قال ^(٤) : « وقرأ بعضهم ﴿ وَأَمَّا نُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ ، / وأنشدوا هذا البيت على وجهين ، على الرفع والنصب ، قال بشر بن أبي خازم ^(٥) :

[٣: ٨٣/١]

(١) قرأ به أبو السمال كما في المختص ٢ : ٣٠٠ . وذكرها غير منسوبة للأخفش في معاني القرآن ص ٤٨٩ .

(٢) نص على ذلك في معاني القرآن ص ٤٨٩ . ح : عن العرب .

(٣) الكتاب ١ : ٨١ .

(٤) الكتاب ١ : ٨٢ .

(٥) ديوانه ص ٢٥٧ [شرح د. صلاح الدين أهوارى] وأما ابن الشجري ٣ : ١٣١ وفيه تخريجه. الروي: الخثراء الأنفس المستقلون نوماً، الواحد رويان، أو رائب. ك: تميم بني مر.

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بْنُ مُرٍّ فَأَلْفَاهُمُ الْقَوْمُ رَوًى نِيَامًا «
 ثم قال ^(١) : « فالنصبُ عربيٌّ كثير ، والرفعُ أجودُ » انتهى كلام س . وفهم
 من قوله « والرفعُ أجودُ » أنَّ النصبَ جيّد ، وما كان عربيًّا كثيرًا جيّدًا ^(٢) لا
 يُقال فيه إنه ضعيف ولا أضعف . وظاهرُ كلام س « أنَّ القراءة لا تُخالف لأنها
 السُّنة » رجوعُ هذا التعليل إلى آليتين .

وزعم الأستاذ أبو علي وابن عصفور أنَّ ذلك تعليل لقراءة ﴿ وَأَمَّا تَمُودُ
 فَهَدَيْتَاهُمْ ﴾ فقط ؛ لأنَّ الآيةَ الأولى فيها عندهما موجب ترجيح النصب ، وهو
 موجب العموم ، والرفع لا دليل فيه عليه لاحتمال أن يكون (خَلَقْنَاهُ) صفة ،
 ويكون (بِقَدَرٍ) هو الخير .

ص : وإنَّ وَلِيَّ الْعَاطِفُ جَمَلَةٌ ذَاتَ وَجْهَيْنِ - أي : أَسْمِيَّةُ الصِّدْرِ فَعْلِيَّةُ
 الْعَجْزِ - أَسْتَوَى الِرفْعُ وَالنَّصَبُ مطلقًا ، خِلافًا لِلأَخْفَشِ وَمَنْ وافَقَهُ فِي تَرْجِيحِ
 الِرفْعِ إِنْ لَمْ يَصْلُحْ جَعَلْ مَا بَعْدَ الْعَاطِفِ خَيْرًا ، وَلَا أَثَرَ لِلْعَاطِفِ إِنْ وَلِيَهُ «أَمَّا» .

وَأَبْتَدَأَ الْمَسْبُوقَ بِأَسْتَفْهَامٍ أَوَّلَى مِنْ نَصْبِهِ إِنْ وَلِيَّ فَصْلًا بغيرِ ظَرْفٍ أَوْ
 شِبْهِهِ ، خِلافًا لِلأَخْفَشِ ، وَكَذَا أَبْتَدَأَ أَلْتَلَّوْ بِ«لَمْ» أَوْ «لَنْ» أَوْ «لَا» ، خِلافًا ^(٣)
 لِابْنِ السَّيِّدِ .

ش : الْعَاطِفُ قَدْ يَكُونُ مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي تُشْرِكُ فِي عَطْفِ الْمَفْرَدَاتِ فِي
 الْإِعْرَابِ وَالْحُكْمِ ، وَقَدْ يَكُونُ فِيمَا يُشْرِكُ فِي الْإِعْرَابِ فِي عَطْفِ الْمَفْرَدَاتِ ، مِثَالُهُ :
 زَيْدٌ ضَرْبُهُ وَعَمْرُو أَكْرَمُهُ ، وَزَيْدٌ لَقِيْتُهُ لَا بَلْ عَمْرُو مَرَرْتُ بِهِ .

وَإِذَا قُلْتَ مَا أَحْسَنَ زَيْدًا فَلَيْسَ حُكْمُهُ عِنْدَهُمْ حُكْمُ : زَيْدٌ ضَرْبُهُ ، لَا

(١) الكتاب ١ : ٨٢ .

(٢) ك ، ن : جدًا .

(٣) لِلأَخْفَشِ ، وَكَذَا أَبْتَدَأَ أَلْتَلَّوْ بِ«لَمْ» أَوْ «لَنْ» أَوْ «لَا» ، خِلافًا : سَقَطَ مِنْ ك .

يُلَحَظُ في قوله أَحْسَنَ زَيْدًا ما يُلَحَظُ في ضَرْبُهُ ؛ لأنَّ فعلَ التَّعَجُّبِ قد جرى مجرى الأسماء ، ولذلك صُغِرَ ، واعتقد الكوفيون ^(١) فيه أنه اسم ، فلذلك يُختار أن تقول : ما أَحْسَنَ زَيْدًا وعَمَرُوْهُ مررتُ به ، برفع عمروٍ على المختار ^(٢) ، كأنه معطوف على جملة اسمية ، أو كأنه مبدوء بجملة من غير عطف ، وقد أهمل المصنف التنبيه على ذلك .

وما أشبهَ العاطفَ حُكْمُهُ كالعاطف ، وقد أهمله المصنف في الْفَصِّ وفي الشرح ، نحو « حتى » ، تقول : أنا أضربُ الْقَوْمَ حَتَّى عمرو أضربُهُ .

وإنما احتاج في تفسير ذات ألوجهين إلى قوله « أي : اسمية الصدر فعلية الْعَجْزُ » لأنَّ ذات ألوجهين يُرادُ بها كبرى وصغرى ، فالصغرى في ضمن الكبرى ، والصغرى أَعَمُّ من أن تكون اسمية أو فعلية ، فبيِّن أنَّ المراد بقوله « ذات وجهين » ما يجوز فيه الرفع باعتبار الكبرى ، والنصب باعتبار الصغرى ، ولا تكون كذلك حتى تكون اسمية الصدر فعلية الْعَجْزُ .

وأهملَ المصنف أن الوصف المخبر به / عن المبتدأ يتنزل منزلة الجملة الفعلية في ذلك ، مثاله : هَذَا ضَارِبٌ عَبْدَ اللَّهِ وَزَيْدٌ يَمُرُّ بِهِ ، وَزَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرُو غَدًا وَبِشْرٌ سَيَضْرِبُهُ ، وَهَذَا ضَارِبٌ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدٌ يَضْرِبُهُ ، إِذَا أَرَدْتَ مَعْنَى التَّنْوِينِ ، فَجَمِيعُ هَذِهِ الْمُثَلِّاتِ الَّتِي سَرَدْنَاهَا يَجُوزُ فِيهَا الَّرْفَعُ وَالنَّصَبُ .

[٣: ٨٣/ب]

وقوله آسَوَى الَّرْفَعُ وَالنَّصَبُ هَذَا الَّذِي قَالَهُ الْمَصْنَفُ قَالَهُ الْجَزُولِيُّ ^(٣) من أَنَّ ألوجهين على حَدٍّ سَوَاءٍ . وَقَالَ الْمَصْنَفُ فِي الشَّرْحِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ^(٤) : « جاز

(١) الإنصاف ص ١٢٦ [١٥] .

(٢) ن : على أنه المختار .

(٣) المقدمة الجزولية ص ١٠١ .

(٤) ١٤٣ : ٢ .

رفعه ونصبه جوازاً حسناً دون ترجيح ؛ لأنه إذا رُفِعَ كان مبتدأً مخبراً عنه بجملة فعلية معطوفاً على مبتدأ مخبر عنه بجملة فعلية ؛ وإذا نُصِبَ كان معمولَ فعل معطوفاً في اللفظ على معمولِ فعل ، فمع كل واحد من العاملين مُشاكلةٌ توجب عدم ألفاضلة ، ولكل منهما ضَعْفٌ وَقُوَّةٌ ، فَضَعْفُ الرفعِ لِتَرْثِيهِ على أبعادِ المَشاكِلين ، وَقُوَّتُهُ لِصِلَاحِيَةِ الثَّانِي فِيهِ لِأَنْ يَسُدَّ مَسَدَّ الْأَوَّلِ ، وَضَعْفُ النِّصْبِ لِعَدَمِ صِلَاحِيَةِ الثَّانِي فِيهِ أَنْ يَسُدَّ مَسَدَّ الْأَحْمُولِ عَلَيْهِ ، وَقُوَّتُهُ لِتَرْثِيهِ على أَقْرَبِ المَشاكِلين ، فَحَصَلَ بِذَلِكَ تَعَادُلٌ فِي مِرَاعَاةِ التَّشَاكُلِ » انتهى .

وفي ألبسيط : هما على ألسواء على رأي س ، وترجيح الرفع على رأي أبي علي .

وقال بعض معاصرينا : لم يُصَرِّحْ س أنَّهما على حد سواء ، إنما ذهب إلى ذلك الجزولي ، والأظهر أن يكون الحمل على الفعل الذي في الجملة الصغرى أحسن من الحمل على الكبرى ؛ لأنَّ الصغرى أقرب ، وهي التي تلي ، وهم كثيراً ما يُراعون أَلجِوار - وإن كان ينقض المعنى - كقولهم : هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ ^(١) .

وطائفة أنكرت هذا ومنعت من الحمل على الصغرى البتة . ونسبه ابن عصفور ^(٢) للفارسي قولاً . والصحيح أنه لأبي بكر بن طاهر ، وهو أن العطف على كل حال إنما هو على الكبرى ، فإن كان مرفوعاً فلا كلام فيه ، وإن كان منصوباً فمحمول على الكبرى ، مُلَاحَظَ فِيهِ مَعْنَى الصَّغْرَى لِلْمَشَاكِلَةِ ، وَكَأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ التَّوْهَمِ ، وَلَا يَلْزَمُ إِذَا لُحِظَتِ الصَّغْرَى مِنْ جِهَةِ الْمَشَاكِلَةِ أَنْ يَكُونَ الْعِطْفُ عَلَيْهَا ، بَلْ هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى الْكُبْرَى ، مُشَاكِلٌ ^(٣) بَيْنَهَا وَبَيْنَ الصَّغْرَى ،

(١) الكتاب ١ : ٦٧ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ .

(٢) أنظر شرح الجمل ١ : ٣٦٨ والمسائل البصريات ص ٢١٣ - ٢١٦ .

(٣) ن : مشاكلة . ح : مشاكلاً .

كقوله تعالى ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ﴾^(١) ، وقوله^(٢) :

..... لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ولا سابقَ شَيْئاً

وآخِثَارُ هَذَا الْقَوْلِ أَبُو عَصْفُور^(٣) ، إِلَّا أَنَّهُ مُخَالَفٌ لظَاهِرِ كَلَامِ س ، فَإِنَّ س قَالَ^(٤) : إِذَا كَانَ مَنْصُوبًا فَإِنَّهُ^(٥) مَحْمُولٌ عَلَى الصَّغْرَى . وَالْحَمْلُ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ إِلَّا الْعَطْفُ .

وقول المصنف « وإذا نُصِبَ كَانَ مَعْمُولٌ فَعَلٍ مَعْطُوفًا فِي الَّلَفْظِ عَلَى مَعْمُولٍ فَعَلٍ » ليس بجيد ، فإنه كما يُعْطَفُ عَلَى الْجُمْلَةِ الصَّغْرَى الْمُتَضَمِّنَةُ مَنْصُوبًا كَذَلِكَ يُعْطَفُ عَلَى الصَّغْرَى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ / فِيهَا مَنْصُوبٌ أَلْبَتَهُ ، نَحْوُ : زَيْدٌ قَامَ أَخُوهُ وَعَمْرًا كَلَّمْتُهُ ، فَمُرَاعَاةُ الْمَشَاكِلَةِ لَيْسَتْ لَكُنْ الصَّغْرَى فِيهَا مَنْصُوبٌ ، بَلْ لِمَجْرَدِ كَوْنِهَا فَعْلِيَّةً .

٣١ : ٨٤ / أ

وقوله مطلقاً ، خلافاً للأخفش وَمَنْ وافقه إلى قوله خبراً أَلْجُمْلَةُ الْمَعْطُوفَةُ عَلَى أَلْجُمْلَةِ الصَّغْرَى إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ الَّذِي فِي أَلْجُمْلَةِ الْكَبْرَى أَوْ لَا يَكُونَ ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا ضَمِيرٌ جَازَتْ أَلْمَسْأَلَةُ ، نَحْوُ : هَذَا ضَرْبُهَا وَزَيْدًا كَلَّمْتُهُ فِي دَارِهَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا ضَمِيرٌ فَأَرْبَعَةُ مَذَاهِبٍ :

أحدها : ما ذهب إليه جماعة من القدماء والفارسي^(٦) مِنْ جَوَازِ الْعَطْفِ عَلَى الصَّغْرَى ، نَحْوُ : هَذَا ضَرْبُهَا وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ س^(٧) .

(١) سورة المنافقون : ١٠ .

(٢) تقدم تخريجه في ٣ : ٢٤٩ .

(٣) شرح الأجل ١ : ٣٦٨ .

(٤) أنظر الكتاب ١ : ٩١ - ٩٢ .

(٥) في المخطوطات : إنه .

(٦) التعليقة ١ : ١٢٢ وألسائل البصريات ص ٢١١ - ٢١٣ .

(٧) الكتاب ١ : ٩١ .

قيل للفارسي : إذا عطفت على الصغرى لزم أرابط .

قال : قد نجد ما يدل على ما قلت ؛ ألا ترى أن (إن زيدا وعمرو قائمان)^(١) لا يجوز في الحكاية ، أي (زيد) لا يجوز ، فإذا قلت : إنك وزيد قائمان ، أو : من زيد - جاز . وإنما جاز ذلك مع الضمير الذي هو الكاف في (إنك) وفي^(٢) (من) ، ولم يجوز في الاسم العرب ؛ لأنك إذا عطفت على معرب فيلزمك أن تحمل عليه من نوعه كراهية الخلاف ، وإذا عطفت على ما لا يظهر فيه إعراب أحتمل ذلك فيه ؛ لأن الخلاف في ظاهر اللفظ قد أمن ، وكذلك العطف على الجملة الصغرى جائز لأنها لا يظهر فيها إعراب من حيث هي جملة ، فأحتمل عروها من الضمير كما أحتمل في (إنك وزيد)^(٣) أرفع ، وفي الحكاية (من) ؛ حيث لا يظهر فيهما إعراب .

وقال الفارسي أيضا : قد نجد معطوفاً على شيء لا يلزم فيه ما يلزمه لو كان المعطوف عليه ؛ ألا تراهم يقولون : رب رجل وأخيه^(٤) ، وكل شاة وسختها^(٥) ، ولا يقولون : رب أخيه ، ولا : كل سخلتها .

المذهب الثاني : ما ذهب إليه الأخفش^(٦) والزيادي^(٧) ومن تبعهما كالسيراقي^(٨) ، وهو أنه لا يجوز ؛ لأن المعطوف على الخير خير ، فكما لا يجوز خلو الجملة الأولى الواقعة خبراً للمبتدأ من رابط يعود على المبتدأ ، فكذلك الجملة

(١) ن : إن زيدا وعمرا قائمان . ك : زيد أو عمرو قائمان .

(٢) في : ليس في ك .

(٣) ك : وزيدا .

(٤) الكتاب ٢ : ٥٦ .

(٥) الكتاب ٢ : ٥٥ .

(٦) الانتصار ص ٦٠ والبصريات ص ٢١١ والمختص ٢ : ٣٠٢ .

(٧) الانتصار ص ٦٠ وشرح كتاب سيويه للسيراقي ٣ : ١٣٠ والمسائل البصريات ص ٢١٣ .

(٨) شرح الكتاب ٣ : ١٢٨ - ١٣٠ .

المعطوفة عليها ، فإن وُجدَ النصب فيما عَرِيَّ مِنَ الرابطة فليس لكونه معطوفاً على الجملة الصغرى ، إنما ذلك لجواز « زيداً ضربته » ابتداءً من غير مراعاة عطف على الصغرى ، ويكون من عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية ، وذلك جائز ، لا خلاف فيه .

والمذهب الثالث : ما ذهب إليه هشام ، وهو أنه إن كان العطف بالكفاء أو بالواو جازت المسألة لأن الكفاء فيها تسبب ، فيحتمل أن يكون الرابطة في الجملتين بضمير واحد ، والواو فيها معنى الجمع . وإن كان العطف بغيرهما لم يجز .

[٣ : ٨٤/ب]

المذهب الرابع : ما ذهب إليه الجمهور ، وهو أنه إن كان العطف بالكفاء جازت المسألة ، وإن كان بغير ذلك لم تجز .

وما احتال به أبو بكر بن طاهر ومن تبعه من أن العطف في الحقيقة إنما هو على الكبرى ، لكن إن نُصب راعيتَ مشاكلة الصغرى - هو إحالة منه لصورة المسألة ، فإن ألفرض في المسألة أن العطف إنما هو على الجملة الصغرى .
وأما ما ذكره مثلاً^(١) ، وأجاز فيها النصب والرفع ، وليس في الجملة الثانية ضمير . فقيل : أتكل على فهم القاعدة من أن المعطوف على الآخر خير ، فيلزم في الثاني ما يلزم في الأول .

وأستدل لجواز النصب - وإن عَرِيَّتِ الجملة من الضمير - بورود الوجهين في قوله ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَرْتَاهُ مَنَازِلَ ﴾^(٢) ، قرأه الحرميان وأبو عمرو بالرفع ، وقرأه باقي السبعة بالنصب^(٣) ، وهو معطوف على قوله ﴿ وَالشَّمْسُ تَحْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ﴾^(٤) ، وليس في الجملة المعطوفة على الصغرى ضمير يعود على الشمس .

(١) الكتاب ١ : ٩١ .

(٢) سورة يس : ٣٩ .

(٣) السبعة ص ٥٤٠ .

(٤) سورة يس : ٣٨ .

قال ابن عصفور ^(١) والمصنف ^(٢) : أجمع القراء على نصب ﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ﴾ ^(٣) ، وهي معطوفة على (يَسْجُدَانِ) من قوله ﴿ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ ^(٤) ، وليس فيها ضمير يعود على (النجم والشجر) .

وذكر ابن عصفور ^(٥) أن س وغيره من أئمة النحويين حكوا أن الاختيار في مثل هذا النصب ، ولم يشترطوا ضميراً . وليس في كتاب س أن الاختيار النصب ، وإنما فيه ما نصه ^(٦) : « فَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الْأَسْمِ الَّذِي بُنِيَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ كَانَ بِمَنْزِلَتِهِ إِذَا بُنِيَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ مَبْتَدَأً ، يجوز فيه ما يجوز إذا قلت : زَيْدٌ لَقِيْتُهُ ، وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِي بُنِيَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ اخْتِيرَ فِيهِ الْنَصْبُ كَمَا اخْتِيرَ فِيمَا قَبْلَهُ ، وَجَاز فِيهِ مَا جَاز فِي الَّذِي قَبْلَهُ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : عَمَرُو لَقِيْتُهُ وَزَيْدٌ كَلَّمْتُهُ ، إِنْ حَمَلْتَ الْكَلَامَ عَلَى الْأَوَّلِ . وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الْآخِرِ قُلْتَ : عَمَرُو لَقِيْتُهُ وَزَيْدًا كَلَّمْتُهُ » انتهى . فلم يختار النصب على الرفع بالنسبة إلى المسألة إذا رفعت مراعيًا الجملة الكبرى ، وإنما اختار النصب إذا راعيت الجملة الصغرى على الرفع إذا عطفت عليها ، ولذلك قال : « وَجَاز فِيهِ مَا جَاز فِي الَّذِي قَبْلَهُ » يعني من الرفع . وإن كان العطف على الجملة الصغرى فيكون عطف جملة اسمية على جملة فعلية ، فالنصب هو المختار ؛ لأنه يكون عطف جملة فعلية على جملة فعلية ، فيحصل التشاكل .

وقال المصنف في الشرح ^(٧) : « جرت الجملة ذات الحُلِّ والِتي لا محل لها مجرى واحدًا ، كما أن أَسْمَ أفعال حين لم يظهر الضمير المرتفع به جرى مجرى ما

(١) شرح الجمل ١ : ٣٦٧ .

(٢) ٢ : ١٤٤ .

(٣) سورة الرحمن : ٧ .

(٤) سورة الرحمن : ٦ .

(٥) شرح الجمل ١ : ٣٦٧ .

(٦) الكتاب ١ : ٩١ .

(٧) ٢ : ١٤٤ .

لا ضمير فيه ، ففعل في تثنيته (قائمان) / كما قيل (فرسان) . وإذا كان أسم
أفعال قد يظهر ضميره إذا جرى على غير ما هو له ، ثم أجري مع ذلك مجرى
ما لا ضمير فيه لعدم ظهوره في بعض المواضع - كان ما لا يظهر إعرابه أصلاً أحقَّ
ألا يُعتدَّ به » انتهى .

وكان ينبغي للمصنف أن يستني من الجملة ذات الوجهين مسألة ذكرها
س^(١) ، وهي قولك : « ما أحسنَ زيدًا وعمرو قد رأيناه » ، فالرفع أجود مراعاة
للجملة الكبرى ، ولا يُنصب إلا على قولهم : زيدًا ضربته ، ولا تراعى الجملة
الصغرى ؛ لأنَّ هذا الفعل لم يُستعمل منه مستقبل ولا أسم فاعل ، بل قد لزم
طريقة واحدة ، ولم يُضمَر ، فيبقى عمله كالأفعال ، إذ لا تقول : ما زيدًا ! تريد :
ما أحسنَ زيدًا ! ولا تقول : ما أحسنًا ! ولا : ما أحسنوا ! فتلحقه الضمائر
كالأفعال ، ولا تقدِّمه ، ولا تؤخِّره ، إنما هو بمنزلة : لَدُنْ غُدُوَّة^(٢) .

وقوله ولا أثر للعطف إنَّ وَلِيَّه « أمَّا » أمَّا تُبطل حكم حرف العطف
لأنَّها^(٣) من أدوات الصدر ، فلا يُنظر إلى ما قبلها ، بل يكون للأسم بعدها ما له
مفتتحًا به ، فلا تُراعى مع « أمَّا » الجملة الصغرى ، ولذلك قرأ أكثرهم ﴿ وأما
ثمودُ فهَدَيْنَاهُمْ ﴾^(٤) بالرفع ، وقد تقدَّمته جملة ذات وجهين ، فإنَّ كان مع
وجود « أمَّا » له مرجح النصب سوى العطف عمل بمقتضاه ، نحو : أمَّا زيدٌ فقام
وأما عمرًا فأضربه ، وإلا فالرفع راجح .

وقوله وأبتداء المسبوق بأستفهام إلى قوله خلافاً للأخفش^(٥) إنَّ فصل

(١) الكتاب ١ : ٩٦ .

(٢) فقد عمل عمل الفعل وليس بفعل ولا أسم فاعل .

(٣) لأنَّها من أدوات الصدر ... بل يكون : سقط من ك ، ح . وأثبت في حاشية ن .

(٤) سورة فصلت : ١٧ .

(٥) قوله « خلافاً للأخفش » ذكر في ألفص بعد قوله « أو شبهه » كما تقدم .

بَيْنَهُمَا بغيرِ ظَرْفٍ أَوْ شَبِّهِهِ ، نحو : أَنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ ؟ وَأَهْنَدُ عَمْرُو تَضْرِبُهُ ؟
 فذكر المصنف في الشرح^(١) أنه يَظِلُّ حكم الِاسْتِفْهَام عند س^(٢) لبعده من الفعل ،
 ولا يَظِلُّ عند الِاخْفَش^(٣) لوجود الِاسْتِفْهَام في أول الكلام والفعل في آخره ،
 فرفع « أنت » « تضرب » مقدراً ، ونصب به زيدا ، وعند سيويه « أنت » مبتدأ ،
 والجملة بعده خبره .

وقد خطأ معظم النحويين الِاخْفَش في اختياره النصب على الرفع ،
 واختلفوا في آرد عليه : فزعم ابن ولاد^(٤) أن الِاسْتِغْثَالَ لا يكون بالنظر إلى اسمين
 أصلاً ، وأن س لا يُجِيز ما قاله الِاخْفَش ، وذلك أن الفعل المُشْتَغَل لا بد أن يكون
 خيراً عن الاسم ، فإذا قلت أزيداً ضربته ؟ « ضربته » خير ، وقد كان خيراً له
 قبل الِاسْتِغْثَالَ حين قلت : زيدٌ ضربته ، ولو قلت : أنتَ عبدُ اللهِ ضربته ؟ لم يكن
 « ضربته » خيراً عن « أنت » ، وإنما يكون خبره الجملة ، فخرج عن الِاسْتِغْثَالَ .

وقد اعترض^(٥) هذا القول بقولك : أزيدُ أنتَ ضاربُ؟ وليس خيراً عن
 « زيد » ، بل « أنت » وما بعده هو الخبر ، وقد أجمعوا على جواز النصب^(٦) .

وينفصل عن هذا الاعتراض بأن « أنت » مع « ضارب » بمنزلة « ضرب » ؛

لأنه لا يصح له عمل إلا معتمداً بلا فاصل ، / وهذا بناء على منع هشام و « س » :
 زيداً أنا ضربتُ ، وإجازتهما : زيداً أنا ضاربٌ^(٧) .

(١) ١٤٤ : ٢ .

(٢) الكتاب ١ : ١٠٤ وشرحه للسراي ٣ : ١٧٤ - ١٧٦ .

(٣) الانتصار ص ٦٤ وشرح الكتاب للسراي ٣ : ١٧٦ وإصلاح الخلل ص ١٣٠ .

(٤) الانتصار ص ٦٤ .

(٥) هذا اعتراض ابن مضاء . آرد على النحاة ص ١١٢ . وهو من غير نسبة في شرح
 الجزولية للأبذي ١ : ٩٣٩ - ٩٤٠ وفيه الانفصال التالي ومنه هشام .

(٦) الكتاب ١ : ٩٣ ، ١٠٨ .

(٧) الكتاب ١ : ٧٢ .

وزعم أبو جعفر بن مضاء ^(١) أن امتناع ما أجازته الأخفش هو من أجل أنه يصير « ضربته » مفسراً للعامل يطلب معمولين ملفوظاً بهما ، وهما : عبد الله ، وأنت ، والتفسير لا يقوى ^(٢) هذه القوة .

واعترض ابن خروف هذا القول بأن قال : وكذلك هو التفسير أبداً ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : أعبد الله ضربته ؟ فتقدر له فعلاً ، يعمل في فاعل وفي المفعول المنطوق به .

ورد هذا الاعتراض بأن المعمولين هنا منطوق بهما ، وهناك لم يُلفظ بالمعمول الواحد إلا حين لفظت بالعامل ، ولم يكونا ملفوظاً بهما حتى يفتقرا إلى ما يفسر عاملهما ، فليس هذا مثل ذلك .

وزعم أبو بكر بن طاهر أن امتناع ذلك من أجل أنك إذا قلت : أعبد الله ضرب أخوه زيداً ؟ وترفع « عبد الله » بفعل مضمّر يفسره ما بعده - فإنما تقول ذلك بحق الحمل للفاعل على المفعول ، وإلا فلم يكن من حقه أن يفسره ؛ إذ لا يصح له ^(٣) أن يعمل فيه ، فإذا فسرنا به على ذلك كان على طرف من الضعف ، فلا يتعدى به أكثر من ذلك ، فإذا رفعت « أنت » بفعل مضمّر يفسره الفعل المتصل بسببه - وهو ألتاء - فقد تجاوزت به الأمر المتوسّع فيه بأن فسرت به فعلاً يعمل فيه مع بعده ^(٤) منه ووقوع الفصل بينهما ، وهم إنما تسامحوا في ذلك حين الالتصال .

قال الأستاذ أبو علي : « وهذا أيضاً يقرب أن يكون مانعاً في المسألة من النصب ، وأن يكون س منعه لهذا ، ويحتمل أن لم يمنع س من ذلك إلا ما دام

(١) الرد على النحاة ص ١١١ - ١١٢ .

(٢) لا يقوى ... وكذلك هو التفسير : سقط من ك .

(٣) له : ليس في ك .

(٤) ك ، ن : مع ما بعده .

«أنت» مبتدأ ، وأنه إنما ذكر الوجه في المسألة التي وقعت فيها «أنت» مبتدأ ، ولم يتعرض لهذا ، وكأنه قال ^(١) : لَمَّا كان فيها الفصل بالابتداء بين الهمزة التي تطلب الفعل وبين الكلام صار كأنه لا همزة استفهام فيه ، أنتهى كلامه .

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن الألبدي ^(٢) : « وهذه المسألة جعل قوم فيها الخلاف بين س والأخفش - وعلى هذا انبنى ردُّ ابن ولاد وابن مضاء وابن طاهر وغيرهم على الأخفش - وقال قوم : لا خلاف بين س والأخفش ، بل هما مقصدان ، فإذا أدخلت ^(٣) الهمزة على (أنت زيداً ضربته) في حال نصبك لزيد فينبغي أن يكون (أنت) مرفوعاً بإضمار فعل يفسره الفعل المضمر الكناصب لزيد ، فيكون تقديره : أضربتَ ضربتَ زيداً ضربته ؟ فالأخفش ^(٤) يختار هنا النصب لأجل همزة الاستفهام ، وليس بصواب .

وظاهر لفظ س ^(٥) أنه لا يجوز عنده في (أنت) إلا أن يكون مرفوعاً بالابتداء لا بإضمار فعل . وعلة ذلك أن همزة الاستفهام ليست مما تطلب الفعل بذاتها ، إنما تطلب الفعل بالحمل على (إن) الشرطية ؛ لأن الاستفهام كما يكون عن الفعل كذلك يكون ^(٦) / عن الاسم ، فتقول : أزيد أخوك ؟ وأزيد قام ؟ إلا أنه إذا كان خبر المبتدأ فعلاً اختير حينئذ في الاسم الرفع بإضمار فعل ، وأما إذا كان غير فعل فلا يجوز فيه إلا الرفع بالابتداء ، نحو : أزيد أخوك ؟ والخير في قولك : أنت عبد الله ضربته ؟ إنما هو الجملة الاسمية لا الفعل ، والجملة لا تعمل ، فلا تفسر ، فهذا عند

(١) قال : سقط من ن ، ح .

(٢) شرح الجزولية ١ : ٩٣٨ - ٩٣٩ بتصرف [رسالة] .

(٣) ح : فإذا أدخلت الهمزة على أنت زيد ضربته فيختار الرفع في زيد ويكون أنت مرفوعاً .

(٤) شرح الكتاب للسيراfi ٣ : ١٧٦ .

(٥) الكتاب ١ : ١٠٤ وشرحه للسيراfi ٣ : ١٧٤ - ١٧٦ .

(٦) عن الفعل كذلك يكون : سقط من ك .

س بِمَنْزِلَةِ أَنْ لَوْ قُلْتُ : أَزِيدُ أَبُوهُ مَنْطَلَقٌ ؟ » أَنْتَهَى .

وما ذكره شيخنا أبو الحسن من أنه ينبغي أن يفسَّرَ فعلاً لِـ « أنت » وفعلاً لِـ « ضربت » ، ويكون الفعل الذي للفاعل هو الذي فسَّرَه المفعول - قول لم يسبقه إليه مَنْ فسَّرَ كلام الأَخْفَش ، وإِنَّمَا جعلوا العامل الذي في الفاعل والمفعول واحداً يفسَّرُه ما بعده ، وأكثر الناس جعلوا ذلك خلافاً بين س والأَخْفَش كما تقدم ، وكما هو ظاهر كلاميهما ، فـ (س) ^(١) لا ينصب (زيداً) في «أَنْتَ زَيْدًا تَضْرِبُهُ» إلا على من قال : زيداً ضربته .

قال الأستاذ أبو علي : في الحقيقة لا خلاف بينهما ، وإِنَّمَا منع س مِنْ الذي ذهب إليه الأَخْفَش ما دامت (أنت) مبتدأ ، وكذلك كان يقول الأَخْفَش لو سئل عنه ، فأَمَّا إِذَا جعلت (أنت) فاعلاً بالفعل الذي يفسَّرُه (ضربته) المتصل بسببيه فلا يُنكر ذلك س ، ولا يَمنع منه .

وقال أيضاً الأستاذ أبو علي : وَمَنْ خَطَأً الأَخْفَش على خَطَأً . قال : والصحيح أن الأَخْفَش غير مُعَارِضٍ لِـ (س) ، وكلامهما واحد من غير خلاف بينهما ، وإِنَّمَا هو كالتَّمَسُّم لا المُعْتَرِض ، وأهْمزة هنا - أعني في : أَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ ضربته - تطلب الفعل ^(٢) اختياراً على أصلها ، وكأنَّ س فرض هذه المسألة على الوجه الأضعف لقلا يتوهم أن أدوات الاستفهام لا يجوز أن يُحمَل ما بعدها إلا على فعلٍ مِنْ حيثُ إنه لم يَذكر فيما تقدم إلا مسائل محمولة على الفعل فيما ذكر منها بعد أداة تطلب الفعل اختياراً ؛ فكأنه هنا كالتنكت ، وإِيرِي أَنْ أهْمزة إِذَا فصلتَ بينها وبين الأَاسْم المُشْتَغَل عنه بِمَبْتَدَأ لم تَقَوْ أَنْ تطلب فعلاً ^(٣) يعمل في المُشْتَغَل عنه من حيث الفصل ، وإِيعِلَمْ أَنَّ هَذَا جَائِزٌ مِنْ كلامهم وجيد ، فإذا كان

(١) الكتاب ١ : ١٠٤ .

(٢) ك ، ح : تطلب بالفعل . وكذا في الموضع التالي .

(٣) في الأصول : بفعل .

على هذا - أعني على جعل (أنت) مبتدأ على الوجه الأضعف - لا يجوز في (عبد الله) إلا الرفع على الوجه الأضعف كما قال ؛ لأنَّ أَلْهَمَزة قد جعلها هنا كالعَدَم من حيث إنَّها لم تدخل على (عبد الله) - فلا يُحْمَل (عبد الله) على فعل على الِاخْتِيار المَعْتاد في أَلْهَمَزة لأنَّها لم تَله ، والأخفش اختار المِخْتار في هذه المَسْأَلَة الَّذي هو الوجه الأحسن الَّذي أهمله هنا س ، ولم يذكره ، وهو أن يكون (أنت) فاعلاً بفعل يفسره الفعل الآخر ، ويكون (عبد الله) منصوباً على المفعولية ^(١) بالفعل الرفع لـ« أنت » على أفاعلية ، وإذا كان فاعلاً / بفعل مضمَر لا يجوز في (عبد الله) إلا النصب لأنه مفعول .

[٣: ٨٦/ب]

فإن قلت :الأخفش قال : النصب في عبد الله أجود . يعني أن الرفع جائز .
فالجواب : أن الأخفش إنما أراد أن يقول : إنَّ الوجه المؤدي لنصب (عبد الله) على اللزوم أجود من الوجه المؤدي لرفعه على الاختيار » انتهى كلامه .
وهذا الحكم الَّذي ذكره المصنف من أن ابتداء المسبوق باستفهام أولى من نصبه المسألة لا تختص بهذه المسألة ، بل ابتداء المسبوق بحرف نفي لا يختص حكمه كذلك ، كما أنه مرجح للنصب كهمة الاستفهام كذلك يكون الترجيح في الِابْتِداء إذا سبق بحرف نفي لا يختص كألهمزة ، ومثال ذلك : ما أنت زيدٌ ضربته .

ومن غريب المنقول ما حكاه صاحب « رؤوس المسائل » من اختلاف النحويين في جواز رفع « زيد » وشبهه من قولك : ما أنا زيدٌ لقيته . ولعلَّ هذا النقل غلط ، أو يُحْمَل على جواز اختيار رفع « زيد » .

وأحترز المصنف بقوله بغير ظرف أو شبهه من أن يكون الفصل بظرف أو مجرور، فإنه كلا فصل ؛ لأنه يُتَّسَع في الظروف والمجرورات ما لا يُتَّسَع في غيرهما .

(١) على المفعولية بالفعل الرفع لأنت : سقط من ك .

ومثاله : أَكُلَّ يَوْمٍ زَيْدًا تَضْرِبُهُ ؟ وَأَفِي الدَّارِ زَيْدًا تَضْرِبُهُ ؟ فَالْأَخْتِيَارُ هُنَا الْنَصْبُ ، وَكَأَنَّ هَمْزَةَ الْأَسْتِفْهَامِ وَلَيْتَ الْأَسْمَ . وَكَذَلِكَ : مَا الْيَوْمَ زَيْدًا تَضْرِبُهُ ، وَمَا فِي الدَّارِ زَيْدًا تَضْرِبُهُ . وَالْعَامِلُ فِي الظَّرْفِ وَالْجُرُورِ هُوَ الْفِعْلُ الْمَفْسَّرُ الْنَاصِبُ لَزَيْدٍ ، فَإِنْ قُدِّرَتْهُ مُتَقَدِّمًا عَلَى الظَّرْفِ وَالْجُرُورِ أَوْ مُتَأَخِّرًا يَلِي الْأَسْمَ الْمَشْتَغَلَ عَنْهُ جَازٍ ، وَعَلَى التَّقْدِيرِ هُوَ فَصْلٌ كَلَا فَصْلٌ ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِي الظَّرْفِ أَوْ الْجُرُورِ وَالْمَشْتَغَلَ عَنْهُ وَاحِدٌ ، بِخِلَافِ : أَأَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْتَهُ ؛ لِأَنَّ « أَنْتَ » مُبْتَدَأٌ ، فَهُوَ فَاصِلٌ .

وَفِي الْبَسِيطِ : إِنْ فَصَلْتَ بِأَسْمٍ آخَرَ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْحَرْفِ قَوِي الِرْفَعِ ، نَحْوُ أَأَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ تَضْرِبُهُ ؟ لِبَعْدِ الْحَرْفِ الْطَالِبِ لِلْفِعْلِ ، وَيَرْجَحُ عَلَى الْنَصْبِ كَمَا كَانَ قَبْلَ الْأَسْتِفْهَامِ ، وَكَانَ الْأَسْمُ الَّذِي يَلِي الْحَرْفَ أَيْضًا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ لِلْبَعْدِ بِالثَّانِي . فَإِنْ كَانَ الْأَسْمُ مِمَّا لَا يَقْصُلُ عَنْهُمْ كَالظَّرْفِ لَمْ يَرْتَفِعْ طَلِبًا لِلْفِعْلِ ^(١) ، نَحْوُ : أَكُلَّ يَوْمٍ زَيْدًا تَضْرِبُهُ ؟ فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يُوْثَرْ مَعَ الْفَصْلِ بَيْنَ (مَا) وَمَعْمُولِهَا فِي جَوَازٍ : مَا الْيَوْمَ زَيْدًا ذَاهِبًا ، وَلَمْ يَمْنَعْهَا عَنِ الْعَمَلِ - فَالْأَمْرُ بِمَنْعِهَا عَنِ طَلْبِ الْفِعْلِ أَوَّلَى ، وَهَذَا رَأْيِي س .

وَأَمَّا الْأَخْفَشُ فَيُفْرَقُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ الْفَاصِلَ لَهُ فِي الْفِعْلِ ضَمِيرٌ أَوْ لَا يَكُونَ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ فِيهِ ضَمِيرٌ بَقِيَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ طَلْبِ الْفِعْلِ ، وَالْأَسْمَانِ مَعًا مَبْنِيَانِ عَلَى الْفِعْلِ بِحَسَبِ مَا يَطْلُبُهُمَا الْفِعْلُ ، نَحْوُ : أَأَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْتَهُ ؟ فَالْأَوَّلُ لَهُ فِي الْفِعْلِ آتَاءٌ ، فَيَكُونُ عَلَى الْفِعْلِ ، فَيَكُونُ الثَّانِي كَذَلِكَ . وَكَذَلِكَ أَعْبَدُ اللَّهَ أَخُوهُ يَضْرِبُهُ ؟ وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ ^(٢) / أَلَوْجُهُ الْنَصْبُ فِي الثَّانِي . وَإِنْ كَانَ الْأَسْمُ لَيْسَ لَهُ فِي الْفِعْلِ ذِكْرٌ وَافَقَ ^(٣) س ^(٤) عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَيَرْجَحُهُ عَلَى الْنَصْبِ ، نَحْوُ :

[٣/٨٧]

(١) ك ، ن : طَلْبُ الْفِعْلِ .

(٢) شرح الكتاب للسرياني ٣ : ١٧٨ .

(٣) شرح الكتاب للسرياني ٣ : ١٧٨ - ١٧٩ .

(٤) الكتاب ١ : ١٠٥ وشرح للسرياني ٣ : ١٧٨ .

أزیدُ أخوه تُضربه ؟ لأنَّ الأول لا فعل له ، فحينئذ لا يكون للحرف به طلب ،
فيتعين الابداء .

قال شيخنا - يعني أبا العُلا إدريس - : ويترجح ما ذهب إليه س ؛ فإنَّ
المضمر الذي (ل أنت) في الفعل الظاهر المتأخر ليس طلبه له ضرورياً ، بل قد
يستغنى عنه ، بخلاف طلب الضمير الآخر الذي (ل عبد الله) ، وإذا لم يكن ما
يطلب (أنت) طلباً لازماً فهو في حكم الأجنبي ، فرفعه ابتداءً أولى ؛ ألا ترى
أنك لو قلت : أعبدَ اللهَ ضربته ، ولم تذكر (أنت) - لصحَّ الكلام ؛ لأنَّ ألتاء
ليست طالبة لأسْم تعود عليه ، وترتبط به ، كألهاء ^(١) ، فلا عيرة بها ^(٢) ، فطلبه
في المعنى كطلب فعل السبب للأسْم الأول في قولك : أعبدُ اللهَ أخوه يضربه ^(٣) ؟
فكما لا يراعى هنا فعل السبب اتفاقاً فكذلك هناك ، ولا فرق ، ولذلك سوَّى
بينهما س . وأما الفصل بحروف العطف فلا يمنع ، نحو : أوزيداً ضربته ، ونحوه .

وقوله وكذا ابتداءً ألتلوْ بلم أو لن أو لا ، خلافاً لأبن السَّيد مثال ذلك :
زيدٌ لم أضربه ، وبشرٌ لن أكرمه ، وزيدٌ لا أضربه ، فذكر المصنف أنَّ الاختيار هنا
الرفع على الابداء .

وقال ابن السَّيد ^(٤) : « أَلْجُحْدُ يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ :

قسم لا يجوز فيه إلا الرفع : وهو أن يكون النفي بِ (ما) ، ويتقدم الأسم
قبلها ، كقولك : زيدٌ ما ضربته .

وقسم يختار فيه النصب : وهو أن يكون فيه النفي بِ (لا) أو بِ (لم) أو

(١) ك ، ح : كألهاء .

(٢) ن : فلا عيرة بما يطلبه المعنى كطلب فعل السبي للأسْم الأول .

(٣) ن : أعبدَ اللهَ يضربه أخوه .

(٤) إصلاح الخلل ص ١٣٢ - ١٣٣ .

بـ(لن) ، أو يتأخر الـآسم بعد (ما) ، كقولك : زيدًا لا أضربه ، وزيدًا لم أضربه ، وزيدًا لن أضربه ، وما زيدًا ضربته .

وقسم في جواز النصب فيه خلاف : وهو كقولك : أزيدًا لست مثله « انتهى كلامه .

قال المصنف في الشرح ^(١) : « ليس بصحيح » ، يعني ما زعمه ابن السَّيِّد من رجحان النصب على الرفع . قال : « لأنَّ تقدم الـآسم على فعل منفي بغير (ما) كتقدمه على فعل مثبت ، فإنهما متقابلان كتقابل الأمر والنهي ، فكما يستوي المتقدم على فعلي الأمر والنهي كذلك يستوي المتقدم على فعلي الإثبات والنفي بغير (ما) ، فلو كان النفي بـ(ما) لم يجوز النصب لأنها من بين حروف النفي مخصوصة بالتصدير « انتهى .

وفي الإفصاح : « أمَّا حروف النفي في قولك : ما زيدًا ضربته ، ولا عمرًا أكرمته - ففيه خلاف : أكثر النحويين على أنَّها من هذا القسم - يعني من قسم ما يختار فيه النصب كهمزة الاستفهام - إلا أنَّ النصب فيها - وإن كان أقيس من الرفع - فهو دون النصب بعد أدوات الاستفهام .

وقيل : هو من الذي يختار فيه الرفع ، إلا أنَّ النصب أقوى منه في ذلك الباب » .

ص : وإنَّ عُدَمَ الْمَانِعِ وَالْمُوجِبِ وَالْمُسَوِّي رَجَحَ الْإِبْتِدَاءُ ، خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ فِي تَرْجِيحِ نَصْبِ تَالِي / مَا هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى ، نَحْوُ : أَنَا زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، وَأَنْتَ عَمْرٌو كَلَّمْتُهُ .

[٣ : ٨٧/ب]

وَمُلَابَسَةُ الضَّمِيرِ بِنَعْتٍ أَوْ مَعْطُوفٍ بِالْوَاوِ غَيْرِ مُعَادٍ مَعَهُ الْعَامِلُ كَمُلَابَسَتِهِ بِذَوْنِهِمَا ، وَكَذَا الْمُلَابَسَةُ بِالْعَطْفِ فِي غَيْرِ ذَا الْبَابِ .

(١) ٢ : ١٤٥ . ويليهِ فيه قوله التالي .

ولا يَمْتَنِعُ نَصْبُ الْمُشْتَغَلِ عَنْهُ بِمَجْرُورٍ حَقَّقَ فَاعِلِيَّةَ مَا غُلِقَ بِهِ ، خلافاً
لِأَبْنِ كَيْسَانَ .

ش : يرجح الّأبتداء عند فقد ما ذكر، نحو : زيدٌ رأيتُهُ، وإِنِّي ^(١) زيدٌ لَقِيتُهُ ،
وعمرُّو مهجور ^(٢) وزيدٌ أحببتهُ ، وكنْتُ زيدٌ لَقِيتُهُ ، وحَسِبْتَنِي عبدُ اللَّهِ مررتُ به ،
وما أشبه ذلك .

فلو تقدم على الْمُشْتَغَلِ عَنْهُ أَسْمٌ هُوَ وَفَاعِلُ الْمَشْغُولِ دالًّا ^(٣) على شيء
واحد فذكر المصنف عن الكسائي أنه يُرجح النصب ؛ لأنَّ تقديمه - وهو أفعال
في المعنى - منه على مزيد العناية بالحدِيث عنه ، فكأنَّ المَسندَ إليه متقدم . ولا
يرجح بذلك عند غيره ^(٤) ؛ لأنَّ ذلك الأسم لا يدلُّ على فعل ، ولا يقتضيه ،
فوجوده وعدمه سيان .

ونقل ابن أصبغ أنَّ النحاة اختلفوا في جواز رفع « زيد » في نحو : إِنِّي زيدٌ
لَقِيتُهُ . وكأنَّ هذا النقل غلط ، أو لعله « اختلفوا في اختيار رفع ^(٥) زيد » ،
فتصحَّف « اختيار » بـ « جواز » .

وقوله ومُلَابَسَةُ الضَّميرِ بِنَعْتٍ أَوْ مَعطُوفٍ بِالْوَاوِ تقدم تفسير ملابس
الضمير ^(٦) ، وأنَّ الملابس تكون بالإضافة إلى الضمير ، أو بأشتمال صفته ، أو
صلته عليه ، أو عطفه عطف بيان ، أو نسق بالواو ، أو إضافة إلى شيء من هذه
الخمسة .

(١) ح : وأنا .

(٢) ح : هجوته .

(٣) في المخطوطات : دالين . صوابه في شرح المصنف .

(٤) ك : عنده .

(٥) رفع : ليس في ك .

(٦) تقدم ذلك في ص ٢٩٣ - ٢٩٤ .

وقوله غير مُعادٍ معه العامل احتراز من أن يعاد معه العامل ^(١) ، لو قلت «زيداً رأيت عمراً ورأيت أخاه» لم يجوز ، وكذلك لو عطفت بغير ألواو ، نحو : هنذا ^(٢) رأيت عمراً ثم أخاها ، أو أخاها .

وقوله وكذا أُللاِبَسَةُ بِالْعَطْفِ فِي غَيْرِ ذَا أَلْبَابِ أَي: فِي غَيْرِ بَابِ أَلَاشْتَغَالِ ، وهو باب الصفة والحال والخير ، نحو : مررت برجلٍ قائمٍ زيدٌ وأخوه ، وجاء زيدٌ ضاحكاً عمروٌ وأخوه ، وزيدٌ قائمٌ عمروٌ وأخوه ، فلو عطفت بغير واو أو كررت العامل لم يجوز .

وقوله وَلَا يَمْتَنِعُ نَصْبُ الْمُشْتَغَلِ عَنْهُ بِمَجْرُورٍ إِلَى آخِرِهِ ^(٣) مثاله : زيدٌ ظفرتُ به ، إذا كان المعنى أن زيداً سبب الظفر ، فتكون ألباء على هذا باء السبب ، ويكون المظفور به غير زيد ، فيجوز على مذهب غير ابن كيسان نصب « زيد » . ومنع ذلك ابن كيسان لكون المجرور فاعلاً في المعنى ، هكذا قال المصنف ^(٤) .

وهذا فرع من أصل كبير ، اختلف النحويون فيه ، وهو أن السببي أو الضمير إذا انتصب من وجه غير الوجه الذي ينتصب منه الأسم السابق هل تجوز المسألة في باب الاشتغال أم شرطه أن ينتصبا من جهة واحدة ، وهي جهة المفعول به ، إما أن يصل إليه الفعل بنفسه أو بواسطة حرف الجر . وهذا الفرع الذي نقل المصنف فيه مذهب ابن كيسان هو من هذا الأصل ؛ إذ قولك « ظفرت به » ألباء للسبب ، فهو مفعول من أجله ، و« زيداً » / انتصب على أنه مفعول به ، فقد اختلفت ^(٥) جهة الانتصاب ، فأختلف في نصب زيد . ولو جعلت ألباء

[٣: ٨٨/١]

(١) العامل : ليس في ك .

(٢) ك ، ن : زيداً .

(٣) إلى آخره : ليس في ك .

(٤) شرح التسهيل ٢ : ١٤٦ .

(٥) فقد اختلفت ... بظفرت على أنه مفعول : ليس في ك . فأختلف ... الذي : ليس في ح .

للتعدية أنتصب^(١) « به » على أنه مفعول به ، فلو كان « به » هو الذي تعلق
بظفرت^(٢) على أنه مفعول لم يختلف في نصب « زيد » ؛ إذ يكون قد أتخذت جهة
الانتصاب^(٣) ، وهي المفعولية .

ونرجع إلى ذكر الخلاف في هذا الأصل، فنقول : ذهب أبو علي الفارسي ،
وأبو زيد السهيلي ، وأستاذ أبو علي في أحد قوليهِ - إلى أن المشغول عنه لا
يُنصب إلا بفعل يفسره العامل في ضميره أو في سببهِ^(٤) على حسب انتصابه ، إن
نُصب على الظرفية نصبه عليها ، أو على المفعول به فكذلك . فعلى هذا لا
ينتصب المشغول عنه نصب المفعول وضميره أو سببهِ مفعولاً له ، ولا ظرف ، ولا
مفعول معه ، ولا خير ، ولا مصدر ، فلو قلت : زيداً قمت إجلالاً له ، أو زيدٌ
جلست مجلسه ، أو زيدٌ قمت وأخاه ، أو زيدٌ كنت غلامه ، أو زيدٌ قمت قيامه -
لم يجوز في « زيد » إلا الرفع فقط .

قال السهيلي : لو قلت : زيدٌ جلست عنده ، أو حوله - لم يجوز النصب
في (زيد) لأنّ ضميره ليس بمفعول ولا في معناه ، ولا (عند) و (حول) مما^(٥)
يحذف ويقام المضاف إليه مقامه ، ومن ثمّ قال أبو علي : أزيد^(٦) بكيت عليه : إن
جعلت (على) حرفاً نصبت (زيداً) ؛ لأنّ ضميره مفعول في المعنى ، وإن جعلت
(على) اسماً لم يجوز النصب ألتيه ؛ لأنّ الفعل وقع على الظرف المضاف إلى ضمير
(زيد) ، وهو ضمير ، لا يصير مفعولاً أبداً إذا كانت (على) ظرفاً ، وقس على
هذا جميع الظروف كفوق وتحت .

(١) في الأصل : وأنتصب .

(٢) زيد هنا في ن : مفعول .

(٣) ك ، ح : الاقتضاء .

(٤) ك ، ن : في سببه .

(٥) ن : ولا عند دخول ما .

(٦) أزيد : ليس في ك .

قال السهيلي : « وهذه تفرقة صحيحة، تركب عليها مسألة س حيث قال :
 أَخِيَّانَ أَكَلَّ اللَّحْمَ عَلَيْهِ ^(١) ، بنصب أَخِيَّانَ لِأَنَّ الْفِعْلَ الظَّاهِرَ قَدْ تَعَدَّى إِلَى ضَمِيرِ
 أَخِيَّانَ بِحَرْفِ أَجْرٍ ، وَهَذَا اعْتِمَادٌ مِنْ س عَلَى أَنَّ (عَلَى) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حَرْفُ
 جَرٍّ ، وَلَوْ جَعَلْنَاهُ اسْمًا كَ (فَوْقَ) لَمْ يَجِزْ نَصْبُ أَخِيَّانَ » أَتَتْهُ .

وذهب س والأخفش والأستاذ أبو علي في آخر قوله إلى أنه يجوز نصبه وإن
 كان الضمير أو السببي ينتصب من غير الوجه الذي ينتصب المفعول عنه ، قال
 س : أَعْبَدَ اللَّهُ كُنْتَ مِثْلَهُ ^(٢) ، أَي : أَشَبَّهْتَ عَبْدَ اللَّهِ ، وَأَزِيدًا لَسْتَ مِثْلَهُ ^(٣) ، أَي :
 أَبَايَنْتَ . وَمِثْلُ ذَلِكَ : كُنْتُ أَخَاكَ وَزِيدًا كُنْتُ لَهُ أَخًا ^(٤) ، فَاتِّصَابُ (زَيْدٌ) عَلَى
 جِهَةِ الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَاتِّصَابُ السَّبْبِيِّ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ خَيْرٌ .

وهذا المذهب هو الصحيح، ويعضده نقل الأخفش عن العرب أنهم يقولون:
 أَزِيدًا جَلَسْتُ عِنْدَهُ ؟ ذَكَرَهُ فِي « الْأَوْسَطِ » مِنْ تَأْلِيْفِهِ ، فَنَصَبُ « زَيْدٌ » عَلَى
 إِضْمَارِ فِعْلٍ ، تَقْدِيرُهُ : أَلَا بَسْتُ زَيْدًا جَلَسْتُ عِنْدَهُ ، وَالسَّبْبِيُّ هُنَا اتِّصَبَ اتِّصَابُ
 الظَّرْفِ . وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ وَنَحْوُهَا يَظَلُّ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ فِي أَوَّلِ هَذَا الْبَابِ ^(٥) « بِجَائِزِ
 الْعَمَلِ فِيمَا قَبْلَهُ » ، فَإِنَّ « جَلَسْتُ » مِنْ قَوْلِكَ « زَيْدًا جَلَسْتُ عِنْدَهُ » لَا يُمْكِنُ أَنْ
 يَعْمَلَ فِي « زَيْدٌ » .

ص : وَإِنْ رَفَعَ الْمَشْغُولُ شَاغِلَهُ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا فَحُكْمُهُ فِي تَفْسِيرِ رَافِعِ
 الْأَسْمِ الْأَسْبَاقِ حُكْمُهُ فِي تَفْسِيرِ نَاصِبِهِ ، وَلَا يَجُوزُ فِي نَحْوِ « زَيْدٌ ذَهَبَ بِهِ »
 الْأَشْتَغَالُ بِمَصْدَرٍ مُنَوِيٍّ وَنَصَبُ صَاحِبِ الضَّمِيرِ ، خِلَافًا لِلْسِّيْرَانِيَّ وَأَبْنِ السَّرَاجِ .

[٣ : ٨٨ ب]

(١) الكتاب ١ : ١٠٣ .

(٢) الكتاب ١ : ١٠٢ .

(٣) الكتاب ١ : ١٠٢ .

(٤) الكتاب ١ : ٨٩ .

(٥) أنظر ص ٢٩٢ .

وقد يفسر عاملُ الأسم المشغولِ عنه العاملُ الظاهرُ عاملاً^(١) فيما قبله إن كان من سببيه ، وكان المشغول مسنداً إلى غير ضميريهما ، فإن أُسند إلى أحدهما فصاحبه مرفوع بمفسر المشغول ، وصاحبُ الآخر منصوبٌ به .

ش : المسألة الأولى : إذا كان الرفع في الأسم على الابتداء أو على إضمار فعل - وينقسم ذلك أنقسام منصوب - فينقسم^(٢) إلى حمل على الابتداء فقط ، وإلى حمل على الفعل فقط ، وإلى راجح الرفع على الابتداء فقط ، وإلى راجح الحمل على إضمار فعل ، وإلى مساوٍ . فمثال الحمل على الابتداء فقط : زيدٌ قام ، فهذا لا يجوز فيه إلا الرفع على الابتداء ، ولا يجوز فيه الحمل على الفعل ، خلافاً لأبن العَرِيف^(٣) ، وقد تقدم ذكر مذهبه .

وقال المصنف^(٤) : « وقد قسم الرفع - يعني على إضمار فعل - إلى واجب وراجح ومرجوح ومساوٍ . مثال المرجوح رفعه - يعني على إضمار فعل - في نحو : زيدٌ قام » انتهى . وهذا لا يقال فيه مرجوح ، بل هو شيء لا يجوز ألبته^(٥) ، بل يجب فيه الرفع على الابتداء ، إلا أن يكون المصنف ذهب إلى ما ذهب إليه ابن العَرِيف .

ومثال الحمل على إضمار الفعل فقط قوله تعالى ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾^(٦) ، وهلاً زيدٌ قام ، و﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ ﴾^(٧) ، و﴿ لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا

(١) زيد هنا في ك : فيها .

(٢) زيد هنا في ك ، ح : ذلك .

(٣) شرح الجزولية للأبيدي ١ : ٩٢١ [رسالة] .

(٤) شرح التسهيل ٢ : ١٤٦ .

(٥) ن : بل هو الشيء لا يجوز فيه ألبته .

(٦) سورة التوبة : ٦ .

(٧) سورة الأنشقاق : ١ .

يا أبا عبيدة»^(١)، فهذا لا يجوز فيه إلا الحمل على إضمار فعل ، ولا يجوز بعد أدوات الشرط الرفع على الابتداء عند البصريين ، وأجازه الأخفش والكوفيون^(٢). وكذلك ما بعد « إذا » لا يجوز الابتداء به عند البصريين ، ويجوز عند بعض الكوفيين والأخفش الرفع فيه على الابتداء .

ومثال راجح الرفع على الابتداء على الحمل على إضمار فعل قولك : خرجت فإذا زيدٌ قد ضربَ عمرًا ، على ما تقدم من نقل الأخفش^(٣) في « إذا » الفجائية عن العرب .

ومثال راجح الحمل على إضمار فعل^(٤) : أزيدُ قام ؟ حيثُ زيدٌ يقومُ قُمْ ، أنتُ قُمْ ، زيدٌ لَيْقُمْ ، ما زيدٌ قامَ .

وقال المصنف في الشرح^(٥) : « ذكر السيرافي^(٦) في نحو (أزيدُ قام) أن الفاعلية راجحة عند الأخفش على الابتداء ، مرجوحة عند الجرمي ، وفي قول س احتمال : كذا زعم السيرافي . وليس كما زعم ، بل صرح برجحان الفاعلية ، فإنه قال^(٧) : (وتقول : أعبدُ اللهَ ضَرَبَ أخوه زيدًا ، لا يكون إلا الرفع ؛ لأنَّ

(١) هذا قول عمر بن الخطاب لأبي عبيدة بن الجراح - رضي الله عنهما - وكان عمر خرج إلى الشام، وقبل أن يصل إليها بلغه أن فيها طاعونًا، فعزم على العودة بمن معه إلى المدينة ، فقال له أبو عبيدة : « أفرارًا من قدر الله » ؟ فقال عمر : « لو غيرك قالها يا أبا عبيدة ، نعم ، نفرُّ من قدر الله إلى قدر الله » . أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الطب : باب ما يذكر في أطاعون ٧ : ٢١ ، ومسلم في صحيحه ص ١٧٤٠ .

(٢) الإيضاح ص ٦١٥ - ٦٢٠ [٨٥] ومعاني القرآن للأخفش ص ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٣٢٧ .

(٣) تقدم ذلك في ص ٣٠٦ .

(٤) فعل : ليس في ك .

(٥) ٢ : ١٤٦ - ١٤٧ .

(٦) شرح كتاب سيويه ٣ : ١٧٦ .

(٧) الكتاب ١ : ١٠٢ - ١٠٣ .

الذي من سبب (عبد الله) فاعل ، والذي ليس من سببه مفعول ^(١) ، فيرفع إذا ارتفع الذي من سببه كما ينصب إذا انتصب ، ويكون المضمَر ما يرفع ، كما أضمرت في الأول ما / ينصب ، فإنما جعل هذا المضمَر بياناً ما هو قبله . هذا نصه ، فإن به خلاف ما زعم السيرافي « انتهى .

فإن قلت : كيف أجاز س ^(٢) في قوله ^(٣) :

أرواحٌ مُودَّعٌ أَمْ بُكُورٌ أَنْتَ فَأَنْظُرْ لَأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ
أن يكون « أنت » فاعلاً يفسره « أنظر » ، ولا يُفسَّر إلا ما يعمل ، وما بعد ألفاء لا يعمل فيما قبلها ؟

فالجواب : أنه إذا كان ما قبل ألفاء مقدماً لإصلاح اللفظ جاز إعمال ما بعد ألفاء ؛ لأنَّ النِّبَّةَ به أن يكون مؤخراً ، ثم قُدِّم لإصلاح اللفظ ، فالأصل : تَبَّهْ فَأَنْظُرْ أَنْظُرْ ، قبل الاشتغال ، ثم أضمر « أنظر » كما تضرر « ضربت » في : زيداً ضربته ، فأنفصل الضمير لأنه حذف عامله ^(٤) ، فصار : تَبَّهْ فَأَنْتَ أَنْظُرْ ، ثم حذف « تَبَّهْ » ، فصار ألفاء صدرًا ، فقدم ما بعدها عليها ، فصار : أَنْتَ فَأَنْظُرْ ، وهذا سبيل ما جاء من نحو هذا في الاشتغال ، نحو : زيداً فأمرُ به ، وزيداً فأضربه . ومثال المساوي : زيدٌ قامَ وعمرُو قعدَ ، فإن راعيتَ الكبرى رفعتَ عمرًا على الابتداء ، وإن راعيتَ الصغرى رفعتَه على الفاعلية .

وقوله ولا يجوز في نحو أزيدٌ ذهب به إلى آخر المسألة : نحو هذه المسألة :
أعمرُو أَنْطَلِقَ به . ذهب المبرد وأبن السراج ^(٥) والسيرافي ^(٦) إلى أنه يجوز في

(١) مفعول ، فيرفع إذا ارتفع الذي من سببه : ليس في ك .

(٢) الكتاب ١ : ١٤٠ - ١٤١ .

(٣) تقدم في ٤ : ١٠٦ .

(٤) ك : فأنفصل الضمير لأنه حذف عامله .

(٥) شرح الكافية ١ : ٥٦٠ [تحقيق الدكتور حسن الحفظي] .

(٦) شرح الكتاب ٣ : ١٧٢ .

الاسم المشتغل عنه النصب ، على أن يكون « به » في موضع نصب ، لا في موضع رفع ، ويكون المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ضمير المصدر الذي تضمنه الفعل ، كأنه قيل : ذهب هو - أي : ذهب - يزيد .

قال المصنف ^(١) : « وهو رأي ضعيف لأنه مبني على الإسناد إلى المصدر الذي تضمنه الفعل ، ولا يتضمن الفعل إلا مصدرًا غير مختص ، والإسناد إليه منطوقًا به غير مفيد ، فكيف إذا لم يكن منطوقًا به » انتهى كلامه .

وقوله فيه «ولا يتضمن الفعل إلا مصدرًا غير مختص» مسلم ، لكنه إذا أسند إليه إنما يفيد معرفًا بآل ، حتى إذا أضمر ، فجعل المظهر مكانه ، إنما يكون المظهر معرفًا بآل ، فلما أسند إلى ذهب أو إلى أنطلق قُدِّرَ ذلك المضمر العائد على المصدر معرفًا بآل ؛ ألا ترى أن س ^(٢) في مثل «ضربتُ زيدًا شديدًا» لا يعرب «شديدًا» نعتًا لمصدر محذوف كما يقوله غيره ، بل يعربه حالاً من المصدر المقدر ، التقدير : ضربته - أي : الضرب - في حال كونه شديدًا . وألا ترى إلى قوله تعالى ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ ^(٣) ، لو صرح هنا بالمظهر لكان : العدلُ أقربُ للتقوى . وكذلك : «مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ» ^(٤) ، التقدير : كان هو ، أي : الكذب . فإذا كان المصدر الدال عليه الفعل إذا أسند إليه لم يكن إلا مضمرًا أو مظهرًا بآل فلا يكون الإسناد إذ ذاك إلى / غير مختص . و«أزيدُ ذهب به» من أمثلة س ^(٥) ، فيرتفع «زيد» لأن المجرور في موضع رفع ، التقدير : أذهب ^(٦) زيدُ ذهب به .

[٣ : ٨٩/ب]

وما أجازته المبرد ومن ذكر معه من النصب قال فيه الأستاذ أبو علي : « إنه

(١) شرح التسهيل ٢ : ١٤٧ .

(٢) الكتاب ١ : ٢٢٨ والنكت ص ٣٢١ .

(٣) سورة المائدة : ٨ .

(٤) تقدم في ٢ : ٢٥٤ .

(٥) الكتاب ١ : ١٠٤ .

(٦) ح : أذهب . وفي هامش ن ما نصه عن نسخة : «التقدير أذهب زيدًا ذهب به» .

قد يكون ، إلا أن سبويه لم يفرض المسألة إلا على أن يكون المجرور المرفوع لا المصدر المقدّر .

وقال بعض أصحابنا : لا يجوز إلا ما قال س ؛ لأن المصدر الذي يُقام لا يكون إلا المبين لا المؤكّد ؛ لأنه لا فائدة في إقامة المؤكّد ، ولا يقال : إنه قد يُخصّص بالمجرور الذي هو « به » ^(١) من حيث إنه موقع به ؛ لأنه إذ ذاك يكون من صلته ، ولا يحذف الموصول وتبقى صلته ، فصح قول س ، وبطل قول غيره .

وقوله وقد يفسّر إلى قوله ضميريهما مثال ذلك : زيدٌ أخوه تضرّبه ، أو يضربه عمرو ، فزيدٌ : مبتدأ ، وأخوه : مبتدأ ثان ، وتضرّبه : خبر عن أخوه ، والجملة في موضع خبر الأول . ويجوز نصب المبتدأ الثاني بلا خلاف على الاشتغال ، فتقول : زيدٌ أخاه تضرّبه ، تقديره : زيدٌ تضرّب أخاه تضرّبه ^(٢) .

وفي نصب « زيد » - وهو الذي كان مبتدأ أول - خلاف : فذهب س ^(٣) وألأخفش ^(٤) إلى جواز النصب ، فتقول : زيداً أخاه تضرّبه .

وذهب قوم من القدماء إلى أنه لا يجوز في « زيد » إلا الرفع ، ولا يجوز النصب . نقل هذا القول عنهم ألأخفش . ومنعوا النصب في « زيد » لأن المضمّر عندهم لا يفسّر المضمّر .

وردّ عليهم بأن يقال : ليس المضمّر الذي وقع على الأخ قد عُرف إذ فسّره الظاهر ، وأستبان حتى صار كأنه ملفوظ به ، فكيف لا يفسّر ، ويكون هذا المظهر تفسيراً لهما جميعاً .

(١) به : ليس في ك .

(٢) ك ، ن : وقد تضرّب أخاه . ح : وقد تضرّب أخاه تضرّبه .

(٣) الكتاب ١ : ١٠٥ .

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٣ : ١٧٨ - ١٧٩ .

قال ابن خروف: «وهذا أكرد قيل: هو للأخفش. وهو بعبارة س أشبه» .

وقال ابن تقي : « يَحْتَمِلُ هَذَا فِي الْقِيَاسِ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يَنْتَصِبَ الْأَخُ بِفَعْلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ الظَّاهِرُ ، وَيَكُونُ هَذَا الْمَضْمَرُ دَالًّا عَلَى مَا يَنْصَبُ الْأَوَّلُ ، فَيَكُونُ الظَّاهِرُ قَدْ دَلَّ عَلَى مَا هُوَ مِنْ لَفْظِهِ وَمَعْنَاهُ ، وَهُوَ الضَّرْبُ ، وَيَكُونُ الْمَضْمَرُ دَالًّا عَلَى مَا هُوَ مِنْ مَعْنَاهُ ، وَالِدَّلَالَةُ عَلَى مَا لَيْسَ مِنَ الْلفظِ أضعف ، وَالْمَضْمَرُ أضعف مِنَ الظَّاهِرِ ، فَتَضَعُفُ الدَّلَالَةُ عَلَى ذَلِكَ ، لَكِنَّ هَذَا أَحْسَنُ مِنْ أَنْ يَكُونَ الظَّاهِرُ يَدُلُّ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَقَدْ يَتَجَهَّ هَذَا ، فَيَكُونُ قَدْ دَلَّ عَلَى مَا هُوَ مِنْ لَفْظِهِ وَمَعْنَاهُ ، وَعَلَى مَا هُوَ مِنْ مَعْنَاهُ ، قِيَاسًا عَلَى دَلَالَتِهِ عَلَيْهِمَا فِي مَسْأَلَتَيْنِ ، نَحْوُ : زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ، وَزَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، فَكَمَا دَلَّ عَلَيْهِمَا فِي مَسْأَلَتَيْنِ فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَدُلَّ عَلَيْهِمَا فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَتَنَاقِضَانِ . وَمِثْلُ دِلَالَةِ الشَّيْءِ عَلَى مَعْنَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ لَجَوَازِ اجْتِمَاعِهِمَا فِي الْمَوْضِعِ الْوَاحِدِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ﴾ ^(١) ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الْإِخْبَارِ أَبْتِدَاءً عَنْ لَعْنِهَا ، وَيَدُلُّ أَيْضًا / عَلَى مَعْهُودَةٍ مَفْرُوعٍ مِنْ لَعْنِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِئْ فِي الْقُرْآنِ ذِكْرُ لَعْنِهَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ » أَنْتَهَى .

[٣: ٩٠/١]

وقال س ^(٢) : « وَمَنْ قَالَ أَزِيدًا أَخَاهُ تَضْرِبُهُ فَإِنَّمَا نَصَبُ زَيْدًا لِأَنَّ أَلْفَ الْأَسْتِفْهَامِ وَقَعَتْ عَلَيْهِ ، وَالَّذِي مِنْ سَبِيهِ مَنْصُوبٌ » ، أَيْ : إِنَّ سَبِيهِ مَنْصُوبٌ بِفَعْلٍ مَضْمَرٍ ، وَذَلِكَ الْمَضْمَرُ يَفْسِّرُ الَّذِي وَقَعَ عَلَى الْأَوَّلِ بَعْدَ أَهْلَمَةِ .

وهذه المسألة ليس نصب زيد فيها سماعًا عن العرب ، وإنما هي مسألة قياسية ، والقياس يقتضي منع النصب في « زيد » ؛ لأنه إن نصب لزم أحد الأمرين ، وكلاهما ممتنع :

(١) سورة الإسراء : ٦٠ .

(٢) الكتاب ١ : ١٠٥ .

أحدهما : أن يكون « ضربه » قد فُسِّرَ فعلين ، أحدهما ناصب للسببي ، وهو الآخر ، والآخر ناصب لزيد ، ولا يجوز ذلك ؛ لأنه - كما تقرر - لا يفسر إلا ما يعمل ، فلو لم يشتغل « ضربت » بضمير الآخر لَنَصَبَ الآخر ، وإذا نَصَبَ الآخر لم يكن لينصب زيداً ؛ لأنه لا يتعدى إليه ، بل يجب أن يقول : زيداً أخاه ضربت .
والأمر الثاني: أن يكون « ضربه » مفسراً للفعل المحذوف العامل في الآخر ، ويكون هذا الفعل المحذوف قد فُسِّرَ بالفعل الناصب لزيد ، والمحذوف لا يفسر المحذوف ؛ لأنه إنما حُذِفَ لدلالة ^(١) المثلث عليه ، ولا يُحذف لدلالة محذوف ؛ لأن المحذوف عدم ، والعدم لا دلالة له .

وقوله إلى غير ضميريهما لأن « تَضْرِبُهُ » أفعال هو المخاطب ، وليس ضمير زيد ، ولا ضمير أخيه .

وقوله فإن أسند إلى أحدهما - أي : إن أسند الفعل إلى ضمير زيد أو إلى ضمير أخيه - فصاحبه - أي : فصاحب الضمير - مرفوع بمفسر المشغول ، وصاحب الآخر مشغول به مثاله : أزيد أخوه يضربه ؟ إن جعلت أفعال في « يضرب » عائداً على زيد ، وأهلاء للأخ - رفعت زيداً ، ونصبت أخاه ، فالمرفوع للمرفوع ، والمنصوب للمنصوب ، فقلت : أزيد أخاه يضربه ؟ التقدير : أ يضرب زيداً أخاه يضربه ؟ وإن جعلت أفعال في « يضرب » عائداً على الآخر ، وأهلاء لزيد - رفعت الآخر ، ونصبت زيداً ، فقلت : أزيداً أخوه يضربه ؟ التقدير : أ يضرب زيداً أخوه يضربه ؟ فالفعل المقدّر في الصورة الأولى رافع لزيد وناصب لأخيه ، وفي هذه الصورة ناصب لزيد رافع لأخيه .

* * *

(١) لدلالة المثلث عليه ولا يحذف : ليس في ك .

مسائل من هذا الباب

الأولى : أنصب يتفاوت في هذا الباب، فـ «زيداً ضربته» أقوى من «زيداً ضربت أخاه». و «زيداً ضربت أخاه» أحسن من «زيداً مررت به». و «زيداً مررت به» أحسن من «زيداً مررت بأخيه». و سبب هذا التفاوت أن التفسير فيما عمل العامل في ضميره بنفسه يكون باللفظ والمعنى من غير أن يدخل الكلام مجاز ، وفيما عمل في سببه بنفسه يكون باللفظ على الجاز ، فتقدر : ضربت زيداً ضربت أخاه ، فتحل ضربك أخا زيد ضرباً له مجازاً ، وإن / شئت قدرت : أهنت زيداً ضربت أخاه . وفي «زيداً مررت به» يكون التفسير من المعنى، إلا أن الفرق بينه وبين «زيداً ضربت أخاه»^(١) أن هذا فسر ناصب ناصباً، وهناك فسر متعدي بحرف جر ناصباً ، والتقدير : لقيت زيداً مررت به . وتقدر في «زيداً مررت بأخيه» : لا بست زيداً مررت بأخيه^(٢) ، إلا أن دلالة «مررت» على «لقيت» أقوى من دلالتها على الملابسة ؛ لأن اللقاء هو المرور ، وليس بالملابسة .

[٣: ٩٠/ب]

وزعم ابن كيسان أن أنصب في «زيداً مررت به» أحسن منه في «زيداً ضربت أخاه». قالوا: ولم يحتج بشيء. ويمكن أن يحتج لابن كيسان بأنه في مسألة «زيداً مررت به» اتحد متعلق الفعلين اللذين هما «مررت» و«لقيت» ؛ لأن الضمير هو الظاهر، غاية ما في هذا أنه فسر من المعنى، وكلاهما متعلق واحد في المعنى، وفي مسألة «زيداً ضربت أخاه» صار فيه تجوز في اللفظ وفي المعنى؛ لأن الضرب حقيقة لم يحل إلا بأخي زيد، وفسر «ضربت» فعلاً ينصب زيداً، وسواء أكان «ضربت» أم «أهنت» فهو تجوز في الفعل المفسر وفي متعلقه ، وأما في المسألة الأولى فليس فيه تجوز إلا في الفعل فقط لا في متعلقه ، فلهذا كان أحسن .

المسألة الثانية: كل مسألة تؤدي في الاشتغال إلى تعدي فعل المضمر المتصل

(١) ك : زيداً ضربته . ح : زيداً ضربت .

(٢) لا بست زيداً مررت بأخيه : ليس في ك .

إلى مضمرة المتصل^(١)، أو فعل الظاهر إلى مضمرة المتصل^(٢) - لا تجوز إلا في باب الظن والافتقار والعدم^(٣). وكل مسألة تؤدي إلى تعدّي فعل المضمرة المتصل إلى ظاهره لا تجوز في باب من الأبواب، نحو: أزيداً ضربته، وأزيداً ظنّ قائماً^(٤).

فعلى هذا الذي تقرر نقول: أفعّل الذي اشتغل عن الأسم إما أن يكون من الأبواب المستثناة أو غيرها. إن كان من الأبواب المستثناة فإمّا أن يكون للأسم ضمير، أو سببي، أو ضميران، أو سببيان، أو ضمير وسببي: فإن كان له ضمير أو سببي حملت عليه، فقلت: أزيداً ظننته قائماً، وأزيداً ظننت أخاه قائماً.

وإن كان له ضميران فإمّا أن يكونا متصلين، أو منفصلين، أو أحدهما متصلاً والآخر منفصلاً: فإن كانا متصلين حملت على المرفوع لا على المنصوب، فتقول: أزيداً ظننته قائماً. وإن كانا منفصلين حملت على أيهما شئت، فتقول: أزيداً إياه لم يظنّ إلا هو قائماً. وإن كان أحدهما متصلاً والآخر منفصلاً فإن كان المتصل مرفوعاً حملت عليه لا على غيره، فتقول: أزيداً لم يظنّ إلا إياه قائماً. وإن كان منصوباً حملت على أيهما شئت، فتقول: أزيداً ظنّ أخاه أبوه قائماً. وإن كان له ضمير وسببي، والضمير متصل مرفوع، حملت عليه لا على السببي، فتقول^(٥): أزيداً ظنّ أخاه قائماً، أو منصوب حملت على أيهما شئت، فتقول: أزيداً ظنّ أخوه قائماً، وإن كان الضمير منفصلاً حملت على أيهما شئت، فتقول: أزيداً لم يظنّ أخاه / إلا هو قائماً.

[٣: ٩١/١]

وإن كان من غير الأبواب المستثناة فذلك التقسيم:

- (١) نحو: ضربتني، وضربتكَ، وزيدٌ ضربته، يعني: ضرب نفسه.
- (٢) نحو: ضربته زيدٌ، يعني: ضرب نفسه.
- (٣) أنظر الأمثلة على ذلك في شرح الجمل لأبن عصفور ١: ٣٧٢ إن شئت.
- (٤) أي: ضرب نفسه، وظنّ نفسه قائماً.
- (٥) فتقول أزيداً ظنّ أخاه قائماً أو منصوب حملت على أيهما شئت: أنفردت به ح.

فإن كان له ^(١) ضمير أو سببي حملت عليه ، نحو : زيداً ضربته ، وزيداً ضربتُ أخاه .

أو ضميران متصلان فلا تجوز المسألة. أو منفصلان حملت على أيهما شئت،
نحو: أزيداً إياه لم يضرب إلا هو . أو أحدهما متصل والآخر منفصل حملت على
المنفصل ^(٢)، نحو : أزيداً لم يضربه إلا هو ، وأزيداً ^(٣) لم يضرب إلا إياه .

أو سببَيَّان حملت على أيهما شئت ، فتقول : أزيداً ضرب أخوه أباه ، وأزيداً
ضرب أخوه أباه .

أو ضمير وسببي ، والضمير منفصل ، حملت على أيهما شئت ، فتقول :
أزيداً إياه ضرب أخوه ، وأزيداً إياه ضرب أخوه . أو متصل حملته عليه ، ولا يجوز
حملة على السببي ، فتقول والضمير منصوب : أزيداً ضرب أخوه ، وتقول
والضمير مرفوع : أزيداً ضرب أخاه .

وخالف ابن الطراوة إذا كان الضمير منصوباً والسببي مرفوعاً ، فزعم أنه
جائز ، وأستدل على ذلك بقول الشاعر ^(٤) :

فإن أنت لم تَنفَعْكَ عِلْمُكَ فَاتَّسَبَ

قال : ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون الّاسم المضمّر بعد « إن » محمولاً على
غير الفعل ؛ لأنّ الشرط لا يليه إلا الفعل ، فهو محمول على فعل ، وله سببي ،
فهو محمول عليه ، فكأنه قال : فإن لم تنفعك ، فقد تعدى فعل المضمّر المتصل إلى
مضمّره المتصل .

(١) له : أنفردت به ح .

(٢) في شرح الجمل لأبن عصفور ١ : ٣٧٤ والأبدي ١ : ٩٤٤ [رسالة] : « على المتصل ».

قال الجزولي : « فإذا حملت على المنفصل كان التقدير : ألم يضربه زيداً لم يضربه إلا هو ؟

فيؤدي إلى تعدّي فعل الظاهر إلى مضمّره ، وذلك لا يجوز » .

(٣) ك ، ن : أزيد .

(٤) تقدم في ص ٣١٣ .

ولا يجوز ما ذكره عندنا، لا يجوز: أزيدُ ضربه أخوه؛ لأنه يكون في تقدير: أضر به زيدٌ؟ وذلك لا يجوز. وما ذهب إليه أبو الحسين بن الطراوة وهم منه، فإنه إذا تعذر فيه الابداء لم يلزم أن يكون من باب الاشتغال أصلاً؛ ألا ترى قوله^(١):

لا تَحْزَعِي إِنْ مُنَفِسٌ أَهْلَكْتَهُ

فرفع مُنَفِسًا، وليس له ضمير مرفوع ولا سببي فيحمل عليه، فعلى الوجه الذي يتخرج هذا يتخرج ذلك، وهو إضمار الفعل في غير الاشتغال، كأنه قال: فَإِنْ ضَلَلْتَ أَوْ جَهَلْتَ لَمْ يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ، فتكون هذه الجملة تفسيراً لهذا الفعل المضمّر. وكذلك: إِنْ مُنَفِسٌ أَهْلَكْتَهُ، أي: إِنْ أَهْلَكَ مُنَفِسٌ، وقد تقدم تأويل هذا البيت على غير هذا الوجه.

واعتبار هذه المسائل بأن تضع الأسم السابقة موضع ما حملته عليه إن أمكن، وإن لم يمكن حذف ما حملته عليه، وتركته موضعه ناوياً به التأخير، فإن جازت المسألة بعد ذلك فهي جائزة قبله، وإلا فهي ممتنعة.

المسألة الثالثة: إذا كان الفعل يتعدى إلى مفعوله بحرف جر، فقلت: زيداً مررتُ به، نصبت في الاشتغال زیداً، ولا يجوز أن تقول: زيدٍ مررتُ به، بالخفض؛ لأنه يؤدي إلى إضمار الخافض وإبقاء عمله، وهو أضعف العوامل، / لا يجوز: [ب/٩١: ٣] بزيدٍ مررتُ به، فتأتي بحرف الجر؛ لأنَّ الخافض-يُنَزَّلُ من الفعل منزلة الجزء منه؛ لأنه به يصل إلى معموله كما يصل بهمزة النقل، فكما لا يجوز إضمار بعض اللفظة وإبقاء بعضها، فكذلك لا يجوز هذا، ولما تعذر خفض رجعوا إلى النصب بإضمار فعل لقرب النصب من الخفض؛ ألا ترى أنهما قد اشتركا في الضمير في نحو ضربتك، ومررت بك، وفي أن كل واحد منهما فضلة، والجرور منصوب من حيث المعنى؛ إذ لا فرق في المعنى بين قولك: مررتُ بزيد، ولقيتُ زيداً.

(١) تقدم في ص ٣١٣ .

وَمِنَ النّٰحْوِيْنَ مَنْ لَمْ يُرَاعِ هٰذَا الشَّبَهَ ، فَأَجَازَ : بِزَيْدٍ مَرَرْتُ بِهِ ، وَعَلَى هٰذَا حَمَلَ قِرَاءَةً مِنْ قَرَأَ ﴿ وَلِلظَّالِمِيْنَ أَعْدَآءٌ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيْمٌ ﴾ ^(١) . وَلَا حِجَّةَ فِي ذٰلِكَ لِأَحْتِمَالِ أَنْ يَكُوْنَ ﴿ وَلِلظَّالِمِيْنَ ﴾ مُتَعَلِّقًا بِ﴿ أَعْدَآءٌ ﴾ هٰذِهِ الْمَلْفُوظِ بِهَا ، وَ﴿ لَهُمْ ﴾ بَدَلَ مِنْهَا .

المسألة الرابعة : المصادر الّتي تعمل عمل الفعل اختلفوا في دخولها في باب الاشتغال على ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنه يجوز دخولها فيه ، وتفسّر ، سواء أكانت مما تنحلُّ بحرف مصدرِي والفعل أم كانت في باب الأمر والاستفهام ، فتقول : زَيْدًا ضَرْبَهُ ^(٢) قائمًا ، فتنصب زَيْدًا على إضمار فعل يفسره المصدر ، وتقول : أَمَّا زَيْدًا فَضَرْبًا أَبَاهُ ، وَأَزَيْدًا ضَرْبًا أَخَاهُ .

والثاني : أنه لا يجوز أن يفسّر مطلقًا ، سواء أكان ينحلُّ أو يكون بدلاً من اللفظ بالفعل ، ولا يتقدم عليه معموله ، ولا يفسّر عاملاً فيه ، وإنما يكون الّأسم المشتغل عنه المصدر مبتدأ لا غير ، ويصير من باب ما يتقدم كالأستفهام والصللة والشرط .

والمذهب الثالث : التفصيل بين أن يكون منحلًّا أو بدلاً ، فإن كان منحلًّا فلا يجوز أن يتقدم معموله ، ولا يفسّر ، فلا ينصب الّأسم ، وإن كان بدلاً جاز أن يفسّر .

والبرد أجاز أن يعمل فيما قبله إذا كان نكرة غير موصوف .

(١) سورة الإنسان : ٣١ . وقد نسبت إلى عبد الله بن مسعود . معاني القرآن للفراء ٣ :

٢٢٠ . والكشاف ٤ : ٢٠١ . والبحر المحيط ٨ : ٣٩٣ . وهي من غير نسبة في إعراب

القرآن للنحاس ٣ : ١١٠ .

(٢) في النسخ المخطوطة : ضربته .

قال ابن خروف: إذا كان بدلاً من فعله فسر، ولا يعمل فيما تقدم عليه لأنه اسم، فلم يقو قوة الفعل في ذلك، ولم يمتنع أن يفسر لأنه معاقب للفعل وفي معناه، وليس في تأويل أن، وقد تفسر أشياء، ولا تعمل. ويأتي تمام القول في المصدر العامل في بابه إن شاء الله.

المسألة الخامسة: من شرط المشغول عنه أن يكون مما يقبل^(١) أن يضم ويتقدم، فلا يصح الشغل عن الحال، والتمييز، والمصدر المؤكد، ومجرور كاف التشبيه وحتى، وغير ذلك مما امتنع إضماره، فالظرف إن كان على اتوسع في الفعل جرى مجرى المفعول به، واتصل بالفعل، نحو: يوم الجمعة صمته، رفعاً ونصباً، فينصب إماً على الساعة، وإماً على الظرف، فإن كان على الظرف قلت: يوم الجمعة ألك فيه، فرقاً بينه وبين المتسع فيه.

/ والمصدر إن كان متسعاً فيه جاز الشغل عنه، نحو: ضربت زيدا الضرب الشديد / فتقول: الضرب الشديد ضربته زيدا، رفعاً ونصباً. والمطلق بمنزلة لأنه مفعول. والمفعول معه بمنزلة المجرور، تقول: الخشبة استوى الماء وإياها، فيصير بمنزلة: زيدا ضربت عمراً وأحاه، أي: لابس الماء الخشبة. وأما المفعول من أجله فإن كان اسماً فكالمجرور، نحو: الله أطعمت كذا^(٢)، وإن كان مصدراً فإن جوزنا إضماره جاز، وإلا فلا، كمسألته في الإخبار. وتجري هذه المشغول عنها في الفصل والأدوات والأحكام على ما تقدم. ملخص من البسيط.

المسألة السادسة: جمع التفسير من خواص الأسماء، فعمله ضعيف لأنه يُعده عن الشبه بالفعل، ويُلحقه بالأسماء المحضة، ولذلك ساق له س^(٣) شواهد من الكلام والشعر. وينبغي لهذا المكسر ألا يدخل في الاشتغال لأن عمله ملفق

(١) ك: يعمل.

(٢) ن، ح: له. وفوقه في ن: كذا.

(٣) الكتاب ١: ١٠٩ - ١١٠.

ضعيف، والاشتغال كذلك باب ملفق، فيضعف عن الدخول فيه لأنه لا يقوى على أن يفسر، ولذلك لم يُمثل عليه س، ولا عرض له في مسألة من الاشتغال، وإنما ذكره بحكم الانجرار؛ لأنه لما ذكر أسم الأفعال وأسم المفعول^(١)، ومنه جارٍ وغير جارٍ، لكنه يعمل - ذكر أيضًا جمعهما المكسر من حيث إنه جارٍ وغير جارٍ، وهو قد يعمل كما يعمل المسلم.

ومن الناس من جَوَّز أن يدخل في الاشتغال، قال: لأنه قد ثبت له العمل، وقد ذكره^(٢) س في باب من أبواب الاشتغال، فينبغي أن يدخل فيه.

المسألة السابعة: ذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز أن يفسر إلا ما يصح له العمل. وذهب ابن خروف إلى أنه يجوز أن يفسر ما لا يعمل، وزعم أنه مذهب س؛ لأنهم قالوا في «زيدًا عليك»: إن زيدًا انتصب بفعل محذوف^(٣)، و«عليك» تفسير له، وإن كان «عليك» لا يجوز أن يعمل في «زيد» فقد قدره^(٤) مفسرًا للعامل.

* * *

تم بحمد الله تعالى وتوفيقه
الجزء السادس من كتاب التذيل والتكميل
بتقسيم محققه، ويليهِ - إن شاء الله تعالى -
الجزء السابع، وأوله:
«باب تعدي الفعل ولزومه»

(١) ك: لما ذكر أسم المفعول. ح: لما ذكر أسم الأفعال وأسم الأفعال.

(٢) في المخطوطات: ذكرها.

(٣) في حاشية ن ما نصه: وقد ذكر فيما مر أن النصب مع أسم الفعل لا يكون على مذهب البصريين، بل إنما يكون على مذهب الكسائي.

(٤) ن: قدره. ح: أن يعمل في زيدًا وقدره.

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

- ١٧ - باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر (ظَنُّ وأخواتها) ٥ - ١٧٢
- مذاهب النحويين فيها ٥
- عملها ٨
- حذف المفعولين معاً ٨
- حذفهما اختصاراً ٩
- حذفهما اقتصاراً ٩
- حذف أحدهما اقتصاراً أو اختصاراً ١٤
- حكمهما من حيث التقديم والتأخير ١٨
- أقسام ثانيتهما وأحواله ١٨
- وقوع ظرف أو شبهه أو ضمير أو اسم إشارة موقعهما ١٨
- فائدة هذه الأفعال ٢١
- ١ - الأفعال المختصة بالظن ٢١
- ٢ - الأفعال المختصة باليقين ٢٧
- ٣ - الأفعال الصالحة لليقين وللظن ٣٢
- ٤ - الأفعال المختصة بالتحويل ٣٨
- ما ألحق بهذه الأفعال ٤٤
- الإلغاء ٥٤
- الأفعال القلبية ٥٦
- قبح الإلغاء ٥٦
- ضعف الإلغاء ٦٠
- جواز الإلغاء ٦٢

- فرع : زيدٌ ظننتُ ماله كثيرٌ ٦٦
- ظننتُ زيدٌ قائمٌ ٦٧
- وقوع المُلغى بين معمولي إنَّ ، وبين سوف ومصحوبها ، وبين معطوف ومعطوف عليه ٦٩
- إلغاء ما بين الفعل ومرفوعه ٧٠
- تأكيد المُلغى بمصدر منصوب ، وبمضاف إلى ألياء ، وبضمير أو أسم إشارة ٧١
- تأكيد الجملة بمصدر الفعل وإلغاؤه ٧٤
- إعمال المصدر المنصوب في الأمر والآستفهام ٧٧
- التعليق ٧٨
- المُلغقات ٨١
- ما يُعلق من غير هذه الأفعال ٨٧
- تقدُّم أحد المفعولين على الآستفهام ٩٣
- حكم الأسم الآستفهم به والمضاف إليه ١٠٣
- موضع الجملة بعد المعلق ١٠٤
- اختصاص بعض هذه الأفعال بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى ١٠٩
- ما يعامل معاملة هذه الأفعال في هذه المسألة ١١٣
- امتناع الآتحداد عمومًا ١١٥
- مسائل من هذا الباب ١١٦ - ١٢٩
- ١ - أظن أنك قائمٌ ١١٦
- ٢ - ظننتُ أنك قائمٌ ١١٦
- ٣ - أظنُّ أن يذهبُ زيدٌ ١١٧

- ٤ - أَظُنُّ يَذْهَبُ زَيْدٌ ١١٧
- ٥ - ظَنَنْتُ زَيْدًا إِنَّهُ قَائِمٌ ١١٨
- ٦ - تُرَاكَ مِنْطَلَقًا ؟ ١١٨
- ٧ - لَزَيْدٌ ظَنَنْتُ ظَنًّا قَائِمٌ ١١٩
- ٨ - أَظُنُّ زَيْدٌ ذَاهِبًا بِحَقِّي بَاطِلُهُ ١١٩
- ٩ - عَبْدُ اللَّهِ مَا عَلِمْتُ عَالَمٌ ١٢٠
- ١٠ - أَرَزَيْدٌ زَعَمْتَ أَنَّهُ مِنْطَلِقٌ ١٢١
- ١١ - كَمْ زَعَمْتَ أَنَّ الْحَرَوْرِيَّةَ رَجُلًا ١٢٢
- ١٢ - ظَنَنْتُهُ زَيْدٌ مِنْطَلِقٌ ١٢٣
- ١٣ - ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ظَنًّا حَسَنًا ١٢٣
- ١٤ - ظَنَنْتُ زَيْدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَائِمًا ، وَظَنَنْتُ زَيْدًا خَلْفَكَ قَائِمًا ١٢٤
- ١٥ - ظَنَنْتُ أَنَّ زَيْدًا ظَنًّا حَسَنًا قَائِمٌ ١٢٤
- ١٦ - طَعَامَكَ ظَنَنْتُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَكَلَهُ ١٢٤
- ١٧ - ظَنَنْتُ زَيْدًا إِنَّهُ مِنْطَلِقٌ ١٢٤
- ١٨ - ظَنَنْتُهُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ١٢٤
- ١٩ - أَظُنُّ عَبْدَ اللَّهِ مَخْتَصِمًا وَزَيْدٌ ١٢٥
- ٢٠ - أَظُنُّ عَبْدَ اللَّهِ مَخْتَصِمًا فَزَيْدًا ، وَتَمَّ زَيْدًا ، وَأَوْ زَيْدًا ١٢٥
- ٢١ - أَظُنُّ عَبْدَ اللَّهِ وَأَظُنُّ زَيْدًا مَخْتَصِمَيْنِ ١٢٥
- ٢٢ - أَنَا ظَانٌّ أَنَّ يَقُومَ زَيْدٌ ١٢٥
- ٢٣ - أَنَا ظَنُّ إِيَّاكَ لِقَائِمٍ ١٢٥
- ٢٤ - أَحْوَاكَ مَظْنُونَانِ أَنَّ يَذْهَبَا ١٢٦
- ٢٥ - عَرَفْتُ أَنَّهُمْ فِي الْدَارِ ١٢٦
- فصل : حكاية أجمال بالقول وفروعه ١٣٠ - ١٥٣

- نصب القول للمفرد المؤدي معنى الجملة ١٣١
- إلحاق القول في العمل بالظن ١٣٥
- فرع : الفصل بين المفعولين بمعمول معمول لهما ١٣٩
- فرع : وقوع (إن) بعد القول ١٤٠
- إلحاق ما في معنى القول بالقول في الحكاية ١٤٣
- إضافة (قول) و (قائل) إلى الكلام المحكي ١٤٧
- إغناء القول في صلة وغيرها عن المحكي ١٤٧
- تعلق مفرد لا يؤدي معنى جملة بالقول ١٤٨
- حكاية المفرد الذي لا يؤدي معنى جملة ١٤٨
- فصل : الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل ١٥٤ - ١٧٢
- أعلم وأرى ١٥٤
- حذف المفعول الأول ، والاختصار عليه ١٥٥
- حذف المفعولين الثاني والثالث ، أو حذف أحدهما ١٥٧
- الإلغاء والتعليق في هذه الأفعال ١٥٧
- الأفعال الملحقة بأرى وأعلم ١٦٢
- ما صيغ للمفعول من هذه الأفعال ١٧١
- ١٨ - باب الفاعل ١٧٣ - ٢٢٤
- حذره ١٧٣
- حكمه الرفع ، ورافعه ١٨٠
- حكمه إن قُدّم ولم يل ما يطلب الفعل ١٨٢
- حكمه إن قُدّم وولي ما يطلب الفعل ١٨٣
- لحاق تاء التانيث الفعل الماضي ١٨٦
- حذف هذه التاء ١٩٥

- حكمها مع جمع التكرير وشبهه وجمع المذكر بالالف والهاء ٢٠٠
- حكمها مع جمع التصحيح غير المذكور أنفاً ٢٠٠
- حكمها مع البنين والبنات ٢٠١
- تاء مضارع الغائبة ٢٠١
- نون التانيث الحرفية ٢٠٢
- لحاق الفعل المسند إلى غير ما ليس واحداً علامة كضميره ٢٠٢
- فرع : جريان الصفة في هذه اللغة مجرى الفعل ٢٠٦
- إضمار فعل الفاعل جوازاً ٢٠٩
- حذف الفاعل ٢١٦
- رفع توهم الحذف إن خفي الفاعل ٢١٨
- ١٩ - باب النائب عن الفاعل ٢٢٥ - ٢٩١
- حذره ٢٢٥
- البواعث على حذف الفاعل ٢٢٥
- ما يقوم مقام الفاعل ٢٢٧
- ١ - المفعول به ٢٢٧
- ٢ - الجار والمجرور ٢٢٧
- ٣ - المصدر ٢٣٢
- ٤ - الظرف ٢٣٩
- نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المنصوب بالفعل نفسه ونيابة غير
- المفعول به وهو موجود ٢٤١
- نيابة غير الأول من المفعولات ٢٤٨
- عدم نيابة خير كان المفرد ٢٥٤
- بناء كان الناقصة لما لم يُسمَّ فاعله ٢٥٤

- عدم نيابة المميز ٢٦٠
- بعض الأفعال التي لا تُبنى للمفعول على رأي بعضهم ٢٦٢
- فصل : كيفية بناء الفعل للمفعول ٢٦٤ - ٢٧٥
- كيفية بناء الماضي المعتل العين للمفعول ٢٦٨
- كسر فاء فعل ساكن العين ٢٧٤
- مسائل من هذا الباب ٢٧٦ - ٢٧٨
- ١ - ضُرب زيد قيامًا وعودًا ٢٧٦
- ٢ - يُضْرَبُ أيَّ رجل ٢٧٦
- ٣ - هل صيغة الفعل المبني للمفعول أصل أو مغيرة من صيغة الفاعل ٢٧٦
- ٤ - مرت برجل كفاك به رجلاً ٢٧٨
- حكم ما تعلق بالفعل غير فاعل أو مشبه به أو نائب عنه ٢٧٨
- قلب الإعراب ٢٧٩
- فصل : حكم مرفوع الفعل ومنصوبه من حيث الرتبة ٢٨٣ - ٢٩١
- ٢٠ - باب اشتغال العامل عن الأسم السابق بضميره أو ملابسه ٢٩٢ - ٣٦٢
- أحكام الاشتغال ومواضعه ٢٩٢
- وجوب نصب السابق ومواضعه ٣٠٧
- العامل في النصب ٣١٠
- جواز رفع السابق ٣١٢
- رجحان النصب على الرفع ٣١٥
- استواء الرفع والنصب ٣٢٩
- رجحان الابتداء على النصب ٣٣٦
- ملابسة الضمير بنعت أو معطوف بالواو ٣٤٥
- عدم امتناع نصب المشتغل عنه بمجرور ٣٤٦

- رفع المشغول شاغله ٣٤٨
- عدم جواز الاشتغال بمصدر منوي في نحو زيدٌ ذهب به ٣٥١
- تفسير عامل الأسم المشغول عنه العامل الظاهر عاملاً فيما قبله ٣٥٣
- مسائل من هذا الباب ٣٥٦ - ٣٦٢
- ١ - تفاوت النصب في هذا الباب ٣٥٦
- ٢ - ما يجوز وما لا يجوز من مسائل هذا الباب ٣٥٦
- ٣ - تعدي الفعل إلى مفعوله بحرف جر ٣٥٩
- ٤ - اختلافهم في دخول المصادر التي تعمل عمل الفعل في هذا الباب ٣٦٠
- ٥ - عدم جواز الشغل عما لا يقبل أن يضم ويتقدم ٣٦١
- ٦ - ينبغي عدم دخول جمع التكرير في الاشتغال ٣٦١
- ٧ - لا يجوز أن يفسر إلا ما يصح له العمل ٣٦٢
- فهرس الموضوعات ٣٦٣ - ٣٦٩